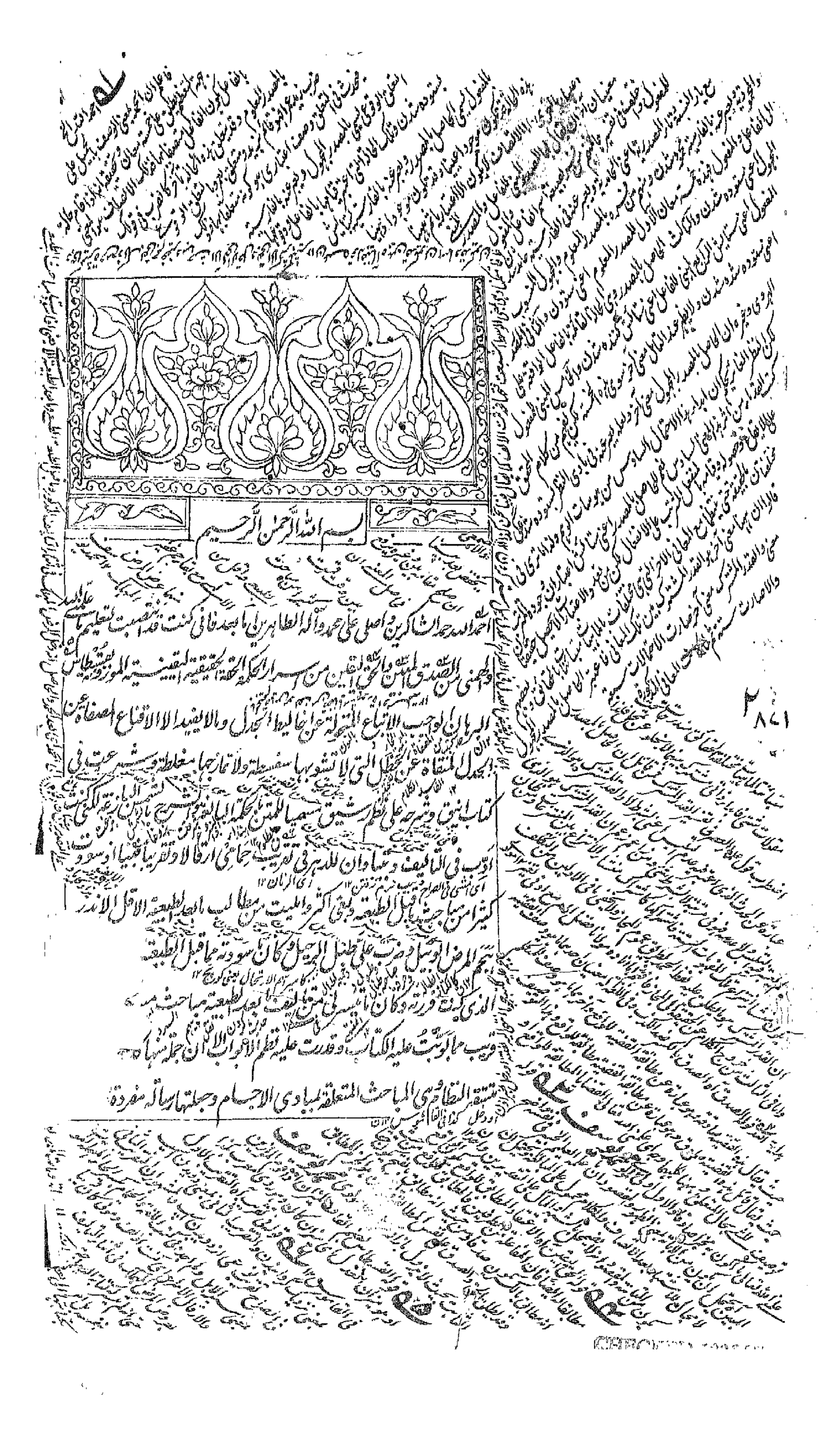


الآن تنشی لتالی لکل المتعلمین والمبادی
علی ما انار مدارک الفہوم لطلبة الحکم والعلوم بشروق شرح الحکمة البالغة الملقب
الشمس البازغة
مولانا المولوی محمد ہدایة الله الرامفوری دام بالفیضان بالعمران
شرف المطبع العلومی المنتمی لعلی بخش خان اللکھنوی



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الشاكرين والصلاة على محمد وآله الطاهرين اما بعد فاني كنت قد تصديت لتعليم ما

يليق بالصدق المبين والحق اليقين من اسرار الحكمة الحقيقية اليقينية الموزونة بقسطاس

البرهان الواجب الاتباع المنزلة عن شوائب الجدال والاقناع الا الاقناع المصفاة عن

الجدل المنقاة عن الحيل التي لا تشوبها سفسطة ولا تمازجها مغلطة وشرعت في

كتاب انيق وشرح على نظم رشيق سميتهما للمتن باللآلي المنتظمة والشرح بغرر الفرائد

ادرجت في التأليف وتماديت للدهر في تقريب جماحي ارقالا وتقريبا قبضا وبسطا

كثيرا من مباحث قبل الطبيعة وفي اكثر الالهيات من مطالب ما بعد الطبيعة الا الاقل الاندر

ثم المرض العويل وضرب على خليل الرحيل وكان مسودة ما قبل الطبيعة

الذي كتبته فريدة وكان ما سيرى الى مبحث بعد الطبيعة مباحث مهذبة

ورتب ما لو بقيت تعليمة الكتاب وقدرت عليه ختم الابواب الا ان جملة منها

تنقيح النظم وهي المباحث المتعلقة بمبادي الاجسام وجملتها مسائل مفردة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه قلت الجملة الثانية في العلم الطبيعي وفيها ستة فنون اقول الوجه في اقتصارنا من الحكمة في كتابنا هذا على الطبيعية ومنها على التعليمي الادنى والاعلى ليطلب من مفتتح الكتاب كما ان الوجه في تقديم الادنى على الاعلى ان الاول يستحق ان يتكلم فيه من العلم الادنى الموسوم بالطبيعي في الامور العامة للطبيعيات وهذا كتاب سماع الطبيعي ثم يستحق ان يتكلم في الاجسام البسيطة والحركات الاول في عالم الطبيعة وفي احوال الاجسام التي تفسد والتي لا تفسد وهذا كتاب السماء والعالم ثم في احوال الكون والفساد وعناصرها وهذا كتاب الكون والفساد ثم في احوال الكيفيات الاولى للعناصر والافعال والانفعالات بمعاصرة من تأثير الاجرام السماوية وفي الارض المتولدة منها وهذا كتاب الفعل والانفعال ثم يتكلم في احوال طبقات الكائنات التي لا نفس لها من الآثار العلوية والمعدنيات فانها الى العناصر اقرب وهذا كتاب الآثار العلوية والمعادن ثم ينظر في حال النفس فان النظر في النفس اعم من النظر في النبات والحيوان وهذا كتاب النفس ثم في النبات ثم في الحيوان فهذه كتب ثمانية واذا كان الاهم من احوال النبات والحيوان ما هي من مباحث النفس وقد استوفيت في كتاب النفس اورد فيه ما كان منها يعم النبات والحيوان وما يختص بالحيوان بل وما يختص به الانسان وكان الموجود في كتابي النبات والحيوان من احوالها مع كثرة طولها يشبه الكلام في الصناعات النازلة الجزئية فكان الكتاب مبنيا على الا... ليس بكمال قوة ولم تكن تلك الاحوال مصونة عن تطرق الاختلاف بحسب تغير الاشياء اليها لم نأخذ منها في هذا المختصر فاقتصرنا فيه على الستة الاول من اجزاء الطبيعي وعقدنا لكل منها فنا قلت الفن الاول في سماع الطبيعي

وفيه مقالتان **المقالة الاولى** وهي باب واحد فيه اربعة فصول **الفصل الاول** في
طريق التوصل الى العلم بالطبيعيات وتحديد المبادي والاسباب لها اعلم ان علم الطبيعي
علم جزئي موضوعه الجسم من جهة ما هو واقع في التغير يبحث فيه عن اللواحق الذاتية له او لنوع
منه او للاحق ذاتي له او لنوع منه سواء كانت صورا او اعراضا او مشتقة منها والجسم هو الجوهر
الذي يمكن ان يفرض فيه امتداد ثم آخر مقاطع له على زوايا قوائم وثالث مقاطع لهما كذلك وكونه
بهذه الصفة هو صورته التي بها صار جسما وليست جسميته منوطة بالامتدادات الموجودة
او المفروضة بالفعل فربما تغيرت تلك والجسمية باقية وكل من الجسم بالجهة المذكورة وباجهة
من تلك الجهة يسمى طبيعيا النسبة الى الطبيعة وستعرفها اذ بعضها موضوعات لها وبعضها
آثار تصدر منها وقد ستتضح في العلم الاعلى ان للامور الطبيعية لها مبادي واسباب وقد تبين ان العلم
بكل ذي مبدء وسبب انما يتحقق من جهة العلم بمبدئه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية ان
تعرف مباديها واسبابها واما انيتها فيسلم ههنا وقد تبين في العلم الاعلى واما ماهيتها فتوضح ههنا
واذا كانت مبادي واسباب مشتركة يعرف بها الامور العامة من الطبيعيات ومختصة يعرف بها الخاصة
منها فينبغي ان يبتدر في التعليم بالمشتركة فان العامة كالجنسيات اعرف عند العقل
من الخاصة كالنوعيات وان كان الامر في الطبيعة بالعكس فان الغاية التي تنحوها الطبيعة
هي النوعيات دون الجنسيات والاتم النظام لوجودها والشخصيات ايضا ليست
مقصودة الا في الطبائع الجزئية الخاصة والا انتقض النظام لفسادها واما العقل فلا يدركها
بنفسه بل اذا اشترك قوة نفسانية تتروح فالشخصيات اعرف اذ منها ينتزع الكليات
فان الحس والتخيل انما يبتديان من تصور شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العام حتى يبدأ
فان ادراكنا شبح زيد من حيث هو جسم اسبق منه من حيث هو حيوان

أو زيد فلنذكر مبادي الموضوع الأعم فالجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه
له مبادٍ أربعة اثنان منها داخلان فيه الهيولى والصورة وهما أحق باسم
المبادي وآخران خارجان الفاعل والغاية وهما أحرى باسم الأسباب له من جهة ما هو
متغير أو مستكمل أو كائن زيادة مبدأ تتبع وهو العدم **أقول** قد عرفت في كتاب البرهان
أن من العلوم ما هو كلي ومنها علوم جزئية فالعلم الذي نحن بصدده أعني الطبيعي علم جزئي موضوعه
الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير أو أنه يقبل الحركة والسكون أو أنه ذو طبيعة مستقرة
له ويبحث فيه عن اللواحق والعوارض الذاتية للجسم من تلك الجهة أو لنوع منه أو الأجزاء له
أو لنوع منه فالأول نحو قولنا كل جسم فله حيز طبيعي والثاني نحو أن الهواء حار رطب والثالث
نحو أن الحركة تكون في مقولات أربع والرابع نحو أن الحركة الطبيعية كلما ازدادت قربا إلى الحيز
الطبيعي ازدادت سرعة ثم اللواحق الذاتية قد تكون صورا كقولنا كل جسم طبيعي ففيه مبدأ
ميل فمبدأ الميل صورة والصورة وإن كانت جزءا مقوما للجسم هي الصورة لكن الصورة النوعية
تكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات تكون لاحقة لموادها التي هي في نفسها أجسام
وقد تكون أعراضا كما في قولنا كل جسم فله شكل طبيعي وقد تكون مشتقة من الصور كما في
قولنا الجسم المحدد للجهات يجب أن يكون كريا أو من الأعراض كما في قولنا كل فلك متحرك بالإرادة
والجسم هو الجوهر الذي يمكن أن يفرض فيه امتدادات ثلاثة خطية مستقيمة متقاطعة على زوايا قائمة
فما يفرض فيه أولا يسمى بالطول وما يفرض فيه ثانيا مقاطعا له على قوائم يسمى بالعرض وما يفرض ثالثا
مقاطعا لهما كذلك يسمى بالعمق فهذا معنى قولهم الجسم هو الجوهر الطويل العريض العميق ولا بالفرض مباينا
ما يعم فرض المحالات حتى ينتقض الرسم بالمفارقات بل التقدير وتعيين البعض بقدر الوهم لتحصيل علمه
تقديره والتسمية في الشيء مع بقاء حقيقة ذلك الشيء وأورد لفظ الإمكان تنبيها على أن الجسمية

بالامتدادات الثلاثة الموجودة بالفعل او المفروضة كذلك حتى لو لم يكن هناك امتداد خطي موجودا
او مفروضا لكن يمكن فرض الامتدادات الثلاثة كفى ذلك في الجسمية وايضا ان كانت الامتدادات
موجودة او مفروضة بالفعل فتغيرت في الوجود او الفرض لم يتغير الجسمية وانما لم نقل يمكن ان يكون
فيه الامتدادات لعدم امكانها بالفعل بحسب نفس الامر في بعض الاجسام كالمحدد والمجهات
لكن للوهم ان يتخيل مجال فرضها فيه وكل من الجسم من حيث وقوعه في التغير والتخصص بهذه
الجهة من الصور والاعراض يسمى طبيعيا نسبة الى الطبيعة وستعرفها وانما نسبت اليها لان هذه
الامور بعضها موضوعات للطبيعة كالاجسام وبعضها آثار تصدر منها كاللواحق والوجه في كون
الاجسام موضوعات للطبيعة مع ان الطبيعة اما نفس الصورة المقومة او كانها جزء منها يعرف
مما ذكرته في كون الصورتين لواحق الاجسام ان اختلج في صدرك ان الطبيعة اما نفس الصورة
او كانها جزء منها كما مر آنفا وسيأتي توضيحه فلا تكون الصور موضوعات لها ولا آثارا فاعلم ان الصورة
الانسانية التي في زيد ليست اثرا للطبيعة الشخصية التي لزيد كالجزء من صورته بل هي اثر للطبيعة
التي في الام مثلا وقس على هذا واعلم انه سيتضح في العلم الاعلى ان الامور الطبيعية لها مبادي
واسباب وقد تبين في كتاب البرهان ان العلم بكل ما له مبدء وسبب انما يتحقق ويكون علما يقينيا
من جهة العلم بمبدءه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية من حيث حدودها التي هي مبادي
تصورية لهذا العلم ومن حيث احكامها التي هي مسائل له من معرفة مباديها واسبابها اما
انية هذه المبادي والاسباب فيسلم بها وتبين في العلم الاعلى فيكون من المبادي التصديقية
لهذا العلم وكذلك ما يجب ان يعلم من احوالها المبحوث عنها في العلم الاعلى حتى يعلم احوال الامور
الطبيعية واما ماهيتها فتحقق وتتضح ههنا وتكون من المبادي التصورية ثم اذا كانت هناك مبادي
واسباب مشتركة بين الطبيعيات وتعرف بها الامور العامة منها ومبادي واسباب مختصة تعرف بها

الامور الخاصة بها فينبغي ان نبتدئ في التعليم بالمبادي والاسباب المشتركة التي تعرف بها الامور العامة

فان العامة كالجنسيات اعرف من الخاصة كالنوعيات وذلك واجب في الجنسيات والنوعيات

اذا عرف النوعيات بحدودها المشتملة على الجنسيات فان المعرفة بجزء الحد اقدم من معرفة الحدود واما

سائر الامور الخاصة والعامة فلها اسوة بها فان الاعم لوروده بمباديه واسبابه

يكون اعرف غالبا من الاخص بالجملة فكذلك ما يكون وسيلة الى معرفة الاعم من مباديه

ينبغي ان نقدم على ما يكون وسيلة الى معرفة الاخص من مباديه واسبابه وما ذكرنا من اعرفية الاعم من الاخص

انما هو عند العقل وذلك هو المعتبر ههنا واما عند الطبيعة فالامر بالعكس فان الغاية التي تقصدها

الطبيعة بالذات انما هي النوعيات دون الجنسيات فان النظام انما يتم بالانواع فتقصدها

الطبيعة الكلية واما الاجناس فانما تقصدها الطبيعة بالتبع ولو كانت مقصودة بالذات لتم النظام

بها ووقفت الطبيعة عندها والمقصود بالذات اعرف مما يقصد بالتبع وما ذكرنا من اعرفية

الاخص عند الطبيعة من الاعم انما هو بين الانواع والاجناس فلا يجري ان الامر بين الشخصيات

وبين الكليات النوعية او الجنسية ليس كذلك فان الشخصيات ليست مقصودة بالذات في الطبيعة

اللهم الا في الطبيعة الجزئية الخاصة ولو كانت الشخصيات مقصودة بالذات في الطبيعة الكلية

لانتقض النظام بفسادها واما النسبة بين الامور العامة كالجنسيات والنوعيات وبين الاشخاص

في الاعرفية عند العقل فالعقل اذا اعتبر عرفانه بمجرد العقل اذ العقل لا يدرك الشخصيات بمجرد

ذاته بل باشتراك قوة نفسانية واما اذا اعتبر عرفانه بالاشتراك فالاشخاص اعرف اذ شخصيات

الكليات لكنه مع ذلك يكون ما هو اشبه بالمعنى العامي اعرف فان الادراك بالحس والتخيل

وان كان مما يبتدي من الشخص لكن من شخص هو اشد مناسبة للمعنى العامي ثم يتدرج حتى يبلغ الشخص

الصرف فانا اذا لاحظنا شبح زيد مثلا فادركنا اياه من حيث هو هذا الجسم يكون اسبق من ادراكه

مولوی نظام الدین سلمہ

مولوی محمد یوسف سلمہ

من حیث ہو ہذا الحیوان وہذا اسبق من ادراکہ من حیث ہو ہذا الانسان وہذا اسبق من ادراکہ من
حیث ہو زید وکل من ہذا الجسم وہذا الحیوان وہذا الانسان وزید وان کان معنی شخصیا لکن زید
ہو المتشخص الصرف واما ما قبلہ فمتشخص بتشخصہ فان الشخص المنتشر یطلق علی معنیین بنحو من الاشتراک
اللفظی احدہما فرد غیر معین من کلی کالحیوان او الانسان او رجل اعنی مفہوم الفردیۃ مضافا الی
مفہوم جنس طبیعی او نوع او صنف کذلک فمعنی انسان ما انسان واحد بالعدد کائنا من کان
فیمکن فی نفس الامر ان یکون زیدا او عمرا او غیرہما والثانی فرد معین غیر معلوم التعیین فیمتنع فی نفس الامر
اما زید او عمرو او غیرہما ولا یصلح ان یکون ایا ما کان من ہولاء لکنہ یصلح عند الذہن ان یکون
ایا ما منہم صلوحا ناشیا من الشک والتجویز الذہنی فلنذکر مبادی الموضوع الاعم لہذا العلم
اعنی الجسم من حیث ہو واقع فی التغیر فنقول ان الجسم من حیث ہو جسم من غیر لحاظ معنی زائد علیہ
لہ مباد اربعۃ اثنان منہما داخلان فی قوامہ وہما الہیولی والصورۃ واثنان خارجان وہما الفاعل والغایۃ
ویخص الداخلان باسم المبدئیۃ والخارجان باسم السببیۃ لما کانت ہذہ الاربعۃ مبادی للجسم
من غیر لحاظ معنی زائد علیہ تکون مبادی لہ من حیث ہو واقع فی التغیر بالطریق الاولی وذلک
ما ہو واقع فی التغیر او من حیث ہو متشکل او کائن بای واحد من ہذہ الثلثۃ قید لہ مبدأ زائد
ہو العدم ولہذا انخرط مع الاولین تبعا لہما فی الدخول والاختصاص باسم المبدئیۃ فہو مبدأ
بالعرض کما سیتضح **قلت الفصل الثانی فی الکلام فی کل منہا** اما الہیولی
بہا ما من شانہ ان یحل فیہ امر ما صورۃ جوہریۃ جسمیۃ او نوعیۃ او ما ہیئۃ عرضیۃ وتسمیتہا بالہیولی
من جہۃ انہا بالقوۃ قابلۃ لذلک الامر وتسمی من جہۃ انہا بالفعل حاملۃ لہ موضوعا ومن جہۃ
اشتراک الصور فیہا مادۃ وطینۃ ومن جہۃ ابتداء الترکیب منہا وانتہاء التحلیل الیہا عنصرا
واسطقسا وربما یخص الہیولی بما یقبل صورۃ جوہریۃ ومنہا الہیولی الاولی القابلۃ

للصورة الجسمية والنوعية للبسائط واما قبولها الصور المركبات فبالواسطة ولتقنع ان هذه الهيولى
لا تتقوم بدون الجسمية والنوعية وانها لا تتكون ولا تفسد لكن هناك هيوليات اخر
تتكون وتفسد كالخشب للسرير وتخص الموضوع بما يحل فيه هيئة عرضية والمادة ربما تعم حتى
تطلق ايضا على ما يقبل امرا لا يحل فيه كالبدن للنفس الناطقة ولها نسبة الى المركب منهما
ومن امر المقبول وهي بالعلية البتة فانها جزء من قوامه يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل
ونسبة الى المقبول وتتصور على انحاء اما ان لا يتقوم واحد منهما بالآخر ولا يطلب احدهما وجود
فالكان له مثال فكانه النفس والمادة الاولى ان قومنا الانسان واما ان تكون ذات متقومة
بالمقبول وهو ليس وجوده متعلقا بالمادة لكنه يلزمه اذا وجد ان يتقوم مادة مفارقة او
وهذا المقبول يسمى صورة بالتخصيص واما ان يكون المقبول متقوما بالمادة وهي متقومة في ذاتها
غير مفتاقة اليه وهذا المقبول يسمى عرضا عاما بالتخصيص والمادة قد تكفي بوحدتها ان تكون جزءا
ماديا لما هو ذو مادة وقد لا تكفي بل لا بد ان يكون معها غيرها وح فاما ان تحصل والمادة
من الاجتماع فقط كالعسكر من اشخاص الناس ومن الاجتماع والتركيب فقط كالبيت من اللبنات
او الاختلاف ومع الاستحالة كالكائنات من العناصر اقول اما الهيولى فالذي يعني بها هنا
هو ما يحل فيه امر اما صورة جوهرية سواء كانت جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها بالهيولى
من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر ولها اسماء اخر من جهات اخر فتسمى من جهة انها بالفعل حاملة له
موضوعا لانه وضع لان يحمل عليه شيء ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة اما المادة فلانها
في الاصل الزيادة المتصلة بالشيء فيكون مشتركا فيها الكل ما يمكن ان يرد عليه ايضا مشاركها
في الاشتقاق الكبير للتقسيم الذي يشترك فيه صور الحروف بأسرها واما الطينة فلانها تشبه
الطينة التي تتخذ منها اللبن والصورة الانسان مثلا على ما ورد في الكتاب المنزل

انا خلقنا الانسان من سلالة من طين من جهة ابتداء تركيب المركب منها عنصرا فانه الاول
في الاصل ومن جهة انتهاء تحليله اليها اسطقسا اذ الاسطقس البسيط اجزاء المركب وربما تخصص
الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ويسمى الهيولى بهذا المعنى الاخص الهيولى القابلة للصورة
الجسمية النوعية التي للبسائط واما قبولها لصور المركبات فبالواسطة فانها بعد ان تتصور
بصور البسائط تستعد لقبول صور المركبات وهذه الهيولى اعني الاولى هي السبب المادي
القريب للجسم من حيث هو جسم ولكل من الاجسام البسيطة بخصوصها ايضا واما المركبات فمادة بعيدة
ومن الاصول الموضوعة ههنا المبرهن عليها في الفلسفة الاولى ان الهيولى الاولى لا تقوم
بدون الجسمية ولا بدون نوعية من النوعيات المحصلة لنوع نوع وانها لا تتكون ولا تفسد
ولكن هناك هيوليات غير الاولى تتكون وتفسد وهي اجسام في انفسها كالخشب للسرير
وكما تخصص الهيولى بالقابل للصورة الجوهرية يخص الموضوع بما يحمل هيئة عرضية فاذا
قيس الى مقبول واحد لم يمكن ان يكون شيء هيولى وموضوعا معا لكن يجوز ان يكون قابل
واحد هيولى وموضوعا معا بالقياس الى مقبولين كالعناصر بالقياس الى نوعيات المركبات
والى هيئات عرضية تحملها هي والمادة ربما تعمم حتى تطلق على ما يقبل امرا يكون متعلقا وان
لم يكن حالا فيه كالبدن للنفس الناطقة ومن ثم ههنا يقال في الفلسفة الاولى كل حادث مسبوق
بمادة ومدة والنفس الانسانية حادثة على راي المشائين والمادة التي هي مسبوقة بها انما
البدن وللمادة نسبة الى المقبول واخرى الى المركب منها ومن المقبول وبهذه النسبة
بالعلية التامة فان المادة جزء من قوام المركب يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل
واختلفوا في قوامها الاولى تتصور على انحاء مختلفة فانه اما ان لا يتقوم شيء من المادة
والمقبول على الاخر ولا يفتقر اليه في التقوم ولا يظهر لهذا وجود في الواقع فما كان له شأن في

فكالنفس والمادة الاولى ان قوما الانسان فان الانسان يكون بالمادة الاولى بالقوة وبالنفس
بالفعل ولا المادة الاولى متقومة بالنفس بل بالصورة العنصرية الحالة فيها ولا النفس الانسانية متقومة
بالمادة الاولى بل هي مفارقة لها بالقوام وان كان البدن شرطا في حدوثها لكن المادة الاولى
مادة بعيدة للانسان واما القريبة فهي البدن المشتمل على الاعضاء والقوى والمتقومة
بالنفس واما ان تكون المادة محتاجة في التقوم الى المقبول والمقبول ليس وجوده متعلقا
بالمادة لكنه يلزمها اذا وجدا ان يتقوم مادته بمفارقة كما في النفس والبدن المتقومين للانسان
او بمخالطة كما في الصور الجوهرية الحالة وهذا المقبول المقوم للمادة تسمى صورة بالتخصيص والهيئات
الصورة ربما تطلق على كل مقبول واما ان يكون المقبول محتاجا في التقوم الى المادة والمادة
متقومة في ذاتها غير محتاجة اليها وهذا المقبول يسمى عرضا بالتخصيص لكن العرض ربما
يطلق على كل مقبول والمادة قد تكفي لوحدتها ان يكون جزءا ماديا لما هي مادة له وهو
ذو مادة بالقياس اليها كما والبسائط وقد لا تكفي بل لا بد وان يكون معها غيرها ولا بد اما
ان يحصل في المادة من اجتماع المواد فقط كالعسكر من اشخاص الناس من الاجتماع والتركيب
فقط كالبيت من اللبنات والخشبات او من الاجتماع والتركيب مع الاستحالة كالكائنات
من العناصر كالترياق من اخلاطه فانها اذا اختلطت لا يكون ترياقا بالفعل ما لم يأت عليها
مدة ينفعل بعضها في بعض وتستقر على كيفية واحدة كالمتشابهة في جميعها قلت واما الصورة
فتعني بها هيئة تحصل في مادة سواء كانت جوهرية او عرضية وهم قد يتناولون النفس الناطقة
وربما تخص بالجوهرية ومنها الجسمية التي للجسم من حيث هو وتخص من الجوهرية بالنوعيات
وربما تخص ايضا بالشكل وبهيئة الاجتماع وبصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما يقال
للنوع ولحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا نوعا كان او جنسا وللعقول المفارقة

والصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب تعرفهما مما ذكرنا في المادة ولنضع ههنا ان
من الصورة ما يتكون ويفسد ومنها ما ليس كذلك اقول اما الصورة فنعني بها ههنا ما
تحل في المادة فيحصل منهما مركب سواء كانت جوهرية كصور العناصر او عرضية كصورة
السرير والصورة قد تعمم فيراد بها ما يحصل للقابل ويتعلق به وان لم يحل فيه فيتناول النفس
الناطقة بالقياس الى البدن والى المركب منهما وربما تخص اسم الصورة بالجوهرية فلا تسمى
الاعراض صورا ومن الصور الجوهرية الصورة الجسمية للجسم من حيث هو جسم وهي الامتداد
الممكن من فرض الابعاد الثلاثة المتقاطعة على قوائم وربما تخص تخصيصا زائدا على ذلك فيراد بها
من الجوهرية وربما تخص ببعض العرضيات فانه قد تخص بالشكل وكانه المعنى الاصلي وقد تخص
بهيئة الاجتماع وقد تخص بصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما يقال الصورة النوع
والكمال كما ليس لكل من المادة والصورة وكان ذلك من اطلاق اسم العمدة من الاجزاء على الكل و
يقال لحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا نوعا او جنسا وكانها لما كانت الصورة هي الجزء
العمدة من حقيقة ما يتركب من المادة والصورة فتجوزوا اولا بارادة تلك الحقيقة منها ثم توسعوا ثانيا
بارادة الحقيقة مطلقا منها وايضا يقال للمعقولات المفارقة للمادة اذ هي كانها صور مجردة
عن المواد وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب منهما وتعرف النسبتان مما ذكرناه
في المادة فالنسبة الى المركب تكون بالعلية القريبة لانها جزء لذلك المركب بالفعل
كما ان المادة جزء له يكون بالقوة وربما تكون بالعلية البعيدة ايضا فان الصورة الجوهرية
تكون علة مقومة للمادة وهي علة مقومة للمركب والنسبة الى المادة تقصر على الانحاء الثلاثة
المذكورة في المادة ولكن مما نضع ههنا ونبرهن عليه في الفلسفة الاولى ان من الصورة ما يتكون
ويفسد كصور العناصر ومنها ما ليس كذلك كصور الافلاك قلت اما النوع فالمعنى به ههنا

المطلق بل عدم شيء عن قابل له موجود وكونها لابد منه للمتغير او المستكمل بيّن والتغير ان يزول
عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له
ما لم يكن من غير زوال امر وجودي عنه كالساكن يتحرك فيتبين انه لابد فيهما من سبق عدم ما يكون
عن قابل له واما الكائن اي الحادث فسبق العدم عليه بيّن لكن سبق القابل له يوضح
ههنا ويبيّن في الفلسفة الاولى وانما يكون العدم مبدأ ان عني كل ما يحتاج اليه الشيء من غير
انعكاس مبدأ له والا فالعدم لا يجامع ما هو عدم له والهيولى تفارق الصورة والعدم
بانها تجامع كلا منهما وهما لا يجتمعان ثم الصورة تفارق العدم بان لها وجودا ذاتيا على
للهيولى بخلافه فانه يتعقل حال مقارنته وجود الهيولى لهذه الصورة اذا لم يكن موجودة
وكانت القوة على قبولها موجودة واذ وجود العدم بالعرض فكذلك فساده بالعرض فكونه
فساد الصورة وفساده كونها اقول انما كان العدم مع كونه لابد منه في ان يكون
الجسم متغيرا ونحو ذلك كما سيظهر مغايرا في الوجود الذي له انما كان بالعرض
لا مفارقا كما عن فاعل والغاية وان لم يكن مما معاني الوجود للجسم من حيث انه متغير او نحوه
بل تقدم عليه كما سيأتي وكان ايضا كانه ماخوذ في ماهية الجسم المتغير مثلا انخرط في سلك
المبادي للجسم المتغير ونحوه دون سائر الاسباب فبالحري ان يذكر مع الهيولى والصورة
فنقول انا لا نعني بالعدم المطلق بل عدم شيء كالصورة عن قابل له موجود كالهيولى
ولابد منه للجسم من حيث هو متغير او مستكمل او كائن اما المتغير او المستكمل فسبق العدم من
قابل موجود عليهما بيّن وذلك لأن التغير ان يزول عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له
كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له ما لم يكن من غير زوال امر وجودي
واما الكائن فلابد من زوال عدم اعني عدم ما يحصل له كالساكن يتحرك فالمتحرك لا تخلف امرا

وجود یا ہو ضد لہ او کالضد کما یتخلف السواد البیاض والصورة المائیة الہوائیة بل انما یتخلف
العدم المقابل لہ فتبین انہ لا بد فی کل من التغیر والاستکمال من سبق عدم لما یحصل عن
قابل لہ موجود قبل حصولہ ولا اشکال فی ان الجسم متغیر او مستکمل بالہیئات العرضیة
وکذا الصور المرکبات فان المواد التی تحصل فیہا صور المرکبات کالعناصر اجسام باقیة بعینہا
واما صور البسائط فلا یتاتی الاستکمال بہا والا التغیر للاجسام البسیطة المتقومة بہا لکونہا
انما یحصل بحصول صورہا واما الہیولی فتلک الصور انما تحصل فیہا بعد زوال صور کالاضداد
لہا بعینہا فتکون الہیولی متغیرة بہا لا مستکملة اللہم الا ان یقال للجسم البسیط انہ مستکمل او متغیر
بالصورة حیث تم وکمل وجودہ بہا او تغیر فی نفسہ بہا ویکتفی فیما یشعر بہ الاستکمال والتغیر
من سبق وجود المستکمل او المتغیر علی ما استکمل او تغیر بہ بسبق وجود ہذا الجسم بالقوة
سبق مادتہ واما الکائن ای الحادث فسبق العدم علیہ بین لکن سبق القابل لما یکون
حتی یکون الکائن مسبوقا بالعدم الذی کلامنا فیہ ای العدم عن قابل موجود لیس
بین بل یوضح ہہنا ویبین فی الفلسفة الاولی ثم انہ انما سمی العدم مبدأ لان اصطلاح علی
کل ما یحتاج الیہ الشیء من غیر ان یحتاج ہو الی ہذا الشیء مبدأ لہذا الشیء اما ان خص
المبدأ بما یکون کذلک مع کونہ مجامعا لما ہو مبدأ لہ فی الوجود فلا یکون العدم
لہ فی الوجود فلا یکون العدم مبدأ لما ہو عدم لہ کالصورة او الہیئة ضرورة انہ لا
یجامعہما فلا یکون مبدأ للجسم المستکمل او المتغیر او الکائن اذ کل من الاستکمال
والتغیر والکون انما ہو بالتلبس بتلک الصورة او الہیئة فلا یجامعہ العدم ثم الہیولی تفارق
کلا من الصورة والعدم بانہا تجامع کلا منہما ولا شیء منہما یجامع الآخر والصورة تفارق
العدم بان لہا وجودا بذاتہا مقارنا للوجود الذی للہیولی بخلاف العدم فانہ لیس لہ وجود علی ما

للهيولى في الاعيان بل انما ليس وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة وكانت القوة
على قبولها موجودة فتحصل عدم الصورة من وجه وقابل لها فهذا العدم وجوده بالذات
انما هو في الذهن لكن لا بمجرد فرض الذهن بل هو موجود في الاعيان بالعرض من حيث وجود
قابل للصورة بدون الصورة فلا يمكن ان يكون له كون وفساد بالذات بل انما يكون
ويفسد بالعرض فكذا فساد الصورة وفساده كونها فان القابل لوجود الصورة هو القابل
لوجود العدم وبه يكون العدم موجودا بالقوة وانما يكون بالفعل اذا كان القابل موجودا
بدون الصورة فاذا كانت الصورة فسد العدم واذا فسدت كان **قلت**
والاشتراك في هذه الثلثة ليس على ان الاجسام كلها تشترك في هيولى واحدة بعينها او
صورة او عدم كذلك اذ من الاجسام ما هي قابلة للكون والفساد وهي ما هيولاه بحيث تخلع
صورة وتتحلى بالاخرى ومنها ما ليس كذلك فلا يكون للقسمين هيولى واحدة بعينها ثم يلوح ان الاجسام
القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة واما عدم الاشتراك في الصورة الواحدة بعينها
فظاهر وكذا في العدم المضاف اليها بل معنى الاشتراك فيها ان للاجسام كلها سواء
وهي واحدة بالعموم وان تعددت بالعدد وكذا الصورة والعدم **اقول** لما ذكرنا هذه
المبادي المشتركة للاجسام والاشتراك على نحوين فانه قد يكون في واحد بالعدد كالشمس وقد
يكون في واحد بالعموم وذلك بان لا يكون هناك امر شخصي يشترك فيه المتشاركان بل لهذا امر
ولذاك امر آخر لكن ينتزع من الامرين امر كلي يشملهما فذلك الامر الكلي يشترك فيه المتشاركان
اذ لكل منهما فرد منه فاشتراك الاجسام في الهيولى ليس من النحو الاول اذ الاجسام على
نحوين منها ما هي قابلة للكون والفساد وهي ما هيولاه بحيث تخلع صورة وتتحلى باخرى ومنها
ما ليس كذلك بل تستديم هيولاه صورة واحدة فلا يكون للقسمين هيولى واحدة

الاجسام نعم يصلح ان لها هيولى بعينها مستعدة لصورة وغير مستعدة لها والافلاكات

القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة بالعدد وكذلك اشتراك الاجسام في صورة

و في العدم ليس من النحو الاول فان عدم اشتراكها في صورة واحدة بالعدد ظاهر وكذا في العدم

الذي كلامنا فيه اعني المضاف اليها فانه اذا تعددت الصورة تعددت الاعدام المضافة اليها

بل الاشتراك في هذه الثلثة من النحو الثاني فان الاجسام كلها تشترك في ان لا بد لها من الهيولى

وهي معنى واحد وان تعددت في الوجود وكذلك تشترك في ان لا بد لها من الصورة والاجسام

المستحيلة المتغيرة والكائنة لا بد لها مع ذلك من العدم لكل من الصورة والعدم معنى واحد

ان تعددت افراده قلت واما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدأ الحركة في غيره من حيث هو

غيره او بالاعتبار ويراد بالحركة مطلق الخروج من القوة الى الفعل ومبدأ الحركة في غيره اما هو

معطي المادة او معطي الصورة ويقال معطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية وهو الفاعل

الاجسام بحقيقته لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان يضع ان لها مبدأ ان

يحقق ويبحث ان للطبيعيات فاعلا واحدا بالعدد لا يكون من الطبيعيات البتة بل عسى ان لا يكون

عليه بيانا ايضا على خاصة فان بحث الطبيعي عنه اصلا نعم امكان منها بان فاعل الكل منها سوى

نفسه كان بحث عنه اما الواحد بالعموم المحمول على كل من الفاعل الجزئية لها فجاز ان يبحث عنه

لانه يجب ان يكون في قوته وكيف يكون نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات بانواعها

وحركات بانها مبدأ اول لحركة ما هي فيه وسكونه بالذات لا بالعرض اي الفاعل القريب

الحركة السكنات بيان الحركة في مقولاتها ذاتية لا قسرية ولا عرضية او للسكون كذلك

ويتبع ذلك بانه يقع من الاجسام افعال وحركات فيظن بعضها صادرة من اسباب خارجة

عنها كصعود الحجر وبعضها عن انفسها اما الارادية واحدة او مختلفة الطرق اما الارادية و

كما في استحالة البذور والنطف نباتات وحيوانات او بارادة كتحرك الحيوانات الى جهاتها الى آخره

بين المتقدمين فيما يلزم طريقة واحدة ايضا ثم لا بد بيان الامر فيما لا يتجدد له اسباب خارجة

كما ظننا من صدوره عن المتحركات نفسها فلعل هناك محركا من خارج غير محسوس او غير محسوس الذات

غير محسوس التأثير ولكن وضح ههنا وبرهن في العلم الاعلى ان مبادي هذه الحركات انما هي قوى في

تلك الاجسام لانها قوة تحرك على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية

او لا على نهج واحد من غير ارادة وتسمى نفسا نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية وقد تعمم الطبيعة

فتطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة فتشمل النفس النباتية واخرى على كل قوة

يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فيكون للعنكبوت انما يشبك بالطبع لكن

التي تختص عنها ههنا والاجسام الطبيعية طبيعية بها هي الطبيعة بالمعنى الاول وهي قد تكون

هي الصورة بعينها كما في البسائط وقد تكون كانها جزء منها كما في المركبات ثم الطبيعة

تقال على وجه جزئي وهي الخاصة المتخصصة بشخص وعلى وجه كلي اما بحسب نوع كما نقله من

للتدبير الواجب في استحفاظ النوع او على الاطلاق كما نقله من مفيض للتدبير الواجب في

استحفاظ الكل على نظامه ولا وجود لها من حيث انها في الاعيان بل انما هي في التصور

اقول واما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدأ الحركة في آخر غيره من حيث هو غيره ولو كانت

المغايرة بالاعتبار كما اذا عالج شخص نفسه فانه انما يعالج ويحرك الى الصحة من حيث هو طبيب ويتعالج و

يتحرك من حيث هو عليل [illegible] عليل غير طبيب من حيث [illegible] او يحرك المادة

بها [illegible] الخروج من القوة الى الفعل سواء كان الى صورة جوهرية او عرضية [illegible]

مبدأ الحركة هي التي يصلح المادة لقبول الصورة فانها وان كانت في حد ذاتها مستعدة

لقبول الصورة [illegible] بالفعل [illegible] جوهرية كانت [illegible] الا انه [illegible] لا يكون كل [illegible]

الاستعداد وتكمل الفاعل استعداداتها وتجعلها اقرب الى القبول مما كان قبل ان لم تكمل الاستعداد
بعد واما انه يعطي الصورة لكن سيلوح في الفلسفة الاولى ان معطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية
وهو الفاعل بالحقيقة للاجسام لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان اوضح
ان ههنا مهيئا ومعطيا ان يحقق ذلك بل تخرجه عن صناعته ثم الفاعل المشترك للطبيعيات
لا نعني به الفاعل الواحد بالعدد فانه ان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من
الطبيعيات البتة والا لكان فاعلا ايضا لنفسه فلا يبحث الطبيعي عنه من حيث انه من الطبيعيات
بل سيلوح لك في الفلسفة الاولى ان عليته ايضا للطبيعيات ليست علية خاصة فانه
علة ايضا لمبادئها ايضا فلا يمكن ان يشتغل الطبيعي به من جهة انه يتعرف به الطبيعيات من حيث هي
طبيعيات لان عليته ليست عليتها الخاصة بها ولا يمكن ان يكون هو ذات ذلك الفاعل من
امورها الخاصة بها لانه لو كان من الطبيعيات بالعدد فالفاعل لكل شيء ما سوى نفسه كان الطبيعيات
بتحليله بعينه من حيث انه من الطبيعيات البتة ومن حيث انه عسى ان يكون علة لما سواه منها
علية خاصة واما الفاعل الواحد بالعموم اعني الفاعل الكلي المقول على كل واحد من الفاعل
الجزئية فان عليته للطبيعيات علية خاصة فينظر فيه انه كيف يجب ان يكون في نوعه ونسبته
الى معلوله واما الفاعل المشترك للطبيعيات بهذا النحو من الاشتراك بوجوده للطبيعي وليس اثباتها
على الطبيعي كما ستشير اليه بل انما عليه ان يسلم وجودها ويتعرف ماهيتها وحدها العلم الاول بانها
مبدأ اول الحركة لما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض والمراد بالمبدأ الفاعل لما قيل انها
مبدأ الحركة والسكون يعني انه اي حركة كانت واي سكون كان كما ستعرف ومن الحركات والسكونات
ما يتقابل فلو اريد بالمبدأ المبدأ التام لم يتخلف عنه الحركات والسكونات ولزم اجتماع
المتقابلات فالمراد انه مبدأ غير تام لها ويكون مبدأ للحركة في سقوط الشرط الحالة الغير الملائمة فيها وللسكون

بشرط الحالة الملائمة فيهما والمراد بالاول القريب الذي لا واسطة بينه وبين التحريك احترز
به عن النفس فانها تكون مبدأ لبعض حركات ما هي فيه لكن بواسطة والمراد بالحركة مطلق
الحركة في اية مقولة كانت كما في الكم كتخلخل الهواء بالطبع بعد ما تكاثف بعارض او في الكيف
كتبرد الماء بعد ما تسخن او في الاين كهبوط الحجر او في الجوهر لو كانت فيه حركة فالتحرك وكذا
المراد بالسكون اي سكون كان في اية مقولة كان فان قلت ان اريد ان الطبيعة ما يكون مبدأ اول لكل
حركة يكون فيما هو فيه وسكون كذلك اي ما لا يكون في الجسم الطبيعي حركة في مقولة ولا سكون
فيها الا ويكون هو مبدأ اول فلا يكون في الحيوانات طبيعة اذ ليس فيها شيء يكون مبدأ
لكل حركة وسكون فيها فان المبدأ الاول لحركاتها الارادية غير المبدأ الاول لحركاتها التي
ليست بارادة وان اريد انها ما يكون مبدأ اول لحركة ما فيه وسكون ما فيه انتقض الحد
بالنفس الحيوانية فانها مبدأ اول للحركات الارادية واما ما قيل ان النفس انما تحرك بتوسط الطبيعة
فلم يرتض به الشيخ فانا نرى ان الطبيعة لا تحرك الا على خلاف مقتضاها ولو كانت النفس لو استعملت
الطبيعة كذلك لما حدث الاعياء عند تحريكها على خلاف مقتضاها ولما تجاذبت مقتضى
النفس ومقتضى الطبيعة واما ان النفس تحرك بما حدث من الميل في الطبيعة فلا يتاتى ذلك الميل المحرك
لكن قد يقال ان الطبيعة لما لم تكن محركة بل انما يتحرك الحيوان كما يحرك الميل فكيف يكون التحريك بها
الميل فالاعياء في كون الحركة لا يتحقق في كون النفس محركة بها
قلت المراد ان الطبيعة ما يكون مبدأ لكل ما يكون هو مبدأ له من حركة ما وسكون ما
الحيوانية والنفس ليست مبدأ للحركات الارادية اولا بل مبدأ لتحريكات القوى والسكون
بل تستخدم الطبائع والكيفيات ونحو الاستاذ في النفس الفلكية فالشيخ صرح بان الطبيعة المحددة
هي التي تفعل افاعيلها على نهج واحد لا بارادة في مقابلة النفوس الفلكية والارضية كما

سنشير اليه واطلاق النفس حيث استند اخراجها عن الحد الى قيد الاولية فالظاهر منه خروج النفس
الفلكية ايضا بقيد الاولية على انه ليس في الحد قيد آخر يخرجها لكونها تحرك الجرم السماوي بارادة جزئية
تابعة لتصور جزئي انما يتاتى بالقوى الجسمانية التي هي بمنزلة الخيال فينا فان لم يعتبر تلك القوة محركة
بل آلة كانت النفس هي المبدء الاول فكيف تخرج بقيد الاولية وان عدت تلك القوة محركة
قريبة كما يقع في عباراتهم انتقض حد الطبيعة بها اذ لا يمكن ان يقال انها هي الطبيعة الفلكية اذ
هي اذا عدت فاعلة كانت فاعلة بارادة بخلاف الطبيعة والى دعوى ان تحريك
النفس الفلكية او تلك القوى انما هو باستخدام الطبيعة الفلكية التي لا شعور لها فهي المبدء الاول
طويل البرهان على ذلك قوله ما هو فيه احتراز عن المبادي الصناعية والقسرية والمحركة
بالحقيقة في الحركات القسرية وان كان الطبيعة المقسورة بتسخير القاسر اياها والقاسر انما هو
من المعدات لكن لما كانت الاوهام تذهب الى كون القاسر هو المحرك احترز عنه بذلك
وقوله بالذات يحتمل التعلق بالمحرك اعني المبدء اي ما يكون تحريكه ومبدئيته بالذات لا عن
تسخير قاسر وبالمتحرك اي ما يكون مبدء الحركة ما يتحرك بالذات لا عن قاسر خارج وبالجملة فاحترز
به عن طبيعة المقسور بالقياس الى الحركة القسرية فانها لا تسمى طبيعة بالقياس اليها وقوله لا بالعرض
ايضا يحتمل الوجهين اي لا يكون تحريكه بالعرض ولا يكون مبدء الحركة ما يتحرك بالعرض و
بالجملة فاحترز به عن طبيعة المتحرك بالعرض فانها لا تسمى طبيعة بالنسبة الى الحركة العرضية سواء
كانت الحركة عرضية من كل وجه كحركة جالس السفينة فان طبيعة الجالس مبدء بالعرض لحركته بحركة
السفينة اي لتفاوت نسبته الى الامور الساكنة كالاشجار النابتة على الشط بالمحاذاة
مثلا وذلك لان طبيعته توجب الثقل الموجب للاعتماد على السفينة والاستقرار عليها فهو
يتحرك بحركة السفينة لكن طبيعة الجالس لا تسمى طبيعة بالقياس الى هذه الحركة اذ انما اقتضتها بالعرض

٣١

حركة السفينة اذا كانت عرضية من وجه كحركة جسم من الخارج الى اسفل الثقيلة فهذه الحركة من حيث
انها حركة جسم عرضية والطبيعة مبدء لها بالعرض فلا تسمى طبيعية بالنسبة اليها فتدبر فيها
من حيث انها حركة جسم او شخص عرضية وان شئت ان تتضح الطبيعة
وضوح وتميز فزدنا بيانا فاستمع انه لا شك في انه قد يقع من الاسباب التي ان لنا
وحركات بحيث يصح ان ينسب تلك الافعال والحركات اليها فيقال مثلا سعلة الحجر او سعلة
وتحرك الحيوان فنفطن بان بعض تلك الافعال والحركات صادرة عن اسباب خارجة عن الاجسام التي تلك
الافعال والحركات قائمة بها كصعود الحجر اذا رماه احد الى فوق وبعضها عن انفسها وهذا ايضا اما ان
يكون على نمط وطريقة واحدة او يكون بطرق مختلفة وايضا اما ان يكون لا بارادة كالسعي
البذور نباتات ونطف حيوانات فان ذلك يشتمل على حركات مختلفة كمية وكيفية من غير ارادة
او يكون بارادة كتحرك الحيوانات بالحركات الارادية الى جهات مختلفة واما اللازم طريقة واحدة
فانما نجده في الاجسام التي قبلنا ما يصدر لا بارادة كهبوط الحجر لكن الرأي لا يمنع ان يكون
فيها ايضا فليس يقضي عن ان يكون ما هو لازم طريقة واحدة ما يصدر عن ارادة وان لم يكن
وقف بعد على البرهان المورد في موضعه على ان الامر كذلك في الحركات الفلكية المتشابهة انما
تصدر بارادة ثم ما ذكرناه من جعل قسمي التقسيم الاول ايضا انما هو قبل العثور على البرهان القائم
يبادر الى الرأي على سبيل الظن والتخمين لكن هم تقبين فاذا تبين بيان الامر فيها الى اسباب خارجة
كما نبيناه من صدوره عن الحركات انفسها فلعل تحركها خارجا غير محسوس الذات او محسوس الذات
غير محسوس التأثير فان المحرك قد يكون محسوس الذات لكن لا يوقف على تأثيره في بادي الرأي فانك اذا
رأيت الحديد يتحرك الى المغناطيس ولم تك قبل ذلك تطلع على طبيعة المغناطيس فلعلك لا تفطن لكون
المغناطيس هو المحرك ولكنا نبين انا بتسليم الاصول الموضوعة نبين في العلم الاعلى ان ها هنا

هذه الحركات التي لا تجد لها اسبابا من خارج انما هي قوى في تلك الاجسام اي متعلقة بها
اعم من ان يكون حالة فيها او لا فتلك القوى تكون على ما اشعر بك اربعة اقسام اما قوة تحرك
على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية او لا على نهج من غير ارادة و
تسمى نفسا نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية فوضح بذلك امتياز الطبيعة عن المبادي
الخارجية وعن النفوس الارضية والسماوية هذا وقد تعمم الطبيعة عن هذا المعنى فتطلق تارة على كل قوة
تصدر عنها فعلها بلا ارادة وان لم يكن الا على طريقة واحدة فتشمل النفس النباتية وتارة على
كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فتشمل نفوس الحيوانات ايضا
بالقياس الى افعالها الارادية الصادرة عنها من غير روية فيكون العنكبوت انما ينسج بالطبع
لكن الطبيعة التي تبحث عنها ههنا والاجسام الطبيعية سميت طبيعية بالنسبة اليها انما هي الطبيعة
بالمعنى الاول الاخص ثم الطبيعة ربما تكون هي الصورة بعينها كما في البسائط العنصرية فان طبيعة
الماء هي صورته التي اقامت هيولاه نوعا وهي غير محسوسة ويصدر عنها آثار محسوسة وانما تصدر
عن الطبيعة الواحدة الآثار الكثيرة في جوهر الماء بجهات كثيرة فالبرودة مثلا بالقياس
الى المتأثر عنه والرطوبة بالقياس الى المؤثر فيه المتشكل له والميل بالفعل بل التحريك ان لم يمنع
مانع بالقياس الى الحيز الغريب والتسكين بالقياس الى الحيز المناسب وقد تكون كالجزء من
الصورة كما في المركبات فان الاجسام المركبة ليست انما تحصل حقيقتها بالقوة المحركة لها
بالذات الى جهة وان كان لابد لها منها بل كان صورها تجتمع من عدة معان تحد كالاشياء
المتضمنة للقوى الطبيعية وقوى النفس النباتية والحيوانية فما نطلب وكيفية هذا الاجتماع
تبين في الفلسفة الاولى ثم الطبيعة يقال على وجهين جزئي وهي الخاصة بشخص شخص
من افراد الانواع الطبيعية المتكفلة بنظم مصالح الشخص على سبيل التسخير من المبدأ المتعال

المبدء المتعالي عن الطبيعيات وكلي وذلك اما بحسب نوع نوع مثل ما نقله من مبدء مفيض للتدبير

الواجب في استحفاظ النوع من حيث هو نوع او على الاطلاق كما نقله من مبدء مفيض للتدبير

الواجب في استحفاظ الكل على نظامه الاوجد والطبيعة الكلية بحسب نوع او على الاطلاق

في الاعيان بان يكون لها ذوات قائمة فيها بل انما وجودها في التصور وذلك انه كما ان

العناية العالية ترتبت حال شخص شخص بان ابدع طبيعة فيه مقتضية لما يلائمه ويصلح له كذلك

رتبت نظام كل نوع بل نظام الكل لكن لا بخلق طبيعة واحدة في جسم مقتضية لمصلحة النوع

او الكل ولا بخلق طبائع سارية في اشخاص نوع او في الاجسام كلها يكون كل منها مقتضية

لنظام النوع او الكل بالذات بل بان ابدع المواد القابلة واودع فيها الطبائع الفاعلة بحيث

يودي اجتماعها وترتبها على نمط خلقها الى حفظ نظام النوع او الكل وان لم يكن ذلك مقتضى

واحد منها بالذات فالطبيعة الارضية انما تطلب السفل لا لكونه ملائما لنظام الكل بل لانه ملائم

للارض والنارية انما تروم نحو المحيط لانه ملائم للنار لكن باقتضاء تلك وذلك واقتضاء

بهذا ينتظم صلاح الكل ويمكن نشو النباتات وتعيش الحيوانات الغالبة عليها طبيعة الارض فالامر

المعقول للمبادي الفياضة من صورة النظام الاكمل لكونه مقتضيا لفيضان النظام في الانواع

والاعيان على تلك الصورة كانه يسمى طبيعة على ضرب من التمثيل او تقدير انها كطبيعة

مدبرة للكل او للنوع من حيث هو نوع او كل على نحو من التخييل وقد تسمى طبيعة الجرم الاول من

الاجرام الاثيرية التي هي الاصل في استحفاظ النظام طبيعة كلية واما ما نقل عن البعض الاوائل

من ان كلا من الطبيعة الكلية التي بحسب نوع والتي على الاطلاق قوة موجودة فالاولى سارية

في اشخاص النوع والثانية في الكل وما نقل عن آخرين من ان كلا منهما واحد في ذاته وقضيا

عن الواحد الحق وتقسيم بانقسام الكل ويختلف في القوابل كالشعاع المنحدر من الشمس

على الاجسام المختلفة الاستعدادات لقبول النور فان لم يكن ضررا ما واقفة بما لا يقتضيه اليه

قلت ومن الالفاظ الماخوذة من الطبيعة الطبيعي وقد عرفته والمطبوع وهو الجسم المتحرك او
الساكن بطباعه وما بالطبيعة وهو ما يحدث بواسطته بالفعل عنها كالاشخاص والانواع الطبيعية وما بالطبع
وهو كل ما يلزمها وما يجري مجرى الطبيعي وهو ما توجبه الطبيعة بذاتها والخارج من المجرى الطبيعي وهو ما هو
بسبب غريب او ما هو بها لكن لا لذاتها بل العارض في المادة القابلة منها كالرأس المسفط والسلم
منها انه لا يكون عن المبدأ الاول فعل في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طبعها الا على سبيل التناول
والتوليد وربما يكون الخارج عن مجرى الطبيعة الجزئية غير خارج عن مجرى الطبيعة الكلية كالموت الخارج
عن مجرى طبيعة زيد مثلا فان الطبيعة الكلية فيه متقاصدة كتخليص النفس للسعادة التي لها خلق البدن
واما تخلفها في البعض فلسوء الاستعداد كما خلا الكائن ليتكون المتخلص خلوه باستعداده بدوام العدم
من بعد الامر بالتخلو **واقول** هناك الفاظ مستعملة فيما بينهم ماخوذة من الطبيعة منها الطبيعي
ومنها المطبوع وهو الجسم المتحرك بطباعه او الساكن كذلك ومنها ما بالطبيعة وهو ما يوجد
بالفعل او قيامه بالفعل من الطبيعة اما بالوجود الاول كالاشخاص الطبيعية او بالوجود الثاني كالانواع
الطبيعية ومنها ما بالطبع وهو كل ما يلزم الطبيعة ومنها ما يجري مجرى الطبيعي وهو ما يوجبه الطبيعة
لذاتها من غير اعتبار عارض غريب يقابله الخارج عن المجرى الطبيعي وهو ما يكون لسبب غريب او يكون
بسبب الطبيعة لكن لا لذاتها بل لعارض في المادة القابلة لفعلها كالرأس المسفط والاصبع الزائدة
فما دام كان ما بالطبيعة او الطبيعة اقتضتها لكن لدسا على المجرى الطبيعي او لم تقتضيه بها لذاتها بل
لعارض كون المادة في كيفيتها او كميتها بحيث تستعد لذلك وهنا ينبغي ان تعلم انه سلم منهما
وتبيين في الفلسفة الاولى انه لا يكون من المبدأ الاول تعالى مجده والملائكة الذين يفعلون
ما امروا فعل قسري في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طبعها الا على سبيل التناول والتوليد

من الافعال الطبيعية واعلم انه قد يختلف الحال بالنسبة الى الطبيعة الجزئية والكلية فيكون الشيء خارجاً
عن المجرى الطبيعي بالقياس الى الطبيعة الجزئية دون الكلية كالموت فانه خارج عن المجرى الطبيعي
بالنسبة الى الطبيعة الشخصية اذ ليس لها فيه غاية بل هو فقدانها لكنه غير خارج عن الطبيعة الكلية
اذ لها فيه مقاصد منها تخليص النفس للسعادة التي انما خلق البدن ليكون آلة الى نيلها فان
صرف اللحاظ عن المجرى الشخصي من الانسان لم ينظر الا الى النفس كان ذلك غاية للطبيعة الكلية
بحسب النوع التي من الوصل لانها الكمال بالنسبة الى الفطرة النوعية واما تخلصها الى البعض
حيث يكون الموت في حقه بوراً ظلمانياً ودركاً للشقاوة فذلك لسوء الاختيار لا للطبيعة
النوع ومنها اخلاء المكان فانه لولا الموت وكانت الاحياء مخلدين كان المكان مشغولاً بهم ومصالحهم
ولم يفضل الا ايسع اقل قليل بالنسبة الى ما يمكن ان يوجد من اشخاص النوع الذين يستعدون باعطاء
بدوام العدم من بعد الاحياء بدوام الوجود فاوجبت الحكمة المقتضية لجود الواهبية
لا بد ان يفنى هؤلاء بعد مدة ويخلفهم امثالهم قلت واما الغاية في الطبيعيات فالاجلة الحركية
والغاية التشبيهية للجسم بالاجلة لبست الصورة في المادة وقس حال الغاية في الاشتراك
على الفاعل وهما كانهما سببان ان غير قريبين ثم ان القريب المادة والصورة والفاعل علة
للغاية في الوجود في الاعيان والغاية من حيث شيئيتها وتصورها علة لفاعلية الفاعل
وقد يتفق ان تتحد الفاعل والغاية والصورة بالماهية فالصورة الانسانية من الابوين هي
المبدأ لتكون الصورة الانسانية في النطفة ونفسها هي التي تتحرك النطفة اليها وهي التي
في المادة فقومتها انسانا فاذا قيست الى المادة او المركب كانت صورة واذا قيست
الى الحركة كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي
اقول اما الغاية في الطبيعيات فالاجلة الحركية اعني بها كل خروج من قوة الى فعل او لفاية

الحقيقية للجسم بالاجلها طبعت الصورة في المادة والاشتراك في الغاية ليس على ان غاية واحدة
بالعدد يشترك فيها الطبيعيات باسرها فانها لو كانت كذلك كانت غاية حقيقية للطبيعيات و
لعل عليتها للطبيعيات لا تكون علية حقيقية بل الاشتراك فيها على ان لكل من الطبيعيات غاية
والغاية واحدة بالعموم يشمل الغايات الجزئية على قياس ما عرفت في الفاعل ثم الفاعل
والغاية كانهما مبدءان غير قريبين فيها التركيب المادة والصورة حتى لو فرض خفاء ما عن
الفاعل والغاية استغنى المركب والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان بتوسط الحركة و الغاية
والغاية علة لفاعلية الفاعل لكن لا من حيث وجودها في الاعيان حتى يدور الامر بل من حيث شيئيتها
والشيئية بمعنى غير الوجود ومن حيث وجودها في ذهن الفاعل ثم قد يتفق ان يكون الفاعل والغاية
والصورة متحدة بالماهية فالصورة الانسانية هي المبدء الفاعل لتحرك النطفة الى الانسانية
ولكونها غاية وهذه الصورة الكائنة في النطفة هي التي تحركت النطفة اليها وهي التي حصلت في
المادة فقومتها انسانا فاذا قيست الى المادة او الى المركب كانت صورة واذا قيست الى
الحركات كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تنبعث وتبتدي وغاية من حيث انها اليها
تنقطع قلت وكل من مبادي الاربعة للجسم تكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالقوة
او بالفعل ايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما مركبا او بسيطا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما
جزئيا او كليا اقول كل من هذه المبادي الاربعة التي للجسم من حيث هو جسم يكون اما بالذات
او بالعرض وايضا اما بالفعل او بالقوة وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما بسيطا او مركبا
وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا فهذه ستة تقاسيم كل الى اثنين متقابلين
ويتداخل اقسام تقسيمين فالمادة بالذات ما لاجل نفسها تقبل الشيء كالمادة
الاولى للصورة الجسمية او النوعية كالعناصر للصورة المعدنية مثلا

والتي بالعرض نحو ان يوجد المادة مع صورة تضاد الصورة التي اخذت المادة مادة لها او للتي يحل

بها فتزول لحلولها كالنطفة للانسان فليست مادة حقيقية له فسادها عند كونها مع صورة تضاد

الاخرى ليست داخلة في كونها المادة مادة كالطبيب للمعالج فانه انما يعالج من حيث هو عليل لا من حيث هو

طبيب والصحة بالذات ما يكون حصول الماهية صورة له واخذت من حيث هو كذلك نحو الصورة

البيتية للبيت والتي بالعرض ما تقارنها اما دفعة كصفار الذهب للبيت او لا كالبياض من عوارض

اللازمة او المفارقة للبيت والفاعل بالذات ما يكون مبدأ للفعل واخذ من حيث هو مبدأ

كالنار للتسخين والذي بالعرض فمنه ما يزيل ضدا فيقوى الضد الآخر فينسب اليه فعل ذلك

الآخر كقولنا السقمونيا يبرد فانه يسهل الصفراء فيقوى البلغم ويبرد ومنه ما يكون مبدأ

للفعل باعتبار واخذ باعتبار آخر كقولك الطبيب يبني من حيث هو بناء لا من حيث هو طبيب ومنه

ما يكون متجها بالذات الى غاية ويعرض لها غاية اخرى مثل الحجر يشج فانه بذاته يهبط فاتفق

ان كان في ممره هامة فاتى عليها بثقلها فشجها وقد يعد منه ما لا يكون مبدأ اصلا بل مبدأ انه كثيرا

ما يتفق عند حضوره حصول خير او شر فيظن ان حضوره هو السبب في ذلك فيتفاءل به او يتطير

منه والغاية بالذات هي التي يتجه اليها المتحركة لاجل نفسها كالحصول في الحيز الطبيعي للثقلة

والصحة للمعالجة والغاية بالعرض منها ما يقصد لا لذاته بل للغاية بالذات كشرب الدواء

لدفعه وانما الغاية بالذات هي الصحة وتسمى مثل الشرب بالنافع ومثل الصحة بالخير

ومنها ما يلزم الغاية كالنقوط للاكل فان الغاية هو كشف الجوع والنقوط لازم له وقد يعرض

كالجمال للرياضة فان غايتها هي الصحة والجمال قد يعرض للصحة ومنها ما يعارض

الغاية الذاتية والغاية الذاتية قد توجد معها وقد لا توجد كالشجة لهبوط الحجر و

قتل الانسان لحركة السهم المرمي الى الصيد والمادة بالفعل كهيولى الاول

للصورة الاولى وبدن الانسان لصورته والمادة بالقوة كالنطفة للصورة الانسانية وهو بالفعل
ظاهرة والصورة بالقوة من جهة فكقوة الكتابة مع عدمها بالفعل للكاتب والفاعل بالفعل
كالنار بالقياس الى احراق ما يحترق بالفعل وبالقوة كالنار بالقياس الى احراق ما يقوى
على احراقه ولا يحترقه بالفعل وتختلف القوة بالقرب والبعد كقوة الصبي على الكتابة وقوة
من له ملكة الكتابة عليها والغاية بالفعل وبالقوة كالصورة بالفعل وبالقوة وهو قوة العلة
بازاء قوة المعلول وفعليتها بازاء فعليته والمادة القريبة كالاعضاء للبدن والبعيدة
كالاخلاط والاركان له والصورة القريبة كالتثليث للمثلث والبعيدة كذي الزاوية
له والفاعل القريب كالقوة المحركة التي في الاوتار والعضلات لتحريك الاعضاء والبعيد
كالنفس له والغاية القريبة كالصحة لشرب الدواء والبعيدة كالسعادة له والمادة البسيطة
كالهيولى الاولى للصورة العنصرية والمركبة كالاعضاء للبدن والصورة البسيطة
كالصورة المائية والمركبة كصورة الانسان فكانها تجتمع من عدة صور وقوى والفاعل
البسيط كالجاذبة للجذب والمركب كالجاذبة والماسكة للجوع والغاية البسيطة كالشبع للاكل
والمركبة كالجمال وقتل القتيل للمدبر الحرب والمادة الخاصة ما يختص بالصورة ولا يصلح لما عداها
الصور كبدن الانسان لصورته والعامة كالخشب للسرير والكرسي والصورة الخاصة
كالفصل للشيء لكن باعتبار انه صورة لا فصل فيما فرق والعامة كالجنس للشيء والفاعل
الخاص كالدواء الذي شربه زيد لصحة بدنه والعام كالهواء المغير لاشياء كثيرة والغاية الخاصة
كملازمة زيد لتحصيل تربيته والعامة كسهام الصغير لشرب الشمس فانه غاية له ولغيره
النفس والمادة الجزئية ما يكون مساوية لما بازائها من الصورة في العموم والخصوص
كالمادة الشخصية للامر الشخصي والنوعية للنوعي كهذا الخشب لهذا الكرسي

لهذا الكرسي او الخشب لكالكرسي الكلية بأن يكون الخشب لهذا الكرسي او الجسم للكرسي والصورة
الجزئية والكلية لاشتمال الخاصة والعامة واذا اخذ الفاعل الجزئي كهذا الطبيب لهذا العلاج فهو
جزئي وان كان عاما لانه كما يكون فاعلا لهذا العلاج يكون فاعلا لغيره والكلي كالطبيب
لهذا العلاج والغاية الجزئية كقبض يد على فلان لاخذ حقه ومن غرضه الكلية كالانتقام من الظالم
قلت الفصل الثالث في البخت والاتفاق وما يتصل بهما فقد جرت العادة بان يذكر
ههنا ان من الاقدمين من انكر ان يكون للبخت معنى قائلا ان من المحال ان لا يكون لشيء اسبابا
موجبة فعدل عنها ونزاعا الا ان جهلوها من البخت والاتفاق فرقة منهم اقتصر على كثير
فيه جزم الاغنياء بان البخت السعيد او الشقي لحقه ولم يلحقه بخت بل كل من شعر الى ان
بباله ومن يميل على الحق في تنفير يزيل عنه ومنهم من اثبته وعظم امره حتى قالت فرقة انه سبب الهي
يتجلل عن ان ينال العقول حتى ان منهم من اتخذه باسمها يعبده وزعمت طائفة انه صدر عن
لا بالسبب فذهب ذيمقراطيس واشياعه الى ان تكون العالم كذلك وان الامور الجزئية وانباذقلس واشياعه
لا يقدمون على جعل العالم كذلك ولا ينكرون الفاعل البتة ولكن يرون الامور الجزئية الطبيعية كائنة
لا للغاية بل لضرورة المادة أليس ان الشمس اذا سخنت فحلت البخار الى الجو البارد وبرد فصار ماء
فينزل مطرا بالضرورة فكيف يخص الفطانة ان يظن ان ذلك المنافع المرتبة عليه وقس
ذلك وكيف تفعل الطبيعة لاجل شيء وليست لها روية ولو كان كذلك لم يقع تشوها
والزوائد والموت واما النظام المشاهد في تكون الامور الطبيعية سلوكها الى ما
توجبه الضرورة فلا ينبغي ان يعتبر ما بازائه نظام الفساد فلو كان الشيء غاية كان الذبول
غاية الموت وهو لا يصلح ان تروم الطبيعة وهؤلاء لم يعلموا ان المادة وان كانت لم تقبل
الا تلك الصورة لكن لم تحصل هذه الصورة لهذه المادة لان المادة لم تقبل الا ايا ما

بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لاختصاصها بقبول هذه الصورة وليس اذا عدمت
الطبيعة الروية لم يكن الفعل الصادر عنها متوجها الى غاية فان الروية لاختيار الفعل من
بين افعال يجوز اختيارها لكل منها غاية ولو سلمت النفس عن النوازع المختلفة لكان يصدر
عنها الفعل على نهج واحد من غير روية والصناعة اذا صارت ملكة لم يحتج فيها الى الروية
ولا ريب في انها لغاية والقوة النفسانية اذا حركت عضوا انما يحرك لعضلة والوتر
فتدبيره تحريك ذلك العضو والنفس لا تشعر بتحريكها العضلة مع ان ذلك الفعل اختياري واما
التشويهات ونحوها فمنها ما هو قصور وعدم فعل لا يتضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك
كل مادة الى الغاية ولا الكل عدم افعالها غايات ومنها ما هي زيادات هي الغايات فان المادة
اذا فضلت حركت الطبيعة فضلها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها وانما الذبول
الى غاية فان له سببا مركبا من الحرارة والطبيعة البدنية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة والطبيعة
غايتها حفظ البدن بالكن بدلا دائما لكن كل ان من المدد يقع الاستعداد اقل من السابق
فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول انما تضمن ان فعل كل طبيعة يكون لغاية لها
لا فعل غيرها ثم نحو الذبول والموت وان لم يكن غاية بالقياس الى بدن بعينه فهي غاية خير في
النظام ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النبات لم يرتب في ان الامور الطبيعية سائقة
في الكون الى غاية وخير ومع ذلك لا ينكر ان فيها امورا ضرورية يحتاج اليها لا لغاية تلزم
الغاية والتحقيق ان الامور التي لا تكون متوقعة بالقياس الى شيء اذ هي غير دائمة ولا اكثرية
اليه يقال لها انها كائنة بالاتفاق بالقياس اليه فان لم يكن له تأدية اليها لم يكن سببا
اتفاقيا وكان هناك سبب غيره وان كانت يقال انه سبب اتفاقي لها وصدورها منه انما
بالضمام ضميمة اليه فصار تلك الضميمة موجبا لها اذ سبيلها في الفلسفة الاولى ان تستثنى

ما لم يحصل لم يوجد فاذا قيست الى المجموع لم يقل انها بالاتفاق وانما ذلك اذا قيس اليه
بدون تلك الضميمة فالعثور على الكنز اذا نسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق
وكان الحفر سببا اتفاقيا له وان نسب الى حفر غاير في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق و
كان السبب ذاتيا له وكان البخت خص منه فانه انما يقال لما يؤدي الى شيء يعتد به ويبدو ارادة
من مختار من الناطقين وسعادة البخت ان يؤدي الى غاية محمودة وشقاوته ان يؤدي
الى غاية مذمومة وما لا يكون سببا البتة لكن قد يتكرر عند حضوره حصول سعادة
او شقاوة فيشعر من حضوره عودا اعتياديا يقال له الميمون او المشؤوم واما ما سببه طبيعي فيقال
له الكائن من تلقاء نفسه اقول لما ذكرت المبادي العامة للطبيعيات وحصرت في اربعة
او خمسة وهناك شيء حكم انه لا يجب ان يكون للطبيعيات تلك المبادي بل يجوز ان يكون بمجرد
البخت والاتفاق اي بلا علة فاعلية وغائية او بلا غاية او غير ذلك ان من المبادي البخت
والاتفاق ايضا فيجب ان نذكر البخت والاتفاق ونحصل بهما ونحقق الامر في ذلك
وقد جرت العادة بايراده في الفلسفة الاولى فنقول ان من الاقدمين من انكر
ان يكون للبخت والاتفاق معنى محقق فان المفهوم منهما ان يكون هناك علة مجهولة ينسب اليها الاشياء
ويعبر عنها بالبخت والاتفاق كان يقال لمن حفر بئرا فعثر على كنز او زلق فيه انه سعيد البخت
عثر على الكنز او شقي حتى زلق في البئر فالعقل بهذا ما يأتي بحكم له مشتركة فان هناك سببا موجبة
يتفطن لها من له فطانة ولا يعدل عنها مع بيان العلة مجهولة الا ذو غباوة فان من حفر البئر
فيه كنز ونعين لو وصل حفره في ذلك الموضع الى الكنز ومن يمشي على زلق في سفير بالقية مثله ذلك
في البئر ولولا هذا لما اصابوا في ان للاشياء اسبابا موجبة التي يتفطن لها من تيسر له ولكن لا يلزم
من ذلك ان لا يكون للبخت والاتفاق معنى محقق اصلا ومنهم من اثبت البخت والاتفاق وعظم امرهم

فقالت فرقة انه سبب الهي يجل عن ان يناله العقول حتى ان منهم من اتخذه باسمه صنما يعبد ويدعوه

لعلهم لم يتفطنوا في الاكثر الاسباب الحقيقية المختلفة واخطأوا في نسبته كل ما لم يدركوا سببه الى

واحد غير المسبب الذي ربط بحكمته كل شيء بسببه وزعمت طائفة ان البخت هو صدور

لا بسبب هو لا رتبة فافترقوا فرقة منهم كديمقراطيس وتلميذه فلوجوس شباحتها يرون

تكون العالم كذلك من غير سبب جيد ولا غاية مقصودة لكن يرون الامور الجزئية مثل الحيوانات

والنباتات كائنة باسباب مقتضية اياها وهم قد خالفوا البداهة في تجويز الترجيح بلا مرجح و

سينكشف في الفلسفة الاولى ما عم الامر عليهم وفرقة اخرى كانبادقلس واتباعه لا يقدمون

على القول بتكون العالم كذلك لا ينكرون لفاعل ولكن يرون ان الامور الجزئية التي في عالم الطبيعة

كائنة عن الاسطقسات لا لغاية بل لضرورة المادة وذلك لان الشمس مثلا اذا تبخرت

فوصل البخار الى الجو البارد فتبرد وصار ماء ثقيلا فينزل مطرا بالضرورة فمع تفطن بهذا

السبب الضروري لا يحصل لفائدة ان يظن ان ذلك انما نزل لا لنفق لمن يحيى الارض للنبات

واعدادا اقوات الحيوانات وكما انه يصلح كذلك فقد يفسد البيادر وقس على ذلك سائر الاشكال

الطبيعية التي يتوهم انها الغايات كاعضاء الحيوان فيتوهم انها على ما هي عليها من المقادير والاشكال

لاغراض ومصالح ليست كذلك بل الاتفاق بملاقاة مواد قابلة لصور مخصوصة مع الفواعل

مثلا ان المادة التي خلقت منها الثنايا انما تقبل الحدة فاستحدت والمادة التي خلقت

منها الاضراس بخلاف ذلك فيتوهم ان ذلك انما هو لمصالح القطع لهذا المنفعة الطحن قالوا

وكيف تفعل الطبيعة لاجل شيء وليست لها روية حتى تقصد غاية وتختار مصلحة ولو كانت

انما تفعل للمصالح الرعية لم تقع التشوهات والزوائد في الخلقة ولم تقع الموت والذبول وانما

اعجب به القائلون بالغايات من النظام المشاهد الذي اتفق في تكون الامور الطبيعية

وسلوكها الى ما توجبه الضرورة المادية فلا ينبغي ان يعتد به اذ بازائه نظام الفساد فلو كان النشو
مثلا الغاية هو بلوغ المقدار اللائق بالنوع كان الذبول الغاية هو الموت لكنه لا يصلح لان
يكون مرادا للطبيعة لمضادته اياها فكما لا يكون نظام الفساد دليلا على مراعات الغايات فنظام
الكون ايضا كذلك وهو لا يساعدهم على ان المادة بانفسها تقبل الصورة التي تناسبها
فلذلك لا توجب ان يكون الصورة لضرورة المادة ولا يكون مقصودة لذاتها او لغاية
مترتبة عليها فمادة الثنايا وان لم تقبل الا صورة الحدة لكن لم تصور بتلك الصورة لانها
لم تقبل الا اياها بل هناك حكمة اقتضت ان يكون في الثنايا حدة فاتت هناك بمادة
صالحة للحدة مختصة بها وكذا الحال في الاضراس كما انه لما قصد في البيوت الى جدران
مستقلة والى سقف معلقة اتي للاولى باحجار ثقيلة ترسب وترسو وللثانية بخشب خفيفة تعلو
وتطفو لا انها حصلت هذه الصورة لضرورة ثقل الحجر وخفة الخشب ولقائل ان يقول في نقعة واحدة
اذا سقطت فيها حبة برة انبتت سنبلة برة او حبة شعيرة انبتت سنبلة شعيرة فمن المعلوم
ان المادة من الاجزاء الارضية والمائية ليست تتحرك بذاتها عن اماكنها فتنفذ في جوهر البرة
او الشعيرة وتربيها ثم اما ان يكون في تلك النقعة اجزاء مختلفة منها ما يصلح لتكون البرة
واخرى لتكون الشعيرة فتجذب القوة الكامنة في البرة مثلا ما يصلح لها من الاجزاء
باذن بها داتها او اكثر فتلبسها هناك صورة او تكون تلك القوة تحرك المادة
بذاتها الى تلك الصورة الجوهرية وسائر ما لها من الهيئات كالكيفية والشكل والا
ولا يكون ذلك لضرورة المادة وان كان لا بد من قابليتها واما ان يكون
ما يصلح لتكون البرة صالحة لتكون الشعيرة فيكون سقوط ضرورة المادة اظهر فلا بد
ان تحريكها الطبيعة للمواد انما هو على قصد طبيعي مستمر على الدوام او الاكثر من الفاعلين

اذا لم تكن لمعارضة ولا معاوق فانما هو الى خيرات وكمالات هي الغايات الطبيعية وتمام تقريره ان الطبيعة اذ ليست لها روية لا يكون فعلها متوجها الى غاية فاجاب بمنع الملازمة فان الفاعل اذا كان ذا قوى متخالفة ويكون هناك افعال مختلفة ذوات غايات متفاوتة يحتاج اختيار الفاعل كلا منها المناسبة به باعتبار قوة قد يفتقر الى الروية لاختيار فعل من بينها وترجيحه على سائرها الا ليكون الفعل ذا غاية واما اذا تعين الفعل المناسب يكون القصد متجها اليه بلا تردد ولم يحتج الى روية ولو سلمت النفس الانسانية عن النوازع المختلفة والمعارضات الناشئة من جهة القوى المتخالفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير روية مع كون فعلها ذا غاية ومما يتضح به وجود الغاية لافعال صادرة من غير روية التأمل في حال الصناعة فانها متجهة الى غاية من غير روية وهي اذا صارت ملكة لم يحتج فيها الى روية بل المتمرن فيها يتبلد اذا روّى فان من يضرب العود لو روّى في اختيار ضربة ضربة ورام الوقوف على عدد النقرات يتبلد عنه وقد يقرر الشبهة بانه لو كانت لافعال الطبيعية غايات يجب ان يكون غاياتها موجودة من حيث هي علة من غير ان يتوقف وجودها من بدء عليها لاستحالة كون المعدوم علة للموجود واستحالة توقف وجود العلة من حيث هي علة على وجود المعلول ووجود الغايات في الخارج متوقفة على وجود المعلولات وليس للطبيعة شعور حتى يكون الغايات موجودة في اذهانها ويجاب بان للطبيعة شعورا ضعيفا وانا لا ادري ذلك موافقا لاصولهم ولا اجتر على الاجتراء سيما للطبائع البسيطة العنصرية واجيب بان الطبائع خلقها ربها الحكيم متجهة في افعالها الى غاية مقصودة للملائكة العلوية المسيطرة على النظام من العقول النورية والنفوس الاثيرية وسنشير الى تحقيق الامر في ذلك في الفلسفة الاولى انشاء الله تعالى

٣٤

واما قولهم لو كانت الطبيعة تفعل لمصالح مطالبة لها من الخيرات والكمالات لم تقع التشويهات والموت في الخلقة ولا الموت فالجواب ان التشويهات ونحوها منها ما هو قصور عن الغاية الطبيعية كالقصور عن تمديد المادة الى المقدار اللائق لنقصانها او غلظها او ضعف القوة او تحيرها واضطرابها فتكون اصبع قصيرة مثلا او هو عدم فعل كعدم توليد الطبيعة اللحية في الكوسج بحيث المنافقة في الخنثين ونحن لا نضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك كل مادة الى الغاية المقصودة بل يجوز ان تقصر عن ابلاغها اياها ولا ان لاعدام افعالها غايات بل انما ندعي ان الغايات لافعالها ومنها ما هي زيادات وهي افعال وان لم تكن غايات ذاتية بل تعارض في المادة فان المادة اذا فضلت حركت الطبيعة فضلها الى الصورة التي تستعد لها ولا تبطلها واما قولهم ان بازاء نظام الكون نظام الفساد فلو كان النشو لغاية كان الذبول لغاية فالجواب ان نظام الذبول ايضا لغاية وان لم يكن غاية بحسبه للطبيعة الموكلة بالبدن انما كان يجب ان يكون غاية لها لو كان السبب فيه هو مجرد تلك الطبيعة لكن له سببا مركبا من الحرارة وتلك الطبيعة ولكل منهما غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة وتلك الطبيعة غايتها حفظ البدن ما امكن بامداد بعد امداد لكن كل ثان من المدد يقع الاستمداد به اقل مما وقع من سابقه لما يذكر في العلوم الجزئية فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول ونحن لا ندعي ان كل حال للامور الطبيعية غاية للطبيعة التي فيها بل انما ندعي ان فعل كل طبيعة يكون لغاية لها فلا ضير ان يكون فعل غيرها لا لغاية لها والذبول من حيث انه ذو نظام ومتجه الى غاية وان لم يكن فعل الطبيعة البدنية لكنه فعل الطبيعة الكلية ونحو

الموت وان لم يكن نافعا بالقياس الى بدن فلا يكون غاية له بالكلية وحسبه في نظام الكل فيكون
غاية للطبيعة الكلية كما عرفت ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النباتات
وما اشير اليه بعضها في الكتب الطبية فليعلم ان الاقدام لم يرتب في ان الامور الطبيعية
تنساق في الكون الى غاية وخير ولم يحسب كما حسب الذين قيل لهم افحسبتم انما خلقناكم
عبثا ومع ذلك فلا ننكر ان في الامور الطبيعية اشياء توجد بالضرورة المادة وتحتاج
اليها للغاية كالسوداء الطبيعي فانها عكر الدم وثفله ولابد من حدوثها عند الهضم
الكبدي من جهة مادة الغذاء المشتملة على الاجزاء الكثيفة ومع ذلك فتحتاج اليها لتعديل
في غذاء الاعضاء الصلبة كالعظام ليتغذى الطحال وغير ذلك او يلزم الغاية ولا تكون
مقصودة بوجه كشعر الابط والعانة وذلك كخطوط القدم على الارض عند الخروج الى اخذ
الغريم في الارادية وهذا كله كان كلاما في اختصاص ما هي الطبيعيين في امر البخت والاتفاق
وازاحة شبههم واما تحقيق الحق في ذلك فهو ان الامور الطبيعية وان كانت بحيث لا يكون
شيء منها بلا سبب ولا تكون ايضا بسبب مغاير للاسباب المذكورة من البخت والاتفاق
لكن بان لا يكون متوقعة منها بالقياس الى شيء لكونها غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه وان كانت
دائمة او اكثرية بالقياس الى سببه الذاتي يقال لها بالقياس الى ذلك الشيء انها كائنة
بالاتفاق وذلك الشيء المقيس اليه لا يكون سببا مؤديا دائما او في الاكثر الى تلك الامور
والا لم يكن غير متوقعة منه فح ان لم يكن مؤديا اليها اصلا لم يكن سببا اتفاقيا فلا يقال
ان اكل فلان سببا اتفاقيا لخسوف القمر ويكون لا محالة للكائنة بالاتفاق سبب
غير المقيس اليه لا يكون هي بالقياس اليه كائنة بالاتفاق وان كان
مؤديا لكن على التساوي او الاقل يقال انه سبب اتفاقي لها

واذ ليس موجبا لها فلا بد في صدورها منه من ضميمة تنضم اليه حتى يصير بتلك الضميمة موجبا لها

اذ سيلوح في الفلسفة الاولى ان الشيء ما لم يجب لم يوجد فاذا قيست تلك الامور الى مجموع

ذلك السبب والضميمة لم يقل انها بالاتفاق لانها ليست غير منسوقة بالنسبة اليه وانما ذلك

اذا قيس اليه دون تلك الضميمة فكل ما يقال انه صادر بالاتفاق يكون له لا محالة سبب حقيقي اذا قيس

اليه لم يكن اتفاقيا فالعثور على الكنز اذا نسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق

لانه ليس بالقياس اليه متوقعا لا دائما ولا اكثريا والحفر سبب اتفاقي له لكنه مؤديا اليه في الجملة

وان نسب الى حفر غائر في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق لكونه متوقعا بل واجبا بالقياس

اليه ولم يكن الحفر المذكور سببا اتفاقيا بل موجبا ومن احاط علما بمجاري الاسباب

كلها بحيث لا يشذ عنه شيء لم يكن عنده امر اتفاقي من جهة لحاظه الى الكل بل كان

واجبا عن سببه ثم البخت كانه اخص من الاتفاق فانه انما يقال حقيقة لما يؤدي الى

شيء يعتد به ومبدؤه ارادة من مختار من الناطقين فسعادة البخت ان يؤدي الى غاية

محمودة وشقاوته ان يؤدي الى غاية مذمومة فان استعمل البخت السعيد والشقي في غير الناطقين

كان مجازا او ما لا يكون سببا اصلا ولو بالعرض لكن قد تكرر عند حضوره حصول اسباب

مسعدة او مشقية فيستشعر من حضوره عود ما اعتيد من السعادة والشقاوة يقال

له الميمون او المشؤوم واما ما مبدؤه طبيعة او ارادة فيقال له الكائن من تلقاء نفسه قلت

الفصل الرابع في دخول العلل في الجواب عن طلب اللم وتعيين شيء من العلل اهتماما في هذا

العلم الجواب الحقيقي عن السؤال بلم انما هو بذكر العلل كلها الا ان يتضمن السؤال بعضها فيقع التنقيح

لكن قد يكتفى بالبعض واذا تضمن السؤال الفاعل فقد يجاب بالغاية فانها علة لفاعلية الفاعل

لا بالصورة اذ السؤال كانه لطلب سبب صدورها عن الفاعل فلا يغني ذكرها للم

الا اذا كان خيرا بالذات وذكر المادة مع الاستعداد يكفي في الامور الطبعية دون الارادية فيها تادية العلة بتمامها فان الارادة انما تنبعث بعد توافي امور قلما تتيسر احصاؤها واذا تضمن الغاية يجاب بالفاعل او بالمادة مضافة الى الفاعل لا بالصورة واذا تضمن الصورة فبالغاية او الفاعل دون المادة الا مع ذكر الاستعداد وملاقاة الفاعل والاستعداد الاصل ذاتي للهيولى فلا يسئل عنه بل من الاستعداد القريب انما يكون بصورة فيجاب بالغاية او الفاعل للصورة فانه الفاعل له او بالمادة كما اذا كان السؤال عن استعداد مركب من مادة ثانية او بالصورة المقربة واحرى العلل بان يهتم به الطبيعي هو جزء الجسم المادة والصورة لكن اكثر ما يفيده المادة العلم من حيث القوة والصورة العلم من حيث الفعل وما افسد راي من اهمل امر المادة فان الصورة الطبعية لا تتصور الا في المادة ولا توجد الا في مادة مخصوصة واذا كان بعض العلوم التعليمية المناسبة للطبيعي كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة صفحا فما ظنك بالطبيعي نوعيا تها اقول لما كان وجود الامور الطبعية منوطا بعلل فانه اذا سئل عنها بلم فالجواب الحقيقي ان يذكر العلل الحقيقية كلها فاذا ذكرت محتومة بذكر الغاية الحقيقية وقف السؤال الا ان يكون بعضها متضمنة في السؤال فانما يوفى في الجواب بالبقية باسرها لكن قد يكتفى بالبعض كما قد تقام العلة الغير الحقيقية مقام العلة الحقيقية فاذا تضمن السؤال الفاعل كان يقال لم قاتل فلان فلانا يجاب بما له علية لفاعلية الفاعل كالغاية نحو ان يقال لكي ينتقم فقد عرفت انها علة لفاعلية الفاعل وكالمشير في الامور الارادية كان يقال لانه اشار عليه فلان فانه نبه الفاعل على الحاجة الى الغاية وكالباعث المتقدم كان يقال لانه غصب حقه فان ذلك هو المحقق للحاجة الى الانتقام فكل ذلك له نحو

من العلية للصورة الاختيار التي ينبعث منه الفعل الاخير ولا يجاب بالصورة اذ السؤال
كانه تطلب سبب صدورها عن الفاعل انما صح كما اذا كان السؤال عن الصورة ودلالة
كما اذا كان عن المركب بالجملة فلا يغني ذكرها اللهم الا اذا كان غير مطلوبا بالذات او
مظنون الخيرية لانها مطلوبا بالغير او مظنون المنفعة فيجوز ان يكتفي بذكرها لا من حيث
انها صورة موجودة لان السؤال كان عن سبب وجودها بل من حيث انها ماهية مطلوبة
وهي من هذه الجهة غاية فيعود الى الغاية وذكر المادة حيث تعرض في السؤال للفاعل
غير كاف فاذا قيل لم تحجر فلان هذا الخشب لم يقنع ان يقال لانه كان عنده خشب
واما ذكرها مع الاستعداد فيكفي في الامور الطبعية وذلك لانه يكفي في تكونها
ملاقاة المادة المستعدة للفاعل فاذا تعرض في السؤال للفاعل كفى في الجواب
استعداد المادة واما في الامور الارادية فلا يكفي ذلك بل لا بد من ارادة الفاعل
وتصعب فيها تادية العلة بتمامها فان الارادة انما تنبعث بعد توافي امور قلما تيسر احصاؤها بكليتها
واذا تضمن السؤال الغاية كما اذا قيل لم صح فلان يجاب بالفاعل نحو ان يقال لانه شرب الدواء او
بالمادة مضافة الى الفاعل نحو ان يقال لان مزاج بدنه قوي الطبيعة لا بالصورة واذا تضمن السؤال الصورة
يجاب بالغاية او الفاعل كما اذا قيل لم تتكون البخار فيقال لتكون عنه مطر او يقال لتلطيف
الحرارة وقلبها شيئا من الاجزاء المائية هواء صاعدا الى فوق بالطبع مصعدا المائية
من اجزاء آخر مائية تلطفت بالحرارة ولا يكفي ذكر المادة الا مع ذكر الاستعداد
والملاقاة للفاعل كان يقال لان الرطوبات السفلية تلطفت بالحرارة الحاصلة
من اشعة الاجرام النيرة واعلم انه لما كان اصل الاستعداد اعني امكان قبول الصورة
ذاتيا للهيولى لا يكون ثبوته لها معللا بعلة فلا يسأل عنه بلم بل انما يسأل عن الاستعداد

بمعنى التهيئة تا ما كان او منقار بالة في الجملة وانما يكون التهيئة للصورة اللاحقة للهيولى فيها

الى الصورة التي اعتبرت الهيولى مستعدة لها فيجاب بالغاية كما اذا سئل لم كان

بدن الانسان قابلا للموت فيقال لتتخلص النفس حينئذ الاستكمال عن البدن او بالفاعل للصورة

التي بها حصل الاستعداد فانه فاعل للاستعداد بتوسط تلك الصورة كان يسئال لم كان

المرأة قابلة للتشبح فيقال لان الصاقل صقلها او بالمادة كما اذا كان السوال عن

استعداد شئ مركب من مادة ثانية اما مع صورة ثانية او مع المواد الاخر ويكون الاستعداد

ناشيا من تلك المادة وحدها او مع المواد الاخر كان يسئال لم كان القدح قابلا للصدع

فيقال لانه من الزجاج او يسئال لم كان بدن الحيوان قابلا للموت فيقال لانه مركب من

الاضداد او بالصورة التي بواسطتها حصل الاستعداد كان يسئال لم صارت هذه الحديدة

قابلة للتشبح فيقال لانها مرأة مصقولة ثم لما كانت المادة والصورة مما المبدءان

الداخلان في تحديد الجسم وقد عرفت ان باشرف اقسام من المبادي كانه مبدء بعينه

فيها اخرى بان يهتم بهما الطبيعي الباحث عن الاجسام الفاحص عن اللواحق الذاتية

لكن اكثر ما يفيده المادة العلم بالشئ من حيث القوة في ذواته ووجوده في نفسه وفي لواحقه

الذاتية واكثر ما يفيده الصورة العلم به من حيث الفعل كذلك فيكون الاهتمام بها

في الغاية المقصودي والفائدة الحاصلة من قبلها اشرف واعلى وقوم من الطبيعيين

ظنوا علم المادة قائلين بان المقصود بالذات انما الصورة واما المادة فانما قصدت

ليظهر فيها الصورة باثارها ثم من احاط علما بالصورة استغنى عن الالتفات الى المادة

وكان الفحص عنها شغل بما لا يعني وهذا رأي فاسد فان الصورة الطبيعية لا يتصور الا في

محل معين لها ليست تصلح ان تحل في اي مادة كانت بل منها يحكم في بادي الرأي

باختصاصها بموادها كالصورة الانسانية يستحيل ان توجد في مادة خشبية ومنها ما لا يفتقر في
النظر اختصاصها بموادها كالسواد والبياض ليست كالصورة التعليمية فانها لا تحتاج
تصورها الى ان تتصور في محل واما النظر فهو وان حكم بانه لا بد لها من موضوع فلا يوجب اختصاصها
بمادة مخصوصة فالنظر في صورة الطبيعية يحتاج الى لحاظ المادة واذا كانت ماهيات
النوعيات مفتقرة في التحصل الى مواد مخصوصة فما لم يتحقق ذلك لم يتبين لها لم يتكمل العلم
بها وكيف يتحقق ذلك مع اهمال المادة واذا كان بعض الصناعات التعليمية التي ليست
مثل الهندسة والحساب تعليمية محضة بل لها مناسبة مع الطبيعي كالهيئة لا يعرض فيها عن
المادة اعراضا تاما فما ظنك بالطبيعي نفسه وانما كانت الهيئة مناسبة للطبيعي من حيث
ان موضوعها اي الاجسام الاول العلوية والسفلية داخلة تحت موضوع الطبيعي
لكن الطبيعي ينظر فيه من جهة اشتماله على طبيعة والهيئة تنظر فيه من جهة انه يتكمم وعوارضه
وقد يعرض ان يشتركا في بعض المسائل ككروية جرم العالم والارض لكن الطبيعي يعطي
برهان اللم اذ مقدماته ماخوذة مما توجبه الطبيعة فيقول ان فعل الطبيعة الواحدة في المادة
المتشابهة يستحيل ان يكون مختلفا بان يكون هناك زاوية وخط مستقيم ونحو ذلك
والهيئة برهان الان اذ مقدماته رصدية مناظرية او هندسية ماخوذة من المحاذيات بآثار
هؤلاء قوم منهم الطبيعيين اغفلوا المادة ورفضوا الصورة زاعمين انا اذا احصلنا المادة فاتت
عنا بعد الاعراض اللواحق فهي غير منضبطة وقد قاس بعضهم الصناعة الطبيعية في
ذلك على بعض الصنائع العملية فان مستنبط الحديد مثلا انما يقصد تحصيل الحديد
لا تحصيل ما يطرء عليه من الصور قال الشيخ ويشبه ان تكون المادة التي قصر عليها الامر
نظرهم هي الجسمية المنطبعة دون الاولى وكانهم عن الاولى غافلون جدا

فهذا الرأي اشد فسادا من الاول فانا لو اهملنا الصورة لم تقف على خصائص الامور الطبيعية
ونوعياتها التي هي صورها وايضا ان ارادوا بالمادة الاولى الغير المصورة فقد منعوا
من العلم بمعرفتها لا وجود لها بالفعل بل هي في ذاتها امر بالقوة ثم ان السبيل الى اثباتها انما هو
بحال الصور والاعراض فاذا اعرض عن ذلك فمن اين السبيل الى اثباته وان ارادوا المصورة فلم
يجر جرا اعمارا الخروج عنه من لحاظ الصورة وقياسهم ذلك فاسد فان الحديد ليس موضوعا
لصناعة يستنبط بل هو غاية في صناعته وموضوعها الاجسام المعدنية التي تشتغل بحفرها و
تذويبها وفعله هو صورة صناعية فصاحب الصناعة التي موضوعها الحديد كالقين فانما
يبتدي صناعته بعد تحصيل الحديد بالتصرف فيه حتى يعطيه صورة هذا التقرير بافادة الشيخ
في الشفاء وهناك انقض لهم سبيل آخر وهو ان الطبيعي يلاحظ الصورة من جهتين جهة كونها
سببا للجسم وجهة كونها من اللواحق الذاتية له فان رفضوا الصورة من الجهة الاولى
لان المراد من الصورة ما هو اعم من الاعراض ١٢
لم يبق في ايديهم من موضوع الصناعة الا الهيولى الاولى وسدوا على انفسهم السبيل
الى نيل الغرض فالهيولى لا تبصر فيها بل هي بواسطة صورها وان رفضوها من الجهة الثانية
لم يمكن لهم ان يبحثوا عن لواحق الجسم ولا الهيولى لكونها صورا فلم يكن شيء منها موضوعا
لصناعتهم بل غاية فالهم ان يثبتوا وجود الهيولى لو امكن لهم ذلك وان رفضوها
من الجهتين كان الامر افحش ولا يخفى عليك الجواب عما قياسهم على هذا السبيل قلت

المقالة الثانية في اللواحق العامة للاجسام وفيها ابواب الباب الاول

في تناهي الاجسام ولا تناهيها في الانقسام والاعظام وفيه فصلان

الفصل الاول

في عدم تناهي الاجسام بانحصاره وحدوده في الانقسام وتبيين قسمة
اتصال الجسم المفرد وابطال الاجزاء التي لا تتجزى الجسم المفرد اعني غير المتألف

خير المتألفة من الاجسام متصل في الواقع كما هو عند الحس و الاتالف في الجسم من اجزاء بالفعل فاما ان تكون
متجزية في الجهات ولو وهما كانت اجساما فلم يكن المولف منها مفردا او ان كانت غير متجزية
بنحو من انحاء القسمة ولو في جهة فان لم تتلاق في تلك الجهة لم يحصل التاليف ولا الحجم فيها ولا
يحصل جسم ان تلاقت فاما بالاسر فحينئذ لا يحصل حجم اولا بالاسر فتتجزى في جهة فرضت
غير متجزية فيها واقوى شبهات القائلين بالجزء الذي لا يتجزى انه ان الموجود من الزمان هو الحاضر
وهو لا ينقسم فكذا الحركة الواقعة فيه فكذا المسافة المنطبقة هي عليها و ستنجلي لك ذلك ثم كما امتنع
التالف في الجسم من اجزاء غير متجزية ولو فرضا امتنع التحليل فيه اليها لما ذكرنا فلا تقف القسمة الى حد
لا يمكن بعده وبذهب تجزية الخردلة والجبل الى انصاف وانصاف انصاف لا الى نهاية
والا كان كل ما يخرج الى الفعل متناهيا ويكون اقسام الخردلة اصغر من اقسام الجبل ثم لا تظن
انه يلزم ان لا يلحق السريع البطئ بل الواقف اذ لا يقطع ما بينهما من المسافة الا بقطع نصفها
ولا يقطع نصفها الا بقطع نصفه وهلم جرا الى ما لا يتناهى فلا يتاتى في زمان متناه اذ يدفعه ان
ليس هناك نصف ولا ربع بالفعل بل اذا فرضت القسمة وهي كما لا تقف في المسافة المتناهية
كذلك في الزمان المتناهي و من ظن ان كل ما يمكن الانقسام اليه مما لا يتناهى فهو حاصل
بالفعل يلزمه من حيث لا يدري القول باجزاء لا تتجزى ولكن غير متناهية ويرد عليه مع
ما عرفنا ان تداخلت لم يحصل حجم وان تماست امكن من تاليف متناهية
منها حصول جسم في الجهات فلا يكون كل جسم من غير متناهية ثم ان الحجم
يزداد بازدياد الاجزاء فان كانت الاجزاء غير متناهية فالحجم كذلك
فلا يكون الجسم المولف منها متناهيا وكانك علمت مما علمت
ان المقادير والحركة المنطبقة على المسافة

والزمان المنطبق على الحركة تضاهي الأجسام في هذه الأحكام ثم إن المسافة وما ينطبق
عليها جزء أول **أقول** واعلم أن اتصال الجسم المفرد مبني على عدم تألفه في الجسم من
الأجزاء بل يكاد أن لا يكون فرق بينهما في المؤدى ثم إذا كان النظر في الجسم المفرد
لم يثبت هناك التألف في الجسم إلا من جزء لا يتجزى أما في الجهات أو في بعضها إذ ما يتجزى
في الجهات يكون جسما لا محالة فلا يكون المؤلف منه مفردا فإذا أبطل التألف منهم من أجزاء
لا تتجزى ثبت اتصاله إذ أبطل الأجزاء التي لا تتجزى في التجزي حقيقة إنما يكون أن تجزى حقيقة إذا كان
منها التأليف نعم ربما يطلق أيضا على ما يمكن أن يكون التحليل فيجيء إنما يبطل إذا أبطل تحليل الجسم
إليها أيضا وذلك كأنه لازم مما سبق فإذا أبطل التألف منها أو التحليل إليها بطلت
الأجزاء التي لا تتجزى من حيث إنها أجزاء مطلقا تأليفية كانت أو تحليلية فهذا ما أردناه
ببطلانها في العنوان وأما بطلان جوهر متحيز بالذات لا يمكن قسمته بنحو أصلا سواء كان
عدم إمكان تجزيه في الجهات كلها أو بعضها فسيأتيك في العلم الأعلى ثم لما كان إمكان
القسمة الوهمية في الجهات للجسم من الضروريات وثبت امتناع تحليله إلى أجزاء لا تتجزى
ثبت عدم انتهائه في الانقسام بمعنى عدم وقوف القسمة إلى حد لا يمكن بعده وهذا
هو الذي ترجمنا الفصل به أصالة وهو بالحقيقة لازم من اتصال الجسم فإن المتصل وإن
لم يكن يوجب كون الأقسام الممكنة فيه قابلة للقسمة بقوة بالة لكنه لازم له حتى يسمى المتصل
بالمنقسم إلى أشياء تقبل القسمة أي يجب أن يكون انقسامه إلى أمور منقسمة فلا ينقسم
إلى غير منقسم ثم إن اتصال الجسم مع عدم وقوف قسمته إلى حد يلزمه كون تلك الأقسام
الممكنة الغير المتناهية غير حاصلة فيه بالفعل لكن من الناس من ظن خلاف ذلك فلزمه القول
بتألف الجسم من أجزاء لا تتجزى غير متناهية فأبطل ذلك ببيان مستأنف مع بطلانه

٧٥

بما مر هذا اجمال ما ذكره في هذا الفصل ثم ان كون الاتصال جوهريا للجسم فان استصعب انكشافه
يطلب اثباته بالبرهان في علم فيما عن الطبيعي الباحث من عوارض الجسم من حيث الحركة
والسكون او نحو ذلك بعد تصوره والتصديق بانيته فانه ربما يتصور الجسم الموضوع
من غير الاتصال في مفهومه كما ان كثيرا من مثبتي الجزء يتصورونه بالطويل العريض العميق
ويحصلونه من اجزاء اربعة او ستة او ثمانية ومنهم من يتصوره بالمنقسم ويحصله من جزئين
وحينئذ جاز ان يطلب اثباته بعد تصوره والتصديق بانيته ثم النظر في ان الجسم
متصل بذاته والاتصال جوهري له انما هو في الفلسفة الاولى ولا يكون من الطبيعي البتة
فان شيئا من العلوم الجزئية لا ينظر في تجوهر حقيقة فضلا عن تجوهر موضوعه واما النظر في انه
متصل فقط من غير ان ينظر في كونه متصلا بذاته وان الاتصال جوهري له فذلك ايضا
من الفلسفة الاولى فان الاتصال ح ان لم يكن عارضا للجسم من جهة ما هو متحرك او ساكن
الاتصال او التالف من الهيولى والصورة لكن لا يكون عارضا له من جهة الحركة والسكون
او من حيث انه ذو طبيعة او مشتمل على مادة الاثر بما يستدل عليه من جهة الحركة وما يتعلق
بها فيتعلق بهذه الجهة بالطبيعي واما تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى او عدم تالفه منها فانه
نظر في تجوهر الجسم او تحقيق حقيقته سواء ادى النظر الى التالف او الى اللاتالف وان تحقق
التالف من الاجزاء وان لم يكن اخلالا في حقيقة الجسم عند مثبتيها لكن بلا حظ التحقيق
جوهريته ولو تبعا فلا ينظر فيه بعد ذلك من حيث انه عارض وعدم التالف منها وان لم
ان يلاحظ عند تصور الجسم بالحقيقة عند نفاة الجزء لكنهم ينظرون فيه في مقابلة المثبتين حتى
يتقرر الامر في تجوهره ومن هنا قال المعلم الثاني على ما نقل عنه ان النظر في كون
الجسم مركبا من الجزء الذي لا يتجزى او غير مركب وكذا في كونه مركبا من الهيولى والصورة

هو النظر فی نحو وجوده فیکون کلاهما من الالهی وما یقال من ان عدم التالف من عوارض الجسم

الطبیعی فیکون النظر فیه من الطبیعی فاورد علیه انه ان اخذ عدم التالف بمعنی السلب

فلا یختص بالجسم فلا یکون من عوارضه الذاتیة وان اخذ بمعنی عدم الملکة لم یکن من عوارضه

اصلا لاستحالة ترکبه منها هذا ویمکن ان یتصور الجسم لا من حیث الاتصال او التالف

من الاجزاء وینظر فی انه هل یمکن ان یکون التالف من الاجزاء من لواحقه من هذه الجهة

اولا وبعد فلا یکون من الطبیعی الا من جهة الاستدلال علیه من سبیل الحرکة وما یحذو

حذوها والذی یجیٔ وکلام الشیخ یشعر به وقد اقتفینا اثره هو ان الذی یرام ههنا

عدم تناهی الاجسام فی الانقسام واما الاتصال وعدم التالف من الاجزاء

ونحو ذلک فمن لوازمه وملتصق به وبعد استیفاء الکلام فی المرام لا یبقی کلام فی

ذلک لیستانف فیما بعد الطبیعة ثم اللاتناهی فی الانقسام ای قبول القسمة لا الی

نهایة ان اعتبر من جهة الفک او اختلاف الاعراض وجعل اللاتناهی فی القسمة

الوهمیة توطیة له فلا شک فی کونه من احوال الجسم من جهة الحرکة واشتماله علی المادة

واما اذا اعتبر من جهة الوهم واکتفی علیه ههنا کما فعلنا فانما یتعلق بالطبیعی من جهة الاستدلال

علیه بالحرکة والسکون وما یتبع ذلک کالتماس والتداخل وکذلک اللاتناهی فی الصغر

کما قد یشعر کلام الشیخ بکون النظر فیه ایضا وکما انه ینظر فی الفصل الثانی فی التناهی

فی العظم ولنرجع الی التفصیل بما فی المتن فنقول من رأس لا شک فی ان من الاجسام ما هو مؤلف

من الاجسام لیس بینها اتصال حقیقی کالحیوان المرکب من الاعضاء المرکبة اولا والمفردة

ثانیا ومن الارکان ثالثا فلا یتاتی دعوی اتصال الجسم عموما من احد ثم لا خفاء فی امکان

ان یترکب جسم ولو ترکیبا غیر طبیعی من جسمین متماثلین بسیطین واعنی بالجسم البسیط ما لا

الا يكون مركبا من اجسام مختلفة القوى وذلك كان يتركب من جزئين من الارض متماسين
من غير ان يتصلا فيكون المركب بسيطا غير متصل فلا يمكن ان يدعي اتصال الجسم البسيط
ايضا على العموم بل اما ان يدعي اتصال الجسم البسيط الفلكية والعنصرية في الجملة ويرجح
بيزاحمه القول بتركب كل من الاجسام الفلكية والعنصرية من اجسام صلبة صغار غير صالحة
للقسمة الانفكاكية وان كانت قابلة للوهمية كما يراه شيعة ذي مقراطيس واما ان
يدعي اتصال الجسم المفرد اعني ما لا يكون مولفا من الاجسام كما فعلنا نحن فلا يزاحم
ذلك راي اولئك ولذلك لم يتعرض لابطاله ههنا وبعد ذلك نقول ان الجسم
المفرد متصل في الواقع كما هو متصل عند الحس لا ان الحس يغلط فيحكم بالاتصال لعدم دركه
المفاصل وذلك لانه لو لم يكن متصلا كان ذا مفاصل ومولفا في الحجم من اجزاء بالفعل
وانما قلنا في الحجم لان الاتصال لا ينافي التالف من اجزاء بالفعل لا في الحجم كالهيولى و
الصورة فاما ان يكون تلك الاجزاء متجزية في الجهات ولو وهما فيكون اجساما وهو باطل
لان المولف منها لا يكون مفردا وكلامنا فيه واما ان لا يكون متجزية بنحو من انحاء القسمة
لا قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا سواء كانت كذلك في جهة فقط فيكون سطوحا او
جهتين فقط فيكون خطوطا وينسب ذلك الى بعض الاوائل او في الجهات كلها فيكون جواهر
فردة كما يراه جمهور المتكلمين من اهل الهند وغيرهم وثلة من الاوائل من اليونانيين فهذا الشق من
الاجزاء غير متجزية ولو في جهة ايضا باطل لانها اما ان لا تتلاقى في جهة لا تتجزى فيها وح لا يحصل منها
تاليف ولا حجم في تلك الجهة فلا يحصل منها جسم او تتلاقى في تلك الجهة فاما ان تتلاقى بالا
فيتداخل بعضها في بعض وحينئذ في الحيز فلا يحصل منها حجم او لا بالاسر بل يكون شيء منه مشغولا
بالملاقاة وشيء منه فارغا فيتجزى في جهة فرضت غير متجزية فيها هف لا يقال تلاقي الاجزاء بالاطراف

فاللازم من ملاقات الجزئين لا بالاسر ثبوت الطرفين لكل لا جزئين لانا نقول ان كانت الاشارة
الى طرف عين الاشارة الى الآخر لم يمكن ان يكون احدهما مشغولا بالملاقاة والآخر فارغا
عنها والا كان محل الطرفين المتمائزين في الاشارة منقسما ولو بالقوة وفاقا لان لا نفرض
فيه شيء دون شيء وقد اكثر القوم في ايراد الحجج القاطعة على ذلك وفي ما ذكرناه كفاية و
للقائلين بتالف الجسم من اجزاء لا تتجزى شبهات جلها واهية واقوى شبههم ما
ذهب اليه الاكثر وما احتج به المتكلمون منهم الامام الرازي وبيانه
انه لو لم يكن الحاضر من الزمان موجودا انتفى الزمان راسا وتقرير الملازمة بوجهين الاول انه
منحصر في الثلاثة لكن الماضي والمستقبل معدومان قطعا فلو انعدم الحاضر ايضا انتفى
الزمان بالكلية الثاني انه منحصر فيها وانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الاخيرين لان الماضي ما كان حاضرا
وقد زال والمستقبل ما يتوقع ان يحضر ولم يحصل بعد فانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الزمان
مطلقا لكنه موجود بالضرورة فالحاضر موجود وهو غير منقسم اذ لو انقسم فاما ان يكون جميع
اجزائه حاضرا فيلزم اجتماع اجزاء الزمان او لا فلا يكون الحاضر بتمامه حاضرا هف واذا كان
الموجود من الزمان هو الحاضر غير منقسم كان الموجود من الحركة وهي الواقعة في الزمان الحاضر
ايضا غير منقسم وكذا المسافة المنطبقة على الحركة الموجودة عليها ويكون هناك آنات متتالية
يتركب منها الزمان واجزاء غير منقسمة متتالية من الحركة بازائها اجزاء كذلك من المسافة
فاجزاء المسافة ان كانت جواهر فردة يتالف منها الجسم الذي يتحرك عليه فهو المطلوب وان كانت
نقاطا متتالية يجب ان يكون محالها جواهر فردة فيظهر من ذلك الجواب بالنقض عن الدليل
المذكور القائل بنفي تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى فان قيل ما يلزم من ح تتالي النقاط وما ذكرتم من
وجوب تشبثه الجزئين عند تماسهما لا بالاسر جار فيه فما هو جوابكم فهو جوابنا قلنا ستجيء حل الشبهة في اول فصول

فهو ان اريد الحركة وحصلاته اى ان يريد بالحاضر الآن الحاضر فلانسلم انه قسم من الزمان فانه متوهم

اصلا فان الزمان كما سيأتي متصل لم يحصل كما عرفت لا ينقسم الى الانقسام اصلا بل الآن طرف للزمان

وفصل مشترك بين اجزائه الكائن بنائه القطاع او قسمته وهو ليس للزمان ان نقطع لا انقسام الا بحسب الفرض والوهم

فليس هناك آن الفعل بالبتة نعم اذا فرض انقساما الى قسمين كالماضي والمستقبل لفرض فيه ان يكون مبدءا لما

ومنتهى للآخر كالآن الحاضر بين الماضي والمستقبل ثم لا يمكن ان يفرض آن آخر يليه واذا ما يفرض فرض الانقسام

او الانقطاع عند غير الحد الاول فيكون الحد ان بينهما زمان ثم الماضي والمستقبل من الزمان والحركة القطعية

المستمر وان لم يكونا موجودين بالفعل فلا يبطل في المتصل لكن لهما نحو الوجود الذي للاجزاء الغير التحليلية

التحليلية للمتصل الموجود بالفعل لا يلزم من عدمهما في الآن الحاضر بل الآن مطلقا عدمهما مطلقا بل الماضي

من الزمان موجود ان ذلك النحو من الوجود يكون في وجوده وانقضائه الزمان والحركة الماضية موجودة في الماضي من الزمان

والمستقبلة منهما في المستقبل منه واما قول القائل الماضي كان حاضرا فعدم والمستقبل سيوجد وعدم شيء في حصوله

فباطل عند ارادة الآن الحاضر ان يراد الحاضر الزمان القليل الذي يكتنف الآن الحاضر من جهتين ولا يشتمل على الانقسام فلا نسلم

عدم انقسامه لا ضير في عدم كونه حاضرا تماما بالحقيقة كما انه يمتنع بان الجسم في الحجم من اجزاء لا يتجزى

في الجهات كلها او بعضها لشيء من انحاء القسمة امتنع التحليل اليها في الحجم لما ذكر في امتناع

التاليف منها لان التحليلية الحجمية يجب بالضرورة ان تكون بحيث لو فرضت موجودة بالفعل

يحصل منها الحجم فيجب ان تكون بحيث تتلاقى ولا تتداخل فح يلزم الانقسام واذا

ثبت ذلك بطل ان يكون في الجسم اجزاء لا تتجزى لا بالفعل ولا بالقوة وحينئذ ظهر ان الجسم قابل

للانقسام الى ما لا نهاية له بمعنى انه لا تقف القسمة على حد لا يمكن وجوده لا كما ظن محمد بن الراوندي

ومحمد بن عبد الكريم الشهرستاني انه وان كان متصلا في نفسه لكنه غير قابل للانقسامات غير متناهية

الى نماشيه هنا تمسك بها القائلون بتماثل الاجسام المركبة من اجزاء التي لا تتجزى القائلون بتماثلها ايضا لعدم قبولها

لانقسامات غير متناهية وان كانت متصلة في انفسها وهما انما يدلان على القدر المشترك بين
المذهبين اعني وجوب تناهي القسمة الى اجزاء لا تتجزى من غير دلالة على كون تلك الاجزاء
موجودة بالفعل وتحليلية موجودة بالقوة الاول ان الاجسام لو كانت قابلة لانقسامات
غير متناهية لذهبت تجزية الخردلة والجبل في الحجم لا الى نهاية فيلزم تساويهما والجواب انا لا نقول
بوجود الانقسام الغير المتناهية فيهما بالفعل لا بامكان خروج الانقسامات اليهما من القوة
الى الفعل حتى يلزم عدم تناهي كل منهما في الحجم كما ستقف عليه فيلزم عدم تفاوتهما بالعظم
والصغر من غير سبيل بجريان التطبيق بل نقول ان انقسامها لا تقف الى حد ولا يلزم من
ذلك تساويهما فاقسام الخردلة من الانصاف وانصاف الانصاف تكون اصغر
كل مرتبة مما يحاذيها في المرتبة من اقسام الجبل فيكون الجبل اعظم بكثير من الخردلة فانه و
ان لم يكن اكثر اجزاء منها لكن اجزاءه اعظم احجاما من اجزائها وربما وقفت القسمة الفكية
او الكسرية في الخردلة قبل وقوفها في الجبل لا بالنظر الى طباع الحجم بل لعدم مساعدة الآلات
مثلا وربما قرر الشبهة بانه لو ذهبت قسمة الخردلة لا الى نهاية لزم تغشية اديم الارض من اقسام
الخردلة اذ يمكن تصفيحها الى صفائح غير متناهية تغشى وجه الارض بل تفضل عليها والجواب
لزوم امكان ذلك بالنظر الى قوة القاسم ومساعدة الآلات وتميز الحس بين اقسام القسمة
ممنوع وبالنظر الى طباع الحجم مسلم وبطلان اللازم غير ضروري ولا مبين قال الشيخ
وليسلم لهم وجود الجزء مع ذلك فليسلم ان الخردلة تنقسم الى اجزائها التي لا تتجزى في صغرها
بحيث يكون عدد الموجود منها في الخردلة لتغشي الارض كلها لو بسطت عليها واحدة
بعد واحدة فما كان يدريهم ان هذا حق او باطل فعسى ان يكون في الخردلة من الاجزاء التي لا تتجزى
ما تبلغ كثرته الى ان تغشي بها صفحة الارض من حيث تقدير الجزء الذي لا يتجزى حتى يعرف بذلك

بذلك الجسم الذي هو اول اجسام مركب منها يشتمل على العدد المحتاج اليه في تغشية الارض بل لا يكون
في ايديهم اذا سلم ان اجزاء الخردلة تغشي الارض غير التعجب بما جزم القول بان ذلك ممتنع فانه غير
موثوق به فالذي لا يكون الا الاستحالة مع عدم تناهي الانقسام فكيف يبين باستحالته استحالة لا تناهي
الانقسامات الغير المتناهية انه لو كان الجسم منقسما الى لا نهاية وجب ان لا يلحق سريع بطيئا بل ولا يقطع احد مكانا اذ لا
يقطع ما بينهما من المسافة الا بقطع نصفها ولا نصفها الا بقطع نصف ذلك النصف ثم هكذا الى لا نهاية
انصاف في انصاف فلا يتاتى قطع ما بينهما من المسافة في زمان متناه والجواب انا لا نقول ان في الجسم اجزاء
بالفعل بالتجزئة فليس هناك نصف ولا ربع بالفعل بل انما يكون اذا فرضت القسمة ولا يمكن خروج تلك الاقسام الغير المتناهية
والاقسام التي بحسبها من القوة الى الفعل حتى يلزم ان تكون المسافة المشتملة عليها غير متناهية فلا يمكن ان تقطع
زمان متناه واما لا تناهي القسمة بمعنى لا وقوفها على حد لا يمكن بعده فلا يلزم منه امتناع قطع المسافة في زمان
متناه لانه كما لا تقف في المسافة المتناهية كذلك في الزمان المتناهي فان المسافة والحركة والزمان تنقسم كل
منها متناه غير مشتمل بالفعل على الاجزاء لا تقف قسمته على حد لا يمكن بعده واذا فرض قسمة في واحد منها فبازاء
اقسامه يفرض اقسام في الباقين واعلم ان بعض الناس كانكساغوراس وفيثاغورس من الاوائل والنظام من المتكلمين
لما وقفوا على ادلة نفاة الجزء ولم يقدروا على التشكيك فيها او عدوا اذعنوا بان الجسم قابل للقسمة لا الى نهاية لكنهم
لم يفرقوا بين القوة والفعل فتوهموا ان القسمة انما تتادى الى اجزاء موجودة بالفعل فالجسم عندهم مؤلف من اجزاء
غير متناهية بالفعل فتلك الاجزاء اما مفردة او مؤلفة من المفردات ضرورة وجود المفرد بالفعل في المركب
وعلى التقديرين ففي الجسم مفردات غير متناهية لما كانت القسمة انما ترد على اجزاء موجودة بالفعل والاجزاء
موجودة بالفعل في المفرد فلا يكون المفرد قابلا للقسمة فالاجزاء المفردة الغير المتناهية في الجسم فانهم
صرحوا من القول بان اجزاء لا تتجزى ثم عمم القول بانها غير متناهية بدا استشنع الي من الطفرة والتداخل فلزمهم
الجزء من اصحاب الجزء اي القائلين بها بان تاليف الاجسام من اجزاء لا تتجزى وهي متناهية عندهم وبين جميع الاراء

بحسب تشكل في الأخذ من تلك في الجذبين اما في الأقيين فأصحاب الجزء أوردوا على هؤلاء ان الشيء
سريع العدو فيجب ان لا يلحق سلحفاة بطيئة الحركة فالتجأ بعض من هؤلاء الى الطفرة وهي ان الجسم
قد يقطع مسافة حتى يحصل في حد منها من غير ان يمر بما في حد منها وكلم يلاقي ولم يحاذ ما في الوسط واما
في الجذبين فانه لما ضيق اصحاب الجزء على هؤلاء بانه يجب ان لا تقطع ذرة من قطع النمل شيئا
اعتلها التجاء منهم فعدل بعض من هؤلاء وهو النظام الى القول بالطفرة ايضا ولذلك
مثلا من قرائن الدائرة القريبة من طرف الرحى والدائرة الاخرى القريبة من
المركز فانه لو كان الجزء الذي عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط لقطعا
معا مسافة واحدة ومحال ان يسكن الجزء في الوسط لانه متصل فيلزم ان يقطع
الذي في الوسط يتحرك ويقل طفراته مع ان الذي عند الطرف يتحرك ليطفر اكثر حتى يحصل في بعد
اكثر من بعد الذي في الوسط ولما استشنع اصحاب الجزء الطفرة لم يسمع هذا الكلام ولم يجوزوا ان
يكون حركة متصلة اسرع من حركة بلا توسط سكون اضطروا الى ان يجعلوا الذي على الوسط
سكونات اكثر من سكونات الذي على الطرف واضطروا الى تمكين المتوسط من السكون والى ان حكموا
بان الرحى تتفكك عند حركته بعض اجزائها من بعض فلا يلزم احدها ان يتحرك مع الآخر بل يسكن احدها
ويتحرك الآخر فلم يزل بهم هما في شناعة الطفرة والآخر في شناعة التفكيك ويبطل مذهب هؤلاء ايضا
ما مر في ابطال تأليف الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى ان تلك الاجزاء ان داخلت كلا او بعضا لم يحصل
حجم من الاجزاء المتداخلة وكان وجودها كعدمها واصحاب هذا الرأي انما وقعوا في القول بالاجزاء
الغير المتناهية فيهم باب القسمة المقدارية في الجسم الى غير نهاية مع توهمهم انها لا تنتهي الا الى اجزاء بالفعل
في ان الاجزاء المتداخلة لا يكون لها قسمة مقدارية فهي ساقطة عن الاعتبار فالتداخل هو
اللازم لمن ذهب اليه النظام ان لم يتخلل بل تماست لكن من تأليف متناهية منها حصول حجم في

في الجهات واقل ما يمكن فيه ذلك ثمانية على ما يراه الجبائي وذلك بان يوضع جزآن فيحصل الطول
وآخران على جنب ذلك فيحصل العرض واربعة فوقها فيحصل العمق او ستة على ما يراه العلاف بان
يوضع ثلثة على ثلثة او اربعة على ما يختار بان يوضع جزآن يجنب احدهما الثالث وفوقه آخر فلا يكون
كل جسم من اجزاء غير متناهية وبهذا القدر تبطل كلية رأيهم لا رأيهم بالكلية فان ارادوا ابطال رأيهم بالكلية
اضفنا الى ذلك ان الجسم الذي حصلناه من اجزاء متناهية العدد متناه في الحجم قطعا والاجسام
التي اجزاؤها عندهم غير متناهية العدد هي ايضا متناهية في الحجم بالحس وبرهان تناهي الابعاد ولا خفاء
في ان الحجم اذا كان انما يحصل من الاجزاء ويزداد بازديادها وينتقص بانتقاصها وكان الجزء الواحد
عادا لكل من تلك المراتب غير متناهية العدد ضرورة عد الواحد كل ما يتألف من الآحاد يجب ان يكون
نسبة حجم جسم حصلناه الى حجم جسم من الاجسام الغير المتناهية الاجزاء كنسبة عدد الاجزاء الى عدد
الاجزاء لكن نسبة العدد الى العدد نسبة متناه الى غير متناه فيكون نسبة الحجم الى الحجم كذلك لكنها نسبة متناه
الى متناه لتناهي الحجمين هف والاحسن ان يقال ان المراد انه اذا كان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فاذا بلغ
ازدياد الاجزاء الى اللاتناهي بلغ ازدياد الحجم ايضا الى اللاتناهي فيكون كل مؤلف من الاجزاء
الغير المتناهية غير متناهي الحجم لكن الاجسام كلها متناهية في الحجم فلا شيء منها بمؤلف من الاجزاء الغير المتناهية
فبطل رأيهم بالكلية وقد سددنا من قبل طريق ذهابهم الى التداخل ثم انك عسى ان تعلم مما قد
في الاجسام من اتصالها وامتناع تألفها من اجزاء لا تتجزى متناهية او غير متناهية وتحليلها اليها
وقبولها القسمة لا الى نهاية من غير وجود الاجزاء فيها بالفعل ان الجسم التعليمي الذي
هو كمية الجسم ومقدار صورته الاتصالية الممتدة في الجهات والسطح الذي هو طرف الجسم التعليمي من جهة انقطاع
امتداده في جهة فيكون ممتدا في جهتين والخط الذي هو طرف السطح من جهة انقطاع امتداده في جهة
فيكون ممتدا في جهة وكذلك الحركة المنطبقة على المسافة وكذا الزمان المنطبق على الحركة كشابهة الاجسام

فيما ذكر من الاحكام وتبيّن من ذلك ان ليس لشيء من المسافة والحركة وزمانها جزء اول الّا بحسب الفرض الاشكال بالفرض ولا يمكن فرض منتهيٍ الى جزئين متقدم ومتاخر ويكون جزءه المتقدم اولى منه بالاولية وهكذا الى لا نهاية وسياتيك بالعرض من التشبيه في اتصال الحركة والزمان وحالهما

قلت الفصل الثاني في احالة اللاتناهي في العظم والتمادي

في الاجسام والكميات المادية المجتمعة المتسقة النظام بحسبان يكون كل جسم مقدار وعدد ذي مجتمع الاحاد متسق النظام متناهيًا بالفعل والا فليفرض آب بعدًا او عددًا ماديًا مجتمع الاحاد ومترتبها غير متناه بالفعل في جهة ب وتفرز منه آج جزءًا محدودًا فاذا فرض تطبيق ج ب على آ ب بحيث ينطبق ج على آ فان لم يتفاوتا في الجهة الاخرى تساوى الجزء والكل وان انقطع ج ب دون آ ب يكون متناهيًا ولا يزيد عليه آ ب الا با آج المتناهي فيكون متناهيًا ايضًا والجبر البرهان في عدد غير مجتمع او غير متسق اذ تطبيق جزء على آخر لا يتم تطبيق الباقي على الكل واما تجشم تطبيق جزء جزء تفصيلًا فلا قدرة عليه للوهم والحكم العقلي الاجمالي لا يظهر الا الانقطاع بل مجرد التفاوت وايضا لنفرض خط آ ب غير متناه في جهة ب وخط ج د موازيًا له متناهيًا في جهتين ثم يحرك من طرف د الذي بازاء جهة ب الى آ ب مع ثبات الطرف الآخر بحدث المسامتة لكن لا يتاتى حدوثها مع غير المتناهي لانه لما قالوا من انه لا بد يحدث ولها اول نقطة تكون معها وكل ما تفرض في غير المتناهي اول نقطة المسافة فهي مسبوقة باخرى كانت المسامتة معها قبل فانه انما يلزم ان يكون لها اول نقطة لو كان لها اول آن الحدوث وليس كما ليس للزاوية بل لما اول من انها لو حدثت لكانت في اي آن تفرض مع نقطة ولا يتصور الا بالمرور على تمام ما قبلها اعني بانقضاء المسامتة على ما قبلها من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي لا يتاتى ذلك في الزمان المتناهي بل الاخصر بابطال لا تناهي الابعاد مطلقا ان يفرض خطان خارجان من نقطة كساقي مثلث ولا يزال الانفراج بينهما يزداد

بزيادة الاستعداد فلو بلغ الاستعداد الى نهاية بالفعل كان الانفراج آك مع انحصاره بين الخطين

وخروج الاستعداد عن التناهي بالفعل ودون الانفراج المتزايد معه غير متصور لو فرضت زاوية الانفراج

كثلثي قائمة او زايدة حتى يكون الانفراج بقدر الاستعداد او ازيد كان الامر اظهر هذا تخصيص ابطال التناهي

الابعاد فيما فوق جهة اقول لنخص ههنا عن امكان اللاتناهي او استحالته ووجوب التناهي انما

هو في الاجسام وما يتبعها واما النظر في الامور الغير الطبيعية وانها هل تكون غير متناهية في العدد

او القوة فليس الكلام فيها لانها بهذا الموضع والاغنى من هذه البراهين يتناول تلك على ما صرح به

في الشفاء ثم ما ينظر فيه من اللاتناهي ليس بمعنى السلب المطلق بان لا يكون للشيء ذاكم الا ويوجد له

ما بعده سواء كان ذا وضع كالنقطة او لا كالمفارق ولا المعنى ان لا يكون للشيء نهاية بالفعل

ولكن من شانه ان يعرض له نهاية بالفرض فيكون اذا عدّ بواحد وضعي نفد البتة كالدائرة

بل المعنى ان الشيء مع كونه في نوعه بحيث يكون له نهاية لكونه من الكميات او المتكممات لا يكون

له في شخصه نهاية بالفعل لا بالقوة وذلك بان يكون بحيث اذا عدّ بواحد طبيعي او وضعي لم ينفد

البتة فنقول يستحيل اللاتناهي بهذا المعنى ويجب التناهي فيه بالقوة في الكميات والمتكممات

المتصلة القارة وكذا في المنفصلة المادية المجتمعة المتسقة اي المرتبة ترتيبا طبيعيا او وضعيا بخلاف

المنصرمات من الزمان والحركة وبخلاف الاعداد الغير المادية والاعداد المتعاقبة وغير المتسقة والبراهين

المستنبطة في ذلك كثيرة جدا واقتصرنا منها على ثلثة لكونها كالامهات الاول برهان التطبيق وبيانه

انه لو لم يكن كل جسم ومقدار وعدد مادي مجتمع الاجزاء مرتبها متناهيا فليكن آب بعدا كان او عددا

ماديا مجتمعا متسق النظام غير متناه بالفعل في جهة ب وناخذ منه آج جزءا محدودا فاذا فرض

تطبيق جب بالجزء على آب بحيث ينطبق ج على ا فان لم يتفاوتا في الجهة الاخرى يتساوى الكل والجزء

والا انقطع جب دون آب فيكون جب متناهيا والا يزيد عليه آب الا بآج المتناهي فيكون آب

متناهيا هف وكذا لو فرض التطبيق بالتساوي بحسب على ان يظهر التخالف ويجب ان يعلم ان ليس المراد بالتطبيق

الا ايقاعا بادرته عهد في العلوم التعليمية استعماله فيه من ايقاع المحاذات في الخارج او الوهم بين

متجانسين من الكميات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما بعض معين تحليلي او فرضي

واقع في امتداد الاتصال او الاتساق كان بحذائه بعض معين مثله من الآخر ثم انما يظهر التخالف بينهما

بلزوم انقطاع احد السلسلتين الناقصة والزائدة اذ اتى التطبيق بينهما في آن او زمان متناه ولا خفاء في ان العقل

يحكم حكما كليا بامكان التطبيق في زمان متناه بين كل متجانسين متشخصين من المقادير والاعداد المادية

المتسقة المجتمعة الوجود في الخارج من حيث هما كذلك وان كان غير متناهيين بتطبيق المبدأ بحيث

ينطبق الامتداد على الامتداد فان امتنع ذلك لامر خارج لم يقدح ويكفي في هذا الحكم ملاحظة

العقل اجمالا الجزئيات مفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة باعتبار فرض صدقه عليها

وان لم يتيسر ارتسامها في العقل لكونها جزئيات مادية ولا في القوى الجسمانية المتناهية المقادير

لكونها غير متناهية وهذا كما ان العقل يحكم بان كل جسم متشخص فله حيز معين ووضع يباين به في الاشارة

سائر الاجسام من البين ان الجسم المتشخص لا يرتسم صورته في العقل الا بكون للمفهوم الكلي المرتسم في العقل

من الجسم فقط ولو وجد في الذهن غير المتناهي من المقادير والاعداد مجتمعة متسقة جرى التطبيق الوهمي فيه

فالبرهان ينهض على استحالة وجود ما يكون فرد المفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة في الخارج

والذهن معا وان لم يتيسر مفهوم غير المتناهي ولو نال القصد استحال الحكم باستحالته لم يتعرض البرهان على اللا

تناهي في الاعداد المتعاقبة في الخارج اذ لا يحكم العقل فيها بامكان التطبيق الخارجي في زمان

متناه لكونها غير مجتمعة الوجود في ذلك الزمان كذا في المجتمعة الغير المترتبة اذ لا يتصور فيها تطبيق المبدأ

على المبدأ والامتداد على الامتداد ليظهر الانقطاع في الجانب الآخر لان ما في الاعداد ...

الاتساق وبعبارة اخرى لا اشكال في زيادة احدى الجانبين على الاخرى مع تطبيق المبدأ فينتقل

نحل خاص ١٢ فتأمل

الزيادة فيالي التساق الى الجهة الاخرى واما بالاتساق له فهناك يتحدد الحكم بالتفاوت والتفاضل
لا وجب الانقطاع اذ لا يتميز الوسط هناك عن الطرف الا بهم الا اذا تحقق تطبيق جزء جزء
فيقع في التطبيق ترتب ولا تناهي في زمان متناه واما توهم استحالة وجود غير المتناهي مطلقا
في الخارج لجريان التطبيق الوهمي فيها ففاسد اذ التطبيق الوهمي انما يكون بين الصور المرتسمة
في الذهن فيجاز ان لا يرتسم منها في الذهن في زمان متناه الا قدر متناه وان كانت في الخارج
غير متناهية وكذا توهم استحالته في الخارج بناء على حكم العقل بامكان التطبيق فيها بملاحظتها اجمالا
وذلك لانه ان اريد بالتطبيق التطبيق الخارجي او الوهمي فلا نسلم حكم العقل بامكان ايقاع ذلك في
زمان متناه بين الاعداد المتعاقبة او غير المتسقة وان اريد حكم العقل بان في الجملة الزائدة
بابعاد الناقصة فزيادة فذلك حكم بالتفاضل ولو ظهر منه الانقطاع كفى في مؤنة اقامة
البراهين كيف وليس في العقل استبداد والانقطاع انما يكون بعد الاستبداد وقد تفطن ان
اشتراط الاجتماع في الوجود مع الاتصال او الاتساق لا يمنع من جريان البرهان في سلسلة الزمان
والحركة وسلسلة الحوادث المتعاقبة لتأتي التطبيق فيها باعتبار اجتماعها من حيث الوجود في علم المبدء
والحضور عند الباري فيقتضي تناهيها في جانب الماضي وانت تعلم ان الغرض من التطبيق بين
المتصلات الغير القارة في سنخ حقيقتها او الاعداد المتعاقبة في نحو وجودها الزماني الكائن
بحسب الخارج فمن المحالات التي لا تصلح ان تبتني عليه لزوم الانقطاع في الواقع وان كان باعتبار الذهن
فانما يتاتى فيما ارتسم من تلك الامور في الذهن فيدل على تناهي ما ارتسم منها في الذهن دون
ما وجد منها في الخارج ثم انه لو كفى الاجتماع في الدهر او في الحضور عند الباري لنهض البرهان على
تناهيها في جانب الابد وهذا كما يخالف اصول الفلسفة يخالف قوانين الملة وحاول التفصي
عن ذلك بعض [illegible] بالتقريب بانهما ليسا يقينين او لا باق لا تناهي الزمان في جانب الازل يوجب كون

غير المتناهي من الزمان والحركة والحوادث المتعاقبة موجودا بالفعل وتحليل البرهان اما اللاتناهي في جانب

الابد فانما هو بمعنى عدم الوقوف على حد اليستمر بعده ولا يلزم منه ان يكون الخارج من القوة

الى الفعل الحاضر عند الباري عز اسمه غير متناه بل ليس لغير المتناهي مكان الفعلية فالخارج الى الفعل الحاضر

عند الباري تعالى يكون متناهيا ابدا لكن لا الى نهاية معينة وتحقيقه هو بان التناهي بالفعل على

سبيل عدم الوقوف على حد بعينه انما يعقل مع التدريج ولا تدريج في الوجود في وعاء الدهر

عند الحق فما وجد من الزمان تدريجا يكون وجوده بماضيه ومستقبله في وعاء الدهر دفعة واحدة

دهرية وكذا حضوره عند الباري تعالى وثانيا بان الموجودات الامور التدريجية اعتبارين احدهما

كونها واقعة في وعاء الدهر حاضرة عند المبدع الاول الثاني كونها واقعة في افق التقضي والتجدد

وليس فيها باعتبار الاول تعاقب وترتب نحاذلك بالاعتبار الثاني فالمستقبل من الزمانيات

ان اخذ بالاعتبار الاول كخيره انه غير متناه لم ينتقض البرهان على اصالته لانه وان تحقق فيه الاجتماع

لا يوجد فيه الترتب ان اخذ بالاعتبار الثاني كخيره انه متناه لا الى نهاية اخيرة لا تحدا بالحكم التناهي

انما يجري فيما هو الوجود بالفعل في افق التغير دالتعاقب لو كان لا محايل على التدريج فالماضي

والمستقبل متساويان في امتناع اللانهاية بحسب الكمية بها الحصول كلا منهما في الافق المباين لكل لا

في عدم جريان البرهان في التدريجيات بالاعتبار الثاني لعدم الاجتماع بذلك الاعتبار وتشوق

في ذلك الماضي والمستقبل ولا يضر فيه الفرق بينهما بكون غير المتناهي في جانب الماضي على التقدير انه

الزمان خارجا من القوة الى الفعل بخلاف المستقبل فهذا انما هي هو نفسه انتقاض البرهان في

الماضي على اجتماعه في الدهر والحضور عند المبدع واذ قد اعرفت انهما فقد ثم نقض البرهان بهذا الاعتبار

في المستقبل لفقدان الترتب الاختاري فاستواء الماضي والمستقبل في ذلك لم يتحق اذن في البد

اعتبار ينتقض به البرهان على حالة اللاتناهي في الماضي دون المستقبل وبطل الكلام بما سبك

احتمله هذا وكانك تدريت بما وعيت من تمهيد التطبيق ان هذا البرهان انما يجري في الماديات

ولهم مسلك شبيه بابطال التسلسل العلل لاثبات المبدء الاول من تشويشات المتاخرين تمويها لهم

وان غلب عليك التقليد وآثرت تقليد الاموات على الاحياء فقد كررنا استغنانا بقلم عن الشيخ

فقلده دون مولانا فانه مع تعريضه ههنا ببرهان التطبيق وتعويله عليه كما نص على عدم شمول البرهان

للامور الغير الطبيعية كان ذلك حكما منه على هذا البرهان بعدم تمامه ولذلك لا تغتر فالحكم بسقوط ما يحول

من ابطال عدم تناهي النفوس المفارقة بهذا البرهان الزام لقائله تحقق ما اشترطوا في جريان البرهان من

الاجتماع والاتساق فيها اما الاجتماع فلبقائها بعد خراب البدن واما الاتساق فباعتبار ترتيب

حدوثها الثاني برهان المسامتة وتقريره على طبق كلام القوم انه لو امكن وجود بعد غير متناه فلنفرض

خط آ ب غير متناه في جهة ب وخط ج د موازيا له متناهيا في الجهتين ويمكن نصف قطر من كرة ك

مركزها ج فاذا فرض تحرك الكرة على نفسها تحرك ج د من طرف د الذي بازاء جهة ب الى ب

مع ثبات طرف ج اعني مركز الدائرة فصار ج د مسامتا لا ب الغير المتناهي اي بحيث لو اخرج

على استقامته لقاطعه بعدما كان موازيا له فيكون المسامتة حادثة ويكون لا محالة في آن

حدوثها على نقطة لا يكون المسامتة عليها مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى لكن لا يتصور ذلك في

الخط الغير المتناهي اذ كل نقطة فيه تفرض المسامتة معها ولا يكون لا محالة بزاوية بينها وبين المركز

والزاوية قابلة للقسمة الى غير النهاية فيكون المسامتة بهذه الزاوية مسبوقة بالمسامتة ببعض

الزاوية على نقطة قبل تلك النقطة فلا يمكن حدوث المسامتة مع الخط الغير المتناهي بصفة دفعية

وجب ان يكون للمسامتة الحادثة اول آن توجد فيه حتى تكون المسامتة فيه على نقطة غير مسبوقة بالمسامتة

على نقطة اخرى ليس كذلك اذ المسامتة انما تكون بالحركة فكما لا يكون للحركة اول آن توجد فيه ضرورة

ان الآن لا يمكن ان يلتقي طرفاها كذلك للمسامتة لا ترتبط بها وان شئت مزيد التفصيل فاعلم ان

في حدوثه على ثلثة انحاء الاول ان يكون حدوثه ووقوعه سواء لم يكن تجاوزه بالنظر الى نفس ماهيته
كالآن او يمكن لكن لم يتفق كموافاة الحدود المفروضة في المسافة فانها لا تبقى زمانا عند استمرار
الحركة والا لانقطعت الحركة وكمسامتة الخط المفروض حركته بها لنقطة ففيها من الخط الآخر فانها
لا تبقى زمانا ما دامت الحركة فكل من الآن والموافاة والمسامتة المذكورة وان لم يكن من
الموجودات بالفعل بل من الموهومات بمعنى لكن ذلك لا يضر بالفرض لا تبقى زمانا بعد الحدوث في ان كالمماسة
المكانية وكالوصول الى منتهى المسافة وكمسامتة الخط المنقطع بانقطاع الحركة عند مسامتة بها
والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدريج سواء كان على وجه الانصرام كالزمان و
ما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع وما يكون وجوده بها على
سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون نحو هذه الامور موجودة في ان حصل الآن
طرفيه او طرف زمان وجوده ولا في ان يفرض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو مبدء
فيه نعم هناك آن هو آن بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة
والثالث لا على وجه التصرم والانقضاء بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان بسبب اجتماع الجزء اللاحق
مع السابق فيجوز ان يبقى بعد تمام الحدوث كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين
منطبق احدهما على الآخر بتحرك احدهما من طرف مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له
اول آن ابتدء فيه الحدوث نعم لاول آن تم فيه الوجود والثاني ان يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة
على سبيل التدريج بل يكون الوجود في زمان منقطع من جهة البداية يمتنع انطباق عليه فلا يكون
موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه بتمامه في كل آن من جزء يفرض فيه فذلك كالحركة بمعنى التوسط
وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع فذلك كمطلق الزاوية الحادثة من حركة احد
الخطين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا بقدر معين من الزاوية وكمسامتة الخط المفروض

حركة ههنا للنحو الاخر لانه قد فرض هذه المسافة هي التي كلامنا فيها ولا يكون لهذا ايضا اول آن

الحدوث اذ وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه لم يكن موجودا في آن هو مبدء هذا الزمان

فكان ذلك الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون اولا لذلك الآن

يكون هذا الآن اول آن حدوثه بل كل آن يفرض فبعد ذلك الآن بينه وبين ذلك الآن

زمان يكون هذا الحادث موجودا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل آن يوضع لابتداء الحدوث آن

هو اولى من هذا بان يكون اول آن مسئلة ما يهمنا في هذا المقام وتتميم الكلام فنقول كما تختلف

الحوادث في اول الوجود تختلف الزائلة منها في آخره فان الامور التي لا يكون لوجودها

امتداد اصلا كالآن والآنيات فلا يكون جزء منها او من طرفها مقدما وآخر مؤخرا فلا اول لها

ولا آخر ان اريد بالاول والآخر المتقدم والمتاخر ولك ان تقول اولها هو آخرها ان اريد

بالاول ما لا سابق عليه وبالآخر ما لا لاحق له واما الامور التي يمتد وجودها سواء كان حدوثها

وفناؤها تدريجيا على سبيل التصرم او دفعيا اولا هذا ولا ذاك فقد عرفت ان الزمان منها وما

ينطبق عليه كالحركة القطعية لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون لوجوده اول آن او آخر

آن واما ما عداه فالساكن الى ... وغيرها فلا يكون له آخر آن الوجود كما لا يتصور فانها تنعدم في

آن وهي موجودة فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن انعدامه لا يتخلل بينهما زمان

حتى يكون ذلك آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية اللازمة للحركة القطعية ان لم

... عليها ... للصورة الزائلة ... آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة بالحركة

الى المسافة ... اتمام الكلام في اول آن الوجود وآخره واما العدم فما يكون وجوده وفناؤه

كالآن والآنيات والصورة لا يكون لاخذ ان العدم السابق وما الذي وجوده وفناؤه سواء كان

تدريجيا كالزمان والحركة القطعية او لا ... كالحركة التوسطية وما يحصل بها كمسامتة

الخط للخط وبالجملة ما ليس له اول آن الوجود فلا آخر آن العدم السابق واما ما يكون وجوده
بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كقطع مسافة معينة من الزاوية
بالحركة فللسابق من عدمه آن اخير آن للسابق من عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام
في آخر آن العدم السابق واما العدم اللاحق فظاهر ان انعدام الآن والآنيات لا
يكون له اول آن كذا كل انعدام تحصيل بنفس الحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة
لاستحالة وجود ما آخر آن الزمان وما ينطبق عليه كل ما يكون انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة
التوسطية وكالصورة الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية او يكون انعدامه وافاة
حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحركة عندها او استمرت بعد يكون لعدمه اللاحق
اول آن وانما آثرنا التفصيل وان افضى الى التطويل لما فيه من عصمة الاقدام من ان تزل والافهام
من ان تضل فليكن هذا على ذكر وقد لاح لي بهداية رب الحجة في تقويم البرهان واقامة الحجة
وهي انه اذا تحرك الخط الموازي للخط الغير المتناهي مع ثبات طرف منه زال الموازاة وتحدث
المسامتة قطعا لكن حدوثها بعد الموازاة مع الخط الغير المتناهي محال اذ لو حدثت لكانت
في آن يفرض مع نقطة من الخط الغير المتناهي لا تتصور المسامتة مع تلك النقطة الا بالمرور على
تمام ما قبلها اعني بانقضاء المسامتة مع ما قبلها من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي بالتدريج
ولا يتأتى ذلك في زمان متناه فتحصل ان يلزم ان تحدث المسامتة في زمان غير متناه في جانب المبدأ
فلا تكون حادثة او انه يلزم ان يكون بين حالتي الموازاة والمسامتة مع اية نقطة تفرض من الخط الغير المتناهي
زمان غير متناه وانه يلزم ان لا تخرج المسامتة من القوة الى الفعل لانها لا تكون الا على نقطة ولا تكون على
ما الا بالمرور زمان غير متناه بعد الموازاة يكون فيه الخط مسامتا للخط الغير المتناهي لكن لا على نقطة وهذا
البرهان مختص بابطال اللاتناهي في الابعاد مطلقا ولا ينهض على بطلانه في الاعداد واما البرهان السلمي

وتقريره على ما كان فى سالف الزمان هو انه لو امكن وجود بعد غير متناه فى جهتين فلنفرض خطان

غير متناهيين خارجان من نقطة كساقى مثلث ولا يزال البعد بينهما يزداد بزيادة الامتداد فلو امتدا

الى غير النهاية كان البعد بينهما كذلك مع انحصاره بين حاصرين وقد اعترض عليه الشيخ فى الشفا بانا

لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين الخطين غير متناه غاية ما فى الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن ليس

يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه

الا بقدر متناه والزائد على المتناهى بقدر متناه لا بد وان يكون متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة

الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه فى النظام الغير المتناهى عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى

تحتها الا بواحد والجواب ان العقل يحكم قطعا بالتلازم بين لا تناهى الامتداد بالفعل وبين لا تناهى الانفراج

المتزائد بسببه كما ان خروج الامتداد الى اللاتناهى بالفعل يوجب خروج الانفراج المتزائد بسببه عن التناهى

ومما يصلح تنبيها على ذلك انه لا ارتياب فى ان خروج خطين مستقيمين من زاوية الى لا نهاية انما يمكن اذا كان هناك

سطح غير متناه فى الجهتين ضرورة استلزام اللاتناهى فى الامتداد واللاتناهى فى الانفراج لم يحتج الى لا تناهى

السطح فى الجهتين لكون كل من الابعاد المعينة المفروضة بين الخطين وتارة الزاوية متناهيا انما يكون السطح

الغير كذلك فان صح ذلك فى امكان اللازم لم يقدح فى المقصود وبالجملة فاللانهاية هيهنا فرضت حاصلة

بالفعل فى الخطين فيجب ان يكون الانفراج بينهما ايضا كذلك بخلاف الاعداد فان اللانهاية هناك ليست

بالفعل بل هى لا تقفية بمعنى ان كل مرتبة يفرض منها يمكن ان يزاد عليها ولا ينقطع النظام

عندها وقد يفرض زاوية الانفراج كثلثى القائمة حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد او ازيد

من ثلثيها حتى يكون الانفراج ازيد من الامتداد وحينئذ يكون الامر اظهر وهذا البرهان كما مرت الاشارة

اليه يختص بابطال اللاتناهى فيما فوق جهة **قلت الباب الثانى فى المكان** وفيه فصلان

الفصل الاول فى انية المكان وتحقيق ماهيته كما وانه من الفطريات ان هناك

بالسكون الجسم فيه وينتقل عنه واليه ويسمى المكان والثقل شاهدة به ولولاه لم يكن فوق ولا تحت ولم تختلف

الحركات الطبيعية بالصعود والهبوط وقد بلغت قوة امره الى ان تخيل العامي امتناع وجود

شيء لا في مكان ويوجب بعدا قائما بنفسه حتى يوجد فيه الاجسام ثم المكان في اللغة العامية

تارة على ما يستقر عليه الجسم وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون السهم نفذ في مكان

فاذا توسعوا اطلقوه على ما يسع الشيء ولو مع غيره واذا تضيقوا خصوه بما يختص به وحده بحيث عنه

ويتيسر لك مما علمت من لوازمه الانتقال الى انه ما يختص بالجسم من غير دخول فيه او قيام به

اما البعد غير مادي مساو له في اقطاره او السطح الباطن من الجسم الحاوي له المماس للظاهر منه واما

جسم الحاوي فمن تبرع بسبر المعاني العامية يجد تخصيصه لغوا في الاحاطة فلا يجعله مكانا حقيقة بهذا المعنى

بل سطحه والاول باطل لان المكان اما فراغا موهوما ليس بشيء في الخارج وقد لاح بطلانه واما بعدا

مجردا موجودا وهو ايضا باطل اذ يكون متناهيا بالبرهان التناهي فيكون متشكلا لكنه بذاته ولوازمه

لا يرجح لحد دون حد فلا يكون له شكل لذاته او لوازمه فيجوز تبدل شكله المستلزم لجهة القوة المحوجة الى

المادة فلا يكون مجردا وايضا المانع من التداخل في الاجسام طبيعة البعد لا المادة فلو وجد مجردا

منع من ان يداخله ابعاد الجسم فلا يكون مكانا له فالحق هو الثاني واما قول اصحاب البعد ان

وجوده ولو فرض الجسم فطري ولذا استمر به مضطرا او انه لو كان المكان هو السطح لم يكن لبعض الاجسام

مكان ولكان للطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح متحركا فالجواب منع الاول بل الوهم لاختلاف

الاجسام فيه لتعاقبها وانقطاع بعضها ببعض بخلاف الابعاد فظنها انها ثابتة فيه بعينها والا لم يتوهم

على فرض الابعاد وايضا انما يدرك العامي من الهواء المتعدد بين الجسم فيحكم بالبعد ثم ينقله الى الجسم بلا تعاقب والتزام التساوي فكان

الوهم لعدم التفطن لان الاجسام مكانا يوجب للمكان مكانا وكل ومنع الثالث فان المتحرك حقيقة ما يكون متبدل الاين وبدلا

كذلك الطير فهو ساكن ان ريد به ما لا يتبدل النسبة الى امور ساكنة اما الذي لو خلي وحاله وترك عليه مكانه

حفظه او ليس ساكنا ايضا ان اريد به ما يكون في مكان واحد زمانا اقول ههنا مقامات

الاول في ابنية المكان اعلم ان الشيء قد يتصور ويعارض فيبحث عن وجوده قبل تحقق ماهيته فالمكان
يتصور بما يسكن فيه الجسم وينتقل عنه واليه ويتكلم في وجوده وان لم يعلم بعد ان ما هذا اشاره اليه
فنقول لكاد ان يكون وجوده قطعيا وان خالف فيه كثير فنفاه بعضهم واثبته آخرون
في التوهم دون الخارج فكان توهم للاجسام عندهم وذلك من قبيل توهم الباري تعالى عند
هولاء على نحو من توهم المنازل والمراكز للافلاك ويشهد على وجوده اولا النقلة فانها موجودة
بالضرورة وهي مفارقة شيء لشيء وكل ما سوى المكان مما يبقى معها فهي مفارقة المكان وثانيا
ان الشيء انما يصير فوق وتحت بالمكان فلولاه لم يكن هناك فوق ولا تحت والتالي باطل
بالضرورة وثالثا انه لولا ان هناك امكنة موجودة متمايزة لم يختلف الاجسام في حركاتها
بان يتحرك بعض صاعدا بالطبع الى فوق وبعضها هابطا الى تحت فيكون مطلوب هذا وهرب
ذلك لكنها مختلفة قطعا فان قيل ان النقلة مفارقة الوضع وترتيب للجسم مع غيره من الاجسام
وصيرورة الشيء فوق او تحت ايضا بذلك والمطلوب او المهروب بالحركة الطبيعية ايضا ذلك
فاقول ذلك الوضع والترتيب انما كان بحيث يكون الاجسام مشتركة بحيث يكون جسم محاطا بكليته
بجسم او اجسام يكون محاطة بسطح او سطوح من هي محيط بالجسم احاطة تامة ويسكن الجسم فيه وينتقل عنه فقد ثبت
المكان والا فيكون للاجسام متباينة ويكون بينها فضاء مقداري يمكن ان يتحرك الجسم
ويسكن فيه ويحاذيه بالتطبيق السعة لا بمجرد اختراع الوهم فلا يكون لا شيئا محضا بل اما موجودا
بالفعل او بالقوة في محل قابل فيكون هو المكان اذ لا يجب ههنا ان يكون سطحا للنقلة لا
بوجوده وان يكون بالفعل في الخارج فان السطح الذي يتحقق انه المكان لا يوجب وجوده بالفعل
حين يقصد التحرك على ان ذلك الفضاء يجب ان لا يكون ماديا والا كان جسما وثبت انه

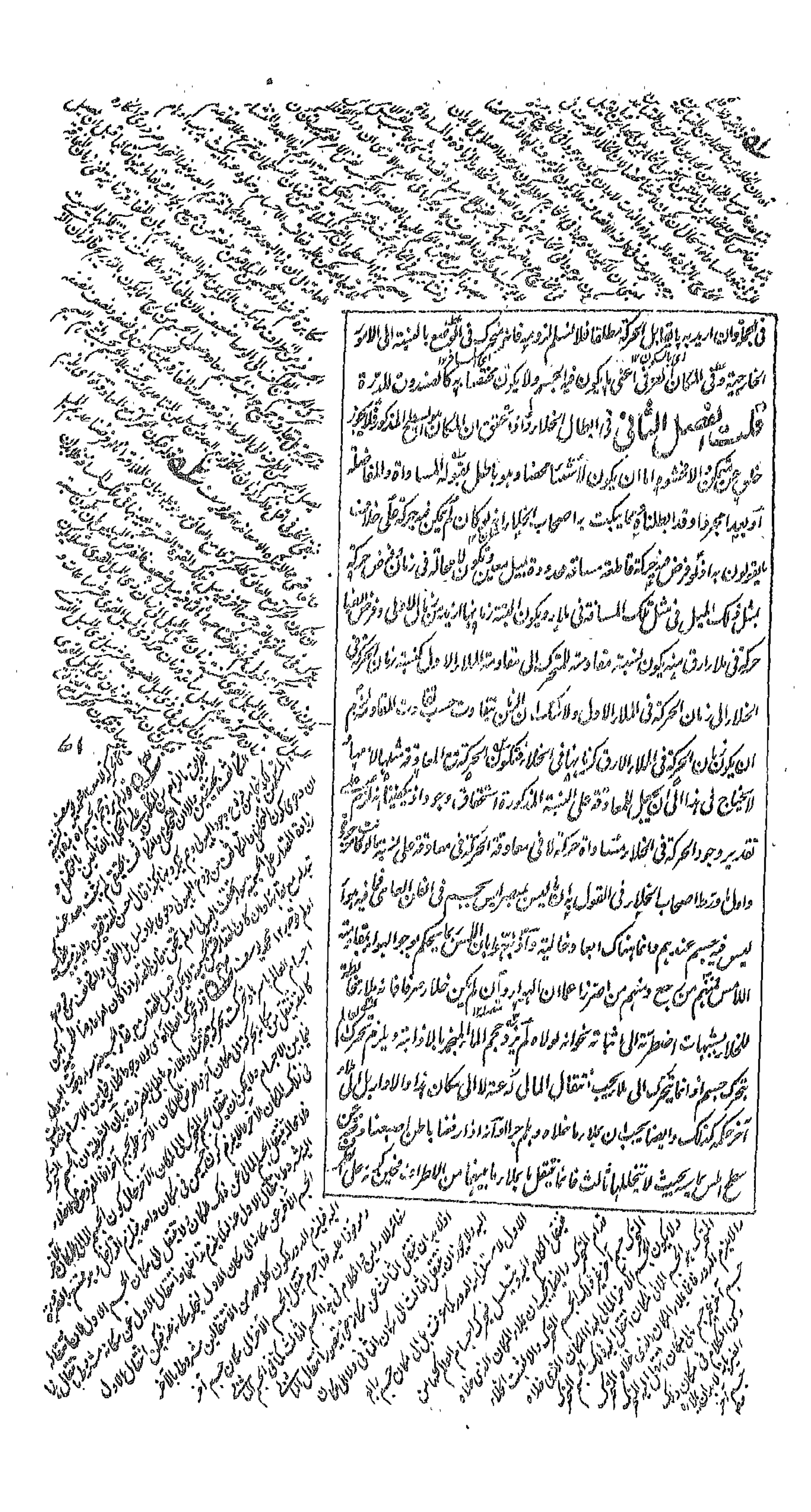
الاجسام وعاد الى الاول واذا لم يكن له مادة قابلة فلو لم يكن موجودا بالفعل كان لا شيئا محضا
وقد لاح بطلانه هذا وقد بلغت قوة امر المكان فى ظهور انيته الى ان التخيل العامى يمنع وجود شيء
لا فى مكان فيوجب بعدا قائما بنفسه حتى يكون مكانا يوجد فيه الاجسام اما كونه بعدا فللتخيل انطباقه
على ابعاد المتمكن واما قيامه بنفسه فلشبهه بالوجود على الاجسام وامتناع قيامه بغير الاجسام المقام
الثانى فى تحقيق ماهيته اعلم اولا ان العامة يطلقون المكان تارة على ما يستقر عليه الجسم كالارض
وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون السهم حين تحركه ينفذ فى مكان مع عدم
ما يستقر عليه حينئذ وقد يتوسعون فيطلقونه على ما يسع الشيء ولو مع غيره كالبيت والدار حتى
كرة العالم وقد يتضيقون اذا احتاطوا لتمايز الاجسام فى الامكنة فلا يكون مكان جسمين كما لا يكون
جسم فى مكانين فيقصدون به ما يسع الجسم لا يسع معه غيره فهذا ما لخص عن حقيقته ولعلك تيسر لك بما
علمت من لوازمه الانتقال الى لوازم اخر يكون شعرا كالاختصاص حقيقته الاول انه حاو وذلك
من كونه بحيث يسع الجسم الثانى انه يختص به وذلك من كونه بحيث لا يسع معه غيره الثالث
انه غير داخل فى ذلك الجسم لا قائم به وذلك من كونه بحيث ينتقل عنه الجسم واليه اذا عرفت
ذلك فهنا احتمالان يتأتى فيهما ذلك قبل التوغل فى النظر وذلك لانه لما كان حاويا للجسم
وغير الوضعى كالمفارق او الوضعى الغير المنقسم كالنقطة او المنقسم فى جهة كالخط لا يمكن احتوائه
على الجسم بالكلية تبين ان يكون وضعيا منقسما اما فى الجهات كما يقوله اصحاب البعد او فى جهتين
كما يقوله اصحاب السطح فعلى الاول يجب ان يكون بعدا غير مادى الا فان قام بمادة الجسم
المتمكن قيام صورة او مقدار لزم دخوله فى ذلك الجسم او قيامه به وان قام بمادة اخرى
لم يكن حاويا للجسم اذ يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فلا يكون مكانا ثم يجب مساواته
للمتمكن فى اقطاره اذ لو نقص لم يحوه ولو زاد لم يختص به وعلى الثانى لم يجز ان يكون

قائماً بنفسه لما تعرف في موضعه ولا أن يكون قائماً بذلك الجسم لما مر فيجب أن يكون قائماً بغيره
فذلك الغير إن لم يكن حاوياً لم يجز السطح أيضاً فهو إذن سطح الحاوي ثم لا يمكن أن يكون السطح الظاهر
منه أو الباطن الغير المماس كمقعر حاوي الحاوي فإنه حاوٍ أيضاً وإلا لم يختص فيجب أن يكون
هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي وقد اتضح بهذا أن ما ذهب إليه قوم من
الأوائل من أنه هيولى لأنها تقبل التعاقب أي صورة لكونها أول حاوٍ ومحدد أو أنه بسيط لما
بسيط تام محيطاً كان أو حاطاً حتى يكون للجرم الأقصى مكان يتحرك فيه وبسيط تحوي عليه
أنه لا بد وأن يكون لكل جسم مكان وأن حركة الأفلاك أينية فلا بد لها من مكان كله باطل لأن
إليه إنما الحق دائر بين الاحتمالين يقال يحتمل أن يكون نفس الجسم الحاوي لسطحه لا أنا نقول كل
من تربع ويتدحرج قليلاً من الغاشية وإن لم يراع بلوغ الخاصية لعلم أن بحث الحاوي لغوي
الإحاطة فلا يجوز أن يكون المكان حقيقة بهذا المعنى جرم الحاوي بل سطحه كما أنه لا يحمل الجسم
الأسفل مكاناً بالمعنى الأول أعني ما يستقر عليه الجسم بل سطحه فلنشتغل في الاحتمالين فنقول إن الأول أعني
كونه بعداً غير مادي مساوياً للجسم في أقطاره باطل وإلا فإما أن يكون فراغاً موهوماً ليس له شيء في
الخارج على ما يراه المتكلمون وقد تبين بطلانه وإما أن يكون بعداً مجرداً موجوداً كأنه برزخ بين عالم
المفارق والمادي كما هو رأي جمهور الإشراقيين وهو المشهور من أفلاطون أن المكان قد يعبر به
ما مر من أنه هيولى أو أنه صورة وربما يأول ذلك بأنه سمى البعد المجرد تارة هيولى لقبوله التعاقب
كالهيولى وتارة صورة لتجرده وفيه احتواء الجسم بمثلها وهو أيضاً باطل لوجهين الأول منهما يبطل وجود
المجرد مطلقاً وذلك لأنه يجب أن يجري هنا البرهان التناهي فيكون متشكلاً لكنه بذاته لو استبرج له
حد دون حد فإن طبيعة البعد بلوازمها موجودة في كل جزء فلو اقتضى حداً وشكلاً معيناً كان الجزء ما
ولم يكن كل جزء فإذا لم يكن الحد والشكل من ذاته ولوازمه جاز بالنظر إليه تبدل شكله

المستلزم لتجدد القوة الموجبة الى المادة على ما ستقف عليه بالجملة ليس البعد الا صورة جسمية مقدارية
لها لو امكن توهم المقدار مجردا عنها وقد قامت البراهين على لزوم الهيولى لها وعلى ما قررنا
البرهان ههنا لا يكاد يقصر احتمال مخالفة البعد المجرد للابعاد الجسمانية بالماهية شيئا ما والثاني
منهما يبطل كون المكان بعدا مجردا وغيره لان الاجسام ممتنعة عن التداخل بالضرورة وامتناعها
عنه ليس للمادة والسائر الصور والاعراض التي انما تقبل الوضع بالعرض بل لطبيعة البعد
والامتداد الا يرى ان الخط والسطح اذ بها امتدادان في بعض الجهات دون بعض فاذا اضيف
اليها بعد يجانسها في جهة الامتداد ازدادا ولم يدخل المضاف في تلك الجهة في المضاف
بخلاف جهة اللاامتداد والجسم اذ هو امتداد في الجهات يزيد بالزيادة في اي جهة كانت فلا
يدخل فيه ما يجانسه في جهة اصلا وهكذا يجب ان يكون حال ذلك البعد مع الابعاد الجسمانية
لا يجدي تجريده عن المادة وهجر اطلاق الجسم عليه شيئا فلو وجد بعد مجرد وشغله مع ان خلا الاجسام
فلا يكون مكانا واعلم ان الوهم اذ قد رسخ فيه تخيل البعد المجرد ونفوذ الاجسام فيه تراه اذا استمع
البرهان القاضي باستحالته يكاد يوسوس في تشكيكه وان البعد المجرد يجوز ان يخالف الابعاد الجسمانية
بالماهية فلا يلزم من امتناع تداخل الابعاد الجسمية بعضها في بعض امتناع دخول الابعاد الجسمية في البعد المجرد
فينبغي ان لا تصغي اليه وتعلم ان طبيعة البعد المقداري الممتد في الجهات نوعية محصلة انما تختلف بالجهات
دون الفصول على اني اقول ان اختلفا بالماهية لكنهما اشتركا في ان النسبة في نحو الممسوحية والمساحة
تساويهما على السواء ولا تختلف باختلافهما في الماهية ولذا يمسح احدهما بالآخر ويعرف
قدر البعد الذي بين اطراف الاناء بمساحة الماء الذي يسعه وبالعكس ويجري بينهما
نسبة المساواة والمفاوتة كما بين جسمين وبين جسم وسطح او سطح وخط فاذا زيد
احدهما في المساحة على الآخر زادت المساحة واذا انقص نقصت فكما ان مساحة

بعيد جزء من مساحة البعدين ومساحة جسم جزء من مساحة جسمين كذلك مساحة البعد او مساحة جسم
جزء من مساحة مجموع البعد وجسم فلو تداخلا كان الكل مساويا للجزء في المساحة فاستقم ثم ان الاجزاء
المفروضة في البعد المجرد متمانعة عن التداخل فيما بينها فلان يمنع من ان اخيلها الابعاد الجسمانية
اولى فلعل هذا يقنع المناظر وان لم يفحم المناظر واذا بطل الاحتمال الاول بشقيه تعين الثاني وهو
ان يكون المكان هو السطح الباطن من الحاوي المماس للظاهر من المحوي كما هو رأي المعلم الاول و
المشائين ف اعلم ان لاصحاب البعد مقالات منها ما يكاد يزيغ المتعلم او يقلقه لو لم ينبه
على فساده فلنذكره اولا ونبطله ثانيا قال اصحاب البعد الموجود منهم خاصة ان وجوده
ولو مع الجسم وكذا حلول الاجسام فيه مفطور عليه البداهة فان الناس كلهم يحكمون بان ما بين اطراف
الاناء بعدا يتعاقب عليه الماء والهواء ويبقى بعينه معهما فلا يكون هو القائم بهما بل هو المكان
فهما ح لا يحتاج في اثباته الى برهان او ردّ لابطاله سفسطة تعارض حكم الفطرة فلا يستكلف الجواب عنه
وكانهم من هيهنا سموه مفطورا اي مفطورا عليه البداهة او ارادوا انه مفطور عليه لانه مما
او انه اول ما فطر من ذوات الاوضاع حتى ان الشيخ حكى ان استودوس الشاعر لما اراد ان يجد
في شعره عن ترتيب الخلقة لم ير ان يتقدم على وجود المكان شيئا فقال ان اول ما خلق الله المكان
ثم الارض الواسعة وقالوا كلهم لو كان المكان هو السطح المذكور فلو حوى كل جسم بجسم لذهب
الاجسام الى لا نهاية وهو باطل فيجب ان ينتهي الى جسم لا يحويه جسم فيلزم ان لا يكون له مكان
وقالوا ايضا انه لو كان المكان هو السطح المذكور يكون الحركة هي المفارقة من سطح كذلك
الى آخر فالطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح يكون متحركا لتبدل السطوح المحاوية
وهو الهواء عليه وكذا الحجر الواقف في الماء الجاري وقالوا ايضا لو كان المكان هو السطح لكان المسافر
المعروف ظاهره بكر باسكنا وان ساح مشارق الارض ومغاربها والجواب عن الاول اعني ادعاء

اصحاب الوجهة الوجهية من فرقة البداهة عليه يمتنع وذلك بل انما هو من اغلاط الوهم لان
الاجسام مخلوقة والابعاد بينها ابدا اذا تعاقبت الاجسام على مكان تعاقبت ايضا ابعاد بها
للوهم توهم ان تعاقب الاجسام لتعاقبها فيلتبس عليه الامر في الابعاد ولتشابهها فيظن ابعاد بعينها
باقية وذلك تفيده لا انقطاع جسم بجسم آخر بحيالة فيه بمكان الاول بدون الثاني ومكان الثاني
بدون الاول وله يشبه الانقطاع بعد بآخر لتشابه الابعاد ويجد الذهن متصلا ذاهبا فيتوهم المكان
فيتوهم ان المكان هو البعد وههنا سبب آخر وهو انما يدرك العامي من الهواء المحيط بالجسم
البعد معه فقد الجسم بلا عكس كما سيأتي وبحث الثاني وهو المرام ان لا يكون لكل جسم الا مكان
فذلك فانه بطلانه غير ضروري ولا مبرهن عليه الوهم انما الف من الاجسام بالمكان فحكم
ان كل جسم له مكان بل حكم ان كل موجود له مكان فما لا يكون له بداية لا يكون فذلك
حجة ابن وبحث الثالث وهو حيث الطير يمتنع لزوم تحركه ممتنع ان الحركة حقيقة هو مطلق تبدل
الامكنة على التمكن بل المتحرك بالحقيقة ما يكون مبدأ الاستبدال فيه ولا كذلك الطير المذكور
فلا يكون متحركا وسيأتيك زيادة تحقيق لهذا انشاء الله تعالى واما انه يلزم ان يكون ساكنا فان اريد
بالساكن لا متحرك ومن شأنه الحركة او ما لا يتبدل نسبته من امور ساكنة والذي تحقق
وقاله وتركيه عليه سابقة حقيقة كانت ساكنا وان اريد به ما يكون في مكان واحد زمانا فليس
بساكن كما انه ليس متحركا في التقابل بين الحركة والسكون ليس بمنع ارتفاعهما على ان يكون
ان الحركة هو مجرد تبدل المكان فليكن الطير المذكور متحركا بهذا المعنى وانما يستبشع اهل العرف
ذلك لفهمهم من المتحرك غير هذا لا يهم هو تبدل الامكنة وليه العبرة المعاني دون الالفاظ وكون
عدم تبدل الامكنة عليه فاسيء بحقي حسبانهم وبحث الرابع وهو لزوم سكون المسافر انه ان يرد
ما يقابل الحركة الاينية الحقيقية فنلتزم لا نسلم بطلانه والضرورة انما تقضي بكونه متحركا في



في الجو وان اريد به ابطال الحركة مطلقا فلا نسلم انه يبطلها فانه يتحرك في الموضع بالنسبة الى الامور
الخارجية وفي المكان الحقيقي اعني ما يكون فيه الجسم ولا يكون مقتضيا له كالصندوق للدرة

قلت: الفصل الثاني في ابطال الخلاء وتحقيق ان المكان هو السطح المذكور فلا يجوز
خلو جسم من الاجسام عن الاين الا ان يكون الشئ متحيزا وهو باطل لقبوله المساواة والمفاوتة
او بعدا مجردا وقد ابطلناه فيما سبق وبه اصحاب الخلاء وايضا لو كان ممكنا لم يكن فيه حركة على خلاف
ما يقولون به اذ لو فرض متحركة قاطعة مسافة محدودة في ميل معين وتكون لا محالة في زمان ثم فرض حركة
بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء فيكون النسبة زمانها الى زمان الاولى وفرض ملاء
حركة في ملاء ارق منه يكون النسبة مقاومته الى مقاومة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في
الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول ولا شك ان الزمانين متفاوتان بحسب تفاوت المقاومتين ثم
ان يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمانها في الخلاء فتكون الحركة مع المعاوقة مثلها لا معها هف
لا يحتاج في هذا الى ان يحمل المعاوقة على النسبة المذكورة لاستحقاق وجود [illegible]
تقدير وجود الحركة في الخلاء متساوية حركة لا في معاوقة الحركة في معاوقة على نسبة [illegible]
واما ما اورده اصحاب الخلاء في القول بانا نعلم بالضرورة انه [illegible] جسم في الفضاء العالي فيما هو
ليس فيه جسم عندهم فانما هناك ابعاد خالية [illegible]
الا ان منهم من منع ومنهم من اعترف بان العالم وان لم يكن خلاء صرفا فانه ملاء [illegible]
للخلاء شبهات احتجوا الى اثباته وهو انه لو لم يوجد حجم الماء والهواء بالانبساط و[illegible] لم يتحرك
يتحرك جسم اصلا انما يتحرك الى ملاء يجب انتقال الحال [illegible] الى مكان هذا او لا الى
اخر وكذلك وايضا يجب ان [illegible] ما خلاه [illegible] اذا رفعنا باطن [illegible]
سطح الس[illegible] بحيث لا يتخللها ثالث فانما ينتقل ما يملأ ما بينهما من الاطراف [illegible]

يجب خلو الوسط ويتخلل الاولى بان الجسم بمادته قابل للمقادير المختلفة فجاز ان يتخلخل او يتكاثف أي يقبل مقدارا ازيد او انقص فيتخلخل الماء بالاذابة ويتكاثف قدام المتحرك ويتخلخل خلفه والثانية بان ارتفاع الاصبع انما هو بالحركة ولا بد لها من زمان فيتحرك فيه الجسم من الطرف الى الوسط

اقول اصحاب البعد الموهوم قاطبة مع بعض اصحاب البعد الموجود ومنهم ابو البركات من المتفلسفة بعدهم جوزوا الخلاء بمعنى مكانا ليس فيه متمكن والبعض الآخر منهم الا من مع اصحاب السطح كافة احالوه واذ قد حققنا ان المكان هو السطح المذكور فنقول في احالة الخلاء انه لو جاز خلو ذلك السطح عن متمكن فحشوه اما ان يكون لا شيئا محضا وهو باطل لقبوله المساواة والمفاضلة او بعدا مجردا وقد ابطلناه ولو شئت قلت لمن المدرس ممن جوزنا على ان المكان هو السطح ان الخلاء ان جاز فلا يكون لا شيئا محضا لانه يقبل المساواة والمفاضلة فان سلبوا عنه ذلك فلا يكون لنا كلام معهم لانا انما نمنع وجود المكان خاليا عن المتمكن مع الامكنة تتفاوت في المقدار فلا يكون لا شيئا محضا بل بعدا مجردا وقد ابطلناه او سطحا فننقل الكلام الى حشوه والحجة التي تمسكت اصحاب الخلاء وتشترك في التمسك بها اصحاب البعد والسطح انه لو كان خلاء فليفرض فيه حركة قاطعة لمسافة محدودة بميل معين فتكون لا محالة في زمان وليفرض حركة بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ويكون ذلك زمانها ازيد من زمان الاولى وحركة اخرى بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ارق من الاول يكون نسبة قوامه الى قوام الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول لا شك ان الزمان يتفاوت حسب تفاوت القوام فيلزم ان يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمانها في الخلاء فيكون الحركة مع المعاوقة مثل الحركة لا مع المعاوقة لا يقال انما لزم من فرض الحركة في الخلاء لا من مجرد فرض الخلاء فجاز ان يكون المحال هو الحركة فيه لا نفسه لانا نقول اولا ان الحجة كما اشرنا اليه

مبنية على اعتراف الخصم بجواز الحركة في الخلاء وثانيا انا كما اومأنا اليه انما نستدل على بطلان الخلاء
مع بقاء امارات المكان فيه فلو التزم احد انه على تقدير تخلية الخلاء عن امارات المكان فلا كلام
معه وقد يقال ان الحركة في الخلاء وان لم تمكن في نفس الامر لكنها ممكنة بالضرورة على تقدير
وجوده بل لو وجد المكان الخالي لكانت الحركة فيه اسهل فليتأمل فيه واعترض على الحجة
بان المحال لم يلزم من مجرد فرض الحركة في الخلاء بل الا مع فرض المعاوقة على نسبة مخصوصة
فيجوز ان يكون المحال هو تلك المعاوقة او اجتماعها مع الحركة في الخلاء والجواب انا لا نحتاج
الى ان نجعل للمعاوقة على النسبة المذكورة استحقاق وجود لانا نقول ان هذه الحركة
في الخلاء يكون مساويا بالزمان لحركة في معاوقة ما لو كانت موجودة وهذه المقدمة صادقة
اوضحنا صدقها وكل حركة في الخلاء فهي حركة في عدم معاوقة وهذه المقدمة ايضا صادقة
وكل حركة في عدم معاوقة فليست مساوية لحركة في معاوقة على نسبة ما لو كانت موجودة
فيلزم من هذه المقدمات ان لا حركة في الخلاء هي مساوية الزمان لزمان حركة في معاوقة
ما لو كانت موجودة ويلزم منها ومن الاولى ان لا شيء من الحركات في الخلاء حركة في
الخلاء هف كذا ذكره الشيخ اقول ويمكن تحرير هذا الجواب بنحو آخر وهو انا لو جعلنا المحال اللازم
حملية هي ان الحركة مع معاوقة شانها الا معها يرد عليه ما ذكرتم فان في ذلك لا يلزم من فرض
تحقق الخلاء والحركة فيه فقط بل مع فرض معاوقة مخصوصة ايضا فيجوز ان يكون استحالة اللازم
لاستحالة المعاوقة المخصوصة لا لاستحالة الخلاء او الحركة فيه لكنا نجعل المحال اللازم صدق شرطية
هي انه لو كانت معاوقة مخصوصة كانت الحركة في معاوقة كهي لا معها فلا يرد ذلك لان
الشرطية كاذبة بالضرورة ولازمة لتقدير وجود الخلاء والحركة فيه على ما بينا فيلزم بطلانه
ولا يتوقف لزومها على امكان معاوقة مخصوصة كيف ولا يستلزم صدقها تحقق ذلك الامكان

اذ صدق الشرطية لا يستلزم صدق المقدم لا يقال لا نسلم كذب الشرطية لان تاليها محال

محال لكن لما كان المقدم محالا جاز ان يستلزم المحال فيصدق الشرطية لانا نقول ما ذكرت

وان كان المشغوفون بالجدال يتوسلون به الى التشكيك حيثما كان على عمياء لكن يجب

ان يعلم انا لا نستدل باستحالة التالي على كذب الشرطية بل نعلم كذبها بالضرورة كما نعلم

كذب قول القائل لو كان الجسم عرضا لكان واجبا بالذات وليس كل محال يستلزم

كل محال واعترض ابو البركات على الحجة بانه يجوز ان يكون قدر معين من الزمان بازاء

نفس الحركة فيكون ذلك محفوظا في الحركات ويزيد قدر آخر بالمعاوقة ويتفاوت القدر الزائد

بتفاوتها فالحركة في الخلاء مثلا يكون على القدر الذي بازاء نفس الحركة والحركة في الملأ

الغليظ على ذلك القدر مع زيادة وفي الملأ الرقيق على ذلك القدر مع زيادة اقل من

الزيادة الاولى بقدر نقصان معاوقة هذا الملأ عن معاوقة الملأ الاول وهذا الاعتراض

في غاية السقوط لانه لو كان استحقاق القدر المعين من الزمان لنفس الحركة فلنفرض حركة

في ذلك الزمان وتكون لا محالة في مسافة ومنطبقة على الزمان والمسافة وكل منهما يقبل

القسمة لا الى نهاية وبانقسام ايهما شئت ينقسم الباقي منهما وينقسم الحركة ايضا فيكون

في جزء من الزمان وجزء من المسافة جزء من الحركة وجزء ما حركة ايضا فاذا وقعت حركة

في اقل من ذلك الزمان فلم يكن استحقاقه لنفس الحركة ثم ربما نقيس بان تقطع مسافة

معينة في خلاء كان او ملاء يكون لا محالة بميل معين فيمكن ان يجد زمان الحركة بذلك

الميل والمسافة ويكون ذلك محفوظا في كل حركة بذلك الميل في ذلك القدر من المسافة ويزداد

الزمان باعتبار مقاومة قوام الملأ للميل ويتفاوت هذا الزائد بتفاوتها والجواب ان الحركة في

اية مسافة كانت انما تستدعي مطلق الزمان اذ اي قدر يفرض من الزمان بازاء نفس الحركة

في مسافة يمكن ان تقع حركة في تلك المسافة في اقل منه بازدياد القوة والطبيعة انما تقتضي الحصول
في المكان فكيف تقتضي التراخي فيه لكن لما كانت مفارقة للمكان لا تتمكن من الوصول اليه بدون
الحركة اقتضت الحركة في المسافة التي بينهما واما تحديد زمان تلك الحركة فكلا فان اي
حد يفرض منه تكون الحركة في اقل منه اسرع وهي بالطبيعة اليق وليس للسرعة حد تنتهي
اليه فالميول الطبيعية لا يمكن ان تتحدد بها حد من السرعة وان اختلفت قوة وضعفا
وانما يظهر التفاوت بينها عند المعاوقة فيختلف انكسارها بالمعاوقات وحينئذ يتحدد حد
من السرعة ويتفاوت بتفاوت المعاوقة فاذا فرضت حركة في مسافة معينة يتحدد من
السرعة متعين باعتبار قوة الطبيعة ومعاوقة المعاوق فلا محالة يتحدد بها زمان منطبق
على المسافة محدود وباعتبار المسافة والقوة والمعاوقة فاذا نصفت المسافة مثلاً
مع اتحاد القوة والمقاومة انتصف الزمان واذا نصفت القوة مع اتحاد المسافة
والمقاومة تنتصف السرعة وتضاعف الزمان واذا نصفت المقاومة تضاعف
السرعة وتنتصف الزمان وبالجملة اذا اختلف اي واحد من الثلثة فقط اختلف الزمان
بحسبه كان الكل انما يتحدد به لا ان قدراً منه يكون بازاء الطبائع من محفوظا وقدر آخر بازاء
المخالف فيختلف بحسبه فقد لاح انه لا بد في تحديد الزمان في الحركات الطبيعية من معاوق كذا في
القسرية اذا كان للقاسر طبيعة بقي ههنا اشكالان يجب بيانهما وهما انهم يستعملون هذه الحجة
في مقامين تارة في اثبات المعاوق الخارجي اي ابطال الخلاء بفرض حركة في خلاء وحركة
في ملائين يكون نسبة معاوق الارق منهما الى معاوقة الآخر كنسبة زمان الحركة في الخلاء
الى زمان الحركة في الملاء الآخر فيكون زمان الحركة فيه كزمان الحركة في الخلاء فيكون الحركة
مع معاوقة مثلها بلا معاوقة كما عرفت وتارة في اثبات المعاوق الداخلي

في الحركة القسرية ووجوب ميل طبيعي وذلك بفرض تحريك قاسر واحد جسمًا خاليًا من معاوق وعن ميل
طبيعي في مسافة محدودة وثانيًا مع معاوقة ميل طبيعي وثالثًا يكون نسبة ميله الى ميل
الثاني كنسبة زمان الحركة الخالي الى زمان حركة الثاني فيكون زمان حركته كزمان حركة الخالي
وتكون الحركة مع معاوقة كلا معها ويرد عليه في المقام بين ان الحجة انما تنهض على اثبات
مطلق المعاوق لا على خصوص شيء من قسميه لا على كون المعاوق الخارجي الملاء فنقول
في المقام الاول انه فرضت الحركة في الخلاء بلا معاوق فيمتنع جواز ذلك اذ لابد في تحديد
زمان الحركة من معاوق فان فرضت مع معاوق داخلي او خارجي غير قوام الملاء فالحركة
في الملاء ان فرضت بدون ذلك المعاوق فلا استحالة في مساواة زمان الحركة في
الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء اذ كل منهما مع معاوق لكن المعاوق في احدهما
خارجي اعني قوام الملاء وفي الاخرى غيره داخلي او خارجي وان فرضت معه فلا
لزوم مساواة زمان الحركة في الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء لان الزمان قد تعين
قدر منه بازاء تعين المسافة والقوة المحركة والمعاوق المشترك فيكون هذا القدر محفوظا
في الحركات ويزيد في الملاء بسبب ما فيه قوام الملاء قدر آخر ويختلف هذا القدر الزائد باختلاف
قوام الملاء فيكون في الملاء الارق اقل منه في الملاء الغليظ فحينئذ لا يكون زمان الحركة
في الملاء الارق مساويا لزمان الحركة في الخلاء لان نسبة زمان الحركة في الملاء الارق
الى زمان الحركة في الملاء الغليظ كنسبة مجموع المعاوق في الحركة في الملاء الارق الى
مجموع المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ لا كنسبة فضل المعاوق في الحركة في الملاء الارق
على المعاوق في الحركة في الخلاء الى فضل المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ على المعاوق
في الحركة في الخلاء حتى يكون زمان الحركة في الملاء الرقيق كزمان الحركة في الخلاء ولو كان

لنسبة زمانی حرکتین کنسبة فضل المعاوقین فیها علی المعاوق فی ثالثة لم ینحصر عدد المعاوقات

فی حد وکلما فرض اشتراک ثلث حرکات فی معاوقات مخصوصة واکتفی فی احدیها

بتلک المعاوقات وفرض فی اخری معاوق زائد علی حد من القوة وفی الثالثة

معاوق ضعیف یکون نسبته الی المعاوق الاول کنسبة زمان الحرکة الاولی الی زمان الحرکة

الثانیة والتقدیر ان نسبة الزمان الی الزمان کنسبة فضل المعاوق الی فضل المعاوق

لزم الخلف وفی المقام الثانی ان الحرکة بلا مقاومة المیل الطبیعی ان فرضت بلا معاوق

اصلا نمنع جوازها وان فرضت مع معاوق خارجی کقوام الملاء مثلا فالحرکة مع معاوقة

المیل ان فرضت بلا معاوقة خارجیة فلا استحالة فی مساواة زمان الحرکة مع معاوقة

المیل الطبیعی الاضعف لزمان الحرکة بلا معاوقة المیل فکل منهما مع معاوق لکن المعاوق

فی احدیهما داخلی وفی الاخری خارجی ان فرضت معه فلا نم لزوم مساواة زمان الحرکة مع معاوقة

المیل الاضعف لزمان الحرکة بلا مقاومة میل بمثل ما عرفت اظن ان الحجج اذا استعملت فی ابطال

الخلاء فی الامکنة المتحددة کما بین السماء والارض کما دلت ان تتم بشهادة البدیهة بانه ان وجد هناک

خلاء وارسل فیه جزء منفصل من الارض تحرک لا محالة الی السفل ولیس هناک معاوق داخلی

اذ لا ان الطبیعة فی البسیط لا یتصور فیها المعاوق الداخلی والا لکانت هناک قوی

متخالفة او قتضت قوة واحدة امرین متضادین ولا خارجی ایضا لان المعاوق الخارجی

اما قوام الملاء وقد فرض عدمه واما غیره والضرورة قاضیة بعدم توقف حرکة ذلک الجزء

من الارض علی معاوق غیر الملاء فلزم ان تکون حرکته بلا معاوق اصلا فلیتامل فیه واما

اذا استعملت فی ابطال الخلاء مطلقا فلا تتم لجواز ان لا یکون فیه حرکة طبیعیة لشیء من

اجزائه بل ارادیة او قسریة راجعة الیها وحینئذ یجوز ان یجد الارادة حال الحرکة من المسافة

والمطبوع اما بالجوز لكن الشيخ قال ان النفس ايضا انما تحرك باحداث ميل مختلف بالشدة والضعف

حتى ان غير كانت يحس مع تسكين المقاوم للحركة كما يحس في المتحرك طبعا اذا قووم فمنعت

الحركة وذلك الميل يختلف بالقوة والشدة ويلزمه ما يلزم الميل الطبيعي انتهى ولا نسلم

الحجة البتة اذا استعملت في اثبات الميل الطبيعي لان معاوقة الملاء موجودة لاستحالة

الخلاء فيها يغني عن المعاوق الداخلي في تحديد قدر من الزمان ولا يلزم مساواة زمان

الحركة مع معاوقة الميل لزمان الحركة بلا معاوقة الميل واي فرق بين الحركة الطبيعية في الملاء

والحركة القسرية المفروضة بلا معاوق طبيعي في الملاء ايضا فان كلا منهما حركة تقتضي

مع وجود معاوق خارجي وعدم معاوق طبيعي فما بال الاولى جازت دون الثانية هذا

ما لاح لي الى الآن ولعل الله تعالى يحدث بعد ذلك امرا قوله ان المعاوق الخارجي والداخلي

الذي يجعلونه محددا انما يكسر من قوة الميل او لضعف القوة الطبيعية للمتحرك او القاسر كضعف قوة

الماء عن قوة الارض مثلا ايضا ينكسر قوة الميل فان كان طبيعة المتحرك والقاسر مع حد من القوة

لا يكفي في تحديد الميل لانها وان كانت في غاية الضعف انما تقتضي الحصول في المكان

على اقصر ما يمكن فلكن مع المعاوق الذي شبهه ايضا كذلك ولان الميل الحاصل بذلك

المعاوق ميل طبيعي او قسري حدث فيه ضعف بسبب ذلك المعاوق فهلا قالوا ان ذلك الميل

انما يقتضي الحصول في الحيز في اقصر ما يمكن فلا يتعين الزمان فعليهم بيان الفرق بين الصورتين

وبهذا المقام للنفوس حقيق بتامل دقيق عسى الله ان ياتي بالفتح او امر من عنده كذا قيل

اقول الفرق هو ان الطبيعة قوية كانت او ضعيفة تقتضي الحصول في المكان فلا تقتضي

وليس هناك امر آخر يقتضي التراخي واما في صورة المعاوق فالطبيعة تقتضي الحصول

عاليه او في بينهما فاذا لم يقدر على منعها بالكلية اوجب التراخي بقدر قوته وبذا ظهر جوابا

۷۸

٧٩

جدا في المعاوق الخارجي لا سيما الملاء فانه ليس شأنه بسبب الميل بل بسبب الميل بحاله والمعاوق
بنفسه المعنوقة عن مقتضاه من عدم الحركة واما المعاوق الداخلي في الميل القسري مثلا فيكسر قوة
الميل فيتحد به ميل ضعيف فجاز ان يذهب الى عدم تحدد الزمان به والله اعلم بحقائق كما ذكره
الشيخ اول ما تخيل الخلاء لاصحابه تخلو الهواء وذلك لان الظن العامي ان ما ليس بجسم ولا
جسم فليس بموجود ثم ظنهم في الاجسام الموجودة ان تكون مبصرة والمبصر ملموسا فلما لم يحسوا
الهواء جسما والاناء الذي فيه الهواء ليس فيه عندهم متمكن بل ابعاد خالية فاول من ازال
شبهتهم اراهم ان الازقاق المنفوخة تقاوم المس فاظهر لهم بالحس ان الهواء جسم ومن الذين
اراهم ذلك من رجع عن تخيل الخلاء اذ كان يظنه خلاء صار ملاء ومنهم من اصر على تخيله
زاعما ان الهواء وان لم يكن خلاء صرفا فهو ملا مخالط للخلاء بشبهات اضطرته الى اثباته منها
انه لولاه لم يكن حجم الجسم يزداد تارة وينقص اخرى من غير ان يدخله جسم آخر والتالي باطل فان
الماء المجمد يزداد حجمه بالاذابة والمذاب ينتقص حجمه بالانجماد اما اذا كان هناك خلاء صح ذلك
بتباعد الاجزاء حتى يكون بينها خلاء تارة وتقاربها بحيث تخلل ذلك الخلاء اخرى ومنها
انه لولاه لتحرك العالم بتحرك جسم لان المتحرك انما يتحرك في مكان خلاء من جسم آخر فلا
يمكن ان ينتقل اليه المالئ له فيه لامتناع تداخل الاجسام بل ينتقل المالئ له ولا يكون ذلك الا
الى مكان هذا او الى التوقف انتقال هذا من مكانه الى مكان ذلك على انتقال ذلك من مكانه
الى مكان هذا وبالعكس فلذا يابى في ذلك بل انما يكون انتقاله الى ملاء آخر فالمالئ له ايضا لابد
ان ينتقل الى ملاء آخر الى ان يتموج العالم كله من قدام المتحرك الى ان يخلو المكان الذي
خلاه المتحرك بغيره ولا يكون المالئ له ما كان لما انتقل اليه المالئ عرفت بل غيره كما تقدم الكلام
في مكان ذلك الغير فلزم جرا الى ان يتموج العالم كله من خلف المتحرك مثلا وعلمنا انا اذا فرضنا

سطحين انطبق احدهما على الآخر ثم رفعنا احدهما عن الآخر دفعة كما اذا الصقنا باطن اصبعنا بصفحة
ملساء ثم رفعناه دفعة عنها يلزم الخلاء بينهما ضرورة ان ما لا الفضاء الذي يحصل بينهما كالهواء
انما يصل الى الوسط من الاطراف بالتدريج فحين كونه على الاطراف يكون الوسط خاليا واعلم
ان الامام الرازي اثبت استواء السطح بان عدم استوائه اما لاختلاف اجزائه في الارتفاع
والانخفاض او للمسايلات فيه والاول انما يكون بسبب سطوح صغار تتصل بعضها ببعض لا
على الاستقامة بل على الزاوية ولا بد من انتهائها الى سطوح صغار مستوية والا ذهبت الزوايا
الى غير النهاية وحصول المسايلات وان جاز لكن لا بد من ان تحصل بين كل منفذين سطح
متصل والا لزم كون السطح مركبا من نقط متفرقة انتهى ونحن لا نجادل الامام في استواء السطح
على ان الشبهة لا تتوقف الا على وجود سطحين منطبقين يمكن ان يفترقا وان لم يستويا و
لو جادلناه لم يكد سعيه يرجع الى طائل لجواز ان لا يكون اختلاف الاجزاء في الارتفاع
والانخفاض بسبب سطوح صغار تتصل بعضها ببعض على الزاوية بل يمكن ان لا يكون
هناك الا سطح واحد منحن فيه تقببات وتقعرات بين تحززاويه بحيث لا يماس السطح
المستوي او المستدير الا على نقطة او نقاط وتحل الشبهتان الاوليان بتمهيد ان الجسم كما انه
قابل للمقادير المختلفة على ما يتضح في العلم الاعلى فجاز ان يتخلخل اي يقبل مقدارا ازيد بلا انضمام
جسم ولا وقوع فرجة خالية بين اجزائه او يتكاثف اي يقبل مقدارا انقص من غير انفصال
جزء منه ولا اجتماع اجزائه بعد انفراج كما سياتي وحينئذ فالجواب عن الاولى ان الماء
يتخلخل بالاذابة ويتكاثف بالانجماد وعن الثانية انه يتكاثف الجسم الذي قدام المتحرك فيخلي
عن بعض مكانه للمتحرك ويتخلخل الجسم الذي خلفه فيملأ مكان المتحرك من غير ان يخلو عن شيء
من مكانه وتحل الثالثة بان تفارق السطحين انما يكون بالحركة ولا بد لها من زمان فيتحرك في

٨٠

في ذلك الزمان جسم من الطرف الى الوسط وتحقيقه ان اللاماسة الحاصلة بعد المماسة وان كانت
حاصلة في زمان الحركة وكذا في آن يفرض في ذلك الزمان غير الآن الذي هو طرفه من جانب المبدأ ليس
حصولها على سبيل التدريج والانطباق على الحركة حتى لا يكون طرف حصولها آناً ما اصلاً لكنها انما تحصل
بالحركة وليس لحدوثها اول آن بل كل آن يفرض في زمان الحركة كان قبله قدر من زمان الحركة فكانت فيه
اللاماسة فيجوز ان يتحرك فيه الجسم الثاني من الطرف الى الوسط فعليك بالتأمل الصادق فكّت

الباب الثالث في الحركة بالشعرية بعونه الحسن حيث تختلط عند العامة في المحسوسات وان كان

غنياً عن اداب النظر في اقتناصه تنبيه ان الالفاظ المستعملة بالاطلاق نحو من الاشتراك على
معان مختلفة فاذا ريم البحث عنه فمهد في تعيين المراد الى قول ضابط لتفصيل المفهوم المجمل وان
لم يكن في نفسه اوضح بل مساويا لذلك المجمل واجتنب عما يشبه الدور تمييز اللازم وتمهيدا لما
ان يبتني عليه الاحكام وتمرينا للمتعلم بصناعة التعريف وذلك مثل تفسيرنا الحركة فان الموجود
يستحيل ان يكون منها شيء بالقوة من كل جهة والا لكان كونه بالقوة ايضا بالقوة بل منها ما
بالفعل من كل وجه وما هو بالفعل من جهة وبالقوة منها من اخرى فهذا قد يكون خروجه الى الفعل
دفعة وقد يكون بتدريج وهذا ما نعني بالحركة وان كانت تطلق على كل خروج على خروج اين
ولولا ان الدفعة والآن والتدريج وقولنا يسيراً يسيراً انما يدرك عند درك الزمان و
الزمان عند درك الحركة لهان علينا ان نقول انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة او
في آن او تدريجا او يسيراً يسيراً لكن كل ذلك ينطوي على نحو دور فسلك مسلك آخر وذلك ان كل ما هو
بالقوة من جهة وله ان يخرج اليه فكما ان حصوله كمال له كذلك توجهه اليه ايضا كمال اول بالنسبة الى ذلك كما انه
للشيء انما هو من حيث كونه بالقوة في ذلك في هذا ايضا فانه انما يكون متحركا بالفعل ما دام هو بالقوة فيما يتحرك
اليه غير واصل اليه بعد وهو ايضا بالقوة ظاهر الى حقيقة من الحركة لنفسها بخير فارغ بعد عن تحصيلها بخلاف

سائر الكمالات فالحركة هي كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة لا من اي جهة كانت

فانه يكون لما بالقوة كمال آخر جوهري او عرضي لا يتعلق بكونه بالقوة ثم ان اسم الحركة يطلق

على معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر المتصل المعقول للمتحرك من المبدء

الى المنتهى بالضرورة فتتم الوصول الى المنتهى وهي وان كانت موجودة في الاعيان لكن لا

على قرار الذات واحتشاد الاجزاء بل على التقضي والتصرم على حد وطرفها اعني الزمان فلا تكون

هي ولا شيء من الاجزاء المفروضة فيها المماثلة في الحقيقة لها بحسب وجودها العيني موجودة

في آن وانما لها الوجود القائم الحاصل في آن في الاذهان فقط وثانيهما الحركة بمعنى التوسط

وهي كون الشيء بين المبدء والمنتهى بحيث يكون في كل آن يفرض بعد المفارقة عن المبدء

وقبل الوصول الى المنتهى في حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون بعده وهذا

معنى واحد غير منقسم دائم للمتحرك ما دام متحركا وليس وجوده في الزمان على سبيل الانطباق

عليه بل في كل آن يفرض في ذلك الزمان يكون موجود بعينه فيه وقد يتشكك في وجودها

بان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى فبعض اجزاء الحركة الآتية لم يوجد بعد ولا يوجد الشيء قبل وجود اجزائه

واذا وصل انتهت الحركة وبان الجسم موجود في آن انتقاله من السكون الى الحركة ولا يتصف

بواحد منهما ويلزم الواسطة وفي القطعية لها بانها منقسمة الى ماضيه ومستقبله فلا توجدان معا

بل احديهما فقط ولا يتصل موجود بمعدوم وبان الحاضر من الموجود وهي غير متجزية ويليها

حاضرة اخرى كذلك فتتركب الحركة من امور غير متجزية وفي وحدتها بانه كيف يتاحد حقيقة

من امور يستحيل اجتماعها في الوجود وبان وحدتها مستندة الى وحدة الزمان والمتحرك ما دام

متحركا كان شطر من حركته مضى وشطر باقي فلا يتاحد زمانا هما وبزائح الاول بانها موجودة

لا في آن الانتهاء ولا في شيء من الآنات المفروضة في زمان وجودها بل في كل ذلك

٨٢

الزمان والوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن وبذلك ينحل الثاني فان الجسم من حيث
وجوده في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة والسكون والواسطة انما يلزم لو انتفيا عما يصلح
للاتصاف بهما والثالث بانها موجودة بوحدتها في زمان واحد فان انقسمت كانقسامه
الى ماضيه ومستقبله لم تكن واحدة منها معدومة مطلقا بل في الآن وانما يمتنع الاتصال
بين الموجود والمعدوم الصرف والرابع فانه لا حاضرة بمعنى الواقعة في آن حاضر وكل
من الماضية والمستقبلة موجودة في الماضي والمستقبل وان عدمتا في الآن والخامس اذ ليس هناك
امور بالفعل يلتئم منها حركة واحدة بل الوهم يحللها الى اجزاء ممتنعة الاجتماع وانما يستحيل ذلك
فيما هو قار الذات موجود في آن او في زمان بالانطباق عليه والسادس اذ الانقسام
الى المضي والاستقبال بالنسبة الى آن مفروض لا ينافي وحدة الزمان والحركة وبالجملة
فانما ينتهض الا فيه على نفي الوجود في آن ما للحركة الواحدة المتصلة ونحن اثبتنا لها وجودا
كذلك انما ذلك للحركة التوسطية **اقول** الحركة وما يضاهيها مما يشبهها بعد من الحس تصورها
عند العامة في المحسوسات وان لم يكن محسوسا بالذات هي وان كانت لجلائها غنية
عن اعمال الفكر في اكتسابها لكن لما يكون الالفاظ المستعملة بازائها تطلق بالاشتراك او
التجوز على معان مختلفة بحيث ربما يقع اشتباه في المراد بها لهذا العارض فاذا اريد البحث
عنها في تعليم الفلسفة قصد في تعيين المراد بها الى قول ضابط اي مطرد ومنعكس يكون فيه
تفصيل للمفهوم المجمل لذلك الاسم ليرتفع الاشتباه ويتميز المراد وان لم يكن هذا القول
في نفسه اعرف من المعرف به بل ربما يكون اخفى منه لولا ذلك العارض وربما يكون فيه تمهيد
لما يبنى عليه الاحكام اذ ربما يكون للشيء احكام مبنية على جهات متضمنة في مفهومه لا يتبين
ثبوتها له الا اذا فصل الى تلك الجهات وهذا القول وان لم يكن حدا او رسما حقيقيا

لكن ينبغي فيه ما يراعى في التعريفات الحقيقية كالطرد والعكس كما مر وكالاحتراز عما يشبه الدور
من اخذ نفس المحدود فيه صريحا او ضمنا تمرينا للمتعلم لصناعة التعريف على انه عسى ان يقع
التجوز اذا اخل بشرط وذلك مثل تفسيرنا الحركة فان الاشياء الموجودة لا يمكن ان يكون شيء منها
بالقوة من كل وجه وهذا وان كان حقه ان يسلم ههنا ويبين في الفلسفة الاولى لكن
نقدم المؤنة في بيانها فنقول لو كان شيء بالقوة من كل وجه لكان وجوده في نفسه بالقوة
فلا يكون شيئا موجودا بالفعل هذا خلف ولكان كونه بالقوة ايضا بالقوة وهو مع انه خلاف
المفروض يستلزم كون القوة حاصلة له وغير حاصلة بل الموجودات منحصرة في قسمين منها
ما يكون بالفعل من كل وجه كالباري تعالى وسائر العقول المفارقة ولا يتصور ذلك ههنا الا
ان يصدق به حيث تبرهن ومنها ما يكون بالفعل من وجه ولا اقل من كونه موجودا
او متصفا بالقوة ويكون بالقوة من وجه آخر ثم من شان كل ذي قوة ان يخرج منها الى
الفعل المقابل لها وما امتنع الخروج اليه بالفعل فلا قوة عليه فقد يكون خروجه اليه دفعة وقد يكون
بالتدريج وهذا الاخير هو الذي يراد بالحركة عند الفلاسفة ولا يتحقق الا في هيولى تعقبها بالعدم
والحركات قد يطلق على كل خروج ولو دفعة تسامحا في كل مقولة ويطلق على الخروج الاين بتلك الآتي من ان علينا
ان نقول في تفسير الحركة انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة او لا في آن او تدريجا او يسيرا يسيرا الا
ان التدريج وقولنا يسيرا يسيرا او شيئا فشيئا يؤخذ في حدها الزمان والدفعة يؤخذ فيها الآن والآن يؤخذ
في حده الزمان والزمان لا يدرك الا بدرك الحركة فكل ذلك يشتمل على نحو من الدور
فلذلك سلك المعلم الاول في تعريف الحركة مسلكا آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من جهة له
يتحرك ويتدرج الى ذلك الوجه حتى يكون له بالفعل فكما ان حصوله له بالفعل كمال له اذ هو بازائه من
نحو من القوة وتحصيل نحو من الفعلية كذلك تحركه وتدرجه اليه اذ هو فعلية بازائها قوة

قوة فربما يكون المتحرك بالقوة ثم يصير بالفعل وأيضا إنما يتحرك المتحرك إلى كماله الذي يتحرك إليه فالتحرك
وما به يصل الشيء إلى كمال له وهذا الكمال أعني التحرك أول بالنسبة إلى ذلك الكمال الذي يتحرك
إليه وكماليته لهذا الشيء إنما هو من حيث كون الشيء بالقوة من وجهين أحدهما من جهة كونه بالقوة في
ذلك الكمال الذي يتحرك إليه فلو لم يبق قوة عليه بل كان ممتنعا له أو حاصلا بالفعل لم يتحرك إليه
وثانيهما كونه بالقوة في هذا الكمال الذي هو التحرك فإن المتحرك إذا صار متحركا بالفعل فهو وإن كان من
معنى التوسط الذي نشرحه حاصلا له تاما بالفعل لكن نظرا بحسب ظاهر الأمر أنه يكون بعد بالقوة متحركا
من جهة الحركة المتصلة التي سنبينها فإنه ما لم يصل إلى المنتهى لم يحصل له الحركة المتصلة بتمامها وإذا وصل إليه انقطعت
فهو ما دام متحركا غير فارغ بعد عن تحصيل الحركة وهذا بخلاف سائر الكمالات فالحركة كمال أول لما هو بالقوة
من جهة ما هو بالقوة فليست الكمالات التي لا يتفرع عليها كمالات أخرى تكون هي أول بالنسبة إليها الأشياء إذ كانت
متفرعة عن كمالات أول حركة ولا الكمالات التي هي لما هو بالفعل من كل وجه ولا التي هي لما هو بالقوة
من وجه لكن لا من جهة ما هو بالقوة أو ربما يكون لما هو بالقوة كمال جوهري كالإنسانية أو عرضي كالسواد
لا يتعلق بكونه بالقوة بل يكون غير مناف للقوة ما دامت موجودة ولا للكمال إذا حصل وإذا تحققت

مفهوم اسم الحركة فاعلم أنه يطلق على معنيين أحدهما الحركة بمعنى القطع أي الأمر الممتد من بداية المسافة إلى نهايتها
بالضرورة الصادقة المتحرك بها بين المبدء والمنتهى ويبقى بها الوصول إلى المنتهى ووجودها في الأعيان
لكنه لا على قرار الذات واجتماع الأجزاء حتى تكون موجودة في آن ما البتة بل على التقضي والتصرم
فلا يكون موجودة إلا في زمان يشكل من الحركة القطعية والزمان مرو حدا متصل في أنه منطبق
بحيث إذا جزئ أحدهما تجزئ الآخر بحسبه فيكون كل جزء من الحركة واقعا في جزء بإزائه من الزمان
وكل آن يفرض في الزمان فهو ليس ظرفا للزمان بحسب وجودها في الأعيان لا جزء منه لظرفه الحركة
بحسب وجودها في الأعيان لا جزء منها بل هو حد مشترك بين قسمين في الزمان أحدهما قبله وثانيهما

بالنسبة الیه الآخر بعده و مستقبلاً کذلک و تنقسم الحرکة الیه الی ماضیة و مستقبلة باعتبار

انقسام ظرفها و یکون عروض هذه القبلیة و البعدیة لاجزاء الزمان اولا و بالذات و لما فیها من الحرکة ثانیا

و بالعرض و لا یکون الزمان و الحرکة و لا شیء من اجزائهما موجودا فی آن اصلا و هذا هو معنی کون الزمان و

الحرکة غیر قارین فی الاعیان و اثبات لهما الوجود القار فی الاذهان فقط ذهب المعلم الاول و الشیخ الرئیس اذ

ینفیان الوجود القائم فی الاعیان عن الحرکة القطعیة و یثبتانه لها فی الاذهان فقط و انما یثبتان فی الوجود

الحاصل فی الآن عینا فی الاعیان لما تسمیه فکلاهما و الثانی من المعنیین للحرکة الذی یأتی تجری ان یکون

الاسم واقعا علیه هو التوسط و هو کون الشیء بین المبدأ و المنتهی بحیث یکون فی کل آن یفرض بعد المفارقة

عن المبدأ و قبل الوصول الی المنتهی فی حد من المسافة لم یکن فیه قبل و لا یکون فیه بعد و انا نعلم قطعا ان

للمتحرک فی زمان التحرک فی کل آن یفرض فی ذلک الزمان حالة لا تکون له فی زمان السکون و لا

فی الآنات المفروضة فیه و تلک الحالة لیست هی الحرکة القطعیة لانها لا توجد فی الآن هی لا شیء من ابعاضها

فی آن بل هی ما ذکرناه و هذه حالة واحدة بسیطة مستمرة ما دام الشیء متحرکا و لیس فیها تغیر اصلا نعم

یتغیر حدودها بالعرض لکن لیس کون المتحرک متحرکا لانه فی حد معین من الوسط و الا لم یکن متحرکا عند خروجه

منه بل لانه متوسط علی الصفة المذکورة و تلک الحالة ثابتة فی جمیع حدود ذلک الوسط و لانسلم

ان ههنا حالة و کونا مشخصة موجودة بالفعل و اکوانا فیها کذلک فی آنات کذلک و ان

الکون بین المبدأ و المنتهی امر عام لکل من تلک الاکوان فلا یکون موجودا بالفعل الا متشخصا

باحدها فانه لو کان کذلک لزم اما تشافع الآنات و ترکب المسافة من اجزاء لا تتجزی

و اما اثبات الحرکة فیما بین الآنات بل لیس هناک الا کون واحد فی زمان واحد متعلق

بمتحرک واحد فی مسافة واحدة فهو امر شخصی غیر منقسم مستمر الوجود و لکن علی سبیل السیلان بحیث

ان فرض فی المسافة اجزاء اختلف نسبة ذلک الکون الواحد الی تلک الاجزاء و لیس

ذلك اختلافا فلا يوجب تكثر المعنى فی نفسه البتة ولا ايضا يوجب اجزاء فيه كما يوجب فی الحركة القطعية اذ
ليست نسبة هذا المعنى الى المسافة نسبة انطباقية ولا وجوده فی الزمان كذلك بل انما هو بعينه موجود
فی مسافة ما وزمان يقطع فيه المتحرك تلك المسافة كذلك هو بعينه موجود فی كل جزء يفرض من تلك
المسافة وذلك الزمان بل فی كل حد يفرض فی المسافة وكل آن يفرض فی الزمان فانه وان
لم يكن فی وجود هذه الحالة من مسافة وزمان ممتدين على الاتصال لكن ليس كل جزء لا يوجد الا
ويوجد شیء منه لا يوجد الا فيه ثم ههنا شكوك صعبة قد عرضت لبعض اليونانيين حتى نفوا
برمنتون الاكبر وكان برمانيدس من شيعتهم من اصحاب افلاطون حتى توهموا ان لا وجود للحركة
المتصلة الواحدة ووجهوا الشبهة نحو نفی وجود الحركة تارة ونحو نفی اتصالها اخرى ونحو نفی وحدتها
ثالثة والمرجع واحد اما التشكيك فی وجود الحركة فمن وجهين الاول ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى
فبعض اجزاء الحركة البتة لم يوجد بعد والشیء لا يوجد قبل تمام وجود اجزائه فلا وجود للحركة
قبل الوصول واذا وصل المتحرك الى المنتهى انتهت تلك الحركة قطعا فلا وجود لها فی آن
الوصول وبعده ايضا فانتفى وجودها مطلقا والثانی ان الجسم موجود قطعا فی آن انتقاله من
السكون الى الحركة وهو فی ذلك الآن غير متصف بواحد منهما فيلزم الواسطة بينهما وهی منفية
عند القائلين بوجودها واما التشكيك فی اتصالها فمن وجهين الاول انها منقسمة حتما كما
الى ماضية ومستقبلة ولا توجدان معا فلو كانت واحدة منهما موجودة تكون الاخرى معدومة
ولا يمكن اتصال بين الموجود والمعدوم والثانی ان الموجود منها هی الحاضرة ضرورة ان الماضية
زالت والمستقبلة لم توجد بعد والحاضرة غير متجزئة والا فلا يكون اجزاؤها مجتمعة ضرورة بل يكون
بعضها ماضية وبعضها مستقبلة فلا تكون تمامها حاضرة وهو خلف واذا كانت الحاضرة
هی الموجودة بالفعل تكون متجاورة فی الوجود ثم اذا زالت هذه تلحقها حاضرة اخرى غير منقسمة كذا

فتركبت الحركة من امور غير متجزية متمايزة في الوجود واما التشكيك في وحدتها فمن وجهين
الاول ان الحركة تمتنع اجتماع اجزائها في الوجود ومن المستحيل ان تتالف حقيقة وحدانية
من امرين ممتنعة الاجتماع الثاني ان وحدتها مشروط بوحدة الزمان كما سياتي فلو كانت
واحدة كانت في زمان واحد ولا شيء من الحركة كذلك اذ كل حركة فانما يتوهم لها وجود ما دام
المتحرك بين المبدء والمنتهى وهي حينئذ منقسمة الى ماضية زمانها ماض ومستقبلة زمانها مستقبل
فلا تكون في زمان واحد فهذه ستة شكوك ويندفع الاول بان ما ذكرتم انما ينفي وجود
الحركة في آن الوصول وكذا في كل آن يفرض في زمان كون المتحرك بين المبدء والمنتهى
ولا يلزم منه انتفاء وجودها في ذلك الزمان على سبيل الانطباق عليه بحيث يكون مجموعها موجودا
في مجموعه واذا انقسما في الوهم يكون كل جزء من الحركة في جزء من الزمان الا ان تكون تلك الحركة ولا
شيء من اجزائها التي كل منها حركة ايضا في آن اصلا الا في آن هو طرف ذلك الزمان الا في آن
يفرض في حد ايضا كما ستعرف فيتبين منه ان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن فربما يكون الشيء موجودا
في الآن دون الزمان وربما يكون بالعكس وربما يكون موجودا فيهما وقد عرفت ذلك فيما مر وربما يكون
موجودا مع علوه عن الزمان والآن كما ستنكشف لك بعده وبهذا يندفع الشكوك الباقية ايضا
اما الثاني فلما عرفت ان الآن لا يكون ظرفا للحركة فالجسم من حيث وجوده في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة
فلا يصلح للاتصاف بالسكون ايضا اذ السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة ولا يلزم من ذلك الواسطة
بينهما وانما يلزم لو انتفيا عما يصلح للاتصاف بهما واما الثالث فلان الحركة موجودة بوحدتها
في زمان واحد وليس للحركة ولا في الزمان اجزاء بالفعل ولا آن فيه ايضا فاذا فرض آن في الزمان
وانقسم الزمان به في الوهم الى ماض ومستقبل كانت الحركة ايضا ماضية ومستقبلة ولم يكن واحدة
منهما موجودة مطلقا بل في الآن مع الآخر وانما يمتنع الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف

لا يتصف موجودين في زمانين متصلين لا يكون شيء منهما موجودا في آن ولا في زمان الآخر و
استوضح ذلك بحال الجسم بالقياس الى المكان فانه متصل واحد موجود في مكان
واحد فاذا جزي في الوهم الى جزئين كانا غير مجتمعين في المكان ويكون كل منهما موجودا
في مكان يوجد فيه الآخر وكذا في الحد المشترك بين المكانين ولا يلزم من اتصالهما اتصال
الموجود بالمعدوم مطلقا واما الرابع فلما عرفت من انه لا حركة في آن فلا يكون هناك
حركة حاضرة اي واقعة في آن حاضر بل هي اما ماضية بالنسبة الى ذلك الآن او مستقبلة
فتكمل من الماضية والمستقبلة ان دائما كانتا موجودتين في الآن فهما موجودتان في الزمان
الماضي والمستقبل لا في الحال اذا قيل بالوجود في الماضي فاما ان يراد انه موجود في الحال
بوجوده فيما مضى فيكون موجودا ومعدوما معا اذ لا معنى للماضي الا الانقضاء او انه يوجد
كان مقارنا لوصف الحضور ثم زال وجوده بزوال الحضور فيجب ان يكون موجودا
في آن فما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا في الماضي وكذا نقول في الآن وجوده
لو كان مقارنا لوصف المضي فهو متصف في الآن بالمضي فيلزم ان يكون موجودا في الآن
واستحال كونه مقارنا لوصف الحضور لزم ان يكون له وجود في آن من الآنات وقس
على ذلك حال المستقبل وبعبارة اخرى الشيء اذا استلزم احد الوصفين ولم يجامع
وجوده شيئا منهما لم يوجد اصلا والحركة تستلزم المضي او الاستقبال اذ هي لا تتصف
بالحضور اصلا ولا يجامع وجودها شيئا منهما لانها ماضية الآن ليست بموجودة الآن ومستقبلة
الآن ليست بموجودة الآن فلا وجود لها في الخارج اصلا لانا نقول الزمان والحركة متصلان
في انفسهما فليس فيهما ماض ولا مستقبل الا اذا فرض آن في الزمان فيكون قبله من الزمان ماضيا وكذا
الحركة الواقعة فيه وما بعده مستقبلا وكذا الحركة الواقعة فيه فكل من الماضي والمستقبل

انما اتصافه بالمضي او الاستقبال بالاضافة الى ذلك الآن لا مطلقا والحكم بالمضي والاستقبال
بالاضافة اليه ثابت له في نفسه وانما لا في ذلك الآن فقط والانقضاء انما هو باعتبار
التقدم على ذلك الآن فانما ينافي الوجود فيه فالماضي من الزمان موجود في نفسه
لا في ذلك الآن ولا في شيء من الازمنة والحكم عليه بالمضي والانقضاء بالنسبة
الى ذلك الآن صادق في ذلك الآن وفي جميع الازمنة والماضية من الحركة موجودة
في الزمان الماضي والحكم بمضيها بالنسبة الى ذلك الآن صادق فيه وفي جميع الازمنة
وقس عليه الاستقبال واما الخامس فلان الحركة ليست بمركبة من اجزاء موجودة
بالفعل اصلا لكنها لاتصالها يمكن للوهم ان يحللها الى اجزاء واذ هي غير قارة الذات
لا توجد في آن البتة بل وجودها في الزمان على سبيل الانطباق عليه فيكون اجزاؤها
التحليلية ممتنعة الاجتماع بل بعضها متقدمة على بعض آخر ولا استحالة فيه بل انما يستحيل
ذلك فيما يكون قارا لذات موجودا في آن او في زمان من غير انطباق عليه واما السادس
فلان الزمان ليس في نفسه منقسما بالفعل الى ماض ومستقبل حتى يتصادم ذلك وحدة
الزمان ووحدة ما يشترط في وحدته وحدة الزمان اعني الحركة بل كل من الزمان والحركة
المنطبقة عليه متصل واحد في نفسه يجوز للوهم ان يحللها الى قسمين او اكثر واعلم انه لما كان
مرجع هذه التشكيكات واشباهها الى نفي الوجود في الآن عن الحركة القطعية المتصلة الواحدة حاول
المعلم الاول حل ذلك بان الوجود القائم في الاعيان للحركة التوسطية دون القطعية
واقتفى في هذا الحكم اثره الشيخ الرئيس في اخرياته وانما ارادوا بذلك انا انما نقول بالوجود القائم
الحاصل في الآن للحركة التوسطية ولا تنتقض التشكيكات فيها اذ هي موجودة بعينها في زمان
كون المتحرك بين المبدء والمنتهى وفي كل آن يفرض في ذلك الزمان وليست بمتصلة

ولا منفصلة بل هي مبهمة وأما الحركة القطعية فلا تثبت لها في الأعيان وجودا قائما حاصلا
في الآن وتشككهم إنما يبطل الوجود المستكمل في الآن وزعم المتفلسفة من المتأخرين
أنهم راموا نفي وجود الحركة القطعية عن الأعيان مطلقا وأن لا وجود لها إلا في الأذهان
وتوهموا أن ذلك هو سبيل التفصي عن الشبهات وهو محجة الفلسفة ومذهب الفلاسفة
بل زعم كثير منهم أن الموجود من الزمان أيضا هو الآن السيال الذي هو بإزاء الحركة
التوسطية ويرتسم منه في الأذهان زمان ممتد كما يرتسم من الحركة التوسطية حركة قطعية
والموجود في الأعيان إنما هو راسمهما ولعمري أن ذلك كله فرية على الفلاسفة بلا مرية
كما تفطن بذلك قبلي بعض خيرة اللاحقين بمهرة السابقين والدليل على ذلك
أولا أنه خلاف ما مهدوه من الأصول في كثير من الفصول فهم يقسمون الكم الموجود في
الأعيان إلى القار وغير القار ويصرحون بوجود الزمان الممتد في الأعيان ويستدلون
عليه كما ستقف عليه في موضعه ثم إنهم أطبقوا على أن الزمان هو مقدار للحركة المنطبقة
عليه قائم بها وهذه الحركة هي القطعية فيجب أن تكون هي أيضا موجودة في الأعيان
وأطبقوا على أنهما غير قارين وما ذلك إلا بحسب الوجود العيني وأما الوجود الذهني
فهما قاران فيه قطعا وإن كان حدوث ارتسامهما في الذهن تدريجا وثانيا أن التشكيك
ناهض في اتصال الوجود تدريجا مطلقا سواء كان في الأعيان أو في الأذهان فإن قالوا
بارتسام الحركة والزمان في الأذهان تدريجا فلا يجدي نفي الوجود العيني شيئا فيجب الرجوع
في تفكيك عقدة التشكيك إلى أن الوجود مطلقا أعم من الوجود في الآن حينئذ تندفع
الشبهة عن وجود الحركة والزمان في الأعيان **قلت** وإذ لا بد لها من قابل هو المتحرك
وفاعل هو المحرك ولا يتحدان لامتناع ذلك مطلقا كما تبين في الفلسفة الأولى وخصوصا هنا

لان الجسم الطبيعي من حيث هو جسم قابل لها وليس بفاعل البتة لاستواء الهروب عنه والطلب اليه و

كذا الابد من مبدأ ومنتهى بالفعل او بالقوة وتكون منه واليه تحسبا لئن لا يجتمعا من حيث هما

كذلك وان جاز ان يتحدا بالذات وكذا من مسافة او ما يجري مجراها تقع هي فيها و

من مان تقدرها فهي متعلقة بهذه الستة وهي وان لم تعلم فيها صريح النظر الا وبراءة

عن شبهة التشكيك فهي احرى بان تكون مقولة ان تفعل عبارة عنها لا عن النسبة اليها اذ

يبعد ان تعد النسبة اليها مقولة وهنا مع انها لا تندرج في مقولة واما ان يظن من ان الحركة

في كل مقولة هي من تلك المقولة فمن كل من الكم والكيف والاين والوضع ما هو سيال

هو الحركة في تلك المقولة بل من الجواهر ايضا سيال هو الحركة في الجوهر فمن خلاف القول

فان المتسود اشتدادا والموضوع في السواد لا سواد يشتد اذ لو لم يبق السواد الاول عند

الاشتداد فقد فسد ولم يشتد وان بقي فلم يكن سيالا كما زعموا على ان كلا من المراتب كيفية بسيطة

مخالفة بتمام ذاتها الخاصة فيكون اختلافها بالفصول على ما تبين في مظانه فلا يبقى النوع

فضلا عن الفرد والحقيقة من الجنس لا تبقى مع تبدل الفصول بل لا تبقى هي ولا الحصة من

النوع مع تبدل التشخيصات ومراتب التزيد في الكم وان كانت مشتملة على القدر الاول مع

زيادة لكنها متمايزة في الوهم دون الوجود فيكون بعد تمام الزيادة فرد منه غير ما كان قبل الا

فيها ويتعرض في كل آن بينهما غير ما يتعرض في آن آخر وبالجملة فلا يكون المتحرك حيثما يتحرك امر

محصل بالفعل هو ما يتحرك فيه بل له حالة بين صرافة الزيادة وخصوصة النقص بالفعل ويتعرض له في كل آن يفرض

فرد متوسط بين ما يتحرك منه وما يتحرك اليه مغاير لما يتعرض في آن آخر اما بالنوع او الصنف

او التشخص فهذا معنى الحركة في مقولة وقد لاح بذلك انها لا تتاتى في الجوهر اذ لا بد لها

من موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته بخير متحصل له بالفعل حيثما هو متحرك فرد ما فيه

الحركة والهيولى لا تحصل الا بصورة موجودة بالفعل فان استمرت بعينها لم تكن حركة وان تبدلت
ذات الموضوع ولم يكن للحركة موضوع باق تحصل بخلاف الاستحالة مثلا اذ الموضوع لا يحتاج
في قوامه الى الاعراض فجاز ان لا يكون له حين التحرك امر محصل بالفعل من الكيفيات المتوسطة
ولا كذلك الهيولى بالنسبة الى الصورة فان خروجها من صورة الى اخرى لا يكون الا دفعة
الا ان الحال في نحو تقلب المني في اطواره حتى يتكون حيوانا ربما توهم ان في الجوهر حركة لكن
للمني تكونات فصل ما بين كل اثنين منها استحالات في الكيف والكم فانه يستحيل يسيرا يسيرا وينمو
الى ان تنخلع عنه صورة المنوية ويصير علقة ثم كذلك الى ان يصير مضغة وبعدها عظاما وعضلا
ونحو ذلك ثم الى ان تقبل صورة الحيوان فهناك حركات وتكونات كثيرة واما المقولات الباقية
كمتى وان يفعل وان ينفعل فلا حركة فيها ايضا واما اطلاعك على قصة الامر في ذلك هو ان التدريج
لا يمكن ان يفرض فرد منه في آن بل لكان له متى هو الزمان فلا يكون للموضوع بحسب متى
له في كل آن يفرض فرد منه لا يوجد قبل ولا بعد فلا حركة فيه واما الحركة التوسطية فهي امر لم ينطبق
على الزمان لكنها باقية بشخصها في زمان التحرك فلا يكون للمتحرك في كل آن فرد منها لم
يكن قبل ولا بعد واما ما يتوهم من ان الشيء ربما يكون لا يفعل او لا ينفعل ثم يتدرج منه الى ان يفعل
او ينفعل وايضا قد يتدرج من فعل او من انفعال الى ضده وكذا من ضعيف بطيء الى حد ما
شديد سريع وبالعكس ففي المقولتين حركة فضعيف اذ التدريج في الاول انما هو في اكتساب الهيئة
التي بها يصح ان يصدر الفعل والانفعال واما الثاني فبين الضدين منهما زمان سكون
عند منتهى الاول واما الثالث فالتدريج فيه انما هو في السرعة والبطوء وهما كيفيتان واما
الاضافة فهي لا تتحقق بذاتها بل تلحق مقولات اخر فان كانت الحركة فيها محققة بالذات
كانت فيها بالعرض والا فلا واما الجدة فانها نسبة للجسم الى ما يشمله ويلزمه في الانتقال

فالمتبدل انما هو اولا فی المکان وانما تتاتی الحرکة فی البواقی من المقولات وهی ظاهرة فی
الاین وکذا فی الکیف لکن تفطن قوم ان لا حرکة فی الکیف الا فی المحسوسات منه فان قسیم الحال
والملکة موضوعه النفس لا الجسم ونحو القوة واللاقوة یتبع اعراضا للموضوع یصیر بعضها مستعدا
للقوة وبعضها للاقوة فیختلف الموضوع واما الاشکال فلا تقبل التشدد والتنقص فکون
مربعة والاخری ما ذا یقولون فی نحو الاستقامة والانحناء ولیس کما ظنوا فان الموضوع
للحال والملکة نفسا کان او بدنا او هما معا یوجد له من جهة ما هو بالقوة کمال وحیث تبدل
الموضوع فی نحو القوة واللاقوة یوجب ان لا یکون النمو والذبول حرکتین وتخیل ان الموضوع
طبیعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت باقیة فالموضوع ثابت نعم یشبه ان یکون الانتقال
فی الشکل دفعة واما الکم فانما یکون الحرکة فی المتصل القار منه اما بزیادة تنضاف او بنقصان
ینقطع کما فی النمو والذبول او لا بذلک بل بمجرد تبدل المقدار کما فی التخلخل والتکاثف ولا
ضیر فی تبدل الاین فی الکل ولا فی تبدل القوام فی التخلخل والتکاثف اذ لا حجر فی اجتماع حرکتین
واما الوضع فالحرکة فیه کالنهوض الی القیام من القعود وان کان ذلک مع تبدل فی الاین
علی ان حرکة الافلاک وضعیة ولا اینیة ثم **اقول** ههنا مباحث البحث الاول ان الحرکة
بسبب امور وذلک لانه لا بد لها لکونها عرضا من قابل هو المتحرک ولامکانها من فاعل هو المحرک
ولکونها خروجا من قوة الی فعل تدریجا لا بد لها من مبدء ومنتهی هما ما منه وما الیه ومن مسافة
وما یجری فیها متوسطة بین المبدء والمنتهی یتدرج فیها ما فیه الحرکة ومن مقدار التدریج
هو الزمان ثم القابل مع الفاعل لا یتحدان اما اولا فلامتناع ذلک مطلقا کما تبین فی
الفلسفة الاولی واما ثانیا فلامتناع ذلک ههنا خصوصا لان الجسم الطبیعی من حیث هو
قابل للحرکة ای ما هو بالقوة فیه من کم او کیف او این او وضع ولیس فاعلا لتلک الحرکة والا کان

كل جسم متحركا دائما فان كان المدعى هو ان القابل بمجرد ذاته لا يكون فاعلا فان كان ذلك فمعنى زائد ولو بشرط ثم البيان وان كان المدعى ان ذات القابل لا تكون هي العلة الموجبة البتة ولو بشرط لكن المناقشة فيه بجواز ان يكون الجسمية موجبة للحركة بشرط يوجد دائما في بعض فيتحرك دائما او احيانا في بعض فيتحرك احيانا ويفقد دائما في بعض فلا يتحرك لكن الفطرة السليمة كانها تكفي المؤنة في ذلك فان الجسم من حيث هو جسم تستوي اليه نسبة الكيفيات والمقادير والاين والاوضاع مثلا فلا يكون هو بنفسه طالبا لبعض وهاربا عن بعض باي شرط اخذته واما المبدأ والمنتهى فربما يكونان بالفعل كطرفي مسافة محدودة بالفعل ابتدأت الحركة من احدهما وانقطعت عند الآخر وربما يكونان بالقوة اما قوة قريبة ككل حد من الحدود المفروضة في المسافة التي تحرك الشيء فيها وقد وصل اليه لكنه لا يقف عنده فانه انما يصير منتهى بالفعل لو فرض الانقطاع واما قوة بعيدة كحد مستقبل بعد لا ينتهي اليه المتحرك الا ان يستوفي المسافة اليه حتى يمكن فرض الانقطاع عنده ثم المبدأ والمنتهى ربما كانا ضدين كالسواد المحض والبياض المحض وربما كانا بين الضدين كحدين من الحدود المتوسطة بين الضدين الحقيقيين وربما لم يكونا كذلك لانه لا بد ان يكونا بحيث لا يجتمعان من جهة انهما مبدأ ومنتهى البتة ولو وجد بينهما بسلوك الحركة امر متوسط يجوز ان يكون قطعه تبعيدا عن مبدأ وتقريبا الى منتهى كما في حركة الفلك مثلا فان مبدأها ومنتهاها واحد لكن باعتبارين ويكون بينهما تقدم وتأخر ومسافة متوسطة البحث الثاني انها من اية مقولة هي لعل المذاهب في ذلك ثلاثة الاول انها نفس مقولة ان ينفعل والثاني انها واقعة بالاشتراك او بالتشكيك على حركات كل منها واقعة في مقولة مباينة لمقولة اخرى تنسب اليها الحركة بانها واقعة فيها فان كلا من الكم والكيف والاين والوضع منه قار ومنه سيال بل الجوهر ايضا منه قار ومنه سيال فالسيال من

كل مقولة هي الحركة في تلك المقولة والثالث انها ليست في شيء من المقولات الا انها تقال

على ما تحتها من الحركات بالتشكيك الكمالي الذي اخذ في رسمها معنى مشكك فلا يمكن ان تكون

مقولة اي جنساً عالياً لان المشكك لا يكون ذاتياً على ما تبين في موضعه فنقول اما المذهب

الثاني فباطل البتة لان محصله ان الحركة في الكيف مثلاً هي كيف يشتد فالمشتد سواد يشتد

وهو باطل بل المشتد وليس مع اشتداد السواد بل اشتداد الموضوع في سواده اذ ليس هناك

سواد يشتد بل انما يشتد الموضوع في السواد ولو كان السواد يشتد فالسواد الاول اما ان يكون باقياً

عند الاشتداد اولا فان كان الثاني فالسواد يفسد لا انه يشتد اذ لا بد للاشتداد من موضوع باق

بتمامه معه وان كان الاول لم يكن السواد سياداً لا كما زعموا على ان كلا من مراتب الاشتداد كيفية بسيطة

ذاتها مخالفة للسواد الاول ولسائر تلك المراتب فلها ذاتها الخاصة وليس منها مركبا من السواد الاول

وزيادة منضافة اليه فبمثل هذا الاختلاف لا يكون الا بالفصول على ما تبين في موضعه فلا يبقى النوع

الاول عند الاشتداد فضلا عن الفرد الاول لحصته من الجنس لا تبقى بعينها مع تبدل الفصول عليها بل

لا تبقى ايضاً ولا الحصة من النوع مع تبدل التشخصات ايضا كما تبين في موضعه هذا واما الكم فلا ترتب

التركيب فيه وانكانت منقسمة الى الوهم الى القدر الاول وزيادة عليه لكن الزيادة فيه غير متمايزة في الوجود

فلا تكون خارجة عن تمام التشخص فيكون الحاصل بعد تمام الزيادة فرداً من الكم غير ما كان قبل الاخذ في التركيب

ويفرض في كل آن منها فرد غير ما يفرض في آن آخر وقس عليه الحال في الاين والوضع بالجملة فلا يكون للمتحرك

حينما يتحرك فرد يحصل بالفعل فيما يتحرك فيه وقد عرفت ان ما يفرض له في كل آن من الآنات المفروضة في

زمان التحرك فرد من الافراد المتوسطة بين المبدء والمنتهى غير ما يفرض في آن آخر منها فلا يكون

هناك فرد واحد باقيا ما دام متحركا ولا يمكن ان يكون كل من تلك الافراد حاصلا بالفعل

لانها آنيات فيلزم تتالي الآنات ثم انها غير متناهية ومحصورة بين المبدء والمنتهى

فيلزم انحصار غير المتناهي بالفعل بين حاصرين الا ان يكون البعض بالفعل دون البعض لكنه يلزم الترجيح بلا مرجح

بقي ان لا يكون شيء منها حاصلا بالفعل المحض بل لا تتميز من المقولة التي فيها الحركة حال كونها بين القوة

ومحضة الفعل بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك فرد منها غير ما يفرض في آن

آخر سواء كانت الافراد من صنف او نوع او لا كذلك فظهر بذلك ان معنى كون الحركة في

مقولة هو هذا الا ان تكون المقولة موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة داخلة في تلك المقولة واما

المذهب الثالث فيلزم ان لا تكون المقولات منحصرة في العشرة لان اقسام الحركة ليست داخلة في

شيء منها واما ما ذكروا ان الحركة مقولة على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك فلا يكون ذاتية لها فلا

يمكن ان تعد جنسا فان لفظ الكمال الواقع في رسم الحركة وان كان مقولا على الجوهر والمقولات الباقية

بالتشكيك لكن الحركة المرسومة بالكمال الاول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ليس وقوعها

على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك بان تكون تلك الاصناف متفاوتة بالتقدم والتأخر في نفس

معنى الحركة فليس كون النقلة حركة متقدما علة لكون الاستحالة كذلك اذ لا يجوز ان يكون وجود النقلة سببا لكون

الاستحالة كما ان وجود زيد سبب لوجود عمرو ابنه وليس كون زيد انسانا سببا لكون عمرو كذلك

فالحري ان يكون الحق حينئذ هو المذهب الاول فيقال ويقولون ان المقول بالتشكيك هو الحركة او نسبتها وعلى الاول

ان كانت نفس الحركة المطلقة فهو المطلوب وان كانت نفس حركة ما كالنقلة والاستحالة وجب ان يدخل في

عدد المقولات فانه اذا كانت النقلة مقولة يجب ان تكون الاستحالة ايضا كذلك وعلى الثاني يلزم ان يكون

عده والنسبة الى الحركة مقولة واما لو الحركة بنفسها اذا لم يعد وما مقولة فلا تدخل تحت مقولة الاضافة

الثالث انها في اية مقولة تقع وفي ايتها لا تقع فنقول اما الجوهر فلا حركة فيه حقيقة وان كان قد يقال ذلك فيه

قولا مجازيا وذلك لانك قد عرفت ان الحركة في مقولة هو ان يكون للمتحرك فيها حالة بين القوة المحضة والفعل

فلا يكون له فرد محصل بالفعل مما فيه الحركة بل حالة التوسط بين المبدأ والمنتهى بحيث اي آن يفرض

في زمان التحرك يفرض له فرد منه مغاير لما يفرض في آن آخر من غير ان تكون تلك الافراد حاصلة بالفعل وهذا انما يتصور فيما اذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما فيه الحركة اذ لا بد للحركة من موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته فاذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما يتحرك فيه جاز ان يبقى الموضوع متحصلا بالفعل في نفسه ولا يكون له من الحال فيه فرد محصل بالفعل في زمان التحرك كما في الاستحالة فان الموضوع هو الجسم وهو غني في تحصله عن الكيف بخلاف ما اذا كان ما يتوهم موضوعا للحركة انما يتحصل بما تقع الحركة فيه كالجسم والهيولى بالنسبة الى الصورة فانها جزء لقوام الجسم ومحصلها بالذات علة لتحصل الهيولى المبهمة في ذاتها بالعرض فلو فرضت في الجوهر حركة تكون الموضوع لا محالة متقدما عليها بالتحصل بصورة ما فاما ان تبقى تلك الصورة بعينها حيثما هو متحرك فلا يتحرك فيها والجوهر باق بعينه فلا حركة فيه او تزول فتزول ذات الموضوع بزوالها ان كان هو الجسم وتحصله ان كان هو الهيولى وبالجملة فلم يبق الموضوع متحصلا بذلك التحصل فلا بد ان يحصل بالفعل صورة محصلة اخرى ولا يكون مما فيه الحركة فرد محصل ما دامت الحركة فالطبيعة الجوهرية اذا فسدت فسدت دفعة واذا حدثت تحدث دفعة ولا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف كمال متوسط فهذا ما يوجبه الفحص الغائر الا ان الحال في نحو تقلب المني في الاطوار المتعاقبة حتى يكون حيوانا ربما يوهم ان انتقال المادة من صورة الى اخرى يكون تدريجا حتى ظن ان في الجوهر حركة لكن الواقع هو ان للمني مثلا تكونات وانتقالات من صورة الى اخرى دفعة فيكون يتخلل بين كل اثنين منها استحالات وانتقالات في الكيف تدريجا ونحوه بسيطا في الكم ايضا كذلك فلا يلزم تتالي الدفعيات ولا وقوف الطبيعة عن التاثير والمادة عن التاثر وذلك ان المني يستحيل اولا في الكيف والكم يسيرا يسيرا وهو بعد مني الى ان تخلع عنه الصورة المنوية وتصير علقة ثم تستحيل وهي علقة الى ان تخلع عنه الصورة العلقية وتصير مضغة وكذلك المضغة تستحيل حتى تخلع عنها صورتها وتصير عظاما واعصابا ورباطات واوتارا ونحوها ثم تستحيل كذلك حتى تصير حيوانا فانها حركات [illegible] فيه

كثيرة متشابهة الحال فيها القرب للمنتقل عنه في الكون من المنتقل اليه بواسطة الاستحالة فتظن حركة واحدة متصلة وما
المقولات التدريجية وهي التي ان يفعل وان ينفعل فلا يتاتى الحركة فيهما ايضا وانا اطلعك على حقيقة الامر في ذلك وهو
انك قد عرفت ان المتحرك في مقولة يكون بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك فرد من المقولة لم يكن
قبل ولا يكون بعد والامر التدريجي اما ان يكون نفس التدريج فلا يكون له مثل آن ولا زمان واما ان يكون منشأ التدريج كالفعل
والانفعال باعتبار انه لا يمكن ان يفرض فرد منه في آن ما فلا يكون المتدرج له بحيث يفرض له في كل آن فرد منه فلا يكون
متحركا فيه وكيف يتحرك فيه وهو لا يمكن ان يفرض فيه افراد ولو كان له افراد ايضا لم يمكن ان يفرض شيء منها في آن نعم
يمكن ان يفرض له اجزاء متماثلة ومماثلة للكل لكن لا يكون شيء منها في آن ويكون الانتقال من احدها الى مجاورة فظهر
بذلك امتناع الحركة في الحركة القطعية واما التوسطية فهي وان لم تكن تدريجية منطبقة على الزمان لكنها كما عرفت بانها
بشخصها في زمان التحرك موجودة بعينها في كل آن يفرض في ذلك الزمان فلا يكون للمتحرك منها في كل آن ما لم يكن
قبل ولا يكون بعد فلا حركة فيها ايضا واعلم انه قد يظن ان في ان يفعل وان ينفعل حركة لوجوه ثلثة الاول ان الشيء ربما
يكون لا فاعلا ولا قابلا للفعل ثم يتدرج يسيرا يسيرا الى ان يصير فاعلا وقابلا فيكون الفعل والانفعال غاية لذلك
التدرج كالاستعداد للتسود والثاني ان الشيء ربما يكون فاعلا او منفعلا كالتسخين او التسخن ثم يتدرج الى ان
ينفعل ضد ذلك الفعل والانفعال كالتبريد والتبرد والثالث ان الفعل والانفعال قد يكون بطيئا فيتدرج
يسيرا يسيرا الى ان يشتد ويسرع وبالعكس والجواب اما عن الاول فان التدريج هناك ليس في نفس الفعل والانفعال
بل في اكتساب هيئة بها يصح ان يصير فاعلا او منفعلا واما عن الثاني فان التسخين والتبريد وكذا التسخن
والتبرد انفصالات تكون بينها زمان توقف البتة عند منتهى الاول منها كما سيتضح لك واما عن الثالث
فقال الشيخ لا يخفى من تحويل الاستحالة من السرعة بالقوة الى السرعة بالفعل يسيرا يسيرا حركة وهو استكمال
لما بالقوة من حيث هو بالقوة لكن لك في السرعة والبطوء وليستا بحركتين ولا فعلين ولا انفعالين بل
عارضين لهما او للفعل والانفعال انتهى ولك ان تقول عليه انه لا بد للحركة كما مر

ما را من موضوع حاصل بالفعل باق يكون له في كل آن فرض فيما يتحرك فيه لم يكن قبل ولا يكون بعده
فيجب ان يكون الموضوع للحركة في السرعة او البطوء حاصلا بالفعل باقيا ويكون له في كل آن فرد
من السرعة او البطوء الذي يتخلى في التقضي عن ذلك هو ان يقال ان موضوع الحركة اذ حصل
او الانفعال هو الذي يتحرك من الابطاء في الحركة الى الاسرع فيها او بالعكس او ان الحركة
التوسطية تتحرك من سرعة الى بطوء مثلا وليس لك ان تقول فليكن موضوع التوسطية متحركا
فيها من سرعة الى بطيئة فتكون في الحركة التوسطية حركة وذلك لما عرفت من انها بانية تخصها
وستعرف ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يقتضي وجود الحركة واما الاضافة فقال الشيخ
انه يكون حال الانتقال فيها انما هو من حال الى حال دفعة وان اختلف في بعض المواضع فيكون
التغير بالحقيقة اولا في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة اذ الاضافة من شانها ان تلحق مقولة
اخرى ولا تتحقق بذاتها فاذا كانت المقولة مما يقبل الاشد والاضعف عرض للاضافة مثل ذلك
فانه لما كانت السخونة تقبل الاشد والاضعف كان الاسخن يقبل الاشد والاضعف فيكون
موضوع الاضافة يقبل ويلزمه ذلك قبولا اوليا فتكون الحركة في الامر العارض له الاضافة
بالذات واولا وفي الاضافة بالعرض وثانيا انتهى اقول في توضيح الحق انه كما ان الحركة
قد يكون موضوعها اولا وبالذات شيئا ثم العقل اذا لاحظ معه ما هو متعلق به تعلقا مخصوصا
يجده متحركا البتة بنفس تلك الحركة بالعرض كحركة الجالس في السفينة من غير ان تكون هناك
حركتان متغايرتان بالذات في الاعيان احدهما موجبة للاخرى كحركة اليد الرامي
لحركة المرمى كذلك قد تكون الحركة في مقولة اولا وبالذات ثم العقل اذا لاحظ مع
ذلك مقولة اخرى متعلقة بتلك المقولة تعلقا مخصوصا يجد فيها الحركة البتة بنفس
تلك الحركة بالعرض من غير ان يكون هناك حركتان بالذات في الاعيان

تكون احديهما موجبة للاخرى كالاستحالة في السخونة للتخلخل والوجدان شاهد بان الحركة في الاين انما هي
بنفس الحركة في السخونة عند لحاظ الاضافة الى التخلخل ضعيف مع لحاظها الا ان هناك حركتين بالذات في الاعيان
تكون احديهما سببا للاخرى فلا تنزل فان في ذلك منزلة واما الجدة فقال الشيخ اني الى هذه الغاية لم اتحقق ماهية
الذي قال ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يشتمله وينتقل بانتقاله فيكون له النسبة على الوجه
الاول انما هو في السطح الحاوي في المكان فلا يكون فيها على ما ظن لهذا انها والا حركة انتهى الكلام
فيها ما عرفت بما مر في الاضافة وانما تنازع الحركة في المقولات الاربعة الباقية وهي ظاهرة في الاين
وتسمى نقلة وكذا في الكيف وتسمى استحالة لكن خالف فيه قوم سيأتي الكلام معهم هيهنا قوم سلموا الاستحالة
في المحسوسات دون ما عداها فانكرين ان تقسيم الحال والملكة موضوعه لنفس الجسم وموضوع الحركة وما يكون
فيه انما يكون جسما وما نحو القوة واللاقوة فيتبع اعراضا طارية على الموضوع
يصير بعضها موضوعا للقوة وبعضها موضوعا للاقوة فيختلف الموضوع الموضوع في الحركة وما يكون
فيه يجب ان يكون باقيا بعينه واما الاشكال فلا تقبل التشديد والتضعيف حتى يتصور فيها الحركة بل
تكون دفعة قال الشيخ ولا ادري ما ذا يقولون في نحو الاستقامة والانحناء وليس الامر كما ظن ممن لا
اما في الحال والملكة فلان الموضوع سواء كان نفسيا او بدنيا او بهما معا يوجد بعينه في ما هو بالقوة كحال الاول
ولا نعني بالحركة الا هذا وقد تبين لنا ان الموضوع للحركة وما يكون هي فيه يجب ان يكون جسما واما في القوة واللاقوة
فليستقطوا ما ذكروا في ذلك من حيث تبدل الموضوع او لا ما تقض فان تبدل الموضوع على ما ذكروا قد صح في الذبول
والذبول فانه في القوة واللاقوة انما تتبدل الاعراض في النمو والذبول تنقضا اجزاء وتنقص مع انهم
يكونهما حركتين وثانيا بالحل بان الموضوع طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت الطبيعة باقية فالموضوع باق نعم
يشتبه ان يكون الانتقال في الشكل دفعة واما الكم فانما تكون الحركة في المتصل لقارينه اما بزيادة منضما الى الاول واصل متصل
به على التدريج كما في النمو او بنقصان ينقطع منه على التدريج كما في الذبول وطبيعة النوع هي الموضوع فيهما

لا تتوارد الاشخاص فان زيدا مثلا هو شخص الانسان الباقي بعينه مدة عمره ان تغايرت هيئته بل الحق انه لا زيادة
ولا نقصان بل مجرد تبدل المقدار كما في التخلخل والتكاثف الحقيقيين وتسمى حركة في النمو والذبول الخ
والتكاثف يتبدل المكان فيكون ح كما انه ولانه يتبدل القوام في التخلخل والتكاثف فيكون في احدا هما
فيكون حركتين في الكيف وذلك لانهما يتبدل الاين والقوام يتبدل الكم ايضا وكلا منا فيهم صنع للتبدل
في الكم يجوز ان يكون له تبدل آخر في الاين او الكيف يجامع الاول فيكون الاول حركة في الكم والآخر في
الاين او الكيف اولا منع من اجتماع حركتين في مقولتين موضوع عليها الوضع فالحركة فيه كالنهوض اي
القيام من القعود ولا يضر في ذلك تبدل الاين ايضا كما عرفت على انه قد يتبدل الوضع من غير تبدل
في الاين كما في حركة الافلاك فلا شبهة في تحقق الوضعية هناك **قلت** والسكون يقابل الحركة تقابل العدم
والقنية دون التضاد فان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ولو كان السكون ضدا لها
كان اما كمالا ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة او كمالا اولا لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول
يوجب ان تتقدم السكون حركة حتى يكون ثانيا لها والثاني ان تتعقب السكون كمال حتى يكون السكون اولا
بالنسبة اليه وكل منهما بين عدم وجوبه ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله كما ان الحركة في مقولة
من تلك المقولة كذلك السكون فيها **اقول** لا اخفاء في ان السكون يقابل الحركة لا يتصور بينهما تقابل
الا تقابل العدم والملكة او تقابل التضاد والثاني باطل لانك قد عرفت ان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة
ما هو بالقوة فكل ما ينافي السكون المقابل لها ولو كان ضدا لها لكان امرا وجوديا فيكون اما كمالا
ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة واما كمالا اولا لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول يوجب ان تتقدم السكون
حركة حتى يكون السكون كمالا ثانيا بالنسبة اليها وذلك ليس بواجب والثاني يوجب ان يتاخر
السكون كمال حتى يكون السكون كمالا اولا بالنسبة اليه وتاخر الكمال ايضا غير واجب فان الساكن من حيث
هو ساكن لا يستدعي كمالا يتاخر عن سكونه ولو لم نثبت الشيخ عن لفظ الاول والثاني في حد السكون لما

١٠٣

لما راعينا شرط التقابل فلو اوردنا ان ناتي في حده بما يقابل الكمال وجدناه القوة وليس السكون

بالاسهل فتعين ان التقابل بينهما هو تقابل العدم والملكة واذ قد عرفت ان الحركة كمال اول فيكون

الملكة فيكون السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة ومعنى يكونه من شانه الحركة ان يكون متلبسا بما يتعلق به

الحركة من نحو الزمان وما فيه الحركة من اين او وضع او كم او كيف فما يتعالى عن ذلك لا يكون ساكنا كما انه

ليس متحركا وكذلك الجسم في آن كما مر ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله فذلك التقابل فالمقابل للنقلة

هو السكون بمعنى عدم النقلة عما من شانه النقلة لا الكون في اين واحد في زمان كما قد يقال وقس على

ذلك وكما عرفت ان الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة كذلك السكون في مقولة ليس منها بل السكون

لكونه عدميا اولى من الحركة بان لا يكون من هذه المقولات فالسكون في الاين مثلا ليس اينا ثم انه

قد يقال بل سكون في اين عدم حركة فيه قلت فصل الحركة تكون واحدة بالعدد ولا بد لذلك من

وحدة ما سوى المحرك من الامور الستة بالعدد ولكن لاستتباع وحدة ثلثة منها اعني المتحرك والزمان وما فيه الحركة

وحدة الباقيين يكتفي باشتراط وحدة الثلثة وفي تغير المسافة يمتنع وحدة ما فيه ووحدة المبدأ ولا

وحدة المحرك لانه لو جاز تعاقب محركين في مسافة بحيث لا يكون بين تعطل الاول وابتداء تاثير الثاني

زمان فاتصل الزمان وواحدة الحركة متصلة واولى الحركات بالاتصال المستديرة كالوضعية الفلكية

فلما توجد في المكانية فان ما لطبيعته تشتد اخيرا او القسرية تشتد اولا تقررا اخيرا وادنى المتصلة بالوحدة التي على الا

او الاستدارة ان توهم وجود المتصلة على الزاوية وادنى ذلك المائلة وادنى التامة بالتي ليس من

شانه ان يزاد عليه بلا تكرر وهو المستديرة اذا تممت الدورة وقطعت الدائرة فان الدائرة

لا تقبل الزيادة لا لشيء بغير اتحاد دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس تمامها وعدم

قبول مسافتها الزيادة لنفس الاستقامة وتكون واحدة بالنوع ولان الاضافة الى الموضوع عائد

للاعراض انما تدخل في قوام الشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالشخص وان كانت معتبرة

في وحدة الحركة كذلك فليس وحدته بالنوع معتبرة في وحدتها كذلك لا زمنة لا تختلف بالنوع بل المكان

ولا بد فيها بالتشخص فلا يوجب البتة مخالفة متنوعة فسمى الحركة انما تختلف نوعيتها باختلاف الامور المتقومة

لماهيتها وهي ما فيه وما منه وما اليه فاذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق الآخران اختلفت

كذلك كما اذا كانت حركة من مبدء الى منتهى على مسافة مستديرة واخرى على مستقيمة وستتضح

ان الاختلاف بالاستدارة والاستقامة ينبئ عن اختلاف الخطين بالنوع واذا اختلف

ما منه وما اليه وان اتفق ما فيه اختلفت بالنوع كالصاعدة والهابطة فان اختلاف الطرفين بالمبدئية

والمنتهائية وان كان اختلافا بالعرض لكن اختلاف الحركة من هذه الجهة ذاتي فان تقويم الطرفين

للحركة ليس بحسب ذاتيهما فقط بل بحسب المبدئية والمنتهائية واما الاختلاف في ان تكون قسرية

او طبيعية فهي امور خارجية وان كانت لازمة واما السرعة والبطوء فهما اضافيان تعرضان

بالاضافة الى حركة وتختلف حال حركة بعينها في ذلك باختلاف المضاف اليه لا يختصان

بجنس فيقبلان الاشد والاضعف فلا يكون الاختلاف بينهما نوعيا كيف والحركة الواحدة

بالاتصال تتدرج من سرعة الى بطوء او بالعكس تكون واحدة بالجنس القريب كما اذا كانت في اللونية

وبالجنس الاعلى كما اذا كانت في الكيف اقول الحركة تكون واحدة بالعدد وبالنوع وبالجنس

القريب وبالجنس الاعلى ويعتبر في كل وحدة ما به يعتبر في الشخصية وثانيا بل كلا من الوحدة

والكثرة فلنتكلم اولا في وحدتها بالعدد فنقول من البين ان سوى الامور الستة التي قد عرفت ان الحركة

متعلقة بها لا مدخل لوحدتها او كثرتها في وحدة الحركة وكثرتها واما الامور الستة فما سوى المتحرك

منها لا بد من وحدته بالعدد في وحدة الحركة بالعدد اما المتحرك فلانه اذا تعدد تعددت الحركة

ضرورة امتناع قيام حركة واحدة بموضوعين اما الزمان فالموجود منه في الاعيان امر

متشخص واحد بالفعل ذاهب متصلا في ذاته لا الى نهاية في الجهتين لكنه يتكثر في الوهم بالقياس

الى مبادي امور كائنة او غايات لها مثلا فليته ثم فيها آنات يتكثر بها في الوهم دون الاعيان
وكذلك الحركة المنطبقة عليه كما تعرض لحركة الفلك بالقياس الى الشروق والغروب
لكن اذا كانت الحركة واقعة في جزئين مفروضين من الزمان يفصلهما جزء او اجزاء منه وكانت الحركة
منبتة في البين لم تكن واحدة بالعدد في الاعيان البتة لعدم الوحدة الاتصالية والوحدة العددية
في المتصلات ملازمة للاتصالية فهذا هو المعنى بتعدد الحركة بتعدد الزمان واما ما فيه الحركة
فتعدده لا يوجب تعدد الحركة بالضرورة وان اتحد ما منه الحركة واليه فان الحركة من مبدأ بعينه
الى منتهى على الاستقامة تخالف الحركة منه اليه اذا كانت على الاستدارة والحركة من البياض
الى السواد من طريق الدكنة تخالف الحركة منه اليه من طريق الصفرة ثم الحمرة ثم القتمة واذا
كان جزئي مسافة متصلة الى اجزاء وبينه كان حال الحركة باعتبارها كحالها باعتبار الزمان فانها
متصلة كاتصال المسافة لم يوجب تكثر المسافة في الوهم تكثر الحركة الا في الوهم وان كانت واقعة
في جزئين من المسافة يفصلهما جزء او اجزاء منها وكانت منبتة في البين كانت الحركة متعددة
بالفعل في الاعيان واما ما منه الحركة واليه فتعددهما يوجب تعدد الحركة وان اتحد ما فيه الحركة
ضرورة ان الصاعدة مثلا غير الهابطة فلا وجوب لوحدة هذه الخمسة بالعدد في وحدة الحركة كذلك الا انه
اذا اشترط وحدة المتحرك والزمان وما فيه الحركة يستغني عن التصريح باشتراط وحدة ما منه واليه ضرورة ان المتحرك الواحد
في زمان واحد في مسافة واحدة لا تكون له حركتان مختلفتان في ما منه وما اليه كما ان
واحد وبهذا سقط ما قيل اشتراط وحدة ما فيه الحركة في غير المسافة يغني عن اشتراط وحدة المتحرك
والزمان ايضا فان المتحرك في الكم والكيف مثلا وان لم يكن له حين ما يتحرك كم او كيف واحد
محصل بالفعل بل له في كل آن يفرض في زمان الحركة فرد من ذلك غير ما له في آن آخر الا ان له
من ذلك امر واحد مبهم يتحرك فيه ولا يكون ذلك الامر المبهم الواحد بعينه لشخص متحرك آخر

١٠٥

البتة ولا لذلك المتحرك في زمان آخر غير الزمان الذي فرضناه ولا تحرك فيه بخلاف المسافة فانها يجوز
ان تبقى بعد القطع واحدة بخصوصها فيتحرك فيها ذلك المتحرك مرة اخرى او يتعاقب عليها متحركان اول
هذا اذا جعل ما فيه الحركة في الاينية هو المسافة المكانية المعينة كما هو الظاهر في بادي الرأي فانها
بغير المتحرك فيجوز ان يبقى بعد القطع ويتعاقب عليها متحركان واما اذا جعل الاين المبهم القائم بالمتحرك
فوحدته تستلزم وحدة المتحرك والزمان البتة لعدم جواز قيامه بخصوصه بموضوعين معا فبان عدم
الابقاء بعد انقطاع الحركة ولا عوده بعد العدم وبعد التنزل عن ذلك فاشتراط وحدة ما فيه الحركة مع
وحدة الزمان يغني عن اشتراط وحدة المتحرك اذ لا يجوز ان يقطع متحركان في زمان واحد مسافة واحدة
بعينها فضلا عن ان يجتمعا على كم او كيف واحد الا ان الغرض هو التنبيه على التفصيل وهذا كله رد
الى الاجمال ومثل ذلك مثل اشتراط الوحدات الثمانية في التناقض وردها الى وحدة الموضوع
المحمول والنسبة او الى وحدة النسبة واما المحرك فللنزاع مجال في اشتراط وحدته لا بمعنى انه هل يجوز ان يتم
عدة على تحريك شيء بحيث تكون الحركة الصادرة مستندة الى المجموع تلك العدة فانه لا خفاء في جواز
ذلك بل بمعنى انه هل يجوز ان تكون الحركة متصلة واحدة بالتشخص تكون بعضها صادرة عن محرك
وبعضها عن محرك آخر فمنع ذلك قوم وناقش فيه الشيخ بانه لم لا يمكن ان لا يكون بين تعطل المحرك
الاول وابتداء تاثير الثاني زمان فاصل بل اتصل زمان الحركة ومسافتها فيجري ان
تكون الحركة واحدة في ذاتها وان كانت منقسمة من حيث المقايسة الى تاثير المحركين فان الوحدة
بالاتصال قد تنقسم بالمقايسة ايضا لا بالقطع الاتصال هذا محصل كلامه لا يلزم عليه توارد
المؤثرين على اثر واحد لان اثر كل منهما مغاير لاثر الآخر لكن تغايرا لا يوجب تحيزا بينهما بالذات
والانفصال بينهما بالفعل فلا ينافي كون المجموع واحدا بالوحدة الاتصالية المستلزمة للوحدة
الشخصية والمؤثر في المجموع هو مجموع المحركين لا كل منهما على الاستبداد لان علة المجموع مجموع علل

الاجزاء فان قلت انما ياتي في الحركة القطعية لانقسامها واستناد كل قسم منها الى محرك لا في
التوسطية لعدم انقسامها فلا يمكن استنادها الى المجموع لعدم اجتماعها في التاثير ولا الى كل لامتناع
توارد المؤثرين على اثر ولا الى واحد دون الآخر لامتناع الترجيح بلا مرجح ولا استنادها الى الاول
ابتداء والى الثاني بقاء كما قد قيل لامتناع توارد المؤثرين على اثر ولو على التعاقب كما ستنقيح
لك في الفلسفة الاولى قلت لعل التحقيق هو ان المحرك كالطبيعة او القاسر ليس مع العلة
الجاعلة للحركة بالحقيقة بل العلة الجاعلة هو المبدء واما المحرك فهو من متممات العلة لكن
لا من حيث خصوص وحدته الشخصية بل من حيث العموم والحركة التوسطية وان كانت واحدة
بالشخص لكن الواحد بالشخص لاسيما اذا كان وحدته الشخصية مبهمة كالحركة التوسطية جاز ان يستند
الى علة جاعلة واحدة بالشخص انما يتم عليتها بواحد بالعموم فاذا انتهى تاثير المحرك الاول
وابتداء تاثير الثاني فانما يتبدل خصوصية المحرك هي ملغاة في تتميم العلة وجهة التاثير انما المعتبر
في ذلك وحدته العامة منضمة الى وحدة الجاعل بالشخص فالمؤثر باق من غير تبدل ولا
يلزم تعاقب المؤثرين على اثر واحد وهذا كالهيولى الواحدة بالشخص بوحدة مبهمة تستند الى
المفارق الواحد بالشخص مع مطلق الصورة لا مع صورة مخصوصة فاذا فسدت صورة وكانت صورة
اخرى لم يتبدل علة الهيولى ولم يتعاقب عليها مؤثران ثم اولى الحركات بالاتصال المستقيمة التي
لا اختلاف فيها بالسرعة والبطوء فان الاختلاف بذلك وان لم يقدح في الاتصال لكن الاستقامة
اولى به ووجود المستوية ظاهر في الافلاك الوضعية وقلما توجد في المكانية فان الطبيعية تشتد اخيرا
المقاوم والقسرية القسرية تتراخى المصادمة الطبيعية واولى الحركات المتصلة بالوحدة التي على الا
او الاستدارة او ما يجري مجراها دون ما يكون على الزاوية وهذا ان امكن الاتصال على الزاوية كما قد
وان لم يمكن ذلك كما ستبين فلا وحدة الا اذا كانت الحركة على الاستقامة

١٠٨

او الاستدارة او ما يجري مجريهما ثم اولى ذلك بالوحدة ما تكون تامة مستوفية للمسافة فان من صفات الواحدان يكون تاما والناقص بعض الواحد واولى التامة ما ليس من شانه ان يزاد عليه بلا تكرير وهو الحركة المستديرة اذا تمت الدورة في الوضعية وقطعت الدائرة في الاينية فان الدائرة لا تقبل الزيادة لنفس صورة الاستدارة لا لشيء غير كونها دائرة والمستقيم اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس تمامها لنفس كونها مستقيمة ولا عدم قبول مسافتها للزيادة لنفس الاستقامة واما ما يقال من ان الدائرة وان كانت تامة فليس يجب ان تكون الحركة عليها تامة بل الحركة على المستقيمة تتناهى وتتم وعلى المستديرة لا تتناهى لا تتم فباطل لان المستديرة اذا تمت دورة ابتدأت من راس فيكون كل دورة واحدة وكلامنا فيها واما وحدة الحركة بالنوع وكثرتها كذلك فانما تتعدد وحدة الفصل الذاتي وكثرته فالمتحرك والزمان لا ينظر في ذلك الى حالهما اما المتحرك فلان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض غير ذاتية لها انما تدخل في قوام التشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالشخص وان كانت معتبرة في وحدة الحركة بالشخص فليس وحدة المتحرك بالنوع معتبرة في وحدة الحركة بالنوع واما الزمان فانه لا يختلف بالنوع البتة بل هو واحد بالتشخص ايضا الا انه ربما يطرء عليه قسمة بالمقايسة وفرض الآنات فيه فيكون هناك في الوهم كثرة شخصية وهي لا توجب مخالفة نوعية على ان الزمان ليس من مقومات الحركة فلو كان يجري فيه اختلاف بالنوع لم يورث ذلك اختلافا نوعيا في الحركة بل الحركة انما تختلف نوعها باختلاف نوعي واقع في احد الامور المقومة لماهيتها وهي ما فيه الحركة وما منه وما اليه فاذا اختلف واحد من الثلثة بالنوع في نفسه او في شرائط واحوال داخلة في تعلق الحركة بها اختلفت الحركة بالنوع فضلا عن ان تختلف الثلثة جملة فانه اذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق ما منه وما اليه كانت الحركة مختلفة بالنوع كحركة من مبدأ الى منتهى على الاستقامة واخرى منه فيه الى ذلك

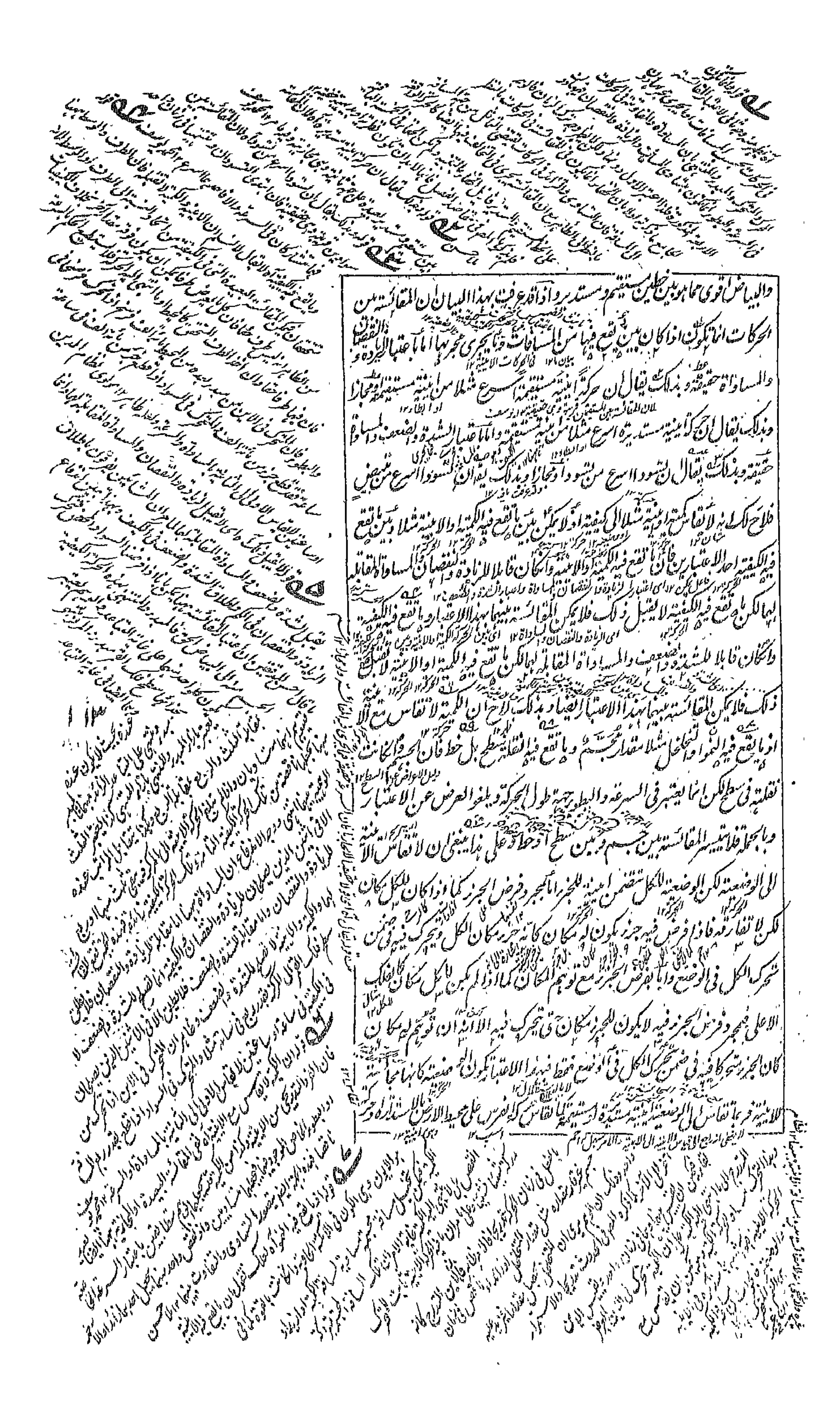
ذلك المبدأ الى ذلك المنتهى على الاستدارة فان المسافة هناك مختلفة بالنوع اذ الاستدارة والاستقامة
في الخطوط كما سيتضح اما فصلان او لازمان لفصلين فالاختلاف بينهما يغني عن الاختلاف بالنوع وقد اختلف
ما منه وما اليه وان اتفق ما فيه اختلفت الحركة وذلك ظاهر في الحركة الكمية والكيفية لوضوح ان الاختلاف
بين النمو والذبول وكذا بين التسود والتبيض نوعي انما يقع الشك في المكانية كالصاعدة والهابطة فربما
يظن ان الحركة انما تعلقت بالطرفين من حيث انهما طرفان للمسافة والاختلاف بينهما في ذلك بالنوع
فان عرض لاحد الطرفين ان كان قريبا من جهة الفوق وللآخر ان كان بعيدا عنها فذلك لا يوجب اختلافهما بالنوع
فضلا عن ان يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما كذلك واما الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية فظاهر انهما
فان طرفا واحدا يكون مبدأ بالقياس الى حركة ومنتهى بالقياس الى اخرى فلا يوجب ذلك اختلافهما بالشخص
فكيف يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع وحل الشك ان الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية وان كان
عارضا للطرفين من المسافة من حيث هما طرفان لكن الحركة انما تعلقت بالطرفين من حيث انهما
يتضمن تقدما وتأخرا فانها مفارقة وقصد فيجب ان يكون من مبدأ الى منتهى بالفعل او بالقوة فتتعلق
الحركة بهما من حيث وصف المبدائية والمنتهائية فاختلاف الطرفين في ذلك وان كان بعارض
لكنه يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع لاعتبار الطرفين في مفهوم الحركة من حيث عروض العارضين
لهما وذلك كالاختلاف في التحدد بالاطراف لا يوجب اختلافا نوعيا في الشمع ويختلف بحسبه الاشكال
المتعلقة بالشمع اختلافا نوعيا هذا ما حققه الشيخ ثم الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية انما يوجب الاختلاف بالنوع
في المستقيمة واما المستديرة المكانية والمستديرة الوضعية خصوصا ما يكون منها لجسم متشابه الاجزاء
جسم كذلك او في جسم كذلك فلا فان المبدأ هناك يكون هو المنتهى وان لم ينقطع الحركة قبل تمام الدورة فاما اختلاف
الحركتين في كون احدهما قسرية والاخرى طبيعية فهو اختلاف في امور خارجة عن ماهية الحركة فانها
لازمة فلا يختلف نوعيتها والاختلاف بالسرعة والبطء او بان يكون نوعيا لانهما صنفان يعرضان الحركة بالاضافة

١٠٩

الى حركة اخرى وتختلف حال حركة بعينها في السرعة والبطوء باختلاف المضاف اليه فتكون سريعة
بالقياس الى حركة بطيئة بالقياس الى اخرى ولانهما لا يختصان بجنس واحد بل يعمّان كل جنس من
الحركات اعني الكمية والكيفية والاينية والوضعية الى سريعة وبطيئة ولانهما يقبلان الاشد والاضعف
فتكون حركة اشد سرعة او بطوء من اخرى سريعة او بطيئة بالقياس الى ثالثة فلا يكونان فصلين للحركة لان
الامور الاضافية لا تكون فصولا ذاتية لغير اضافي ولان الفصل الواحد الذاتي لا يكون باعتبار اجناس
مختلفة ولان الذاتي لا يقبل الاشد والاضعف فظهر ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يكون نوعيا
كيف والحركة الواحدة بالاتصال ربما تتدرج من سرعة الى بطوء كما في القسرية او من بطوء الى سرعة
كما في الطبيعية واما الواحدة بالجنس فانما تكون باعتبار وحدة ما فيه الحركة وحدة بالجنس القريب او البعيد
وذلك كالتسود والتبيض يشتركان في الجنس باعتبار ما فيه الحركتان احد بالجنس الاقرب اعني اللونية
والتسخن والتبرد يشتركان في الجنس باعتبار ما فيه الحركتان واحد بالجنس القريب اعني الكيفية المحسوسة فانها
جنس قريب بالنسبة الى الجنس الاعلى اعني الكيفية وان كان بعيدا بالنسبة الى الجنس الاقرب اي اللونية
والتصلب والاخذ في الصلابة من اللين يشتركان في الجنس باعتبار ما فيه الحركتان واحد بالجنس الاعلى
اي الكيفية قال **فصل** في مضادة الحركات والاضداد منها والمقابلة بينها بالسرعة والبطوء والمساواة
السريعة هي التي تقطع مثل ما تقطعه الاخرى في زمان اقصر او التي تقطع ازيد منه في مثل زمانها والاخرى
هي البطيئة والقاطعة للمثل في مثل الزمان هي المساوية انما تتأتى هذه المقايسة بين حركتين يمكن ان يقاس ما تقع
واحدة منهما اي ما تقع فيه الاخرى اما بالزيادة والنقصان والمساواة كما بين كميتين او بالشدة والضعف
والمساواة كما بين كيفيتين الاولى هي المعتبرة في الحركات الكمية وكذا في الاينية والوضعية لتكون المسافة
فيهما ذات كمية على وجهين كما بين خطين مستقيمين ينطبق كل منهما بتمامه على الاخر فيهما وبان تنفصل فرد اخر
على ما يطابق الاخر فيهما فلا ان بعيدة كما بين مثلث ومربع او يمكن ان يقطع المثلث قطوعا تؤدي ا

الى نظام يكون فيه مربع يساوي الاول ايضا فلا ان كما بين خطين مستقيم ومستدير فانه وان لم يكن
ان يعمل باحدهما ما يؤدي الى تطبيقه على الآخر لكن قد يتوهم ان يصير المستقيم مستديرا او بالعكس فحينئذ المقايسة بينهما
هي باعتبار في الحركات الكيفية وهي ايضا قريبة كما بين السواد في شبه به كما بين الاسود والبياض من حيث كونهما
في الغاية او من حيث بعدهما عن الاوسط او من الطرفين فالحقيقية من المقايسة هي القريبة من المتقابلين
ثم اولى البعيدتين من الاولى والباقيتان مجازيتان البعيدة منهما بعيدة الثانية ثم ان المقايسة
وان كانت انما تجري بين متجانسين من الحركات لكن الوضعية لتضمنها الاينية للاجزاء بفرض التجزية
فقط او مع توهم المكان بالقياس اليها اينية مستديرة بل مستقيمة ايضا **قوله** مضايفة الحركات
هي المقايسة بينها في السرعة والبطوء فالحركتان ان كانتا بحيث ان فرض تساويهما في المسافة
او ما يجري مجراها مما تقع فيه الحركة وتقطعه كانت مدة واحدة منهما اقصر من الاخرى فتلك الواحدة
هي السريعة ويلازم ذلك انهما بحيث ان فرض تساويهما في المدة كان ما تقطعه الواحدة اكثر
فالوصفان لازمان للسريعة يجوز ان تعرف بكل واحد منهما فيقال السريعة هي التي تقطع مثل ما تقطعه الاخرى في زمان
اقصر او التي تقطع اكثر مما تقطعه الاخرى في مثل زمانها والاخرى البطيئة مثل ما تقطعها صاحبتها في زمان اطول
او القاطعة لاقل مما تقطعه صاحبتها في مثل زمانها هي البطيئة وان كانتا بحيث ان فرض تساويهما فيما تقطعانه تساويا
في المدة او ان فرض تساويهما في المدة تساويا فيما تقطعانه فالحركتان متساويتان وبالجملة فهذه مقايسة بين حركتين باعتبار المسافة
او المقادير فيما تقطعانه فانما تجري في حركات يكون لها انقطاع بتجزئتها المقايسة بالزيادة والتي هي بالكمية من
والنقصان والمساواة المقابلة لهما واما الكيفية من حيث الشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما فلا
يكون على جهتين قريبة اذا كانت بين كيفيتين يمكن ان ينطبق كل منهما على الآخر بالتمام ويقال اج او بعض
بعض من احدهما على تمام الآخر وذلك كما بين خطين مستقيمين وبعيدة اذا لم يمكن ذلك فيهما حقيقة بالفعل
ولكن يمكن ذلك بالقوة اما حقيقة كما بين مثلث ومربع اذ يمكن ان يقال المثلث انه مساو للمربع

مع انه لا يمكن ان ينطبق بالفعل كل واحد منهما على الآخر وايضا يقال للمثلث انه زائد على مربع مع انه لا يكون
بحيث يمكن ان يقع المربع بحيث ينطبق كله على بعض من المثلث لكن يمكن ان يقطع المثلث قطعا يمكن بها
على نظام يكون منه مربع مساو للمربع الاول بحيث ينطبق كل منهما على الآخر ثم يبقى منه زائد عليه بحيث ينطبق
بعضه على تمام الاول فانا توهما كما بين خطين مستقيم ومستدير اذ ربما يقال ان القوس اعظم من الوتر او ان نسبة
القطر الى المحيط كنسبة سبعة الى اثنين وعشرين تقريبا مع انه لا يمكن ان ينطبق احدهما على الآخر بالفعل
كلا او بعضا ولا ان يتحمل احدهما ما يفضي الى امكان التطبيق على الآخر كذلك لاستحالة صيرورة المستقيم
مستديرا او بالعكس فاستحالة التطبيق بدون التوافق في ذلك لكن الوهم ربما يتخيل صيرورة المستدير
مستقيما فح يمكن التطبيق البتة او صيرورة المستقيم مستديرا وقد يمكن التطبيق ح ايضا كما اذا كان القوسان
فيهما على نحو واحد وكذا الحال في المقايسة بين زاويتين مستقيمتي الخطين وبين زاوية تكون بين مستدير
ومستقيم كما بين محيط الدائرة والخط المماس لها فيقال انها اصغر من كل زاوية مستقيمة الخطين او كما
بين المحيط والقطر فيقال انها اعظم من كل حادة مستقيمة الخطين على انه لا يمكن بين الزاوية المستقيمة الخطين وبين المذكورة
نسبة المساواة البتة من جهة انهما يقال انه ربما يكون بين قسمين من الكم نسبة المفاضلة بدون ان يكون بينهما نسبة المساواة
اصلا والتحقيق ان هذه المقايسات مبنية على التوهم والثانية تكون ايضا على جهتين كما بين سواد وبياض وبعيدة
كما بين سواد وبياض باعتبار كونهما على الغايتين الحقيقيتين او باعتبار انهما وان لم تكونا في الغاية لكن بعدهما عن الوسطى
الجانبين على السواء او ان بعدهما عن الطرفين الحقيقيين على السواء فلاح ان المقايسة بالمساواة والمفاوتة تنقسم
الى قبيلتين الاولى تكون في الكم والثانية في الكيف وكل منهما قريبة وهي حقيقية وبعيدة والبعيدة من الاولى
على جهتين اولاهما اقرب الى الحقيقة لابتنائها على امكان التطبيق حقيقة وان لم يكن حاصلا بالفعل والثانية مجازية
لابتنائها على توهم امكان التطبيق دون امكانه في الواقع والبعيدة من القبيلة الثانية البعد عن الحقيقية
من ثانيتي البعيدتين من القبيلة الاولى فان الكلام الآتي عن التطابق في السواد



والبياض اقوى مما هو بين خطين مستقيم ومستدير واذا قد عرفت بهذا البيان ان المقايسة بين
الحركات انما تكون اذا كان بين ما تقع فيها من المسافات التي تجري هي بها اما باعتبار الزيادة والنقصان
والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان حركة اينية مستقيمة اسرع مثلا من اينية مستقيمة او مجازا
وبذلك يقال ان حركة اينية مستديرة اسرع مثلا من اينية مستقيمة واما باعتبار الشدة والضعف والمساواة
حقيقة وبذلك يقال ان التسود اسرع من التسود او مجازا وبذلك يقال ان التسود اسرع من التبيض
فلا جرم ان لا تقاس كمية او اينية مثلا الى كيفية اذ لا مماثلة بين ما تقع فيه الكمية والاينية مثلا وبين ما تقع
فيه الكيفية احد الاعتبارين فان ما تقع فيه الكمية والاينية وان كان قابلا للزيادة والنقصان والمساواة المقابلة
لهما لكن ما تقع فيه الكيفية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار وما تقع فيه الكيفية
وان كان قابلا للشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما لكن ما تقع فيه الكمية والاينية لا يقبل
ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار ايضا وبذلك بان ان الكمية لا تقاس مع الاينية
اذ ما تقع فيه النمو والتخلخل مثلا مقدار جسم وما تقع فيه النقلة سطح بل خط فان الجسم والكائن
نقلته في سطح لكن انما يعتبر في السرعة والبطوء جهة طول الحركة ويلغو العرض عن الاعتبار
وبالجملة فلا تتيسر المقايسة بين جسم وبين سطح او خط وعلى هذا ينبغي ان لا تقاس الاينية
الى الوضعية لكن الوضعية للكل تتضمن اينية للجزء اما بمجرد فرض الجزء كما اذا كان للكل مكان
لكن لا تفارقه فاذا فرض فيه جزء يكون له مكان كانه جزء مكان الكل ويتحرك فيه في ضمن
تحرك الكل في الوضع واما بفرض الجزء مع توهم المكان كما اذا لم يكن للكل مكان كالفلك
الاعلى فبمجرد فرض الجزء فيه لا يكون للجزء مكان حتى يتحرك فيه الا اذا ان توهم له مكان
كان الجزء متحركا فيه في ضمن تحرك الكل في الوضع فقط فبهذا الاعتبار يكون الوضعية كانها محاذية
للاينية فربما تقاس الى الوضعية اينية مستديرة او مستقيمة كما تقاس كرة الفرس على محيط الارض بالاستدارة وحركة

السهم في الحجاب الاستقامة الى حركة الفلك لكن المتقاطعة بين مسافتي الوضعية والاينية المستديرة قد يكون
قريبة ومن مسافتي الوضعية والاينية المستقيمة لا تكون الا بعيدة **قلت الفصل** في تضاد
الحركات اذ من شرط التضاد التجانس فالحركات المتخالفة بالجنس لا تتضاد كيف وربما تجمع وحيثما
تتنافى فذلك بخارج والمتجانسة قد تتضاد كالتسود والتبيض فقد تتضاد بالاستحالة فيما تتعلق بتضاد
من جهة المتحرك كيف والتضاد اين من شأنهما ان يتعاقبا على موضوع واحد ويتعاقبا او المتحرك فان الاحد
يجوز ان تحرك حركة تنتقص ثم الصاعدة والهابطة المتبادلتان في الاطراف متضادتان فان فرض
المتحرك واحدا والزمان لتقدم التضاد فيه على انه عارض للحركة فلا يستدعي تضاده تضادها
بالطبع لا بأ فيجوز ان تتضاد الحركتان مع وحدتهما كالمذكورتين فانما تضادهما بما منه وما اليه
لا الاحد بهما فان الحركتين المتضادتين في المبدء دون المنتهى وبالعكس لا تكونان في غاية الخلاف
وذلك بان يتضاد الاطراف من الحركتين اما بالذات كما في التسود والتبيض او بالعرض بالاياب
الى الحركة كون احدهما في غاية القرب من الفلك والاخرى غاية البعد او بالقياس اليها لكون احدهما
مبدء والاخرى منتهى في المستقيمة اذ لا يمكن ان يكون المبدء فيها هو المنتهى فاذا تبادلت المستقيمتان
الاطراف كانت المضادة بين الاطراف بالعرض بين الحركتين بالذات وتعلقهما بالطرفين لكونهما مبدء
ومنتهى الذاتيهما ثم ان المستقيمتان قد تتضادان بالعرض بغير تضاد الاطراف بالعرض لا بالقياس
الى الحركة كالصاعدة من المركز الى المحيط والهابطة من المحيط الى المركز والمستديرة لا تضاد حركة بالعدم
تضاد الاطراف وان تبادلتا في المبدء والمنتهى فان المبدء في المستديرة لا تضاد المنتهى بل يتحدان
اذ لم يتعلق الحركة قبل تمام الدورة ويظهر انها تضاد المستقيمة من حيث تضاد المسافتين بالاستدارة
والاستقامة فاسد اذ لا يكون موضوع الحركتين واحدا فلا تضادا وان تضمنا الحركتين **اقول** لما فرق في
موضع ان التضاد انما يكون بين الانواع متجانسة فالحركات المتخالفة جنسا كلا في معقولاتنا

لا اتصافهما بكيف واحد بالنوع فان الاستحالة والنقلة والنمو قد توجد في زمان واحد في موضوع واحد وتحقيقها ان
الحركات المتخالفة بالجنس لا تتضاد فذلك لا يكون وانها بل الامر خلاف كالتسود والتخلخل فانهما يجتمعان لكون الحركة
موجبة للكثافة واما الحركات المتجانسة فقد تتضاد واما الكيفية كالتسود والتبيض فانهما متفقان بالجنس ومتشاركان
في الموضوع ووجودهما غير معقول احدهما بالقياس الى الآخر ولا يجتمعان البتة وتعلقهما غاية الخلاف
واما الكمية فكالتخلخل والتكاثف والنمو والذبول واما ما يقال عليه من ان المقدار الصغير ليس بمضاد
للكبير بل مضائف له فالجواب عنه ان الكبير والصغير اللذين يتوجه الحركتان اليهما محدودان بحسب
النوع والطبع وليسا متضائفين بالقياس جدا نعم وان كانت الزيادة بالنقصان فليست الحركة الى الزيادة
بالقياس الى الحركة الى النقصان واما الاينية فكالمستقيمتين المتقابلتين في المبدء والمنتهى يعني بان يكون
المبدء في احديهما بعينه المنتهى في الاخرى وبالعكس واما الوضعية فلا تضاد على ما سيأتي فنقول انه
لو لم يكن تعاند في شيء مما يتعلق به الحركات لم يكن تضاد بينها بالضرورة فتضادها انما يتأتى لتعاند
فيما يتعلق به من الامور الستة لكن التضاد فيما ليس من جهة المتحرك ليتضاد فيه اما اولا فلان الفاعلين
[illegible] ان يتواردا على موضوع فكيف يكون التضاد بين شيئين لا للتضاد في الموضوع
واما ثانيا فلتحقق التضاد في الحركة مع انتفاء التضاد في المتحرك بل مع الاتحاد فيه كالمستقيمتين
المتقابلتين في الاطراف لاسيما الصاعدة والهابطة اذا فرض ورودهما على حجر ويكون احدهما
بالطبع والاخرى بالقسر ولا من جهة المحرك فان الحركتين المذكورتين متضادتان وان فرضنا
عن محرك واحد لكن … ولم يمكن فلا مدخل لتضاد المحرك في تضاد الحركة على انهما اذا
كانت احديهما بالطبع والاخرى بالقسر فهما متضادتان مع انه لا تضاد بين الطبيعة والقاسر
واما ما يقال في الاستدلال من ان الحركة الهابطة للمدر من حيز النار والصاعدة له من حيز
الارض مع كونهما صادرتين عن طبيعة واحدة متضادتان فستعرف ان الحق خلافه

ولا من حيز الزمان اما أولا فلعدم التضاد فيه بل عدم التقابل فيه راسا لتشابههما في طباعه واما ثانيا

فلانه لو فرض فيه تضاد لا يكون تضاده مستدعيا للتضاد في طباع الحركة لكونه من عوارضها لا

مما له دخل في تقومها وتحصيلها بوجه لا من جهتها فيه الحركة فانه يجوز ان يتضاد الحركتان مع اتحاد

هما في المسافة كالمذكورتين اعني الصاعدة والهابطة المتباينتين في الاطراف بل يمتنع عليك

بالقول بوجوب وحدة المسافة في تضاد الحركة فلم يبق من الستة الا ما منه وما اليه فلا يكون التضاد

في الحركات باعتبار التضاد في احدهما فان الحركتين اللتين يكون مبدءهما متضادين ومنتهاهما

او بالعكس لا يكونان في غاية الخلاف فلا تتضادان من بينهما تعرف ان حركتي الهواء الصاعدة من الارض

الى حيزه الطبيعي والهابطة من حيز النار الى حيزه الطبيعي تتضادان لتقابل ما منه وما اليه بالذات وانما

عرضي كما ستعرف فالمنتهي المقصود بالحركة فيهما واحد فيجب ان يكون التضاد في الحركات

من جهة تضاد ما منه وما اليه معا وهذا متصور على وجهين الاول ان يكون كل من طرفي احدهما

مقابلا بالتضاد الحقيقي لنظيره من طرفي الاخرى كما في التسود والتبيض فان السواد والبياض

والسواد ضدان وكذا المنتهيان والثاني ان لا يتضادا بالذات بل بالعرض

وذلك على وجهين احدهما ان لا يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما في الصاعدة

من المركز الى المحيط والهابطة من المحيط الى المركز من حيث ان المبدءين وكذا المنتهيين

نقطتان بها لا تتضادان في الطبيعة لكن احدهما في غاية القرب من الفلك فتكون علوا

والاخرى في غاية البعد عنه فتكون سفلا وثانيهما ان يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما

في المثال المذكور فان احدى النقطتين تقابل الاخرى من حيث انها مبدء ومنتهى في الحركة

والمبدء في المستقيم لا يمكن ان يكون منتهى فيها فيتقابلان من هذا الوجه وقياسهما الى ذات

المبدء والمنتهى وان كان قياس المضاف اذ المبدء مبدء لذي المبدء وذو المبدء له

انما هو ذو مبدء بالقياس الى المبدء والمنتهى منتهى لذي المنتهى وذو المنتهى انما هو ذو منتهى بالقياس
الى المنتهى لكن المقابلة بين المبدء والمنتهى ليس بالتضائف فليس المبدء مبدء
بالقياس الى المنتهى ولا المنتهى منتهى بالقياس الى المبدء بل الكائن بازاء كل مبدء
منتهى او بالعكس فانما يعلم ذلك بدليل وتسمية المتضائفان ايهما علم علم الآخر معه
فاذا كان المبدء والمنتهى في المستقيمة لا يمكن اجتماعهما وهما وجوديان غير متضائفين كانا متقابلين
بالتضاد واما في المستديرة فيجوز ان يكون المبدء هو المنتهى فلا يتقابلان هناك كما سيأتي
واذا تقابل الطرفان من هذا الوجه وتناولت الحركتان فيهما كانتا متضادتين لا لان المبدئين
متضادان لكونهما ذينك الطرفين المتضادين من حيث الانتساب الى كل من الحركتين
على حدة وكذا المنتهيان لانهما ايضا ذانك الطرفان بعينهما فافهم واستقم الامر في تضاد
الحركتين عند تضاد الاطراف تضادا حقيقيا كما هو جلي الامر فيه وانما يشك في ان
انه كيف يوجب تضاد الطرفين بالعرض تضاد الحركتين بالذات ويندفع ذلك بجعل ما
مر في اختلاف الحركة بالنوع باختلاف المبدء والمنتهى وذلك ان الحركة لما كانت
هربا عن شيء وطلبا لشيء فانما تتعلق بجوهرها بالطرفين لا من حيث ذواتهما بل من حيث
كونهما مبدء الهرب ومنتهى الطلب وهما من هذه الجهة متضادان فتضاد الحركتان تضادا
جوهريا بالتضاد وهما عن هذه الجهة وان كان التضاد فيهما عرضيا ولعلك تفطن بما قررته
لاندفاع ما قد ظن من ان عروض مفهومي المبدء والمنتهى لذوات الطرفين متأخر عن وجود الحركة
فلا يكون تضاد هذين العارضين علة لتضاد الحركتين بخلاف القرب والبعد من
المحيط فانهما متقدمان على وجود الحركة ومقتضيان لكون الحركتين متضادتين
واظنك قد علمت بما علمت ان كل مستقيمتين متباينتين في الاطراف متضادتان ليس

التضاد تخصيص بالصاعدة والهابطة كما ظن بل المستقيمتان المتبادلتان في الاطراف كما انهما

متضادتان بالذات لتضاد الطرفين بالعرض على الوجه الثاني اعني بالقياس الى الحركة كذلك متضادتان

بتضادهما بالعرض على الوجه الاول اعني لا بالقياس الى الحركة ايضا كالصاعدة من المركز الى

نقطة المحيط والهابطة من تلك النقطة الى المركز فانهما كما انهما متضادتان من تقابل الطرفين

من حيث كونهما مبدء ومنتهى كذلك متضادتان من جهة تقابلهما

من حيث كونهما في غاية القرب من المحيط وغاية البعد عنه اي ان تضاد الحركتين من جهة التضاد

عرضي لان تعلق الحركة من حيث نفس مفهومها ليس من حيث كونهما في غاية القرب او غاية البعد

فتضاد الطرفين بهذا الاعتبار لا يوجب التضاد الذاتي في الحركتين كيف ولو كان تضاد الحركتين

لتضاد الطرفين من هذا الوجه ذاتيا كما قد ظن لكانت الحركات التي اطرافها متضادة من هذا الوجه

متضادة بالذات فيلزم ان تكون الحركة من المركز الى نقطة من المحيط تضادها كل حركة الى المركز

من اية نقطة كانت من النقاط الغير المتناهية من المحيط فيلزم ان يكون لحركة واحدة اضداد

كثيرة وليس بينها [illegible] ان ليست كل صاعدة وهابطة متضادتين [illegible]

ان المستديرة لا تضاد بالذات حركة لا المستديرة ولا [illegible] انما

من جهة تضاد المبدء والمنتهى فليس بينهما هناك تضاد لا بالذات لكونهما النقطتين [illegible]

او وضعيين كذلك لا سيما اذا كانت المستديرة على جسم متشابه وفي جسم كذلك الا ما

من حيث كونها مبدءا ومنتهى اذ المبدء لا يضاد المنتهى في المستديرة بل يكون هو [illegible]

عند عدم انقطاع الحركة قبل تمام الدور فلا يرد ان المستديرة [illegible]

[illegible] وان نقطة العرض [illegible] وضع العرض [illegible]

[illegible]

ايضا مطلوبا فيها ثم ما تفعله احدى الحركتين في نصف دورة تفعل الاخرى مثلها في نصف
الآخر فلاح ايضا ان الحركة الواقعة على قوس من مبدءه الى منتهاه لا تضاد الواقعة عليه من منتهاه
الى مبدءه وان الحركات الواقعة على القسي المتفاوتة الاحداب المتشاركة في الاطراف لا تتضاد
وان تباينت في الاطراف وان الحركات الواقعة على تلك القسي لا تضاد المستقيمة الواقعة
على وترها وان تباينت القوسيات مع الوترية في الاطراف كيف ولو كان هناك تضاد لكان
للواحد اضداد وباطل من ان القوسيات وان كانت كثيرة لكنها مستديرة ولها نوع من الحركة
وحدة فيجوز ان تضاد الوترية فدفعه الشيخ بان الوترية واحدة بالعدد فضدها لا يكون الا
واحدا بالعدد ووحدة القوسيات انما هي بالعموم والظاهر انه اراد بذلك ان وحدة المستقيمة
نوعية ووحدة القوسيات وحدة جنسية والا فلا يطلب للواحد الشخصي من حيث هو
ضد فان التضاد انما يكون بين الانواع لا الاشخاص من حيث هي اشخاص الا ان
تلك الوترية يمكن ان تتكثر افرادها بحسب الازمنة ولا يتعين للضدية بازاء كل فرد منها
فرد من الوترية المتباينة لها في الطرفين كما لا يتعين للضدية بازاء كل فرد من
السواد فرد من البياض ثم انه قد لاح لك مما ذكرنا ايضا وباطل بما بين المستديرة وبما
المستقيمة من جهة الاستدارة والاستقامة تضاد وذلك فاسد من وجه آخر ايضا وذلك لان الاستدارة
لا تضاد الاستقامة اذ لا يمكن ان يكون موضوع الكيفيتين اعني الاستدارة والاستقامة
واحدا بالعين وكذا الاستدارات المتفاوتة في الاحداب كما سيظهر في موضعه قلت فصل
لا يمكن ان يتصل حركتان بينهما تشابه على موضوع بعينه بل [illegible] وآخر فصل
الاول [illegible] موجود في آن الوصول وان لم [illegible] ميلا لا يكون في آن الوصول [illegible]
الآخر المزيل ضرورة استحالة الاجتماع بالفعل ويكون لا محالة لوجود الثاني اول آن العدم [illegible]

بالحركة بخلاف المباينة ولا بد بين الآنين من زمان لا يكون فيه حركة لانقضاء الاولى وعدم
حدوث سبب الثانية فبينهما سكون واستشنع الخصم بان الحصاة المرمية الى فوق لو وقفت في
صعودها رحى هابطة فان سكنت قبل الرجوع او وقفت الرحى سقطت بانها تقف قبل الوصول
اليها برجها فترجع واما استدلالهم بانه لو وجب فبسبب اما عدمي وهو عدم سبب الحركة لكن سبب الحركة
الهابطة موجود في الحجر المرمي الى فوق او وجودي وهو اما طبيعي او ارادي وليسا فيه او قسري
وهو غير واجب فالجواب عنه انه يجوز ان يكون السبب عدميا وهو عدم حدوث الميل الهابطة
لمعاوقة القوة القسرية للطبيعة عن احداثها او عدم شدة الميل فليس كل ميل محركا او وجوديا بان
يكون القاسر افاد قوة محركة وبتوسطها قوة مسكنة **اقول** قد اختلف في جواز الاتصال
من غير تخلل سكون بين كل حركتين متجانستين بالجنس القريب اذا تعاقبتا على موضوع وكانتا
بحيث لو جاز اتصالهما من غير سكون لم يكن المجموع حركة واحدة بالشخص اما لكونهما في طريق
واحد كالصاعدة والهابطة في النقلة وكالتسود والتبيض من طريق الغبرة ثم القتمة
في الاستحالة في اللون او لكون الثانية منحرفة عن طريق الاولى الى طريق اخر سواء كان ابتداء
الطريق موصلا الى مبدء طريق الاولى كالصاعدة على الاستقامة والهابطة على التقويس
في النقلة وكالتسود من طريق المذكور والتبيض من طريق القتمة ثم الحمرة ثم الصفرة او لا كالحركة
على ضلع من المثلث ثم على اخر منه فالحق امتناع الاتصال ووجوب السكون كما ذهب المعلم
الاول واتباعه وفاقا للجبائي من المعتزلة خلافا لافلاطون وحزبه وجمهور المتكلمين **اقول** وكذا
الحال في كل حركتين صادرتين عن متبليتين متخالفين وان كانتا بحيث لو لا تخلل السكون بينهما
كان المجموع حركة واحدة وذلك كالحركة من المحيط الى المركز ومن المركز الى المحيط على قطر واحد
طبعا ثم قسرا او بالعكس كحركة الهواء من حيز النار الى حيزه طبعا ومن حيزه الى حيز الارض قسرا على

خطا واحدا فان البرهان اوجب السكون بينهما ايضا وان كانتا بحيث لولا السكون بينهما كان المجموع
حركة واحدة بالشخص وقد نقلنا عن الشيخ في فصل وحدة الحركة ما يومي الى ذلك واما الحجر النازل
للحجر في الهواء فالمار فلا يوجب البرهان فيها تخلل سكون ثم المشهور من الحجج المأثورة عن القدماء
على وجوب السكون هو ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مماسا بالفعل لنهاية معينة ومباينا له
الا في آنين وبين كل آنين زمان وذلك الزمان لا حركة فيه ففيه سكون وقال الشيخ ان هذه الحجة
سوفسطائية فانه ان عني بالآن الذي يكون فيه مباينا طرف زمان المباينة اي طرف
زمان الحركة فهو بعينه الآن الذي كان فيه مماسا فلا يمتنع ان يكون طرف زمان الحركة شيئا
ليس فيه حركة بل امر مخالف للحركة وان عني به آنا يصدق فيه القول بان الشيء مباين فمع ان
بينهما زمانا لكنه الزمان الذي يتحرك فيه المباينة الى التعبد وليس ذلك الزمان زمان السكون
وخصوصا من يتوهم ان الحركة هي المباينة وما يجري ذلك المجرى فليس له اول ما يكون حركة و
مباينة وكذلك ان تركوا لفظ المباينة واوردوا بدلها المماسة فانه يجوز ان يكون في طرف
الزمان الذي في كله لا مماسة مماسة وقد سلف منا بيان يتعلق بتحقيق هذا المكان فليستعن به على
ان جميع ذلك منتقض فان الآن المتحرك فيه اعني المسافة قد عرض فيه فصول بالفعل بان صار بعضه اسود
وبعضه ابيض او كان اجزاؤه منضودة على التماس فكان هاهنا حدود بالفعل لكنه ليس يجب ان يقف الجسم
عرض ذلك فوجب ان يقع عند الفصول بالفعل وقفات تكون الحركة ابطأ منها لو لم تكن وان
ان بعضهم قال اما المقطوع فكذلك اما ان يكون النهايات فيه بالفرض كما بين السواد والبياض فان
الشيء لا يكون بالقياس الى المتحرك احد ودل بالقياس الى تلك الكيفيات وهو بالقياس الى
ذلك متصل كانه لا بياض فيه ولا سواد وهذا ليس بشيء فانه لم يكن المانع الذي اوردوه
الى الشيء بل كان لعدم عبور ما يتصل اليه ويتصل عنه وهنا ذلك الحكم موجود لا شك فيه فهذا

حدا بالفعل بين السواد والبياض ومسلم انه اذا لم يكن في تلك لم يكن حد بالفعل لتنبه الاطراف

المسافة اما على الاطلاق فهو اخره واما من حيث هو مسافة اعني حيث يقف عليه المتحرك دون

لم ينته الى طرف المسافة من حيث هو بعد واما النقض بالكرة المركبة على دولاب اذا فرض فوقها

سطح مستو بحيث يلاقيه عند الصعود ثم يفارقه فانها تماس ح ذلك السطح بنقطة ولا تبقى مماسة له

زمانا فاجاب عنه الشيخ بانه حيث يكون كرة حقيقية لا يكون الا مجازا بكرة او لا محيط بها كما في سطح فان

ولا يمكن معها الحمل وحيث يمكن الحمل فلا يكون كرة حقيقية ولو كانت فربما استحال ان تماس

وقفة ونزول وحيث ان تقف وقفة ومع ذلك فيجب ان يكون بين الكرة والصفحة بلا زاوية

انحلال عن سطح ذلك كلا يلاقي الصفحة وهو كسيط ملاق وسطح آخر يلاقي تقبيب الكرة ولم يجز ان يكون في

وجهه نقطة غريبة من جسم آخر فان النقطة لا تتعين لها في السطح وضع متميز عن ان يكون من ذلك

البسيط ثم لم يقع مماسة بين الكرة والصفحة بالنقطة على ان هذا التعليق لم يشاهد طبيعته بل هو امر

رياضية وذلك مع انه خروج عن الصناعة فليس يلزم منه الرد على ما بيناه الا ان يوجب

منه انفصال الحركتين المذكورتين في الوهم ونحن انما نمنع ذلك في الامور الطبيعية الخارجة عن الاوهام

اقول وفيه بحث لما ذكره من حديث الملاقاة عدم ان يكون في وجهه نقطة غريبة من جسم آخر

اذ لو صدر النقض بملاقاة محدب جبل مثلا لمقعر فلك الثوابت بنقطة عند الاوج

فالجواب منع الملاقات ثم ان نحن الفهم لا نتقيد عند الاوج بحسب فهم محدبه نقطة من محدب

الجبل وشهادة الارصاد غير مقبولة في امثال هذه الاحكام اذا لم تدرك الالات

فيما فوق فلك الشمس ثبوت اختلاف المنظر الذي هو بنسبة قطر الارض فكيف تقبل شهادتها

في تعيين النقطة بالحقيقة بناء على قول نور داهنش بالوصول الى المحدب والمفروض في المسافة

ولا يمكن هناك التزام الوقفات والا لبطل اتصال الحركة ثم سلك الشيخ اسلوبا آخر وبيان ان

كل حركة بالحقيقة فهي تصدر عن ميل حقيقة اندفاع الشيء القائم ايام المتحرك احتياجه الى قوة
عما انتقم وهذا الميل في نفسه معنى به يوصل الى حدود الحركات وذلك بابعاده من شيء
يلزمه مدافعة لما في وجه الحركة وتقريب من شيء يصح ان يكون الوصول الى حدها بلا علة هو
موصلة وان تكون تلك العلة هي التي ازالت عن المستقر الاول وهي وان كان تنتهي ميلا
بالقياس الى ما يتزيل وهو دافع لا من حيث هو موصل لكن الموصل هو المزيل نفسه وفساد هذا الميل
ليس هو نفس وجود ميل حتى يعني آخر يقارنه فاذا حدثت بعد وصول المتحرك حركة الى جهة
اخرى يكون لا محالة تجدد ميل ويكون تجدده اول آن او ليس وجوده متعلقا بزمان
وليس كالحركة والسكون بل هو كاللاحركة التي تكون اول حدوثها في آن هو نهاية زمان الحركة
مبدأ زمان اللاحركة فلذلك لا يحتاج هناك الى آنين بل يكفي ان في الآن لا تحصل محال الا ان ذلك الآن
لا يكون فيه الحركة واللاحركة فيحال احدهما الكون الآن الذي هو اول وجود الميل الثاني غير آن
هو آخر وجود الميل الاول فلنكان الميل الاول الموجود في آن الوصول باقيا زمانا
فصحيح السكون والا فاول آن الميل الثاني غير آن الوصول الذي هو آخر آن الميل الاول و
لا تصغ الى قول من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شيء فيه بالفعل مدافعة جهة او لزومها
وفيه بالفعل التنحي عنها فلا تظنن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل سفل البتة بل فيه مبدأ من شانه
ان يحدث ذلك اذا زال العائق واذا الآنان متباينان يكون لا محالة بينهما زمان فال
والاشبه ان يكون عين الموصل يبقى هو سلازمانا لكنا اخذناه موصلا آنا ليكون اقرب من الموجب
لعدم السكون ثم انه اشار الى امكان ارجاع الحجة المشهورة الى ما افاده لعل فيما نقلناه
كفاية في الهداية للمستبصرين وصيانة عن الغواية للمستبصرين لكن من لم يجعل الله له نورا فما له
من نور والمخالف تارة يتشبث بانه لا بد لوجب السكون بين تينك الحركتين فاما يصادم الجبل الحجر ولد

المرمية الى فوق والآفة في صعودها رحى او جبلا هابطا فلا بد ان تقف ثم تنزل ولا يمكن وقوفها الا
بالتقائها الرحى او الجبل والتزامه شنيع جدا والجواب ان تلك الحصاة او الحجر دون الجبل او حصول الى الرحى
او الجبل تقف بسبحة ثم تنزل بعد الملاقاة او قبلها فح اما ان يدركها الرحى او الجبل من خلف تسرعه
حركته الهابطة او لا يدركها فان دفعها الريح اما انه لو كانت الحصاة بحيث لا تقدر الريح على ان تقفها
دون الملاقاة فلعله لا شناعة في التزام التقائها الرحى او الجبل على ان المستبعدات في العادة
ربما توجبه الضرورات الطبيعية كضرورات الخلاء والاصوب عندي ان يجاب بان الحجر والحصاة
تتحرك بحركة الرحى او الجبل من غير وقوف لكن حركة عرضية لان البرهان انما دل على ان الميل
لا يحدث الا في آن بعد آن الوصول فلا يكون بين آنين ميل فلا يكون حركة صادرة عن ميل لا يلزم
منه ان لا تكون حركة عرضية اذ هي تكون بلا ميل فالحجر وان لم يحدث فيه ميل هابط يلازم الموضع الذي
بالنسبة بين الجبل ويتحرك بحركته بالعرض لا يرد عليه ان هذا يبطل ما هو الغرض من اثبات زمان سكون
بين الحركتين المستقيمتين وبطلان الحركة المحافظة للزمان ليست مستقيمة وذلك لان الحركة الاولى الذاتية قد انقطعت
والحركة العرضية ليست حركة بالحقيقة بل الجسم ساكن بالحقيقة اذ لم يكن متحركا بالذات وتارة اخرى تمسك بانه
لو وجب السكون فلم يثبت ذلك السبب اما عدمي يعني عدم سبب الحركة لكن تحرك الرحى الى فوق سبب الحركة الى
موجود فيه وهو لعله الطبيعي او وجودي اما طبيعي او ارادي لا اختيار في فقدانهما في ذلك الحجر او قسري
من البين امكان عدمه فلا يجب السكون والجواب انه يمكن ان يختار والا ان سببه عدمي وهو عدم حدوث الميل
وذلك لان القوة القسرية قد احدثت في الحجر ميلا صاعدا فاذا ضعف الميل من الحركة الصاعدة ولم ينقطع بالكلية
جاز ان لا تقوى الطبيعة على احداث الميل الهابط فيعدم حصول الميل الشديد بين الطبيعة فان احدثت ميلا لكن يجوز ان يكون
الميل في الصعيد ضعيفا لا يقدر على التحريك وكان ذلك لضعفه عن الملاقاة وحركة الوصول سبب السكون هنا ان وقع الملاقاة
فيكون وجوديا لكن الملاقاة انما يعاوق بالم الشديد الميل وكذلك حصل السبب عدم الشدة واوردنا ان السبب وجودي في ذلك بان

۱۲۵

بان يكون القاسر افاد العصاة قوة محركة وبتوسط تلك القوة قوة مسكنة قلت فصل
حركة الشيء ذاتية لانها نشأت قائمة به والا فعرضية والذاتية ان كان مبدؤها من خارج فقسرية
والا فان لم تصدر عن شعور فطبيعية والا فارادية متفننة كانت او على وتيرة واحدة والطبيعية
الحقيقية الخاصة هي الصادرة عن الطبيعة الخاصة وحدها الى غاية طبيعية على الوجه الطبيعي وربما تسمى طبيعية
ما يصدر عن الطبيعة وهناك زائغ او عائق او لا منها وحدها لكن الى غاية طبيعية وربما تكون طبيعية لا
بالقياس الى الطبيعة الخاصة فتكون قسرية طبيعية بالقياس الى طبيعة المقسور مع ملاقاة القاسر والى
الكل وما قد يسمى تسخيرية كالنبض غير خارجة من الاقسام اقول اتصاف الشيء بالحركة اما ان يكون لقيام الحركة
فيكون متحركا بالذات وتسمى الحركة ذاتية واما ان يكون لقيامها بما له علاقة معه على ما هي تحقيقية فيكون
متحركا بالعرض والحركة عرضية كحركة الجالس في الصندوق بحركته والحركة الذاتية ان كان مبدؤها
المحرك امرا من خارج غير متعلق بالمتحرك تسمى قسرية كتسخين الماء وتحليله بالنار وصعود الحجر
الى فوق ودوران البكرة والا فقد عرفت انه لا يكون المبدأ الجسم بما هو جسم بل معنى
غير الجسمية فذلك المعنى اما قوة تحرك تلك الحركة لا بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة
فتسمى الحركة طبيعية كهبوط الحجر ونمو الشجر او قوة تحرك تلك الحركة بشعور اما على جهة واحدة او
جهات مختلفة فتسمى ارادية كحركات الافلاك والحركات الارادية للحيوان ينبغي ان يعرف ان
الحركة الطبيعية الخاصة الحقيقية هي التي تصدر عن الطبيعة الخاصة بالجسم متوجهة الى الغاية التي لها
على الوجه الذي تقتضيها من غير زائغ وعائق فقد تصدر عن الطبيعة الخاصة بالجسم حركة الى
الغاية الطبيعية لكن انطباعها لا من الوجه الاقرب بالنظر اليها كالنار في الشتاء وقد تصدر عنها
الى الغاية الطبيعية على زيغ من الجهة المستقيمة كنزول المطر لا على خط مستقيم لمصادمة ريح وقد
عنها لا الى غاية طبيعية كسكون الاصبع الزائدة وقد يكون حركة الى غاية طبيعية لكن لا عن الطبيعة

وحدها كحركة الحجر المرمي الى اسفل على خط مستقيم بحيث لا يصدر مثلها عن طبيعة الحجر وحدها فهذه
كلها قد تسمى طبيعية وقد تكون الحركة طبيعية لا بالقياس الى الطبيعة الخاصة فتصرف الغذاء
بحسب تدبير القوة الغاذية بنفس الغذاء غير طبيعي لكن اذا قيس الى طبيعة البدن كانت
طبيعية بل الاحتراق يكون طبيعيا للحطب عند ملاقات النار بل كل حركة تكون طبيعية بالقياس
الى طبيعة الكل ولعلك قد تنبهت ان التسمي بالتسخيرية وترادها على الاقسام كحركة النبض انما هي
قسرية بالقياس الى طبيعة الشريان وحدها طبيعية بالقياس الى الطبيعة العامة للبدن
فان النفس الحيوانية للبدن وان كانت شاعرة لكن صدور حركة النبض عنها ليس من جهة
ما هي شاعرة فان قلت الطبيعة الخاصة الحقيقية لا تكاد توجد لما عرفت انه ما لم يكن معاوق
لم يتعين بالطبيعة حد من السرعة والبطوء ولا توجد الحركة ما لم يتحدد ولا بد من معاوق فلا تكون
طبيعية حقيقية قلت الامر كذلك الا ان نشدد الآن المعاوقة التي تكون من المادة التي
تحركها الطبيعة اذا لم يكن تلك المعاوقة زائدة على الواجب في المجرى الطبيعي لعلها قد كلا
معاوقة وذلك كما في النار فان القوة النامية انما تحرك بالطبع غذاء العروق طبيعية عن
الى الجهات التي تحركه النامية اليها لكن الغذاء اذا كانت على الحال الطبيعي والمجاري
كذلك كانت الحركة كانها طبيعية حقيقية بالقياس الى النامي اذ حال الطبيعي بدون تحرك قوة
النامية غذاء رفيه معاوقة طبيعية فالحركة المتحددة بالنظر اليها تكون نار طبيعيا للكتف بمكان
لا تنحاز عن ذلك بالنسبة الى مجرد القوة النامية وقد تكون قسرية للغذاء وكذلك المعاوقة
التي من مجاورة الهواء في تحرك الحجر والنار المتسخن بالطبع في حيزه الطبيعي قد زال معه الماسك
معاوقة فانها لازمة لطبيعة الماء بالعرض المعاوقة التي من الهواء او النار معلق قوامه الطبيعي في سقوط الحجر
فانه انما يتحرك بالطبع اذا لم يكن في حيزه الطبيعي الهواء او النار او ارق بلا طبيعيا يتحرك الحجر فيه بالطبع ان تقاوم

الحال في ذلك باعتبار سخن الهواء المعاوق رقة وغلظا مثلا عند بعد الحجر من الارض وقربه منها واما اذا كان
هناك عائق اقوى فلا تعد طبيعية حقيقية لكنها مع ذلك لما كان المبدأ المحرك فيها الطبيعة وحدها وجملة
الطبيعية حيث قسمت الذاتية الى قسرية وطبيعية وارادية واما التي يكون المبدأ فيها مركبا من طبيعة و
قاسر فان اشترط وحدة المبدأ في الحد كما هو المقصود تعد خارجة عن التقسيم الاولي واخلت قيد الاخرج باعتبار
قيد وحدة الحركة نفسها اذ هي لا تخرج عن الوحدة بتركب مبدأها واما اعتبار بساطة المتحرك في القسم
فمع بعده لا يخرجها فيه اما ان يلتزم عدم تباين الاقسام او تعد قسرية بناء على ان المركب من خارج
وغيره خارج او طبيعية بناء على تغليب جانب المقتضي فانه يشكل الامر في الصادرة عن طبيعة وارادة
لكن تسهل بعد الاحاطة بالمذهبين ثم ارجع الى التسمية وتصحيح القسمة الواقعة قلت للفصل
لا تصدر عن الطبيعة من حيث هي فان الطبيعة ثابتة والحركة الطبيعية متجددة والتوسل في انها
قارة فهي مستمر فكيف يكون عن حالة غير طبيعية فانما يتحرك بالطبيعة لكونها على حالة كذلك تتجدد الطبيعية لتجدد
الحالات وباثباتها حالة طبيعية تقف الحركة عندها ومن ههنا ان المستديرة المنفصلة الدائمة لا تكون
طبيعية بل الهم دورة ايضا فان المهروب عنه فيها هو المطلوب والتغاير بالاعتبار لا يعتبر في
بل الوضعية مطلقا لا تكون طبيعية لبسيط لاستواء الاجزاء بالاوضاع فالجسم اذا كان بتصور زمانا
يتحرك بها او صور مقسورة الغالب فيه يقتضي كما او كيفا او اينا او وضعا لا يتحرك بالطبع ان تسلم استقضا
وان لم تسلم القاسر انما يبدو بتكرينه او بعيد فان زال القاسر ولم يكن له عائق تحرك بالطبع الى مقتضاه
فاذا وصل اليه وقف ثم ان الامر قد يشتبه في انتقال الطبيعة فاذا نزل الماء مثلا فالمطلوب
هو الحيز او المكان او الوصول الى كلية لكن لو كان المطلوب هو الحيز لم يقف دون حده وهو الارض
وسيعلم انه لا يمكن ان يكون لحيز جسمان بالطبع فلا يمكن ان يقال انها يطلبان حيز الالان
غلب وسبق ولو كان هو المكان فقط كان الماء يقف في الهواء حيث ما كان له سطح الهواء

الحاوي هو المكان الطبيعي له ولو كان هو مطلب الكلية كان الحجر المرسل من ابين الشيء هناك لانه اقرب بل المطلوب هو المكان الطبيعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب بين اجزاء الكل المخصوص ووضع من المحدد للجهات مخصوص الجهة غير مقصودة الا لكون المقصود فيها والكلية ليست لكن المقصود حيث الكلية هناك واذا كان الطلب متوجها الى ذلك فالهرب يكون عن مقابلاته ولولا الطلب لم يتعين جهة هرب اليها **اقول** الحركة الطبيعية لا يعنى بكونها طبيعية انها تصدر عن الطبيعة من حيث هي لبطلانه اذ الطبيعة ثابتة فيكون اثرها من حيث هي ايضا كذلك والحركة القطعية متجددة واما التوسطية فهي وان كانت قارة ثابتة لا يمكن ان تصدر عن الطبيعة من حيث هي لانها هرب والهرب لا بد ان يكون من حالة غير طبيعية فانما تصدر عن الطبيعة من حيث ان عرضت لها حالة غير طبيعية واذ قد عرفت انه لا بد للاثر المتجدد من تجدد في السبب فتفطن ان تجدد الحركة القطعية الطبيعية لتجدد الحالات الغير الطبيعية فان المتحرك اذ له في مبدأ المسافة حالة غير طبيعية وليس هناك عائق له عن التوجه الى الحالة الطبيعية يتحرك اليها بالطبع على النهج الطبيعي يكون له فيما بين المبدء والمنتهى ايضا حالة غير طبيعية مما يتحرك فيه من الكم او الكيف او الاين بحيث يفرض له في كل ان يفرض في زمان التحرك حالة مخصوصة متجددة غير طبيعية انما يتحرك اليها لانها لا بد في الوصول الى المطلوب من قطعها مطلوبة ما لم يصل اليها لكونها لا بد من الوصول اليها في الوصول الى المطلوب ومهروبة عنها بعد الوصول لكونها ايضا غير طبيعية لا ينال المطلوب الا بتركها ثم اذا كان الهرب من حالة غير طبيعية يكون لا محالة الى انها حالة طبيعية تكون هي مطلوبة بالطبع فتقف الحركة عندها واما توهم ان الحالة التي يتحرك اليها يجوز ان لا يصل اليها البتة ففاسد لان ما لا يمكن الوصول اليه للمتحرك لا يكون كما لا له لانها يتوجه اليه بالحركة الطبيعية وسيتضح ان الطبيعة لا تكون دائما معوقة

محسوسة بالحركات عن كمالها فلا شك ان كل حركة طبيعية يجب انقطاعها فالحركة المستديرة المتصلة
الدائمة وضعية كانت كحركة الافلاك او اينية لو امكنت لا يكون طبيعية بل كل مستديرة تامة
دورة لا يكون طبيعية فان المهروب عنه من وضع او اين هو المطلوب ولا يكون المهروب بالطبع
مطلوبا بالطبع اما التغاير بالاعتبار فلا يعتبر اذ الطبيعة لا يختلف الحال عندها بالاعتبار بل انما
ذلك في الارادة فان قلت اليس كل حد من الحدود المفروضة في المسافة يكون مطلوبا
بالحركة الطبيعية ومهروبا عنه قلت كل من الحدود لا بد من طلبها للوصول الى المطلوب فالمطلوب ما كان بالعرض
ولا يتأتى مثل ذلك ههنا بل الحركة الوضعية مطلقا لا يمكن ان تكون طبيعية للبسيط لاستواء اجزائه فليس ثم
الاوضاع الحاصلة لها بازاء الاجزاء بالامور الداخلة في حيزه مثلا او الخارجة عنه بالنسبة اليه فلا يكون ههنا
وضع مطلوب ومهروب عنه بالطبع اذا عرفت ذلك فالجسم اذا كان الصورة التي يجوهرها او بالصورة
التي يجوهرها الجسم الغالب من الاجسام التي تركب منها تقتضي امرا من المقولات التي تقع فيها الحركة
من كم او كيف او اين فلا يخلو اما ان لا يمكن فوات مقتضاه عنه لقاسر فلا يجوز ان يتحرك بالطبع في
تلك المقولة او يمكن فحينئذ ان لم يفت مقتضاه لم يتحرك وان فات اما في بدو تكونه كما اذا تكون الهواء في حيز
الماء مثلا او بعد تكونه كما اذا رمي الحجر في الهواء فان زال القاسر ولم يكن ثمة عائق لا بد ان يتحرك بالطبع فلا محالة
يتحرك بالطبع الى مقتضاه فاذا وصل اليه وقف ثم الامر ظاهر في الاستحالة والكمية واشتبه في النقلة
فانه اذا انزل الماء مثلا فيمكن ان يتوهم ان المطلوب هناك هو جهة السفل او انه المكان الخاص اعني
سطح الهواء المحيط او انه الوصول الى كلية الاستقص بان يكون المياه الجزئية تقتضي ان تتصل بكلية الماء
ويتصل كما زعمه ثابت بن قرة اما ان المطلوب هو جهة السفل فيدفعه انه يلزم حينئذ ان لا تقف الماء دون
وجه فوق الارض فان قال قائل ان عدم وقوفه دون ذلك لاجل ضغط الاجزاء وعدم وقوفه بالطبع دون ذلك
وبطلانه ظاهر بل الماء والارض كل منهما يطلب المركز فان لم يعق عائق وصل اليه والا وقف دون الارض

اذا لم يسبق فبلغت المركز وسبقته ثم جاءت المائية عنه ولو فرض نزول الارض ليبلغ الماء المركز فالحجر يجب

انه يكون تحت الحجر اذ حسبان انطلبا به بالطبع وسيعرف بطلانه واما ان المطلوب هو المكان فظاهر فيه فعنه انه كان الماء

حينئذ يقف في الهواء حيثما كان ان سطح الهواء الحاوي له هو المكان الطبيعي له وذلك حاصل له اينما كان في اي

واما ان المطلوب هو الكلية فبعيد فعده انه كان تحت ... ان تحصيل الحجر المرسل من ان الشيء بالانه اقرب

البين تعين البين بحركات الطبيعية انما تنحو اقرب الطرق الى المطلوب بل الذي يجب ان يقال في ذلك

هو ان المطلوب هو المكان الطبيعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب مخصوص بين اجزاء الكل في القرب والبعد عن

الجسم المحدد للجهات والجهة غير مقصودة بالذات بل الكون المقصود هو ما ذكرنا ويعبر عنه بالحيز الطبيعي

في تلك الجهة والاتصال بكلية الارض ايضا غير مقصود ولكن المقصود انما هو واقع حيث الكلية هناك

واذا كان الطلب متوجها الى الحيز الطبيعي هو الغاية الطبيعية فالهرب يكون عن مقابلاته اينما

فاذا كان المكان غير طبيعي وان كان الترتيب طبيعيا هرب عنه مثل الهواء المستنشف المحصور في اجزاء

مرفوعة في الهواء فان الاجزاء تستنشف الماء من اسفل لشدة هرب الهواء من محيط غريب واستحالته

الخلاء ويرسب تلازم الصفائح فيخلف الماء في مسام الاجزاء متصعد الهرب الهواء عنها فان

الترتيب قريبا من الواجب كهرب الماء من الهواء واذا كان المكان طبيعيا اذ ليس الترتيب حاصلا

كذا حققه الشيخ ولا ينبغي ان يظن ان الطبيعة انما تتحرك للهرب عن المنافر من غير ان يكون هناك

طلب للملائم فانه لو كان كذلك لم يتعين للهرب جهة يتحرك اليها دون اخرى قلت

فصل

القوة اوليست كما هو المستكمة بالذات فلا توصف بالتناهي واللاتناهي بالذات بل باعتبار

تكثرها هي فيه الحركات جسمانية فتكون متناهية بالاعتبار النسبة في جانبي الزيادة والنقصان للشدائد

والتعاليم المقدار ... اقصر او مع الحركات ... عليه اي الحركة باكمية متصلة من حيث مقدار الحركة او

تكون متناهية الابتداء او مقدار الحركة الى الزمان اما في جانب الزيادة فكلما كانت القوة اقوى بقيت الحركة



١٣١

مدة اطول واما فى النقصان فكلما كانت اشد قطعت مسافة مفروضة فى زمان اقصر فرق لا تناهى بحسب الزيادة بالمدة كالقوة التى على الحركة السرمدية الحافظة للزمان بخلاف الشدة لانه تجاه تلبوغ الحركة والزمان حدا لا يتصور اسرع منه وقصر اما منفصلة بالفعل وبالقوة والاقرب منها الى الفعل ما يكون بتكرار المسافة مع الاتصال كما فى الدورية واللاتناهى فى العدة المتعاقبة يلازم اللاتناهى فى المدة والقوة الجسمانية لو كانت لى غير متناه كانت على غير تناه فى العدة والمدة والا لكان جزء من المقوى عليه بازاء جزء من الجسم فاذا ضاعفنا الجزء من الجسم مرة بعد اخرى نفد ما بازائه من المقوى عليه فتضعيف الجسم غير متناه لما فى المتناهى فلا يكون الا على تناه فى المدة والعدة المتشابهة المترتبة فى ترتيب او ترتيب لا فاذا انتصفت مثلا القوة بتنصيف الجسم تنصف ما بازائها من الحركة الغير المتناهية فى امتداد المدة او سلسلة العدة او سلاسلها اذا لوحظ توزيعها عليها بالاستداد وذلك محال **اقول** القوة ليست كالكم لا متكممة بالذات فلا توصف بالذات بالتناهى واللاتناهى بمعنى العدم دون السلب لاختصاصهما بالكم والمتكمم لكن قد يعرض لها الكم بالقياس الى ما هى فيه او الى ما هى عليه فتوصف بالتناهى واللاتناهى من جهته اما باعتبار ما هى فيه فاذا كانت حالة فى مادة جسمانية ولا يتصور اللاتناهى بهذا الاعتبار الا فى جانب الزيادة اذ انما كان يتصور لو كان محلها فيه غير متناه فى المقدار لكن المقادير متناهية الا فى جانب النقصان اذ انما يتصور لو امكن بلوغ المقدار فى النقصان حدا لا يتصور انقص منه لكن كل مقدار فرضته اقصر يمكن قسمته بكون قسمه اقصر منه واما باعتبار ما هى عليه من الحركات فتكمم القوى تفاوتها بهذا الاعتبار يتاتى فى الكمية المتصلة والمنفصلة فى الاولى فاما من جهة مقدار المتحرك ومقدار المسافة ولا يتصور اللاتناهى من هذين الجهتين فى شىء من جانب الزيادة والنقصان لمثل ما مر واما من جهة مقدار الحركة اعنى الزمان وذلك اما فى جانب الزيادة او النقصان فان لم تتحرك قدرا من المسافة ولو اختلف حال القوة فى استبقاء الحركة مدة اطول ولا كان الا قوى يكون الحركة اطول ويسمى بالاقوى بحسب المدة وان عين قدر من المسافة ولو اختلف حال القوة فى الفراغ عن قطعها فى مدة اقصر او لا كان الامر بالعكس فيسمى الاقوى اعنى الاقصر مدة واسرع حركة بالاشد والاقوى من جهة الشدة فاذا فرض

راميان يقطع سهم احدهما ربع ميل في ربع دقيقة من ساعة وسهم الآخر ثمن ميل في نصف دقيقة كان الاول اقوى
من جهة الشدة فان لم يقو على ابقاء سهمه نافذا في الهواء مدة نصف دقيقة بخلاف الثاني كان الثاني اقوى من جهة المدة
ولا ضير في كون كل اقوى من الآخر من جهتين اذ قد ثبت حركة سرمدية حافظة للزمان فالقوة القوية عليها غير
متناهية بحسب المدة واما اللاتناهي بحسب الشدة فانما يمكن لو كانت الحركة التي تقوى القوة عليها اسرع ما يتصور ولا يمكن
ذلك اذ كل حركة تكون في مسافة وزمان يتصور قطع تلك المسافة في جزء من ذلك الزمان وجزء جزئه وهكذا الا
نهاية فلا تكون حركة الا يتصور اسرع منها فان لم يمكن ذلك فليس لعدم الحركة فلا تكون الحركة غير متناهية في
الشدة بل لانتهاء الى نهاية يتصور فوقها وان لم يمكن ابدا لو فرضت حركة سموية عظم العالم لم يكن غير متناهية وان
لم يمكن زيادة عليها في اشتداد المسافة فكذلك الحركة اليومية وان كانت اسرع ما يمكن لكنها ليست اسرع
ما يتصور فليست غير متناهية في الشدة واما في الثالثة فمن جهة تعدد الحركة اما بالفعل فمن يقوى على حركة اكثر
عددا من اخرى تكون اقوى منه بحسب العدة واما بالقوة لكن القسمة بالقوة للحركة تكون باعتبار قسمة المسافة
او الزمان حتى لا تقف الى نهاية فلو اعتبرت هذه القسمة مطلقا كانت كل حركة غير متناهية في العدة فلكون
القوة عليها غير متناهية بحسبها بل انما يعتبر من ذلك ما يكون لفرض احد مقدار في عضو والعادة
فتتناهي او لا تتناهي لكن اللاتناهي في العدة بحسب انقسام المسافة بهذا النحو من القسمة يرجع الى لا تناهي
المسافة وقد عرفت استحالته بل الذي يمكن هو ما يكون بتكرار المسافة كما في المستديرة والعادة فيها
وان كانت بالقوة لكنها قريبة من الفعل جدا اذ بمجرد فرض نقطة تكون كالمبدأ تنقسم الحركة المتصلة
الى دورات ومن هيهنا ربما يتوهم من كلامهم ان للافلاك حركات غير متناهية بالفعل قال الشيخ ان
حركة السماء اما بالمعنى الذي نقول له المتوسط فهي واحدة لا فيه شيء بدا ما التحرك واما الذي بمعنى القطع فيشبه
ان يكون كل دورة حركة واحدة الا ان الدورات لا تتحدد الا بالوضع فيتلخص ان اللانهاية في القوة
انما يمكن بحسب المدة والعدة فلينظر انه هل يجوز ان يكون قوة جسمانية غير متناهية كذلك فنقول لو امكن

لو امكن وجود جسم غير متناه وحلول قوة محركة فيه لكانت هذه القوة كما هي غير متناهية بحسب استبدادها بالغرض باستلزام الجسم كذلك تكون غير متناهية التي في المقوى عليه من جهة المدة والعدة بل الشدة ايضا فان اللاتناهي في الشدة وان استحال في ذاتها واستحال اجتماعها مع اللاتناهي في المدة في حركة واحدة لكن جاز ان يستلزمه المفروض المحال مع ذلك لانه كلما ازداد الجسم حجما يزداد القوة السارية فيه وكلما ازدادت القوة ازدادت ما بازائها من المقوى عليه فاذا بلغ ازدياد حجم الجسم الى لا نهاية كانت القوة وما بازائها من المقوى عليه كذلك كيف لا ولو كان المقوى عليه في المدة والعدة متناهيا لكان قطع جزء ما من الجسم ذي القوة قوية على جزء ما من الامر الذي عليه القوة فاذا اضعف عدد ذلك الجزء بحسب ما عليه بازائه من ذلك الامر جزء ذلك المتناهي بازاء جملة متناهية من ذلك الجسم وتكون قوة تلك الجملة قوية على ذلك الامر المفروض بازاء الكل فيبقى من الجسم جملة غير متناهية ويكون لها قوة وتقوى على ازيد على المفروض هذا واما الجسم المتناهي فلا يمكن ان يكون القوة الحالة فيه قوية على غير متناه بحسب المدة والعدة المتعلقة المرتبة على المدة لانها لو كانت تقوى على غير متناه فجزء القوة لا يجوز ان لا يقوى على شيء من جنس ما يقوى عليه الكل لان القوة سارية في الجسم فيكون لجزء الجسم قوة من جنس قوة الكل ويقوى على من الجنس الذي للكل فاما ان يكون ما يقوى الجزء على تحريكه مع ما يحركه الكل فان تساويا في تحريكه من ان في العدد والمدة لا يمكن ان الكل يفضل على الجزء وان كان ما يقوى عليه الجزء من العدة والمدة انقص يكون نقصانه لا في جانب المبدأ بل في الجانب الآخر فيكون في ذلك الجانب متناهيا ثم الكل انما يقوى على ما يزيد عليه بزيادة محدودة لان الجسم انما يزيد على جزئه بزيادة محدودة فلم لم يحال فيما بازائهما من المقوى عليهما باعتبار القوتين بل يكون ما يقوى عليه الكل ايضا متناهيا وان يكون ما يقوى الجزء على تحريكه اصغر فالكل ايضا يقوى على تحريكه فيتسق الكلام فيه ويظهر الخلف والكلام في هذه التقديرات كالكلام في التقديرات التي فرضنا في قوام المدار في ابطال المحال فلسنا نحتاج الى اعادتها المناسبة بالفعل بل نقول بالتقدير مناسبة توجب الحكم بانه متناه الى نحو التقديرات التي فعلها المهندسون في الجملة

بذلك ان كل قسم من الحركة بخصوصه بإزاء قسم من القوة بخصوصه بل مجرد ان النصف مثلا بإزاء النصف والربع بإزاء
الربع وانما يتم ان لو توزع الحركة على اقسام القوة بكونها بانحاء مختلفة فان اعتبرت حركة الجسم لسرعة مخصوصة شيئا
وحدانيا ولاحظت بان القسمة في امتداد المسافة او الزمان كان توزع الحركة من جهة المسافة او الزمان ويكون
بإزاء نصف القوة مثلا حركة جملة الجسم بتلك السرعة في نصف المسافة او المدة ومع انحفاظ السرعة تكون المسافة او المدة
مثلا نقطتين منقسم كل منهما بإزاء قسم الآخر ولا يكون هناك قسمة الحركة من جهة المسافة وقسمته من جهة الزمان
الا في اللحاظ والاعتبار ثم ان اعتبرت الحركة بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة شيئا وحدانيا ولاحظت
بان القسمة في امتداد الجسم المتحرك كان توزع الحركة من جهة الجسم المتحرك فيكون بإزاء نصف القوة حركة نصف الجسم
بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة وان اعتبرت حركة جملة الجسم في تلك المدة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا
ولاحظت بان القسمة في امتداد المسافة يكون التوزيع باعتبار المسافة من غير ان تنتصف المدة بل
تنقص السرعة لكن بعد لا يكون قسمة لتلك الحركة بعينها على ما هي عليه بالفعل واما اذا اعتبرت حركة الجسم في
تلك المسافة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا فلا يمكنك توزيع الحركة على اقسام القوة بتقسيم المدة البتة
اذ لا تزيد المدة بازدياد اجزاء القوة بل تنتقص فان قيل بان الحركة الواحدة كيف تتوزع على اقسام
القوة بانحاء مختلفة فاندفع بانه لا ضير في ذلك عند تعدد الاعتبارات وتكثرها لا نعني بالتوزيع كون كل
قسم بخصوصه من تلك بإزاء قسم بخصوصه منه بل ان النصف مثلا بإزاء النصف ثم اذا كانت هناك
حركات متعددة بالفعل او بالقوة منتظمة مترتبة سواء كانت في ترتيب احادي او ترتيب متعدد فاذا قسمت
القوة ولوحظ بان انقسام الحركة في امتداد سلسلة العدة او سلاسلها توزعت سلسلة الحركات
او كل من سلاسلها بحسب اقسام القوة اذا تمهدت المقدمتان فاقول لو وجدت حالة في جسم متناه على حركة
غير متناهية بحسب المدة او العدة المنتظمة في ترتيب احادي او متعدد كل منها غير متناه ولم يكن احادا ترتيب متعدد مختلفة فيها
القوة بتضعيف عليها تضعفت الحركة بانتقاص امتداد المدة او امتداد سلسلة العدد وكذا الحال لو فتتمنا القوة

... وعدتها واحدة ويسمى الدورة الواحدة والا يلزم المساواة للتفاوت في السرعة والبطوء ...

القوة اثلاثا او ارباعا لكن المدة الغير المتناهية والعدة الغير المتناهية لا تقبلان التضعيف في الازدياد
لا سيما اذا كانتا مبتدأتين من مبدأ معين كذا القسمة اي الاثلاث والارباع البتة وكذا الامر
اذا ضعفنا الجسم ذا القوة الغير المتناهية فتضعف القوة ويلزم ان يكون ما تقوى عليه من ان المفروض
او وحدة مفروضة بعد التضعيف ضعف ما كان تقوى عليه من ذلك المبدأ قبل التضعيف او يزيد
يكون نصف مما تقوى عليه بعد التضعيف في امتداد المدة والعدة بازاء القوة السابقة والضعف بازاء
الزائدة فيتبين المطلوب باقوم حجة لا يحيط بها شبهة اولى التلبيس وسقطت المؤنات التي تكلفها الشيخ
الرئيس ولعل ما ذكرناه هو ما رامه من نسبه الشيخ الى التحرف لانه اجمل وتسامح فعليك بما [illegible]
ثم ما ذكره الشيخ من ان تحريك جزء القوة جسما من مبدأ معين يكون انقص من تحريك الكل اياه من
ذلك المبدأ فينقطع ان اراد به ان يكون هناك حركتان متحدتين من مبدأ احديهما انقص من
الاخرى فينقطع ففيه انه لا يجب ان يكون الانقص ذا نقصان في العدة الا ان يجب الانقطاع اذا
كانتا مختلفتين بحسب السرعة كدورات الفلك الثامن بالقياس الى دورات الافلاك الاعلى والشيخ نفسه
يعترض بمثل ذلك على غيره وان اراد ان تحريك كل القوة من مبدأ يكون اكثر منه مبتدأ من ذلك المبدأ
على ذلك الاتساق بازاء شطر من القوة فينقطع لا محالة فذلك مما يكون بما مهدناه من المقدمتين و
لا احتياج الى التجشم بتلك المؤنة التي تجشمها قلت الفصل [illegible] ان يبين ان كل ما لا يمكن
خلو الجسم عنه كالحيز والمقدار والشكل وبعض الكيفيات فان شيئا منه طبيعي وذلك لان مطلق التحيز مثلا
يمتنع خلو مطلق الجسم عنه فلا يكون استناده الى ما يمكن خلوه عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها وكالقاسر
ثم اي جسم كان يمكن بالقياس اليه فرضه خاليا عن الطبيعة فيكون مطلق التحيز له في ضمن معين لا محالة واذا تحقق من
خارج فيكون ذلك من طبيعة بتبيين من ذلك انه لا يكون للجسم حيزان طبيعيان الا [illegible] لا ترجح له [illegible]
منها او الطبيعة النوعية البسيطة ان اقتضى القاسر بالكلية لم يوجد منها الا فرد واستدعت [illegible]

وشكلا وحيزا على حسب ذلك ثم اذ فيه قوة التجزي فالحيز الطبيعي له هو حيز جملة اجزائه التي فيه بالقوة وكانها

جزء احيازا لاجزاء الحيز الذي في الحيز المتصل المفروض فيه المنفصل الى اجزاء من حيث خصوص كل فرد فيه

بالفعل هو اقرب حيز اليه على حسب ارادة تشكلا بهن بالكل الاحياز من شي هو اقرب اليه ولذا ركونه

الاقرب اليه الا واحدا هو الحاصل له الكائن في شي منها فاذا انتقل منه الى حيز اخر منها بالقسر

مال احيازه الطبيعية الصغير ويدرد الاقرب اليه وان لم يكن في شي منها الا الاقرب اليه هو الاقرب

منها الى حيز ما هو فيه فيتحرك اليه ان لم يعق ويقصد البعض بالاقرب اليه شي من الاسباب التي الاتكون

بالقياس الى خصوص فرد فيه فانها لها سادات المركب فانها لم يكن له بعالم تخلق له حيز خارج عن احياز

البسائط ثم تركيبه ان لم يحصل الا بالقسر بالقياس الى بائع البسائط لكن لا يكون قسرا بالقياس الى

طبيعته ويكون الحيز الطبيعي هو حيز الغالب من اجزائه اما مطلقا او من جهة الحيز ولا يكون المعتدل الحقيقي حيزا

طبيعيا ولا منافرا بالطبع او حيزه الطبيعي هو ما اتفق حصوله فيه وظني ان الطبيعي للمركب انما هو باعتباره

ماله من جهة الخفة والثقل او الحالة المتوسطة على حسب ما تقتضيه تركيبه بسائطه فلا يكون حيز مركب النار

السافح او الارض السافح البتة وحيز المعتدل هو الوسط بين حيز الخفيف والثقيل اقول تقرير الكلام مقتضى

الكلام بنا على ان الحركة الطبعية انما تكون عن حالة غير طبيعية الى طبيعية فبالحري ان نبين ان كل

معنى عام لا يمكن خلو الجسم عنه بالكلية فان شيئا منه طبيعي له المراد بما لا يمكن خلو الجسم عنه هو ما لا يمكن

خلو جسم ما اصلا عنه فيكون لكل جسم شي منه طبعيا وما لا يمكن خلو بعض الاجسام عنه فيكون لذلك

البعض شي منه طبعيا فالاول كالمقدار والشكل والحيز فان الجسم لا بد وان يعرضه المقدار فلا بد وان

يتناهى في الجهات فيحيط به احاطة تامة حد او حدود فيحصل له هيئة من تلك الاحاطة هي الشكل ولا محالة

يكون له حيز مباين لما يسامته بالفرض بعض من الاجسام في الجهات اما وضع كما في الجسم المحيط بالكل او وضع

اعني مكانا مع وضع بالنسبة الى الحدود والجهات فهذا الاعم هو المراد بالحيز والثاني كالكيفيات الملموسة

الملموسة الاول للاجسام السفلية وكالالوان والطعوم والروائح لبعضها وكالضوء لبعضها البرهان في الحيز فنقول
لما امتنع خلو الجسم مطلقا عن الحيز مطلقا فلا يكون مطلق الحيز مستندا الا الى ما يمتنع خلو مطلق الجسم
عنه كالطبيعة الخاصة بما يختص بها من لوازمها وكالقاسر مطلقا اذ يمكن وجود مطلق الجسم بدون طبيعة مخصوصة
وخصوصية وبدون ما يختص بها وكذا بدون القاسر مطلقا ثم نقول ان كل جسم فتخليته مع طبيعته بحيث لا يكون
هناك قاسر يؤثر فيه اثرا غريبا ممكنة بالقياس الى ذاته فلنفرض واقعا فاذا خلي كل جسم يكون لا محالة
له حيز معين اذ لا بد له من مطلق الحيز ولا يمكن ثبوت المطلق الا في ضمن معين ولا بد لتعيين ذلك المعين من
مرجح ولا يمكن ان يكون المرجح هو القاسر لفرض التخلية ولا الجسمية المشتركة بل الطبيعة او ما يستند اليها فيكون
ذلك الحيز طبيعيا له ووجود الجسم بدون فاعل المكان غير ممكن لكن نسبة الفاعل الى جميع الاحياز على السواء
فلا يمكن تعيين الحيز بسببه ما لم يكن للطبيعة الجسمية خصوصية معه ثم انه تبين مما عرفت انه لا يكون لجسم حيزان طبيعيان
متباينان والا كان نسبته اليهما على السواء فلا يترجح له واحد منهما وانما دعانا الى القول بالحيز الطبيعي
وجوب الترجيح ثم ان هيهنا تفصيلا وهو ان الجسم بسيط او مركب فالبسيط فاذا خلي وطبيعته فلا بد ان
غير ان يفرض معه ما يؤثر اثرا غريبا ولا حالة غريبة عارضة للمادة سابقة على الطبيعة او طارية بعدها
وكذلك ينبغي ان يكون بحافظ الابداع فلا يكون هناك كثرة بالعدد بل انما يوجد منه فرد واحد وان
الطبيعة مقدارا مخصوصا وشكلا وحيزا مناسبا وهذا هو الحيز الطبيعي الحق ولا يكون الا واحدا لما ان
الجسم يمكن تجزيته في الوهم بل في الاعيان ايضا من حيث هو جسم وربما يمكن ذلك من حيث خصوصية
طبيعته ايضا وبالجملة فيه اجزاء بالقوة ولكل جزء منها حيز بالقوة ففي حيز الجسم احياز بالقوة وحيز جسم
حيز جملة تلك الاجزاء من حيث الجملة وهذا ظاهر كما ان جملة احياز الاجزاء وهذا على سبيل التخييل فانا ان
الاجزاء اذا وجدت من حيث انها جملة واحدة كانت ذلك الجسم الواحد بعينه كذلك يتخيل ان
تلك الاحياز اذا وجدت جملة واحدة كانت حيز ذلك الجسم الواحد بعينه لكن الامر بحقيقته ليس كذلك فان

السطوح المتوهمة فيما بين تلك الاجزاء معتبرة في احياز الاجزاء منفردة وفي مجموع تلك الاحياز مجتمعة وهي
ملغاة راسا في حيز جملة الاجزاء من حيث الجملة اعني حيز الجسم ثم الحيز الطبيعي للجزء من حيث هو جزء ما هو
اقرب اليه من الاحياز المناسبة لمقداره وشكله المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فالجزء المتصل حيزه
هو ما فيه من تلك الاحياز المتوهمة في حيز الطبيعي للكل فاذا انتقل عنه الى حيز من تلك الاحياز
اما بقسر كما اذا انتقل بعض مياه البحر الى موضع لبعض بالتموج او بارادة من النفس المتعلقة بالكل كما اذا
انتقل بعض اجزاء الفلك الى موضع لبعض كان المنتقل اليه حيزا طبيعيا لانه صار اقرب اليه والجزء المنفصل
عن بسيط المفارق لحيزه الكلية في الحيز يطلب الحيز الطبيعي بان يتصل بالكلية على اقرب الانحاء بحيث
يكون الكل بعد الاتصال على الشكل الطبيعي فيكون الجزء في اقرب حيز من احياز المتوهمة في الكل
فرض الاتصال الى حيزه الذي فيه عند الانفصال المفارقة فان لم يتيسر الاتصال لعائق من
خارج او من الطبيعة بالعرض كما في الاجزاء المنفصلة من الارض فان الطبيعة من حيث هي ان اقتضت
الاتصال لكن لتبيين الطبعي كما انه يحفظ الاتصال لم يطرأ الانفصال كذلك يحفظ الانفصال بعد
طريانه لعارض فيمنع من الاتصال من بعده بتهيج فهو انما يطلب الحيز المماس بالكل وفي المنفصل المماس
في الانتقال عن بعض الاحياز الى بعض على المتصل وبالجملة فيقتضي الجزء من حيث هو جزء ما هو الاقرب من الاحياز
المناسبة له المتوهمة في حيز الكل وتعيين الاقرب اليه انما يكون من خارج فان قلت طبيعة الكل بفرض تجويز
ان لا تقتضي امرا معينا بل ما هو اقرب اليه من عدة احياز متباينة فاذا كان في احدها كان هو الاقرب فلم يطلب
الاخر وان لم يكن في واحد منها طلب ما هو الاقرب منها الى الحيز الذي هو فيه بالقسر فيه لا يقال اذا كان الحيز
الطبيعي للكل واحدا كان اقرب الاحياز المتوهمة فيه للجزء ايضا واحدا فجاز ان يطلبه الجزء واما الكل فاذا كان له احياز
متباينة وقعت بحيث يكون نسبته الى كل منها على السواء فلا يتعين الاقرب منها اليه فلا يكون له
حيز طبيعي لانا فرضناه لا اقرب ولا اقرب هناك ثم انه ان لم يكن هناك عائق عن التوجه

الى شيء منها لا يتوجه الى كل منها البتة فان لم يتوجه الى شيء منها لم يكن شيء منها طبيعيا ان كان
كان هو الطبيعي لانا نقول ربما يمكن ان يقع الجزء ايضا بحيث لا يكون الاقرب اليه من الاحياز المتوهمة في حيز الكل
واحدا لكنا اذا فرضنا جزءا من النار بحيث ينطبق مركزه على مركز الارض ثم اذا وقع الكل بحيث فرضتم يكون
ح بعض اجزائه اقرب الى بعض الاحياز وبعضها الى بعض آخر فان كان التجزي اهون على الطبيعة من مفارقة
الجزء ولم يكن الاحياز الطبيعية محدودة من جميع الجوانب على السواء تجزى الجسم وطلب كل جزء منه ما هو اقرب
اليه وان كان مفارقة الجزء اهون على الطبيعة من التجزي لم يتجزء وسكن في الوسط لعائق هو نسبة
كل الجسم الى تلك بعينه مع الاباء عن التجزي كذا اذا كانت الامكنة محدودة من جميع الجوانب على
السواء مع ما بينها ان كن فانه لا يمكنه التجزي ح البتة وذلك كما قال الشيخ انا لو توهمنا النار في
مركز الافلاك لا يميل الجزء منها الى جهة كان بعض حمله السكون لكن القسر لها كانت تقتضي ان ح
عن جهة في وسطها تنبسط عنها الى الجهات بالسواء الى ان يلقى كل جزء من المنبسط ما هو اقرب اليه من
المكان الطبيعي حينئذ لا يقدر على النفوذ فيما يحيط به من الماء والهواء اذ النفوذ انما يكون بان يخرق الخرق
يكون في جهة وهذا انبساط من جميع الجوانب فيكون ساكنة بالقسر والضغط فان الخلاء مما لا يجوز ان يحدث
في الوسط عند انخراقه وهذا القسر عارض عن الطبع هو بحسب جدا فالجواب ان الاقرب من الاحياز انما يتعين
بامر خارج عن الطبيعة فلا ضير في ذلك بالقياس الى الجزء لانه لا يكون مباينا ولا يكن بالقياس اليه
تخلية الطبيعة بنفسها بالكلية اذ لو خليت لم يكن هناك جزء بل انما يحصل جزء من الماء مثلا انا بتجزية طارية
على الماء في الاعيان او في التوهم فتعين موضع الاجزاء واحيازها بتلك التجزية المحصلة لها وكما يخلع وه
جسم آخر صورته ويلبسها صورة الماء لا محالة كانت لها قبل ملابسها بالمائية موضع مخصوص لاقرب الاحياز اليها
من جملة الاحياز التي بالقوة في حيز الماء فانه لم يتعين الاقرب اليها من تلك الاحياز ولم يتأت ان
يسكن بالقسر حيث كان كما ذكرت واما الماء من حيث هو تكن تخليته مع طبيعته ولا بد ان يتعين لجزء ان

واما المركب فلا يكون له حيز على حدة اذ المركب لو حدث زيادة في احياز الاجسام فلا يحتاج الى
حيز زائد على احياز البسائط وايضا لا يتصور للمركب وجود مبتدع اي وجود حاصل من غير سبق زماني بل
ثانية فان نوعه ان كان قديما لكنه في مرتبة مطلق الفردية يكون مسبوقا في لحاظ العقل بالمادة
المتصورة بصورة بل الصور المتخصصة بنوع وكل فرد خاص منه يكون مسبوقا بالزمان وبالمادة
كذلك مسبوقية زمانية ايضا ويكون اركانه لا محالة ان حصلت وطباعها طالبة لاحيازها جائزة
عليها الحركة المستقيمة فلو كان له حيز على حدة فاما ان يكون خارج المحدد الذي يعينه وهو باطل اذ لا يكون
خارجه جهة فلا يكون فيه جسم يجوز عليه الحركة المستقيمة التي لا بد وان يكون من جهة الى جهة على انه لا يكون
خارج المحدد لا خلاء ولا ملاء كما تبين في موضعه او داخله فيكون اما بتوسط حيز الجسم الاخر الغير فيكون تحيز
واحد جسمان بالطبع وهو باطل او لا وح فلا اقل من لزوم امكان الخلاء في مرتبة وجود بطء المتقدمة على تحيز
وجوده المقارنة لمرتبة وجود المحدد وسياتيك تحقيقه عند الكلام في امتناع ان يكون تحاوي تشكل للحوي ثم
ان كلامهم قد اضطرب في ابانة الحيز الطبيعي للمركب حتى ان الشيخ الصناعة رئيس الحكماء قال في الاشارات
انه بالقضية الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب مكانه واما بحسب وجوده فيه او في السماوات المجاوزة وقال
في النجاة ان الامكنة الاولى للاجسام البسيطة لان المركبة اذا تركبت لم تخل اما ان كانت من اجزاء متساوية
القوى فيتساوى فيها استحقاق التمكن في احياز الاجسام البسيطة فلا يكون لها بالطبع من امكنة البسائط
ولا ايضا لها بالطبع مكان غير تلك الامكنة لان الاجزاء كلها متفق في ان ذلك المكان خارج عن طبعها
اذ ليس مكان شيء منها والكل جملة الاجزاء ليس لجملة الاجزاء مكان خارج عن امكنة الاجزاء الا مثنا وان لم تكن
متساوية القوى فالمكان الطبيعي هو مكان الغالب اما اذا كان الجسم المركب من مستقيمين فقط فيمكن
ان يكون التركيب فيه من شيئين متساويين لانه اذا كان مكانا البسيطين متجاورين ان مكانه الطبيعي
في الحد المشترك بينهما ولا يمكن ان يتركب من اجزاء متساوية في القوى فوق اثنين حتى

١٤٣

البتة فان تحرك الى جهة مكان من الامكنة بالطبع فقوة بسيط ذلك المكان فيه غالبة فان سكن في حيز من
الاحياز بالطبع فقوة بسيط ذلك الحيز فيه غالبة بالطبع ح ان لا يتحرك ولا يسكن فاذا لا تركيب من بسائط
فوق اثنين متساوية القوى شيء ولهذا زيادة تحقيق مكانها الكتب المبسوطة وقال في الشفاء ان تركيب المركب
لا يخلو اما ان يكون عن بسيطين او اكثر من بسيطين فان كان من بسيطين فاما ان يكونا متساويين في القوة او احدهما اغلب
فان كانا متساويين في القوة ولم يتفق ان كان في موضع احدهما يتحد اجزاء الاخر تفرقا ولم يحتبسا الا
لجامع وان اتفق ان اجتمعت حركاتهما وبعد كل من مكانه كبعد الاخر تقاوما وقسر كل واحد الاخر فوقفا الا ان يطرأ
على احدهما معين او يكونا في الحيز المشترك بين الحيزين فيجوز ان يقفا فيه بالطبع ان غلبت قوة احدهما وقسر على
المزج حاصل كان المكان الطبيعي مكان الغالب وان كان عن اكثر من بسيطين فيهما غالب فالحيز للغالب وان
تساوت غلب البسيطان اللذان جهتهما واحدة بالقياس الى الموضع الذي فيه التركيب وحصل المركب
في اقرب الحيزين من حيز وقوع التركيب لم يتجاوزه اذ الجذب عنه الى الجانبين سواء الا مسافة
عن البسيط الذي يطلب ذلك الحيز لا يبطله تخالف الجذبين عسى ان لا يصح امتزاج مثل الاجسام
البسيطة متلازمة الا وهناك غالب يجمع ويقسر الاجزاء الاخرى مانعا اياها عن الحركة الى احيازها
الخاصة او يكون الاجزاء قد تصغرت تصغرا لا يمكنها ان تفعل في الاجسام التي بينها وبين
كلياتها خرقا او تكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك البسائط انتهى وانما قيدنا اولا
باسرها بالفاظ لتحيط بها ولا يبقى لك تطلع يستشرف لها واعتبر التساوي في القوة دون
الحجم والمقدار لان المتساويين في المقدار قد يختلفان في القوة فانه لو اخذ مقداران متساويان
من الارض والنار فربما كان اقتضاء الارضية للميل السافل اقوى من اقتضاء النارية للميل الصاعد
او بالعكس بل ربما كان الناقص في المقدار زائدا في القوة والذراة انه انما اعتبر ذلك لان التساوي
قد يكون حجما مثلا فلا تقاوم الجوهر في طلب المكان الطبيعي مقاومة تامة وان تساويا والجسم [illegible]

يكاد يتحقق بالضرورة انما كثيته خفته وثقله يكون على حسبها ولا خفاء في ان المركب ان فرض
غلبة النار فيه بالاسلم خفته فوقها وكذا ان فرض غلبة الارض فيه بالاسلم ثقله تحتها فلا يكون مكانه مكان النار
او الارض البتة فما اتفق عليه كلمات الشيخ وتلمذته الاتباع بالقبول من ان المركب مكانه الغالب ليس مستقيم وكذا ما يفهم من اشارات
من ان المركب من العناصر الاربعة على السواء مكانه ما اتفق وجوده فيه ما ينطق به النجاة
من انه لا يكون مكانا طبيعيا له ولا منافرا له بالطبع مما لم يتحقق بعد فان المركب يكون لا محالة
اثقل من بعض العناصر واخف من بعض فلا يوافقه شيء من امكنتها بل يكون مكانه الاوسط بين مكانيهما
والكلام المفصل في هذا الباب هو ان المركب ان لم يكن هناك قاسر على المزج طلبت بسائطه
احيازها وانفصلت الا ان يكون التركيب من بسيطين وكان كل منها في حيزه الطبيعي بين الحيزين او يكون
البعض حائلا بين البعض الآخر وحيزه ولم يقو البعض على دفع الآخر وخرقه فيقف المركب حيث يتعادل
قوى البسائط لكن لعل الصحيح في الوجهين اتفاقية والوحدة اعتبارية وهناك جسمان كل منهما في
حيزه او جسمان فصاعدا كل في حيز غريب كما في الوجه الثاني وان كان هناك قوة قاسرة على المزج فتعين
الحيز من جهة ما يحصل له من نسبة في الخفة والثقل والتوسط بينهما والضابطة في ذلك ان يفرض النار
اذا كانت على حالها الطبيعية في درجتين من الخفة والهواء في واحدة منها والارض في درجتين
من الثقل والماء في واحدة منه فان تساوت اقدار البسائط سواء كان التركيب من اثنين او اكثر فمحله
لكل ما خرقت من درجته فان كان هناك اختلاط بين خفيف وثقيل فتنقص درجات الخفة الى درجات
الثقل فان تعادلا اعتدل المركب والا فقسم فضل الاكثر على الاقل منهما على عدد البسائط
فالخارج من القسمة هو قدر درجة المركب في الخفة والثقل وان لم يكن هناك اختلاط بل
كان انما البسائط منها ما هي خفيفة او ثقيلة فدرجة المجموع قدر درجة المركب وان تفاوتت الاقدار
فانكانت النسبة بين الكل واحدة بان فرض احد مقداريه ضعف الجميع سواء كان ذلك الواحد

الواحد منه بمقدار احد بسائطه او لا فقد بان انحطت ذي نحو كل قدر واحد جزءا على حدة ويرجع
الامر الى الضابطة المذكورة في التساوي وان لم يكن النسبة بين الكل عددية لم يمكن تعيين درجة
المركب على الوجه العددي تحقيقا بل غاية الامر استعلام ذلك تقريبا باعتبار نسبة عددية تناسبها
وارجاع الامر الى تلك الضابطة ولنزيد ذلك توضيحا فنقول اذا تساوت الاقدار فان كان
التركيب ثنائيا اما من الطرفين او الوسطين او كان رباعيا فالمركب معتدل لا يحصل الاعتدال
مع التساوي في التركيب الثنائي من طرف ووسط بل المركب منهما يكون في درجة ونصف من
الخفة او من الثقل لكونهما متوافقين كالنار والهواء والارض والماء او في نصف درجة لكونهما متخالفين
كالنار والماء والارض والهواء واما في الثلاثي اصلا بل يكون المركب في ثلثي درجة من الخفة او الثقل
ان كان الساقط من الاربعة احد الطرفين وفي ثلث درجة ان كان الساقط احد الوسطين وان تفاوت
المقادير فلا يتصور الاعتدال في التركيب الثنائي من الطرفين او الوسطين او من طرف ووسط
متوافقين بل انما يتصور في التركيب من طرف ووسط متخالفين اذا كان الوسط ضعف
الطرف واما في الثلاثي فان كان الساقط احد الطرفين فانما يعتدل المركب اذا كان الوسط
المخالف لقرينه زائدا على مجموعهما بمقدار الطرف منها وان كان الساقط احد الوسطين فانما يعتدل
اذا كان الطرف المخالف لقرينه ناقصا عن مجموعهما بمقدار نصف الوسط منهما مثاله ان يكون النار
جزء والهواء جزءان فان ضم اليهما الماء اربعة اجزاء او بدله الارض جزءين كان المركب معتدلا واما
في الرباعي فيعتدل اذا كان كل من طرف ووسط مساويا لنظيره وكان فضل احد الطرفين على
الآخر نصف فضل الوسط الموافق لذلك الآخر على الموافق له كان يكون كل من النار والارض
جزءا وكل من الهواء والماء جزءين او يكون النار جزءين والارض جزءا والماء ستة اجزاء والهواء اربعة
ولو زاد ذلك لا يكون معتدلا كان يكون النار اربعة والهواء ثلثة والماء جزءين والارض جزءا او يكون

المركب في سبعة اعشار من الخفة او يكون النار جزءا والهواء جزئين والماء ثلثة والارض اربعة فيكون
المركب في سبعة اعشار درجة من الثقل اذ كلما اذا كانت العناصر كلها على قواها الطبيعية ونقص
منه قوة تجبر نقصانه بالزيادة في مقداره فان قلت ما ذكرته كله انما هو بالنظر الى قوى البسائط
واقترانها في المركب لكنه يجوز ان تفيض عليه صورة نوعية تقتضي خفة او ثقلا اعلى مما تقتضيه الاجزاء
الا ترى ان الذهب اثقل من الارض فانت تعلم ان الخفة والثقل على شاكلة الكيفيات الاربعة الاول من الملموسات
لا تفيدها الصور النوعية في المركبات على خلاف ما تقتضيه امتزاج البسائط بل كيفية لم تخلق
للمركبات من حيث هي مركبات اكثر فلا يكون لها من حيث هي خفة او ثقل غير ما تقتضيه اجزاؤها فان
الخفة والثقل انما للوصول الى الامكنة الطبيعية ولعل الذهب لا يزيد ثقله على ثقل الاجزاء الارضية المنبثة
فيه وان زاد على ثقل ما يوازيه في الحجم من المدرة التي امتلأت مسامها من الاجزاء الهوائية
وما يدريك ان الاجزاء الهوائية المائية التي حجمها ازيد على الاجزاء الهوائية والنارية التي في
قطعة مساويها من الذهب فاذا عرفت درجة المركب في الخفة والثقل فاعلم ان حيز المعتدل
هو الحد المشترك بين الماء والهواء واما غير المعتدل فان كان خفيفا او ثقيلا دون درجة يرتفع او
ينخفض عن هذا الحد مركز المركب بقدر ذلك من نصف قطره كان يكون الخفة او الثقل ثلث درجة
فيرتفع المركز او ينخفض بقدر الثلث من نصف القطر فاذا بلغت الخفة او الثقل درجة كان حيز المركب
حيز الهواء او الماء وان كان خفيفا او ثقيلا درجة ونصف درجة كان حيزه الحد المشترك بين النار والهواء
او بين الماء والارض فان زاد على ذلك لم يبلغ درجتين ارتفع المركب عن الحد المشترك
بين النار والهواء وانخفض عن الحد المشترك بين الماء والارض بقدر ذلك ان ينقص عن ذلك
مع الزيادة على درجة انخفض عن ذلك الحد وارتفع عن هذا الحد فان قلت فعلى ما ذكرت يكون مثلا
حيز المركب من النار والهواء والماء اجزاء سواء حيث يرتفع مركزه عن الحد المشترك بين الماء والهواء

بقدر ثلثي نصف قطرة اي ثلث قطرة لكن ينبغي ان يكون حيزه حيز الهواء اذ الجزء الهوائي يطلب السكون
فيه والناري يجذب الى فوق والمائي الى تحت فالتجاذب من الجانبين لا يبطل السكون
الذي يقتضيه الهواء قلت الماء يقتضي السكون في حيزه ثم الهواء المساوي له انما يقدر على اشالته الى
الحد المشترك بين حيزيهما لا الى حيز الهواء نفسه ثم النار لا تقدر على اشالة هذا المجموع الذي هو ضعفاهما الى
حيزها نفسها ولا الى الحد المشترك بين حيزها وحيز الهواء وانما كان لها ذلك لو كان في ذلك المجموع مساويا
لها ولو كان حيزه حيز الهواء ولا الى حيز الهواء وانما كان لها ذلك لكانت خيرة بين حتى يكون المجموع في
خفة الهواء فكيف يستقر في حيز الهواء بالطبع فما ينتقل منه واعلم انه قد يتوهم ان المركب عن بسيطين متباينين
متمانعين في الحركة اذا كان اقرب الى حيز احدهما انجذب اليه لان الحركات الطبيعية تشتد عند القرب
من احيازها وتفتر عند البعد ويتجه ان الحركة الطبيعية انما تشتد عند القرب من الحيز الطبيعي لانه
كلما يقرب يرق ثخن الملاء المقاوم ولان الجسم كلما يتحرك يزداد سخونة فيزداد لطافة الملاء المقاوم
وعلى هذا الوجه لا يكون الاشتداد مشروطا بالقرب بل بامتداد زمان الحركة وبالجملة فهناك
اسراع في الحركة الى الجهة التي يتجه اليها بالميل الطبيعي لضعف يحصل في المقاوم لا لشدة
في الميل نفسه والمركب المذكور انما الميل فيه الى حيز بين حيزي بسيطيه لا الى الاقرب منهما
واما البسيطان فميلاهما الى امكنتهما حيثما كانا ولا يختلف الميل نفسه بالقرب والبعد وانما اطنبنا الكلام
في هذا المقام لانا لم نستفد ممن سبقنا ما نؤمن به ونعول عليه والله يهدي من يشاء والامر كله بيده
قلت وكذا الكل جسم شكل طبيعي والبسائط لا تختلف في الشكل اختلافها في الاحياز بل الشكل الطبيعي للكل
هو الكري اذ القوة الواحدة انما تفعل في المادة المتشابهة فعلا متشابها والارض انما خرجت
عن الكروية بالقسر وانما لا تعود اليها بالطبع لمنع يبسها عن ذلك اي عرض فانه حافظ للشكل الطبيعي كان
وللقسري ليكون لصعب التقصي عن النقص مما في الافلاك من تقرير كرها فيها السد اوبره والكواكب

مختلفة المقادير متخصصة بالمواضع ومن اختلاف في المتممات بالرقة والغلظ وانا بعد اعترافي بقصور

مبلغي من العلم أقول ان العناية الالهية لما اقتضت ابداع كرات يكون احيازها بعضها في جوف

بعض او ثخنه او يكون ثلثة خارجة المراكز متشابهة لمركز المحيط او غير متشابهة لزم من ذلك قوله الشكل بما ذكرنا

في الحيز تمهيد ان لكل جسم شكلا طبيعيا وثم شكك بانه كما ان الافلاك لا بد له من وضع ليس له

شيء من الاوضاع طبيعيا فانه يجوز ان يكون الجسم لا بد له من شكل ولا يكون له شيء من الاشكال طبيعيا

فليعلم بيدران الوضع الذي لا بد للافلاك منه هو ترتيب تباين به من سائر الاجسام ولا انه ليس

منه طبيعيا له بل هو حيزه الطبيعي او جزء من حيزه واما الوضع الحاصل باعتبار نسبة الاجزاء المفروضة

فيه الى غيره فكيف يكون مما لا بد له منه عند فرض تخليته عن جميع ما يجوز تخليته عنه ولا يكون له حينئذ

جزء بالفعل فضلا عن نسبة الجزء الى امر آخر وكون الشكل موقوفا على النهاية لا يضر في كونه لازما للجسم

عند التخلية عما يجوز التخلية عنه وقد ثبت وجوب النهاية للجسم ثم البسائط وان اختلفت في الآثار

فلا تختلف في الاشكال بل الشكل الطبيعي للكل هو الكري وذلك لان القوة الواحدة انما تفعل في

المادة الواحدة المتشابهة فعلا متشابها وكل شكل غير الكرة ففيه اختلاف الافاعيل وكيف تحصل الطبيعة

المتشابهة شيئا من المادة المتشابهة تفعل منه شيئا آخر ومنه تفعل آخر ومن يدعي ان فعلا اولى بهذا دون

ذلك فانما كان ذلك من قبل الفاعل او القابل ارتفع التشابه او كان من خارج فليس فرض التقرير

عنه يكون شكلا لا يكون فيه هذا الاختلاف فهو الطبيعي فاستقم وقد يعترض بالارض فان هذا يمنع طبيعية

كرية ولو كان ذلك لقاسر فيجب ان تعود الى الكرية عند زوال القاسر والجواب ان

ذلك لقاسر وانما لا تعود الى الكرية عند زواله لان يبسها يعوقها عن ذلك فان استشكل

بان يبسها طبيعي فكيف تقتضي طبيعة واحدة شيئا وما يعوقها عنه فالجواب ان عوق اليبس اياها

ليس بالذات كيف ولو لم يكن هناك قاسر كانت الارض على الكرية وكان يبسها حافظا

١٤٩

لا كد فيها حتى لا يزول بادنى قاسر بل بالعرض فان من شان الطبيعى ان تحفظ الشكل الحاصل فان كان هو الطبيعى حفظه وان كان القهرى حفظه فعوده عن الطبيعى انما هو لحصول القسرى ويتشكل بما فى الافلاك من تفرد يكثر فيها التداوير والكواكب وما فى المتممات من اختلاف بالرقة والغلظ فرقتها فى جانب الاوج وغلظها فى جانب الحضيض والامر بالعكس فى الحوى لمحدب لتصح عن ذلك بان هيئات الافلاك من نتائج ان ذلك ليس لطبايعها بل لفيضان صورة كمالية زائدة على البعض من جسمها فيفرز منها كرة مصمتة وجسمين يتدويرا او كوكبا او فلك خارج المركز فيلزم ان يقى فى المفروز عنه تغرز واختلافات تخن وهم يدرون التصور بصورتين مباينين على امتناعه فى موضعه وانه كيف يفيض صورة على نبذ من مادة متشابهة دون سايرها فليس هناك استعداد ومن ارجع ذلك الى الفاعل فقد نفى قصره وباهم مصدرا اذ يجوز ذلك بطل اصل الدليل وانهدم اصول كثيرة مبتنية على امتناع ذلك ومن زعم ان ليس هناك اجزاء بالفعل والتداوير والكواكب والمتممات والخوارج اجزاء فرضية لا تختلف فى السرعة والبطؤ فى الحركات كما هو المذهب وتقلبه فى جهات الحركة كالاوج والا زيد على الحكاية واما بعد الاعتراف بالتصور فليفنى سن العلم بل اضعف المنية البشرية عن اكتناه الامور اقول ان الفلكيات كرات متكثرة من مواد مختلفة اقتضت عناية المبدع ان يكون احياز بعض منها فى اجواف بعض او يكون احياز بعض آخر فى ثخان بعض مراكزها خارجة عن مركز ما هى فى ثخنه سواء كانت مراكز الحيط او غير شاملة فلا جرم يكون فيما هى فيه تقر او اختلاف بالرقة والغلظ ولو لا اقتضاء العناية ان يكون فى جوف الفلك بعض العناصر فلك او عنصر كانت مصمتة كالارض فكما ان التجوف فى اصل الابداع لمكان جسم آخر مبدع معه حيزه فى جوف هذا الاجسام كذلك حصول الكرة او لقرات فى التخن

او اختلاف بالرقة والغلظة اذا كانت السطوح كرية والقوم لم يعنوا ببساطة الافلاك ان الفلك الكل بسيط غير منتظم من كوكب وعدة افلاك وكيف يسوغ ان يقصدوا بذلك بل انه ليس فيه امتزاج اجسام كامتزاج العناصر في المواليد اذ ان كلا من الكواكب والافلاك الجزئية المفردة المفرزة عن الكواكب بسيط ليس فيه تالف قلت تفصيل كل حركة انما هي بحالة انبعاثية نحو الخروج من المبدء الى المنتهى برافع العائق وهي الميل وربما يحس به مع تخلف الحركة عنه كما في الحجر المسكن على اليد ثم الا يكون فيه ميل من طباعه بالفعل او بالقوة لا يمكن طرد حركة عليه الا عن طباعه والا فليتحرك من قاسر مثلا في مسافة ما في زمان ما وليتحرك به اخرى في تلك المسافة جسم في طباعه ميل معاوق واخر نسبة ميله الى الميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول اذا تفاوتت الازمنة على حسب تفاوت الميول المعاوقة كان نسبة زمان ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول كنسبة الميلين بل كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول فتكون الحركة بمعاوقة مثلها بدونها والقسر المقسور يختلف عليه تاثير الاقوى والاضعف فالاقوى مطاوع والضعيف معاوق وليست المعاوقة للجسم بما هو هو بل لطباع ايطلب القرار على مكان او وضع وهو المبدء الذي نرومه فنقول كل جسم طبعي ففيه مبدء ميل مستقيم او مستدير فانه ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فامكان بالطباع فذاك والا فلابد فيه من مبدء ميل معاوق وايضا اذا فارق حيزه وهو بمقتضى طباعه مال اليه بطباعه اذا لم يعق ففيه مبدء ميل مستقيم وان لم يجز عليه الانتقال في الاحياز فالانتقال في الاوضاع الحاصلة بسبب محاذاة الاجزاء للحاوي او المحوي جائزة البتة لاستوائها في امكان ذلك عن طباعه او لا عنه ففيه مبدء ميل مستدير اقول كل حركة فانما هي تطلب شيئا بين المبدء والمنتهى اما مسافة اينية او غيرها تكون على

١٥١

على حدٍّ ما يوصف بالقياس الى ما هو دونه ويكبر بالقياس الى ما يكون فوقه في الاعيان او التوهم و
لعل الفطرة السليمة لا ترتاب في ان قطع الجسم شيئاً فشيئاً عدداً او مقداراً انما يكون بكيفية حاصلة فيه من المحرك
الداخل او الخارج قابلة للشدة والضعف وهي حالة انبعاثية الى الخروج من المبدأ الى المنتهى بحيث
تدافع ما يعوقه عن ذلك هذه الحالة هي المسماة بالميل وهو ربما يوجد ويتخلف عنه الحركة وهذا ظاهر
في الاينية كما يحس من الحجر المسكن في الجو على اليد والزق المسكن في الماء تحت اليد وكذا
في الكمية لا يستغني بها الاينية واما الوضعية فكما انها اينية لكل جزء منه فيسهل التصديق بالميل
فيه ايضاً وانما يحتاج الى تلطيف القريحة في الحركة الكيفية اذا تقرر ذلك فنقول ان كل جسم
طبعي ففيه مبدأ ميل مستقيم او مستدير ونمهد لبيان ذلك مقدمة وهي ان الجسم الذي
لا ميل فيه بالفعل ولا بالقوة اي الذي ليس فيه مبدأ ميل طبعاً اي لا يتحرك قسراً وذلك لانه
لو تحرك بقاسر في زمان ما في مسافة ما فلنفرض تحريك ذلك القاسر بعينه
تلك المسافة جسماً فيه مبدأ ميل معاوق فتكون حركته فيها في زمان اطول ثم لنفرض تحريكه
ايضاً في تلك المسافة جسماً يكون نسبة الميل المعاوق فيه الى الميل الاول كنسبة زمان حركة
عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول ولا شك في ان النسبة بين زماني حركتين متفقتين
في المحرك والمسافة مختلفتين في الميل المعاوق انما هي كنسبة الميلين المعاوقين فنسبة زمان
حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل
الثاني الى الميل الاول اي كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة
ذي الميل الاول فيلزم تساوي زماني حركتي ذي الميل الثاني وعديم الميل فتكون
الحركة مع معاوقة كالحركة بلا معاوقة وقد قررنا في فصل ابطال الخلاء الكلام على
هذا الوجه بما لا مزيد عليه وتاسعها ان المقسور على الحركة المستقيمة

او مستديرة يختلف عليه تأثير القاسر الاقوى والاضعف وما ذاك الا لان القاسر انه وقد طاقته
الجسم المقسور الضعيف قد عاوقه فذلك الجسم وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم بل لمعنى فيه يطلب
البقاء على حالته من المكان او الوضع وهذا هو المبدأ الذي نحن في بيانه كذا قرره الشيخ في الشفاء
اقول وفيه انه يجوز ان تكون المعاوقة لقوة في الجسم من شأنها حفظ حالته الحاصلة من طبيعة
او قاسر وابقائها من غير ان يكون شأن هذه القوة امالة الجسم الى حالة غير حاصلة كما ان اليبوسة
انما تقتضي حفظ الشكل الحاصل من طبيعة او قاسر وليس من شأنها اقتضاء شكل غير حاصل
اللهم الا ان يدعى الضرورة في ان الجسم انما يكون في ذاته قوة حافظة اذا كان له في ذاته
مناسبة مع ذلك الحيز بخصوصه لا بمجرد كونه حاصلا له واذا كان كذلك فاذا فقد ذلك الحيز
بقاسر ثم زال القاسر ولم يمنعه مانع عن الميل اليه كانت تلك القوة مميلة اليه لا محالة
واما الوضع الذي باعتبار محاذات الاجزاء المفروضة ومناسبتها للاجزاء الخارجة فلا يكون
شيء منه طبيعيا ولا مطلوبا بالطبيعة على ما هو المشهور بل اذا كان فلنفس شاعرة ثم لا يكون مطلوبا
لذاته للنفس من جهة خصوصيته بل لكلي نحو آخر بها يلزم الجسم وضعا لا له بل يحفظ كل حيز
حيزه الذي يحصل له من خارج وينبغي ان يعلم ان البيان كما ينتهض في تحرك الجسم من
خارج كذلك ينتهض في تحركه من نفس مع ان النفس انما تحرك بحدوث ارادة وانبعاث قصد فان
ذلك انما يكون حيث تكون قوى مختلفة ويكون البدن متألفا من اجسام متصلة قبل تلك النفس
ويختلف تحريكها اياه باختلاف ثقله زيادة ونقصانا كما يرى في النفس الحيوانية يختلف تحريكها
لبدنه والقوة واحدة فلا بد في الفصلين من مبدأ مقدم اذا تمهد ذلك فنقول ان الجسم
ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فلا يكون ذلك الا بميل مستقيم فان كان عن طباعه
فقد ثبت ان فيه ميلا مستقيما وان كان عن قاسر او نفس تحرك

١٥١

او نفس تجري مجراه فلا بد ايضا من ان يكون فيه مبدأ ميل معاوق بحكم المقدمة الممهدة والقسم الثاني الا

يكون له حيز طبعي يجوز ان يفارقه فاذا فارقه وهو يقتضيه طبعا عاد من الممكن ان لا يكون هناك عائق

من التحرك اليه فيتحرك اليه طبعا لا محالة فيكون فيه مبدأ ميل مستقيم ولا يجوز ان يكون

العائق ذاتيا حتى يمتنع فقدانه اذ من المستحيل ان يكون في طباع جسم بسيط اقتضاء

حيز والعوق عنه واذا ثبت مبدأ الميل في البسيط ثبت في المركب لبقاء قوى البسائط

فيه ولكون حصوله بالحيز الغالب من بسائطه كما قالوا او لما يناسب مرتبته في اصل التركيب فيه

اختصه او لتقل كما قلت وبالجملة فلا يكون فيه من حيث ذاته بالقوة بل بالفعل عما يقتضيه من حيث

التركيب قول على قياس ما مر ومبناه انه يجوز ان يقتضي الجسم بطباعه حيزا ويكون فيه قوة

حافظة لما يحصل له من الاحياز بطبيعة او قسر ومبقية عليه فاذا حصل له من قاسر حيز غير طبيعي

وعاقت الجسم بالعرض عن الميل الى الحيز الطبعي كما ان اليبوسة الطبيعية للارض تمنعها عن

العود الى الشكل الطبعي ولا نعني بالحيز الطبعي ما يتحرك او يميل اليه الجسم بالذات ان لم يكن هناك

عائق من خارج بل ما تقتضيه الطبيعة الخالية فيتحرك او يميل اليه اذا لم يكن هناك عائق اصلا

وان اردتم بالحيز الطبعي ذلك المعنى فثبوته لكل جسم لم يتبين بعد ولا مناص عن هذه

المناقشة الا بما اشرت اليه وان لم يجز عليه الانتقال من حيز الى آخر فنقول يكون له لا محالة

في اي آن يفرض وضع واحد بالعدد فيما يحويه حول ما هو مشتمل عليه او في ذلك حول ذلك

باعتبار نسب الاجزاء المفروضة فيه الى الاجزاء المفروضة في الحاوي والمحوي او فيهما لكن ليس شيء

من الاوضاع المتصورة بحسب تلك النسب اولى به من غيره اذ ليس كون جزء منه مماسا

بجزء من الحاوي والمحوي اولى من كون جزء آخر كذلك لعدم الاختلاف في طبائع

الاجزاء في البسيط فيجوز ان يتحرك من وضع الى وضع وذلك بالميل المستدير

فان اقتضى طباعه ففيه مبدء ميل مستدير او من قاسر فيكون فيه بحكم المقدمة الممهدة مبدء ميل طبعا
فالبسيط يجوز عليه الانتقال من حيزه فلا يكون ذلك ميلا مستقيما بل مستديرا او لا يبعد ذلك بالارض
مثلا فان الحيز المتشابه بالاوضاع في البسيط وتجويز الانتقال عليه من بعضها الى بعض حيزه
ان يكون فيه مبدء ميل اما مستدير او مستقيم واما التعين المستدير في المحدد ونحوه مما لا يجوز
عليه الانتقال من حيزه فلاستحالة المستقيم هناك ينبغي ان يبين اولا امكان تبدل الاوضاع بالقياس
الى ذات الجسم كما في اقامة البرهان فلا يتطرق التشكيك بانه ان اريد بالامكان الامكان
الذاتي فمسلم ولا يلزم منه وجود مبدء ميل بالفعل فليس يلزم من امكان شيء وجود مبدءه بالفعل
او التعين فيه بالفعل وان اريد به الاستعدادي والتام فممنوع واما التشكيك بان تبدل اوضاع البسيط
يجوز ان يكون بحركة عرضية لا ذاتية حتى يجب ان يكون فيه مبدء ميل فجوابه ان تبدل الاوضاع
بالقياس الى ذاته يقتضي جواز الانتقال فيها عليه بالذات وبذلك يندفع ايضا التشكيك
بان تبدل اوضاع اجزاء هذا الجسم كما يكون بحركة هذا يكون بحركة الجسم الذي اخذ الوضع
بالقياس الى اجزائه على انه يندفع ايضا باخذ الوضع بالقياس الى اجزاء جسم ساكن من حيث
هو ساكن اذ يتحقق تبدل اوضاع هذا مع سكون ذلك ممكنا ولا حاجة الى اخذ الوضع بالقياس
الى الجسم يمتنع عليه الميل المستدير كالارض حتى يرد ان نحو الارض كما يمتنع عليه الميل المستدير طبعا
ويكفي في تبدل الوضع تحركه قسرا واما المعارضة بان الجسم البسيط لو جاز ان يكون فيه مبدء ميل
مستدير جاز ان يتحرك به وتكون الحركة لا محالة على قطبين مخصوصين ومنطقة معينة وهو محال اذ
ليس شيء من النقاط المفروضة والدوائر الموهومة اولى بالقطبية والمنطقية مما عداه فيلزم الترجيح
بلا مرجح فالجواب عنه انه يجوز ان يكون المبدء نفسا ذات ارادة مرجحة للحركة على قطبين مخصوصين
ومنطقة كذلك لا لامر لا يجب ان نعلمه بخصوصه ان كنا نستيقن بثبوته وليس يجوز ان

ان يكون بهذه النفس تحرك بانزعاج قصدي والا كان حكمها حكم القواسر في وجوب مبدء ميل معاوق
في الجسم لتحريكها قلت ولا يجوز ان يجتمع في جسم مبدءان او مبدء لميلين طباعيين مستديرة
ومستقيم لتنافيهما وامتناع ان يكون في بسيط قوة على متنافيين ولا يلزم ان الجسم يتحرك
بطباعه الى حيزه فاذا وصل اليه سكن فليجز ان يتحرك بالاستقامة الى حيزه فاذا وصل اليه استدار
لان ذلك حيث يكون المطلوب بالذات واحدا انما يحصل الاختلاف في حاليه بالعرض
والمطلوب بالمستقيم هو الحيز ولا يطلبه المستدير على انه لو طلبه لم يكن اذا كان الجسم في حيزه واما المركب
فاذا كان التركيب امتزاجيا ففي كل من بسائطه مبدء ميل مستقيم بجواز زواله عن موضعه فلا
يكون في شيء منها مبدء ميل مستدير المركب من حيث هو مركب يتبع البسائط في الزوال عن الحيز
فلا يكون فيه مبدء ميل مستدير طباعي بل ان استدار لا بالقسر فعن نفس انما تحرك بقصد اقول
لا يجوز ان يجتمع في جسم بسيطا او مركب تعدد ان متغايران بالذات او متعدد واحد بالذات لميلين
طباعيين مستدير ومستقيم واما اذا كان الميلين غير طباعي جاز كان المستدير حيوان يقصده مع
ان فيه مبدء ميل مستقيم لثقله واما لا يجوز ذلك لان المستقيم يقتضي ايصال الجسم واجزائه الى حيزه
الطبيعي باقرب الطرق وهو الخط المستقيم والمستدير يصرفه عنه فهما متنافيان فيمتنع ان يكون في بسيط
قوة على متنافيين فان قلت التنافي انما يوجب امتناع اجتماعهما فلا يمتنع ان يتهيأ و بالبدل
ويقتضيهما مبدء بعينه في حالين مشروطين متنافيين كما ان الجسم والميل المستقيم بطباعه يتحرك بطبعه
الى حيزه فيسكن اذا وصل اليه قلت ان الاثرين المتنافيين انما يصدران لا معا عن طباعيين و
الطباع مبدء ذاتيا لهما اذا كانا بالغاية طبيعية ذاتية كالحيز الطبيعي للحركة والسكون الطبيعيين و
الغايات الطبيعية الذاتية لا تتنافى والغاية في الميل المستقيم هو الحيز الطبيعي والمستدير لا يوصل الميل
فلا يكون غاية له على انه لو كان غاية المستدير هو الحيز لم يستدر الجسم وهو فيه فغايته ان لم تناف

نهاية المستقيم استلزم الميلان الى الغايتين معاً مع تمانعهما وان تنافيا لم يكن احد الغايتين طبيعية فكذا
الميل الذي بازائها فاذا كان في البسائط ميل واحد واما المركب فلا يتوهم ان يجوز ذلك فيه لعدم امتناع تخالف
القوى وتمانعها فيه والحق ان ذلك ممتنع فيه ايضا لان التركيب الحقيقي انما يكون بالمزج وذلك
انما يتأتى في بسائط يجوز على كل منها ان يزول عن حيزه حتى ينتقل هو الى حيز غيره او غيره الى حيزه
فانه ما لم يتخلل عن بعض حيزه ولم يتداخل لم ينتقل غيره الى حيزه فلا بد في كل منها من مبدأ ميل
مستقيم فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير واذا جاز على البسائط الزوال عن الحيز جاز على المركب
لان حيزه لا يكون خارجا عن احيازها لكل من الاجزاء يجوز ان ينتقل عنه طبعا كان له او غريبا و
زوال حيزه عنه يستلزم زوال الكل ولا يرتاب انه لعل الزوال يجوز بالقياس الى كل من البسائط
دون المركب فانك قد علمت ان المركب انما اقتضى الحيز باعتبار قوى البسائط وما اقتضيه
مزاجها الا القوة مستأنفة فلا جرم ان المركب من حيث هو مركب ايضا يجوز زواله عن حيزه ففيه
ايضا مبدأ ميل مستقيم فلا يجوز ان يكون فيه من هذه الحيثية ايضا مبدأ ميل مستدير **قلت**
الفصل فما ثبت في طباعه الميل المستدير لا يكون فيه ميل مستقيم كالافلاك وبعكسه كالعناصر
فالحركات بحسب الجهات الطبيعية اما حول الوسط او عنه او اليه اقدم هذه الاصناف الحركات كلها
هي المستديرة اذ الكمية لا تتناهى الا مع انها مستقيمة فلا تكون الا متناهية متناهيا لتناهي الابعاد ووجوب
الوقوف بين حركتين والاستحالة ايضا لا تكون الا بين ضدين فلا يكون شيء من هذه الاحادية
بالشخص فتكون مسبوقة بغيرها والمدة تفتقر الى حركة سرمدية يعينها فاذا تكون الا المستديرة و
يجب ان يكون المحرك لها واحدا انما يفعل بارادة دائمة ويكون المتحرك بها اسبق الاجسام
ويتحدد به جهات سائر الاجسام **اقول** كانك قد تنبهت على ان الافلاك المحددة للجهات
لما جاز عليه تبدل الاوضاع فلا بد فيه من مبدأ ميل اذ لا يجوز عليه الانتقال

من حيزه فلا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فانما يكون فيه مبدأ ميل مستدير واما سائر الافلاك فلما ثبت
بالارصاد تحركها بالاستدارة ولا قاسر هناك فلا يكون فيها ايضا مبدأ ميل مستقيم واما ما في جوفها من
العناصر فيتحرك بالطبع اما عن الوسط او الى المركز وذلك كالنار والهواء او كالماء والارض فالحركات
التي تختلف بها الاشارة الى الشيء او الى اجزائه اعني الحركات الوضعية والاينية ثلثة اصناف
حول الوسط وعنه واليه فان اعتبرت الجهات بالعرض يزيد الحركات على هذه العدة ولكن لا تكون طبيعية
ثم ان المستديرة هي اقدم هذه الاصناف بل الحركات مطلقا لان الاينية المستقيمة وكذلك الكمية
المستلزمة لها لا تتصلان الى لا نهاية وذلك لوجوب تناهي الابعاد وضرورة الوقوف بين كل
حركتين متضادتين راجعة او منعطفة فلا يوجد في الجنسين حركة شخصية دائمة وكذا سائر الاستحالة لانها انما
تكون بين الضدين فهي بجملة فكل من الثلاثة لا تكون الا حادثة بالشخص فكل حادث كما سبق مسبوق
بمادة ومدة فالمدة لدوامها تفتقر الى الشخصي تفتقر الى حركة دائمة شخصية ولا تكون الا من المستديرة
ووجب ان يكون سبب التحرك لهذه الدائمة واسبابها انما يفعل بارادة دائمة لا عن انبعاث قصد
ويكون التحرك بها هو الطبع اسبق الاجرام ويتحدد بها جهات الحركات المستقيمة لسائر
الاجسام قلت فصل ولنتكلم في الحركة العرضية وهي ان يلزم الشيء للزوم مقارنته لمتحرك
تغير في اين او وضع غيرا وليس لم او كيف غير عارضين له بالذات وذلك على نحوين احدهما
ان يكون المتحرك بالعرض في جسم متحرك بان يتحرك فيه بالذات ففي الاين كالجسم المحمول
في الصندوق وفي الوضع كالكرة المحوية لاخرى وتكون مخالفة لها في المركز متصفة بها تحرك
لسائرها بالطبع كان تكون ساكنة في نفسها يلزم اجزاءها المفروضة المكتنفة بالطبيعة من سطح
الحاوية ككرة النار مع الفلك او متحركة على محور غير محورها فيلزم قطباها بموضعها من الحاوية فيتحرك
بتحركها ككرة الثوابت مع الاطلس وثانيهما ان لا يكون متمكنا كذلك كالسطح والاعراض

وصف بالعرض بحركة الجسم فإن الجسم يوصف بالحركة وإنما الموضوع بالذات هو الجسم لكن الحق ان محل

بالصنم فقول وإذ قضينا الوطر من الكلام في الحركة التي تكون من طباع الجسم فيجب ان نتكلم في

التي تكون لا عن طباعه ومثاله اما بالعرض او بالذات ولنقدم الكلام فيها بالعرض فنقول الحركة العرضية

هي ان يلزم الشيء المتحرك لزوم مقارنة لمتحرك تغير في أين او وضع او حيز او لين او كم او كيف فيه غيرها فيوصف

به بالذات ولا يتبدل عليه من جهة انتقال لانه متحرك بالعرض فيعرض له بالذات ما انتقال انه متحرك

فيه بالعرض كالساكن في سفينة او وضعه الا اين او كمه او كيفيه العارض له بالذات وهي علل التحريك باحد معاني كون المتحرك

بالعرض في جنس من مقولة شيئا بهذا ان يكون قابلا للحركة بالذات في ذلك الجنس وذلك بان يكون يعرض لها

بالذات شيء من ذلك الجنس كالاين ووضع الا انه لم يفارقه محل الشيء الذي هو محمول فيه قد فارق اينه او وضعه

مثلا وهذا بلازم له فيلزم ان يقع له لاجل حركته ما هو فيه من جهة تقع اليها اشارة غير الجهة التي كان

تقع الاشارة اليه او على وضع بالقياس الى جهات غير ما كان اما في الاين فكالمحمول في الصندوق

فان مكانه الاول هو الصندوق وهو غير مفارق له ولكن تبدل الاشارة اليه بتبدلها الى الصندوق

واما في الوضع فكالكرة محوية لكرة اخرى تتحرك بحركتها وذلك ظاهر فيما اذا كان بينهما التصاق لعدم الخلاء

والمساس او كانت المحوية خارجة المركز فتحصل في قطعتين متساويتين من الحاوية قطعتان غير

من المحوية فالمحوية ساكنة كانت في انفسها او متحركة لا بمثل حركة الحاوية يجب ان تتحرك بحركة الحاوية

والا حاذت الحاوية عن الحركة واما اذا كانت موافقة المركز فساكنة كانت او متحركة لا بمثل حركة الحاوية

في الحركة فكيف يلزم من حركة الحاوية حركتها بالعرض ومن ههنا استشكل حركة التاسع الافلاك فيقال

انها لا تكون عرضية لموافقة التاسع الفلك في المركز بل اما قسرية فيلزم ان تكون قسرية دائمة او

طبيعية والعناصر عندكم طبيعية للنار فيلزم ان يكون ميلان مستديره ومستقيم طبيعيين لها و

اللازمان باطلان عندكم والجواب انها عرضية وذلك لان الاجزاء المفروضة في الفلك او النار

اما بطلان الاول فلان القسر لا يدوم واما البطلان الثاني فلما مر في الفصل السابق على هذا الفصل ١٢

وان كانت متشابهة في الطبع الا انها تختلف في النسب الواقعة بين المتماثلين بالقرب والبعد فكل جزء يظهر
من النار قد تعين جزء من الفلك كالمكان الطبيعي له لانه الاقرب اليه بالفعل دون غيره وهو يتحرك بالطبع
الى مكانه الطبيعي ويسكن عنده لا انما يلتصق به التصاقا طبيعيا يلزم منه ما يلزم من الالتصاق بالغراء
والمسامير فاذا تحرك المكان لزمه وتبعه بالطبع متمكن فيه حافظا لما بالاقبية وليس له شعور بانه لم
فاتى عليه جزء آخر بدله يكون هذا ايضا بعد الاتيان عليه مكانا طبيعيا له كما كان الاول قال الشيخ ولو كان الماء
وهو في الهواء مصيبا الترتيب الطبيعي الذي بيناه قبل مع اصابته الموضع الطبيعي اي المستقل ولا
اختلاف اجزاء ما يقوم عليه من الارض لكان لا يتبع حركة الهواء في اي الجهات تحرك لكن الماء ليس مصيبا لمكانه
المكان الطبيعي على الوجه الذي هو طبيعي بل في اكثر الامر بانضغاط له بعد الى السفل واختلاف في بعض اجزائه
من تحت واذا تبع الحركة الهوائية تبعتها اجزاؤه العالية في كثير من الامر على سبيل التموج واما السماء فليس
فيعرض لها السبب المقول فيعرض من ذلك كالتموج الخوالي مصيبة المكان الطبيعي على الوجه الطبيعي فتحت
عليه لزومه والالتصاق به على ان الهواء قد يعرض له ايضا بسبب الجبال والرياح امر اوقع تميزا في اجزائه
انتهى وقد يستشكل جدا امر حركة كرة الثوابت مثلا مع حركة الفلك الاطلس اذ لا يمكن ان يقال هناك ان
كل جزء من السافل يلزم جزءا من الاعلى بالطبع كيف وهو يتحرك نفسه بخلافه ويستبدل مكانه بجزء غيره والتقصي
عن هذا ما اشار اليه الشيخ في العينية من النجاة ان محور حركة الكرة الباطنة اذا لم يكن على محور الحاوية
بل وقعا على نقطتين اخريين بها قطبا حركة الباطنة ويلزمان من الحاوية موضعهما فيزولان بزوالها
يلزم ان يتحرك الباطنة مع حركة الخارجة وتتحرك بحركة نفسها ايضا وثانيهما ان يكون المتحرك ليس من
شأنه ان يتحرك بالذات وانما يقال انه متحرك فيه بالعرض وذلك بان لا يكون هو الموضوع الاول
لجنس ما يقال انه متحرك فيه لكنه اما ان يكون متحدا بالموضوع اتحادا بالاتفاق كالابيض يقال انه متحرك
وانما المتحرك بالذات هو الجسم غير انه لحق الكان الجسم صنما واما ان يكون مباينا له بالمحل ويقال انه مقارن

بل لا لمقارنة جسم لجسم بل لمقارنة الصورة او العرض له فيصير له بسبب الجسم حيز مخصص به الاشارة الواقعة اليه واجزاء كاجزاء الجسم واين كاينه ووضع كوضعه فاذا تبدل مثلا مكان الجسم او وضعه بالذات يقال لذلك الشيء ايضا انه انتقل في الاين او الوضع والنفس اذا كانت منطبعة تتحرك بالعرض بتحرك البدن فان لم تكن منطبعة لم تتحرك بحركته ولو بالعرض ثم انه يقال للنفس المنطبعة انها تنتقل بالعرض بنقلة البدن ولا يقال انها تسود باسوداده فيشكل ولو طلب الفرق واجاب على ما ذكره الشيخ ان التحقيق المتفق لا يفرق بينهما الا ان الجمهور يحكمون بانه اذا زال الجسم عن اصحابه اشارة ما زال ما معه فصار اليه اشارة اخرى تخصصه ولو كان الشيء غير محسوس واما السواد فاذا انتقل في الجسم لم يوجبوا حصوله فيما يقارنه اذا كان غير محسوس كانهم يوجبون الحيز الكل موجود ولا يوجبون السواد الا لقابله وعلى ما ذكرنا من التشبيه في الحركة الاينية والوضعية فقس الكمية والكيفية فقد يقال للشيء انه يسود بالعرض اذا كان الموضوع للسواد ليس هو هو بل جسم آخر يقارنه ايجابا له او سلبا هو جزء منه فيه اذ الجسم هو هو في الموضوع وليس هو هو الا باعتبار كقول القائل ان القار يسود وليس الموضوع للسواد هو الجوهر مع القابلية بل اتفق ان كان موضوعه بدن بناء على ان صف الجسم الصغير بالسواد كانه ليس بالذات بل الموضوع الاول للسواد شيء فيه الا المجرد وهو السطح وكذلك يقال ان السواد ذو مولكونه في الجسم الثاني والقار هو وليس الموضوع للمار هو الجوهر ماخوذا مع القابلية قلت **فصل** واما القسرية وهي ما تكون عارضة لذات المتحرك من خارج فالاول منها بها الاسم بالا يكون الى غاية طبيعية وح اما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة كما في الحجر المجرور على الارض او مضادة كما في المرمي الى فوق والمكانية منها تكون بالدفع وبالجذب واما حركة المحمول فبالعرضية اشبه والتدويرية القسري مركب من دفع وجذب بالمدحرجة تكون من سببين خارجين او من ميل طبعي مع دفع او جذب قسري ولسبب فيما يكون من القسرية مع مفارقة قوة تفيض على المتحرك باعداد المحرك وهي تستند الى الوسط ثم تضعف قليلا قليلا حتى تفنى ومن السبب في ذلك ان تلك القوة

القوة تأخذ في الضعف بمعاوقة الطبيعة مع معاونة المحاكات لها لكن التسخن المستفاد من المحك

للطيفة البوار المحرق وإيرائه سرعة النفوذ يورث الاستعداد في الحركة فما لم تشتد القوة

بعد يتدارك التسخن بالتقوية بالضعف بل يوفر فإذا استحكمت جدا لم يف التسخن بذلك

على أنه يضعف هو أيضا بضعف القوة والمحك وإن اشتد استعداد المرمي له ويذكر

منها التي من تلقاء المتحرك ويراد بها التي لا تكون من مبدء خارج ويكون لموضوعها أن يتحرك

بالطبع حركة غيرها فتدخل فيها النباتية والحيوانية دون الفلكية أو التي تصدر عن إرادته

فتخرج النباتية وتدخل الفلكية أو التي له أن يتحرك بها إذا شاء فإن اكتفي بذلك فكذلك

وإن زيد وله أن لا يتحرك إن شاء لم تدخل الفلكية أقول الحركة القسرية كما عرفت

ما تكون عارضة بالذات للمتحرك بها لكن من مبدء خارج وهذا يشمل ما إذا كانت إلى غاية

طبيعية عن سبب خارجي لكن هذه ربما تسمى طبيعية لكون الغاية فيها طبيعية والأولى باسم

القسرية ما لا يكون إلى غاية طبيعية وحينئذ فإما أن تكون خارجة عن الطبع غير مضادة

لما بالطبع كحركة الحجر المجرور على بسيط الأرض أو تكون مع خروجها عن الطبع مضادة

لما بالطبع كحركة الحجر المرمي إلى فوق ثم القسرية كما تكون أينية تكون كيفية كتسخن الماء

وكمية كذبول المرضى ووضعية كدوران الرحى ولنتكلم فيما يختلف بها الإشارة إلى

الشيء أو أجزائه أعني الأينية والوضعية فنقول الأينية تكون بالدفع وتكون بالجذب

وأما التي بالحمل فإن كان المحمول لم يتغير أينه الحقيقي أصلا كالمحمول في الصندوق

فالحركة عرضية قطعا وإن كان قد تغير أينه كالمحمول على اليد أو السفينة فإن بعض

أجزاء أينه كما يلاقيه من سطح اليد أو السفينة لم يتغير بهذه الحركة فهذا عرضية الحركة

تبعية عرضت بها لهذا الجسم من أينه فلعله لذلك قال الشيخ وأما الحمل فهو

بالتحريك العرضي فشبهة ارى ان نحو الحجر ربما يخيل كانه محمول متحرك بالعرض وانما القسر الحق في

المجذوب او المدفوع من غير ان يكون ذلك بتبعية حركة ما لازمه وذلك كالحديد المجذوب

بالمقناطيس كالسهم المرمي والتحريك القسري على الاستدارة مركب من دفع وجذب

والدحرجة تكون من سببين خارجين فتكون من ميل طبيعي مع دفع او جذب ثم انهم اختلفوا

فيما يكون من القسرية بان يفارق المتحرك المحرك كحركة المرمي والمدحرج فالحق ان

السبب فيها قوة يستفيدها المتحرك باعداد المحرك اياه لقبولها وتلك القوة

يكون اشد واضعف وتثبت مدة قاهرة للطبيعة الى ان تبطلها الطبيعة بمعاونة المصاكات

فيما يماس المتحرك وتخرق به وذلك لان الحركة لا بد لها من سبب موجود معها

واذ ليس هناك حركة واقفة او جاذبة او حاملة من جسم آخر يدوم حركة المرمي

بدوامها تقتضي بانقضائها فهو اذن قوة في المرمي واذ ليست طبيعية ولا ارادية فهي

قسرية مستفادة باعداد الرامي لا بايجاده والا لانبتت حركة السهم بهلاك الرامي

والمخالفون منهم من توهم ان الحركة والاعتماد يعني الميل من طبعهما ان يتولد بعضهما حركة

واعتمادا وهو لا يرد لانهم يعنون ان يعقب الحركة سكون ثم يتولد عن الاعتماد حركة وهو شنيع

جدا فان الحركة الاولى ان كانت علة للثانية بان توجدها وجب ان توجد الاولى

مع الثانية واستحال ذلك بان تعدم ووجب دوام الثانية لدوام عدم الاولى وان كان

السبب هو الاعتماد الاول فكان ان باقيا فكيف يطرأ السكون مع بقاء سبب الحركة

ولا مانع وان انعدم كما انعدمت الحركة الاولى فالكلام فيه كالكلام فيها ومنهم

من سلم ان الهواء المدفوع يتبع الى خلف المرمي ويليه هناك الشيء بالقوة ويضغط

بالامامة وهو سخيف قطعا فان الهواء الراجع الى خلف ما سبب حركته الى قدام

عند الالتيام حتى انضغط ما امامه الى قدام ومنهم من ظن ان الدافع يدفع الهواء والمرمي لكن
الهواء اقبل للدفع فيتحرك اسرع وتحدث حركات متشابهة في اجزاء الهواء قدما والسهم
موضوع فيها فينجذب معها وليس مستبعدا ان تبلغ قوة حركة الهواء الى ان تحمل الحجارة
فان بين الجبال اذا اشتد هبوبها ربما اقتلعت اركانها واندكت الوقوف والعلة بهذه الابنية
المشيدة فتقلع الجبال وربما تحمل لفتح القلاع المبنية على القلل لتكسير البوقات وبنوها لا ير
انبئوا بها ارحلة فلم يأتوا بشئ فان الكلام في الهواء كالكلام في المرمي لان الحجر كالسهم
يقولون بها في اجزاء الهواء قدما ان كانت في تحرير بعدها كتحرير كان المتحرك قد تحرك
بعد هدوء المحرك ووقعوا فيما هربوا عنه وان كانت في تلك الاجزاء معا فاما ان يكون
حين تحرك المحرك الاول وثبت بعد فيجب ان تقف السهم عند هدوء الرامي اذ تكون موجودة
بعده فيعود المحذور ثم اذا كانت حركة السهم انما هي بحركة الهواء والهواء محتبس عن الاسور القائمة
في وجهه فكيف ينفذ السهم في الحائط فاما ان كان الهواء الذي يلي فصل السهم محتبس والذي
يلي قوته يكون بعد على قوته كان السهم اسبق من الهواء وقد كانوا جعلوا الهواء اسبق ثم ما بال هذا
الهواء يحمل السهم والاشياء التي تتفق حصولها فيه لغير السهم سبب فيه ولا يحملها وما بال الريش
التي اذا نبتت على اغصان الشجر شبيها لا تحمل السهم لو وضع فيها واعلم ان حركة المرمي
اشتد في الوسط فتشبث بذلك القائلون بدفع الهواء والحق ان الذي ذكروا العائق
القوة المستفادة من المحرك كانت قوية في ابتداء وجودها والحركة شديدة ثم كما اخذت
في الانسلاخ ولم يكن للاشتداد بعد الابتداء وجه اما اذا كانت العلة هي دفاع
الهواء فالوجه فيه ان الهواء يتلطف بالحركة فيزداد سرعة وانخراقا لما ينفذ فيه من

١٦٢

الهواء الناقل للرمي وليس بشيء بل الإشكال على فرض القوة ليس بأشد منه على فرض
اندفاع الهواء فإنه لو كان ذلك لاستفادة الهواء لطافة وتخلخلاً بالحركة فإن كان المستبعد
هو تخلخل الهواء الحامل فكيف يصح ذلك والهواء المتخلخل أولى بأن لا يفعل عنه المنقول فيه
لأنه يصير أكبر حجماً وأضعف قواماً وما هو كذلك يكون أولى بحركته مما هو يحمله فإذا فرض تحريكهما
بقوة واحدة وإن كان المستبعد هو تخلخل الهواء المنفذ فيه فمن أين كان التخلخل في
الأوساط أقوى وإنما يكون ذلك لو دامت المحاكة على شيء واحد فإنه يكون حينئذ التحاك
أسخن لطول المزاولة فيكون أقدر على التلطيف والمحاك أيضاً أشد سخونة فيكون ألطف
وأقبل للخرق وههنا لا المحاك واحد ولا المحكوك بل على توهمهم يجب أن يتحرك الهواء المسلم
مدفوعة قدماً ويكون كل جزء يفرض حاكاً بعينه لمحكوك بعينه وقد تفتح ما ذكره الشيخ في وجه هذا
الاشتداد على فرض القوة أن القوة تأخذ في الضعف مع ما فيه معاونة المصاكّ
لها لكن التسخن المستفاد من الحاك لتلطيفه الهواء المخروق وإيرائه سرعة النفوذ يورث الاشتداد
في الحركة فما لم تنسخ القوة بعد يتدارك التسخن ما يفوت بالضعف بل يوفر فإذا انتسخت
عدم اللبث التسخن بذلك لكثرة ما يفوت بالضعف على أن التسخن أيضاً يضعف حينئذ
بضعف القوة والحاك وإن كان في أمر الحاك على الرمي يستدعي اشتداد واستعداده للتسخن ويذكر
بعد القسر الحركة التي تسمى من تلقاء المتحرك وتختلف فيها اختلافاً يرجع إلى التسمية فمنهم من خص
بها الحركة التي لا تكون من سبب خارج ويكون لموضوعها أن يتحرك بطبعه حركة غيرها فعلى هذا
تدخل الحركات الصادرة عن النفوس النباتية والحيوانية في أبدانها إذ لا بد لأبدانها أن تتحرك بحسب
طبيعة إلى أحيازها تعينها على حسب التركيب تخرج الحركة الفلكية ومنهم من يريد التي تصدر
عن إرادة المتحرك بها أي إرادة النفس المتعلقة به وهذه يعينها بأسمينا الإرادية فتخرج النباتية وتدخل

١٦٤

وتدخل مع الحيوانية الفلكية وبعضهم من يدّ بها التي ان تحرك بها اذا شاء فان كان شئ بذلك
فيخرج منها النباتية وتدخل مع الحيوانية الفلكية كما في المعنى الثاني وان زيد على ذلك قيد
آخر اعني وان يمكن له ان شاء ان لا يتحرك لم تدخل الفلكية **قلت الفصل** اذا ابتدأت معا
حركات مختلفة في السرعة ثم انقطعت معا فبين ابتدائها وانقطاعها متسع من امكان لقطع كل من
مسافاتها المتفاوتة وأمثالها بحركة قطعت بها او مثلها واذ هو امر واحد انقسمت فيه الحركات المتفقة
المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة في مسافات متفاوتة القائمة بمتحركات ربما تكون مختلفة المقادير
لا يكون نفس الحركة وسرعتها وبطوءها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك او مقداره واذ
هو يقبل الانقسام انقسام المسافة فهو مقدار او ذو مقدار فذلك المقدار المتسع بالذات لتلك
الحركات وذو الاجزاء المفروضة فيه لا تكون مجتمعة البتة والا لاجتمعت اجزاء الحركات فهو غير قار
فيكون ماديا لحدوث اجزائه ولا يكون عين مادة بل فيها اذ غير القار بالذات انما هو في المادة
لا المجموع ولا يكون مقدار المادة لما مر بل الهيئة فيها لا القارة والا قرنت به ومقدار الهيئة غير القارة
وهي الحركة ليست الا فهو مقدار الحركة المتصلة اتصال المسافة تبعيتها في الانقسام الى متقدم
ومتأخر لكن المتقدم والمتأخر في المسافة يجتمعان ويتقلبان بخلاف الحركة وكما ان الزمان
باتصاله مقدار للحركة فهو عدد لها عند انقسامها الى متقدم ومتأخر لا يجتمعان لا ينقلبان
واعلم ان القبلية والبعدية اللتين انما البعد فيهما عند فوت القبل لا تقالان في الثابتات
اذ لا فوت هناك ولا لاحق بل انما تقالان بالذات في هذا المقدار المتصرم المتجدد فانه
اذا فرض فيه حدود فانقسم الى اجزاء وقيس بينها يكون قبل وبعد هذه ذواتها لا القبلية والبعدية
زائدتين عليها وفيما سواه من التغيرات والمتغيرات بواسطته حتى اذا قيل فيها ان هذا قبل
وذاك بعد يعني ان هذا في زمان قبل وذاك في زمان بعد ولولا ذلك لكانا بالعكس

أو معاً ومعية الزمانيات له هي متاها أعني كونها فيه ومعية بعضها البعض هي كون متاهما واحداً
أعني كونهما فيه وليس كل ما وجد معه فهو فيه كما أنا مع الخردلة ولسنا فيها بل إنما فيه الأجزاء وحدود
ثم الحركات ثم المتحركات وأما الثابتات فليست فيه وإذا قيست معاً أو مع ما فيه كان لها
ثبات مع ثباته وثبات ما فيه وتسمى هذه الإضافة دهراً فيكون الدهر محيطاً بالزمان وأما إضافة
الثابتات بعضها مع بعض فتختص باسم السرمد **أقول** إذ قد فرغنا من مباحث الحركة فجدير
بنا أن نتكلم في الزمان ذاهبين عن عرضها ولنقدم تحقيق الحق فيه وفيما يتعلق به ثم نلتفت إلى
أقوال طوائف ممن ضل فيه قبل التصحيح لفاسده وحل شبهات وجهت إليها فنقول إذا ابتدأت
معاً حركات مختلفة في السرعة والبطء ثم انقطعت معاً فلا جرم
أن يبقى بينها وأبطئها فإن ابتداء هذه الحركات وانقطاعها يستتبع أن تقطع كل من المسافات
المتفاوتة أو ما بينها لحركة قطعت بها أو مثلها ما يمكن فيه لك لا يمكن فيه قطع مسافة السريعة
أما مسافة البطيئة فقطعها فيه بالسريعة وإن كان ممكناً لكن على سبيل الانطباق على تمامها بل بعض
من قطعها في شطر منه فهذا المتسع قد يعبر عنه بالإمكان أمر وراء ما اتفقت فيه الحركات المتفاوتة
المختلفة بالسرعة والبطء الواقعة في مسافات متفاوتة القائمة بمتحركات ربما تكون مختلفة
بالعظم والصغر فلا جرم لا يكون نفس الحركة أو سرعتها وبطؤها ولا المسافة أو مقدارها ولا
المتحرك أو مقداره ثم إنه مع وحدته في نفسه يقبل الانقسام إلى أنصاف وأنصاف أنصاف
لا إلى نهاية يكون بإزائها أنصاف الحركات وأنصاف أنصافها الواقعة في أنصاف المسافات
وأنصاف أنصافها فهو مقدار أو ذو مقدار فإن كان مقداراً فهو المطلوب وإن كان ذا مقدار فذلك
المقدار يكون المتسع الذي كلامنا فيه وبالجملة فهناك مقدار بالذات متسع لتلك الحركات
ليس لشيء من تلك الأمور فهذا المقدار يكون الأجزاء المفروضة فيه متجددة بل يكون منه سابق وآخر لاحق

اذ لو ثبت لثبت اجزاء الحركات التي نقصد فيها غير قار وكل جزء منه حادث فاما يكون
بريا عن المادة بل يكون ابا عن المادة اي مركبا من مادة وهيئة تلتئم امر حال فيها جوهرا كان او عرضا
واما في المادة اي هيئة فيها لكن التجدد بالذات لا يكون مجموع المادة والهيئة بل هو الهيئة فقط
فهو اذن مقدار في مادة فاما ان يكون مقدار المادة فيعظم ويصغر بالمادة وقد عرفت
ابطاله او الهيئة فيها والحجر ان يكون مقدار الهيئة قارة لاستحالة قرار الشيء بدون مقداره
بل الهيئة غير قارة وهي الحركة ليست الا فاذن هو مقدار الحركة فهذا هو ضالتنا المعبر عنه بالزمان
فان قيل اولا الامكان المراد بمعية الحركات تثبت في الابتداء والانقطاع هو المعية الآنية والزمانية
اعني كون الابتداءات في آن او زمان واحد وكذا الانقطاعات فالبيان دوري والامكان
غير بالغليين حتى ينظر فيه وثانيا ان استحالة قرار الشيء بدون مقداره مم فان الجسم النامي او المتخلخل قار
مع عدم قرار مقداره حينئذ مم او التخلخل وثالثا ان انحصار الهيئة الغير القارة في الحركة ممنوع لم لا يجوز ان يكون
فيه الحركة فانه ايضا هيئة غير قارة ولتكن حينئذ تحيث اين ووضع او كم او كيف غير مستقر تحركها
فيها فالجواب اما عن الاول فهو ان المعية هي الاجتماع في الحصول تصورها وكذا التقدم والتأخر
فطري لا مجال لان يمتري فيه او يماري ومرجعها الى مكان ما ذكرت لكنه مع ذلك يخالف التي يماري
وجود الزمان فيقول ايضا ويرام الاتقاد او الافهام يجب التنبيه على تلك المعية لاسيما وهناك من
يعترف بالآن دون الزمان فيقام عليه الحجة بالمعية الآنية على وجود الزمان على ان المقصود في
المقصود بهذا البيان تحصيل ماهية الزمان اما انيته فان اريد بها انيته في نفس الامر حتى تحصيل
فعلى وجه اخرى من الاوهام سواء كان ذلك بوجوده بنفسه في الاعيان او وجود راسمه هناك كما
غلطية عن تجشم الاثبات فالمنكرون ان يجحدوا بها فقد استيقنتها انفسهم فتقديرها من حيث لا يدرون انهم
حيث يستعملون الزمان في الساعات والايام والشهور والاعوام ويضبطون ازمنة الوقائع

والمعاملات ويمنون طولا في مدد الاعمار لانفسهم وقصرا فيها للخلفاء فان ارتيابها تحقيقه
في الاعيان فلا يفي بهذا البيان بل سيلوح ذلك ان شاء الله تعالى بنظر ادق واما عن الثالث
والثالث فانا اقول ان المراد بالقرار ههنا هو اجتماع الاجزاء وبعدم القرار خلافه ولا ريب في امتناع
قرار الشيء بدون مقداره بهذا المعنى ولا في انحصار عدم القرار في الحركة وما يتبعها واما عدم القرار
فيما فيه الحركة من الكم وغيره فانما هو بمعنى تقضي الانواع او الافراد وتجددها بحيث يكون في كل ان يفرض
في زمان الحركة نوع او فرد لم يكن قبل ولا يكون بعد ويكون في ذلك الآن حاصلا بجميع اجزائه ان
له اجزاء فلخصت الشبهتان ثم اعلم ان الحركة وان كانت متصلة لانطباقها على المسافة المتصلة فقد
يعرض لها انقسام الى المتقدم والمتأخر بانقسام المسافة اليهما فان المتحرك في مسافة انما يقطعها آخذا
من مبدأ الى منتهى فاذا فرض بين المبدأ والمنتهى حد ينقسم به المسافة ويكون شطر منها متقدما يلي المبدأ
وآخر متأخرا يلي المنتهى ينقسم الحركة ايضا الى متقدمة هي في المتقدم من المسافة ومتأخرة هي في المتأخر
منها فكل من المتقدم والمتأخر من المسافة يجتمعان في الوجود وايضا يمكن ان يصير المتقدم منها بعينه متأخرا
والمتأخر متقدما وذلك بان يفرض الحركة متعاكسة ويقع الاولى في المبدأ والمنتهى ولا يمكن ذلك في
الحركة فان المتقدمة لا تجتمع مع المتأخرة ولا تصير المتقدمة متأخرة والمتأخرة متقدمة فالتقدم والتأخر
في الحركة وان كان بازاء التقدم والتأخر في المسافة لكن لهما من جهة انهما للحركة خاصية ليست
لهما من جهة انهما للمسافة وذلك لكون الحركة متقضية متجددة بخلاف المسافة فالحركة يلحقها عدد
من حيث لها في المسافة تقدم وتأخر فان الجزء الواحد من الحركة يعد الاجزاء كما ان الواحد من الناس
يعد العشرة منهم فتحصل ان الزمان هو مقدار الحركة ما دامت متصلة وعدد لها اذا انقسمت
الى متقدمة ومتأخرة غير مجتمعتين بسبب انقسام المسافة الى المتقدم والمتأخر لا بانقسام الزمان اليهما
حتى يلزم ان يعرى البيان دورا كما ظن ثم الاتصال الفعلي والانقسام ثم ان الفلاسفة السعدية للستين برا وبها

ان القبل فائت والبعد لاحق غير موجود مع القبل لا يمكن القول بهما في الامور الثابتة من كل وجه اذ لا

فائت هناك ولا لاحق بل انما يقالان فيما فيه تجدد وتغير فيقول عروضهما له اولا بالذات

انما هو لهذا المقدار واما غيره من الحركة والتغيرات فانما يقال ذلك فيه بالعرض وذلك لانه لو كان

قولهما فيه لاجل شيء آخر فذلك الشيء او شيء آخر ينتهي اليه البحث آخر الامر هو لذاته يكون قبل وبعد

فيكون قول اية قبلية وبعدية تعرض في هذا المقدار على حسب القسمة التي لا تقف الى نهاية

انما هو بالذات لذلك الشيء فلا محالة ذلك الشيء هو الذي يقع فيه امكان الحركات على النحو

المذكور وقوعا اوليا فيكون ذلك الشيء هو المقدار المقدر بالذات للامكان المذكور ويكون هو

الزمان الذي نحن فيه فانا انما جعلنا الزمان اسما للمعنى الذي هو لذاته مقدار الامكان المذكور

وواقع فيه ذلك الامكان وقوعا اوليا فاذن قبول القبلية والبعدية للزمان لذاته وتقضيه كذلك

ان الزمان هو مقدار اللاقرار واتصال التقضي والتجدد وهو لما كان متصلا في نفسه ليس فيه اجزاء

متمايزة بالفعل لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة المتصلة لكن ربما يتوهم فيه حدود فينقسم في الوهم

الى اجزاء فاذا قاس العقل بمعونة الوهم بعض الاجزاء المتحددة الى بعض صادف بينها قبلية

وبعدية ولا يمكنه مع لحاظ معنى الزمان وهوية الاجزاء المتحددة ان يتصور القبل بعدا والبعد

قبلا او يجمعهما معا وجه السؤال بانه لم اختص تلك الجزء الاول بالقبلية وهذا بالبعدية باطلا مثل

السؤال في اجزاء المقادير وحدودها بانه لم وقع هذا الجزء بين هذين الجزئين مثلا ولم اختص هذا الحد

بهذا الموضع اذ لا يرتاب في ان هوية ذلك الجزء او الحد لا تحصل بدون تلك خاصية القبلية والبعدية

في اجزاء الزمان وحدوده نفس ذات الطرفين فيما قبل وبعد باعتبار وقبلية وبعدية باعتبار

آخر على نحو ما يقال في الفلسفة الاولى في اتحاد العقل والعاقل مثلا هذا واما غير الزمان

الحركة مع اخرى وايضا انما مع آخر فربما يكون احدهما موجودا ولم يوجد الآخر فيقال لذلك

انه قبل ولهذا انه بعد ثم يلحق هذا او ذاك موجود فيكون ان ح معين ثم شيء فذلك يزول هذا

فيقال لذاك من هذه الجهة انه بعد وللقبلية تحصيل ان شيء مع الحالة الاخرى فاجامعت

المعية او البعدية الا وقد زالت القبلية وذات ذاك موجودة مع اختلاف الاحوال

فالقبلية معنى له ليس لذاته ولا ثابتا مع ثبات ذاته فليس هذا المعنى مجرد انه نسبة ذات

الى ذات هذا وكذلك ليعلم انه ليس المعنى الذي يقال به للشيء قبل مجرد انه نسبة وجود او عدم او وجود

او عدم فان نسبة الوجود الى الوجود او العدم الى العدم او نسبة الوجود الى العدم او بالعكس

قد يكون قبلية وقد يكون بعدية والمنسوب من الوجود والعدم هو في الحالين وجود او عدم و

كذلك المنسوب اليه بل هو نسبة وجود او عدم مقارن امرا الى وجود او عدم مقارن امر آخر فيكون

الاول قبل والآخر بعد اذا قارنا فهناك الامرين في الحال التي لكل منهما مع ان الوجود والعدم

وجود وعدم في الحالين وهذا الامر هو الزمان النسبة الى زمان فاستكان زمانا قبله ما نقوله وان كان

نسبة الى الزمان فتكون قبليتها لاجل الزمان هذا ما حققه الشيخ واتباعه من كرام العشيرة فان قلت

الزمان والحركة كلاهما غير قارين فاذا فرض فيهما اجزاء فبالضرورة يكون بينها التقدم والتاخر

في الوجود اذ لا معنى لعدم القرار الا ذاك فما بال القبلية والبعدية كانتا بالذات للزمان دون

الحركة قلت الفرق بينهما اولا هو ان الزمان كم بنفسه فيقبل الانقسام لذاته واما الحركة

فهي متكممة لا كم فقبولها الانقسام لا يكون لذاتها فكيف تكون القبلية والبعدية المتفرعتان

على التجزية لها لذاتها وذلك ان الحركة حقيقتها كما عرفت انها كمال اول لما بالقوة او خروج

من قوة الى فعل وليس هذا المفهوم يوجب ان يكون هناك تجدد بين المبدأ والمنتهى قابل للانقسام

حتى يكون الحركة منقسمة بالقوة فانا لو توهمنا ثلثة اجزاء لا يتجزى ويكون المتحرك على الوسط

عند ما يتحرك من الاول الى الثالث يكون له معنى الحركة وليس هناك اتصال بل انما

يعرف وجوب ان تكون الحركة كلها متصلة نوع من النظر فالاتصال عارض للحركة وذلك من جهتين
جهة المسافة وجهة الزمان اما اتصالها من جهة المسافة فلا نعني به ان هناك اتصالا للحركة سوى
اتصال المسافة والزمان حاصلا بسبب اتصال المسافة بل ان اتصال المسافة هو بنفسه اتصال
للحركة بالعرض واما اتصالها من جهة الزمان فنعني به ان للحركة اتصالا قائما بها هو بنفس الزمان ثم علة
اتصال الزمان هو اتصال المسافة لكن لا مطلقا بل بشرط ان لا يكون في المسافة سكون حتى
لو كانت مسافة متصلة تحرك فيها المتحرك ثم يقف ثم تحرك يكون هناك اتصال المسافة من غير
اتصال الزمان فاتصال المسافة لا من حيث اعتباره في نفسه بل من حيث انه مضاف الى حركة
وصارت به الحركة متصلة علة لاتصال الزمان بمعنى انه علة لذات الزمان الذي هو متصل واتصال
لا انه علة لكون الزمان متصلا فان ذلك امر ذاتي له ليس بعلة كذا حقق الشيخ واشياعه فان قلت
ما ذكر من عدم كون الحركة متصلة مسلم في الحركة التوسطية واما الحركة القطعية فلا نتصورها الا متصلة
قلت لعل الفطن المتدبر فيما تلونا يظهر له ان ليس هناك حركتان متمايزتان في الوجود احدهما
التوسط والاخرى القطع بل طبيعة الحركة اعني كمال ما بالقوة مجردة عن الامتداد راسا ولو بالفرض
هي الحركة التوسطية ولا ينبغي ان يفهم من التجرد اشتراط عدم الاقتران في الوجود على ما هو مصطلح
المحدثين بل اشتراط عدم الدخول في الذات كما هو مصطلح السابقين وتلك الطبيعة من حيث
اختلاطها في الوجود بالاتصال العرضي وصلوحها لعروض المقدار لها او للتقدر به هي الحركة
القطعية فالحركة التوسطية مما لا اختفاء في كونها غير متصلة في ذاتها واما الحركة القطعية فلا اتصال
الماخوذ فيها هو الاتصال بالعرض لطبيعة الحركة من جهة المسافة واما الاتصال الذي يعرضها
بالذات وهو الزمان فخارج عنها مثل الحركة التوسطية مثل الطبيعة المادية مجردة عن الاتصال
والامتداد والذي لها بالعرض من حيث حلولها في مادة جسمانية متصورة بصورة جسمية متقدرة بمقدار

وتشمل الحركة القطعية مثل الطبيعة المائية مخلوطة في الوجود بالامتداد والاتصال بالعرض من جهة تلك
الحلول الآن اختلاط الطبيعة المائية بالامتداد والاتصال بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال
حال في مادتها وامتداد الحركة واتصالها بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال في متعلقها
المسافة فلا مع ان الحركة القطعية حقيقة اعتبارية ليس لها من جهة وجود من الحركة التوسطية والاتصال
المسافي لا من جهة انه للمسافة بل من جهة انه للحركة فان قلت كما ان الحركة تحصل لها امتداد عرضي
كذلك المتحرك بسببها في المسافة المتصلة تصير كالممتد بالسعي فيلزم ان يكون هناك في كل
نوع من الاجسام له فرد قار بازاء الحركة التوسطية وآخر ممتد غير قار بازاء الحركة القطعية فيكون في الانسان
انسان قار وانسان غير قار وكذا في المتحركات بالعرض كالنقطة والخط والسطح والسواد
والبياض قلت الامتداد الغير القار انما يحصل لكون الامر الذي يمتد في المسافة المتصلة زوال
ما كان منه في حد حد كون بما يكون منه في حد آخر والكون في المسافة للحركة من حيث طبيعتها للمتحرك من
حيثية الحركة فزوال ما كان في الحد الاول من حدود كون يكون في الحد الآخر للحركة من حيث ذاتها وانتهائها
بهوية شخصية التي ينتج ذلك بسبب بين مرتبة القوة ومحض الفعل انما هي كون بين المبدء والمنتهى يكون
التحصل منها في كل حد هو كونه في ذلك الحد بحيث لم يكن قبل ولا يكون بعد فزوال عنه
الكون في الحد الآخر فيكون المغايرة بين ما كان منها في الحد من زوال الاول عنه بكون المغاير
انما هي بالنسبة الى تحصيل الهيولية وفصلية نوعها بالعرض الى المتحرك فهو من حيث ذاته ذي الهوية
والفعلية المتقومة يكون باقيا في المسافة لا يزول منه شيء ولا يكون جزء الآخر من جهة كونه في حد
لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد لغاية نفسه من جهة كونه في حد آخر كذلك يزول الاول عند
كون الثاني لكن تعين ها هنا تحصل الحركة بحسب … لا بحسب تحصل … وفعلية …
اعلم ان المتحرك حيثما يتحرك في الاين مثلا فكما ان … القوة والفعل كما …

فكذلك حركته اي كونه بين المبدء والمنتهى ولا تظن ان في ذلك حد بعينه اينا مبهما فان اينه المبهم معه كونه بحيث يكون في اي آن يفرض في اين مخصوص سواء كان او يكون فيه في آن آخر او لا واما كونه بين المبدء والمنتهى فمعناه كونه بحيث اي حد يفرض يكون فيه في آن ما لم يكن فيه قبل ولا يكون فيه بعد اذ لو كان فيه قبل و يكون بعد لم يكن هناك مبدء ولا منتهى وان كان فيه قبل و لا يكون فيه بعد فهو في المبدء لا بين المبدء والمنتهى وان لم يكن فيه قبل و يكون فيه بعد فهو في المنتهى فاذا فرض آن في زمان الحركة يكون المتحرك في اين ما و يكون ذلك تحصيل اينه المبهم بحسب فرض الآن بالفعل وانفراض حد في المسافة بازائه و يكون كونه في ذلك الحد بعينه بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون فيه بعد هو تحصيل حركة فلو فرض توقفه في ذلك الحد كان ذلك تحصل اينه في الاعيان وخروجا الى الفعلية الصرفة وتكون الحركة قد زالت لا انها تحصلت ثم لعل الحركة من جهة امتدادها واتصالها بالعرض بامتداد المسافة واتصالها يجب لها التقدر بالزمان ثم هي بحسب حالها في الشدة والضعف من قبل حال المحرك في قوته وضعفه وحال الملاء المقاوم ان كان هناك ملاء مقاوم في سهولة قبوله الانخراق وغيره وحال الجسم المتحرك في قوامه مثلا تتعين لها في تلك المسافة اذا كانت متناهية قدر من الزمان ثم الزمان يدخل في مشخصات الحركة ولا دور على قياس ما سيجيء تحقيقه في اعلام الاعلى في علية الصورة للهيولى مع كون الهيولى مشخصة لها والصورة الجسمية السارية في الهيولى القارة فيها تتقدر الهيولى بالعرض بمقاديرها واما الحركة فاذ هي غير قارة في مادتها اعني الجسم المتحرك لا تتقدر الجسم بمقدارها اعني الزمان اصلا وكذا المسافة الا انه اذا اخذت بمرتبة من الشدة والضعف في زمان معين تتعين بازائها قدر من المسافة لا في ذاتها بل في كونها مسافة لتلك الحركة لما اذا اخذت الحركة بتلك المرتبة في مسافة معينة تعين بازائها قدر من الزمان ثم الحركة ايضا ربما يكون امتداد ذو اتصال من جهة امتداد و اتصال حال في مادتها اعني المتحرك فاذا تك اذا

الجسم المتحرك في الوهم الى قسمين تنقسم الحركة ايضا بقسمين فيقوم كل منهما بقسم من الجسم لكن هذا الامتداد
والانقسام اذ لا يكون فيه قبلية وبعدية لا تجتمعان غير ما يختص بالجسم وليس له مزيد اختصاص بالحركة
بل الحركة تضاهي في ذلك سائر الهيئات السارية في الجسم فلعل نتفح بهذه المباحث على ما
القينا عليك من النفائس المختصة بهذا الكتاب تنبيها على انا اهتدينا اليه في ذلك بفضل ربي
ثم ان الزمان يحسب لا مبدأ والطول لعرضي التقضي لا يلاحظ في هذا الامتداد وبما وقع العرض
اليه حتى يكون كالسطح ولا انبساط فيه حتى يكون كالخط ولا يلتفت فيه الفصل الى نحو التقضي من
انه في اية مقولة وانه من هذا الحد الى ذلك فمن ههنا الى هذا بل ربما يؤخذ الامتداد من حيث
انه متسع ومقدار لاية حركات كانت متوافقة السرعة في مسافات اينية او وضعية او في
ما يجري مجرى المسافات من كمية او كيفية ولاية حركات كانت اسرع منها في مسافات
وطرق اطول من مسافاتها وطرقها ولاية حركات كانت ابطأ منها في مسافات وطرق اقصر
فتخالف المسافات والطرق بالاجناس والانواع والاشخاص يورث تخالفا وتنوعا وتعددا
في الحركات الواقعة فيها وتلك الحركات يجوز اجتماعها في الوجود من غير تقدم وتاخر ولا يورث
ذلك تعددا في الزمان بل الزمان الواحد يسع هذه الحركات ويقدرها باسرها وكذلك
اختلاف المبدء والمنتهى مع اتحاد المسافة يوجب تخالف الحركتين ولو فرض كل واحدة منهما بعد
الاخرى لم يختلف الزمان بذلك ثم الحركات اذا انقسمت بقسمة المتحركات لا في جهة
طول الحركة بل في العرض كانت هناك حركات مجتمعة لمتحركات واما الزمان فخارج عن ان يكون
فيه عرض يا فتتمة او الاقسمة بمعنى العدم دون السلب ان فرضت مع امتداده ولو زمانا امتدادا
زمانيا اخر كان الشائعين في الامتداد فالازمنة لا يمكن اجتماعها اصلا وتكون القبلية والبعدية
بل هي نفس القبليات والبعديات واما الحركات فربما تكون مع ولا يعرض لها تلك مثلا

فنقول آ ب ج د شكل مستطيل فيه بما يعتبر فيه تساويان يعني بهما المتمادي في جهة الاستطالة وتسمى جهة الطول والآخر في الجهة الاخرى وتسمى جهة العرض ولا يعني بجهة الطول خصوص ضلع او خط مفروض حتى يكون آ ب طولا و ج د طولا آخر له كما لا يخفى بل ليس هناك الا طول واحد كل من الخطوط الثلثة واقع فيه فلو فرضت هناك حركات مبتدأة من ج د الواقع في جهة الى ب و ز و ر الواقعة في جهة اخرى او بالعكس او فرضت الحركات مختلفة ولو من قبيلين كانت كلها في الطول لا كل في طول فان الطول الماخوذ على هذا الوجه يكفي ان يضرب مثلا للزمان فعليك بتلطيف القريحة فان الامر مع وضوحه في غموض حتى كانه يعرف وينكر فان قلت قد اتضح بذلك الحال في امتناع المعية بين الازمنة مطلقا لا بين الحركات المتعددة ولا بين اجزاء العرضية لحركة واحدة لكن لا خفاء في امتناع المعية بين الاجزاء الطولية لحركة واحدة لذاتها لا بتغير الزمان قلت الحركة الواحدة اذا قسمت الى اجزاء وقيس بين تلك الاجزاء صارت في هذا اللحاظ حركات متعددة فلا تمتنع معيتها من حيث انها حركات متعددة بل من حيث انها واقعة في ازمنة مختلفة والازمنة المختلفة لا يمكن معيتها بل يكون فيها قبلية وبعدية فكذلك في الحركات الواقعة فيها المتشخصة بها فالقبلية والبعدية في اجزاء الحركة الواحدة وان كانت من لوازم هوياتها لكن من جهة الازمنة المتشخصة بها فقد عرفت ان الازمنة وان كانت عارضة للحركات خارجة عن هوياتها نوعيتها لكنها من مشخصاتها ومقومات وحدتها الشخصية فقد استبان الفرق بحمد الله سبحانه وبالجملة فالافتراق بمعنى امتناع اجتماع الاجزاء انما هو بالذات للزمان وبالعرض للحركة وكانك لاح لك ان التدرج الى تعرف الزمان كما يمكن ان يكون من سبيل النظر في امكان حركات مختلفة في السرعة والبطوء في مسافات متفاوتة على حسب ذلك الاختلاف فيما بين ابتداء حركة وانتهائها كذلك يمكن من سبيل النظر في القبلية والبعدية

وان لها معروضا بالذات ولا يمكن ان يكون ثابتا فيكون لا محالة باديا وليس هو الحركة لكنه يجب

ان يكون متعلقا بالحركة لانه لا يكون قبلية ولا بعدية بدون التغير والتجدد فيجب ان ينتهي ذلك التجدد لا

الى كائن كان امر دفعة لم يكن شيء حتى كان هي آخر دفعة لم يحصل الا ان يكون بينها امكان تجدد فيكون

فيما بينها قبل وبعد انما يكون ذلك التجدد باستمرار فرضنا عدمه فيه او لا يكون بينها امكان لكنه

فيها ملتصقان هو مع انه محال لما ستعلم من استحالة تتالي الآنات فنقول انها ان لم تتصل الالتصاق

فيحصل غرضنا او ينقطع فيعود الكلام ثم نتكلم بما وجدت في القبلية والبعدية ثبت الحال

في المعية المقابلة لها فمعية الشيء الزماني كالحركة للزمان غير معية شيئين هما غير نفس الزمان فان

معية الحركة والزمان هي معنى الحركة اي كون الحركة في زمان ومعية شيئين زمانيين هي ان احدهما

عين معنى الاخر اي كونهما في زمان واحد فالمعية الاولى ليست بمجانسة لما يرجع عن المعية فخالف

الثانية فلا يلزم من كون الحركة مع زمان كون الحركة والزمان في زمان آخر فاعلم انه

لا ينبغي ان يتوهم مما ذكر من ان معية الزمانيات للزمان هي كونها فيه

معية الزمانيات بعضها لبعض هي كونها في زمان واحد ان المعية مطلقا ليس الا في

العينية وان معية الاشياء للزمان هي كونها فيه ومعية بعضها لبعض هي كونها في زمان كيف لا

ومع الزمان يجب ان يكون فيه كما انا مع التجرد ولسنا فيها بل انما يكون في الزمان الاجزاء وحدوده

وثانيا الحركات المتقدرة بها وثالثا المتحركات بما لها الحركات فهي في الحركة والحركة في الزمان

وكذا الحوادث بما لها توقف على الحركات وتخصص بالازمنة والآنات وكون اجزاء الزمان

وحدوده فيه كون الاجزاء المفروضة والحدود الموهومة في الخط فيه وكون حركة الفلك الاقصى

فيه كون المعروض في العارض على مصطلح ذلك كون سائر الحركات والمتحركات والحوادث

فيه كون الاجسام في الامكنة والامتدادات المكانية واما الامور الثابتة من كل وجه البريئة عن التجدد

من التجدد والتقضي فليست في الزمان البتة واذا قيست معها او مع ما فيه كان لها ثبات مع ثباته
وثبات ما فيه فلم يبعد ان لها امتدادا في الوجود هو استمرار مثل امتداد الزمان واستمراره بل
خارجة من جنس الامتداد واللاامتداد بمعنى العدم لا السلب لو كان لها امتداد كانت زمانيات
بالزمانيات ههنا ما يكون ظرف حصوله نفس الزمان سواء كان على جهة الانطباق عليه كالحركة
القطعية او لا على جهة الانطباق كالحركة التوسطية والاجسام الحادثة وصفاتها فبينها الثابتة و
لو كان لها امتداد بذلك المعنى كانت دفعيات كالامور المتخصصة بحصول لا ان بل بما ان الان من كل وجه
اذا قيس مع الزمان او من اجزائه وحدوده والامور المستمرة المستوعبة للزمان كله او شطره على سبيل الانطباق
او اللاانطباق والامور الدفعية وحدها او مع شيء من هذه الامور فحدثه معينة ومشاركة في الوجود في الواقع
فالمنسوب في هذه النسبة بريء من المتى ومن استمرار الوجود واستيعابه للزمان او لشطر منه ولا استمراره
واختصاصه بحد منه واما المنسوب اليه فهو اما نفس الزمان او جزء منه او حد فيه وهي ان لم تكن بريئة من
الاستمرار واللااستمرار ومن التجدد والتقضي لكنها بريئة من المتى بل كان ما هي متى الامور التي لها متى
واما الزمانيات بالمعنى الذي يعم الدفعيات فلها متى لكنها وان خلت من [illegible] بحسبه فلا
ذلك كونها مشاركة للثابتات البريئة من المتى في الوجود في الواقع فان الوجود في زمان او آن
نحو من انحاء الوجود في الواقع كما ان الوجود في المسبوق او المسبوق وجود في الواقع للموجود فيهما فمشاركة
فيه مع الموجود المتعالي عن المكان الحال في هذه المعية لا تختلف باختلاف المنسوب اليه سواء كان هو الزمان
كله او شطره او حدا فيه او كان هو الزمانيات باصنافها كلا او بعضا فان هذه الامور ان كانت بينها
او اذا قيس بعضها الى البعض ما معية زمانية او قبلية وبعدية كذلك لكنها سواسية في المعية التي نحن فيها
كما ان المكان واجزائه وحدوده والمتمكنات كلها او بعضها وان كانت بينها او اذا قيس بعضها الى البعض
محاذاة بالمعية والقرب والبعد ونحو ذلك لكنها سواسية في المعية لما هو متعال عن المكان

وقد يهدي اليه سبحانه الى عدم الاختلاف بين هذه الامور في معيته سبحانه لها بقوله تعالى وهو معكم
اينما كنتم فافاد عموم الزمنيات والمتمكنات اصالة والازمنة والامكنة تبعا لعموم الخطاب للموجودين
في الازمنة والامكنة المختلفة ثم اكد عدم الاختلاف بحسب الامكنة بقوله اينما كنتم ليستانس بالاتفاق
في عدم الاختلاف بحسب الازمنة ومعية الثابتات مع المتغيرات تسمى دهرية والدهر الذي ينسب
اليه هذه المعية لا يعني به امرا زائدا على الواقع والوجود فيه ونسبة الثابتات فيما الى المتجددة والمتغيرة
كما ان الزمان الذي ينسب اليه المعية الزمانية امر زائد على ذلك بل لا يعني بالدهر الا حاق الوقوع
المحيط بالامور الثابتة والمتغيرة ونسبة احدى القبليتين الى الاخرى من جهة المشاركة في محض الوقوع
واذا قيست الثابتات بعضها الى بعض فمعيتها تسمى سرمدية وهي اعلى من الدهرية من حيث ان
المنسوب اليه في الدهرية متجددة ومتغير وفي السرمدية متعال عن التجدد والتغير كالمنسوب لكن هذا
ليس بفارق في سنخ النسبة فلذلك ربما يطلق الدهرية بحيث يكون السرمدية صنفا منها واما المعية
الزمانية فتخالفهما في سنخ النسبة فانها تكون متوسطة بين القبلية والبعدية الزمانيتين بخلافهما
فما تعقبنا الشيخ في ذكر الدهر والسرمد ههنا لانسياق الكلام اليه الا فهذه المعاني اجل من ان
تساق مع مسائل العلم الادنى ولئن ساعد التوفيق نعود اليها في العلم الاعلى **قلت** و
الزمان مبدع انما يتقدم عليه باريه سبحانه بالذات وليس لوجوده بداية او نهاية يسبقها او يلحقها
العدم والا كان لعدمه قبلية عليه او بعدية عنه ويكون معروضها بالذات زمان اقترنها فيكون
الزمان عدمه السابق او اللاحق ويستبان بذلك ان الحركة التي هو عارضها والجسم المتحرك بها كك
اقول اعلم ان حدوث الزمان انما هو بالابداع وتقدم محدثه عليه انما هو بالذات وليس لوجوده
بداية يسبقها العدم ولا نهاية يلحقها العدم والا لكان للعدم قبلية عليه ان كان له بداية او بعدية عنه
ان كان له نهاية ويكون القبلية للعدم السابق والبعدية للعدم اللاحق ان كان له بداية

وبالجملة فقد عرفت ان معروض القبلية والبعدية اللتين تمنعان عن الاجتماع لا يكون نفس العدم ولا
يمكن ايضا ان يكون المعروض بالذات لقبلية العدم السابق هو الزمان المتاخر عنه ولبعدية العدم
اللاحق هو الزمان المتقدم عليه بل يجب ان يكون المعروض لقبلية العدم السابق زمان يقارنه
ولبعدية العدم اللاحق زمان يقارنه فيلزم ان يقارن الزمان عدمه السابق او اللاحق والشيء
لا يقارن عدمه هف ونحن بما القينا عليك من قبل على ثقة من تثبتك في هذا الاصل على وجه
اليقين بحيث لا تغرنك الشبهات الدائرة على السنة المشوشة المتفلسفين واعلم ان بعض خيرة
الاخيرين بالمهرة السابقين مع توغله في سياحة ارض التحقيق وتورطه في سباحة بحر الحكمة
وولوجه في اعماق ثرى الملك باقدام انظاره الغائرة وعروجه عن اطباق سماء الملكوت
بقوادم افكاره السافرة قد اوجس في عرقه الهاشمي لحمايته وبالظاهر من الدين الذب عن حمى ما عليه
الجمهور من المليين من حدوث العالم بقضه وقضيضه لا حدوثا ذاتيا فقط من جهة لحاظ الذات بحسب
بل حدوثا اخص من ذلك متقدما بسلب الوجود اصلا في الاعيان قبل صدق الايجاب ثم قرره
ببصيرة النقادة وقريحته الوقادة ان القول بالحدوث الزماني للزمان وما تقدم عليه من الممكنات
كالحركة التي هي عارضها والفلك المتحرك بها والعقل المتقدم على ذلك الفلك لا نما هو في قوة
ذلك وظاهر الاول اليه من تقدم عدم مستمر للزمان على وجوده وقبلية متقدرة لجاعله سبحانه
عليه كما تخيله الجمهور تبع القول بالحدوث الدهري والقبلية الدهرية وحقق في ذلك المقدمات
الدقيقة ودون الصحف الانيقة وتلخيص مقاله في ذلك ان مطلق القبلية التي تمنع القبل والبعد
عن الاجتماع انما يكون لكون المتحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو
بعده ولا يكون حاصلا لما هو بعد الا ويكون قد حصل لما هو قبل فان كان في ذلك بحيث تخلل بينهما
ممتد بالذات او لا ممتد بالذات هو من حدود الممتد بالذات كانت زمانية والا كانت

دهريا او سرمدية والزمان او ثبت تناهيه في جانب المادة وان استقل بين التطبيق كان مسبوقا
على وجوده لا سبقا زمانيا بل دهريا ولا يلزم من سبق العدم على الوجود امتداد يا بالطبيعة الدهر
لا من جهة السابق اعني العدم لانه غير متقدر في نفسه ومن حيث هو دهري ولا من حيث السبق
لان السبق الدهري يخالف السبق الزماني اذ العدم السابق بالزمان مثلا يكون في جزء واحد من
الزمان واللاحق في جزء واحد آخر فيلزم الامتداد واما السابق الدهر فيقع الوجود والمسبوق
في حيزه بعينه وذلك لان العدم في الدهر انما يكون بانتفاء الوجود عن الواقع مطلقا فينافيه
الوجود مطلقا فاذا وجد الشيء في الدهر بطل العدم البتة ووقع الوجود موقعه بلا عينه كوقوع جسم بعد
جسم في مكان بعينه واما العدم في زمان فلا يصادمه الوجود في زمان آخر اذ الزمان لانقسامه يمكن
الاختلاف في اجزائه وحدوده بوجود الشيء في جزء واحد منه دون آخر فالوجود في زمان لا يبطل العدم
في زمان قبله حتى يقع هذا في حيزه بل ما ثبت استمراره ذلك كحصول جسمين في مكانين في زمان واحد
وكذلك يكون للواجب سبحانه لبرائته عن سبق العدم على وجوده اصلا قبلية على الزمان واذ كان فلا بد ان
يكون هو سبحانه معه يقع المعية في حيز القبلية نعم لا يمكن في سبق الدهري ان يترتب قبليتان
وبعديتان متعاقبتان لحصول انما يأتي ذلك في السبق الزماني وتنقيح ذلك من سلسلتين احدهما
النظر في طباع الدهر اذ ليس فيه امتداد وثانيهما لحاظ طباع السبق الدهري مع عزل النظر عما يأباه
طباع الدهر فان مقتضى هذا السبق انه كان المسبوق معدوما وما عداه صرفا لا يوصف باستمرار وتقدر مع
وجود السابق وجودا كذلك فكان يصادق قضيتان دهريتان سالبة موجبة في جانب المسبوق
فلكذب السالبة صدق الايجاب عليهما بالاطلاق العام فاذا فرض ا سابقا على ب الكسب
السبق وهو على ح كذلك كانا معدومين مع عدم وجودا ثم اذا وجدت ح بعد معدوم
يقع تقدر في عدم ح ووجودا جميعا فاذن يكون سبق ا على ح بحسب استمرار الوجود

وتمادي العدم لا بحسب سنخها ومن هٰهنا يستبين انه لا يصح في الدهر عدم بعد الوجود والا لزم اما تجدد والاشتداد او كون عدمه الطاري بعينه هو العدم السابق لا التغاير الا بحسب اللفظ فالحوادث الزمانية وان لم تبق في زمان لاحق فلا تنعدم عن الدهر اذ الانعدام عن الدهر انما يكون بارتفاع الوجود بحسب الواقع مطلقا لكن وجوده في زمان وجد فيه لا يرتفع والا لصدق النقيضان فانعدامه في زمان لاحق لا يرفع وجوده في الزمان السابق كما عرفت فاذا هو موجود في زمانه السابق وذلك الوجود نحو من انحاء الوجود في الدهر اذ الزمان بما فيه بنقيره وقطميره في الدهر فاذا هو موجود في الدهر فان توهم انه كما يلزم الامتداد في قبليتين كذلك يلزم في قبلية واحدة فان الموجود مع عادم ثم انحفظ وجوده مع وجوده لزم الامتداد في وجوده وان لم يلزم في عادم ثم ولا في وجوده يدفع بانه ليس وجودا في حدين انما يوجد في الاخير منهما فتكون القبلية في الاول والمعية في الاخير كما هو سنة القبلية السعدية الزمانيتين بل المعية تقع في حيز القبلية كما عرفت وليس العدم شيئا يعتبر المعية بالقياس اليه فهو افتقار شيء لا شيء يعبر عنه بالافتقار ولذلك يصح الحكم عليه بامتناع الوجود بل انما يوجد مفهومه متمثلا في الذهن وهو ليس حقيقة العدم بل مفهوم يضع الذهن انه عنوان لتلك الحقيقة الباطلة فيعقد الحكم عليه بالامتناع مثلا على سبيل التقدير ثم هذه القبلية من صفات الجاعل وليس للعقول المفارقة سبيل الى اكتناهه فضلا عن الاذهان البشرية لكن البرهان يوجب ان هٰهنا تقدما سرمديا مجهول الكنه وذلك ان الحادث اليوم متخلف في الوجود عنه سبحانه فيكون هناك قبلية لا تجامع البعدية وليست زمانية فانها انما تكون بالذات للزمان وبالعرض للزمانيات والواجب تعالى متعال عن ذلك والامر في هذه القبلية على قياس ما عرفت في المعية لما تخلف وجود الحوادث عن الواجب تعالى كأن له عليها عن آخرها قبلية سرمدية متقررة والكل في ذلك سواء فهم قبلية سبحانه على الدوام

١٨١

عليه السلام كتلبّسه على محمّد من نجيز تعاقب وترتّب والفلاسفة ايضا لا ينكرون هذه القبلية لكنهم يفسّرون
المبدعات فيها بالله تعالى ونحن نجعل المبدعات البريّة عن الحدوث الزماني مع الحوادث
الزمانية سواء في قبلية الواجب تعالى عليها وبعديتها ونحكم على الممكنات بان وجودها بعد البطلان
في وعاء الدهر الليس فاذا كان بعضها متسرمدا غير مسبوق بالعدم الدهري وبعضها مسبوقا كان الواجب
مع المتسرمد بعينه المسبوق بالبطلان معدوم في الدهر ثم اذ هو سبحانه صانعه لغير اذا وجد فقد
المعية الاولى في الدهر مفترقة عن الثانية ثم استمرت معها فيلزم حصول امتداد في الدهر وعروض
نسبة متقدّرة امتدادية للواجب سبحانه فتعيّن انه انما يكون كل من الممكنات متسرمدة وهو بعينه
البطلان او كلها مسبوقة بالعدم فهذا هو المطلب هذا محصل كلماته التي نقلتها مع الاطناب وفيها
مع الاسهاب اقول مطلق القبلية والبعدية المانعتين عن الاجتماع لا تعقلها الا حيث يكون امتداد
محقق او موهوم اذ بالا يكون فيه امتداد اصلا لا يتصور فيه عدم ثم وجود وبالجملة حال كيف
وقولنا لم يكن فكان وكان الصادق سلبا ثم صدق الايجاب ونحو ذلك لا يعبّر عن هذا [illegible]
فان دفع ذلك بانه من جهة الالف بالوهم وعدم حصول الفطرة فانا لست ممن يتكلّف عن
الحق خوفا من [illegible] لا يتمّ [illegible] بالقدح في [illegible] المنافرين [illegible] وان فرغ الزمان
وامتداده من البين لم يبق في يد العقل ما يأتي له الحكم فيه بالقبلية والبعدية بل اذا جرّد اللحظ عن الزمان
واستمراره لم يستطع العقل الا الحكم بالوجود المحض او العدم البحت ولا يتمكن من الحكم بالوجود بعد العدم
نعم ربما فرض العقل مجردا عن لحاظ الزمان مخلى عنه لكنه لم يتخلص لعدم الفه واعتياده ولم يتجرد عن
توهم الزمان وامتداده فحكم احكاما مشوبة بذلك التوهم كما كان يحكم من قبل فربما يغلط الغافل
بسبب التخليط والتجريد ان ذلك الاحكام [illegible] عن التخليط والعسر [illegible] فليس امر [illegible]
مجردا عن غواشي الوهم كان ذلك فاذن قد استبان [illegible] التشنيع والغلبة [illegible] اللائمة

وما ذكره من وقوع الوجود في حيز العدم مما لا محصل له فانه اذا كان الدهر خارجا عن الامتداد والا فكيف يمكن ان يتعاقب فيه امران اللهم الا ان يكون هناك ظرف آخر ممتد كالزمان يحيط به ويكون التعاقب بملاحظته كما في وقوع جسم بدل جسم في مكان احد فان ذلك انما يتصور باعتبار ملاحظة امتداد الزمان وكون الجسم الاول في ذلك المكان في جزء واحد من الزمان وكون الجسم الآخر فيه بعينه بدلا عنه في جزء واحد آخر منه ولا يتصور في آن بل في زمان واحد ايضا الا بانقسام ذلك الزمان واختصاص كون كل فيه بجزء منه وما تعرض له في جواب لزوم الامتداد في قبلية حدة حيث كان وجود المتقدم مع عدم المتاخر ثم انحفظ وجوده مع وجوده من العدم ليس شيئا يعتبر المعية بالقياس اليه فيشبه المواخذات اللفظية فانا نقول ان وجود المتاخر قد يكون مع شيء من وجود المتقدم دون شيء فيلزم الانقسام والامتداد في وجود المتقدم كما اذا لو وضع جوهران فردان بحيث يتلاقيان ولم يتلاقيا بالاسر كان احدهما قد لاقى شيئا من الآخر دون شيء فهل ينفع في ذلك نفي الشيئية عن العدم وما ذكره من اختصاص هذه القبلية بالحق سبحانه وعدم اكتنافها بما منع انه يحكم على عدم الزمان بل على عدم قاطبة الجائزات فانها حوادث دهرية عنده بالقبلية على وجودها بهذا النحو من القبلية فكيف تكون مختصة بالباري عز مجده نقول لا حاجة بنا الى اكتناه القبلية فانك ان وضعت ان هذه القبلية المجهولة مانعة عن الاجتماع بين القبل والبعد نقول لا يمكن ذلك في وعاء الدهر الا اذا كان كنهها ان لم تصح ذلك ارتفع النزاع ثم اعلم انه ان لم يكن هناك امتداد محقق او موهوم يكون اجزاؤه وحدوده بعضها قبل بعض بالذات لم يمكن الحكم بترجح لسبق العدم على الوجود او على العكس اذ العدم من حيث انه عدم لا يقتضي السبق والوجود من حيث هو وجود لا يقتضي التاخر فلا بد من ان يقارن العدم شيئا او الا لم يكن له تقدم على الوجود

١٨٢

ثبوتيهما لولاه لم يكن له تأخر ولاح بذلك ان ما ذكره من ان مطلق القبلية يمتنع عن الاجتماع لما معها
لكون المتقدم حاصلا بالفعل لما هو قبل منه دون ان يكون حاصلا لما هو بعده ولا يكون حاصلا لما هو معه
الا ويكون قد حصل لما هو قبل تمويه محض فانه ان اراد بما حصله بشرط مطلق القبلية مجرد ان يكون
الوجود حاصلا في الجملة لشيء وليس حاصلا لشيء آخر ولا يكون حاصلا لهذا الشيء الآخر الا وهو حاصل
للاول فيقال للشيء الاول انه قبل الآخر فينتقض ذلك بما اذا وجد زيد وعمرو معا فبقي زيد و
عمرو اذ يصدق ان الوجود حاصل لزيد في الجملة وليس لعمرو وليس حاصلا لعمرو الا وهو حاصل لزيد
فينبغي ان يكون زيد متقدما على عمرو في الوعاء الذي يكون فناء عمرو فيه اعني الزمان وليس كذلك
وان اراد به ان يكون الوجود حاصلا لشيء ولا يكون حاصلا للآخر وقد حصل قبلا كما ينبئ عنه
صيغة الماضي فذلك مع انه بيان دوري لا يفهم من هذه القبلية الا الزمانية ثم لو تصور عدم
على الزمان في وعاء الدهر من غير لزوم استعداد فيه فليتصور عدم لاحق للزمان فيه ايضا ويكون
العدم اللاحق واقعا في حيز الوجود كما كان الوجود واقعا في حيز العدم السابق فيكون حيزا
للعدم السابق ثم للوجود ثم للعدم اللاحق وكما ان تخيل الاستعداد ووقوع الوجود في العدم من
احكام الوهم كذلك في وقوع العدم مكان الوجود وكما لا يكون اولا التقدم للعدم والتأخر للوجود
لطبيعة العدم والوجود والمقارنتهما الزمانيين يكون احدهما بذاته متقدما والآخر متأخرا بل الامر لا يعلمه
الا الله تعالى فقط او هذا الراسخ في العلم الخبير لا يكون ثانيا التقدم للوجود والتأخر للعدم لطبيعتهما
بل لذلك الامر ويكون الاشتباه بين العدمين لا في مجرد اللفظ بل في ذلك الامر فان قيل العدم
للشيء في وعاء الدهر انما يتصور لو تصور ارتفاع وجوده عن حق وعاء الدهر وحاق الواقع للتغير
الا انه اذا وجد الشيء فبعد ذلك وان فرض انتساب وجوده في زمان لاحق لا يتغير وجوده
عن الزمان السابق والا لاجتمع النقيضان ووجوده في ذلك الزمان وجود

في وعاء الدهر قلت العدم السابق ايضا لا يتصور الا بتصور سلب الوجود راسا عن وعاء الدهر
لكنه غير متصور فيما هو موجود في بعض الاحيان اذ لا يمكن سلب وجوده في ذلك الزمان الا
بالنقيضان ووجوده في ذلك الزمان وجود في وعاء الدهر فان قلت ان وجوده في ذلك
الزمان وجود في وعاء الدهر بعد العدم قلت فليكن وجوده في ذلك الزمان وجودا في وعاء الدهر
قبل العدم ايضا على ان كلامنا في الزماني الزمان ليس موجودا في زمان حتى لا يرتفع وجوده عن
ذلك الزمان بل لما كان معدوما في الدهر ثم وجد فيه لم يلزم اجتماع النقيضين في الدهر بل وقع احدهما
موقع الآخر فليعدم ايضا بعدما وجد وليقع عدمه في حيز الوجود ولعلك قد اتضح لك انه يجوز ارتفاع
وجود الزماني ايضا عن الدهر لا بارتفاع وجوده عن زمان الوجود مع وجود ذلك في الدهر بل بارتفاعه
مع زمانه عن سمخ الواقع ولوح الدهر مرة واما التمسك في سبق العدم على الزمان لانه برهان التطبيق
على انبساطه تمادية في جانب الماضي دون المستقبل فقد هدمنا الكلام عليه في موضعه فلا نعيده
واما التشبث بانه لو كان لبعض الممكنات قديما دهريا كان الواجب سبحانه معه معية غير مسبوقة
بالقبلية ولا شك ان معيته تعالى للحوادث الزمانية مسبوقة بقبلية دهرية فيلزم استبدادي معيته
تعالى مع ذلك الممكن القديم في الدهر مبني على ثبوت قبلية دهرية له سبحانه على الحوادث الزمانية
تمنع عن الاجتماع وتوجب التخلف وهي لا تتصور فضلا عن ان تصدق بها ودعواه الضرورة
مبنية على الالف بتصوير الزمان وامتداده كيف ولما يحكم بالقبلية للواجب تعالى على الحوادث
اليومية قبلية تمنع عن الاجتماع كذلك يحكم بها للمعلول الاول على ذلك الحوادث والفطرة لا تفرق
بين الحكمين فكما ان الحكم الثاني من اعتبارات الوهم قطعا فعنده ايضا فليكن الاول كذلك
ثم انه قد يستدل على ما ادعى فيه الضرورة بان الحادث اليومي لم يكن له وجود علمي
في الزمان ثم انه حدث وجوده في الاعيان بالوقوع في ذلك الزمان بخصوصه

وكذلك لم يكن له وجود عيني في الواقع الذي هو وعاء الدهر ثم انه حدث وجوده فيه واقعا في
زمان الحدوث لا غير اذ لو كان له وجود في وعاء الدهر قبل وجوده المفروض الحدوث كان
ذلك الوجود في زمان ما قبل زمان الحدوث البتة فان الشيء الزماني لا يكون بين وجوده الزماني
ووجوده الدهري اختلاف بالتعدد بل انما بالاعتبار فقط فوجوده في افق الزمان هو بعينه وجوده
في وعاء الدهر باعتبار آخر فيلزم ان يكون للحادث الزماني وجود عيني في الزمان قبل الحدوث
هف فالواجب جل ذكره كان موجودا مع عدم هذا الحادث في الاعيان مطلقا ثم الحادث
وجد في وعاء الدهر وفي افق الزمان فصار موجودا معه تعالى في الواقع الذي هو الدهر
كلامه هو في غاية السقوط لانا سلمنا ان ليس للحادث اليومي وجود في وعاء الدهر قبل وجوده
المفروض الحدوث ضرورة انه ليس في الدهر قبل ولا بعد فكيف يتصور فيه وجود قبل هذا الوجود
وكيف يكون للشيء الواحد وجودان احدهما قبل الآخر لكن لا يلزم من ذلك ان له عدما
في الدهر قبل وجوده لما مر بعينه من انتفاء القبلية والبعدية في وعاء الدهر ولا يلزم من كون
وجوده المفروض الحدوث حدوثا زمانيا كونه حادثا دهريا لان الحدوث هو المسبوقية بالعدم
واذ يتصور في الزمان مسبوقيته بالعدم يتصور حدوث زماني واذ لا يتصور في الدهر مسبوقيته
بالعدم بل مسبوقية اصلا اللهم الا بالعلية ونحوها لا يتصور حدوث دهري واعلم ان اليوم المحدود
من آن الطلوع الى آن الغروب قد اتصل به من جهة آن الطلوع زمان غير متناه في الجانب الآخر
له قبلية على اليوم قبلية هي من عوارض اجزاء الزمان بالذات ولليوم تقدم عليه كذلك فلا يكون معه
ويكون معه عدمه معية زمانية ويكون السبق الذي بالذات لذلك الزمان على اليوم
لعدم اليوم عليه فانه مقارن لذلك الزمان فيكون اليوم مسبوقا بالعدم سبقا زمانيا وسبق العدم
على اليوم يوجب سبق عدم ما وجد متخصصا باليوم على وجوده فهذا المعنى هو الحدوث الزماني

واما وعاء الدهر فكل اجزاء الزمان موجود فيه في ضمن وجود الزمان المتصل وكل من الحوادث المتخصصة
بالازمنة والآنات موجودة فيه مع تلك الازمنة والآنات المتخصصة بها لا في زمان قبل تلك المتخصصة
بها او آن قبله وليس يلزم من عدمه في زمان او آن قبله عدمه في الدهر لكي في كون الزماني موجودا
في الواقع وجوده في زمان ما ولا يكفي في عدمه في الواقع عدمه في زمان بل انما يكون الشيء الذي لا يتصور
وجوده الا في الزمان معدوما مطلقا في الواقع والدهر اذا لم يكن موجودا في زمان اصلا وتوضيح
ذلك بملاحظة وجود الشيء المكاني فانه يكفي في وجوده في الدهر وجوده في مكان ما ولا يكون معدوما فيه الا
اذا لم يوجد في شيء من الامكنة اصلا فالعدم الزماني السابق على وجود الحادث الزماني ووجوده
الحادث في زمان وجوده والعدم الزماني اللاحق لذلك كل ذلك مع الواجب معية دهرية لكن وجوده
وجود مطلق في وعاء الدهر ليس شيء من عدميه عدما مطلقا فيه واما ما يتعلق به كلام هذا التحرير
من وفاق الفلاسفة في ثبوت قبليته تعالى على الحوادث الزمانية قبلية دهرية فلنقصص عليك
حاله اعلم ان الفلاسفة حصروا التقدم في الاقسام الخمسة المشهورة وهم مع ذلك اثبتوا المعية
الدهرية والسكوت في انها خارجة عن المعيات الخمس التي هي بازاء تلك التقدمات فاعترض
عليهم امام المجادلين في المباحث المشرقية بانه يجب ان يكون بازاء هذه المعية قبلية وبعدية
دهريتان وذهب هذا الباقر النحرير الى انهم لم يكونوا في ذهول عن السبق الدهري على انه
نوع مباين للخمسة او من الفطريات الاوائل بعد العلم بوجود القيوم الواجب بالذات جل ذكره
انه كان الله سبحانه ولم يكن معه هذا الحادث اليومي مثلا موجودا في وعاء الدهر ثم الحادث
قد وجد فيه لا يرتاب محصل في ان تقدم رب الزمان على شيء لا يكون لكون حصوله في زمان
متقدم على زمان حصول ذلك الشيء ومن البين ان الفلاسفة مع تعمقاتهم في تقاديس المبدأ
عن شوب التعلق بالزمان ليس مما يخفى ذلك عليهم وتفحصاتهم في ذلك كثيرين

١٨٦

ان نحصى فاذن لا يكون مسبوقة على الحادث الزماني وعلى كل جزء من اجزاء الزمان الا مسبوقا بالدهر
والسرمد لكنه جعلها ولا انفصل عن اقسام السبق في مباحث التقدم والتاخر احدها السبق الزماني
على وجه يشمل المدعين اى الزماني والدهري معا حيث قالوا السبق الزماني هو ان يجتمع
تجانب المسبوق عن السابق في الوجود البتة ولم يقيدوا ذلك بان يصح ان يتخلل ممتد
بالذات ولو وهمي بينهما في التصور او لا يصح فلا محالة كان ذلك المعنى المطلق مشتركا بين السبق بالدهر
وبين السبق بالزمان قال فهذا غاية ما تجشم من قبلهم الا ان هذا الاهمال منهم ليس على المحصلين فان
تحصيل معنى مشترك بين نوعين من السبق متباينين بحقيقتهما وبخواص الاحكام لا ينفع في اسقاطهما
عن اللحاظ وعده المعنى المشترك نوعا واحدا اقول اعتراض الامام ساقط عنهم من غير تجشم وذلك
ان المعية المطلقة وان كانت يتصور بازائها قبلية وبعدية لكن لا يجب ان يتصور بازاء كل معية
ظرفية قبلية وبعدية في ذلك الظرف بل قد لا يكون بازائها الا اللامعية كالمعية في الآن اذ لا يتصور
بين شيئين في الآن تصور بازائها قبلية وبعدية بينهما في ذلك الآن اذ الآن غير قابل لان يتصور
فيه قبلية وبعدية لكونه غير ممتد بل انما يتصور بازائها اللامعية المساوقة بينهما وذلك بان يكون
ذلك الآن خاليا عن احدهما او عنهما معا سواء كان لهما وجود في غير ذلك الآن على سبيل المعية
او التقدم والتاخر او لم يكن فكذلك المعية بين شيئين في الدهر لا يتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما
في الدهر لكونه خارجا عن جنس الامتداد واللاامتداد بل انما يتصور بازائها اللامعية الصريحة وذلك
اما ان يكون عدم الدهر خارجا عن احدهما كما بين الواجب سبحانه وبين ما يتوهم ان يكون معه تعالى
عنه او عنهما جميعا كما بين ما يتوهم من شريك الباري تعالى وبين الحادث نعم يتصور القبلية على الآن والبعدية
عنه ولا يتصور القبلية على الدهر ولا البعدية وذلك لكون الآن حدا من ممتد يتصور فيه اجزاء وحدود قبلية
وبعدية والدهر هو الواقع والافق الاعلى [illegible] وكانك قد لاح لك ان ما نسب الى المحقق [illegible] الى الافلا

١٨٨

لحسن ظنهم بهم وحسبانهم انهم من علماء فمنعهم عن القبلية الدهرية بهم مستندا وانما اشتبه لهم من تعميم القبلية الزمانية

فما ذكر في ذلك من انهم انما عنوا بها مطلق السبق الذي يمتنع عن الاجتماع مع الحق لكن هذا المعنى لا يتصور الا بمرور

الزمان عندهم ولذلك تراهم تارة يوضحون مطلق القبلية بالقبلية الزمانية فان معروضها بالذات

هو الزمان وتارة اخرى يستدلون به على عدم سبق العدم عليه او لا يكون معروض هذا السبق بالذات

الا الزمان فيكون مع عدم الزمان زمان وهذا التحرير الهام يعترض عليهم في الضعيفين وبالجملة فهم

ايمائي وادعائي لهذا الكافي البالغ الفائق لسبقه بطول الباع وعلو الكعب في معظم اصول

الفلسفة الاولى ووضعه الهناء مواضع النقب في اكثر اصول العلم الاعلى الا انه اتى في

هذه المسئلة التي بها امتيازه وانحيازه عن اهل جلدته التي هي حكمته اليمانية الفصيحة سوية

يقينية وفلسفتهم اليونانية تجر النيئة فجمجمية وفيها برقل وبخال تجاوز اقصى امد الاطراد والاعجاب

حقيقته وبرقل وبخال انها تنتهي بهدى الازدراء والانتساب على اسناد جنبته الابتسامة زحفت

وزحمت بالتشدق ومقابلة التعجب وزحمت بالنجاح فان قالت فما يصنع المومنون

من الفلاسفة بما ورد في الصحف المنزلة من سماء القدس مع الروح الامين وزعم المبلغين

لانباء الغيب الى الانس من القديسين فقد نطقت الآيات المتضافرة والاخبار المتواترة

بحدوث العالم برمته وسبق العدم عليه باسره قلت اعلمهم يحملونها على حمل المعلم الثاني كما

الجمع بين الرأيين ما روي من مثل ذلك عن افلاطون اعني الحدوث الذاتي بمعنى ان الممكنات

في حد ذاتها من غير لحاظ افاضة الموجد انوار الوجود عليها لا يمكن للعقل الا الحكم بسلب الوجود عنها

ولا ريب في ان هذه المرتبة سابقة على لحاظ نيلها الوجود من جود الموجد لها بل بمعنى ان

من ذلك وهو انه لولا الابتسام القديم الموجدة بالذات النورية وهذه الظلال لم يكن مناط سودا

الحقيقة ذات فضلا عن ان يحكم عليها بالوجود او العدم فسبحان من اشرقه العدم وكل شيء ما خلا وجهه

١٨٩

محفوف في حد ذاته بالهلاك والبطلان فكان الله ولم يكن معه شيء وهو الآن كما كان بل هذا
الاكما انه لا يفهم اهل اللغة والعرف من البقاء الا استمرار الوجود في اكثر من زمان فما يكون متعاليا عن
مطابقة الزمان كالعقول القدسية يكون البقاء مسلوبا عنه فضلا عن جناب جاعل الزمان والمكان ومبدع
القدوس والعقول القدسية سبحانه بالباقي ووصفه بالبقاء على ما تواطأت عليه الملل والنحل اما على
سبيل التجوز والاستعارة تنزلا الى مقتبس الفطرة العامية واما بناء على ان ما هو اقدس وارفع من ذلك
ثابت له تعالى بعبارة مقتبسة من المدارك الحجابية لعدم التباس الامر على الذين هم للحقائق متفهمون
وللاسرار مستشعرون كذا ذكره الكامل المحقق فهذا وامثالها ليست مما نحن فيه ليس حتى
يطابق الجمهور لقاءها وتشويش الصدر من سلب البقاء عنه سبحانه اكثر واوفر فيما هو من مسلك الحدوث
عن البرهان كما هو حقه وكما ان الفطرة المنقطعة عن لبان الطبيعة تشتهي طلب البقاء وتعده
عين التقديس كذلك لعلها تحكم بان دوام افاضة انوار الوجود وعدم انفكاك آثار الجود
سبحانه اليق بجنابه من سبق التعطل وتخلف الفيض لكنه اذا لم تكن للقريحة الراضية بالنظر الكلامي
سبيل الى الاعتبار والاستدلال بوجود العالم على خالقه الا من جهة الحدوث فضلا عن الذي
الحدوث في العرف العامي لم يتيسر بينهم الا تلقين الحدوث الزماني بالمعنى الاول فضلا عن الثاني
لا جرم وردت الآيات المنزلة لهداية الجمهور والاخبار المأثورة عن المبعوثين لاخراج الامم من الظلمات
الى النور على نهج تستفيد منه العامة بحسب فطرتهم وتتلقى منه الخاصة ما يبلغ اليه بصيرتهم فقد سمعت
ان معاشر الانبياء امروا بان يكلموا الناس على قدر عقولهم ولعل من انصف اعترف بان الاولى
بالسمعية الواردة في هذا الباب مما يضطر الى صرف الالفاظ فيها عن ظواهرها ولو قيل بما يشهد به
الدهري الغير بل كان المتكلمين المتخيلين لا مبدأ في العدم السابق على حدوث العالم واستمراره
في وجود الواجب سبحانه لا محيص لهم ايضا عن ارتكاب تأويل في اكثر ما ورد في ذلك

190

قالت لفصل وإذ الزمان متصل فالفصل متوهم يسمى الآن وهو كسائر الأطراف لنفس الطرف لا فيه
ثم هو لا يكون بالفعل في الأعيان وإذا حصل بالفرض نحوا عقليا بموافاة الحركة حدا من حدود المسافة فلا يكون
لعدمه اللاحق أول آن كما لا يكون لعدمه السابق آخر آن بل يكون في نفس الزمان من حيث انطباقه
عليه في كل آن يفرض فيه دون طرفه ويكون لا محالة بينهما زمان هو معدوم فيه أيضا وربما يتصور
آن على أنه راسم للزمان لا على أنه متوهم فيه ويكون نسبته إليه نسبة النقطة الراسمة للخط إلا أنه فيه
إليه وكأنه بإزاء الحركة التوسطية أقول وإذ قد عرفت أن الزمان مقدار فلا بد أن يتهيأ لأن يفرض
فصل مشترك فيه يكون واصلا بين قسميه من حيث إنه يتصل به أحدهما بالآخر وفاصلا بينهما من
حيث إنه نهاية لما مضى منهما بالنسبة إليه وبداية للمستقبل وهذا هو المسمى بالآن ونسبته إلى الزمان
كنسبة النقطة إلى الخط والخط إلى السطح والسطح إلى الجسم كما أن النقطة والخط والسطح لنفس أطراف الخط
والسطح والجسم كذلك الآن لنفس طرف الزمان لا في طرفه والفرق بين الآن وبين تلك
الأطراف أن تلك ربما تكون موجودة بالفعل فاصلة بالفعل غير واصلة وذلك كما أن الجسم
ينتهي بالفعل بالسطح البتة وربما يطرأ عليه الانفصال فيحصل سطح وسطح والخط ربما يكونان متباينين في
الوضع بخط ونقطة وأما الآن فلا يمكن أن يحصل بالفعل في الأعيان البتة أما من حيث إنه واصل
فلأن الوصل بين أجزاء المتصل بالفعل لا يكون بالفعل في الأعيان وإلا كان هناك فصل
لا تناهي بالفعل وأما من حيث إنه فاصل بالفعل غير واصل فلأن الزمان لا يمكن أن يطرأ عليه الانفصال في
الأعيان بل تهيأ بالقوة القريبة لأن يفرض الذهن فيه انقساما وانتهاء يستنبط وذلك بأسباب
أمور وضعية تحدث بالحركة كموافاة حد من حدود المسافة أو مفروضة للمسافة نحو مبدأ طلوع أو
غروب مثلا وهذا بالحقيقة ليس إحداث فصل في نفس الزمان بل في إضافته إلى الحركة كما تحصل
فصول إضافية في المقادير الأخر بالموازاة والمماسة ثم هذا الآن إذا حصل بهذا النحو يكون مبدأ اللاحق

الذي بعده كما ان عدمه السابق في جميع الزمان الذي قبله ولا يكون لعدمه اللاحق اول آن كما لا يكون لعدمه السابق آخر آن فاندفع ما يقال ان اول آن فنائه آن يليه فيلزم التشافع او لا فيلزم الخلو بين الوجود والعدم

واما ما يقال من ان فناء الآن امكان فبلا فاصلا يلزم منه في الآن امكان فقه فلا محال لكان

اول آن فالجواب عنه ان اريد بالفساد وقت ما يكون في الآن لم يكن قبله فالتقسيم غير حاصر لجواز ان

لا يكون قليلا فاصلا اي في زمان على سبيل الانطباق عليه ولا دفعة اي في آن لم يكن قبله البتة

بل يكون في زمان لا على سبيل الانطباق عليه ولا يكون في طرف ذلك الزمان فيكون حاصلا في

ذلك الزمان في كل آن يفرض فيه دون الطرف فلا يكون له اول آن لانه لا يكون في الآن الذي هو

الطرف ثم اي آن يفرض في ذلك الزمان يكون الفساد حاصلا فيه ولا يكون في كل آن قبله البتة

بل يكون بينهما زمان يكون الفساد حاصلا في هذا الزمان في اي آن يفرض فيه فلا يكون الآن المفروض

اولا اول آنات الفساد وان اريد بالفساد دفعة ما يكون في آن ما لم يجب ان يكون اول آن لم

ما الزم ولنتلو عليك تفصيلا ينفعك في التثبت في مزالق ويمنعك عن التورط في مضائق

اعلم ان الحادث في حدوثه على ثلثة انحاء الاول ان يكون حدوثه دفعة سواء لم يكن لقاره

بالنظر الى نفس ماهيته كالآنات او امكن لكن لم يعرض له الا في الآنات كوافاة الحدود المفروضة في مسافة يمكن انقطاع

الحركة فيها لكن لم تنقطع فان تلك الموافاة لا تبقى زمانا والا لانقطعت الحركة وكمماسة خط

مفروض الحركة لنقطة نقطة من خط آخر فانها لا تبقى ما دامت الحركة بل في آن الموافاة والمماسة

وان لم يكن من الموجودات بالفعل في الاعيان لكن في ذلك لا يضر ناولا يبقى زمانا بعد ما حدث

في آن كالصور الكائنة وكالوصول الى منتهى المسافة وكمماسة الخط لنقطة تنقطع الحركة عندها

والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدريج سواء كان على سبيل التقضي والتجدد كالزمان

وما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع او لا يكون حدوثه على سبيل الانطباق

١٩٣

عليها كالاصوات فلا يكون نحو هذه الامور موجودة في آن اصلا الا في آن هو طرف او طرف زمان وجوده

ولا في آن يفرض فيها في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو موجود فيه نعم هناك آن هو بداية زمان

فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة والصوت اولا على وجه التصرم فذا لا يمكن

حدوثه في قدر معين من الزمان يسيرا يسيرا او يجتمع الجزء اللاحق مع السابق فجاز ان بعد تمام الحدوث

كقدر معين من الحركة حصل اتصال خطين منطبق احدهما على الآخر بحركة احدهما طرف مع ثبات

طرفه الآخر لا يجوز ان يكون الاول آن ابتدء فيه الحدوث نعم له اول آن تم فيه الوجود والثاني

يكون ... هذا لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج بل ان له الوجود في زمان يتبع من المبدأ

من غير انطباق على ذلك الزمان فلا يكون موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه بمعنى في كل آن جزء

يفرض فيه وذلك كالحركة في التوسط وما يكون وجوده بالانتهاء بمعين من الحركة بمعنى القطع وذلك كمطلق الزاوية

الحادثة بحركة احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين من هذه الزاوية كمسافة

خط ... فيه وكتجاوز الحركة حدا كان ... لا يمكن ان يبتدء اول

الحدوث اذ وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه لكن موجودا في آن هو مبدأ هذا الزمان

فكان في ذلك الآن آن ثباتا عدم السابق ولا يمكن فرض آن قبل ذلك الآن حتى يكون اول آن

بل كل آن يفرض بعد ذلك لان بينه وبين ذلك آن يكون فيه الحادث موجودا فيه قبل آن

يفرض قبل كل آن يفرض الابتداء الحدوث آن هو اولى من هذا الآن بكونه آنا لابتداء الحدوث

فما اول الوجود بخلاف الزاوية فما في آخر ما لا الامور التي يكون لوجودها امتداد واتصال كالاثبات

والاثبات فلا يكون جزء منها او عرض فيها مقدما والآخر موخرا فلا اول لها ولا آخر الا بالاول والآخر

المتقدم والمتاخر كذلك لا اول لها ولا آخر الا بوقت بالاول السابق عليه وبالآخر اللاحق به واما

الامور التي يمتد وجودها سواء كان وجودها في زمان اولا تدريجيا على سبيل التصرم اولا عليه ولا زواله

فقد عرفت ان الزمان منها وما ينطبق عليها كالحركة القطعية لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون
لوجوده اول آن او آخر واما ما عدا ذلك فان كان زواله دفعيا فلا يكون له آخر آن الوجود لتصور تسلسل بينهما
في آن هو معدوم فيما قبله من الزمان ولا يتصور ان يسابق على الانفساد لا يتصل بينهما زمان او يكون ذلك
آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية اللازمة للحركة القطعية ان لم تكن منطبقة عليها ومسامتة الخط
للخط الزائلة بالموازاة والا فله آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة بالحركة الى المسامتة هذا تمام الكلام في
آن الوجود وهم ثم اما العدم فما يكون وجوده دفعيا كالآن الآنيات والصور لا يكون له آخر آن العدم
السابق وما ليس وجوده دفعيا سواء كان تدريجيا كالزمان والحركة القطعية او لا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة
التوسطية وما يحصل بها كمسامتة الخط للخط وبالجملة ما ليس له آن الوجود فله آخر آن العدم السابق
ما يكون وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كمقدار النامي الحاصل بالحركة
وللسابق من عدمه ايضا آخر آن للسابق من عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم
السابق واما العدم اللاحق فقد مر ان اعدام الآنيات لا يكون لها اول آن وكذا كل تعد افتراق
الحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة ويكون حاله كحال وجودها آخر آن الزمان وكل ما ينطبق عليه وكل ما
انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصور الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى
آن يكون انعدامه بموافاة حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحركة عندها او استمرت
بعد يكون لعدمه اللاحق اول آن فليكن منك التفصيل على ذكر واعلم انه قد يتصور الآن على انه فاصل
بين اجزاء الزمان فصلا مشتركا بل على انه فاعل للزمان بسيلانه كما ان طرف المنتقل و ليفرض نقطة
كرأس المخروط اذا تحرك يرسم بحركته وسيلانه مسافة بل خطا ثم ذلك الخط الذي حصل فيه لنقطة الا الفاعلة للخط بل
فيه بعد حدوثه واصلة بين اجزائه الوهمية كذلك يتصور للزمان للحركة بمعنى القطع شيء فاعل كالنقطة
الفاعلة للخط وهي ليفرض فيها واصلا بين اجزائهما كالنقطة المتوهمة في الخط وارتسام الخطوط بالنقطة والآن

على سبيل التخييل دون التحقيق لانه اذا ماس المتحركة نقطة مما يتحرك عليه كالارض ثم نقطة اخرى تكون النقطة الاولى قد بطلت بزوال المماسة فان تلك النقطة انما تكون نقطة بالفعل بالمماسة لا غير فتبطل ببطلانها الجسم بعد المماسة كما كان قبلها البسيط فيه نقطة متميزة فاذا بطلت النقطة التي فرضها مبدءا يبقى الخط الذي هي مبدءه لكن ليسهل تصور ما نحن فيه نحكم المتنقل او المتحرك انه ممتد على مسافة متصلة فالذي له بازاء ذاته ليس هو المسافة فقد خلف شيئا منه ولم ينل شيئا بعد ولا الحركة بمعنى القطع فقد مضى شطر منه ولم يفعل شطر بعد ولا الزمان فقد سلف شيء منه ولم يات شيء بعد بل ما بازاء ذاته من المسافة حد كالنقطة ومن الحركة بمعنى القطع التوسط بين المبدء والمنتهى ومن الزمان الحاضر امر غير منقسم كالآن فكل من هذه الامور نهاية لمنقسم فكذلك المتنقل نهاية لمنقسم من حيث انه متنقل كانه شيء ممتد من المبدء في ذاته الى حيث وصل فذاته الموجودة في حد نهاية لذاته من حيث انه متنقل الى هذا الحد وامتد اليه ثم لا يخفى ان المتنقل شخصي باق في حد ذاته وان لم يبق من حيث انه حد لذاته لانه انما يكون حدا من جهة وجوده في حد وصل اليه فاذا انتقل الى حد آخر لم يبق من هذه الجهة وكذلك الحركة بمعنى التوسط باقية في ذاتها بعينها وان كانت تزول من حيث تخصص نسبتها الى حد من حدود المسافة فليحمل الآن بازائه من الزمان ليعتبر امر واحد باق في نفسه يفعل الزمان بسيلانه يسمى الآن السيال وان كان لا يبقى من حيث هو آن بالقياس الى الزمان حد فاصل او واصل بين جزئين منه كيف ووجوده بهويته حاضرا يبقى متنقلا فيصير حدا بين جزئين آخرين فالآن الذي هو متوهم في الزمان فصلا اشتمر كالمحلل للزمان واما ما يسمى الزمان فهو من حيث ذاته لا من حيث عرض له انه سيال فاحدث بسيلانه زمانا فصار حدا لذلك الآن متعال عن ان يحل في الزمان بل نسبته اليه نسبة النقطة الى الخط المرتسم

قلت ان هؤلاء كانت لهم في الزمان قبل نضج الحكمة ظنون متفرطة وافراط فالمفرطون منهم من نفاه راسا مثل بامر في الحركة مع اه منهم من نفاه من الاعيان ولكن لم يدر انه ليس من

عوارض المعلومات من حيث وجودها في الاذهان فقط والسلبيات والاضافات لم يكن تثبت في الذهن الا

الاعيان الا على نحو التعمل والاختراع فلم يتهم لم يصدق ان يجد مبدأ الحركة وانتهاؤها

من لم يحصل الحقيقة فانه لما رأى حوادث توضع ليعلم بها اوقاتا لحوادث اخر فيكون الاول كطلوع

اوقاتا للثواني كولادة وممات وانما يتعين الاوقات بتعين الموقت وان كان الاولى بذلك ما يكون اظهر

واشهر فاذا ثبت اوقات كان المجموع زمانا ولم يدر ان مقارنة الثواني للاول ليست زمانية وليست

لذات المعين بل لاشتراكهما في امر لو لم يشتركا فيه كانا قبل وبعد واما المفرطون فمنهم من جعله واجبا

لامتناع العدم عليه لذاته والامكان لعدمه قبلية على وجوده او بعدية عنه ولا يكونان الا

بزمان ولم يدر ان الممتنع عليه هو العدم المقابل مع الوجود لا العدم المطلق او مطلق العدم

كما هو شأن الواجب ومنهم من جعله الفلك اذ كل جسم في فلك وكذا في زمان ولم يدر انه

استنتاج الموجبتين في الشكل الثاني على ان الصحيح كل جسم يحويه الفلك في فلك ومنهم

من جعله الحركة لانها منقسمة الى ماضية ومستقبلة ولم يدر ان المنقسم هو الزمان المقسم اليها لذاته

لا مطلقا ومنهم من جعله الفلكية الدورية منها وبعضهم ان الحركة ولو فلكية توصف بالسرعة اذا

دون الزمان ثم انه لا يصح ان الحركة في زمان لا انه في حركة ثم هو الزمان زمان بخلاف الدورية

اقول قد كان للفلاسفة قبل استقرار رأي الحكماء يخوضون في امر الزمان بتفريط وافراط

ونحن اذ قضينا الوطر عن تحقيق الزمان وما يتعلق بها فحري بنا ان ننبه بنقل آرائهم

وحسم شبهاتهم فنقول اما الذين فرطوا في شأن الزمان فمنهم من نفى ان يكون له وجود الا

ولو في الذهن اللهم الا باختراع الذهن وتعمل منه وتوهم وجوده في الاعيان ولكن انه

في الذهن ومنهم من احتج في بابه له وجود لكن لم يحصل له حقيقة فانه رأى انه امور حادثة يتعين

لان نسبة اليها امور اخرى بالحصول لها يكون الاولى اوقاتا للاخرى والزمان مجموع

196

او فات فالذين جعلوا ان يكون للزمان وجود تمسكوا بالمثل مر في الحركة فان الزمان منقسم الى ماض ومستقبل
وكلاهما معدومان واما الحاضر فهو الآن وبينا على انه لو كان آن فان الذي كان شيء منه
متقدما وشيء متأخرا فلم يكن حاضرا او آنا وكان في الآن ماض ومستقبل وان عدم فالآن
يعدم في آن يليه من غير ان يفصلهما زمان فيلزم التشافع والتتالي وانتم تمنعونه واما في آن بينهما
وبين الذي عدم زمان فيلزم ان يبقى زمانا ثم اذا لا يكون آن كيف يكون كل ما يتجدد
بآن وايضا اذا لا يكون زمان فكيف يكون آن وكل آن هو طرف زمان وقالوا ان كان لا بد
للحركة من زمان فهذه الحركة من حيث هي حركة لا تستدعي حركة اخرى لجسم آخر وان كانت مقيدة بها
من حيث ان محركها بحيث لا يحركه الا ان يتحرك فكان لهذه زمان كانت هناك حركة
اخرى او لم تكن فيكون بازاء كل حركة زمان وان كانت حركات معا كانت ازمنة معا وهذه المعية
زمانية ومرجعها الى الآن المعين فيها زمان فكان لتلك الازمنة زمان يكون هي فيه فيجمعها زمان
آخر يكون الكل فيه وهكذا والجواب اما عن تمسكهم بانحصار الزمان في الماضي والمستقبل وانعدام
كل منهما بما مر في الحركة وذلك انهم ان عنوا بكون الماضي والمستقبل معدومين عدمهما مطلقا فهو
اول النزاع وان عنوا به عدمهما في الآن فمسلم اذ نحن لا نثبت للزمان وجودا قارا يكون في آن
الا في الذهن لكن ليس كل ما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا اصلا فان الوجود مطلقا
اعم من ان يكون في آن او في زمان او لا في آن ولا في زمان ووجود الزمان من قبيل
وكيف يطلب للزمان متى وهو نفس المتى بل هذا الا كما ان يطلب للمكان اين وهو نفس الاين
واما ما قالوا في الآن فقد مر مفصلا واما عن الزامهم ان يكون بازاء كل حركة زمان فاعلم
اولا ان الذي نقوله هو ان كل حركة لا بد لها من زمان تتقدر به لا ان كل حركة لا بد لها
من زمان تتعلق وتتقوم بها فربما يتقدر الشيء بالمقدار القائم بغيره من جهة الانطباق

والموازاة كما يقدر اشيا بالمقدار القائم بخشبة الذراع ونقول ان ذات الزمان يجب ان يتعلق بطبيعة
الحركة لان ذات كل حركة يجب ان يتعلق بها زمان فربما يتعلق ذات الشيء بطبيعة ثم قد يخلو تلك
الطبيعة عن ذلك الشيء كما ان ذات اللون يتعلق بطبيعة الجسم ثم قد يخلو الجسم عن اللون بعد
ذلك فاعلم انه ليس كل حركة يمكن ان توجد وان لم توجد حركة اخرى فان ذلك وان لم يكن
بين الاستحالة فليس كل ما ليس بين الاستحالة ليس بمستحيل بل الحركات المستقيمة والكمية والكيفية
لا تكون الا حادثة وكانك قد عرفت ذلك ايضا كانك قد عرفت ان الطبيعيات فضلا
عن القسريات لا تكون الا حادثة ولا يمكن حدوث حادث ما لم يكن زمان ولا يكون زمان ما لم يكن حركة و
ايضا لا تكون مستقيمة طبيعية الا وقد تحددت جهات الاحياز الطبيعية ولا تحدد الا بجسم لا يمكن له
ان يتحرك حركة مستديرة ولا تكون قسرية ما لم تتقدم طبيعية وقد عرفت ان الحركة انما تفعل
الزمان بالاتصال المسافي والكيفية بل الكمية ايضا من حيث انها كمية انما لها الاتصال الزماني
فقط او بالجملة فالفاعلة للزمان لا تكون الا الدائمة وهي المستديرة الارادية فينحصر في الفلكية
وخليق ان تكون الفاعلة بالذات للزمان الذي هو اظهر المقادير البتة اظهر الحركات واسرعها
وان تكون قائمة بجسم محيط بسائر الاجسام فما تكون لما سوى حركة الفلك الاعلى حظ في
اقامة الزمان اللهم الا بالعرض كما ان الامر في تحديد الجهات كذلك والذين جعلوا للزمان
وجودا في الذهن دون الاعيان فانما اضطروا الى ذلك للشكوك التي اوردها النفاة مع
وجوب ان يكون للزمان نحو من الوجود فلم يجدوا مستندا حصة الا في القول بوجوده في الذهن
دون الاعيان ونحن نصحح ان الوجود المحصل في ان لا يكون للزمان الا في الذهن هو مطلق الوجود
المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح له والا صدق سلبه فيصدق انه ليس بين طرفي
المسافة مقدار امكان الحركة على حد من السرعة واذا كان هذا السلب كاذبا فالاثبات

الذی یقابله صادق وهو ان هناک مقدارا لهذا الامکان لا ثبات ولا له علی وجود الامر وان
لم یکن له ولا له علی نحو وجوده محصلا فی آن او علی جهة ولیس هذا الوجود له بسبب التوهم فانه وان
لم یتوهم کان هذا النحو من الوجود حاصلا کما ذکره الشیخ وتحقیقه ان الوجود فی الذهن او التوهم من
غیر ان یکون فی الاعیان منه ما یکون بمجرد اختراع الذهن وتعمله کانیاب الاغوال ومنه ما لیس
کذلک وهذا علی نحوین منه ما یکون بحسب وجود الاشیاء فی الذهن بمعنی ان الاشیاء یعرض لها من
الحصول فی الذهن حال لا باختراع الذهن فانما یحتاج فی صدق الحکم علیها بهذه الحال الی حصول
تلک الاشیاء فی الذهن علی نحو لا الی اختراع الذهن ای تصوره هذا الحال وذلک کالوضع والحمل
فانک ما لم تتصور معنیین لم یجب حد بهما للاخر او تسلبه عنه لم یکن هناک وضع وحمل اما اذا تصورت
معنی لآخر او سلبته عنه فلا محالة یصدق الحکم بان فی ذهنک موضوعا ومحمولا سواء تصورت
الوضع والحمل او لم تتصور ومنه ما یکون فی الذهن بحسب حال الاشیاء فی الاعیان کالفوقیة
والتحتیة هذا انما یکون باضافة بعض الاشیاء الی البعض او سلب معنی عنها بحسب وجودها فی الاعیان
واما ما لا یکون اضافة او سلبا فان لم یکن فی الاعیان کان وجوده للامور الذهنیة فی الذهن
بمجرد التعمل والاختراع منه ومن البین ان الزمان لیس مما هو بمجرد اختراع من الذهن
ولا مما یعرض بحسب وجود الاشیاء فی الذهن حتی لو لم یتصور شیء لم یصدق الحکم بان ههنا زمانا ولیس
ایضا من الاضافات والسلوب فلا جرم یجب ان یکون موجودا فی الاعیان ومع
ذلک فاعلم ان الزمان اضعف الاشیاء وجودا وذلک ان الاشیاء علی نحوین منها ما هی
محصلة الوجود ای لیس لها اجزاء متمانعة عن الاجتماع فی الوجود فما کان لها تکون لا محالة فی
آن ومنها ما یکون اجزاؤه متمانعة عن الاجتماع کالحرکة والزمان وکانک قد عرفت فیما
اسلفناه ان ذلک للزمان بالذات وللحرکة بالعرض فهو اضعف من الحرکة من هذه

الجهة وقال الشيخ يشبه ان يكون الزمان ضعف وجودا من الحركة ومجانسا لوجود ما هو بالقياس الى
امور وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزمه اضافة انتهى ثم الزمان مقدار
للحركة عارض لها فلا محالة يكون وجوده اوهن منها ثم للحركة ضعف من جهة اخرى يسري منها الى
الزمان وهو ان فعليتها هو بعينها كمال لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد عرفت ان كل ما هو
بالقوة من جهة انه قد بقي له منها شيء لم يحصل بعد ومن جهة انه متوجه الى كمال يستحصله بها ولم يحصل
بعد فجهة القوة فيها متضمنة في جهة الفعلية والهيولى تشارك الحركة في ذلك فانها جوهر بالقوة فضعف ما
الذي فعليتها انها بالقوة ولو سائر الاشياء فلا يكون من جهة الفعلية فيها جهة القوة نعم ربما يكون
بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى وكما ان القوة في الهيولى اقوى من الحركة اذ قوتها في نفسها
والقوة في الحركة باعتبار شطر منها او باعتبار ما يطلب بها فكذلك الفعلية في الهيولى اقوى
من فعليتها فان فعليتها هي فعلية وجود بالموضوع وفعلية الهيولى هي فعلية وجود بالذات
والذين جعلوا الزمان مجموع اوقات فهم ايضا انما نفوا ان يكون للزمان حقيقة قائمة في نفسها
لشكوك الاولين ثم قالوا انك اذا رتبت اوقاتا متتالية وجمعتها لم تشك ان مجموع ذلك
هو الزمان وليس الوقت الا ما يوقت الموقت بان يعين مبدء حادث يحدث ليعلم به حادث
آخر يكون معه فيقول مثلا يكون قيام زيد بعد يومين اي من طلوع الشمس بعد طلوعين فانما
صار طلوع الشمس وقتا لقيام زيد بتعيين القائل اياه ولو شاء يجعل قدوم عمرو مثلا بدله الا ان
طلوع الشمس وما يجري مجراه اذا كان اعم واظهر واشهر اختير لذلك ومع ان فيما اسلفناه غنى
عن المناقشة مع هؤلاء ونظرائهم نقول انما يصح جعل طلوع الشمس وقتا لقيام زيد باعتبار
وجود القيام معه وهذه المعية بازائها القبلية والبعدية وذات المعين لا تأبى عن القبلية او البعدية
وانما صار معينا باعتبار كونهما في امر لم يشتركا فيه كان احدهما قبل والآخر بعد فذلك الامر

هو الزمان واما الذين افرطوا فطائفة منهم جعلوه قائما بنفسه ومنهم بالغ في الغلو فجعله واجب الوجود ومنهم من

زعم انه الفلك وطائفة اعترفوا بانه عرض لكن منهم من جعله الحركة مطلقا ومنهم من جعله حركة الفلك

خاصة اما مطلقا او دورة منها فالذين اتخذوه الها اي واجب الوجود فانما اوقعهم في هذه الورطة ظنهم ان

الزمان لو فرض معدوما كان بعدية عدمه على وجوده وقبلية وجوده على عدمه وهذه القبلية او البعدية ليست الا زمانية فيلزم

وجود الزمان على تقدير فرض عدمه فكان عدمه ممتنعا لذاته فهو ممتنع عدمه لذاته وواجب وجوده لذاته وحل

شبهتهم انه انما يلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه اذا فرض العدم سابقا على الوجود او لاحقا له

اعني اذا فرض عدمه تارة مع وجوده اخرى اما اذا فرض عدمه مطلقا لم يلزم من تقديره ذلك وجوده

فالممتنع بالنظر الى ذاته هو نحو العدم المتقارن مع الوجود لا نحو العدم المطلق والممتنع عليه مطلق

والواجب ما يمتنع عليه مطلق العدم لا نحو منه دون نحو وقد عرفت ان الزمان ازلي ابدي الوجود

فكيف يكون في اعداده ما يليق ان يسطر ويذكر ومنها ان الزمان ليس لعلته الشيء من الآثار شبيها لانه اذا

كان الشيء مع ان الزمان موجودا وبعده ثم لم ير له علة ظاهرة نسب الناس ذلك الى الزمان

اولم يشعروا المباشرة تغيره فاذا كان الامر محمودا احالوا الزمان ان كان مذموما ذموه لكن الامور الوجودية

في اكثر الامر ظاهرة العلل والعدمية لكونها اخفى العلة في الاكثر يشهد به التجربيات فنسبت البعض

مثلا استعداد وسبب الانتقاض مجهول غالبا فيعرض لذلك ان اكثر ما ينسب الى الزمان هو

الامور العدمية كالنسيان والهرم والهلاك كما حكى الله سبحانه عن الكفرة اي حكى قولهم وما

يهلكنا الا الدهر اي الزمان فلذلك اولع الناس بذم الزمان وهجوه والذين عموا ان الفلك

هو الزمان قالوا كل جسم في فلك وكل جسم في زمان فالفلك هو الزمان وما اسخف كلامهم و

فانه انتاج من موجبتين في الشكل الثاني على انهم اخطاوا في قولهم كل جسم في فلك اذ ليس كل جسم

سوى الفلك في فلك والذين حسبوه انه الحركة مطلقا قالوا الحركة متقسمة

الى ماضية ومستقبلة وكل منقسم الى ماض ومستقبل زمان فالحركة هي الزمان وقد اخطأوا في قولهم
كل منقسم الى ماض ومستقبل زمان والصحيح كل منقسم بالذات الى ماض ومستقبل زمان ولو كانت الحركة
هي الزمان كان قولنا الحركة في زمان في قوة ان الحركة في حركة والحركة ولو كانت حركة الافلاك الاعلى
توصف بالسرعة والبطوء بخلاف الزمان من خص الحركة التي هي الزمان بدورة واحدة لم يدر ان
جزء الزمان ان جزء الدورة ليست بدورة **قلت الفصل** الحكمة ربما تضاف الى الجسم
والابعاد ويراد بها اما نهاية امتداد المضاف اليه واما ما يليها فيكون على حسبها فالخط والسطح
امتدادان من وجه دون وجه فقد لا ينتهيان بالفعل اذا كانا منحنيين كمحيطي الدائرة والكرة والجسم
امتداد من كل وجه فيجب تناهيه بالفعل ثم الجسم قد تتبدل نهاياته بتبدل الشكل والمقدار بخلاف
الخط والسطح وقد اشتهر ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا ويكاد ان يكون ذلك صحيحا في
الخط اذ لكل امتداد من حيث هو امتداد انما يكون نهايتان والخط امتداد واحد بالقوة و
الفعل فلا يستتر بين النهاية على النقطتين وهو وان جاز ان لا ينتهي بالفعل او ينتهي بنقطة كمحيط
السطح البيضي لكن النقطة الموجودة في الثاني واتيه نقطة فرضت في الاول وان كانت
واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار فان لم يعتبر ذلك فاحمل الشهرة على اعتبار الاغلبية
في الخط وعدم تمام احاطته بالسطح واما في السطح والجسم فلا يصح فانهما وان كانا واحدين بالفعل
فلا يتوقف فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد ولكل منهما لا سيما المستقيمة نهايتان فلم تنحصر
نهاياتهما البعيدة المتقابلة في القوة واما ما بالفعل من النهايات القريبة فللسطح قد تكون نقطة
كما لمحيط المجسم البيضي او اكثر كما لمحيط المجسم الاهليلجي او خط كما للدائرة او اكثر كما ... من
بالغة ما بلغت كما للمضلعات المسطحة ولا اقل من ثلثة ان كانت مستقيمة اطرافها نقطة او خطوطا معا
كما للمنحني من سطحي المخروط المستدير وللجسم سطح كما للكرة او اكثر بالغا ما بلغ كما للمضلعات المجسمة لا

ولا اقل من اربعة انها سنة مستوية قاطعة وكان سبب الشهرة فيهما امران الاول انه في السطح اعتبارا
وذا اربعة اربعة اضلاع لغلبتها وفي الجسم مع غلبته ذوات ستة سطوح اعتبارا بتعين الراس و
القدم والوجه والقفا في الناس والظهر والبطن والراس والذنب في الحيوان واليمين والشمال
فيهما اولا وقياس سائر الاجسام عليهما ثانيا وتسمى الستة فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا و
شمالا والثاني ان الكل بعد نهايتين والابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد في السطح على اثنين
فتكون النهايات اربعة وفي الجسم على ثلثة فتكون ستة لكن الاعتبار التقاطع على قوائم
من الفصول ثم الست بالاعتبار العامي تتعين في الحيوان طبعا ولا تتبدل وفي سائر الاجسام
تتعين بالفرض وتتبدل وبالاعتبار الخاصي يتعين الكل في الكل بالفرض ويتبدل بتبدله لكن
التسمية بالفوق والتحت ليست للنهايتين باعتبار الراس والقدم او الظهر والبطن كيفما كانا ولا بالفرض
بل بلحاظ وضع خاص وبه يتحدان في المضاف اليه باعتبار وضعه بالقياس الى غير مختلف اختلافا بالطبع
في الناس وسائر الحيوانات والاشجار تقتضي وضعها الطبعي ان يكون به الراس والظهر والاغصان
فوقا وما يقابلها تحتا اذا اريد بالجهات النهايات فان اريد بها ما يليها فالاربع من الست
تتبدل بالاعتبار العامي ايضا في الحيوان بتبدل وضعه فالمتوجه الى المشرق اذا توجه الى المغرب
صار قدامه خلفا ويمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا يتبدلان بتبدل وضع المضاف اليه بهما
الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا تعينت نهاية للفوقية ومقابلتها للتحتية كان ما يلي الاولى فوقا
وما يلي الاخرى تحتا بهذا المعنى فاذا انعكس الوضع صارت الاخرى هي الفوق وكان ما الفوق قبل يتوجه
الفوق بعده فيكون فوقا في الحالين نعم يمكن ان تحرك المضاف اليه الا انه اذا كان يده
الحجر كان سطحها فوقه واذا صعد السطح صار تحته لكن هذه فوقات وتحتات اضافية ولا بد ان
ينتهي الى فوق لا فوق فوقه وتحت لا تحت تحته وبها الحقيقيان المتميزان حتى يلي احدهما بالطبع

رؤس الاناسي في ظهور الحيوانات واغصان الاشجار والآخر تقابله وربما تضاف الجهة الى الاشارة ويراد
منتهاها ولا تكون الا الى موجود متحيز ولو تجاوزتها الى لا متناهي في اعتبرت ليست تارة بالقياس الى
المشير فتكون ما يلي نهاياته واخرى بالقياس الى المشار اليه فتكون نهاياته وبالجملة فتذكر حال الفوق
والتحت وربما تضاف الى الحركة فاذا كانت في مسافة مستقيمة لا بد لها من نهايتين بالفعل
وتكون على جهات شتى وما بالطبع منها ما الى الفوق او الى التحت طالبة للوصول او القرب
فلا مح من جهات ان بين الجهتين لا بد لهما من محدد بالطبع لا يختلف فلننظر فيها **أقول** للجهة
اضافات فتضاف الى الجسم وسائر الابعاد من السطح والخط والى الاشارة والى الحركة فاذا
اضيفت الى الجسم وسائر الابعاد فلها اطلاقان فتطلق تارة على نهاية امتداد المضاف
اليه واخرى على ما يلي نهايته وهي بالمعنى الذي يلي النهاية تكون على حسبها بمعنى النهاية فان ما يلي
النهاية من حيث يليها انما تختلف باختلافها فلنتكلم فيها فنقول الخط والسطح امتدادان
من وجه دون وجه فالخط امتداد من جهة الطول دون العرض والعمق والسطح من جهة الطول
والعرض دون العمق وانما يكون النهاية للشيء من جهة ما هو امتداد فلا يكون لهما من جهة ما
هما ليسا امتدادين نهاية والخط اذا كان منحنيا من جهة ما هو امتداد ان جاز ان يتصل المبدأ بالمنتهى
فلا يتعين نهاية بالفعل ثم لا يلزم منه ان لا يكون له ذاتا الى غير النهاية اعني المبين استحالته وذلك
كمحيط الدائرة فانه امتداد من جهة فقط ولا نهاية فيها جاز ان يتصل اوله وآخره فلم يتعين فيه
نهاية بالفعل اصلا وكسطح الكرة فانه امتداد في جهتين فقط ولا نهاية فيها لا نهاية له بالفعل وان
انحنى السطح في جهة دون جهة كمحيط الاسطوانة المستديرة فلا بد له من نهايتين من جهة
ما هو غير منحن فيها ثم الجسم امتداد من كل جهة فيجب نهايته بالفعل في الجهات ولا يجب في
ذلك اتحاده منها ضرورة امكان تحليل ... من كل وجه ... الى النقطة

لا يقال انما يجب تناهي الجسم بالفعل انما يجب لو كان البعد بالفعل واما تناهيه بالقوة فلا يلزم منه

تناهي الجسم بالفعل لانا نقول لا يمكن ان يتخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل ولو كان الجسم غير متناه

بالفعل لامكن فيه تخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل فيجب تناهي الجسم بالفعل ولا يلزم ان يكون

نهايات الابعاد المفروضة موجودة بالفعل ثم الجسم الطبيعي قد يتبدل نهاياته مع بقائه بعينه

بتبدل الشكل والمقدار واما التعليمي فهو نفس المقدار فلا يمكن بقاؤه مع تبدل المقدار لكن يتبدل

نهاياته بتبدل الشكل بخلاف الخط والسطح اذ هما مقداران فلا مقدار لهما حتى يتصور تبدلهما وا

لا شكل ايضا والسطح وان كان له شكل فلا يتصور تبدل شكله مع بقائه بعينه اللهم الا ان يوخذ

السطح بمعنى الامتداد الطولي والعرضي من غير اعتبار تعيين تماديه في الجهتين اعلم انه قد اشتهر

ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وهذا يكاد ان يكون صحيحا في الخط اما انه لا يكون

له ازيد من جهتين فظاهر لانه امتداد واحد بالفعل والقوة والامتداد الواحد من حيث هو

واحد لا يكون له ازيد من نهايتين واما انه يجب ان يكون له جهتان فانما يصح اذا اريد بالجهة

ما يعم النهاية بالقوة واريد بالاثنينية ما يعم الاعتبارية فان من الخط ما لا نهاية له بالفعل كما في محيط الدائرة

وايضا منه ما له نهاية واحدة فقط كمحيط السطح البيضي الا انه يمكن ان يفرض في الاول نقطة تكون نهاية

ثم النقطة المفروضة في الاول والموجودة في الثاني وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية

بالاعتبار اذ كل امتداد فله جانبان فاذا انتهى في جانبيه بنقطة واحدة كانت تلك النقطة

كانها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب غيرها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب

آخر لا يقال اذا اعتبرت النهاية بالقوة فيجوز ان يكون للخط اكثر من نهايتين فان في محيط الدائرة

نقطا غير متناهية بالقوة كل منها يكون نهاية الا انا نقول ليس المعتبر النهايات فيه على التبادل دون

الاجتماع اذ لو فرض في المحيط نقطتان لم تكونا نهايتين له بل يكونان لما بينهما وان لم يعتبر النهاية

بالقوة او الاستقامة الاعتبارية لم يصح المشهور في الخط على اطلاقه ولذلك قلت كما ان في ح

فالمحمل للمشهور سواء كان اعتبار الاستقامة او اعتبار عدم تمام احاطته بالسطح مستقيما كان او منحنيا فانه ولا بد

من تخصيص يكفي في ذلك تخصيصه بما لا يتم احاطته بالسطح مستقيما كان او منحنيا اذ لا بد للمحيط بالفعل فينبغي ان يصار

تخصيص انه بين ذلك لكن المتبادر عند اطلاق الخط اما المطلق او المستقيم فاذا لم يحمل على الاول فينبغي ان

على الثاني فلتعارض الوجهين ودنا المحمل بين امرين انما يتبادر المستقيم لاعتيادهم بالاستقامة وانفهم بها

وغلبة اعتبارهم اياها كما في المسافات فان السالك انما يسلك الطريق على الاستقامة ما تيسر

وفي المساحات فلا يتخذ الذراع الا مستقيما ولا يمسح الا على الاستقامة وكذلك في اضلاع

المنازل واللبنات والبسط والكتب وغيرها وفي قامات الاناسي والاشجار واما في السطح والجسم فلا

المشهور فانهما وان كانا امتدادين حدين بالفعل فلا يتوقف فرض الامتداد الخطية فيهما على حدود لكل

من تلك الامتدادات المفروضة لاسيما المستقيمة منها نهايتان فالنهايات تضعف الامتدادات

وهي كما انها نهايات فكذلك نهايات للسطح والجسم فلا يكون لنهاياتها البعيدة القطعية

في القوة واما النهاية بالفعل فالنهاية للسطح اذا انتهى بالفعل قد تكون نقطة واحدة كالمحيط بالجسم

كالمحيط بالجسم الا فانه ينتهي بنقطتين وقد تكون خطا واحدا كما للدائرة او اكثر حسب ما يتفق من الاضلاع

بالغة ما بلغت وذلك كما للمضلعات المسطحة ولا تكون اقل من ثلثة خطوط اذا كان كل ما احاط

به من الخطوط مستقيما وقد تكون نقطة وخطا كما للمنحني من سطحي المخروط المستدير والنهاية للجسم

سطح الكرة اما واحد كما للكرة او اكثر بالغا ما بلغ ولا تكون اقل من اربعة اذا كانت السطوح مستوية

قاطبة وكان سبب شهرة الاربع وست في السطح والجسم امران عام وخاص اما العام فهو في السطح اعتبار

ذوات اربعة اضلاع من السطوح لغلبتها كسطوح اللبنات والابنية والاقبية والبسط

والاردية والكتب ونحوها وفي الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح كالاجسام المذكورة كسبت اعتبار



ستة حدود متعينة بالطبع في الانسان وسائر الحيوانات اولا وقياس سائر الاجسام عليها ثانيا اما في الانسان فالراس والقدم والوجه والقفا واليمين والشمال واما في سائر الحيوانات فبازاء الراس والقدم الظهر والبطن وبازاء الوجه والقفا الراس والذنب واما اليمين والشمال فعلى حالهما ويفرض بين كل حدين متقابلين امتداد ويسمى الحدود الستة فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا وشمالا ويسمى الامتداد الاول بحسب قامة الانسان طولا والثاني عرضا والثالث عمقا لكن في تسمية الحدين اللذين يليان بالفوق والتحت اعتبار زائد على ما يجيء واما التحقيقي فيها فهو ان الابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد في السطح على اثنين بمعنى انه اذا فرض بعدان كذلك لا يمكن ان يفرض بين البعدين المتقاطعة على قوائم الا واحد وفي الجسم على ثلثة لكن اعتبار التقاطع على قوائم في الابعاد ليس مما يوجبه مفهوم الجهة حتى لا يتحقق بدونه بل هو من الفضول ثم الجهات الست بالاعتبار العامي تتعين في الانسان وسائر الحيوان طبعا ولا تتبدل وفي سائر الاجسام تتعين بالفرض وتتبدل بتبدله بازائه حتى يتعين الكل في الحيوان وغيره بالفرض وتتبدل بتبدله لكن يجب ان يعلم ان التسمية بالقدام والخلف واليمين والشمال في الاعتبار العامي باعتبار النهايات الاربعة المتعينة بالطبع فالوجه قدام مثلا والقفا خلف والجانب الذي يقتضي الطبع قوته من عضلتين يمينا ومقابله شمالا فلو تحولت القوة عن مقرها الطبيعي لعارض اما في اصل الخلقة او بعده لم يتحول اليمين والشمال ولا يكون ذلك بالطبع اما التسمية بالفوق والتحت فليست باعتبار النهايتين المتعينتين بالطبع حتى يتبدل ليس الراس والقدم في الانسان كما كانا والظهر والبطن في سائر الحيوان كما كانا فوقا وتحتا فان الانسان مثلا اذا انتكس لم يسم راسه فوقا وقدمه تحتا بل بالعكس واذا استلقى او اضطجع اتحاد الفوق والتحت مع جهتي القدام والخلف او اليمين والشمال بل التسمية بهما عند العامة والخاصة بملاحظة وضع ما اضيفا اليه الى الامر الذي يتحدد الفوق والتحت فيما اضيفا اليه باعتبار وضعه بالقياس الى ذلك الامر مختلف

٢٠٦

باختلاف ... بالاضافة اليه فاذا دخل تحت صحة تجسم اضافات اليه بعينها المسمى بالطبع في الناس بسايرة
الحيوان ثم في الاشجار يقتضي بنسبة ما اليه هذه الامور الى المحدد وهي الفوق والتحت يكون بذلك الوضع
الرأس في الناس والظهر في الحيوانات والاغصان في الاشجار فوقا وما يقابلها من القدم والبطن
والاصول تحتا فيها تحددان بالطبع قطعا لكن لا يتبادر بهذه الامور الا حسبما المتعين بالطبع فيهما بل التحدد واسم
هذا اذا اريد بالجهات النهايات وان اريد بهما ما يلي النهايات فالاربع من الستة اعني ما سوى
الفوق والتحت يتبدل لاعتبار العامي ايضا في التحدد اذ تبدل وضعه فان المتوجه الى المشرق
مثلا اذا توجه الى المغرب صار ما كان قدامه خلفا وما كان يمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا لان
تبدل وضع المضاف اليه فيهما بسبب ما يلي الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا تعينت نهاية
للفوقية ومقابلها للتحتية كان ما يلي الاولى فوقا ابدا وما يلي الاخرى تحتا فان انعكس الوضع
صار ما يلي الاولى يلي الاخرى لكن الاخرى بعد فوقا بذلك المعنى والاولى تحتا فيكون ما
الفوق بذلك المعنى قبل الانعكاس هو ما الفوق بذلك المعنى بعد الانعكاس فيكون فوقا في اي حال
وكذلك ما يلي التحت فيكون تحتا من غير تبدل نعم يتبدلان بحركة المضاف اليه في الاين كان
مثلا في الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد سطحها صار سقفها تحته لكن هذه المتبدلات بالحركة انما
فوقات وتحتات اضافية اعني بالاضافة الى البعض من الاجسام وفي بعض الاحوال دون بعض ولا بد ان
ينتهي الى فوق لا فوق فوقه فلا يتبدل فوقيته وتحت لا تحت تحته فلا يتبدل تحتيته وهما الجهتان
الحقيقيتان المتميزان بالطبع حتى يكون الطبع يقتضي ان يلي احدهما بنحو الفوق رؤوس الانات وظهور
الحيوانات واغصان الاشجار والثاني يلي الاخرى ما يقابلها وباعتبار القرب اليهما يتعين تيامن تحيز
للفوقية والتحتية بالمعنى الاول وهذه الفوقات والتحتات الاضافية ايضا انما تتعين عند
التحديد باعتبار الاقربية الى هذين الحقيقيين بالنسبة الى الجسم المضاف اليه فلذلك ...

متخالفة باختلاف قرب المضاف اليه من الافق بحيث لا تتعين الجهتان الا ان يقال المراد بتعين الجهتين
في الجسم المضاف اليه القرب اليهما كما مر وعلى ذلك ايضا يرجع الامر في تعينهما بالآخرة الى التحقيقين
واذا اضيفت الجهة الى الاشارة يراد بها منتهى الاشارة والاشارة لا تكون الا الى موجود متحيز وانحاء
تحيزه معا كالسطوح والخطوط ومنتهاها بالتحقيق لا يكون منقسما في الامتداد الآخذ من المشير الى
المشار اليه فلا يكون جسما بل احد الاطراف ثم جهات الاشارة لا تتناهى واعتبرت الست في المشهور
لكن اعتبارها تارة بالقياس الى المشير فتكون جهات الاشارة هي نهايات المشير واخرى
بالقياس الى المشار اليه فتكون الجهات نهايات المشار اليه وبالجملة يعتبر فيها حال الفوق
والتحت وتمايزهما بالطبع واذا اضيفت الجهة الى الحركة اريد بها ما منه او اليه الحركة والجهة
الحقيقية لها ايضا منقسمة في امتداد الحركة ويكونان متمايزين بالفعل اذا كانت الحركة في مسافة
مستقيمة اذ لا بد لها من نهايتين بالفعل فيكونان ما منه او ما اليه متعينين لها ثم الحركة المستقيمة تكون
على انحاء مختلفة وجهات شتى اذا كانت ارادية واما الطبيعي منها فانما هي الى الفوق او التحت
طالبة للوصول كحركة النار مثلا او الارض او للقرب كحركة الهواء او الماء فلا جرم لا بد من تحدد
هذين الجهتين بالطبع من جهات شتى من جهة النظر في جهات الاجسام بمعنى النهايات في جهاتها
بمعنى ما يلي النهايات والنظر في جهات الاشارة والنظر في جهات الحركة المستقيمة ولا بد لها
من محدد بالطبع وانت تعلم ان محددها غير مختلف فلينظر فيه **قلت الفصل في التحديد**
ان يكون هناك جسم كري لا بعد خارج عنه يحدد المتين بعجا غير قابل للحركة المستقيمة والخرق
غير كائن ولا فاسد ولا منقسم من اجسام الجهتان حتى متمايزين بالطبع بينهما غاية الخلاف
بحيث يكون القرب من ايهما كانت والحركة والاشارة على قرب السمت اليها بعدا
عن الاخرى حركة واشارة من سمتها ولا يكون في خلاء غير منقطع ولا ما يزيد الامتداد او بساطته

لا الى نهاية تتحدد بحسبها تكون جهة دالمحاذاة بالطبع بين المحدد والمفروضة فيما بين الجهتين

فتحدد بهما انما هو عند طرف تناهيه ثم لا يتأتى ذلك الا بين سطح محيط لا بعد خارج عنه ولا خلاء

ولا ملاء وبين مركزه اذ كل حدين غيرهما على اي حال فرضنا لا يكون بينهما ذلك ح اذا تحددت

احدى الجهتين بجسم تحددت الاخرى ايضا به اذ لو كانت الحدود جهة المحيط فتحدد والمركز ايضا به طبعا ان كانت

الاخرى فانما كانت جهة المحيط هي سطح المحدد والمركز تتحدد تابعة والا يجب ان يكون محدد جهة المحيط محيطا

والاول محاطا فيكفي المحيط ويلغو المحاط ويمتنع على محدد الحركة المستقيمة والاجزاء مفارقة حيزه الطبيعي

وعوده اليه بالحركة الطبيعية المستقيمة وتكون من جهة طبيعية الى اخرى فلجهتان متحددتان لا فيمتنع عليه الخرق

لانه بالحركة المستقيمة فيجب ان يكون محوفا والا لم يتصور حركة الاجسام المستقيمة الحركة بالطبع بين الجهتين

الا بخرقه على انه لو كان مصمتا كان المركز في ثخنه فلم يكن بين الجهتين تحاذ طبيعية اذ تحاذيهما انما هو

بكون احديهما غاية القرب من المحدد والاخرى غاية البعد عنه ويمتنع الكون والفساد والا فالصورة

الكائنة اما ان تكون في الحيز الطبيعي فالفاسدة كانت في حيز غريب طالبة للطبيعي بالحركة المستقيمة

وكانت جهتا حركتها متحددتين لا بها ولا بالكائنة او في حيز غريب طالبة للطبيعي فجهتا حركتها

متحددتان لا بها ولا بالفاسدة فيجب ان لا ينتظم من جسامها الا فبالباقي اسطح المحيط ان كان حاويا

فهو المحدد وبما هو الباقي والا فالبسائط ان كانت على الشكل الطبيعي لم ينتظم منها جسم كرى والاجزاء

عودها اليه بالحركة المستقيمة وايضا تأثر الاركان بالمحدد فبانفصال عرضي للمادة بعد تلبسها بصورة

اما هذه فيكون قابلة الخرق او غيرها فتكون هذه كائنة والاركان بالطبيعة كانت جهة المحيط متحددة

الى جهات مختلفة متحاددة قبل هذا الجسم المنتظم فلا تكون واحدة **اقول** قد لاح في الفصل السابق

ان الجهة تأتي بمعنى اخذه بها حد ونهاية وان هاتين الجهتين اعني الفوق والتحت هما المتباينتان

بالطبع ومن البين ان بينهما غاية الخلاف بحيث يكون القرب من احديهما كالبعد من الاخرى

والحركة والاشارة على اقرب السموت الى ابيها كانت حركة واشارة من سمت الآخر فلنذكر في هذا الفصل
نبذا من احكام المحدد للجهتين الاول انه يجب ان يكون تحدد الجهتين بجسم بلا رتبناه و ما مر من امتناع الخلاء
ووجوب تناهي الابعاد وان كان يكفي المؤنة في ذلك لكن المقصود في هذا المقام ان نبين
من حيث هو بحسبه ذلك مع قطع النظر عن امتناع الخلاء في نفسه ووجوب تناهي الابعاد فنقول
ان تحدد هما لو لم يكن بجسم بل امر متناه لكان في خلاء غير متناه او ملاء متشابه اي بسيط غير متناه وذلك
باطل اذ ليس فيها تحدد وما يحصل به التحدد يكون جهة والتحدد والمفروض فيها لا يخالف بعضها بعضا بالطبع
بخلاف هذين الجهتين بل يقال لا حصر فيتحدد في خلاء متناه او ملاء مركب غير متناه لانا نقول الخلاء اذا
تناهي فانما يتناهي بجسم بلا ريب فيصح ان التحدد بجسم بلا وسط ثم يجب اضافة التحديد الى ذلك الملاء المركب
الغير المتناهي انما يتحدد فيه حدا وحدود باعتبار انتهاء بسيط منه بآخر فيكون المحدد احد المتباينين الثاني
انه يجب ان يكون المحدد جسما كريا وذلك لانه لما كان الخلاف بين الجهتين في الغاية حيث يكون
الاقرب من احدهما كانت الحركة والاشارة على اقرب السموت اليها بعيدا عن الآخر وحركة واشارة
من سمتها وجب ان يكون احدهما محيط كرة والاخرى مركزها اذ كل حدين غيرهما سطحين او خطين
او نقطتين متخالفين كسطح وخط او نقطة او كنقطة ونقطة لا يكون بينهما ذلك الخلاف على اي حال
فرضتهما كان يكون السطحان مستديرين او مستديرين متخالفين تحدبا او تقعرا او مستقيمين متوازيين او متحاذيين
وكان يكونا حدين لجسم واحد او جسمين متماثلين بالحد او بالطبيعة على اي وضع فرضتهما كان
يكون احد السطحين مثلا محيطا بالآخر او غير محيط اما متقاطعا او متوازيا لا يقال يمكن هذا الخلاف
بين محيط الدائرة ومركزها لانا نقول انما يتأتى هذا الخلاف بين المركز والمحيط اذا لم يكن
بعد خارج عن ذلك المحيط الا خلاء ولا ملاء اذ لو كان هناك خارج لامكنت الحركة والاشارة
اقرب السموت الى المحيط من حد مفروض في ذلك الخلاء او الملاء الخارج لا يكون حركة والاشارة

٢١١

من سمت المركز ورجع فنقول لما تبين ان المحدد وجهته بالدائرة لا يمكن احاطة المحيط احاطة تامة بلا تشكل

دائرة يمكن ان يوجد حد خارجا عنه فلا يكون بين محيط الدائرة ومركزها ذلك اختلاف بالفعل

من ان يتشكل بالشكل الطبيعي الكروي بل المضلع ايضا يشتمل على وسط هو غاية البعد من جميع الجوانب بحيث

اذا تجاوزته صرت في القرب من جانب البتة غاية الامر ان الابعاد الممتدة الى الجوانب لا تكون

متساوية فالجواب عنه ان الابعاد الى الجوانب اذا اختلفت تجزأت جهة المحيط الى ما هو في غاية

البعد عن الوسط والى ما هو دون ذلك فلم يكن الكل في غاية البعد وايضا اختلاف الاجزاء لكان

بالطبع لم يكن جهة المحيط واحدة بسيطة والا يتصور ذهاب البعد في السمت الذي انقطع فيه دون

الغاية الى الغاية فيتصور بعد خارج المحيط الثالث انه لا يكون خارج المحدد بعد لا خلاء ولا ملاء

وقد تبين ذلك الرابع انه يجب ان يكون تحدد احدى الجهتين هو المحدد للاخرى وذلك لان

تلك الجهة التي تحددت بجسم اما ان تكون جهة المحيط فيكون تحدد المركز ايضا بذلك الجسم اما

لان الحاوي والمحيط يكون لمحوية وكما يتحدد به محيطه يتحدد به ايضا مركزه او جهة المركز فان كان جهة المحيط سطح

المحدد وجهة المركز تحدد به والا فالمحدد لجهة المحيط يجب ان يكون محيطا للمحدد لجهة المركز فيكفي المحيط في

تحديد الجهتين بلا لغو الحافظ وتبين بهذه الاحكام انه ان كان هناك خلاء يتناهى عنده بالملاء يمكن

اضافة التي يدل الى الخلاء لانه ان لم يكن احدهما محيطا بالاخر لم يكن تحدد الجهتين معا بواحدة منها لوقوع

بعد خارج عنهما ولا تحدد احدهما باحدهما والاخر بالاخر لوجوب تحددهما معا بواحد لكان احدهما

بالاخر محيطا فان كان المحيط هو الملاء فالخلاء لغو وان كان المحيط هو الخلاء فلا يكون مقعره هو جهة المحيط

لوجود بعد خارج عنه ولا يكون له محدب الا اذا كان متناهيا بملاء آخر ويجب ان ينتهي الامر الى ملاء

لا خلاء ولا ملاء خارجا عنه هو المحدد الخامس ان المحدد غير قابل للحركة المستقيمة لا هو ولا جزء منه

لانه لا يقبل الحركة المستقيمة لجوز عليه الخلاء لانه مفارقة بحيزه الطبيعي ومهاجرة اليه بحركة مستقيمة ولا تكون

الحركة الطبيعية الا من جهة الى جهة متباينتين بالطبع لا يمكن تحددهما بذلك المتحرك بالضرورة فلا يكون المحدد

لهما قابلا لهما الفساد لتشكل انه غير قابل للخرق لانه لا يمكن الا بالحركة المستقيمة والمحدد لا يقبلها الا انه قال

يمكن الخرق بالحركة المستديرة وذلك لانه اذا توهم انقسام المحدد الى قطعتين تتحرك احديهما بالاخرى تحرك

احديهما على الاستدارة مع سكون الاخرى او تتوافقان في الحركة المستديرة وتتخالفان في جهتيهما

يلزم الخرق من غير حركة مستقيمة لانا نقول فالمحدد هو المحيط بالمحاط الشائع انه يجب ان يكون

مجوفا اما اولا فلان الجهتين مما يتحرك الاجسام المستقيمة بالحركة من احديهما الى الاخرى بالطبع فلو لم

يكن المحدد لهما مجوفا لم يتصور ذلك الا بخرق المحدد وقد بان استحالته واما ثانيا فلان تخالف الجهتين

بالطبع كون احديهما مطلوبة والاخرى مهروبا عنها بالطبع لبعض الاجسام وبالعكس لبعض آخر انما

يتصور بكون احديهما في غاية القرب من المحدد والاخرى في غاية البعد عنه واذا كان المحدد مصمتا كان

المركز في ثخنه فكان كل من المحيط والمركز قريبا منه ولم يكن بينهما غاية الخلاف الثامن انه يمتنع عليه

الكون والفساد والا كانت هناك صورة كائنة واخرى فاسدة وكل من الكائن والفاسد او

واحد منهما محدد فالصورة الكائنة اما ان تكون في الحيز الطبيعي لها فالفاسدة كانت في حيز غريب

اذ لا يكون لجسمين حيز واحد طبيعي فكانت الفاسدة طالبة للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة فتحدد

جهتان طبيعيتان قبل تحددهما بانه يعدم امكان حركة الشيء الى جهة متحددة بدون الكائنة فيها عليها واما

ان تكون الكائنة في حيز غريب فتكون طالبة للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة فيكون حيزاها جهتين طبيعيتين متحددتين قبلها لا بها

والا لزال تحدد هذا بها فلا يكون شيء من الكائن والفاسد محددا التاسع انه يجب ان يكون جسما واحدا بسيطا

غير منتظم من اجسام لا مركبا تركيبا مزاجيا كتركيب المواليد من الكائنات لا غير مزاجي كتركيب

الحيوان من الجوارح والاعضاء كتركيب الجدار من اللبنات ولا اتفاقيا كاجتماع الصبرة

من الحبات وذلك لانه لو كان منتظما من اجسام فما يلاقي السطح المحيط امكان جسما واحدا

البسيط فهو المحدد ويلقو بالتحتة والمكان الملاقي للمحيط احيانا متكثرة فتكون البسيطة او منتهية اليها
فنقول اولا ان البسائط اما ان تكون على الشكل الطبيعي فلا ينتظم منها جسم كري يحيط به سطح
واحد كري اولا تكون كذلك فما لا يكون على الشكل الطبيعي يجوز عوده اليه بالحركة المستقيمة
الطبيعية هف وثانيا ان تكثر تلك البسائط اما ان يكون بالعدد او بالطبيعة والاول باطل
لان تعدد افراد الطبيعة الواحدة انما يكون لانفصال يعرض المادة والمادة لا تقبل
الانفصال الا بعد تلبسها بالصورة فان كانت تلك الصورة هي هذه كانت قابلة للخرق
وان كانت غيرها كانت هذه كائنة وقد بان استحالة الخرق والكون عليها والثاني باطل
ايضا لان كلا منها ان كان في حيزه الطبيعي كانت جهة المحيط متحيزة الى جهات مختلفة متحددة
قبل هذا الجسم يكون بالقرب من بعض الجهات حيز طبيعي لبعض تلك البسائط وبالقرب
من بعض آخر حيز طبيعي لبعض آخر فلا تكون جهة المحيط واحدة هف قلت الفن الثاني في
السماء والعالم مقالة واحدة فيها فصول الفصل الاول في قوى الاجسام البسيطة
والمركبة واجناس الحركات البسيطة والبسائط منشأ الحركة الجسم البسيط او مركب والمركب
يكون فيه القوى المختلفة المقومة للبسائط محفوظة فيه والبسيط لا يجوز ان يكون المقومة لمادته اكثر
من واحدة من القوى المتميزة التي ليس تخصص تقتضي بعضها اقتضاء بعض حتى يكون قوة كا
الجنس للاخرى كالفصل والا فان استقلت كل واحدة بالتقويم كانت صورة تقويمها
المادة وعرضا للاستغناء عنها بتقويم الاخرى ان لم يستقل من حيث انها مع
لم تحصل المادة بحلولها فيها تكون المادة متحصلة قبلها والا تحصلت بها ومن حيث
دخولها في المجموع المقوم انما تحصل المادة بعدها هف نعم تصدر عن الطبيعة البسيطة
قوى عرضية من جهات مختلفة كان تصدر فعلية من ذاتها وانفعالية من جهة المادة او قوة

او قوة منها من حيث هي اخرى بتوسط تلك او مع عارض وكما ان الصورة الواحدة انما تصدر
عنها فعل واحد فكذا الفعل الواحد انما يصدر عن قوة واحدة ووحدة الفعل بالجنس او النوع على حسب
وحدة القوة وكما ان البسائط يجب ان يكون حركاتها الطبيعية بسيطة فكذا الحركات البسيطة الطبيعية
انما تكون للبسائط واما المركب فان كان له حركة بسيطة فاما عن قوة متمحضة عن قوى البسائط لكن
تلك القوى ان تمانعت فلا حركة وان غلبت واحدة فالحركة عنها وان تفاوتت فهناك حركات
لكل منها عن بسيطها واما عن غير متمحضة فاضطرت عليه الى ان تحرك على خلاف قوى البسائط قاهرة
لها فلا تكون الحركة طبيعية على انه لا يجوز ان [illegible] بالذات [illegible]
والحركات البسيطة الطبيعية اما مستديرة او مستقيمة اما المستقيمة فلاختلاف اجزائها في [illegible]
طرفيها الى نهايتها ولا كونها اقرب الطرق [illegible] طبيعية فالمستديرة جنس وتكون
الوسط او [illegible] جنسان من الوسط اما بالاقتراب الى الغاية [illegible] او [illegible] والى الوسط بالاتجاه
او واقفة فاجناس البسائط الاجسام ثم [illegible] متحرك بالاستدارة [illegible] بتحرك الى فوق
او تحت وكل [illegible] ولنقل ان تستمر فيها مطلق الميل بالطبع من الوسط
او اليه ولو بالقوة لم يخل منها جسم مستقيم الحركة وان [illegible] الميل بالفعل فتخلو عنها عند الكون
في احيازها الطبيعية اقول الجسم اما البسيط او مركب من اجسام مختلفة وكل منها اما ان يكون فيه قوة واحدة
او اكثر فهذه اربعة اقسام لكنه لا شبهة في بطلان الثالث منها اي كون مركبا من اجسام مختلفة
ولا يكون فيه الا قوة واحدة لان اختلاف الاجسام لا يمكن دون اختلاف صورها النوعية فيكون
صور البسائط موجودة في المركب وهي قوى مختلفة سواء فعلت فيحصل منها قوة واحدة متشكرة
او لا ولو بطلت صور البسائط كلا او بعضا لبطلت البسائط كذلك فلم يكن الجسم المفروض
مركبا منها فبقي ثلثة اقسام والثاني منها اعني ما يكون بسيطا وفيه اكثر من قوة واحدة ولا شك

انه لا يكون له من القوى اعراضا باسرها اذ لا بد من صورة مقومة للمادة محصلة للنوع انما النظر في انه

هل يجوز ان تكون الصورة من تلك القوى اكثر من واحدة فنقول ان كانت قوة كالمعنى الجنسي والاخرى

كالمعنى الفصلي وبكون ما تقتضيه الاولى امرا مبهما انما يتخصص ويتحصل باقتضاء من الثانية كان

احدهما حركة مطلقة والثانية تعيين الجهة والغاية فلا تمنع ان تكون الصورة قوة واحدة بذاتها

واما ان لا يكون هناك قوتان يحصلان يقتضي كل منهما امرا محصلا ويكون كل منهما صورة فلا يصح

لانه اما ان يكون كل منهما ملابسا باقامته المادة جوهرا محصلا او مجموعهما فعلى الاول لو فرض

واحدة لكفت فتكون الاخرى عرضا وبالعكس فيكون كل منهما صورة وعرضا وعلى الثاني تكون كل واحدة

منهما متاخرة عن المادة لكونها لا توجد الا في المادة من غير ان تقوم المادة وتقدمته عليها

لتقدمها على مجموعها المقوم للمادة المتقدم عليها بعد بان المحصل اذا ذكرنا اقول فيما الزمه

الشق الثاني بحث ظاهر لان كلا من القوتين وان لم يكف في تقويم المادة لكن يكون لها دخل في

تقويمها فيكون متقدمة عليها ثم لا يلزم ان تكون متاخرة ايضا عنها لانها اذا افتقرت المادة

اليها فلا يكون حلولها في المادة وكونها بحيث لا توجد الا فيها موجبا لتاخرها عنها في الوجود

بل الحال فيها التشخص كما في الصورة المقومة بانفرادها ويمكن ان يوجه ذلك بان الكلام فيما اذا كان

كل من الصورتين متحصلة بالفعل متميزة في الوجود عن الاخرى اذ اذا حلت احدهما في المادة ولم

تقومها ولم تحصلها بالفعل كانت عرضا متاخرا عن المادة البتة وكانت المادة متقومة متحصلة

قبلها اذ لو كانت مبهمة لتحصلت وتقومت بتلك القوة المتحصلة بالفعل من حيث ذاتها واقتضائها امرا

محصلا لان حلول الامر المتحصل بالفعل في محل يوجب تحصله ورفع ابهامه فتقوم الطبيعة النوعية

بالفعل ولا تحتاج الى القوة الاخرى بعد فتبين انه لا يمكن ان يكون صورتان ليست احديهما

اقدم من الاخرى في حلولهما في المادة والحال يجوز ان تكون طبيعة واحدة بسيطة تصدر عنها قوتان

٢١٦

اما فعلية وانفعالية لكن الفعلية تصدر عنها من حيث هي والانفعالية من جهة مادتها لمادتها كالطبيعة المائية

تصدر عنها من حيث هي البرودة ومن حيث جهة المادة الرطوبة او فعليتان لكن يكون احدهما اقدم من

الاخرى كما تصدر عن طبيعة النار قوة مسخنة ومميلة والمسخنة اقدم من المميلة حتى ان المكتسبة سخونة

من خارج تميل الى فوق او يكون احدهما عن الطبيعة نفسها والاخرى عنها مع عارض كالسخونة او البرودة

الصادرة عن طبيعة النار او الماء والميل الصاعد والهابط الصادر عنهما مع عروض مفارقة

المكان الطبيعي واما ان يكونا معا ولا سبب الا الصورة الواحدة فلا وكما ان الصورة الواحدة

انما يصدر عنها من حيث هي فعل واحد فكذلك الفعل الواحد الطبيعي انما يصدر عن قوة واحدة فان كان

ذلك الفعل واحدا بالجنس دون النوع كحركة الماء والارض لاشتراكهما في ذاتي هو توجههما من حيز السواء

الى البعد عن الفلك وتباينهما في آخر من جهة كون المنتهى فيهما مختلفا فالقوة ايضا واحدة بالجنس

لا بالنوع والا لحصلت غاية واحدة بالنوع وان كان ذلك الفعل واحدا بالنوع فالقوة ايضا

كذلك اذ لو كانت واحدة بالجنس لكان البسيط الذي يشاركه في نوع ذلك الفعل ما يشاركه في

القوة الجنسية ويتمايز فيما هو فصل لتلك القوة من حيث هي قوة فذلك الفصل ان لم يحصل القوة فلم

المشاركة في فعل نوعي فرضناها في نوعي وان لم تخصص لم يكن فصلا لتلك القوة من حيث هي قوة هم لعلك

لا تشك في ان الاجسام البسيطة يجب ان تكون حركاتها الطبيعية بسيطة واعني بالطبيعية ما لا يكون عن مبدأ

خارج كالقسرية او عن مبدأ دخيل على قوى طبيعية محركة سائقة علية كالحركات الحيوانية وكذلك

الحركات الطبيعية البسيطة بالحري ان تكون الاجسام البسيطة لان المركبة ان كان لها حركة

بسيطة فاما عن قوة ممتزجة عن قوى البسائط فيكون مقتضاها كانه ممتزج عن مقتضيات تلك

القوى فاما ان تجانح تلك فلا حركة او يغلب واحدة فالحركة انما تصدر عن تلك الواحدة لا عن

قوة المركب مع ذلك فانها تكون مشيبة بابطاء ما ومقاومة القوى الآخر والمشبهة بالابطاء

تتحرك على الوسط لا بنفس التخفيف والثقيل وتتحرك عن الوسط خفيفة وتتحرك الى الوسط ثقيلة قلت لفصل

الحركة المستديرة اذ هي اتم البسيطتين فبالحري ان يكون اقدم الجسمين من البسيطة جنسا يتحدد

امكنته بجنس الآخر وجهات حركاته به على انك قد علمت انه يجب ان يكون المحدد متحركا بالاستدارة

ولما ان المحدد يجب ان يكون كريا محيطا بالاجسام المستقيمة الحركات غير قابل للحركة المستقيمة فلا

للخرق والالتيام والتخلخل والتكاثف والنماء والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا

ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا فكل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذ ثبت فيه كثرة او

لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر ايضا فهو يشارك المحدد في هذه الاحكام

ولما ان حركة المحدد سرمدية فحركات الباقية كذلك لبرائتها عن الاختلاف ويجب ان تكون ارادية

من قوة غير جسمانية ولا متعلقة بجسم ذي قوة سابقة وكل ما قيل قبل نضج الحكمة في تحرك السماء

مما يخالف هذه الاصول فنحن بما اسلفناه في غنى عن تجشم ابطاله والسماء تمامها غير مشرقة

وتشتمل اجزاؤها مشرقة بعضها فوق بعض فهي مشفة والاشرقة تلك الاجرام وبالحري ان تكون

خالصة الشفيف ولا يكون لها لون والزرقة المتخيلة انما هي في كرة البخار اذ تتخيل من اختلاط

الظلمة المتخيلة من تراكم الابخرة الغير الخالصة الشفيفة والظاهرة اللون مع الضوء الواقع عليها

زرقة والقمر استنارته من الشمس بالحدس ثم التامل لرصدي ولونه ما يظهر عند الكسوف واذا

استضاء جانب منه نفذ اثر من الضوء الى الجانب الآخر ولذا يرى ما لم يقع عليه الضوء من الشمس

عند الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الكسوف واضواء سائر الكواكب عن ذواتها

والا لتبدلت اشكالها كما في القمر وكانها لا تخلو عن لون واظن ان محو القمر انما هو لاجرام

صغيرة المقدار كثيرة العدد مركوزة في ثخنه واذ هو لا يخلو عن شفيف فلا يحجبها عنا فيرى ما

من غير تمييز بين احادها كالمجرة فيدان المجرة اجرام مشرقة وانها في مشف محض وهذه كانها

غير قابلة للاستنارة في سنتين من الشمس اقول قد علمت ان الحركة البسيطة اما مستقيمة او مستديرة
وان المتحرك بالطباع بالبسيط يجب ان يكون بسيطا وقد كنت علمت ان اتم ما بين الحركتين
هي المستديرة وبالحري ان يكون الاتم من الحركتين الاقدم من جنسي البسيط اعني ما يتحدد به
الامكنة وجهات الحركة للجنس الآخر منه فبالحري ان تكون الحركة المستديرة لجنس المحدد على انا
قد علمت ان المحدد لجهات الحركات المستقيمة يجب ان لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم بل
لا يكون قابلا للحركة المستقيمة اصلا بل يكون فيه مبدأ ميل مستدير بل يتحرك بالفعل على الاستدارة
ثم قد علمت انه يجب ان يكون المحدد بسيطا كريا محيطا بالاجسام المتحركة على الاستقامة
وانه اذ لا يجوز ان يكون قابلا للحركة المستقيمة فلا يكون قابلا للخرق والالتيام والتخلخل
والتكاثف والنمو والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا ولا حارا ولا
باردا ولا رطبا ولا يابسا ويجب من ذلك ان يكون مخالفا للاجسام الكائنة الفاسدة
في المادة والا لكانت مادته في ذاتها قابلة لغير صورته فتكون صورته انما تجب لمادته
لا لاستعداد اكتسبته حين تلبسها بالصورة الاخرى فسدت فكانت هذه بعث واذ كل ما يتحرك
بالطباع على الاستدارة اذا ثبت فيه كثرة لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة
المستقيمة بالقسر ايضا على ما علمت فهو يشارك المحدد في البساطة والكروية بالفعل وامتناع
الخرق والالتيام وسائر ما يتلوه من الاحكام وينبغي ان يكون امكنته متعالية عن امكنة الاجسام
الكائنة الفاسدة واقعة في جنبة المحدد واما النار فتحركها على الاستدارة بالعرض لا بالطباع
ولا بالقسر ايضا وكانك قد تنبهت لكون المتحرك بالحركة السرمدية الحافظة للزمان هو
المحدد فلعلك تحكم ايضا بان سائر الاجرام المضاهية له في الحركة المستديرة الطبيعية
جرمية من التركيب من الطبائع المختلفة ومتعالية عن الكون والفساد وليست عرضة لتنافر

ماسوى الاوضاع من الاحوال ينبغي ان تعين حركاتها ايضا سرمدية على نهج واحد وقد عرفت انها
لا بد وان تكون ارادية لا بقصد وانزعاج ولا عن قوة جسمانية ولا مفارقة بجسم ذي قوة جسمانية
فما كانت حكمته قبل نضج الحكمة اقوام من نحوان السبب في حركة السماء تركبها من ارضية وارضية
هبطة فيلزم حركة دورية كما في السبيكة او ان فيها الاستدارة لان فيها التجاذب قواها لا التسكين ولا الاتصال
كرتها لا تحمل النارية التي فيها الى الصعود على الاستقامة ولا الارضية الى الهبوط لذلك او ان
المحرك لها قوة غير نفسانية مزاجية او غير مزاجية لكنها فاضت بعد المزاج او هو نفس تحركها
على خلاف مقتضى طباعها كل ذلك اوهام قد بان فسادها فان هؤلاء الاقوام جعلوا اجزاءها
يجانسه مركبا من اجسام تجب ان تحدد ثم يكنها وجهات حركاتها وجعلوه في غير موضعه الطبيعي
لكونه في حيز خارج عن احياز بسائطه ثم الذين جعلوا حركتها لتزاحم النارية والارضية اما كحركة
السبيكة او لاتصال الكرة لم يعلموا ان الصاعدة والهابطة اذا تزاحمتا تمانعتا او تغلب احداهما
لكن تكون مشوبة بالبطء ولا يمتزج منهما دورية واما السبيكة فمشتعل الحال فيها ولو كان حركة السماء
كحركتها لكانت بين العلو والسفل لا حول الوسط ثم ان ما يهرب عن الوسط او يطلبه كيف يتحرك حوله
بحيث يكون النسبة الى الوسط المهروب عنه او المطلوب واحدة في تمام المسافة ثم الى اي حد
وغاية تروم النارية صعودا ام لم تحدد فوقها جهة والذين جعلوا المحرك قوة مزاجية او غير مزاجية
فائضة بعد المزاج لم يعلموا ان المزاجية انما توجب الحركة الى مكان تقتضيه المركب بحسب الغالب
وان المزاج لا يعد لقوة تقتضي ما يخالف مقتضى المزاجية والذين جعلوا النفس تحركها على خلاف
مقتضى طباعها جعلوها في تعب دائم ثم ان الحس يدل على ان السماء تضمن اجراما مخالفة لها
في الرؤية لان عامة جرمها لا ترى نيرة ويرى هناك اجرام نيرة دائرة حول الارض غير محيطة
بها ولا تكون كما ذهبت عليه في اكثر العناصر تكون كل منها اجزاء من السماء فثبت الاختلاف ثم

جرمها مشف لان الاجرام النيرة الكثيف بعضها بعضا يكون بعضها فوق بعض ويكون بينها وبينها

لا سيما العالية منها جرم السماء فلو لا شفيفه لستر تلك الاجرام واما الزرقة التي تظن انها لون السماء

فانما تتخيل في كرة البخار ووجه ذلك لبعضهم بان الاجزاء اللطيفة من البخار تكون اكثر صفوا من الكثيفة

فالاجزاء العالية من كرة البخار تكون اقل قبولا للضوء من السافلة فتكون كالمظلمة بالنسبة اليه

فيرى الناظر في كرة البخار زرقة لانه اذا روي شيء مظلم من خلف مضيء ترى لون مختلط من الظلام

والضياء وهو الزرقة وبعضهم بان كرة البخار مستنيرة باشعة الكواكب وما وراءه غير قابل للاستنارة

فكانه مظلم فتتخيل لمن امتزاج استضاءة كرة البخار مع الظلمة المتخيلة فيما وراءها اللون اللازوردي

والذي انا اراه هو ان ما يكون مشفا غير ملون في نفسه ولكن لا يكون شفيفا خالصا كشفيف الهواء

المحض بل يكون كشفيف الماء فانه ان كان ثخينا رقيقا حتى لا يكون كانه ساتر لما وراءه بل ينفذ فيه البصر

نفاذا جليا لم يتخيل له لون وان كان ثخينا غليظا حتى يكون كالساتر لما وراءه تخيل هناك زرقة

اذ لم ير له لون مع عدم نفوذ البصر فيه نفاذا ظاهرا بحيث يرى ما وراءه تخيل ظلمة واذ هناك ضوء

ما من الاجرام النيرة تخيل لون كانه ممتزج من الظلام والضياء اعني الزرقة ومن ههنا تخيل الزرقة في

الماء الصافي الذي ليس فيه اجزاء ارضية مكدرة اياه ظاهرة اللون وكان ثخينا غليظا بعيد الغور فاذا

اغترف من ذلك الماء غرفة لم ير فيها تلك الزرقة لرقة الثخن فيعبر اليه من تحت ثم في ارادة هذا

اللون عناية من الباري سبحانه لكونه اوفق الالوان الى الابصار واعلم ان هذه الاجرام لا شك

في ان القمر منها له لون يظهر عندما يزول عنه النور الذي يحكم الحدس بكونه مستفادا من الشمس ثم

القائل الرصدي تحققه وذلك اللون هو القتمة المشبهة بجوهر القمر كما ذكر الشيخ يشبه ان يكون بحيث

اذا وقع عليه ضوء الشمس في جهة استضاءة سائر سطحه استضاءة ما غير بالغة ولذلك حتى يرى الذي

لم يقع عليه ضوء الشمس عند الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الانكشاف واما سائر الكواكب فربما

يظن انها ايضا انما تستنير من الشمس والاقرب الى الحق خلافه فان اجرامها ان لم تكن ملونة لم تقبل من الشمس
ضوءا قائما بل يجوز ان يؤدي الضوء من حيث ينعكس وان كانت ملونة قام الضوء على الوجه الذي يلي الشمس وان
لم ينفذ نفاذا على السواء فتبدلت اشكال اجرامها السفليين يعني الزهرة وعطارد كما تبدلت في القمر
وقال الشيخ على سبيل الظن من غير جزم ان لكل كوكب مع الضوء المشرق لونا يختلف به الضوء فيوجد
اشراق بعضها الى الحمرة وبعضها الى الرصاصية وبعضها الى الخضرة وكان الشعاع والنور لا يكون الا
في جرم ذي لون فان النار انما تشرق في دخانه وهو في جوهره ذو لون ويختلف المرئي من اللهب باختلاف
اللون الذي يخالطه النور النار وجدير بنا ان نتكلم الآن في محو القمر فنقول انه قد يظن في ذلك
هو انه اما ان يكون من امر في ذاته اما ذاتي او عرضي لازم لذاته او عارض من خارج يدخل في نهوه الا
ما اذا كان السبب كون بعض القمر مشفا كالفلك لا يستنير وبعضه صقيلا او كون بعضه صقيلا وبعضه غير صقيل فيه
لا يشف ايضا بل خشنا غير صقيل او تشكيلها بكيفية اخرى تمنع عن النور اما في اصل الفطرة او لانه عرض
له من مصاكة النار مثلا ويمكن ان يخرج فيه ما حكى الشيخ عن بعض من ادرك زمانه من مشايخ الفلسفة
العامية التي كانت موجودة في نصارى بغداد وكانه يعني ابو الفرج الجاثليق من ان اسوداد من السواد
الذي يكون في القمر من الجانب الذي لا يلي الشمس والثاني ان يكون عن امر في ذاته فاما ان يكون لكونه مرآة تنطبع فيه
الاشباح فيما انطبع فيه شبح لم ير فيه بياض وما لم ينطبع فيه الشبح يرى نقيا وعدم انطباع الشبح في هذه المواضع اما
لعدم استعدادها لانطباع الشبح بل لكون وضع الاجسام الكثيفة بحيث ينطبع شبح تلك الاجسام في موضع منه
دون اخرى او لكون الاشعة تنعكس من البحر المحيط وكرة البخار لصقالة سطحها الى القمر انعكاسا
بينا ولا تنعكس من سطح الربع المعمور كذلك لخشونته فيكون المواضع المستنيرة من وجه القمر بالاشعة
المستقيمة الواصلة اليه من الشمس والمنعكسة اليه من سطح البحر وكرة البخار اضوء من المواضع المستنيرة
بالاشعة المستقيمة فقط او يكون لحائل بينه وبين الشمس يحجب نور الشمس عنه اما من الاجسام

من الاجسام العنصرية او من الاجرام السماوية او يكون اسائر من الاجسام العنصرية او الاجرام
السماوية يستتر بعض المواضع من القمر عن ابصارنا فيرى غير مستضئ فهذا ما عثرنا عليه من الظنون
فاما الاقسام المنشعبة عن كون ذلك الامر في ذاته فيبطلها ان الاجرام السماوية لا اثر
فيها عن امور مخالفة وكل جرم منها بسيط متفق الطباع دائما على اتم احواله الذي يمكن ان يكون
له في جوهره كذا ذكره الشيخ وفيه ما سينكشف عليك ومن العجب توهم انسحاق القمر
النار مع انهما غير متماسين بل بينهما جرم السماء ولو انسحق القمر عن الكمال لازداد ذلك حينا فحينا
فلم يتفق في ذلك الارصاد المتقدمة مع المتأخرة واما ما اوردناه في هذه الاقسام من تأدي السواد
من الجانب الآخر فيبطله اولا ان السواد والظلمة لا يشف من جانب الجسم الاسود الى الجانب الآخر
وثانيا انه يرى ذلك عند الاستهلال والظلمة في الجانب ثم اذا اخذ يزيد ضوءه لكن الظلم
من صورة المحو فيه يكون محفوظة ويكون شكل المحو وشكل الضوء على نسبة محفوظة الى التبدير ثابتا ولو كان
كذلك لكان ذلك الخيال مما لا ينقطع ينفرق في صفحة القمر بل يكون نهاية عند المركز ثم لا يزال
يتدرج الى البياض كذا ذكره الشيخ فلعل ما قيل من انه لو كان كذلك للزم اختصاص ذلك
باطراف القمر ولكان كلما ازداد البعد عن الطرف ازداد الضوء فلت ذلك لا التعويل عليه اه
اعني ان يكون ذلك من انطباع الاشباح فيبطله ان الاشباح لا يبقى محفوظة على هيأتها مع حركة
المرآة طولا وعرضا واختلاف مقامات الناظرين على ان المرآة التي تنعكس عنه الضوء الى
البصر لا تؤدي الخيال فما يؤدي الخيال لا ينعكس عنه الضوء الى البصر ولا يجتمع الخصلتان في
مرآة كذا ذكره الشيخ ومع ذلك ذهب بعض المتفلسفين من فضلاء العلماء الى هذا القسم قالوا ان جرم القمر
صقيل كالمرآة فاذا توجه الناظر اليه رأى فيه صورة القدر المنكشف من الارض وصورة البحر
المحيط وهما مختلفان وايضا القدر المنكشف من الارض مختلف الاجزاء بعضه بحار

وبعضه قفار وبعضه عمارات وفي البحار الكبير جزائر وفي القفار جبال ورمال واودية وشعاب وعلى العمارات منزجات مختلفة الالوان من الاعشاب والاشجار فهذه الاشياء يراها الناظر في صفحة القمر ولا يميز بينها لبعدها عنه ولا تحس منها الا خيالا لا يعرف حقيقته ولعل هذا القائل اذا سلم ظن ان هذا بديع واما القسم الثالث اعني حديث انعكاس الشعاع فما ذكره بعض اعلام المتاخرين

واقول اما بال النور المنعكس من سطح البحر او كرة البخار لو حسب مرآة ايا ما في صفحة القمر فيما لا ينعكس اليه ذلك النور بحيث يستضيء الارض من فيء تلك الاشراق استضاءة بما يكون خلفا من ضوء النهار ولا لكثرة البحر في ذاته ولا كرة البخار في نفسها بحيث يشرق ذلك الاشراق واما القسم الرابع اعني ان يكون بسبب حائل بين الشمس ومواضع المحو من القمر فان كان ذلك الحائل من الاجسام العنصرية كالابخرة والادخنة فسواء كان بحيث كما يحول بين النيرين يحول بيننا وبين مواضع المحو من القمر ايضا حتى يرجع الى القسم الاول او لم يكن كذلك فيكفي في ابطاله ان الابخرة ونحوها لا تدوم على كرور الاحقاب وان كان من الاجرام السماوية فان كان بحيث يستر عنا ايضا حتى يرجع الى القسم الاول يكون الكلام فيه بابا وان لم يكن يستر عنا كان يكون اجراما صغيرة نيرة مركوزة في الشمس او في فلكها الخارج المركز بحيث يكون متوسطة دائما بين النيرين مانعة من وقوع اشعة الشمس على مواضع المحو من القمر استقر به بعض الاذكياء من المحدثين فاقول تلك الاجرام وان كان كل منها صغيرا لكن يجب ان يكون المجموع مقدارا كبيرا لكنها انها تكون حائلة بين الشمس والقمر تكون حائلة بين الشمس وبيننا ايضا فهي وان كانت نيرة في الجملة لكنها ليست بحيث يساوي نورها او يقرب من نور الشمس ولذلك لا يلقي على القمر نورا يساويه او يقرب مما يلقيه الشمس فينبغي ان يظهر لنا تفاوت النور في جرم الشمس اذا نظرنا اليها سيما عند الطلوع والغروب واما القسم الخامس اعني ان يكون في ذلك استتار فان كان في ذلك استتار من الاجرام العنصرية تحت فلك القمر كالادخنة والابخرة كفى في ابطاله ما عرفت وان كان من الاجرام السماوية فان لم يكن في المكان حد من



من القمر في طبيعته ان يحوز لحركته وضعا واحدا فيما بين القمر وبين المركز كان فيما بين القمر وبعد ذلك ان
بحيث لا يحفظ الوضع فيما بين القمر وبين المركز فبطل فرض ذلك [illegible] اعني القمر ذاته ان يكون السيارة دون
اخرى ان يكون الموضع الذي يستره من جرم القمر بحجم ان يحسب اختلاف [illegible] الا كان [illegible] اما ان
من القمر في طبيعته ان يحوز لحركتها وضعا من القمر فيما بينه وبين المركز [illegible] بحيث لا يستر
كل واحد منها بل هي جملتها [illegible] من الشكل المحسوس [illegible] ضرورة ان يكون بعضها
اشد اقترابا من القمر قربا بالقياس اليه في حال الاشارة [illegible] هو الذي [illegible] ولا يرد
بالتقابل من انه لو كان كذلك لرؤيت تلك الاجسام في وجه القمر حين كونه منخسفا وذلك لانها
ليست بحيث يتمايز او بها في الابصار [illegible] لون القمر المنخسف [illegible] الاشكال في محل كون
تلك الاجرام بحيث يكون وضعها بيننا وبين القمر ساترا للقمر [illegible] على نهج واحد [illegible]
من وجود الاجرام الغير القابلة للانارة بالكلية [illegible] القمر [illegible] ان [illegible] ويتحرك على
فيكون المرئي من تلك الاجرام واقع منها بيننا وبين القمر وكذا الواقع منها بين القمر والشمس في
كل زمان شيئا آخر والذي اراه انا وارجو ان [illegible] ان يكون تلك الاجرام
صغيرة غير متميزة بآحادها مرتبة على هيئة مخصوصة بحيالها غير قابلة للاستنارة المشرقة [illegible]
في ثخن القمر لنفسه كما لا يقدح فرضها في التدوير في بساطة التدوير لا يقدح فرضها في القمر
في بساطة القمر فان التدوير [illegible] الاجرام السماوية بسائط ممتزجة لا يكون كلها او بعضها في
مكانه وتكون مجتمعة بقوة قاسرة للبسائط حافظة للتركيب الا ان يكون بعض الاجرام مشتملة على اجرام
اخر كانها اجزاء تركيبية منها كاشتمال الفلك التاسع على كواكب غير محصورة على المشهور الذي عليه
الجمهور وكاشتمال كل من افلاك الكواكب السيارة على عدة من الافلاك كوكب كاشتمال الحوامل
على التداوير والتداوير على الكواكب حال هذه الاجرام التي في القمر [illegible] متشابهة

٢٢٤

عن البعض في تحصيل حال كواكب المجرة الا ان كواكب المجرة مضيئة بالذات في فلك مشف هذه الاجرام غير قابلة للاستنارة المشرقة في كوكب قابل لها من الشمس وكما ان كواكب المجرة يجب ان تكون مغمورة في ثخن الافلاك بحيث انخان سطح كل البعض منها مماسا لمحدب افلاك ومقعره فانما يماسه على نقطة يكون الخالي للفرج بين تلك الكواكب المستديرة الاشكال من جرم الافلاك بحيث يكون كل من سطحي افلاك سطحيا من جسم واحد لا من اجسام كذلك الحال في هذه الاجرام والسطح الذي للقمر ولا يظن انه اذا كان سطح القمر بسيطا من جسم بسيط وهو ملون قابل للانارة فلا يكون ما في ثخنه من الاجرام مرئيا ولا قادحا في استنارته على السواء وذلك لان القمر لم يكن مشفا محضا فلا يخلو عن شفيف ما فكلما انه اذا استضاء جانب منه نفذ النور الى الجانب الآخر لنفوذه اما كما سمعت من الشيخ كذلك يؤدي في ثخنه من الاجرام التي هي اكثف من سائر جرمه ابعد من الشفيف بالقياس اليه كما ان الكهربا وان كان ملونا غير شفاف يرى ما في ثخنه من نملة سوداء ماتت فيه او نحوها فلا يرى في المواضع التي تؤدي تلك الاجرام ما يرى في سائر المواضع من البريق والاشراق وعلى هذا لا يقدح قدحا كثيرا في انحفاظ شكل المحو في الرؤية دائما على حالة واحدة كون المرئي من سطح القمر في كل زمان شيئا آخر كما لا يخفى على من له تخيل صحيح على ان القمر ايضا متحرك على نفسه فيمكن ان يكون حركته مساوية لحركة التدوير القدر مقابلة لها في الجهة فيكون المرئي من القمر دائما شيئا واحدا قلت اذا السماء متحركة بالاستدارة ولا يقبل الخرق فما يظن من ان الكواكب تخرقها ساكنة كانت هي او متحركة باطل بل الكواكب انما تتحرك بالذات على انفسها وحركاتها حول الوسط عرضية واري ان للكواكب نفسا وللفلك نفسا اخرى لان الكواكب من الفلك بمنزلة القلب او الدماغ من الحيوان او انه لكن فيما يكون عدة افلاك لكوكب بخلاف ما اذا كان كواكب في فلك ثم من الجلي بادي النظر ان الاجرام النيرة في حركة سريعة شرقية اولى بان تكون هي القائمة بالجهد الحافظة للدوران

وبعد ذلك وجدوا السيارات متحركة حركات ظاهرة متخالفة والثوابت متحركة حركة خفية متفقة
وكلها على خلاف جهة الاولى وبمناطق واقطاب غير منطبقتها وقطبيها فاثبتوا التسعة افلاك
اكتفاء بها لا بدونه وان جاز ان تتعدد كرات الثوابت ثم اذ وجدوا اختلافا بالسرعة والبطوء في
النيرين بل الكل وبالاستقامة والاقامة والرجعة في المتحيرة ومن المعلوم ان الحركات البسيطة
الفلكية لا يكون فيها اختلاف ولا يعتريها وقوف ولا انعطاف اثبتوا لكل عدة افلاك يتحرك
كل حركة متشابهة ويلزم من اجتماع ذلك الاختلاف وينتظم على ما يتكفل به صناعة الهيئة [illegible]
حركات مراكز التداوير حول مراكز الحوامل في المتحيرة حول مركز المعدل للمسير في القمر
حول مركز العالم المفتقر الى افلاك فوق ما اثبته بطلميوس فاتقن بان الاجرام العالية في جميع ما هي عليه من
العدد والمقدار والوضع وغيرها على افضل ما يليق بها نظاما للكل فتبارك الله احسن الخالقين قوله
كانك اذ قد علمت ان السماء متحركة بالاستدارة وانها لا تقبل الخرق والالتيام علمت بطلان ما قد يظن
من ان الحركة انما هي للكواكب خارقة للسماء متحركة او غير متحركة كالسابح في الماء الراكد وان
السماء وان كانت متحركة لكن الكواكب تتحرك الى خلاف جهة حركتها خارقة اياها كالسابح
في الماء الى خلاف جهة جريه واما ما يظن من ان السماء والكواكب متحركتان بالذات الى جهة متوافقتين
في مقدار الحركة فلذلك لا يفارق الكواكب مكانها من السماء ولا تخرقها كالسابح في الماء يتحرك موافقا
له في سمت حركته ومقدارها فيبطله ان الحركة الذاتية الطباعية ان كانت الى مكان طبيعي كانت
مستقيمة اللهم الا قاسرا وتلك الاجرام لا يكون فيها مبدء ميل مستقيم ولا يتطرق اليها قسر
وان كانت الى وضع فيجب ان يكون على نفس المتحركات بها وحول مراكزها بل الحق ان الكواكب متحركة
حول الوسط بالعرض بتبعية حركات افلاكها وهي مع ذلك يجب ان تتحرك بذواتها على مراكز انفسها
لما عرفت من وجوب مبدء ميل طباعي في كل جسم فاذ ليس مستقيما يكون مستديرا وضعيا وار [illegible]

ان الحق على هذا هو ان لكل من الافلاك الكواكب نفسا كالطبيعة المقومة والصورة المنوعة لها هي المحركة اياها وان ما يرى من ان الكوكب هو المبدأ لفيضان قوة التحريك كالقلب والدماغ في الحيوان او ان ما يكون هناك كوكب واحد يتعلق بحركته عدة افلاك كل من الكواكب السيارة فانما تنبعث قوى حركات تلك الافلاك من الكوكب او ما يكون هناك فلك واحد فيه عدة كواكب كفلك الثوابت فهو على خلاف ذلك مجرد تخمين ولعل له وجها قابل للتحصيل في فلك لتجويز انما اشير الى ان الشمس والقمر بل وباقي حكمهما من السيارة ايضا تتحرك في افلاكها المشابهة بغير حركات تلك الافلاك بل بحركة الخارج المركز والحوامل والتداوير او انها بل جميع الكواكب تسير في افلاكها كالسابح في جهة جري الماء لا يتعب سباحة مسافة لو بقدر ما يعني او الى انها في اجواف افلاكها كالحيتان في المياه او ان لها اوساطا متعلقة بها من نوع من الافلاك اعلم ان هذه الاجرام النيرة لاسيما المسماة بالثابتة تجدها في بادي الرأي متحركة من المشرق نحو المغرب بحركة سريعة جدا بحيث تتم الدورة في قريب من يوم بليلة ثم تجد لبعضها تقليل من التجديد متخلفا عن هذه الحركة باقدار متخالفة فيما بينها فيكون لكل منها فلك غير الفلك المتحرك بالسريعة فاما ان تكون افلاكها ايضا متحركة من المشرق الى المغرب من غير ان تتحرك بالحركة الاولى بل بحركة ناقصة في السرعة منها بقدر ما تتخلف عنها كما توهمه بعض الاوائل وجرى عليه بعض المتأخرين الى الحكمة في الاسلام او ان تكون متحركة من المغرب نحو المشرق مع تحركها بالعرض بالحركة الاولى فيكون المحسوس من التخلف هو فضل الاولى على هذه الحركات والاول باطل والا لحفظ كل منها مطلعا واحدا ومغربا كذلك واحدا ولم يتخلف غاية ارتفاع كل في الفصول والايام فتعين الثاني فتكون هذه الحركات على مناطق واقطاب غير منطقة الاولى وقطبيها ثم انهم وجدوا الثوابت بالتدقيق النظر تتخلف

٢٢٦

في مدة طويلة قدر يسير جدا على التقضية بحركة الاولى ولا يحفظ ابعادها بالنسبة الى منطقتها وقطبيها لكنها
لا تتخالف فيما بينها فاثبتوا لها ايضا فلكا آخر يتحرك من المغرب الى المشرق بمثل ما مر في السيارة
فثبت تسعة افلاك واحد منها يتحرك بالحركة الاولى من المشرق الى المغرب ويحرك الكل ويجب
ان يكون محيطا بالكل ومحددا للجهات حافظا للحركة السريعة جدا للزمان وثمانية تتحرك من المغرب
الى المشرق واحد منها للثوابت وسبعة للسيارات السبع وتوصلوا الى معرفة تضدها وترتيبها
بلحاظ كسف بعضها بعضا وعدم اختلاف المنظر في البعض ووجوده بقلة وكثرة في البعض الآخر الى
غير ذلك من الوجوه والاكتفاء لفلك احد للثوابت انما هو لما غلبهم على الابتداء في انتظام
الامر واحجام عن اثبات الفضل الاجرام بنفي الكثرة فيحتمل ان يكون للثوابت عدة افلاك اما لاجل
كل كوكب فلك او دون ذلك وبهم لما لاحظوا احوال السيارات فوجدوا في حركة كل منها
اختلافا بالسرعة تارة والبطوء اخرى في التحيرة منها مع ذلك اختلافا بالاستقامة والاقامة
والرجعة والمعطيات من الاصول انه يمتنع ان يكون في حركات الافلاك البسيطة اختلاف بالاشتداد
والانتقاص في السرعة والبطوء كما يكون في الحركات الطبيعية والقسرية على ما علمت وقوف
كما يكون في الطبيعية ببلوغ المكان الطبعي او قسر قاسر في القسرية بانتهاء القوة القاسرة وغير
او انعطاف كما يكون من قسرية الى طبيعية او نحو ذلك فان تلك الاجرام متعالية عن ان
يتطرق اليها تفاوت احوال الا بالقصد بسبب انها حركاتها الدورية المستمرة على نهج واحد
لاجرم اثبتوا لكل افلاكا على هيآت مخصوصة تتحرك بحركات متعددة على مناطق واقطاب معينة
بحيث لا يكون في شيء من الحركات البسيطة اختلاف ويلتئم من عدة منتظمة لكوكب
بانتظام حالات ذلك الكوكب يلزم بالعرض اختلافاتها على ما يتكفل بتفصيله صناعة المجسطي
الا ان القدر الذي اثبته بطليموس من الافلاك ان يثبت به امر الاختلاف في الاسرع والابطاء الذي

بسبب الاوج والحضيض للافلاك الخارجة المراكز وكذا الاختلاف بالسرعة والبطوء والاقامة والرجعة

والاستقامة الذي بسبب التداوير ولكن لا نحصل انه كيف تشابهت حركات مراكز التداوير المتحيرة حول مركز

الفلك المتوهم المسمى بالمعدل للمتحيرة وللقمر حول مركز الفلك المائل المنطبق على مركز العالم ولم تتشابه

حول مراكزها الحاملة لها كما هو الظاهر من الاصول وقد زاد المتاخرون لذلك افلاكا واختلفوا في تصويرها

ومن اراد الوقوف عليه فليرجع الى شروح التذكرة ومما يجب ان نستيقنه ان وجود الافلاك والكواكب

على ما هو عليه من العدد والمقدار والرقة والغلظ والوضع والترتيب والتثخين والاشراق والموافقة

في المراكز والمخالفة فيها والمماثلة في المناطق والمخالفة فيها وسرعة الحركات وبطوئها فهو على ما ينبغي

في نظام الكل وافضل ما يمكن بالقياس اليه الا ان العقول البشرية تقصر عن ادراك الحكم والمصالح

المودعة فيه اللهم الا قليلا وسنذكر بعد ما عسى ان يكون كالانموذج ان شاء الله تعالى

قلت واذ حركة السماء وضعية فلا بد وان يتبدل بها وضعها ولا يتبدل وضعها باعتبار

حال الاجزاء بعضها عند بعض بل بحسب حال الاجزاء بالنسبة الى امر آخر وليس خارج المحدد خلاء او ملاء

فانما يتاتى فيه ذلك بالنسبة الى ما في حشوه لكن التبدل بالنسبة الى متحرك لا يكون اولى بان يعتبر كان

للمنسوب من كونه متحركا للمنسوب اليه فيكون بالنسبة الى ساكن فيكون دورانه حول ساكن في الحشو ثم

حال الحشو تختلف فاذا كان فيه ما يقبل الاستحالة يجب ان يكون ما يجاور السماء يتحرك بالعرض حارا جدا مستخفا

لكماله بالحركة وهو النار ولو كان هناك غيرها لاستحال اليها هما فرض انه كان هناك غيرها يجب

ان لا يكون غيرها لسبق الحركة المحيلة اليها وما هو ابعد بارد جدا مستحفظا لكماله بالسكون وهو الارض

وينبغي ان يكون بينهما جسمان يقارب كل في الطبع ما يجاوره هما الهواء والماء فهذا هو المرصف

المحكم وعليه الوجود ولا يكون لبسائطه امكنة اخرى طبيعية والاشكال الطبيعية لهذه البسائط مستديرة

ومحدب النار المماس للفلك يكون مستديرا بالفعل البتة ولعل مقعرها يكون مضرسا لما يتخيل اليها

اليها من الادخنة الواصلة الى اعلى الهواء وكذا اسافل السطوح لاثر الاسباب المضرسة فيها وتبه عليها

مع ان الارض لميلها الطبعي لا تعود الى الاستدارة اذا خرجت عنها بسبب ان ذلك لا يخرجها عن الاستدارة

الحسية بنسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع تقريبا

ومما يشهد بالاستدارة الحسية للمتقابلين طلوع الجبال والسفن بالتدريج من اعاليها الى اسافلها وعلى

ان ليس للاصول يكفي مؤنة الاشتغال بتوهين ظنون المخالفين في وحدة الارض او استدارتها او

سكونها او في كون سكونها طبعيا او في كون الحركة ايضا عدة لاجزائها بين اليها بطبعها لاجزائها

سوى الحيز الطبعي فقول المتحرك لا بد وان يتبدل بالمقولة التي يتحرك هو فيها واذ قد بان ان

المحدد وما يجانسه متحرك في الوضع فيجب ان يتبدل عليه الوضع لا يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال

الاجزاء بعضها عند بعض اذ لا يجوز عليه الخرق والالتيام ولا الحركة على جزء مع سكون الجزء الاخر

مع تحركه فحالة الفرض بل انما يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال اجزائه عند امر آخر من خارج او داخل

لكن ليس خارج المحدد خلاء ولا ملاء حتى يكون له بحسب حال اجزائه وضع بالنسبة اليه فتعين ان يكون

عند امر داخل فذلك الامر ان كان متحركا لكن لم يتبدل بالنسبة اليه اولى بان يكون متحركا للمحدد

من ان يكون متحركا للمحدد بالنسبة اليه فتعين ان تعين له بالنسبة الى ساكن فيجب ان يكون في ورا الاجرام

السماوية حول جسم ساكن في الحشو ثم ان حال الحشو مختلف من جهة القرب من الاجرام السماوية

المتحركة بالحركة السريعة والبعد منه فاذا كان في الحشو اجسام تحمل الاستحالة الى جسم

آخر فيجب ان يكون ما يجاور السماء جسما لا يكون التحريك محيلا له الى جسم آخر بل معينا

في بقاء صورته كالنار لا كالارض والماء والهواء فانها تستحيل الى النار اذا ادمنا عليها الحق

والسخونة التخفيض او التخفيف فكيف اذا عرض لها ما هو اشد مما يقدر عليه من ذلك من طرح

كان المجاور للفلك جسم غير النار ثم استحال الى النار لم يبطل انا في وقت فرض انه كان

هناك غير النار فقد مضى فيما مرّ ان غير تشابه يجب ان تحيل الحركة في اقل سمة النار فكل ما
فرض ان المجاور فيه كان غير النار يلزم ان يكون المجاور فيه غير ما هف وبالجري ان يكون
هذا الجسم المجاور للفلك المتحرك تتشابه يصير حار الطباع مستحفظا لكماله بدوام الحركة والجسم الذي
يكون البعد من الفلك عديم الحركة والقرب منها بها وما في طبعا عن الحر مستحفظا لكماله بان
ويكون مثل من الجسمين جسمان آخران يكون كل منها قريبا في الطبع لما يجاوره كأن تكون النار مستلوة
تحت بالهواء والارض محفوفة الى فوق بالماء فهذا هو الرضا بحكم وعليه الوجود ثم لا يجوز ان
يكون لشيء منها سوى مكان آخر عند الجسم الان ان الحصر من ذلك في غير حيزه الطبعي او ينتقل اليه فلا يدوم
هناك وهذه الاجرام البسيطة شكلها الطبعي على ما عرفت كري كيف لا وكل منها يتحرك الى الفلك
او الوسط بالطبع بميل متشابه ثم ان الماس لمحدب مقعر الفلك يجب ان يكون صحيح الاستدارة او
لو لم يكن كذلك لم ينطبق على مقعر الفلك لصحة استدارته ولا يجوز ان يكون الخالي للفرج بينهما
لما عرفت من بطلان الخلاء من الامكنة فلا يجوز الاختلال بل عنصريا ولا يصح ان تكون هناك جسم عنصري
سوى النار فينتقل هناك من موضع آخر واما مقعره فالظاهر لا يكون صحيح الاستدارة لا لانه تتخلل
ادخنة تشاكيف والادخنة لا يكون لها من الخفة ما يزاحم بها النار فيدافع الاجزاء النارية وتتخلل بينها
بل لانه اذا قاربت الادخنة حيز النار اشتعلت ثم استحالت نارا فيكون في مقعر النار زوائد ونتوء
حاصلة من النيران المتكونة من تلك الادخنة وهذه التضاريس ان لم يبق شيء منها بعينه مدة لتعددها
ولم يجب بقاؤه ان يبقى في موضع بعينه على سبيل تجدد الامثال لحصول المدد آنا فانا لم يعلم ان
الهواء لا يخلو في الجملة عن صعود الادخنة اليها واستحالتها الى النارية فيكون في مقعرها نارية وابدا
في محدب الهواء واما مقعر الهواء فلا يكون ايضا صحيح الاستدارة لانطباقها على محدب الماء والقدر المكشوف
من الارض ليس بصحيح الاستدارة اما محدب الارض فلانها ليست مع قبولها الكون فسادا والتحرق والالتيام

أو القيام مما يكون أقرب إلى الملم منها شيئاً فشيئاً بالقسر أو بالخرق لينقل منه إلى موضع آخر وإذا انقطع سببها

أما بالسكون هناك أو بالنقل إلى موضع آخر بقي على غير الشكل الطبعي ولا يعاد إلى الطبعي إلا إذا

وإن كان سببها الإبالطبع لكن بالرياح ونحوها الأرض على حالها الآن بهذه التضاريس لا تخرجها

عن الكروية الحسية فإن نسبة أعظم الجبال إلى كرة الأرض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة إلى كرة

قطرها ذراع تقريباً على ما بيّنوه فلا تمنع بحال تضاريسها المانعة من الاستدارة عما يدل على كرويتها إذ

أنه لو كان مستوى السطح لكان الجزء الوسط منها أقرب إلى المركز من الجزئين الواقعين في الطرفين فكان يجب

أن يميل الجزءان الطرفان إلى الوسط لكون نسبتهما إلى المركز متشابهة ويميل على كرويتها أيضاً

أنه إذا كانت الجبال والسفن إذا ظهرت من البعيد يظهر أعاليها لكن في صغر ولم يكن يظهر منها

ولا جزء دون جزء وليس الأمر كذلك بل إنما يظهر أولاً أعلى الجبل وطرف السكان من السفينة

ثم وثم وكذلك يدل عليها تقدم طلوع الكواكب وغروبها للمشرقيين على طلوعها وغروبها للمغربين

وزيادة ذلك ونقصانه بحسب بعد المسافة وقربها كما يدل عليه رصاد الحوادث الفلكية مما

يكون في آن كالخسوفات فإنها تكون مختلفة بالنسبة إلى ساعات الليل فلو كان

للمغربين بعد ساعتين مستويتين من أول الليل كانت للمشرقيين بعد ثلث ساعات إذا كان المسافة

بينهما في العرض ثم بينهما الأفق في السل وازدياد ارتفاع القطب والكواكب الشمالية وانحطاط الجنوبية

للواغلين في الشمال وبالعكس للواغلين في الجنوب وتركيب الحالتين للسائرين على سمت

بين السمتين وما ورد في التنزيل من جعل الأرض فراشاً لا ينافي كونها مستديرة لأن كرويتها

مع عظم حجمها واتساع جرمها لا تأبى الافتراش عليها ومن ظنها مسطحة لكون تفصيل الأمر

بين الأفق والشمس مستقيماً في الرؤية لم يشعر بأن الدائرة المرتسمة على كرة إذا قطعت الكرة

ونظر إليها من قطب تلك الدائرة بل من نقطة عليها رؤيت القطعة مستقيماً وقد نطق بما مر كونها

٢٣٥

مسطح طبقات بين كل طبقتين منها جو وفي كل عمارات لما ورد من جميع الارض وتشبيهها ولعل ذلك

انما هو باعتبار آفاقها واقاليمها وكان جبلاء يعم ان الارض مسطحة يحيطها بحر يحيطه ارض وهكذا الى

ان تم عدد السبع للارضين والبحار ويكون كل ارض مخالفة للاخرى في الجوهر فالوسطى تراب

والقصيا ذهب وبينهما من سائر الفلزات وكان هذا من خطابات ربهم بها نحو من صلاح

المخاطبين من الجمهور والذين تجاوز اصلين خير هو النور وشر هو الظلمة لما افرطوا في تمجيد

النار وتقديسها لنورها وصفوها بالوحدة والثبات والتوسط لكون هذه المعاني من الخير

ولما فرطوا في شان الارض بالغوا في تحقيرها وتقبيحها وصفوها بالكثرة والحركة والوقوع في الطرف

وقالوا ان في العالم ارضين كثيرة وهي التي تتوسط بين ابصارنا وبين النيرين في كسوفهما

كيف يسلم للنار كل خير كما ادعوا مع انها مفرطة الكيفية مفسدة واسرع من الارض تحركا في الحيز

الغريب واقبل للعدم والتفرق وللارض كل شر مع انها غير مفرطة الكيفية غير مفسدة

من النار حركة في الحيز الغريب واثبت وجودا فيه ثم حيز الارض حيز النشو والحيوة بخلاف

حيز النار على ان ذلك كله خارج عن طور الكلام البرهاني ونعم ما اجابهم به المعلم الاول بتسليم

شرف النار واقتضائه التوسط عن قولهم بكون النار في الوسط دون الارض بان الشرف

انما يقتضي التوسط في الترتيب وكانها في وسط الترتيب بين السماويات والعناصر والارض

في آخره فهذا مع موافقته لما عليه الوجود يعطي مرادكم فما تحري ان يطيب به نفوسكم والقائلون

بتحرك الارض زعمت طائفة منهم انها مستقيمة الحركة فقيل نحو الهبوط وقيل الى

الصعود وفيما بيناه من امر تناهي الابعاد كفاية في ابطال القولين تجدد والاحتياج ايضا يبطله

ان قالوا بحركة الارض دون الفلك ويبطل الهبوط خاصة انهم انما وقعوا في ذلك لما راوا الاجزاء

المنفصلة من الارض تهبط بالطبع ولم يتفطنوا الى ان الهبوط انما يكون الى المركز بل حسبوه سببا للحصول لكن الحركة

الحركات الطبيعية تشتد وتسرع على حسب كبر المتحرك وكثرة اجزائه فيجب ان تكون الارض بحركتها اسرع من
المدرة فما بال المدرة تلحقها اذا سقطت من علو اقول ومبطل الصعود وخاصته يجب ان يكون
المدرة الى فوق لكونها على عكس طبيعة الارض ولهم ان يسلموا ذلك ويقولوا ان تخيل هبوط المدرة انما نشأ
من لحوق الارض لكبر قدر حركتها الفوقانية اياها ولنا ان نبطله بان لحوق الارض للمدرة الصغيرة ينبغي
ان يكون اسرع من لحوقها الكبيرة فينبغي ان تخيل الصغيرة اسرع من الكبيرة وليس كذلك وزعمت
طائفة اخرى انها مستديرة الحركة وانما حملهم على ذلك توهمهم استحالة تحرك الكوكب بحركتين
مختلفتين في زمان واحد اي انكارهم احدهما بالعرض ولم يمكنهم اثباتها والحركات البطيئة التي
للسيارات الى الارض فاسندوا اليها السريعة اليومية زاعمين انها تتحرك الى المشرق فيظهر لنا
كل ساعة من جانب المشرق من الكواكب ما كانت محجوبة عنا بحدبتها واحتجب من جانب المغرب بحدبتها
ما كانت ظاهرة كذا قيل وحكى هذا في الشفاء من نسبة القول بسكون فلك البروج لعل المراد به
سكون فلك الثوابت بناء على عدم اطلاعهم على تحرك الثوابت بالحركة البطيئة واما الفلك
الاطلس فلا يثبت على هذا القول ثم الدليل على بطلان هذا القول ان الارض ذي ميل في اجزائها لان
لها في الطبع ميلا مستقيما طبيعيا ففيها مبدأ ميل مستقيم فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير وقد يبطل
بان الحجر الذي خلي من الهواء يجب ان لا يقع الى ما يحاذي الموضع الذي خلي عنه على خط يكون
عمودا بل يقع الى الجانب الغربي منه او تنزل الا على عمود وبان السهم المرمي الى المغرب يجب
ان يكون اسرع من المرمي الى المشرق واعترض على الوجهين بجواز ان يكون المتصل بالارض
من الهواء تابعا لها مع ما يكون فيه كالحجر والسهم وقد يجاب عنه بان تحريك الهواء المشايعة
للحجر الكبير يكون اقل من تحريكه للصغير فيجب ان يقع الكبير في الجانب الغربي من الصغير
ويعترض عليه بان تحريك الكبير انما يكون اقل من تحريك الصغير في الحركة القسرية دون العرضية

والمعترفون بسكون الارض منهم من لم يهتد الى ما هو الحق في سبب سكونها في موضعها الطبيعي وكون الاجسام المستقيمة الحركة تسكن بالطبع في احيازها الطبيعية وتوهم ان اجزاء الارض لما تميل بالطبع الى الوسط فلما تشابهت الميل اليه من الجوانب وجب ان تقف اذا انطبق مركزها عليه فهؤلاء اذ رأوا اجزاءها المنفصلة الموافقة لها تتحرك بالطبع لم يتفطنوا ان تحركها انما هو عند مفارقتها حيزها الطبيعي وان جهة تحركها هي الوسط تحيروا في تعليل سكونها فلذلك جعلت العلة شغل الارض جميع المسافة التي يتصور ان تتحرك فيها الى السفل لكونها غير متناهية فتبقى بالكلية ولم يدروا ان السفل هو الوسط وطائفة اخرى اعترفت بتناهيها ففرقة من هذه الطائفة اذ رأوا احالة الماء بها جعلوها محمولة على الماء اذ شأن الارض ان ترسب في الماء الا ان تكون ثقيلة هي عندهم طافية على الماء تحملهم السفل لشعبها في وجه الطفو فمنهم من جعلها مجوفة مملوة هواء او خلاء ومنهم من جعلها طباقية فان الثقيل اذا انبسط طفا على الماء واذا اجتمع رسب فمن هؤلاء من جعل سطحها المنبسط الى الماء مقعرا اليها كان ذلك اوفق للطفو وانفطن لاستدارة المكشوف منها فمنهم من عكس كأنه قاس الارض بالسفن محدبها يكون الى الماء ظن المكشوف من الارض سطحها الماء من الاسفل المشترك بين الافقين الشمس وفرقة اخرى عرفوا كونها كرية ساكنة في الوسط لكن لا لاقتضاء طبعها الوسط فمن زاعم ان تجذب الافلاك اياها من الجهات على السواء كما يحكى انه كان بيت مقناطيسي الحيطان والقرار والسقف فقام في وسط جوه حديد لانجذابه الى الجهات بالسوية وزاعم انه لتساوي الجهات في استحقاق ان تميل الارض اليها لا في جذبها الارض وزاعم انه لاتفاقات الحركات السماوية بها كما يعرض لكفة تراب يحصل في قنينة على قطبين ادارة سريعة فتثبت التراب في الوسط لاتفاق الدفع من الجوانب بالسواء وهذه المذاهب كلها تجعل الارض مقسورة فتكون لا محالة غير موضعها الطبيعي فيكون لها موضع طبيعي فاذا حصل في ذلك الموضع فاما ان تبسط عنه فلا يكون الموضع

طبعا بهما او تشكل فيه بطباعهما من غير حاجة الى علة خارجية فلم لا يكون ذلك هو الموضع الذي ان فيه وتحرك اليه جزءا بها
فلا يبتعد سكونها فيه ولا يتجشم له غاية من المحلوة ثم من جعلها غير متناهية فلا يخفى في بطلان قوله وجوب تناهي الابعاد
واما من جعلها محمولة على الماء فالكلام منتقل الى سكون الماء فان جعله غير متناه فقد احال وان جعله محمولا على جسم آخر
فاما ان يذهب ذلك لا الى نهاية وهو محال او ينتهي ويعود الكلام فيه وان جعل سكونها بطباعه فما المانع من
مثل ذلك في الارض ثم الجاعلون منهم الارض مجوفة ان [illegible] وهامن فقد احالوا وان [illegible] من الهواء فلا
يكون جعلوا سكانا طبيعيا للهواء فما الحاجة الى هناك ينبغي ان ينفصل بالزلزال وينخسف الجاعلون
اياها طبلية قد اخرجوها عن الاستدارة الطبيعية والذين جعلوها كالمكشوف منها مستويا من الهيئة بهم
ما عرفت من الشواهد الآتية على الاستدارة اما حديث الفصل المشترك بين الافق والشمس فقد عرفت جوابه
عنه ثم انك قد تيقنت ان كل اجزاء العناصر الصاعدة الخفيفين انها اطلبت الحيز طبعيا وردهم
للاجسام الطبيعية وقد زاغ في ذلك ايضا اقوام فظن ان الاجسام كلها اثقال لكن الاثقل يسبق
ويضغط ما دونه في الثقل ويحركه بالقسر الى فوق وظن ان الخلاء يجذب الاثقل ثم وثم فيترتب
الاجسام تتوسط الاثقل ويحيط به ما يليه في الثقل وهكذا فيكون الصاعدة للنار والهواء
بالضغط والكل بالقسر وظن ان الثقل ما هو التخلخل تخلخل الهواء او انه اللين او انه الاشكال المتحددة
الصنوبرية وان المرسب هو الاندماج او انه الصلابة او انه انفراج الزوايا فيعترض
السطوح والكل فاسد فان الحركة بالقسر يكون الصغير اقبل لها من الكبير فيكون النار الصغيرة
من الكبيرة والخلاء مع بطلانه في نفسه كيف يكون جاذبا وكيف يكون موضع منه اولى بالقياس
الى طباعه بان يجذب اليه الارض دون النار من موضع آخر وكيف يكون سببا [illegible]
تخلخل الخلاء بل غاية الامر ان يكون الخلاء [illegible] تمام الاسباب فلا يكون كثرته فقيده شيئا
او ان كان [illegible] على قدر واحد او زيادة او تناقص [illegible] ذلك الجملة فيكون [illegible] ان المحرك

الى اسفل ويورث البطوء فيها ولو كان اللين سبب الخفة لكان الآنك بل الزيبق اخف من الحديد
واما الاشكال المتحددة فانما تكون مواتية للحركة اسبابا لها كما ان السيف لا يحركه حدته بل
اذا حرك بالقسر او تحرك لثقله بالطبع سهل نفوذه في الاجسام بحدته قلت **الفصل** اذا تذكرت
ما القيت من قبل استيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهية كرية كيف لا والحيز الطبيعي ما يقتضيه
الجسم وهو على وضعه وشكله الطبيعي اذ الخروج عن ذلك انما يخرج عن المكان الطبيعي والبسائط اذا كانت
على اوضاعها واشكالها الطبيعية تكون مترتبة ترتيبا متسقا على نسبة حسب الجاذبات الطبيعية
متناهي لا محالة ويكون احيازها الطبيعية على فرض الابعاد المفطورة كذلك لا يوجد والمركبات
لا تخرج احيازها من احياز البسائط فلا يوجد حيز طبيعي خارج عن الترتيب ثم لا يكون حيز غير طبيعي
لجسم الا وهو طبيعي لآخر فلا حيز خارج اصلا ولو كانت هناك عوالم كان كل كريا فلا يكون فيما بينها
من الفرج خلاء بل ملاء فالملاء لا يكون كريا فكذا حيزه فلا يكون حيزا طبيعيا له ولا لآخر وهو
محال وعليك بالتدبر في ذلك ومن ظن ان هناك عوالم في كل منها افلاك وعناصر متشابهة
لنظائرها من الآخر يلزم مع ذلك ان تكثر افراد طبيعة انما يكون من خارج ولها امكانات استعدادية
ان تتصل كرة واحدة بالية تحيزها الطبيعي فلا يكون كل من افرادها المتشتتة في العوالم في حيزها الطبيعي
بل المكان فبعض مما ليس فيه لها ان تتحرك بطباعه اليه فلا يكون شيء من سمار في العالمين المتحرك عنه و
المتحرك اليه والجهات الحركات المستقيمة وتكثر افراد طبيعة وان اوجب تكثر احيازها الطبيعية
بالعدد ولكنها تكون بحيث تجتمع منها كرة واحدة فلا يكون وسط لكل عالم حيزا طبيعيا للارض مثلا
ثم كيف اختلفت امكنة السموات المتشابهة وتحددت اقول لعلك اذا تذكرت ما القيت
من الاصول المسالفة في كتاب السماع الطبيعي استيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهية
كرية مترتب البسائط محيطة بعضها ببعض لكنا نزيدك استبصارا ببيان الحال ويكون كالتذكرة فنقول

ان الحيز الطبيعي هو ما تقتضيه الجسم الطبيعي بهيولاه على وضعه وشكله الطبيعي فان الخروج عن الوضع والشكل الطبيعي

ربما يحوج الجسم الى الخروج عن المكان الطبيعي لعدم انطباقه عليه ثم ان الاجسام البسيطة اشكالها

الطبيعية مستديرة ولكل منها مع المحيط وضع طبيعي متشابه فيكون لها فيما بينها وضع مخصوص

وتكون منضودة نضد مستدير على مستدير بحيث يكون بعضها محيطا ببعض ثم الجملة يجب ان تكون

متناهية لوجوب تناهي الابعاد ولو فرض التصور والتخيل ابعاد مفطورة يكون الاحياز الطبيعية على طبق

المتحيزات مستديرة منضودة بعضها على البعض على سبيل الاحاطة منتهية بالآخرة واما المركبات فلا يكون

لها امكنة خارجة عن احياز البسائط اذ التركيب لا يورث زيادة في الاحجام فلا يورث زيادة

في اقدار الاحياز الطبيعية فلا تكون احيازها الطبيعية متخللة بين احياز البسائط بحيث لا تكون منها

حتى يلزم بذلك وجوب التماس بين احياز البسائط ولا تكون ايضا خارجة عن جملة الاحياز الطبيعية

للبسائط بالكلية فتحصل من ذلك انه لا يوجد حيز طبيعي اصلا خارجا عن تلك الاحياز الطبيعية

المنضودة المتناهية التي للبسائط ثم لا يكون حيز غير طبيعي لجسم الا وهو طبيعي لجسم آخر فلما

لا جسم الا وله حيز طبيعي كذلك لا حيز الا وله جسم طبيعي فلا يكون حيز اصلا خارجا عن تلك الاحياز

والا لكان حيزا طبيعيا لبسيط فيكون حيز طبيعي لبسيط خارجا من جملة الاحياز الطبيعية للبسائط

ثم نقول لو كانت هناك عوالم لكان كل منها كريا لما عرفت ومباينا للآخر اعني لا محيطا

ولا محاطا والا لا يكون كل عالما على حياله والكرات المتباينة يكون بينها فرج فلا يكون بل خلا

ملاء ويكون على فرض الابعاد المفطورة كالمالي لها غير كرة فلا يكون حيزا طبيعيا لجسم بسيط وقد عرفت

انه لا حيز الا وهو طبيعي لجسم وان الاحياز الطبيعية اولا وبالذات للبسائط والمركبات تابعة لها

حسب التركيب هذا تقرير البرهان الكلي المبطل لتعدد العوالم مطلقا على حذو كلام الشيخ وانت

اذا تذكرت ما اسلفته انا في ... من الفقرات التي ذكرت فيها الكلام في البعد ...

٢٤١

ومن خلاف استحالة المتممات تعرف انه لا يجب ان تكون كرات البسائط كلها واقعة في النضد الاحاطي

بل يجوز ان يكون هناك كرات متباينة لا يحيط بعضها ببعض كالكواكب لنذا ربما يجب ان

الخروج الواقعة بين الكرات المتمايزة بجرم مستدير واقع في النضد الاحاطي حتى لا يلزم خلا او لا يخرج

طبيعي للبسيط عن الاستدارة وحينئذ لا يشكل ان العالم جملة واحدة لكن يجب ان يتعين باسبابها

اذا تعود الى محاذاة كلام الشيخ ان تلك الكرات المتمايزة بالطبع لا يكون متشابهة الا يكون

في جوف كرة منها جسم مشابه للكرة الاخرى الا في جوفها فانه اوجب ذلك وكان مثلا الكرات

سماوية محددة لا كلية العناصر الواقعة في اجوافها فكان في كل منها ارض ونار وهواء وماء يتحدد

العالم والمكان المصير بالآخرة الى جسم حاو للكل وتعرف ايضا انه لا يجب ان يكون الحيز الطبيعي لكل بسيط

بحيث نسبته الى المحدد من الجوانب على السواء نعم يجب ذلك في العناصر الخفيفة والثقيلة بالنسبة الى

الكلية اذ يكون ميلها الى المحيط او المركز ميلا متشابها من الجوانب فيجب محاطة بعضها ببعض

على النظم الطبيعي ذا لم يكن قسر ويجب ان يكون البسيط الذي لا يكون نسبة حيزه الى المحدد متشابها

على السواء من الجوانب كالكواكب النداو يرد الخوارج مجاورا لجسم ذي التحرة او اختلاف في الثخن

حتى لا يلزم الخلاء ولنرجع الى محاذاة كلام الشيخ فنقول ولو كان اجسام كل من العوالم متشابهة

لنظائرها من عالم آخر حتى يكون في كل افلاك وعناصر يكون سماء عالم متشابها لسماء عالم آخر

وكذا نار ونار وعلى هذا القياس كما قد نطق في ذلك لزم مع ما مر في البيان ان المطلق ان

افراد طبيعة واحدة لا يكون من قبل تماثل من خارج قلها اذا كانت بسيطة ان يتصل كرة واحدة بالحيز

الطبيعي فلا يكون كل من افرادها المتشتتة في العوالم حاصلا في حيزه الطبيعي لانها اذا اتصلت كرة

واحدة لم يكن حيزها الطبيعي المطابق لها بحيث يكون كل من تلك الافراد المتشتتة في العوالم واقعا

شطرا من ذلك الحيز بل الكمال فبعض ما لا يكون من الافراد واقعا في حيزه الطبيعي لان يتحرك بالطبع

الى ذلك الحيز فلا يكون شيء من فلكي العالمين المتحرك عنه والمتحرك اليه محدد الجهات الحركات
المستقيمة لوجود منتهى حركة مستقيمة ومبدئها خارجا عنه فان قيل تكثر افراد طبيعة بالعدد لو تكثر في
الطبيعة كذلك قلنا نعم لكن الاحياز المتعددة بالعدد من حيز طبيعي واحد بحسب طبيعته [illegible] فيجب
ان يكون بحيث يجتمع منها كرة واحدة واذا عرفت ذلك اندفع ما يقال من ان الاراضي الواقعة
في العوالم مثلا يكون كل منها في حيزها الطبيعي لكونها في وسط عالمها ثم اذا كانت سموات تلك
واقعة في عوالم فهي اختلفت لكنها تحدد مع اتحاد طبائعها اذ لا يمكن ان [illegible]
الا ان يكلف بالسموات فكيف ينقلب الا [illegible] اذ السموات [illegible] قلت

الفن الثالث في الكون والفساد وما يجري مجرى ذلك مقالة واحدة فيها فصول

الفصل الاول المركبات حيث [illegible] انما تكون [illegible] لا محالة وكل ما يكون [illegible] البسائط [illegible]
الامر في [illegible] البسائط كما قد عرفت ان لا يقبل الحركة المستقيمة [illegible] الاول الكون [illegible]
ما دامت [illegible] فان [illegible] المستقيمة منها اذا كانت في احيازها [illegible]
يحركها [illegible] يسكن في الاين [illegible] في الوضع [illegible] مستديرة فاختصاص كل جزء منها
بجهة لا يكون من نفس الطبيعة لتشابه الاجزاء ولا [illegible] تساوي بعد الوجود [illegible] الى جهة
بعينها حتى لو [illegible] ذلك [illegible] الاجزاء بتخصيص [illegible] الجهات بل [illegible] فان الحجر كان في بدو تكونه في
هذا الحيز او حيز يؤدي الحركة الطبيعية منه اليه [illegible] والكون والفساد انما يتأتيان بين عنصرين من
والازدواجات الثنائية منها ستة ويتصور في كل ازدواج نوعان [illegible] فالانواع اثنا عشر
الحس شواهد متظافرة على [illegible] بين المتجاورين فالارض ينقلب [illegible] كان ينقلب الاحجار [illegible]
[illegible] وكما يرى الاجزاء الارضية [illegible] تتصير [illegible] وتذوب [illegible] كما قد ينعكس [illegible] المياه
[illegible] كما في [illegible] قد يجمد [illegible] الجبال [illegible]

[illegible]

قدس سره [illegible] مولانا [illegible] محمد فضل حق خیرآبادی

من قطرات تحصل في اثناء صعودها او تكليسه اذا وضع في الجمد او الجمد فيه الهواء كما في كوز الحدادين
بالتكليس كما في انطفاء المشتعل فتح لاخفار في الستة الباقية على سبيل التركيب من اثنين او ثلثة
من الاولى وبها يقتضيان لسبق الاستحالة فان المادة انما تخلع صورة وتلبس اخرى بانتقاص
استعدادها لتلك واشتداده لهذه وذلك باستحالتها بما يلائم تلك من الكيفيات الى ما يلائم هذه وبينها
بهاء بين اقول لعلك قد عرفت الفرق بين الكون والفساد وبين الاستحالة فان الكون والفساد زوال
صورة جوهرية وحدوث اخرى ويكون دفعة والاستحالة تغير في الكيفية مع بقاء الجوهر ويكون تدريجا
ولنتكلم اولا في الكون والفساد فنقول اما المركبات فوجودهما فيها اظهر من جهة العقل فان المركب من حيث
هو مركب يكون لا محالة متكونا لا مبدعا واذا تحقق الكون فيها تحقق الفساد الا ان كون كل ما هو
فساد مركب آخر او بسيط كما ان كون البسيط انما هو بفساد بسيط آخر بل لما عرفت من ان كل كائن
فاسد واما من جهة الحس فلما لا يخفى من تكون اشخاص النبات والحيوان وفسادها واما البسائط فلما عرفت ان
منها ما لا يقبل الحركة المستقيمة وهي لا تقبل الكون والفساد البتة وان منها ما يقبلها وهي لا يكون قديمة
بسيل استداره فلما عرفت ان القابلة منها للمستقيمة تكون قابلة للكون والفساد منها اذ كما في احيازها
الطبيعية ولا قاسر يحركها عنها او فيها فلما تكون متحركة ساكنة في الاين كذلك في الوضع اذ ليس فيها مبدأ
ميل مستدير تتحرك به في الوضع وقد فرضنا عدم محرك من خارج ويكون مع ذلك الهباء او مخصصا
من جهة اختصاص كل جزء منها بجهة وحيز من الاحياز المفروضة في حيز الكل غير جهة الجزء الاخر وحيزه فهذا
الاختصاص لا يكون من طرف الطبيعة لتشابه الاجزاء ولا يكون ايضا اختصاص كل جزء من كل
البسيط بجهة وحيز انما هو لقاسر بعد الوجود لقبل كل جزء من اجزاء كل بسيط الجهة التي هو فيها وحيزه الذي
هو فيه حتى لو لا ذلك القسر لم يكن للاجزاء تخصيص بالجهات والاحياز فانه يجوز ان يعرض لجسم بسيط بدن و
ثقل على اجزائه ولا يمكن ان يعرض وجوده بدون تخصيص اجزائه بالجهات ولا ننكر ان يكون التخصيص الحاصل بالقسر

في المنفصل من جهة الثقل بل الاصل الذي يخصص كل الاجزاء المفروضة في كلية البسيط انما يكون الحيز
كان لها في بدو تكونه في هذا الحيز هو في حيز تؤدي الحركة الطبيعية منه الى هذا الحيز فيكون هذا الحيز من الهواء مثلا
في هذا الحيز من الاجزاء المفروضة في حيز كلية الهواء انما هو لانه كان في هذا الحيز نارا فتكون هواء او كان
في حيز آخر فتكون هواء فانتقل الى هذا لكونه اقرب الاجزاء المفروضة في الحيز الطبيعي لكلية الهواء من
ذلك الحيز الذي تكون فيه فان سئل انه لم اختص ذلك الماء الذي تكون هواء بذلك الحيز قلنا فيه
مثل ذلك ويتسلسل لا الى نهاية ولا ضير ثم الكون والفساد في البسائط انما يتأتيان بين
متصور بانقلاب احدهما الى الآخر فيكون هذا من الاول في الازدواجات بين اثنين من العناصر الاربعة
ستة وفي كل ازدواج يتأتى نوعان من الكون متعاكسان ومن الفساد وكذلك من الانقلاب
اعني مجموع الكون والفساد وكذلك مثلا بين الهواء والماء يتصور كون الهواء من الماء وبالعكس
وكذا فساد الهواء الى الماء وبالعكس وانقلاب الهواء ماء وبالعكس فانواع كل من الكون والفساد
والانقلاب اثنا عشر ثم قد تطلق التسمية من الجنس على ستة انواع يكون كل اثنين
متعاكسين منها مندرجة في ازدواج بين عنصرين متجاورين اعني بين الارض والماء والماء والهواء
والهواء والنار اما انقلاب الارض نارا فلان الاحجار تنقلب مياها حادة كما يفعله اهل الحيل
الاكسيرية فانهم يصيرونها املاحا اما بالاحراق او بالسحق مع ما يجري مجرى الاملاح كالنوشادر
ثم يميعونها بالماء والاحجار وان لم تكن من صرف الارض فلا شك ان الارضية غالبة عليها
وتلك المياه الحادة وان لم تكن مياها صرفة الطبيعة والكيفية فالمائية هي الغالبة عليها على
انها يمكن ان يداوم عليها بالحيلة حتى تصير ماء الا انه كانت فيها كيفية باقية فلا يبعد ان تبطل
الايام والتصاريف الاجزاء الارضية البذية التي قد تصير الحادة وسببه بالنار وبالجملة فذلك انما
يكون بانقلاب الارض نارا واما كلسه فان اصحاب الحيل بما يعقدون المياه احجارا فانهم يتخذون

٢٤٥

شيئا يسمونه لبن العذراء وهو مركب من مائين ينعقد حجرا حاسيا كما سيجي ان شاء الله تعالى وايضا
فان بعض المياه ينعقد بعد خروجها من منابعها احجارا كما سيرد عليك ان شاء الله تعالى اما انقلاب الماء
فكما في الابخرة الصاعدة من المياه المسخنة فانها تشتمل لا محالة على اجزاء هوائية لم تكن عليها كثيرا
ما تنقلب هواء بعد الصعود واما عكسه فكما قد يصير الهواء الصحو في قلل الجبال الباردة جدا فيجمد سحابا
تنزل ثلجا كما سياتي وايضا اذا وضع اناء من الرصاص مثلا في جمد او وضع الجمد فيه فانه يرى حبابا
ندى يجتمع على ظاهر الاناء ويتركب قطرة كلما انقطعت تعقبها اخرى فانما ذلك بانقلاب الهواء المجاور للاناء
الذي تبرد بمجاورة الجمد ماء لا باجتماع اجزاء مائية كانت مبثوثة في الهواء المطيف بالاناء لان الهواء
المطيف به لا سيما في الصيف لا تشتمل على الاجزاء المائية بل لو كانت لتصعدت بالحرارة على انها
يجب ان تنفد تلك الاجزاء اذا انتقلت الندى من الاناء مرة بعد اخرى او تتناقص كل مرة او تترشح
حصولها ولا بالترشح مما في خارج الاناء او داخله لان الجمد لا يترشح منه الماء ولانه ربما يحدث في غير
موضع الترشح كالاطراف العالية من الاناء ولان الماء الحار الطافي اقبل للترشح مع انه لا يحصل ذلك منه و
اعترض عليه اولا بان حدة الاناء لو كانت مصيرة للهواء المطيف به ماء وجب ان يكتسب الندى جميع
سطح الاناء بالاقربية ويجيب بان حدوث الماء لبعض السطح دون بعض يكون لما نعلمه شرطا او وجود مانع
لم نعلمه ولا يبعد ايضا ان يكون الندى يحدث في جميع السطح على السواء لكن رقيقا جدا اذ ليس سطح الاناء
حقيقي الملاسة فيجتمع الماء في المواضع التي فيها انخفاض ما من الجوانب ويحصل من الندى حبابات
وثانيا بان تبريد الاناء للهواء ليس باكثر من تبريد الماء او الجمد له فينبغي ان يصير ما يطيف من
الهواء بالجمد ماء ايضا وينبغي ان يصير ما يطيف من الهواء بالماء الذي يكون من الجمد بمجاورة الاناء
ماء ايضا وهكذا حتى يسيل ماء كثيرا جدا ولا يحتاج في ازدياد الندى الى التقاط ما ركب الاناء منه مرة
بعد اخرى والجواب ان الاواني الرصاصية ونحوها لصلابتها وملاستها واندماج اجزائها الا

الغريبة بسرعة واذا قبلتها تحفظها بطيئا فاذا الح عليه القوة المبردة يكون فعلها فيه اشد ولذلك تقى حد

تلك الثلثاء واني اذا اشتملت على مائعات حارة اسخن من تلك المايعات ولعل التقاط الندى فيه انما

يحتاج اليه اما لانه كما يشغل حبابات الندى مواضع من سطح الاناء فيحول بينه وبين الهواء

كذلك لعله يشغل ندى رقيق ما بين تلك المواضع فانه وان اجتمع منها الندى الى تلك المواضع فقد

فيها اثر منتشر بالسطح فيحول بينه وبين الهواء فليس المقصود مجرد التقاط تلك الحبابات

بل التقاط الرقيق من الندى الذي بين الحبابات ايضا واما لانه اذا لم يمنع مجاورة الهواء لسطح الاناء

على الاتصال بل جاور بعضه المواضع الفارغة من سطح الاناء عن حبابات الندى وجاور بعضه

تلك الحبابات لم يتاثر عن الاناء فضل تاثر واما انقلاب الهواء نارا فكما في كور الحدادين فانه اذا

سد الطريق والح في النفخ فيه بالكير تحصل من نار قليلة نار كثيرة بل لا يبعد ان تحصل بالحاح النفخ

جدا نار من غير نار اصلا واما عكسه فظاهر في انطفاء المشتعل واذا تحقق هذه الانقلابات

الست التي بين المتجاورين من العناصر فلا خفاء في تحقق الستة الباقية التي بين غير المتجاورين

اذا كانت لا بطريق الطفرة بل بان يكون الانقلاب بين عنصرين يتوسطهما عنصر وذلك في

اربعة انواع بانقلابين انقلاب الفاسد الى المتوسط وانقلاب المتوسط الى الكائن

واما الانقلاب بين عنصرين يتوسطهما عنصران فذلك في نوعين بثلثة انقلابات ثم الظاهر من كلام

القوم انحصار الانقلاب بين غير المتجاورين في ذلك فيمتنع ان يكون على سبيل الطفرة لكن الظاهر

من كلام الشيخ خلافه حيث ذكر انه يتكون انواع من الحجارة من النار اذا انطفئت وكثيرا ما يحدث

في الصواعق اجسام حديدية وحجرية بسبب ما يعرض لها ان تطفأ فتصير باردة يابسة على ما سنذكره

ذلك ان شاء الله تعالى واذا تحققت الكون والفساد فيها تحكم بان السبق الاستحالة عليهما فان المادة

انما تخلع صورة جوهرية طبيعية وتلبس اخرى بانتقاص استعداد ما لتلك الصورة الخالعة واشتداده لما

لهذه الطبيعة وذلك بالاستحالة فانه لا تكون مع بقية الحاليين ولا يكون الانتقال من
الكيفية الراسخة الملائمة للصورة الفاسدة الى الكيفية الحادثة المناسبة للكائنة دفعة فـ
الاستكمال فيه وبما يتم بتسلسل الى في الامور المتعاقبة وشهادة الحس بالاستحالة اظهر عندنا من شهادته
بالكون والفساد قلت أقول فصل وهناك اقوام زاغوا فقوم ينكرون الكون والاستحالة
معاً زاعمين انه لا يكون شيء عن لا شيء ولا يصير شيئاً والحرارة مثلاً غير محمولة في قابل عند
طائفة منهم ولا تنفك عن حامل لها وعند اخرى فما ترى من صيرورة الماء هواء او بارداً وحاراً
انما ذلك بروز اجزاء كانت كامنة عند اصحاب التحليل منهم وهاهنا خارج عند آخرين ثم الاجزاء
الموضوعة للبروز والنفوذ غير متناهية عند بعض كيلا ينقطع الكون مع تناهى المادة وقوم كأنهم
مع التصديق بالكون ينكرون في الاستحالة فيرون الماء لا يسخن وهو ماء بل يخالطه نار تخيناً
وقوم مع القول بالاستحالة يمنعون الكون واكثرهم موحدون للعنصر زاعمين ان الاشياء
الطبيعية تتغير بجملتها الى البعض لا بد لها من قيح بالتغيير محفوظ في جوهره هو العنصر وهو الماء
وتولد البواقي بالتكاثف او الارض والتولد بالتخلخل او متوسط او الهواء منها وربما ومنهم
من كثره فان ثنى او ثلث ولد البقية بالتكاثف او التخلخل وان ربع لم يجوز الا انقلاب العناصر
وانما الكون والفساد في المركب بالاجتماع بعد عودة الالفة والافتراق لغلبة البغضاء وقوم يسلمون
الكون والاستحالة على نحو في التغيير لا خذهم معاً والاجسام اما اجزاء لا تتجزى وهي الا ذكاء فلا
يرون هناك كوناً وفساداً بل للمركب منها بالاجتماع والافتراق واما الاستحالة فباختلاف
الوضع والترتيب واما سطوحاً فيرون الكون والاستحالة بحو ذلك أقول اذ قد تقضينا
الكون والاستحالة نرى ان نقص عليك مذاهب قوم زاغوا عن الحق في ذلك ونشير الى
ماخذهم او لا وننقض حججهم ثانياً فنقول هناك قوم انكروا الكون والاستحالة معاً اما الكون

فلانه اما ان يكون عين الشيء وهو محال اذ الشيء لا يكون موضوعا لشيء او جزء شيء فذلك الشيء الكائن
هذا الكائن بعينه فقد كان هذا قبل كونه ولا يخفى فساده وان كان غيره فيلزم ان يصير شيء
شيئا وهو محال لان الاول اذا كان غير الثاني كان محصلا في ذاته مباينا لكل ما عداه
فاذا كان الثاني فاما ان يبقى الاول فلم يكن الثاني عينه بل غير الشيء وقد علم استحالته او
يبقى فيكون هو بعينه لنفسه وغيره المباين له معا واما الاستحالة فلان الكيفيات عند بعضهم
جواهر غير محمولة في شيء فليس لها حامل حتى يزول عنه كيفية كالبرودة ويخلفها اخرى كالحرارة وعند
آخرين وان كانت محمولة فليس في قوة الحامل ان يفارق المحمول والا لم يبق هو هو فلما كان
الحس شاهدا بالكون والاستحالة تحملوا التخرج عن ذلك وهم فيه فرقتان فاصحاب الخليط يرون
ان ما يرى كونا واستحالة ليس بانقلاب الماء هواء او استحالة البارد حارا بل العناصر لا يكاد توجد
صرفة فما يرى ماء فيه اجزاء مائية بارزة تحس بها وببرودتها واجزاء هوائية ونارية كامنة لا تحس
بها وبحرارتها ثم اذا لاقته الهواء او النار مثلا برزت الاجزاء الكامنة الهوائية او النارية
وغلبت مقاومته للمائية فاحس بها وبحرارتها فحكم ان الماء صار هواء والبارد حارا وآخرون يزعمون
ان ذلك ليس بروز الكامن بل بنفوذ اجزاء هوائية او نارية من خارج فيه ثم اي ما كان من البروز
والنفوذ فالاجزاء الموضوعة لذلك متناهية عند بعض وغير متناهية عند آخرين زعما منهم ان الاستعدادات
الغير المتناهية انما تكون لامور غير متناهية فلو تناهت الاجزاء لم يكن استعداده غير متناه بل ينقطع الكون
بانقطاع المادة فعند اصحاب الخليط منهم يكون اجسام بلا نهاية في العدد يجتمع منها جسم واحد
يسمونه الخليط وعند الآخرين يكون اجسام بلا نهاية غير متلاقية بل مبثوثة في خلاء غير متناه ومن
هؤلاء من جعل صورها التي هي عندهم اشكالها بلا نهاية في النوع وقوم كانهم مع تصديقهم بالكون
يمترون في الاستحالة بناء على ان الكيفيات عندهم اما جواهر قائمة لا في محل او هي ممتنعة الانفكاك

عن محالها على اختلاف بينهم وبالجملة فيرون ان الماء لابد وان يكون باردا وان مادام باردا يرى
من الماء سخينا فهو مخالط واو بانقلاب اجزاء منه نارا وقوم مع تصديقهم بالاستحالة يمنعون الكون
واكثرهم قائلون بان العنصر واحد فحسب عندهم ان الاشياء الطبيعية تتغير بعضها الى بعض
عمها والتغير لابد له من موضوع مشترك بين كل من المتغير والمتغير اليه محفوظ في جوهره متغير في
حالاته هو العنصر فلا يكون هناك كون لنا بالجوهر الجنسية بل استحالات وقد تشتت اهواؤهم
في اختيار ذلك العنصر فالذين اختاروه نارا ولدوا البواقي عنها بالتكاثف فالهواء الا نار تكاثفت
قدرا ما والماء نار تكاثفت اشد من ذلك القدر ولم تبلغ الغاية والارض نار اشتد تكاثفها
حدا والجوهر في الكل غير مختلف والذين اختاروا ارضا اقاموا التخلخل مقام التكاثف والذين متوسطا
بين الطرفين هواء او بخارا او ماء اعملوا فيه كلا من التخلخل والتكاثف بالتناوب فالهواء
ان تخلخل سمي نارا وان تكاثف يسمي بخارا او ماء او ارضا على حسب المراتب المختلفة وقس عليه
والداعي للذين اختاروا الماء او الهواء هو ان العنصر يجب ان يكون مطاوعا للتشكل والتركيب
شان الرطوبة ثم راي صاحب الماء كانه اقدم من صاحب الهواء في تحديد العنصر ان الماء هو الرطب
بالذات بل هو الرطوبة وتفطن صاحب الهواء ان معنى الرطوبة في الهواء اشد منه في الماء والذين
آثروا النار انها اعظم ... لان السموات المشفة والكواكب المضيئة نارية على زعمهم
ان النار اقوى الاجسام طبيعة وان الحرارة هي المدبرة للكائنات وانه لو لم يكن البرد امرا
عرضيا بل عنصريا لكان في العناصر ما يبرده وزان حر النار والذين اصطفوا الارض فلهم
شبهة قوية استقرار كل الكائنات عليها والذين اختاروا البخار كونها وسطا بين العناصر فيقتضي درجة
من التخلخل الى الهوائية واخرى الى النارية ودرجة من التكاثف الى المائية واخرى الى الارضية و
منهم من يعترف باكثر من عنصر لكنه يرى العنصر موضوعا لا يتغير فيوافق الموحدين في كون جوهره

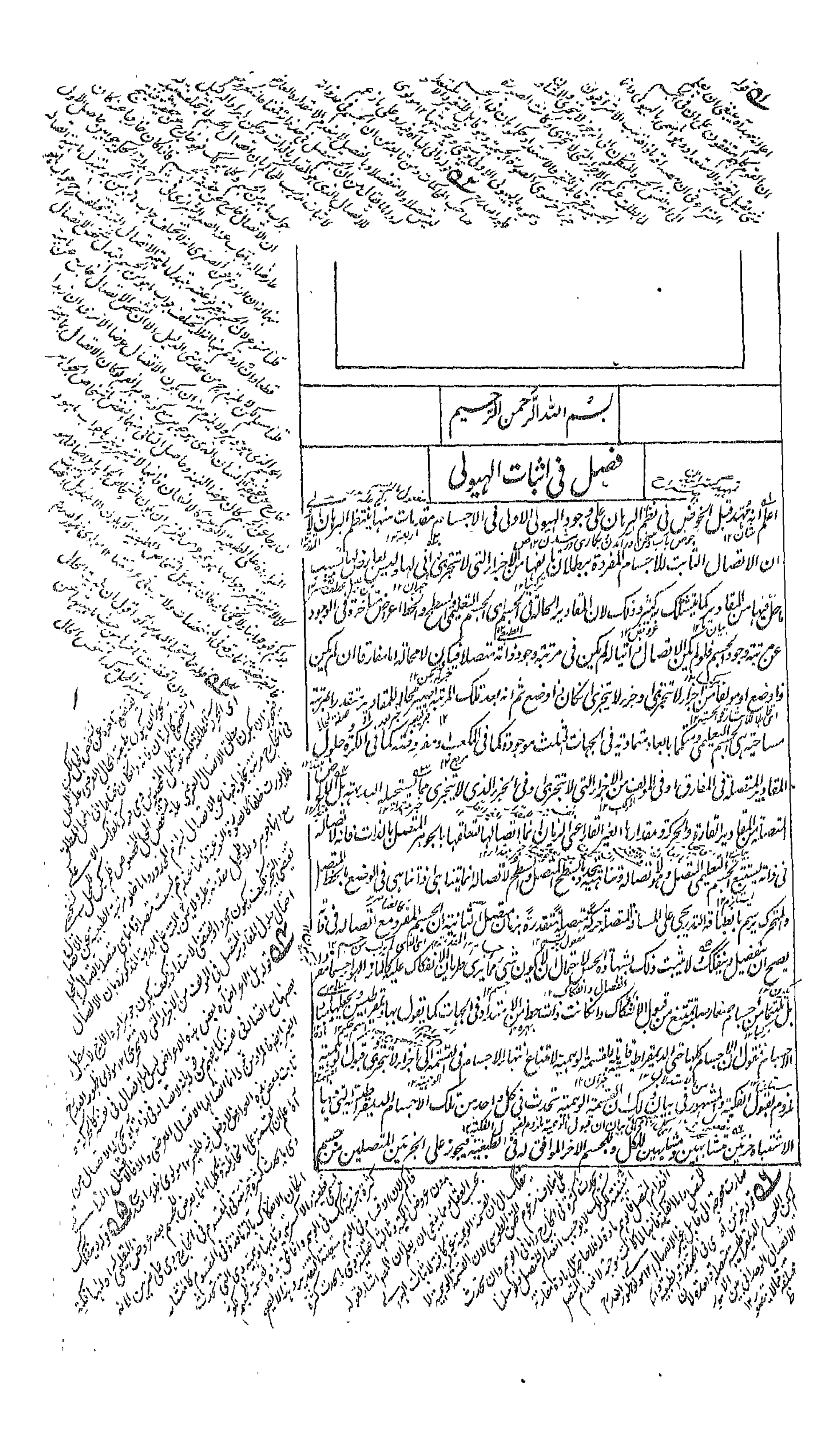
جوهر وحده فطالبته فمن لم يعترف بالاربعة منهم من اقتصر على اثنين الماء فقط بناء على ان سائر
الاسطقسات تستحيل اليهما وهما لا يستحيلان الى اسطقسات خارجة عنهما وان الحركة الاسطقسية اما
الى العلو وهي الطبيعة الخفة والغالب فيها النار او الى السفل وهي الطبيعة الثقل والغالب فيها
الارض بخلاف الهواء والماء فان الهواء نار مستترة مشتعلة بالنار والماء ارض متخلخلة سيالة
خالطها نارية او طرفان ووسط اعني الارض الماء بناء على احتياج المركب الى اختلاط يابس
برطب حتى يقبل التشكيل بالرطوبة ويحفظها باليبس وهما الارض والماء دون الهواء فانه يابس والنار فهواء به
سخينة الحركة ومنهم من قال ثلاثة لزعمه ان الماء اليبس الا هواء متكاثف ومن اعترف بالاربعة لم يحتج
الى التوليد ولم يجوز الانقلاب في العناصر لانها اصول موضوعة للتركيب والافتراق حتى
تتكون المركبات وتفسد ولو تغيرت في جواهرها لم تكن اصولا ثم ان هؤلاء قالوا ان الاجتماع
والافتراق لا يكون لها بذواتها بل من قوة فاعلة فيها تنفعل هي عنها ولا يكون واحدة فاعلة
للضدين فهناك قوتان تجمع احدهما اذا دعتها بالحري ان تسمى الفة ومحبة وتفرق الاخرى
اذا تسلطت وبالحري ان تسمى بغضة وعداوة قالوا اذا دعتها المحبة توحدت جميعا
تشابها تسمونه الكرة واذا استولت العداوة تفرقت
طبائع اربعة كما هي

٢٥١

خاتمة الطبع

اما بعد فيقول العبد المشتاق الى رحمة ربه القوی الباری محمد فضل حق بن السيد خدا بخش العظيم آبادی البهاری الراجی مغفرة ربه الغفور محمد نيار احمد خان المتوطن بالرام فور لما اشار الينا الحبيب الاعظم والشفيق الاكرم المخدوم المعظم والعالم الافخم ذو اليد الطولی فی العلوم العقلية والنقلية الذی غاية لقصوى النيل الى السعادات الازلية والابدية البارع العلام مقدام العلماء الاعلام محسود المعاصرين والاشباه مولانا **المولوی محمد هدايت الله خان** بن مولانا المولوی محمد رفيع الله خان الرام فوری ادام الله فيضه النوری حين اراد ان تطبع النسخة المسماة بالشمس البازغة شرح الحكمة البالغة كليهما للفاضل الجليل والعالم النبيل النحرير العلام الحبر المطام البارع فی الفلسفة والمناظرة والكلام البالغ فی العقليات والفائق على العلماء الاعلام مولانا محمد محمود الجونفوری اسكنه الله فی بحبوحة جنانه وافاض عليه انوار رحمته واحسانه التی لم تصنف مثلها فی العلوم الحكمية ولاشتمالها على الدقائق الفلسفية لم يتيسر لعلماء الزمان حلها وتدريسها كما هو حقها الا بوسيلة الحواشی المزيلة لظلمة الحجب والغشاوات والتی طبعت فی السابق من الزمان كانت مصونة عن الحواشی ومملوة من الاغلاط الكثيرة ~~...~~ فلم يروی الغليل من الطالبين ولم تبری العليل من الراغبين تصحيح مولانا الموصوف اولا النسخة منها وقابلها مع النسخ المتعددة الصحيحة المعتمدة عليها عند تها ما كتبها العارف بالله مولانا بابا الله ثم زينها بالحواشی اللطيفة والتصانيف الشريفة منها حاشية استاذ فضلاء الهند امام العلماء الراسخين مولانا نظام الملة والدين ادخله الله فی اعلى عليين ومنها حاشية البحر الاتقن مولانا محمد حسن اسكنه الله فی المقام الاحسن ومنها حاشية العالم الفائق على الامثال والاشباه مولانا احمد الله رحمه الله ومنها حاشية افضل علماء العصر ذو الفضل والتلطف البری عن التكلف والتعسف مولانا محمد يوسف ادام الله بركاته منزها عن التلهف والتاسف وبعض تعليقاته الذی كان لا بد منه لحل مقاصده وكشف مطوياتها المستنبط من الكتب المتداولة المعتبرة منها الكتاب الشفاء للشيخ الرئيس ومنها المحاكمات للعلامة قطب الدين الرازی ومنها شرح الاشارات للامام والمحقق الطوسی ومنها شرح المقاصد وشرح المواقف وشرح حكمة العين وشرح التجريد وبعض تقارير مستفيد خير الورى خاتم العلماء فخر الفضلاء استاذنا الكل فی الكل البارع العلام البحر العميق للعلوم ومقدام العلماء الاعلام مليق للشمس ان تقتبس من قلبه المنير الضياء ويحق للقمر ان يكتسب من جبينه السناء الاستاذ المطلق شمس عقلاء الهند حتى اخذوا منه طرق النظم والتنقيح ذو الفضائل والايادی مولانا المولوی الحافظ محمد فضل حق الخير آبادی اللهم عطر عليه شآبيب صلواته واوصله الى اوسط جنانه بحق خير البرية محمد صلى الله عليه وآله واصحابه اجمعين الان نقيم حين الطبع تصحيحها فی دار الانطباع فالتزمنا اتم ما الكمال فی المطبع العلوی المنسوب الى على بخش خان الكهنوی بن پير محمد خان الغفرلهما امتثال امره وتحت الامر صرفنا جهدنا فی تصحيحها بقدر ما كان فی قدرتنا حتى الامكان الخفی والجلی وحاز فی العلم النقلی والعقلی المولوی السيد محمد ... مصحح المطبع العلوی فبحمد الله تم بحمد الله الناظر بن ... المشتاقين ... فی تاريخ ... عشر من الربيع الاول سنة ... تاريخ طبع

١٢٨٩ ... من الهجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وصحبه اجمعين



بسم الله الرحمن الرحيم

فصل في اثبات الهيولى

اعلم انه يمهد قبل الخوض في نظم البرهان على وجود الهيولى الاولى في الاجسام مقدمات منها ان نظم البرهان لا
ن الاتصال الثابت للاجسام المفردة ببطلان تألفها من الاجزاء التي لا تتجزى اي لها هي بين بعض ما سبق
حل فيها من المقادير كما يشكك كثيرون وذلك لان المقادير الحالة في الجسم اي الجسم التعليمي والسطح والخط اعراض متأخرة في الوجود
عن مرتبة وجود الجسم فلو لم يكن الاتصال ذاتيا لم يكن في مرتبة وجوده وذاته متصلا فيكون لا محالة اما منفردا فان لم يكن
ذا وضع او مؤلفا من اجزاء لا تتجزى وجزء لا يتجزى لكان ذا وضع ثم انه بعد تلك المرتبة يصير حاملا للمقادير متقدرا بالمرتبة
مساحية هي الجسم التعليمي ومتكمما بالابعاد متمادية في الجهات الثلث موجودة كما في المكعب وغير منقسمة كما في الكرة حلول
المقادير المتصلة في المفارق او في المؤلف من الاجزاء التي لا تتجزى وفي الجزء الذي لا يتجزى مما يستحيله البديهة بل الاولى
تصافها من المقادير القارة والحركة ومقدارها الغير القار اعني الزمان انما اتصالها لتعلقها بالجوهر المتصل بالذات فانه لا اتصاله
في ذاته لما يستتبع الجسم التعليمي المتصل وهو اتصاله وتناهيه يحد بالسطح المتصل والسطح لا اتصاله انما تناهيه اي ذا تناهي في الوضع بالخط المتصل
والحركة بسبب انطباقه التدريجي على المسافة المتصلة حركة متصلة متقدرة بزمان متصل ثانيتها ان الجسم المفرد مع اتصاله في ذاته
يصح ان ينفصل وينفك لا ثبت ذلك بشهادة الحس لاحتمال ان يكون شيء مما يرى طرياً لا انفكاك عليه كالماء والهواء اجساما مفردة
بل اجساما صغارا صلبة ممتنعة من قبول الانفكاك والتكاثف متلاصقة من الاتحاد في الجهات كما يقول بها ذيمقراطيس
ان نقول ان الاجسام كما هي عند ذيمقراطيس فانها قابلة للقسمة الوهمية لامتناع انتهاء الاجسام في القسمة الى اجزاء لا تتجزى وقبول القسمة
ملزوم لقبول الفكية وهو المشهور في بيان ذلك ان القسمة الوهمية تحدث في كل واحد من تلك الاجسام الديمقراطيسية التي بها
الاشتباه جزئين متشابهين ومشابهين للكل والجسم الاخر الموافق له في الطبيعة فيجوز على الجزئين المتصلين من جسم

منها لا يجوز عليه ان يصير متصلين منفصلين من لا انفصال لم يكن الا المنع لا يكون الا بما ذكر لا الا شبه نوعه في شخصه اعترض عليه بانه انما يتم لو كان

كذلك الاجسام متفقة الطبيعة وهو ممنوع وعنها ما ذكر كنحو الماء المتشابه في الحس من اجسام متخالفة الطبائع لا يمنع الانفصال

عليه وكونه مبني الكلام على تسليم التحصيم اتفاقها في الطبيعة فكان جدليا لا برهانيا والتفصي عنه كما ذكر البيان بان الجزئين لما كانا

متشابهين للكل فكما جاز ان يوجد الكل بالفعل البحت فليجز ان يوجد كل من الجزئين كذلك فيكون لا محالة متحازا الذات

غير مندرج في جسم ولا متصل بالجزء الآخر وبما ذكرنا اندفع ما عسى ان يقال على هذا التقرير تخالف الاجسام في الحقيقة وانحصار

نوع منها في فرد لا يقال لما اقتضت الطبيعة الانحصار في فرد هو الكل لم يمكن ان يوجد الجزء بالفعل لانا نقول لما كان

متشابها للكل في الطبيعة امتنع استناده بالذات مع امكان الكل بل وجوده بالفعل فان امتنع فلخارج واعترض

ايضا بان ما جاز للكل هو الوجود بالفعل والتحيز بالذات ابتداء فليجز ذلك للجزء حتى يوجد ابتداء منفصلا غير مندرج

في الكل ولا متصلا بصنوه اي الجزء الآخر ولا يلزم منه ان ينفرز بعد الاندراج وينفصل بعد الاتصال حتى يلزم الا

المتصل فلا لازم جواز الانفصال لا ابتداء بل لا انفكاك التعقيب والجواب بتسليم ذلك وانما فيما سلم لزومه من جواز الا

الابتداء بدل الاتصال كذلك كفاية فيما نحن بصدده من نظم البرهان على اثبات الهيولى وذلك لتعميم يأتي في

الثالثة الثالثة ان الجوهر المتصل بذاته لا يبقى بعد طرء الانفصال كذلك ولا يكون هو بعينه عند

فرض الانفصال فيه ابتداء بدل الاتصال وهذه المقدمة وان كانت ظاهرة يحتاج الجليل من النظر فضرورة امتناع

اجتماع الاتصال مع الانفصال فينعدم الاتصال عند طرء الانفصال او فرضه بدله وبانعدامه ينعدم المتصل

بالذات لكن قد يشك فيها بان الاتصال منافي حقيقي والا فنافي بمقابل على كون الشي متحد النهاية مع آخر والحقيقي

على ما هو مبدء فصل الجسم الطبيعي وهو كون الشي بذاته مصداق حمل الممتد في الابعاد وعليه التعبير عن ذلك بالازمه

اعني قبول فرض الابعاد الثلثة المتقاطعة على قوائم وعلى ما هو مبدء الفصل المقسم للكم المقوم لجنسه وهو كون

الشي في ذاته بحيث يصح تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة في حدود مشتركة واعني بالحد المشترك ما يكون منتهى لقسم

ويكون هو بعينه مبدء لآخر كالسطح والخط والنقطة والآن بين قسمي الجسم والسطح والخط والزمان اذا عرفت

هذا فالانفصال الطاري على الجسم او فرضه ابتداء انما ينافي اتصال احد الجزئين بالآخر فلا يكون الكل بعد الانفصال

متصلا واحدا لا منفصل فيه اصلا لكنه لا ينافي كون الشي في جوهره ممتدا في الجهات قابلا للفرض

الابعاد فعند الانفصال الطاري او المبتدأ ان لا توجد الوحدة الاتصالية بل تعقبها او توجد ابتداء بدلها الكثرة

المقابلة لها ويجوز ان يكون لها موضوع مشترك ثابت في الحالين فان الجزئين وان انفصلا فكل منهما جوهر متصل

في ذاته بالمعنى الذي هو فصل الجسم وان لم يكن متصلا مع الآخر فالزائل هو الاتصال الانضمامي ووحدة الاتصال الحقيقية

الانفسية فلا مخلص عن هذا الشك الا بتمهيد مقدمتين احديهما ان الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها لازمتان في المتصل

بالذات للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وذلك لان كل واحد من الجوهر المتصل بالذات كالماء والهواء شخص

واحد من الطبيعة موجود بالفعل واذا طرء عليه الانفكاك او فرض ابتداء بدل الاتصال فلا شك انه يحصل شخصان

متغايران بالوجود فمع الوحدة الاتصالية وحدة شخصية ومع الكثرة المقابلة للاولى كثرة مقابلة للثانية فان كان المتصل

بذاته اعني انعدام الاتصال الانضمامي بين جزئين متغايرين منه يستلزم انعدام الوحدة الشخصية للاتصال الحقيقي بل

بالذات وهذه المقدمة كان المشكك لم يعترف بها وثانيتهما ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها لا يجوز ان تتواردا

على موضوع واحد تعاقبا ولا بان يفرض فيه احديهما بدل الاخرى ابتداء مع الاشتراك في الموضوع بل بزوال

كل بزوال الموضوع وبفرض احديهما مكان الاخرى تتخلف ذات الموضوع وذلك لوجهين الاول ان التشخص وان

لم يكن هو الوجود بالحمل الاولي الذاتي او الشائع الصناعي لكنه كما عرفت في موضعه يساوق نحو الوجود الخاص فلا يجوز

ان يبطل وجود الشيء الخاص به ويبقى ذلك الشيء بوجود آخر او وجودات اخر تنوب عن الوجود الاول لانه ليس في الوجود تعدد

واختلاف في ذاته بل انما يتعدد ويختلف بالاضافة الى موضوعات متعددة مختلفة فهو هو مادام الموضوع ذلك الموضوع فان

بطل فانما يبطل ببطلان الموضوع فاذا فرض بطلان وجود وحدوث وجود آخر لم يكن موضوع الحادث عين موضوع السابق

فلم يكن هناك توارد وتعاقب للوجودات على موضوع واحد ولا يجوز ايضا ان يفرض للشيء بدل الوجود الذي وجد آخر بدله

بل اما ان يكون ما فرض وجودا آخر عين الوجود الذي له او يكون موضوع ذلك غير موضوع هذا واذا امتنع ذلك في الوجود فكذلك الوحدة الشخصية

والكثرة المقابلة لها لا يجوز ان تتواردا على موضوع او تتبادلا في الفرض ابتداء الثاني ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة

لها لو توارد تا على موضوع مستمر الذات او تبادلتا في الفرض ابتداء مع انحفاظ المعروض لزم صيرورة الجزئي كليا على الاول او

فرض الجزئي كليا على الثاني وذلك بين الاستحالة واذا تمهدت هاتان المقدمتان تبين ان الوحدة الاتصالية للمتصل بالذات والكثرة المقابلة

لها يمتنع تعاقبهما على المتصل بذاته او تبادلهما في التجويز ابتداء لانهما لازمتان للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وقد تبين امتناع التعاقب

والتبادل فيهما تين فيمتنع ذلك في شيء فعند طريان الانفصال تزول الوحدة الاتصالية بل الوحدة

بالذات وهذه الهاية دل فالمتصل بالذات واللازم توارد الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها بل توارد الوحدة

الشخصية والكثرة المقابلة لها على موضوع واحد وقد تبين استحالته والحكم بالتشكيك فيهما مقدمة اتفاقية لا بد منها الضرو

هي ان انفصال الجسم بعد اتصاله ليس اعداما له بالمرة وايجادا لجسمين من كتم العدم ثم كذا فرض انفصاله ثم اتصاله

ليس فرضا لعدمه ووجود مغايرين بالكلية لعل الخصم لا ينازع في هذه المقدمة لبداهتها واذا تمهدت المقدمات فلننظم

البرهان على الهيولى بان كل جسم منها من الصورة الجسمية فنقول لما تقرر ان الجسم المفرد اي لا تركيب فيه عن جسمين متصل

في نفس الامر كما عند الحس غير مؤلف من جواهر متفاصلة متناهية في الوضع كما يقول به اصحاب الجزء فان جوزان عدم ...

بحسب الوفاق ان الجسم يطرأ الانفصال عليه حصولا او فرضا فيه لا بد من ان يكون ذلك بالمقدمة الثانية ويمكن ... عليه

فرضه فيه متداح الا ان يكون لهما موضوع مشترك في تحالف المتعاقبين ... في الفرضيات المتنافيين كما يقتضي الى الاشراق

وهذا البعد ما ثبت اتصال الجسم في حد ذاته بالمقدمة الاولى وبطل بالمقدمة الثالثة ان لا يكون الانفصال متصورا في الموضوع

الاتصال بل كان انفصال الجسم اعداما له بالمرة وكان عرض الانفصال زوال الاتصال فرضا ... الجسم موضوع الاتصال ...

ووجود مغايرين له بالكلية ... لبطلانه المقدمة الثالثة يعقل ... كب ... من اجد هما متصل ... الاخر ... في ذاته متصل ولا منفصل

ولا هيولى فانه ... في ضمن الاول ... جسمية ... انما ... مادة فاذا طرأ الانفصال ... الحال

وبالعدم ... ذلك الجسم ... لا بالمرة ببقاء الجزء الاخر اعني المادة ... عند الاتصال والصور ... عنه

الانفصال ... ان ... الانفصال ... بحلول صورة ومقدار فيها ... الصورة القابلة

لا بعدها ... الانفصال وجوب مجامعة القابل للمقبول والقسمة المقدارية انما يكون الى اجزاء كان ... موجودة ان لم

موجودة بالفعل المنافاة وذلك ... اتصال الكل ... حقيقيا بل ... الاجزاء ... بالفعل بعد حصول الكل

بطريان القسمة عليه فهي لا يكون ... على الحقيقة بل على التشبيه والمسامحة وهي ... للكل في الماهية ... في ال

والجزء لو كانت ... كانت منفردة متباينة ... اتصال ... وبعد ... الوطر من ... اثبات الهيولى

بالبرهان ... بين الهيولى والجسم ... التعليمي ... ان يقع ... عن قبول ... تشكيل ... مع بقاء ... الجسم ...

التعليمي مع بقاء ... الجسمية ... ان ... المتبدل وذلك ... وجعلنا ...

كرة تارة ومكعبة اخرى فحينئذ يتبدل هيئتها التشكيلية وتعيناتها امتدادها مع بقاء القدر المساحي بعينه او بالنقص من جهة
يزيد بازائها شيء في جهة اخرى فمقدار جسميتها وهو المراد بالجسم التعليمي هٰهنا لم يتبدل بعد ثم ان عرض لا شمعة تخلخل او تكاثف
تسخين وتبريد يتبدل ذلك المقدار فزاد او نقص مع بقاء الهوية الممتدة اي الجسمية بعينها ثم ان طرء الانفصال على تلك
الشمعة زالت تلك الهوية الاتصالية الجرمية وحدثت جسميتان اخريان مع ان الجسم لم يتعدم بالمرة وان انعدم من جهة اتصالها
في هذه الحالة هي الهيولى فالجسم في مرتبة ذاته من صورته الجسمية يكونه ممتدا في الجهات على الاطلاق قابلا للفرض للابعاد
وهذا الاتصال الجوهري ولا يتفاوت الاجسام في هذه المرتبة بالمساواة والمفاوتة بالعظم والصغر والكلية والجزئية واذا اعتبر بعد
التعين تمادية بحيث يصح ان يمسح بكذا او كذا مرة او مرات متناهية او غير متناهية لو توهم غير متناه عرض للاتصال المعنى الذي
هو فصل الكم حيث امكن تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة في حدود مشتركة وصح قبول المساواة والمفاوتة وهذه مرتبة المقدار اي
اعني الجسم التعليمي باختلافه بالزيادة والنقصان بالتخلخل والتكاثف مع بقاء الجوهر المتصل عرض عرضية وهو لا يفارق الصورة
في الوجود ولا في التوهم البتة لكن هو والصورة تفارقان المادة في التوهم فقط واعلم انه لعبد باشيد البنيان على قواعد
مرصصة الاساس او قد سراس البيان بحيث يميط الالتباس وان السد التلم وانقشع الظلم لكن هٰهنا شبهتين عويصتين
فلنورد دهما ونحسم عقد تهما وان كان الفطن لعله ان يدبر فيما القي عليه يخرج عن عهدتهما الاولى ان بنيتم او عليتم في المقدمة
الاولى من اتصال الجسم في ذاته على امتناع ان لا يكون الشيء متصلا في جوهر ذاته ويتصل لاجل ما يحل فيه فان صح ذلك
امتنع ما ذهبتم اليه من ان الهيولى ليست بمتصلة في ذاتها وتتصل بحلول الصورة فيها والا فيجوز ان لا يكون الجسم متصلا في ذاته
بل انما اتصاله لما يحله من المقادير والجواب ان مبنى اتصال الجسم لذاته ليس على امتناع ان لا يكون الشيء متصلا في ذاته
ويكون اتصاله لما يحل فيه مطلقا بل على امتناع ان لا يكون الشيء متصلا في ذاته ولا في مرتبة وجود ذاته ثم يصير متصلا بعد تلك المرتبة لما يحل فيه من الاعراض المتأخرة فانه
لو لم يكن متصلا في ذاته كان اتصاله لا محالة لما يحل فيه من الاعراض المتأخرة بأشخاصها وماهياتها عنه اذ ليس هناك متصل غير متأخر عنه فيكون
في مرتبة وجوده غير متصل ثم يصير متصلا بخلاف الهيولى فانها وان لم تكن متصلة في ذاتها لكن اتصالها للصورة الحالة فيها
والصورة بحسب ماهيتها متقدمة عليها في الوجود وان كانت متأخرة عنها بتشخصها فلا يكون الهيولى في مرتبة وجودها بالفعل خالية
عن الاتصال وسواء فيه الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها فان المأخوذ في ذلك نفس الاتصال لا وحدته او كثرته واما في مرتبة ذاتها فليست
متصلة ولا منفصلة للوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها الثانية انكم قد بنيتم انه لا يكون للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها

موضوع مشترک فان صح ذلک فنقول لا شک ان الجسم عند الاتصال له مادة واحدة بالشخص

بدل الاتصال له مادتان متشخصتان بل لا یکون موضوع الوحدة الشخصية موضوع الکثرة فيظهر بان الانفصال على الاتصال لما

تقدم من صورة الجسم لکن تنعدم هیولاه فاما ان یکون المادة بسیطة فیکون انعدامها انعداما بالمرة فیلزم انعدام الجسم

بالمرة عند الانفصال لانعدام کل من جزئيه لکن یأبی اثبات المادة الا ان یکون المادة جزءا للجسم

وتکون لها مادة باقية عند الانفصال فینتقل الکلام الی مادة المادة حتی یلزم الانعدام بالمرة او التسلسل

بعد لزوم الانعدام بالمرة اذ المواد والمستند اذا اخذت بجملتها کان حکمها حکم الواحدة فی لزوم الانعدام بالمرة عند الانفصال

اذ ینعدم کل منها بزوال ... فینعدم الجمیع بالمرة لا انعدام کل من الآحاد فیلزم انعدام الجسم بالمرة لانعدام جمیع المواد التی

بالمرة والقول انعدام جمیع الصور التی بازائها بالطریق الاول هذا حاصل البرهان على الانفصال على الاتصال

ابتداء بعد الاتصال والجواب انا لا نسلم ان الجسم عند الاتصال له مادة واحدة شخصية وعند الانفصال مادتین لکن بل له مادة

الواحدة بالشخص مستمرة فی الحالتین على وحدتها الشخصية لا ینافی الا شک ان المادة عند الاتصال وحدة اتصالية تزول

عنها عند الانفصال الوحدة الاتصالية ملازمة للوحدة الشخصية فزوال الاتصالية یزول الشخصية ایضا قلنا القول

انما بینا الملازمة بین الاتصالیة والشخصیة فی المتصل بالذات کالصورة لا مطلقا فلا یلزم من زوال الوحدة الاتصالية

عن المادة زوال الشخصية عنها اذ للمادة وحدتان احدیها الشخصية الذاتية التی لها من جهة وجودها بالقوة فان المادة

اذا اعتبرت فی حد ذاتها ولم توخذ مع الصورة کانت موجودة بالقوة ولها وحدة شخصیة باقیة فی الاتصال والانفصال الحاصلة

للصورة واحدة فی الاتصال لصورتین فی الانفصال وهی المقابلة للوحدة الاتصالية عند حلول صورة وحدانية و الکثرة

الانفصالية عند حلول صورة متکثرة اعنی بذلک انها بسبب التلبس بهذه الوحدة حاملة وقابلة والاخری الاتصالية

وهذه لازمة للجسمية الشخصية وهذه الهیولی تزول ... وعارضة للمادة بتوسط الجسمیة فی حال الاتصال وتزول عنها

الکثرة عارضها عند الانفصال والمادة تعینها باقیة فی الحالتین واذا نظر الیها فی ذاتها ولم یلتفت الی ما نسبتها

فهی خارجة فی هذا اللحاظ عن مفهوم الاتصال والانفصال فضلا عن ان یکون لها وحدة اتصالية او کثرة تقابلها وان

تحل عنها فی الخارج فالهیولی لا تتکثر فی حد ذاتها بانفصال الجسم الی قسمین ... وتختلف عن ... فی وحدتها الشخصية

کثرة الصور الحالة فیها اتفقت بالحقیقة کالجسمیات او اختلفت کالنوعیات وذلک لان الانفصال لا یطرأ علی ذات المادة

والكثرة والاختلاف الذي هو شأن الجسم من حيث هو جسم لا نقول ان القابل لهذه الامور هو الصورة [illegible] لانا اهتدينا اليها من طريق انه

لا بد من قابل باق في حالتي الاتصال والانفصال والكون والفساد بل نقول ان قبولها للقسمة الوهمية الذي هي مبني

جواز الفكية وكذا اختلاف استعداداتها بالعوارض الذي هو مناط توارد التنوعات انما هو من جهة تلبسها بالصورة وتقدرها

بالكميات وتكيفها بالكيفيات من جهتها وبهذا يتم لك ما تلوناه عليك ان وحدة الهيولى بالنوع تساوق وحدتها بالشخص في

عالم العناصر المختلفة بالماهية كهيوليات الافلاك الواحدة بالشخص مع [illegible] فيها من الخصوصيات المتكثرة والتنوعات المختلفة

[illegible] بالاتصال في قدم ان الحوادث انما هو [illegible] الشاهد بالهيولى [illegible] ان [illegible]

برهان القوة والفعل وفيه مسلكان الاول ما سلكه الشيخ في الاشارات وهو ان الجسم المتصل [illegible] قبول الانفصال فبالهيولى

هذه القوة غير الفعل [illegible] وهذا قريب مما مر من البرهان السالف في [illegible] المسلك الثاني

ما سلكه في الشفاء وهذا هو [illegible] الاول وتقريره ان الجسم هو بالفعل من حيث انه جسم وبالقوة من حيث انه مستعد

استعداد كان فان الجسم يقوى على امور غير متناهية وكمالات غير محصورة والواحد [illegible] بالذات والجهات لا يكون له القوة والفعل

فهناك امر للجسم به القوة وآخر به الفعل [illegible] اذا قصرنا اللحاظ الى الجسم مجردا لا يابى عن قبول شيء [illegible] فلا يكون الا بالقوة لا يكون

[illegible] وكذا الجسم فعلية [illegible] الاثر [illegible] فالامران [illegible]

القوة مادته وبه الفعل صورته [illegible] الشيخ [illegible] بالهيولى لا [illegible] نفسها [illegible] جوهر [illegible] هي مستعدة [illegible]

بان جوهر الهيولى وكونها هيولى ليس شيئا غير انه جوهر مستعد والجوهرية التي لها ليس تجعلها بالفعل شيئا [illegible] الا ان تكون بالفعل

بالصورة وليس معنى جوهريتها الا انها امر ليس في موضوع [illegible] الاثبات هو انه امر والامر عام والعام لا يصير

بالفعل [illegible] فان ليس [illegible] تكون لها او

واخرى بالقوة الا ان الطبيعة [illegible] من خارج [illegible] بالفعل [illegible] الصورة ونسبة الهيولى الى

[illegible] البسيطة [illegible] الى هيولى وصورة **فصل في تلازم الهيولى والصورة**

اما اقول ههنا مقامان المقام الاول ان الصورة التي تثبت في الاجسام [illegible] الهيولى لا يمكن ان [illegible]

كما في البعد المجرد [illegible] الصورة [illegible]

بل بالكيفية [illegible]

وقد يختفي في ذلك بما سلف اذ قد دل البرهان على حلول الصورة الامتدادية في الهيولى من حيث انها صورة امتدادية لا من حيث
انها صورة امتدادية هي جسم من هذه الاجسام او جسمية منها وقد استانف بيان ذلك في المتن وهاهنا لاول انه قد ثبت
في الاجسام حلولها في الهيولى والفطرة السليمة لا تجوز حلول شيء في آخر الا لحاجة ذاتية فان ما يستغني عنه شيء في ذاته وفيما يلزم ذاته
كيف يصح ان يحل فيه حلولا سريانيا ويختص في الوجود اختصاصا ناعتا فاذن للصورة الحالة في الهيولى حاجة ذاتية اليها لا
بالحاجة الذاتية ان يكون نفس الذات محتاجا بل ان يستند الحاجة الى الذات ولو باعتبار لازم لها في الوجود ثم الصورة الطبيعية
محصلة نوعية لانها انما تختلف باموره لقارنها في الوجود من خارج من غير ان تتحد معها في القوام وتحصلها بعد الابهام
فلا تكون فصولا لها وبيان ذلك على ما ذكره الشيخ ان الجسمية اذا خالفت جسمية فتكون لاجل ان هذه حارة وتلك باردة
او لهذه طبيعة فلكية ولتلك عنصرية الى غير ذلك وليس كالمقدار الذي ليس في نفسه محصلا ما لم يتنوع بان يكون خطا او سطحا او جسما
فليست المقادير الطبيعية قائمة مشارا اليها تنضاف اليها طبيعة اخرى فتتنوع بها بل يكون الخطية مثلا نفسها هي المقدارية
التي تحمل عليها وتختص بها واما هاهنا فالجسمية اذا اضيفت اليها صورة اخرى لا يكون تلك الصورة التي تظن فصلا داخلة في
جسميتها بل يكون كل منهما امرا محصلا في نفسها اذ نعني بالجسمية الذي كالصورة لا الذي كالجنس انتهى ولعل السبب لا تنشكك
في ان افراد الطبيعة الامتدادية الجسميات لا فلاك او العناصر لا تختلف فيما يرجع الى تحصل الطبيعة الامتدادية بل في صور
منضمة اليها من خارج او اعراض كذلك على ما نبه عليه اللهم الا ان يعتري الشبهة من جهة المقدار والشكل فيذهب الى كونهما
او كون احدهما محصلا للطبيعة الامتدادية متحدا معها في الخارج بخلاف غيرهما من الصور والكيفيات مثلا لكن قد تبين
عرضيتهما وزيادتهما على الجوهر الممتد في الخارج ببقاء الجوهر بعينه مع تبدل المقدار في التخلخل والتكاثف ومع تغير الاشكال
فيما اذا جعلت شمعة مدورة تارة ومكعبة اخرى كما بدانا اليه الشيخ ايضا كما ذكره بهدي الناظر وان لم يحكم الفطرة بذلك
اذ ربما يتشكك بمنع انحصار مخالفة جسمية الفلك لجسمية العناصر في الامور الخارجة عنها المنضافة اليها بحسب الخارج
بل يجوز ان يتخالفا بتمام الحقيقة او بجزئها ويكون مطلق الجسمية عرضا عاما او طبيعة جنسية ويعرى مثل هذا الشك
الا شكل ان يعرض في كون الاثنينية مثلا طبيعة نوعية فيقال يجوز ان يكون هذه الاثنينية مخالفة لتلك
بنفس الماهية او جزئها ويكون مطلق الاثنينية عرضا عاما او طبيعة جنسية وبالجملة يجري ذلك في كل
ما يشهد الفطرة بكونه طبيعة نوعية ولا يوسوس الوهم بان معرفة الحقائق متعسرة فاذ لم ندر ما الحقيقة

بالادراك انها متحدة ام مختلفة فانا وان لم ندرك كنه الانسانية مثلا لكنا لا نشك انها طبيعة نوعية وان افراد الانسان
في الحقيقة وان جهلت كنهها ولا يخرج ذلك خلاف من خالف فيه من كونه بديهيا فليس بشئ اولى رزرة كسب واذ قد
ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية فلا تختلف بحسب الافراد والاحيان فيما لها بالذات من الحاجة الى المادة والغناء عنها فاذ
في بعض الافراد والاحيان ثبتت في الكل والثاني انه قد بان لك في الحكمة الطبيعية تناهي الابعاد في الجهات كلها فلا يكون جوهر الصورة
للابعاد والامتداد متناهيا لابعاد في الجهات ولا يكون التناهي الا لطبيعة بالانقطاع تمادي الاتصال والتشكل لان الاتصال اذا
تمادى وتحدد من الجهات عرضت له لا محالة هيئة من جهة حالة حد واحد وحدود هي الشكل ومن البين ان الانقطاع والتشكل
كانا لازمين فهما من العوارض التي ليست للصورة الجسمية مخلوطة بها في حد الذات فان من الصور الجسمية غير متناهية لم يتصور
فلا يحصلان للجسمية الا بانفعال وقوة قبول والقوة على ما عرفت انما هو من جهة المادة وكذا الانفعال المستلزم لقبولهما
ان الصورة لا تتعرى عن مادة قابلة منفعلة **المقام الثاني** ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة واورد في المتن لبيانه
وجهان الاول هو على قياس ما عرفت في بيان اتصال الجسم لذاته ان الهيولى لو تجردت لم تكن ممتدة متصلة والا كانت
بالصورة لا مجردة عنها وح فاما ان تكون متحيزة ذات وضع فتكون جوهرا فردا او مؤلفة من جواهر فردة واما ان تكون مفارقة
والاوضاع وعلى التقادير لم تكن قابلة لتحمل الصورة فلم تكن هيولى وقد ترك في المتن هنا احتمال ان تكون مؤلفة من جواهر فردة
كما ترك في بيان اتصال الجسم احتمال ان يكون جزءا لا يتجزى على تقدير عدم اتصاله بالذات ليتم كل من البيانين بالقياس
الى الآخر والحاصل انك قد عرفت ان مناط الفرق في تجويز تلبس الهيولى العارية عن الاتصال في حد الذات بصورة الاتصال
وعدم تجويز تلبس الجسم بالمقادير المتصلة لو لم يكن متصلا بالذات هو ان الجسم متحصل بالفعل ثم تلحقه المقادير فلو لم يكن متصلا
بل بالمقادير المتصلة كان الاتصال متأخرا عن ذاته ووجوده والعقل يتقبض عن تجويز تلبس المتحصل في ذاته ولا في حيز
فعلية وجوده بالمتصلات واما الهيولى فهي غير متحصلة ولا موجودة بالفعل بدون الصورة فهي ان كانت عارية عن الاتصال
في حد ذاتها لا يستحيل ان تتصل بالعرض بحلول الصورة اذ لا يلزم ح تأخر اتصالها عن مرتبة وجودها بالفعل فلو كانت الهيولى
تجوز ان توجد بدون الصورة انقدح ارالفرق وكان الامر في الاستحالة على السواء واعلم ان الشيخ ابطل ان تكون الهيولى مفارقة
ثم تلحقها الصورة فتنقيح ذلك الكلام مبسوطا فيما ذكرناه بمعنى عنه الثاني ان الهيولى لو وجدت بدون الصورة لتحصلت بذاتها موجودة بالفعل وكانت لها
جهة الفعلية و ... مستعدة لا محالة فكانت لها جهة القوة فهي اذن ذات جهتين فتكون مركبة من امرين مادة منها لها القوة وصورة منها لها الفعلية فلا تكون مادة

ولو لم تكن مستعدة اصلا كانت خارجة عن حد جوهر المادة اذ لا نعني بها الا الجوهر القابل الا لاستعداد [illegible] ان يكون متقوما بجوهر

فما ابعدها من ان لا تكون مستعدة اصلا واعلم ان هذا البيان يستلزم امتناع تجرد الهيولى عن الصورة مطلقا لا عن الجسمية

اذ للقائل ان يقول نجوز ان تكون مجردة عن الجسمية لكن تكون متحصلة بالصورة مغايرة للجسمية لا عارية عن الصورة مطلقا

اللهم الا ان يستعان في ابطاله بما ذكرنا في [illegible] الشيخ هذا الاحتمال في هذا البرهان وذلك لان الهيولى

اذا كانت تقارن الجسمية فتكون غير واحدة بالقوة اذ في قوتها القريبة حينئذ ان تنقسم وقد تفارقها فتلبس بصورة غيرها و

تكون واحدة بالفعل وبالقوة اذ ليس في قوتها حينئذ بما هي متلبسة بهذه ان تنقسم وان جاز لها قبول القسمة بعد ان تنخلع عن هذه

وتلبس الجسمية [illegible] بالجسمية [illegible] القسمة [illegible] اثنين بالفعل كل واحد منهما غير الآخر بالعدد وحكم ان تفارق الجسمية فليفارق

كل منهما الجسمية ويكون اثنان اما بالفعل او القوة ولا يمكن ان [illegible] لامتناع اتحاد الاثنين مطلقا [illegible] بعينها لم

تنقسم بالفعل او يزيل عنها الجسمية حتى تكون جوهرا واحدا كذلك فهذه التي تكون جوهرا واحدا بالفعل او القوة اما هي بعينها مثل

احد جزئيها الذي صار جوهرا كذلك فيكون حكم الشيء لو لم ينتقص منه شيء مثل حكمه وقد انتقص عنه شيء هذا خلف فبطل اما بان يعدم احد

[illegible] احدهما برفع الصورة اذ لم يحدث سوى ذلك فيجب ان يعدم الآخر ايضا اذ لا فرق بينهما في الطبيعة

واما بان اختص باحدهما كيفية او صورة لا توجب الاخر وهذا ايضا باطل يبين بما ذكرنا اذ الطبيعة واحدة ولم يحصل

حال يستدعي [illegible] واما بان [illegible] تفاوت في المقدار [illegible] يجب ان يكونا وليس لها صورة جسمانية ابعاد

مقدارية هذا خلف [illegible] كل شيء [illegible] وقت [illegible] اثنين في طباع ذاته استعداد

الانقسام لا يفارق ذلك وان امتنع عنه مانع [illegible] الاستعداد محال لامتناع مفارقة المقدار بالذات واذ قد تبين ما

اسسناه في المقامين وجب التلازم بين الهيولى والصورة من الجانبين فصل

في اثبات الصورة النوعية آه اقول اعلم ان ههنا صورا اخرى

غير الجسمية مقومة للهيولى كالجسمية لا تتحصل بالذات وهي نوعية لتنوع [illegible]

بسائطها لكونها مبادي للآثار المختصة بالانواع واما الجسمية المطلقة فمتشابهة

من كل شيء امر عام كمطلق الاين والوضع والشكل ولاثبات هذه الصور طريقان

الاول ان الاجسام بسائطها الفلكية والعنصرية ومركباتها [illegible] مختلفة في الانواع

فتحصل حقائقها المختلفة لا يكون بالجزئية لاتحادها بالنوع في الاجسام كلها ولا بالهيولى اما في العناصر خصوصا فلوحدة هيولاها بالشخص
واما في الاجسام عموما فان الهيوليات بسيطة في ذواتها وان اختلفت بالهيآت فلا يكون تحصل الحقائق المختلفة بها لان الهيولى
الفلك وان امتازت بماهيتها عن هيولى فلك آخر او عنصر لكننا لا نشك في ان كل الفلك له هوية متحصلة بالفعل ممتازة عن
سائر ماهيات الاجسام فلا يكون تحصلها بالهيولى لانها وان امتازت عن سائر الهيوليات فامتيازها من حيث انها لا تقبل
الا صورة ولا تتحصل بالفعل الا بها لا ان لها تحصلا بالفعل من جوهرة الجزئية انما تحصلها بها الا فلكا فلا بد من صور اخرى
ان الاجسام مختلفة باللوازم والآثار مثلا منها ما يجرد جهات الحركات المستقيمة ومنها ذوات الحركة مختلفة فيها المقتضيها ان
والتي منها ما هو بريء عن الكيفيات الاربع المزاجية ومنها المقتضي كيفيتين منها غير متضادتين ويختلف في ذلك فلا بد للوازم
والآثار من مباد مختلفة في ذوات الاجسام وليست صورها الجسمية المتحدة مطلقا ولا هيولاها لانها المتحدة في العناصر بل صور اخر
اعلم ان هنا تشكيكا لا بد من فهمها وتلك على نحوين النحو الاول بحسب سياق الكلام فيه نحو الاول من طريقي اثبات الصور النوعية
وذلك من وجهين الاول ان الهيولى متقومة بالصورة الجسمية فلو كان هناك صورة اخرى لها متقومة بها لزم تقومها بامرين الخ
منع بطلان اللازم مطلقا وانما الممتنع تقوم المادة بصورتين ليس احدهما محتاجة الى الاخرى في درجة واحدة واما اذا كانا من حيز ان كالجزئية
والنوعية فان الجزئية تصيرها مستعدة استعدادا لتحصيلها جسما مطلقا والنوعية تصيرها ذات ميل مستقيم وذاتا مستديرا بميل مستقيم مثلا
او كانا في درجتين ان كانا من حيز كما في المركبات فان هيولى البسائط العنصرية متصورة بصورها الطبيعية وتلك الصور باقية
فيها بالصورة التركيبية بل ان مجموع العناصر الممتزجة هيولى ثانية تفيض عليها طبيعة جسمية في درجة ثانية والحاصل مختلف بالحقيقة فان
صورة العنصر البسيط بل صورته الفعلية ليست من جانب صورة المركب اعلم ان الجزئية متقدمة في تقويم الهيولى على الطبيعة
والحق عكسه فانهما وان كانا طبيعتين محصلتين نوعيتين بين غير ان الجزئية مبدء فصل الجسم المطلق والطبيعة مبدء فصل نوع منه
انه يجوز ان يكون اختلاف انواع الاجسام بالاعراض دون الصور وامتناع دخول الاعراض في تقوم الجواهر مطلقا ممنوع
نعم تقوم الجوهر بعرض يتقوم به محال للزوم الدور ضرورة تقدم الجزء على الكل والمحل على الحال لا تقومه بجوهر وعرض لتقوم به
التقوم بمشخصات وهي عرضية لتقوم بها اذ الازم تقدم جزء على جزء والجواب ان تقوم الجوهر بالعرض ان لم يكن محالا مطلقا لكن
كل الاعراض السلبية التي لم تستند ليس نقلية بل لا بد الكلال عليها الا شرح التجويز ان يحصل من اقتران مقولتين متباينتين كما مقولة الجوهر
وشيء من مقولات العرض ماهية حقيقية وحدانية ونوع محصل طبيعي نعم ربما يحصل ماهية اعتبارية ونوع صناعي

لكفاية هذا ما حققه العرضي والصناعي في ذلك ولذلك خصصنا المركبات في برهان اثبات الصور النوعية بالامعنة ويجوز دخول الاعراض

في تحصيل الطبائع وتشخصها والعجب من ذلك كان مستشعرا في النحو الثاني بما سبق الكلام فيه متوجه بنحوه الثاني من طريق اثبات

النوعية وذلك ايضا من جهتين الاول انكم تستدلون باختلاف الآثار واللوازم على صور مختلفة فان احوج اختلاف الآثار

الى الصور فليحوج اختلاف الصور ايضا الى صور اخرى مختلفة ليستند اليها اختلاف الصور التي اثبتوها وهكذا الى ما لا يتناهى

ويلزم التركيب مما لا يتناهى والجواب ان الافلاك تختلف في المواد بالماهية فاختلاف صورها يستند الى اختلاف

موادها بلا حاجة الى صور اخرى والعناصر وان اتحدت في المادة لكن اختلاف صورها يستند الى اختلاف استعدادات موادها

بحسب الصور السابقة المتعاقبة ومن ههنا يحتاج في انتظام امر عالم الكون والفساد الى مادة ازلية تعتوري عليها صور متعاقبة

بحسب استعدادات مختلفة في زمان غير متناه بحركة دورية جسم متحرك بها حركة ارادية لا يمكن استناده الى الواحد البسيط الحق

جل مجده الا بتوسط مبدع عقلي فسبحان من نصب العقول مرقاة من حضيض هيولى عالم الكون الى اوج عرش السرمد

تدرك سلسلة الوجود على ما هي عليه فان قلت لم لا يجوز ان يستند اختلاف اللوازم والآثار في الاجسام اولا الى ما يستند اليه

اختلاف الصور من غير توسط وترتفع الصور من البين فلنا انكا ونكون فضلا قلنا اذا قصر اللحاظ على ذوات الاجسام المحصلة

انواعا وجد لبعضها نحو اقتضاء لبعض من الآثار واللوازم دون بعض آخر منها مضادة للاول ولبعض آخر من الاجسام

بالعكس فلا يمكن استنادها الى القوابل لان القوابل لا تكون مقتضية والكلام فيما تقتضيه هذه الآثار المختلفة بخلاف الصور

الفلكية اذ ليس هناك من القوابل اقتضاء لها اصلا وانما الاقتضاء من جهة وجود المفيض وتخصص قابليات المواد يكفي لتخصص

الفيض وان لم يكن من جهة المواد اقتضاء اصلا فالمواد تصلح لتخصصات الصور دون اقتضاء الآثار وكذا لا يمكن استناد

تلك الآثار الى الاستعدادات لان تلك الاستعدادات خارجة عن ذوات الاجسام ومبادي تلك الآثار لا تكون خارجة

عنها لان تلك الامور الخارجة عند قصر النظر على ذوات الاجسام مطروحة واقتضاء الآثار ثابت بخلاف الصور العنصرية فانها

غير معللة من حيث ثبوتها للاجسام العنصرية واما بالقياس الى المادة فيمكن استنادها الى الامور الخارجة لانا اذا قصرنا

اللحاظ على المادة لم نجد لها اختصاصا بشيء من تلك الصور وفي قولنا نحو اقتضاء تلويح الى ان المقتضي الحامل ليس

هو الجسم او صورته بل المبدء الفياض والصور وسائط لا بالذات وشرائط لا مستبدة والاجسام قوابل من جهة موادها

ودوافع من جهة صورها الثاني ان الجسم واحد كالفلك او عنصر آثارا ولوازم مشتركة تقتضيه مرتبة جنسية لا

حتى لا يكون صدورها في درجة واحدة فلو استندت الى الصورة فاما ان تستند الى صورة واحدة وهي بسيطة وهذا ينقض
حكم صدور الكثير عن الواحد البسيط او الى صور شتى مقومة للمادة وهذا ايضا نقض حكم تقوم المادة الواحدة بازيد من صورة طبيعية واحدة
في درجة واحدة والجواب انها تستند الى صورة واحدة لكن لا من جهة واحدة بل بحسب شرائط وجهات مختلفة مثلا انها تقتضي الحيز
بشرط الكون في غير المكان الطبيعي والسكون بشرط الكون فيه والحيز بعد اخذ الجسمية والشكل بضرورة تناهي الابعاد مع قبول المادة للانقطاع
وقس عليه ونحن انما منعنا صدور الكثير عن الواحد بدون اعتبار شرائط وجهات مختلفة واما مع اعتبارها فلا بل نقول ان الكل فائض
عن الواحد الاول الحق تعالى وان كان استناد بعضها اليه بلا واسطة والبعض بشرط متمم لقبول الفيض بلا واسطة واستناد بعضها الى بعض لتوسط
وسائط وشرائط او بدون خلاف في صدورها بتخصيص مادة او موضوع مخصص في صدور الحوادث معدات ولاح من ذلك ما مرت الاشارة اليه
الى الصورتين من قبيل استنادها الى العلل الجاعلة **فصل في ترتيب الهيولى والصورة في سلسلة** الكون
قلت كانك تعبدها تبيين اه **اقول** لما ثبت ان الصور الجسمانية باسرها لا توجد الا حالة في مادة قابلة
لها وقد علمت ان الشئ لا يمكن ان يحل في آخر الا وهناك حاجة ذاتية ظهر لك ان الصورة مفتقرة الى المادة افتقار المعلول
الى العلة القابلة له من غير احتياج الى برهان آخر وانما اخترنا في الصور لفظ الجمع الدال على الافراد ولما ستضح لك عن قريب انها
قد علمت ان المادة انما لها في حد ذاتها القوة المحضة اذ لا شئ فيها الا الجوهر القابل ولو كان لها مع القوة جهة فعلية لكانت مركبة من مادة
وصورة لا مادة اولى وانت تعلم ان الموجود بالفعل لا بد وان يكون محصلا وانه لا يكون شئ موجودا بالفعل وذاته بالقوة من كل وجه
ولم يلحقه تحصل من خارج فاذا كان في حد ذاته بالقوة يحتاج في الوجود الى محصل خارج عن جوهر ذاته يتحصل به لا انه يستلزم التحصل
ولا يحتاج اليه كما ان الجسم يستلزم الاين ولا يحتاج اليه فان الجسم له تحصل في ذاته فيمكن ان يوجد من غير افتقار الى الاين
ويستلزم الاين ويستتبعه بخلاف المادة اذ ليس لها تحصل في ذاتها وانما لها مجرد القوة فكيف تستبد في الوجود بدون محصل له
حتى تستلزمه بعد قيامها بالفعل فظهر ان الهيولى ايضا مفتقرة الى الصورة واذا ثبت الحاجة من الجانبين فنقول ليس شئ منهما
يفتقر في نفس ماهيته الى الآخر حتى يكون شئ منهما متقوما بجوهر حقيقة الآخر اذ لا جزئية بينهما بل احدهما حال في الآخر
ولا نعلم ان لها مادة الا بتكلف شديد وتعقل لها مادة جوهرا مستعدا ولا تعلم من ذلك الا ان ما تستعد له يجب ان يكون فيه
شئ منها بالفعل لا بحيث وقد افصح بذلك عدم التضايف بينهما وان كان ذلك محالا ههنا في اسلوب سلكه في هذا الفصل
ولذلك لم يتعرض له في المتن سيما ان ذلك ظاهر من ثبوت الافتقار بينهما اذ لا افتقار لشئ من المتضايفين

الى الآخر بل الحاجة في الحقيقتين لكل منهما الى محل آلآخر في الشهور تجربتين اعني الاثنين المأخوذتين مع الوصفين للوصف من كل

الى الذات من الآخر فالحاجة اذن بين الهيولى والصورة انما هي في الوجود فقط ثم انه يستحيل ان يكون الحاجة من الجانبين

في وجود ذات كل الى ذات الآخر لان ذلك دور محال الا انه لا يقال حيثية الحاجة من جانب غير حيثية الحاجة من الجانب الآخر فلا يلزم الدور

وذلك لان الحاجة من جانب الصورة الى المادة لعلة قابليتها والحاجة من المادة الى الصورة ليست من حيث ان الصورة علة

قابليتها اذ المادة الاولى هي القابل البسيط على ان القابل ليس علة للقابل لانا نقول لما ذكرتم انما يفيد تعدد الحيثيتين التعليليتين في ذلك

لا يدفع الدور اذ الحيثية تغاير في المحتاج والمحتاج اليه العلل باسرها متقدمة بوجوداتها على معلولاتها فاذا كان كل من الذاتين علة

للاخرى باية علية كانت تكون متقدمة عليها بالوجود فلو كانت الاخرى اليه علة للاولى وان اختلف نوع العلية تكون هي ايضا متقدمة

بالوجود لا محالة على الاولى المتقدمة عليها فتكون متقدمة على نفسه وهذا اصح الى ما نحن فيه اشكال لزوم الدور بان حاجة الصورة

الى القابل ليست من حيث طبيعة الصورة مع قطع النظر عن الفردية بل باعتبار الفردية اما الصورة الجرمية فلانها انما تحتاج الى القابل

على ما بيناه لامكان طرء القسمة المقدارية عليها اذ القسمة المقدارية الانفكاكية كانت او وهمية انما تطرء على الفرد من حيث انه

فرد دون الطبيعة من حيث انها طبيعة واما الصور النوعية فلسنا نعني بها ههنا الا الطبائع الجسمانية لا ما يشمل الحقائق المفارقة

فان الصورة ربما يطلق عليها ايضا حيث يقال انها صور مجردة لا تحتاج في الوجود الى قابل وان الصورة ههنا نفس الماهية بخلاف

فان الصورة ههنا جزء الماهية واذا كان كذلك فليست الصور النوعية تحتاج الى القابل منها بل لاجل صورها الجرمية

فاحتياجها الى القابل على نحو احتياج الصور الجسمية باعتبار الفردية دون الطبيعة فالصور المتقومة من حيث كونها متشخصة

لا من حيث طبائعها محتاجة الى مادة تقبلها متشخصة لا يقال ان ما ذكرتم انما يدل على ان الثابت بالدليل انما هو احتياج الصورة

حال عن ضمير المفعول في قوله تقبلها ١٢

الى المادة لاحتياج طبيعة الصورة لكن لا يلزم منه انتفاء احتياج الطبائع اذ عدم الثبوت لا يوجب ثبوت العدم لانا

سلمنا ذلك لكن فيما ذكرنا كفاية في دفع لزوم الدور ثم انه لما لم يثبت حاجة طبيعة الصورة الى المادة وثبت حاجة المادة اليها

حاجة طبيعة الصورة الى المادة كيلا يلزم الدور فان قلت كما ان الصور المتشخصة حالة في المواد كذلك طبائعها حالة فيها وقد اعترفتم ان الحلول

لا يكون الا لحاجة ذاتية فيجب ان يكون الطبائع ايضا محتاجة الى المواد في الوجود قلت الحلول لا يكون الا لحاجة ذاتية في مرتبة من المراتب اما في مرتبة

الجنسية او النوعية او في مرتبة الفردية فحلول الفرد وان استلزم حلول الطبيعة النوعية والجنسية لكن لا يستلزم الحاجة باعتبار وجود الطبيعة في نفسها كما

ان طبيعة الصورة حالة في المادة كذلك طبيعة الجوهر التي هي جنس الصورة وعدم تسلم حاجة طبيعة الجوهر الى المادة في الوجود مما لا ينازع فيه احد فان قلت

كيف يستلزم حلول الفرد حلول الطبيعة ولم يستلزم حاجة الفرد الى المحل حاجة الطبيعة اليه قلت اذا حل فرد من الطبيعة فالحاجة

الى المحل ان كانت ناشئة من جهة الفردية لكن يحكم بالحلول كما يصح على الفرد يجب ان يصح على الطبيعة لكونها جزءا من الفرد عقلا

باعتبار وجودها في الخارج وفي العقل ايضا باعتباره وحلول الشيء في شيء بدون حلول جزئه او بدون حلول ما هو متحد معه بالذات

حتى لا يكفي في حلول الشيء حلول بعض الاجزاء واذ لا يجوز ان يقال ان الجسم حال في مادة الا ان يعني به الصورة واما حاجة

الشيء بدون حاجة الجزء او بدون حاجة ما هو متحد به باعتبار غير اعتبار كونه محتاجا فمما لا ستر فيه فان الشيء يحتاج الى ما هو جزء

والى ما هو جزء باعتبار وتحد به باعتبار آخر وذلك الجزء لا يحتاج الى النفس فان قلت اذا جوزتم حلول الطبيعة المتحققة في ضمن الفرد في محل

باعتبار الحاجة اليه من حيث الفردية لا من حيث الطبيعة لم يثبت الحكم بلزوم حلول الصورة في المادة على العموم فانه يحتمل ان يجوز

حلول الطبيعة باعتبار الحاجة الى المحل من حيث الفردية دون الطبيعة لكنا انما نعني بالفردية ههنا الخصوصية فمنها ما يكون المراد

لنفس الفردية مرتبة الماهية النوعية وتشخصها بان يتشخص كان مخلوطة بلوازمها في الوجود ومكتنفة بعوارضها الباقية التي تمنع اشتراكها

موجودة في الخارج اذا ثبت حلول الطبيعة النوعية في محل في الجملة وجب حلولها فيه مطلقا في ضمن اي فرد وجدت او مثالا [illegible]

والجبرية تجسمها بخلاف الطبيعة الجنسية فانها اذا حلت في محل فلا يجب ان تكون حلولها عموما فيه لانها غير متحصلة بذاتها

ولا يمكن ان توجد الا اذا تحصلت بفصل فجاز ان تعرض لها حاجة الى المحل لا من حيث عمومها بل من حيث [illegible]

[illegible] الحاجة في وجوده وذلك الفصل والنوع المتحصل به او في وجه ولا يلزم للفصل النوع دون الجنس فيحل هو في المحل فاذا

الفصل آخر لم يحتج الى المحل فلا تحل فيه واما الطبيعة النوعية فهي متحصلة بنفسها فلو لم تحتج في وجودها او في لوازمها الى

محل وجدت قائمة بذاتها ولم يكن حلولها في المحل اصلا ولا يجوز ان يحتاج الطبيعة النوعية اذا تشخصت بتشخص ما الى المحل

فتحل فيه ولا تحتاج اليه اذا تشخصت بتشخص آخر فلا تحل فيه لان التشخص ليس امرا موجودا ينضم الى الماهية في الخارج انضمام

الى المادة فيتركب منها الشخص تركيبا خارجيا كيف ولو كان كذلك لم يتحد مع الماهية في الخارج اتحادا والفصل مع الجنس بل يتركب

منها الشخص تركيبا عقليا والجزءان متحدان في الخارج كما بينه آخرون بل قد عرفت ان ليس في الوجود الا الطبيعة التي

من حاملها فينتزع العقل منها التشخص من حيث تشخصها بانها عند دارها طالبها به فاذا استغنت الطبيعة عن المحل في حد

ذاتها او لوازمها فاستغنت لا في محل فكيف يمكن ان تحتاج الى المادة وتحل فيها بعد ذلك من ناحية التشخص فمنع

منها باعتبار مجهوليتها ومن سبيل آخر ليس من الاصول ان كثرة افراد الطبيعة من جهة اشتراك القوابل فالشكال

بدون لحاظ الحلول فی القابل لها تشخص یکون منحصرة فی فرد ولا تصور هناک تعدد حتی تحل تارة دون اخری وان

لم یکن لها تشخص الا بلحاظ حلولها فی المادة فکیف یستند احتیاجها الی المادة المتقدمة علی حلولها فیها الی تشخصها فنحن عندنا

حلول طبیعة نوعیة فی الجملة وان لم نقض بحاجتها من حیث وجود نفس الطبیعة الی المحل حتی یجب ان یکون معلولة لما تاخر عنه

لکننا نقضی بحاجتها الیه لوفی لازم من لوازمها فی الوجود ومن ههنا صح ان یقال ان المراد بالحاجة الذاتیة فی قولهم الحلول

لا یکون الا بحاجة ذاتیة ما یعم الحاجة باعتبار وجود الماهیة او باعتبار لازم مستند الیها وبالجملة لا یجوز اختلاف الطبیعة النوعیة

فی الحلول وعدمه بحسب الافراد فاذا ثبت حلولها استلزمت المحل البتة واحتاجت الیها باعتبار سنخ الفردیة مطلقا وهذا حکم جملی یدخل

تحتها الصورة علی انک قد علمت ان برهان اثبات المادة یقتضی بحاجة الصورة فی مطلق الفردیة الیها وایضا قد علمت

لزوم الحلول لها من جهة احتیاجها فی التناهی والتشکل اللازمین لها الی المادة فان قلت یجوز ان یحل الطبیعة لا لحاجة

الی المحل فی وجودها فی لازم لها فی الوجود اصلا بل لان الطبیعة تقتضی الحلول فیه قلت هذا وان لم یقدح فی عموم الحلول لزوم المحل

لکنه فاسد لان الحلول لیس کمالا للطبیعة بالذات بل نقص یلحقها فی الوجود من الضرورة حاجتها فی وجود نفسها او فی وجود لازم

الی محل تتقوم هی او لازمها به فان لم تحتج اصلا لم یجز ان تستدعی هی حلولا ولعرضها ذلک من خارج فحصل من ذلک ان کل فرد

من الصورة من حیث انه فرد مطلق لا من حیث انه هذا الفرد محتاج فی وجوده الفردی الی طبیعة المادة بل الی فرد ما منها ایضا

لان الحال تتشخص بتشخص المحل ما لم یتشخص المحل لم یصلح حاملا للتشخص من الحال فبین المتشخصین تلازم لکن الحال المتشخص محتاج والمحل

المتشخص محتاج الیه فاذا اعتبرت الصورة من حیث مطلق الفردیة کانت محتاجة الی المادة من حیث هی ومن حیث مطلق الفرد

ایضا اذ من البین ان الفرد المطلق من الحال یحتاج الی فرد بخصوصه من المحل واما اذا اعتبرت من حیث خصوص الفردیة کانت

محتاجة الی فرد خاص من المادة ضرورة ان تعین الحال بتعین المحل الا تری ان هذا الفرد من الصورة لا یمکن ان یقوم الا بما

من المادة المشخصة فیحتاج الیها من حیث هی هذه المادة هذا کله بیان الحاجة فی جانب الصورة واما المادة فهی بما هی مادة

وبما هی مادة ما وهذه المادة تحتاج فی الوجود الی الصورة من حیث هی صورة لا من حیث هی صورة ما وهذه الصورة

اعنی ان المادة من حیث الطبیعة ومن حیث الفردیة بعمومها او خصوصها محتاجة الی الصورة من حیث الطبیعة لا من

بعمومها او خصوصها وذلک لتاخر الصورة من حیث الفردیة علی العموم او الخصوص عن الهیولی من حیث الطبیعة

قطعا ومن حیث الفردیة علی العموم البتة وعلی الخصوص ان اعتبرت الصورة کذلک علی ان الصورة الشخصیة

في العناصر تتبدل مع بقاء الهيولى بشخصها ولا يمكن ان يزول علته ويكون المعلول باقيا فلا يكون الصورة الشخصية بخصوصها
علة للهيولى باي حيثية اخذت فالمعلولية للهيولى بالحيثيتين اعني حيثية الطبيعة وحيثية الفردية بل الحيثيات اذا اعتبر كل من مطلق الصورة
وخصوصها الشخصية حيثية براسها والعلية للصورة بحيثية الطبيعة دون حيثية الفردية الشخصية فضلا عن خصوصها هذا تمام الكلام في
تعيين المحتاج والمحتاج اليه من الجانبين حتى ينحل شبهة الدور ثم لا انحصار في انواع العلة من جانب الهيولى بالنسبة الى الصورة
هي القابلية الخارجية التي تكون للمحل بالنسبة الى الحال في العلية في الوجود ولا الداخلية التي تكون للاجزاء المادية من المركب بالنسبة
اليه والعلة القابلية شرطها ان لا يكون علة اخرى غير القابلية لا فاعلية ولا غيرها ولما كان موضع الاشتباه هو كونها فاعلية وما يجده
حدوها تعرضوا لنفيها خاصة فانحصارها في ذلك ليس لاكمال عنده فوق بحدان لا تجويز كونها علة اخرى سوى الفاعلية ولاح لك
من هذا ان المراد بقولهم ان علة تشخص الصورة هي المادة وان كل نوع تتكثر اشخاصه فانما تشخصه وتكثره بالمادة ليس ان المادة
تحتاج اليها من حيث انها تقبل الصور الشخصية المتكثرة بالعدد لا من حيث انها تفعل التشخص او يكون لها شركة ما في صنع
بل الفاعل للتشخص هو مفيض الوجود الخاص اما الاعراض المكتنفة بالمادة فهي مشخصات بمعنى انها امارات التشخص ولوازمه
كما عرفت الاشارة اليه لا انها التي لها مدخل لامتناع فرض الشركة نعم ربما يعتبر التشخص لا مجرد الطبيعة المنضمة الا بعد تلك الشركة
بل مخلوطة مع اللوازم مأخوذة مع الاعراض الباقية بقاءها كما اوضحنا اليك فحينئذ الطبيعة النوعية والكيفية مع ما بالنسبة
الى الاشخاص بالمعنى المأخوذ لا شيء تتحد معها في الوجود اذا تعينت وح تكون نسبة تلك الاعراض الى الانواع شبيهة بنسبة الفصول
الى الاجناس وتكون تلك الاعراض من مقومات الهوية الشخصية ومن متممات العلة الفاعلية للتشخص هذا واما انواع العلة
من جانب الصورة فقد عرفت انها ليست من علل المحتاج للهيولى ولا بالقابل اي المحل اما ما ثم انك قد عرفت ان علتها انما
هي من حيث الطبيعة وهي من هذه الحيثية لا تصلح ان تكون جاعلة قريبة او بعيدة او آلة لذاتية الهيولى الشخصية لا الهيولى
اما انها لا تصلح ان تكون جاعلة او آلة للهيولى الشخصية فلان الصورة من هذه الحيثية واحدة بالعموم لا بالعدد اعني ان وحدتها
ليست شخصية مانعة عن وقوع الشركة بل هي محتملة للاشتراك فيها والواحد بالعموم لا يصلح لان يكون جاعلا او آلة مطلقة
للواحد بالعدد كالهيولى الشخصية فان تشخص المعلول انما هو من تلقاء جاعله وكيف تسوغ الفطرة السليمة ان يكون المجعول
المصنوع اقوى في التحصل من جاعله المفيض الآلة المطلقة واعني بالآلة ما يتوقف الجعل على توسطه بين الجاعل والمجعول
من غير تاثير له فيه وبالاطلاق انها لا يشاركها في ذلك غيرها كلها في وجوب وحدتها بالعدد عند وحدة المجعول بالعدد

حاصل الجاعل فكيف يتشخص الاثر مع ابهام المتوسط الموصل للتاثير اذ عند ابهامه لا يتعين للتاثير فضلا عن الاثر واما انها
لا تصلح ان تكون جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة فلان الصورة من حيث الطبيعة لو كانت جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة
كانت الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية وليست الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية
فليست الصورة من حيث الطبيعة جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة اما بطلان التالي فظاهر اذ قد عرفت ان الصورة
الشخصية مفتقرة الى الهيولى الشخصية واما الملازمة فلان الجاعل والآلة للطبيعة هو الجاعل والآلة للفرد بالذات و
ان جاز ان تكون على الاطلاق جاعلا للطبيعة من غير اعتبار تشخصه ولا يكون جاعلا للفردية الا باعتباره تشخصها وذلك
لان الماهية لا تصدر مرتين مرة مطلقة ومرة متشخصة بل انما تصدر متشخصة عن جاعل متشخص لكن العقل يلحظها بحيثيتين مختلفتين
فاذا لاحظها من حيث هي من غير ملاحظة تشخصها وان لم تكن عرية عنه في الوجود فربما لم ينقبض ما لم يرجع الى الفحص الغائر عن
اسنادها بالمجعولية الى الطبيعة مطلقة بدون لحاظ التشخص ان لم يجوز ان لا تكون تلك الطبيعة مقرونة بالتشخص في الوجود
واما اذا لاحظها الماهية المجعولة من حيث هي متشخصة انقبض ببديهته من صدورها عن تلك الطبيعة من حيث هي لا فيها
بل يوجب اسنادها اليها من حيث انها متشخصة ثم النظر الوائل القضي بان طباع الامكان محوج لكل من الممكنات وكلها
الى جاعل احد واجب بالذات متشخص بها فليس للعقل هنا ان تسلط على ان ياخذه مطلقا تارة ومتشخصا اخرى واذا
بطل ما قصدنا ابطاله من انواع العلية بقي ان تكون الصورة من حيث طبيعتها علة غائية للمادة او شريكة للجاعل و
جزء من العلة الفاعلية من غير ان تكون آلة مطلقة اما كونها علة غائية فلسنا نمنعه بل لعله يكون حقا لكن نظرنا ههنا
في حاجة المادة الى الصورة من حيث ان الصورة محصلة لها وحاجة الشيء في الوجود الى محصلة ذاتية لا بواسطة واما
حاجته الى العلة الغائية فبواسطة انها في الحقيقة علة لعلية سائر العلل حتى لو صح ان يكون الفاعل مثلا فاعلا بدون
علة غائية بل يكون صدور الفعل عنه على نحو العبث البحت كما قد يتوهم جواز ذلك لكان سائر ما يحتاج اليه من العلل
حاصلا من حيث هو علة لم يكن الى الغائية افتقار اصلا فلعلك قد لاح لك ان الصورة شريكة لجاعل المادة
في تقويمها وتحصيلها بالفعل والفاعل القريب لها يجب ان يكون نور الفيض من بارئ الحق ساريا عن المادة في ذاته
وفعله لتصدر عنه الصورة بحيث يلزمها في الوجود والحلول في مادة تصدر عن ذلك المفارق وتتقوم
بالفعل باعانة من الصورة في تشخص الصورة بها فحاجة المادة الى الصورة من حيث انها

معينة للمفارق في وجود المادة عنه بالفعل الى المفارق من حيث انه الاصل في افاضة الوجود ومن حيث ان وجود الصورة
التي باعانتها يصدر المادة ايضا منه وان كان ربما يحتاج الى مخصصات ومعدات كما قد عرفت فالعلة الفاعلية للمادة
تتم باجتماع المفارق مع الصورة من حيث هي صورة وهذا المجموع باق ابد الدهر اما المفارق فعن الزوال بعيد وبه كالمادة
حتى يكون قوة قبول للزوال اما الصورة فهي وان كانت تزول في عالم الكون والفساد لكنها انما تزول الى بدل عاقب
تعقب البدل يقيم المادة بالبدل والبدل بما يشارك الصورة الاولى يعاون على اقامة المادة وبما يخالفها يجعل المادة بالفعل
جوهرا غير الجوهر الذي كان بالعلة الاولى وبالجملة فالزائل هو الصورة من حيث هي هذه الصورة لا من حيث هي صورة
فالزائل غير المعين والمعين غير الزائل واورد الشيخ النظير فقال ان الاضاءة والانارة انما تحصل من سبب
مضيء ومن كيفية لا بعينها تجعل الجسم المستنير قابلا لان لا ينفذ فيه الشعاع ولا ينعكس ثم تكون تلك الكيفية لا بعينها
على خاصة غير الخاصة التي تقيم كيفية اخرى من الالوان ويجب ان لا تنافي فيما افتقرنا به من نفوذ الشعاع
وانعكاسه بعد ان كان بالعرض انتهى وربما اشبه المقيم المفارق واستحفاظ الهيولى الواحدة بالشخص بالصور المترادفة
لمن يمسك سقفا بعينه بدعامات متعاقبة يزيل منها واحدة فواحدة ويقيم اخرى بدلها لا يقال الصورة من حيث
هي صورة واحدة بالعموم فكيف يصح ان تكون علة للواحد بالعدد لانا نقول انما يمتنع ذلك في العلة الجاعلة والآلة
لا في مطلق العلل لا يقال اليس اذا كان الواحد بالعموم شريكا للجاعل خرج العلة التامة والفاعل المستقل
بالتاثير عن الوحدة بالعدد ولا شك ان المعلول مستند في وجوده وتشخصه الى العلة التامة وفائض عن الفاعل
المستقل فكيف لا ينقبض العقل عن تسويغ كون درجة العلة التامة والفاعل المستقل منحطة في التحصل
عن درجة المعلول لانا نقول ان اريد بالعلة التامة جميع ما يحتاج اليه المعلول من العلل وبالفاعل المستقل
مجموع الفاعل وما هو من متمماته من الآلات والمعاونات فلا نسلم استناد المعلول في الوجود والتشخص بالذات
والقصد الاول الى العلة التامة ولا اقتضائه لكون الفاعل المستقل بالتاثير وان اريد بالعلة التامة العلة الجاعلة
التي تمت بالتاثير بانضياف سائر العلل اليها من خارج وبالفاعل المستقل الجاعل الذي استقل بانضمام
ما يتم به فاعليته ذاته اليه فالواحد بالعموم اذ شارك الجاعل الواحد بالعدد لا نسلم انه يخرج العلة التامة
والفاعل المستقل بالمعنى المذكور عن الوحدة العددية بل يجعل الواحد بالعدد تاما في العلية مستقلا بالتاثير

ثم الواحد بالعموم فيما نحن فيه منه ما انحصر نوعه بالعامة في فرد ككل من الصور النوعية للافلاك فان كلا منها

بطبيعتها النوعية متقومة لهيولاها ونوعها منحصر في فرد ومنه ما ليس كذلك كالصورة الطبيعية للعناصر فانها

متقومة لهيولى العناصر الواحدة بالشخص من حيث ان للصورة العنصرية طبيعية جنسية تحتها انواع

وانواعها ايضا لا يجب ان ينحصر كل منها في فرد اذ لا مانع هناك من القسمة الفكية ولا شبهة في ايجابها تكثر الافراد

وكذلك الصورة الجسمية مطلقا فانها بطبيعتها النوعية المشتركة في الاجسام كلها متقومة للهيولى

هذه حال الصورة واما المادة فاذ لا قابل لها وتكثر افراد نوع واحد انما يتصور فيما له قابل يجب

انحصار كل من انواعها في فرد فهيولى كل من الافلاك نوع على حدة منحصر في فرد

وهيولى العناصر كلها شخص واحد انحصر نوعه فيه فعلة وجود الهيولى هي علة

تشخصها اذ الحال كذلك فيما لا قابل له وهذه المسئلة اعني مسئلة تقدم الصورة

من حيث الطبيعة لكونها شريكة للفاعل على الهيولى مطلقا وتقدم الهيولى

لكونها قابلة على الصورة من حيث الفردية المطلقة من غوامض

حكمة الله تعالى المودعة في خلقها ومن غوامض حكمة

ما بعد الطبيعة ولعلي اختلست منها السر

الاخفى وفزت في تحقيقها بالقدح المعلى

تمت المدخة المياده

في حديقة

الصورة

والمادة

صح

بسم الله الرحمن الرحيم

قلت الفصل الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصوره عن ان يقال على كثيرين ويقابله الجزئي والكلي من حيث هو كلي شيء وهو ما يدل عليه هذا الحد ومن حيث هو شيء ما لحقته الكلية شيء آخر
كالانسان فانه من حيث هو انسان مثلا والكان معروضا للكلية فليس في نفسه كليا بل هو في نفسه هو ما يطلق عليه ماهيته من نوع ماهيته وليس من حيث هو واحد او كثير او لا موجود او معدوم او غير
ذلك مما ليس خارجا عن ذاته ولا داخلا فيها والكان [illegible] من خارج فاذا قصر اللحاظ على الانسان بنفسه [illegible] ان يحمل عليه الا ما هو الذات او ذاتياته وانما يتأتى الحمل العرضي بملاحظة انضمامه
المحمول فان سئل عنه بالتردد بين ايجاب ما خارج عنه من حيث هو وسلبه [illegible] بحيث يكون التردد [illegible] عن الالتزام باحدهما فالجواب السلب اي ليس من تلك الحيثية هذا [illegible] الا انه
من تلك الحيثية ليس [illegible] مفاد الاول سلب الثبوت بالحيثية [illegible] مصداقه انتفاء كون ذلك الخارج ذاتا او ذاتيا ومفاد الثاني كون السلب [illegible]
الحيثية وانما يصدق لو كان السلب ذاتا او ذاتيا اللهم الا ان يقال السلب من حيث انه سلب الحيثية وكان مناط صدق الحيثية عدم [illegible] من الايجاب فيرجع الى الاول
اعتبار الحيثية قيدا للموضوع فان قلت الحمل عليه من هذه الحيثية عاد الامر والاعتبار الحيثية بالتردد بين [illegible] ايجابا او بين ايجاب غير الذات والذاتي وايجاب سلبه [illegible]
الجواب فان حيث السلب [illegible] اقول الكلي يطلق على ثلثة وجوه فيقال على ما هو مقول بالفعل على كثيرين ويقال على ما يمكن حمله على كثيرين من غير اشتراط وجود الكثرة بالفعل
ويقال على ما نفس تصوره لا يمنع عن ان يقال على كثيرين فالشيء اذا لم يكن تقديره مانعا عن حمله على كثيرين سواء كان محمولا على كثيرين بالفعل كالانسان ولم يكن كذلك بالفعل ولكن
يمكن ان يحمل على الكثرة كالعنقاء مثلا او لم يجز حمله على الكثير لكن لا من حيث نفس تصوره بل بدليل كمفهوم الصانع للعالم فهو كلي وهذا هو المستعمل في هذا الفن وما يشبهه
والجزئي يقابل الكلي في معانيه ثم الكلي من حيث هو كلي شيء ومن حيث هو شيء لحقته الكلية شيء آخر فانه من حيث هو كلي هو مفهوم هذا الحد ومن حيث هو شيء لحقته الكلية انسان
او فرس الى غير ذلك فالانسان مثلا والكان كليا بمعنى انه معروض الكلية لكنه في نفسه من حيث هو هو ليس بكلي فان هذا الانسان ليس هو حد الكلي واذا الكلي [illegible]
في حده بل هو في نفسه انسان وما تقضمنه ماهيته من مقوماته الفرعية كالحيوان والناطق والبعيدة كالجسم والنامي ليس هو في نفسه من حيث هو هو واحدا ولا كثيرا او كما
ليس موجودا ولا معدوما ولا غير ذلك مما ليس بنفس ذاته ولا من ذاتياته والكان لحقه من خارج بمعنى ان الانسان ليس متصفا في نفس الامر بالوحدة ولا الكثرة ولا بالوجود
ولا بالعدم بحيث ولا بان يتصف كشيء في نفس الامر بالكثرة او لا يتصف بها فان لم يتصف بها انعدمت لسلبها عنه وهو معنى اتصافه بالوحدة وكذا الحال في
نظائره بل بمعنى انه من حيث تقومه فانه تحصل ماهيته انما هو هو وما يدخل في ماهيته وليس شيء من هذه الحيثية شيئا من عوارضه او مصداق حمل نفسه وذاتياته انما هو ذاته واما
مصداق حمل غيره عليه فليس نفس الذات فالعقل اذا قصر اللحاظ على نفس الذات ولم يلاحظ ما هو خارج عنه منضم اليه او منتزع عنه لم يتأت له ان يحمل عليه بحسب
هذه الملاحظة الا حملا اوليا والحمل الاولي انما يصح لذاته وذاتياته وانما يتأتى للعقل الحمل العرضي بلحاظ انضمامه بالمحمول وهو امر زائد على ذاته خارج عن نفس ماهيته فلا
يتأتى اذا قصر اللحاظ على نفس الذات ومن ههنا يلوح لك انه ان حمل الذات والذاتي لكن لم يعين به الحمل الاولي بل الحمل العرضي لم يصدق ايضا من هذه
الحيثية فانك قد عرفت ان الشيء قد يصدق عليه نفسه بالحمل العرضي وقد لا يصدق فلا يكون مصداق الحمل نفس الذات اذا عرفت ذلك فاذا سئل عن
الانسان بالتردد بين ايجاب امر خارج عنه له من حيث هو هو وبين سلبه ثبوت ذلك الامر له من تلك الحيثية بحيث يكون السؤال عن معهود مردد بين نقيضين
وعن ارتفاع النقيضين فيها فلا محالة لا يمكن كذبهما ولا بد من التزام احدهما وذلك ان نقيض السلب ايجاب [illegible] فالجواب الايجاب [illegible] والمعنى الذي
اريد به فالجواب الصواب هو السلب اذا كان ذلك الخارج المحمول ثابتا للموضوع على سبيل الفرض في نفس الامر او مسلوبا عنه وذلك لكذب الايجاب من هذه
الحيثية لان مفاد الايجاب من هذه الحيثية هو كون المحمول ذاتا او ذاتيا للموضوع والمفروض خروجه عنه فيصدق السلب بمعنى ذلك انه ليس من حيث هو هو
بالالف مثلا بتقديم السلب على الحيثية لانه من حيث هو ليس بالف بتقديم الحيثية على السلب فبينهما بون فمفاد الاول سلب ثبوت الالف للانسان من حيث هو هو
على ان تكون الحيثية قيدا للثبوت فيكون نفيا للمقيد ومصداق هذا السلب انتفاء كون المحمول ذاتا او ذاتيا او لازما فيخرج الايجاب فيصدق السلب مطلقا
هو كون السلب ثابتا للموضوع من حيث هو هو وذلك لان الحيثية تكون قيدا للسلب فيكون نفيا مقيدا وقد عرفت ان السلب من حيث هو سلب ورفع
لا يتحمل ان يكون حيثية ولا يصلح لان يقيد بقيد فانه ليس شيئا فاذا قيد السلب بحيثية الموضوع يكون ذلك دليلا على انه قيد اللحاظ الى السلب من حيث هو
مفهوم ما وانه ثبت لشيء فيكون القيد راجعا الى ثبوت السلب ويكون القضية موجبة سالبة المحمول وقد عرفت ان الحمل على الشيء من حيث هو هو انما يكون حملا

اولیا فانما یصدق حمل السلب علیه بهذه الحیثیة لو کان السلب ذاتا او ذاتیا له اللهم الا ان یذهب الی ان السلب من حیث هو سلب یقبل التقیید کما هو ظاهر کلام العلامة
من اہل الصناعة فح یجوز ان یکون القضیة سالبة ثم اذا قید السلب ح بالحیثیة فالظاهر ان یکون مفادہ ان الذات بهذه الحیثیة هو المصداق للسلب لیس کک بل مصداقہ
ما عرفت من انتفاء کون الامر المسلوب ذاتا او ذاتیا فلا یصدق السلب المقید ح ایضا و لا یکون السلب والایجاب المقیدان حینئذ قضیتین فی طرفی النقیض ویمکن ان یراد بالقضیة
السلبیة بالحیثیة کون الایجاب بهذه الحیثیة منتفیا و مصداقہ ان الذات لیست بهذه الحیثیة مصداقا للایجاب فترجع فی المعنی الی الاول ویکون التقیید بالحقیقة راجعا الی
الایجاب ویتناقض القضیتان مع یصدق السلب حینئذ بتقدیم الحیثیة علیه فی اللفظ والوجه بتقدیمه علیها انما هی انها ماخوذ بالفظ معنا و مآل المعنی ههنا الی التاخیر
فان قلت ما ذکرت انما هو اذا کانت الحیثیة قیدا للنسبة واما اذا کانت من تتمة الموضوع کما قد یلوح من عبارة الشیخ فلا محالة اذا ورد الحکم علی الموضوع المقید بین الایجاب
والسلب علیه ان یکون ادواتہ سلب بعد تمام الموضوع فیکون لا محالة بعد الحیثیة و علی ان یکون ادواتہ السلب قبل الرابط حتی لا یخیل الحمل علی ایجاب السلب یکون الامر دائرا بین
النقیضین التقیضین انما یقدح فی التناقض التقیید السلب لا التقیید الموضوع بقید مشترک بین الایجاب والسلب فحینئذ ما لم یصدق الایجاب لا بد وان یصدق السلب مع ان الحیثیة
مقدمة فی اللفظ بدون ارادة التاخیر فی المعنی قلت اولا ان التقیید تمییز ذات الموضوع عما تغایره بالذات فیوتی به لیفید تعین ذات الموضوع ثم ینسب المحمول الی ذات
الموضوع من غیر وجوب ان یکون النسبة من حیثیة التقیید کما تقول زید عالم طویل فتمیز المراد بزید بقید العلم عن زید الجاهل فلا یلغوا القید وان لم یکن الحکم بالطول من جهة العلم وقد یمیزه
ما عنه محمد عن نفسه اعتبارا آخر فحینئذ کان الحکم علیه من تلک الاعتبار کان المقید به هیئا ادوا الاعتبی فاذا قلت زید من حیث انه عالم طویل فالقید یمیز زیدا من حیث انه عالم
عن نفسه الامر بالحیثیة فاذا لم یرد ان طوله من تلک حیثیة لم یکن القید لغوا ولکنا بالاعتبار الی عدم ارادة ذلک وهو ان یحکم بالکلیة من حیث ان الغنا یکون طولا من جهة
علمه والامر لیس کذلک اذا تحققت ذلک فنقول ان تقیید الموضوع ههنا بالحیثیة الدالة علی قصر النظر علیه والاغماض عن ما عداه ان افادان البحث عن الموضوع
انما هو بهذه الملاحظة و الحمل علیه وسلبه انما هو بهذه الحیثیة فهو والقید اما الی النسبة الایجابیة او الی السلب علی ما عرفت والا یکون التقیید لغوا فان عنی بالحمل الحمل العرضی
لم ینحصر الجواب الصواب فی السلب البتة وان عنی الحمل الاولی کان من غیر قصده لا دلالة الحیثیة علی ذلک فالصادق هو السلب قد کان المقصود بالاتیان بالحیثیة هو التنبیه
علی اعتبار النسبة الحملیة اولیة وهو حاصل وکان الحیثیة مقارنة موخرة والمقدمة متعلقا قد تا اتی ان الموضوع مع قیوده موخر فی تحت السالبة من حیث المعنی البتة فان السلب
هو رفع الایجاب فسلب قولک زید هو کاتب هو لیس زید هو کاتب واما زید لیس هو کاتبا فهو وان کان صریحا فی السلب علی مصطلحهم لکنک لو لم تنظر فیه الی ورود السلب
علی القضیة الحملیة برمتها لم یکن رفعا لها وقد اتضح لک بما سمعت انه اذا ورد فی السوال عن الانسان من حیث هو هو بین امرین خارجین عن الماهیة لا یخلو عنهما شیء من الاشیاء
بل یکون الشیء متصفا باحدهما البتة و یکون التردید فی ایجاب احدهما له کقولک احال الانسان من حیث هو هو واحد کثیر او موجود من حیث هو هو اسم معدوم او ردد بین ایجاب
امر غیر الذات والذاتی و بین ایجاب عدمه حتی یکون شقا التردید موجبتین احدهما محصلة والاخری معدولة او سالبة المحمول لم یکن لهذا السوال استحقاق ان یجاب عنه
لانه طلب لتعیین احد و نفی ثبوت واحد من ذینک الامرین او وضع صدق واحد من هاتین القضیتین والوضع المبنی علیه السوال فاسد فکذا السوال فلا یستحق
الجواب کیف والجواب اسعاف السائل بمطلوبه والمطلوب ههنا باطل فلا یصح ابداؤه فان تفضل علیه بجواب فالمناسب له تنبیهه علی جهله المرکب و علی فساد الوضع الذی
بنی علیه السوال خوطب بسلب الشقین **قلت** ولقول من قال ان حیوانا وانسانا مخلوطا متحصلا بمادة و عوارض هو طبیعی ولا ریب فی وجوده فی الاعیان وکذا عند
النفس بارتسام صورة مخصوصة فی قوة لها مادیة و لکن لا نعنی من ذلک ان یرتسم فی النفس مفهوم کلی انما یسلم عنوانا للجزئی المادی کمفهوم المخلوط و اذا کان الطبیعی
موجودا فالالہی اعنی الحیوان فقط من حیث هو هو من غیر ان یعتبر شیء فیه او یعتبر معه اثباتا او نفیا موجود ایضا فانه ما جزء من الطبیعی او عینه او یعتبر تارة متحصلا مفهومه
لا یکون فی حیوانیته سوی جسمیته و تغذیه و حس مع ان جاز ان تقارنه الف معنی من غیر ان یدخل فی تحصیل حیوانیته بل یکون خارجا عنها فیکون ح مادة متقدمة علی المجموع
منه و مما قارنه غیر محمول علیه اخری مبهما یکون فیه جسمیة و تغذ و حس من غیر اعتبار ان لا یکون فیه شیء آخر حتی امکان فیه مع ذلک [illegible] آخر کان المجموع حیوانا فیکون
جنسا للمجموع محمولا علیه واما وجوده فی الاذهان فجلی و ذلک اما بان یتعقل الحیوان من حیث هو و یلاحظ بهذه الحیثیة کما اذا احکم علیه بانه لیس من حیث هو هو واحدا ولا
واما بان یتعقل الحیوان ولا یتصور معه شیء فیکون الملحوظ هو الحیوان من حیث هو وان لم یلاحظ الحیثیة واما بان یحصل ویتخیل الطبیعی واذ هو فرد من الالہی یکون موجودا
بوجوده فی الذهن ایضا واما الحیوان بشرط التخلی عن المعانی الزائدة والتجرد عن الاقتران بها اذا ما فلا وجود له فی الاعیان والا فاما ان یکون محمولا علی الطبیعی
او جزء منه فیکون منقولا علی المادة ولواحقها او متقررا بها و قد فرض خالیا و عریا او علی ان لا یکون فیه کذلک فیکون [illegible] [illegible] [illegible] لکن لیس من الحیوان الا الامر
دون الحد علی انه وان تعری عن المادة ولواحقها یکون محفوفا بعوارض نعم ربما یوجد المأخوذ کذلک فی الذهن لا اقول ان الموجود فیه بعینه فی نفس الامر بالعراء مطلقا
حتی عن الوجود فی الذهن فذلک خلف من القول بل انه متصور بمفهوم الحیوان المجرد و ربما یجعل عنوانا لاحکام حقة کما تقول انه لا یوجد فی الاعیان وان لم یکن الا
صادقا علیه بنفسه بل من باب الایجاد بهاشی فی نفس الامر وانه بالایلاحظ معه شیء لانه یلاحظ مع عدم معه شیء فیکون منفردا فی الملاحظة حیث لم یصاحبه فی
الملحوظیة عارض فامکان بلا خلطه العقل بانه نحو ذلک عارضا له **اقول** المفهوم الکلی کالحیوان والانسان یکون ماخوذا بشرط شیء ای باعتبار تحصله او

او اقترانه بامور غير مقومة للنفس مفهومها او بلا شرط شيء اي بلا اعتبار تحصله بشيء ولا بشرط الاقتران بشيء او عدم الاقتران به او بشرط لا شيء اي باعتبار عدم تحصله بشيء وعدم الاقتران
فهو بهذا الاعتبار مجرد لا يحمل عليها والحاصل ان ماخوذا بلا شرط لكن لم يلاحظ بهذه الحيثية يحتمل ان يكون هو ماخوذا بلا شرط وان لا يكون كذلك ثم الماخوذ بشرط شيء يسمى المخلوطة ايضا
والكان طبيعة شخصية كالحيوان كان الشيء المشروط بحصوله محصلا كالناطق فهو عين النوع كالانسان وان كان شخصا ... ذلك تحصله بالمادة ولواحقها ... فهو عين الشخص ... كزيد وكذا
والكان الطبيعة نوعية واشترط تحصله بالمادة ولواحقها فهو عين الفرد الفرد المادي كالمحسوس من الحيوان والانسان الطبيعي والمادية في وجوده في الاعيان كذا في وجوده عند النفس فانه
وان لم يجز ان يرتسم في النفس المجردة صورة المادية المخصوصة بل كالصورة الشخصية لزيد لكن بما يرتسم في قوة النفس مادية كالحس المشترك او الخيال بحيث يطالعها النفس
فهو موجود عندنا على انه بما يرتسم في النفس مفهوم كلي لا يصلح عنوانا الا للجزئي المادي كمفهوم الحيوان المخلوط بالمادة والمشروط بلواحقها فهذا المفهوم وان كان كليا مجردا عن المادة
ولواحقها لكنه لما كان عنوانا للجزئيات المحسوسة المادية الطبيعية فتلك الجزئيات موجودة في النفس اجمالا او بالقوة فيجوز لك ان تعد ذلك ايضا من وجود الطبيعي عند النفس واذا
كان الطبيعي المادي من الحيوان والانسان مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان والانسان الالهي ايضا اعني الماخوذ من حيث هو هو لا بشرط شيء موجود في الاعيان والا
لم يوجد الطبيعي ايضا فانه اما جزء من الطبيعي او عينه وذلك لانه يعتبر تارة محصلا بالشيء يدخل فيه بل بنفسه بحيث لا يحتمل تحصلا بشيء آخر وذلك بان يعتبر الحيوان بحيث يتم
جوهريته بان يكون فيه جسمية وتغذ وحس فلا يحتمل ان يدخل معنى زائد على ذلك في تحصيل جوهريته ... ابهامها وان جاز ان ... من خارج المعنى على التبادل او الاجتماع
فيكون الحيوان جزءا بالقياس الى المجتمع منه ومن معنى آخر كالانسان المجتمع منه ومن الناطق جزءا ومادة متقدمة عليه ... لا يكون محمولا ... فالطبيعة ... وجزء من
الطبيعي ويعتبر تارة اخرى مبهما بحيث يحتمل ان يحصل في الوجود بشيء او اشياء يدخل فيه وذلك بان يكون فيه جسمية وتغذ وحس ... لم يلاحظ انضمام المعنى بهذا القدر بل الكمال
شيء فيه يادكر وامور آخر كالنطق وغيره كان المجموع حيوانا اذ فيه جسمية وتغذ وحس ولم يشترط في الحيوان ان لا يكون فيه غير ذلك فالحيوان حينئذ بالقياس الى المجتمع منه و
مما يدخل فيه تحصيله يكون جنسا متحدا معه محمولا عليه وقس على ذلك الفصل كالناطق فانه اذا اعتبر محصلا متحازا بذاته كان صورة للنوع غير محمول عليه وان اعتبر مبهما غير متحاز
كان فصلا محمولا والنوع ايضا يعتبر بالقياس الى العوارض تارة محصلا فيكون مادة عقلية للمجتمع من الطبيعة النوعية والعارض واخرى مبهما فيكون كالجنس لها وان تقف لهذه المعاني زيادة
شرح فستبين فيه اذا كان الحيوان الطبيعي مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان الالهي ايضا موجود في الاعيان بل ذاته بحيث يكون مادة للطبيعي فهو متقدم عليه في الوجود
من جهة حكم العقل واما وجود الالهي في الاذهان فكانه لا ستره فيه اذ تصورنا كما على انحاء احدها ان نتعقل مفهوم الحيوان الالهي اعني مفاد قولنا الحيوان من حيث هو هو بلا شرط
ويلاحظ بهذه الحيثية كما اذا حكم عليه بانه ليس من حيث هو هو بواحد ولا كثير فيكون هذا وجودا للنفس مفهوم الحيوان الالهي وثانيها ان نتعقل الحيوان ولا نتصور معه شيئا
لا داخلا فيه ولا منضما اليه من خارج فيكون الملحوظ هو الحيوان من حيث هو وان لم يلاحظ الحيثية فيكون هذا وجودا لما يكون قولنا الحيوان الالهي او الحيوان من حيث هو هو
بلا شرط عنوانا له وحكاية عنه وثالثها ان نتصور او نتخيل حيوانا طبيعيا كزيد اذ هو فرد من الالهي فيكون الالهي موجودا بوجوده في الذهن ايضا كما انه يوجد بوجوده في الخارج
ولا نعني بكون الطبيعي فردا للالهي انه فرد لهذا العنوان اعني قولنا الحيوان الالهي او الحيوان من حيث هو هو لا بشرط بل انه فرد للمفهوم الذي يصدق عليه هذا العنوان و
هو نفس مفهوم الحيوان واما الحيوان بشرط لا شيء اعني بشرط الخلو عن المعاني الزائدة حتى لا يكون شيء منها داخلا فيه ولا ... بشرط التجرد ايضا عن الاقتران ... لا يكون
مقترنا بامر خارج لشيء منها اصلا فلا وجود له في الاعيان لانه لو كان فاما على سبيل ان يكون محمولا على الحيوان الطبيعي المخلوط او جزءا منه فيكون ... على المادة ولواحقها
او مقترنا بها من خارج قد فرض خاليا عنها في ذاته وعريا عن الاقتران بها من خارج واما الحيوان الالهي فهو وان كان محمولا على الطبيعي باعتبار وجزءا باعتبار آخر لكن لا يلزم منه خلاف
المفروض لانه لم يفرض خاليا ... بل لم يلاحظ ... لا مقترنا ولا ... او على سبيل ان لا يكون محمولا على الطبيعي ولا جزءا منه فيكون من المفارقات ولم يكن له من الحيوان
الا الاسم دون الحد لانه لا يكون جسما ولا متغذيا ولا حساسا فيكون المتنازع في وجوده ... امر من عالم المفارقات يطلق عليه الحيوان باشتراك الاسم فقط لا انه
وجود الحيوان بمعنى الجسم المتغذي الحساس المعتبر بالتجرد من الاعتبار على انه وان كان حينئذ مجردا عن المادة ولواحقها لكنه يكون محفوفا البتة بعوارض فانه يكون موجودا واحدا
ومغايرا لما عداه الى غير ذلك من العوارض نعم ربما يوجد الحيوان بشرط لا في الذهن ... انه يوجد شيء في الذهن ويكون ... هو موجود فيه خاليا في نفس الامر عن
جميع المعاني الزائدة على مفهومه فان ذلك باطل البتة كيف وهو متصف بالوجود في الذهن والوحدة والمغايرة لما عداه بل الذي يقتضي ان يحمل عليه القول بوجود
الحيوان بشرط لا في الذهن عدة انحاء احدها ان نتصور مفهوم الحيوان المجرد وبشرط لا وربما يجعل عنوانا لاحكام حقة كقولنا الحيوان بشرط لا لا يوجد في الاعيان فيكون العنوان
الحاكي للحيوان بشرط لا اعني نفس هذا المفهوم موجودا لا المحكي عنه بذلك العنوان اعني ما يصدق عليه انه بشرط لا في نفس الامر فانه لا يصدق هذا المفهوم ولا على شيء بل
هو من الاباطيل التي لا يحاذي بها شيء في نفس الامر وهذا معنى ما يقال انه موجود بصورته لا بذاته الثاني انه يلاحظ الحيوان ولا يلاحظ معه شيء من المعاني الخارجة عنه لا انه يلاحظ
عدم شيء معه حتى يرجع الى الاول فالملحوظ حينئذ منفرد في الملاحظة بحيث لم يصاحبه في الملحوظية عارض فهو عار عن العوارض في الملاحظة وان كان ملاحظة العقل اياه ونحو
ذلك كالوحدة والمغايرة لما عداه عارضا له بحسبه لكنه ليس مقترنا بحسب الملحوظية وان كان مقترنا به في نفسه ولا توهمن ان ذلك هو بعينه الحيوان بحسب الفرض ...
فليس الامر كذلك ... ليس هناك الا تصور للحيوان من غير ... على غير ذلك مما فعل الطبع ...

ان هناك شيئا لحقته الكلية بحسب وجوده في الاعيان كيف والمبهم على ابهامه لا يتلبس بالوجود العيني بل الوجود العيني ملزوم للتعين مع انه ليس يجوز ان يكون شيء بعينه مشتركا بين كثيرين بالحمل
او بالجزئية كان يكون شيء في الاعيان شيء هو انسان او انسانية وهو بعينه موجود لزيد وعمرو وبكر كالاب الواحد للابناء وكيف يسوغ من له فطرة سليمة ان يكون انسانية واحدة
اكتنفها اعراض عمرو وهي بعينها اكتنفت اعراض زيد نعم الطبيعة الانسانية من حيث هي بدون لحاظ الاضافات وان لم يكن الوجود ثابتا لها من هذه الحيثية اذ ليس شيء منها داخلا
فيها يجوز ان يلحقها الوجود من خارج فاذا وجدت في مواد كثيرة فتكون انسانيات متعددة لا انسانية مشتركة وانما يعرضها الكلية اذا وجدت في الذهن فان الصورة
الانسانية العقلية اذا قيست الى الاشخاص الانسانية المحققة والمقدرة لم تختلف نسبتها اليها وكانت مطابقة لها بمعنى ان اي واحد منها اذا حضرت صورته في الخيال اولا وانتزع
العقل معناه مجردا عن العوارض حصل هذه الصورة بعينها فاذا تأثر النفس عن احد منها بهذه الصورة لم يكن لما خلاه تأثير جديد فهذه الصورة مقيسة الى تلك الكثرة كلية
لكنها من حيث انها هيئة مخصوصة في النفس جزئية وتماثلها الصور المرتسمة من الانسان في نفوس اخر ولهذه الصورة صورة كلية هي بالقياس اليها مثل كل من تلك الصورة
بالقياس الى تلك الكثرة وتلك الملحوظة بتلك الصورة العقلية لا بها سوى في الذهن وصحة حملها على كثيرين كليا مشتركا بين الكثير **اقول** لما تقرر ان الالهي كالانسان بلا شرط
مثلا موجود في الاعيان ولا مرية في ان الكلي بمعنى ان الكلية عارضة له من خارج وان كانت مسلوبة عنه بمعنى انها ليست عينه ولا جزءا منه والوهم يذهب الى ان الانسان
الموجود في الاعيان كلي اي موجود هناك بوصف الكلية والكلية عارضة له هناك فبين ان يعلم ان ذلك باطل وان الكلية انما تعرض الاشياء في الذهن وذلك
لانه لو كانت الكلية عارضة في الاعيان لشيء كالانسان فهو بحسب وجوده العيني اما ان يكون مبهما او معينا لا سبيل الى الاول لان المبهم على ابهامه لا يكون موجودا
في الاعيان ضرورة ان الوجود العيني ملزوم للتعين ولا الى الثاني لان المعين لا يمكن ان يكون كليا لان الكلية تارة تفسر بالمطابقة للكثير وتارة تفسر بالاشتراك بين كثير فاذا فسرت
بالمطابقة فانما يعني بها مطابقة المثال ... ومن البين ان الانسان او الانسانية اذا كان موجودا في الخارج لا يكون مثالا لزيد وعمرو مثلا فلا يكون
كليا بمعنى المطابقة فتعين ان يكون بمعنى الاشتراك ومن المنكشف انه ليس كل اشتراك يوجب الكلية فالدار المشترك بين زيد وعمرو لا يكون كليا بل الشركة بالحمل لكن المعين من
حيث هو معين لا يحتمل الاشتراك بين كثير بالحمل اذ مبنى الحمل هو الاتحاد في الوجود والمعين العيني لا يتحد بامور متباينة كزيد وعمرو وبهذا القدر يتم المرام الا انه لما كان الانسان
الكلي مثلا محمولا على الاشخاص الانسانية باعتبار وجوده باعتبار اخر جاز ان يتوهم ان الكلية تكون باعتبار الاشتراك بين كثير بالجزئية فنقول انه لا يجوز ان يكون انسانية
موجودة بعينها في زيد وعمرو مثلا كالاب للابناء كيف يجوز من له فطرة سليمة ان يكون انسانية واحدة بالعدد اكتنفها اعراض زيد وهي بعينها اكتنفها اعراض عمرو فيكون
هي بعينها متصفة بالبياض في زيد وبالسواد في عمرو وبالعلم بالشيء في هذا وبالجهل به في ذاك فان السواد والبياض ليسا من الامور الاضافية حتى يمكن اجتماعهما في شيء
ولا يضر ذلك في تنافيهما الاختلاف المضاف اليه واما العلم والجهل فهما وان لم يكونا اضافة لكن تلك الى الشيء الذي يتعلق به العلم والجهل فاذا اتحد المضاف اليه
فيهما لم يجتمعا في امر واحد ولو توهم في الطبيعة الجنسية مثل ذلك حتى يكون حيوانية مقترنة بالنطق في زيد وبالصهيل في هذا الفرس لزم ان يكون شيء واحد بعينه انسانا
وفرسا واذا تمهد ابطال لحوق الكلية في الاعيان فاشار الى حل الشبهة الداعية الى توهم ذلك فنقول ان الطبيعة الانسانية من حيث هي بدون لحاظ اضافتها الى زيد وعمرو وتخصيصها
بكونها في هذا وذاك وان لم يكن الوجود ثابتا له من هذه الحيثية اذ ليس شيء منها داخلا فيها حتى يكون محمولا عليها بالحمل الاولي لكنه يجوز ان يلحقه الوجود من خارج فاذا وجدت في
مواد متكثرة تكثرت بتكثر المواد فيكون انسانيات متخصصة لا يكون شيء منها مشتركا وليس هناك انسانية واحدة مشتركة واذا تمهد هذا فنقول قول القائل ان الانسان من
حيث هو موجود في الاعيان وهو كلي فالكلي موجود ان اراد به ان هذا المفهوم اعني مفهوم الانسان المقيد بالحيثية موجود في الاعيان او ان ما يحكى عنه بهذا العنوان
من حيث انه يصدق عليه هذا العنوان اعني مفهوم الانسان في الوجود ولم يلاحظ معه غيره موجود في الاعيان فممنوع وان اراد به ان ما يحكى عنه بهذا العنوان موجود في الاعيان
وان لم يكن الوجود ملحوظا من حيث يصدق عليه هذا العنوان فان صدق الوجود عليه انما هو في الخارج وصدق هذا العنوان عليه انما هو في الذهن فمسلم لكن الحكم عليه بالكلية ح
في قوله وهو كلي ان كان بمفهوم الانسان من حيث الوجود في الذهن فمسلم لكن لا يتكرر الاوسط وان كان بغير ذلك فلا نسلم صدق هذا واذ قد فرغنا من ذلك فنقول
ان اتصاف الانسانية مثلا بالكلية انما هو بحسب الوجود في الذهن وذلك باعتبارين احدهما اعتبار نفس الصورة الانسانية المرتسمة في النفس وثانيهما اعتبار الملحوظ
بتلك الصورة اعني مفهوم الانسان فاذا اعتبرت الصورة فهي كلية من جهة وجزئية من وجه اخر اما جهة كليتها فهي انها اذا قيست الى الاشخاص الانسانية موجودة في الاعيان
او متخيلة لم تختلف نسبة تلك الصورة الى تلك الاشخاص وكانت مطابقة لها بمعنى ان اي واحد منها اذا حضرت صورته في الخيال اولا وانتزع العقل معناه مجردا
عن العوارض حصل هذه الصورة العقلية بعينها فاذا تأثرت النفس من احد من تلك الاشخاص بتوسط صورته الخيالية بهذه الصورة العقلية لم يكن لما خلاه من تلك
الاشخاص تأثير جديد في ذات النفس وان حضرت صورته في الخيال وتوضيح ذلك انه خواتيم منتقشة بنقش واحد فاذا ضرب واحد منها على شمعة ارتسم فيها ذلك
النقش فان ضرب عليها خاتم اخر لم يتأثر الشمعة بنقش اخر وان سبق الى الشمعة غير الذي ضرب عليها اولا كان الاثر الحاصل في الشمعة هو ذلك النقش بعينه فهذه الصورة العقلية
مقيسة الى تلك الاشخاص الكثيرة كلية واما جهة جزئيتها فهي انها هيئة مخصوصة في النفس جزئية فيكون جزئية وتماثلها الصور المرتسمة من الانسان في نفوس اخر ولهذه الصور
الانسانية المرتسمة في النفوس صورة كلية اخرى تكون بالقياس اليها مطابقة لها مطابقة كل من تلك الصورة للاشخاص الانسانية واما اذا اعتبرت الملحوظ بها اعني

مفهوم الانسان فهو بالفعل كلي من جهة وجزئي من جهة اخرى وما جهة كليته فهو انه معقول بالفعل بصورة كلية مطابقة للكثيرين فقد عرفت معنى مطابقتها فالانسان الكلي حينئذ هو
المعقول في الذهن لا الموجود في الاعيان نعم يمكن ان يقال انه كلي بمعنى انه في نفسه بحيث ان حصل في الذهن كان له صورة كلية مطابقة او بمعنى انه وان لم يكن في الاعيان الا
متشخصا بتشخص زيد او عمرو او بكر مثلا لكنه مع ذلك بحيث يحتمل في نفسه ان يقارنه في الاعيان او في الاذهان تشخص اخر فيكون زيدا او تشخص عمرو فيكون عمرا وان
اريد بالكلية احدى هاتين فالكلي يكون موجودا في الاعيان واما جهة جزئيته فهو انه ربما يكون ملحوظا في الذهن بصورة جزئية غير مطابقة لكثيرين او يكون مخلوطا بتشخص ما وانه لابد
وان يكون في الاعيان مخلوطا بتشخص ما وان لم يكن شيء من تلك التشخصات اولى به بذاته **قلت** الفصل المعنى الجنسي كالجسم والحيوان يقال تارة انه جنس للانسان
مثلا واخرى انه مادة له وجزء منه والجنس محمول على النوع متحد به والجزء المادة لا يحملان على المركب بل يتقدمان عليه في الخارجية لا باعتبار الجزئية تارة اخرى فالفرق بينهما انك اذا
اخذت الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط ان لا شيء بهذا القدر كان الجسم بهذا اللحاظ محصلا في ذاته نوع وان جاز ان يقترن معه معان اخر كالنمو والحس يكون كل منها خارجا
عنه غير مندرج فيه ولا محصلا له ويكون نسبة الجسم اليه نسبة المادة الى الصورة والى المجموع نسبتها الى المركب فلا يحمل على شيء من تلك ولا على المركب من الجسمية وشيء منها فان
كان التمام والامتياز في الوجود العيني مع عزل النظر عن لحاظ العقل كان المعنيان الجنسي والفصلي مادة وصورة خارجيتين وان كان في لحاظ العقل كانا مادة وصورة عقليتين كما في البسائط
الخارجية لا مادة وصورة لها الا العقليتين وان اخذته جوهرا كذلك من غير ان تتم المعنى بهذا القدر بل نأخذه بحيث يجوز هذا المعنى حتى انه كان هناك الف معنى تقوم في الوجود يكون
المجموع جوهرا كذلك كان جنسا كان الجسم حينئذ مبهما في انه هو وجاز ان يكون هناك معان اخر لا على ان تكون منضمة اليه من خارج بل محمولا به حتى اذا لاحظت الى شيء منها فانه لا
على انك تعين شيئا منها ما قد كان الجسم مبهما بالقياس اليه سابقا ان يكون اياه وكان حينئذ تلك المعاني كالنامي والحساس محصلا لابهامه يكون نسبة الجسم اليها الى اي منها نسبة الجسم
الى الفصل حينئذ الى المركب من الجسمية ومن اي منها نسبته الى النوع اما اذا اخذت الجسم محصلا بالفصل كالنامي متحدا معه كان هو النوع وقس على ذلك حال المعنى الجنسي
وغيره بالقياس الى العرضيات الا ان المعنى الجنسي حيثما هو ابهام تعيين بالنسبة الى الفصول كالمجهول لا يدرك انه على اي معنى وكم معنى يشتمل حتى يتعين بالفعل بخلاف النوع
بالنسبة الى العرضيات فانا نطلبه فيه تحصيل الاشارة دون المعنى ثم يمكن اعطاء القانون الفارق بين الفصول والاعراض ان لم يتيسر لنا في كل بالعرض علينا من المعاني
ورائه انه حيثما اعطى القانون احتمل اولى في الفصول لم لا يكون الفصل بحسب ان يكون الجنس قسمة لازمة بحيث لا يدخل في احد قسمين الا بتجويز ان يخرج عنه ويدخل في الاخر فيكون كالناطق
لا كالمتحرك ثم المقسم قسمة لازمة اما ان يكون مستعدا للطبيعة المنقسمة بها اولا والا فعلى الاول لا يكون لخارج والاخص فالكان بدلا في اعم لا يكون المقسم فصلا مقسما لما كالذكورة والانوثة
فيما الانسان لكونه حيوانا فان المخصص الحيوانية يلحق احديها الصورة دون اخرى بل المقسم النوع بهما كالجنس لم يدخلا في تنويع العام فصلا يخص الخاص والا فان كان من جهة
خصوص المادة كان بحيث لا يمنع من انقسام اخر اولى من جهة الصورة بحيث لا يبدل الاقسام لم يكن فصلا كالذكورة والانوثة فيما الحيوان لما عرضت للمادة حرارة او برودة استعداد
بها الذكورة والانوثة ولم يمنعه هذا الانقسام من قسمة اخرى من جهة الصورة بل كان من الذكر والانثى انسانا وفرسا لم يكونا فصلين وان لم يكن كذلك بل كان من جهة الصورة
كالحساس فيما الجسم ذي النفس او المادة لكن بحيث يمنع من انقسام اخر كذلك كالتغذي فيما الجسم من جهة المادة مخصصة بصورة النفس الغاذية يكون فصلا على الثاني لا يكون
فصلا اوليا للطبيعة بل الفكان مخصصا المعنى سابق عليه بلا واسطة بحيث يمنع قسمة اخرى اولية يبدل الاقسام بها اقسام هذه وكذا كان ذلك بالنسبة الى
ما بعده حتى ينتهي الامر الى تلك الطبيعة كان هناك كثرة وترتب في الفصول ويكون الاخير فصلا للطبيعة بعد فصل او اكثر كالناطق انما يخصص الجوهر بعد كونه ذا نفس
شاعرة وذلك بعد كونه جسما ناميا والقابل لم يكن مخصصا اولا كان مخصصا لا على التمر فان لم يكن ما لا يخرج عن ذلك ولم تساوه فصلا له مثلا كالملون انما تخصص الجوهر
بعد كونه جسما وذلك بعد كونه ذا كرا وذلك بعد كونه جمادا فالقابل ذلك يعني عن تأثر اخر للتمييز بين الانواع والاجناس فما يقبل الانقسام بالفصول جنس وما
لا يقبل الانقسام به بل بالعوارض فهو نوع **اقول** المعنى الجنسي كالجسم والحيوان مثلا يقال تارة انه جنس للانسان مثلا واخرى انه جزء منه ومادة له ولا شك ان
الجنس مقول على ما هو جنس له اعني النوع محمول عليه والجزء لا يحمل على ما هو جزء له اعني الكل المركب منه ومن شيء اخر لتقدمه عليه وكذا المادة لا تحمل على ما هو مادة بالنسبة اليه اعم
ما هي مادة داخلة فيه اعني المركب منها ومن الصورة وما هي مادة فارجة عنه اعني الصورة لانها جزء من الاول حالة الثاني فالجنسية تغاير الجزئية والمادية فلا تجتمعان باعتبار
واحد بل جنسيته لما يقال له انه جنس له باعتبار وجزئيته له باعتبار اخر على انه ربما يقال لذلك المعنى وذلك اذا اخذ محصلا بالفعل انه عين النوع البتة كما ان الجسم النامي
الحساس عين الحيوان فالفرق بين الاعتبارين بل الاعتبارات ان المعنى الجنسي يؤخذ تارة بشرط لا شيء واخرى لا بشرط شيء وثالثة بشرط شيء فاذا اخذ بشرط لا شيء
وذلك بان يؤخذ الجسم مثلا جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط تمام المعنى بهذا القدر والمجاوزة عنه وبان كان ذلك المعنى كالجسم بهذا اللحاظ محصلا في ذاته نوعا وان
جاز ان يقترن معه معان اخر كالنمو والحس تكون خارجا عنه غير مندرج فيه ولا محصلا له ويكون نسبة الجسم اليه نسبة المادة الى الصورة فيكون محلا قابلا للمعنى
الخارج عن الشيء الحال له ويكون نسبة الجسم الى المجموع المركب من الجسمية ومن شيء من تلك المعاني كلها او بعضها نسبة المادة الى المركب فيكون محلا قابلا له
لكن بمعنى الداخل في الشيء الحال الجزء الاخر منه فلا يحمل الجسم حينئذ على شيء من تلك المعاني المقترنة معه لكونه حاملا لها ولا على المركب من الجسمية وشيء من تلك المعاني
كلا او بعضا لكونه جزءا منه وحينئذ ان كان التمام والامتياز المذكور ملحوظا في الاخذ على هذه الجهة انما هو بحسب الوجود العيني مع عزل النظر عن لحاظ العقل كان المعنيان

اي المعنى الجنسي بما يقترن معه من المعنى الفصلي لمادة وصورة خارجيتين والكلام في ذلك انما هو بحسب لحاظ العقل كان الصبيان مادة وصورة عقليتين للمركبات الخارجية يكون لها الماهية
والصورة بهذا الوجه من اما البسائط فلا مادة وصورة لها الا العقليتان واذا اخذ لا بشرط شيء وذلك بان يوخذ الجسم مثلا جوهرا ذا طول وعرض وعمق ولا يزاد على
ذلك من شرط تمام المعنى بهذا القدر بل يحتمل زيادة على ما مر او حتى الامكان هناك معنى آخر مخلوطا بهذا المعنى لم يكن المجموع جسما وشرط عدم تمام حتى لو لم يكن هناك معنى آخر لم يكن
هناك جسم بل يوخذ ذلك المعنى مرسلا حتى ان جوهرا من جواز ان يكون هناك معنى آخر معه في الوجود والاعتبار كان جسما وان وجد مخلوطا انخلاطا اتحاديا بمعان آخر ولو الف
معنى كان المجموع ايضا جسما فالجسم حينئذ مبهم في ذاته وجاز ان يكون معان اخر لا على سبيل ان تكون منضمة اليه من خارج بل على ان تكون مخلوطة معه متحدة به حتى اذا لاحظت
الشيء منها فانما تلاحظه على انه متعين شيئا ما فيكون الجسم مبهما بالنسبة اليه جائزا ان يكون اياه فكان حينئذ تلك المعاني كالنامي والحساس محصلة لا بها مدد ولا يكون الجسم
متحاذيا عنها ولا هي متحاذة عنه ويكون نسبة الجسم الى ما هي منها نسبة الجنس الى الفصل ويكون نسبة الجسم الى المركب من معنى الجسمية ومن امر من تلك المعاني نسبة الجنس الى
النوع فيحمل الجسم على كل من تلك المعاني وكذا تلك عليه ويحمل الجسم ايضا على المركب واذا اخذ بشرط شيء وذلك بان يوخذ الجسم مخلوطا بالفعل بالنامي والحساس
او الحيوان مخلوطا بالناطق لا على ان يكون الجسم او الحيوان تماما بمعناه والنامي والحساس او الناطق متضاف اليه من خارج بل على ان يكون محصلا بذلك وذلك
محصل له غير متحاذ عنه فيكون حينئذ كل منها عين الآخر وعين المجموع بالفعل كما كان كذلك بالقوة اذا اخذ لا بشرط شيء واذا قد ورثت ما حررناه في المعنى الجنسي من اخذه
بالاعتبارات الثلثة بالقياس الى المعنى الفصلي وما وجها اليه من اخذ المعنى الفصلي كذلك بالقياس الى الجنس عرفت حال كل منها بالنسبة الى الآخر في الحمل والتباين
وكذا حالهما بالنسبة الى النوع فاعلم ان الطبيعة الجنسية وكذا النوعية لو اخذ بالاعتبارات الثلثة بالقياس الى العوارض وكذا العوارض بالقياس اليها وقس حال الطبيعة
الجنسية والنوعية بكل اعتبار في الحمل والمباينة بالنسبة الى تلك العوارض على حال الجنسية بالنسبة الى المعاني الفصلية وبالعكس وقس حال الجنسية والنوعية بالنسبة الى اقسام الامم
والاصناف والاشخاص الحاصلة بانضياف العوارض على حال الجنسية الحاصلة من انضياف الطبائع الفصلية فالحيوان اذا اخذ بشرط عدم الخلط مع الابيض بل
محصلا تام المعنى بنفسه حتى اذا انضاف اليه الابيض يكون معنى زائدا عليه كان مغايرا للابيض كذا الحيوان الابيض فانه يكون حينئذ كالجزء منه وكذا الابيض
يكون مغايرا للحيوان وللحيوان الابيض اذا اخذ بعينها لا بشرط الخلط مع الابيض وعدم الخلط به بل بحيث يكون في قوته ان ينضاف اليه الابيض فيحصله ويكون كانه
متضمنا له كان متحدا مع الحيوان الابيض كذا الابيض مع الحيوان ومع الحيوان الابيض واذا اخذ الحيوان بشرط الخلط مع الابيض يكون عين الحيوان الابيض
بالفعل كما كان كذلك بالقوة اذا اخذ لا بشرط وكذا الانسان اذا اخذ مثلا بالقياس الى الكاتب وبالجملة فالاخذ بالاعتبارات الثلثة يعم الكليات الخمسة المشهورة ومنها
العجب ان ينبه له هو ان هذه الاعتبارات انما تتاتى في الطبائع المحمولة بالقياس الى ما تنضاف اليها كالجسم والحساس دون الاجزاء المتباينة بحسب المعنى والوجود
كالبدن والنفس مع ان الجسم مثلا محمول على البدن وكذا الحساس على النفس فيكون لا محالة عينهما وذلك لان الطبيعة المحمولة لما كانت مبهمة مرسلة لا بشرط شيء لم يمتنع
ذاتها من ان يحمل هناك شرط او شروط العلم بدخل فيكون لا محالة متحققة بالشرط شيء وبالشرط لا شيء فيجوز فيها لحاظ الاعتبارات بسرها والكائنة
في نفسه معروضة احدها بعينه بخلاف الجزء فانه في حد جوهره بشرط لا شيء فليس يسع بالنظر الى ذاته ان يكون هناك شرط فاذن هذه الاعتبارات تتغاير
في نفسها متباينة بحسب المعنى بانه الا ان اعتبار لا بشرط المنبع من ان يحمل بالمواطاة على ما هو معروضه كالجسم بمعنى الجنس على معروض الاعتبارين الآخرين
بشرط لا شيء كالبدن والجسم بمعنى المادة وبشرط شيء كالحيوان المجتمع من البدن والنفس والجسم المخالط واما معروض الاعتبارين الآخرين فلا يحمل احدهما على
الآخر فلا البدن يقال على الحيوان ولا الحيوان على البدن فقط وكذا الحساس يقال على النفس وعلى مجموع الحيوان ولا يقال احدهما على الآخر وقس على
ذلك العرضي والعرض فالاعتبارات الثلث انما تتاتى في العرضي المحمول كالابيض بالنسبة الى الذوات المعروضة للبياض لا في العرض كالبياض بالنسبة
الى تلك الذوات واذ قد لاح لك ان الاخذ بالاعتبارات الثلثة لا يختص بالطبيعة الجنسية وهو بل يجري في الطبيعة النوعية ايضا فاعلم ان ذلك انما يتاتى
في الطبائع المبهمة دون الامور المحصلة وان المبهم لا يمكن ان يوجد على ابهامه فلعلك تتشكك في صحة قولهم ان الطبيعة الجنسية مبهمة تحتاج الى ما يحصلها واما
الطبيعة النوعية فمحصلة في ذاتها غير مفتقرة الى التحصيل فيزاح ذلك بان الطبيعة الجنسية اذا اخذت من الجهة التي تكون بها جنسا تكون كالمجهول بعد لا يدرى
انه على اي معنى كم من معنى تشتمل فيطلب النفس تحصيل ذلك لانه لم يتقرر بعد بالفعل شيء محصل ولذلك اذا خطرنا اللون مثلا بالبال لم يتحصل بعد معنى يتقرر
بالفعل فتقنع به النفس بل يطلب معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل واما الطبيعة النوعية فانما يطلب فيها تحصيل الاشارة دون المعنى والطبيعة الجنسية وان كانت
اذا طلبت فيها الاشارة فقد حصلت التي تجب لكن النفس تطلب فيها قبل ذلك تحصيل معناه ولا تجوز كون اللون مشارا اليه الا مشار اليه كان النوعان
اليه معان اخرى فيه اللونية قبل الاشارة وليس يكفيه ان يحصل اللون وهو لون بعينه بلا زيادة شيء ما مشارا اليه انه لون في هذه المادة ليس في ذلك الشيء الا
لو ما انقلب بالذات هو عرضية من خارج يجوز ان يتوهم هو بعينه بالقياس زوال واحد واحد منها ما لم يكن في تخصيصات الطبيعة النوعية معنى البحث
عن اي من المعاني يجب ان يدخل في الجنس حتى يحصل طبيعة نوعية فيكون ذلك المعنى فصلا وانها لا يدخل في تحصيل النوع فيكون عرضيا وان اي

تمت بهما بالانتظر فيها لتحصيل المعنى بل انما المطلب تخصيصهما بالاشارة فتكون نوعية واذ بها يتم النظر فيها بعد ما يحصلها من حيث المعنى فيكون طبيعة جنسية فهما مقاما تحصيل الفصول
عن العرضيات وتمييز الانواع عن الاجناس فالاول فنقول انا انما بحثنا في ذلك معرفة القانون الكلي المجمل وانه كيف ينبغي ان يكون الفصل في نفس الامر مطلقا بالقياس
الى الجنس حتى يمتاز عن العرضيات وكذا كيف ينبغي ان يكون الطبيعة النوعية في نفس الامر مطلقا حتى يمتاز عن الاجناس واما اذا احتجنا الى التفصيل ونظرنا الى معنى من المعاني
المعقولة الواقعة في تخصيص الجنس انه هل هذا المعنى بالقياس الى الجنس على تلك الخاصية فيكون فصلا ام لا فيكون عرضيا فربما جهلناه في كثير من الاشياء وربما علمناه في
بعضها واذا نظرنا الى طبيعة هل هي جنسية ام نوعية فقد لا يتيسر لنا الحكم البات في ذلك وذلك لان القانون الكلي وان اشتمل على الحكم بالجزئيات بالقوة الا انها انما
تستنبط منه بجعله كبرى لصغريات موضوعاتها واحد واحد من تلك الجزئيات والمحمول فيها ما هو عنوان الموضوع في القانون فاذا كان حمل ذلك على الجزئيات التي نحتاج
لا يلتبس الامر فيها كما هو الغالب في القوانين الصناعية كانت تلك الصغريات سهلة الحصول فلم يكن بعد تعرف القانون صعوبة في معرفة الاحكام التفصيلية كما انه
بعد معرفتنا ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية لا يشكل علينا معرفة عكس قضية قضية من الموجبات الكلية لان كونها موجبات كلية جلي واما اذا كان حمل عنوان موضوع
القانون على جزئياته مما يلتبس الامر فيه لم يكن الصغريات سهلة وربما لم يتيسر الحكم التفصيلي وبعد ذلك فنقول في المقام الاول ان اول ما يجب في المعنى المخصص للطبيعة حتى
يمكن ان يكون فصلا مقسما لها ان يكون قاسما لها قسمة لازمة اعني ان ما يدخل من افراد المقسم تحت احد القسمين لا يجوز ان يخرج منه ويدخل في القسم الآخر مع بقائه بعينه في حاله
بل يكون المعنى القاسم لا يفارق قسطه الخاص من المقسم اعني الحصة التي قارنها منه فلا يقع المتحرك وغير المتحرك قسمين في التقسيم الذاتي اي الذي اريد به تحصيل قسمين متمايزين
داخل ... يكون ما انضاف الى المقسم حتى حصل القسم الموجودي منهما ذاتيا وذلك لان هذه القسمة غير لازمة لان ما دخل من المقسم تحت المتحرك جاز ان يصير غير متحرك
بعينه وبالعكس ثم اذا انقسمت الطبيعة قسمة لازمة فاستعدادها للانقسام بتلك القسمة ولحوق المعنى المخصص لا سيما المحصل للوجودي من القسمين اما ان يكون استعدادا تاما
على لحوق معنى خارج عن تلك الطبيعة بها واحدا او كثيرا ولا يكون كذلك وعلى الاول لا يكون استعدادا لذلك المعنى المحصل البتة ولا يكون استعدادا بالمعنى خارج عنه البتة
امكان استعدادها لذلك لذاتي اعم لم يكن المخصص فصلا مقسما لتلك الطبيعة البتة كالانسان اذا انقسم الى ذكر وانثى فاستعداده لذلك انما هو لكونه حيوانا فلا يكون هذه قسمة
ذاتية ولا المعنى المخصص من الذكورة والانوثة فصلا مقسما للانسان ولا للحيوان ايضا فانه اذا لحق او لا لحق المعنى الاعم لم يختص بالحوق بصورة دون اخرى حتى كان المنوع منه يجوز
ان تقسيم به كما انقسم الجنس لم يكن له مدخل في تنويع العام فصلا عن ان يكون له مدخل في تنويع الخاص والا فاذا كان استعداد بالذات لذلك من جهة مادتها الخاصة بحيث لا
يمنع المادة من انقسام آخر اولى من جهة الصورة بحيث يجوز ان يتداخل اقسام القسمين من الجانبين لم يكن المخصص فصلا وذلك كالحيوان ينقسم الى ذكر وانثى لمادته حيث عرضت
لها انفعال من سخن فتقبل مزاجا حارا استعد به للذكورة او من برد فتقبل مزاجا باردا استعد به للانوثة وليس يمتنع بهذا الانقسام من قبول قسمة اخرى من حيث الصورة
كان يكون انسانا وفرسا حتى ان كلا من الذكر والانثى يجوز ان يكون انسانا وفرسا مثلا فلا محالة كل من الانسان والفرس مثلا ايضا يجوز ان يكون ذكرا وانثى
فيكون الحيوان يتنوع فيصير انسانا وفرسا من غير ان يكون في ذلك مدخل لكونه ذكرا او انثى وان لم يكن كذلك كان فصلا سواء كان استعداد بالذات لصورتها كما
للجسم ذي النفس فان النفس هي التي تكون ولا حساسة بالذات او تكون لمادتها لكن بحيث تمنع من انقسام اولى من جهة الصورة تتداخل اقسامه مع اقسام هذه
القسمة وذلك كانقسام الجسم الى المتغذي وغيره فانه وان كان من جهة المادة لكنه مخصص بجنس بعض الانواع الحاصلة بالانقسام من جهة الصورة فانه اذا صار بحيث
لم يقبل من الصورة الانفسانية فيه حساسة او غير حساسة فيكون حيوانا او نباتا البتة وليس يجوز ان يكون الجسم المتغذي ذا النفس غاذية او غير ذي النفس كما ان لا
ان يكون الجسم ذو النفس متغذيا او غير متغذ وينبغي ان تتذكر لاتقان ذلك حال المادة فانها اذا كانت تتحرك الى قبول صورة ليحصل نوع يعرض لها من مبادي
الامور الطبيعية عوارض من الامزجة وغيرها فربما كانت الانفعالات العارضة صارفة لها نحو الغاية المقصودة فقد توقفها على الصورة الحاصلة اما الصورة الاولى
كما اذا تحرك الطين الى التحجر فعرضه مانع ابقاه على الطينية او على بعض الصور الواقعة في الطريق كصورة السجيل مثلا في التحرك من الطينية الى الحجرية وقد توصلها الى صورة
اخرى كما اذا تحرك العصير الى التخمر فعرض له عارض فتخلل وربما لم يصرف وربما كانت موقعة لاختلافات في نفس المعنى المتحرك اليه اذا كانت تقبل الاختلاف
كما اذا تحركت المادة بالبعض الى الحيوانية وعرض لها انفعالات موقعة لاختلافات في نفس تحصيل الطبيعة الحيوانية فصار بعضها ... وبعضها ...
وربما كانت موقعة لاختلافات لا في نفس الغاية المقصودة بل في امور مناسبة للغاية وخارجة عنها حتى انما يعرض للمادة من هذه الجهة تبقى معه المادة متوجهة
الى الغاية يكون لا محالة خارجا من هذا القبيل المذكورة والانوثة فانهما في كيفية حال الآلة التناسلية والتناسل امر عارض بعد الحيوة وتنوعها ...
مخصصا للطبيعة وان كان مناسبا للغاية فما كان من الانفعالات واللوازم بهذه الصفة لا يكون فصولا وعلى الثاني لا يكون المعنى المخصص فصلا ...
الطبيعة القابل لكان مخصصا لمعنى سابق عليه بلا واسطة بحيث يمنع انقسامه قسمة ذاتية اخرى تتداخل اقسامها مع اقسام هذه القسمة وذلك لان المعنى
السابق بالنسبة الى ما لحقه بلا واسطة سواء كان هذا السابق تلك الطبيعة بعينها او معنى آخر حيث نتكلم في الامر متكررا الى ان ينتهي الى تلك الطبيعة كان
هناك فصلان او فصول مترتبة ويكون الاخير فصلا لها ... فصل او فصول للطبيعة الاولى كالحيوان انما يكون ناميا لكونه ذا نفس شاعرة انما هو له

كونه ذا نفس بعد كونه نباتيا وان لم يكن كذلك بل يكون المعنى اللاحق في بعض المراتب غير محصل ويكون محصلا الا على الشريطة لم يكون ولا يخرج عن ذلك هو كذا انما
فصلا الثبتة ولو بواسطة كالجوهر انما يكون قابلا للميل المستقيم او المستدير بعد كونه قابلا للميل وكونه قابلا للميل انما هو بعد كونه جسما طبيعيا فان الجوهر اذا كان جسما
طبيعيا لزمه ان يكون قابل الميل لكونه من لوازم الجسم الطبيعي فقابل الميل غير مخصص بما يسبقه بلا واسطة اعني الجسم الطبيعي بل مساو له فلا يكون فصلا له ولا للجوهر ولا يكون
ما بعده اعني قابل الميل المستقيم او المستدير ايضا فصلا للشيء منها وكالجوهر انما يكون ملتحيا او سحيا بعد كونه رجلا وانما يكون رجلا بعد كونه ذكرا وانما يكون ذكرا
بعد كونه حيوانا بانضمام الفصل المقوم للحيوان من الحساس المتحرك بالارادة اليه وكونه حيوانا انما هو بعد كونه ذا نفس مع كونه ذا نفس بعد كونه جسما بانضمام الفصل
المقوم للجسم اليه فالذكر وان كان مخصصا لما قبله من الحيوان لكن لا على الشريطة فلا يكون هو وما بعده من الرجل ثم الملتحي او الكوسج فصولا والا لجوهر وما قبل [illegible]
فمعاني كونه متخيلا وبعدما اتقنت ذلك لم يبق لنا حاجة الى التجشم كلفة في المقام الثاني اعني اعطاء القانون لتمييز الانواع من الاجناس فان الطبائع التي تلتبس
الامر في كونها جنسا او نوعا ما كان منها بحيث يقبل الانقسام الى الفصول فهو جنس وما لا يكون كذلك بل انما يكون انقسامه بالعوارض فهو نوع **قلت** وهذه المعاني
اللاحقة اذا لم تكن فصولا تكون عوارض لازمة او غير لازمة واللازمة اما من جهة الصورة او المادة او من جهة اعراض لازمة كذلك اذا كانت لازمة للطبيعة نفسها
من اي جهة كانت او لما فوقها تكون لازمة لما تحتها والتي يلزم ما تحتها لا يجب ان يلزمها ثم العوارض وان كانت خارجة عن طبيعة الجنس والنوع فلا يجب خروجها
عن الشخص المشار اليه وكما ان الجنس لكونه مأخوذا لا بشرط يحمل على النوع وان كان فيه زيادة معنى الفصل كذلك يقال هو اي النوع على الشخص وان كان فيه زيادة
العوارض فزيادة العوارض على الطبيعة الجنسية او النوعية انما هي بمعنى ان الطبيعة في ان تكون لها تلك الطبيعة غير مفتقرة الى تلك وان كانت لا تحتاج
اليها في تحصيل معنى متقرر بالفعل يجوز ان يكون اي مشارا اليها فهي زائدة على تحصيل المعنى وان لم يزد على تحصيل الاشارة والفصول بالنسبة الى الجنس
يشاركها في الاول دون الثاني ثم من العوارض ما هو بحيث لو توهم مرفوعا عن المشار اليه لم يبق موجودا بل قد فسد نحو مغايرة اللازمة ومنها ما ليس
كذلك وكانت قد تحصلت ان الانواع المتفقة تحت جنس حقيقية كانت او اضافية تتباين بعضها عن بعض بفصول والاصناف والاشخاص المتفقة
تحت نوع انما تتباين بالعوارض واما النوع فلا يمتاز عن الجنس الا بالفصل المبهم الا في بعض الاعتبار بدخول الفصل فيه دون الجنس ودخول الجنس فيه دون الفصل والجنس
والفصل ايضا لا يمتازان الا في بعض الاعتبار ويكون امتيازهما حينئذ بنفس ذاتيهما فالفصل من الاعراض الخاصة للجنس والجنس من الاعراض العامة وكذا الجنس
الاعلى وبسائط الفصول انما تمتاز عن سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يجب ان يكون لكل فصل فصل **اقول** لما عرفت ان اي المعاني اللاحقة بالجنس تكون فصلا
وايها لا تكون فاعلم ان ما لا تكون فصولا تكون عوارض لا محالة والعوارض اما لازمة او غير لازمة واللازمة اما لازمة بلا واسطة عارض آخر فتكون لازمة
من جهة الصورة او المادة واما بواسطة عارض آخر وتلك الواسطة ايضا اما لازمة لا بواسطة عارض بل من جهة الصورة او المادة او بواسطة عارض الى ان ينتهي
الامر الى عارض لا بواسطة واللازم للطبيعة من اي جهة كان قد يكون لازما لها نفسها اي لاجل صورتها الخاصة بها او مادتها كذلك او عرض خاص بها وقد يكون
بواسطة امر اعم منها اما مادة او صورة او عارض واللازم للاعم يكون لازما لما تحته من الانواع والاصناف والافراد من غير عكس فان اللازم للاخص لا يجب
ان يكون لازما للاعم نعم قد يلزمه اذا كان ايضا لازما لما تحته بلا واسطة او بواسطة مساوية او اعمه ثم العوارض وان كانت خارجة عن طبيعة الجنس والنوع لكن
لا يجب خروجها عن الشخص فان الطبيعة النوعية اذا وجدت تشخصت فاذا وجدت في مادة معينة مع لواحق مادية وعوارض لازمة او غير لازمة فالمجموع هو الشخص
المشار اليه يكون شخصا بالطبيعة ثم معنى ان مجموع الانسانية مع البياض وطول القامة وبنوة عمرو مثلا الى غير ذلك يكون شخصا مشارا اليه انسانيا
بل ان [illegible] الانسان الابيض الطويل القامة ابن عمرو فكلامنا في العوارض دون الاعراض فان وضع الاعراض في مثل ذلك بدل العوارض
في عبارتهم فالمراد بها العوارض ثم لا تختلج في بالك انه اذا كانت العوارض داخلة في الشخص ينبغي ان لا يصح حمل الجنس والنوع عليه لانها تكون حينئذ جزءا منه
فقد ذكرنا سالفا في حمل الجنس على النوع من ان المحمول على النوع هو طبيعة الجنس لا بشرط شيء فالفصل المقوم للنوع وان لم يكن متضمنا في الجنس بالفعل لكنه
فيه بالقوة ولا يكون منضافا اليه من خارج حتى يكون الجنس بعضا من المجموع غير محمول عليه فقس على ذلك حمل الجنس والنوع على الشخص فالجسم مثلا انما نعني به اذا
اخذناه جنسا لا بشرط ماهية اذا وجدت كانت الذي موضوع كان فيها طول وعرض وعمق ولسنا نشترط ختم المعنى بذلك بل ما كان فيه ذلك فهو جسم
وان كان فيه مع ذلك الف معنى آخر فيكون المجموع جسما فتكون تلك المعاني متضمنة في الجسم لا انها زائدة عليه منضافا اليه من خارج فالشخص المشتمل على الجنس مع
الفصول والعوارض يكون بتمامه جسما لا ان يكون جزء منه جسما فان قلت هذا خرق للاجماع الحكماء على ان للشخص عوارض وخواص خارجة عن طبيعة الجنس
والنوع [illegible] ان مرادهم بخروجها عن طبيعة الجنس وزيادتها عليه انها خارجة عن نفس مفهوم الجنس غير داخلة فيه بالفعل حتى ان طبيعة الجنس لا تحتاج في
ان تكون لها طبيعة الجنس الى شيء في تقوم معناها الى تلك العوارض [illegible] وانما [illegible] الاحتياج اليها في تحصيل معنى متقرر بالفعل
يجوز ان يكون ذلك المعنى في الوجود اي مشارا اليه كان باقيا فان النفس [illegible] معنى الجنس كالجوهر مثلا ويحصله بالفصول حتى ينتهي الى الفصل الاخير كان [illegible]

تحصيل لها ماهية نوعية تامة اعني يجوز ان يتقرر بالفعل فيلحقها العوارض ولا يحتاج في ذلك ان يدرك العوارض ايضا فان حملت كلامهم على المعنى كما هو الظاهر
من كلام الشيخ في الشفاء فالفصول ايضا تشارك العوارض في هذا الحكم وان حملته على المعنى الثاني كان الحكم مختصا بالعوارض ثم اعلم ان العوارض منها ما لو توهم
مرفوعا عن التشخص المشار اليه لم يبق ذلك الشخص مع وجود ايل وهذا نحو مغايرته اللازمة له مع سائر الاشخاص وذلك اما لكون تلك العوارض من اسباب التشخص كالانفصال
الطاري على المادة العنصرية لكون القطرة فردا بالفعل من الماء واما لكونها مخصصة بها من لوازم ذلك التشخص من حيث هو تشخص وان لم يكن من اسباب التشخص
كلوازم المزاج الشخصي لزيد ولعلك قد حصل لك مما وعيت ان الانواع الواقعة تحت جنس سواء كانت تلك الانواع حقيقية كالانسان والفرس تحت الحيوان
او اضافية محضة كالحيوان والنبات تحت الجسم المتغذي يمتاز بعضها عن بعض بفصول مقومة لها مقسمة لجنسها ولا يمتنع ان تكون مع ذلك ممتازة
بالعوارض ايضا لكن كما لا يكون الامتياز بالفصول ذاتي وهذا عرضي وان الاصناف والاشخاص المتحدة تحت نوع لا امتياز الا بالعوارض المشاركة لها
في تمام الحقيقة واما النوع فلا امتياز عن الجنس والفصل بل هو عينهما في الخارج وفي الذهن ايضا الا في بعض اللحاظ اعني لحظ التحصل والابهام والخلط والعراء فان النوع
يمتاز من جهة عن الجنس وذلك بدخول الفصل فيه بالفعل لا في الجنس وعن الفصل ايضا بدخول الجنس فيه لا في الفصل والجنس والفصل ايضا لا امتياز ان في الخارج ولا
في الذهن الا في اللحظ التعريتي واخذ كل منهما بشرط لا ويكون امتيازهما حينئذ بنفس معنيهما لا بجزء من المعنى مع الشركة في جزء منه ولا بخارج مع الشركة
في تمام المعنى وذلك لعدم اشتراكهما في معنى هو تمام جوهر الماهية فان قلت اليس مثلا فصول الجواهر جواهر فيكون الجوهر مشتركا بينها فيكون الامتياز بجزء
آخر وهكذا حتى يتسلسل قلنا فصول الجواهر والكائنات جواهر لكن حمل الجوهر عليها عرضي بخلاف حمله على النفسية وعلى الاجناس الواقعة تحته لا يقال فاذن
لا يكون الجوهر جنسا لما تحته لانا نقول انما يرد ذلك بكونه جنسا لما تحته ان كان بالنسبة الى الاجناس والانواع المندرجة فيه لا مطلقا بل هو من الاعراض العامة للفصول
وكذا كل جنس للفصل المقسم له فصل من الاعراض الخاصة له وكذا الامتياز للجنس الاعلى وبسائط الفصول على سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يلزم التسلسل لا
الاجناس ولا في الفصول قلت لعلك ايقنت بما سبق ان الجعل البسيط لا ارتياب في ان المجعول في سنخ تقرره ذاته متعلق بالجاعل ويستتبع ذلك ان تعلمه في
الماهيتين لا يتعلق الا فقر فلا غنى الا هو واذ من البين ان الوجوب بالذات في اي جانب كان من التقرر والوجود او البطلان والعدم يوجب الغنى
فيه عن الموجب فسلب الوجوب بالذات عن الجانبين وهو الامكان الذاتي هو الموجب للفقر بها اليه فيتعلق بالواقع من الجانبين من جهة هو جهته فالحاجة
دائمة بدوام الامكان وتعلق الواقع من الجانبين بموجبه على حسب الوجوب المستتبع للوقوع في الدوام والتخصيص لشطر من الزمان والابتداء والانتهاء
في ذلك فاستمعن في ذلك بلحاظ حال الشمس والضوء الواقع منها اذا نهار على الارض فانه مرتبط بها في تقرره ووجوده فليس
كان ذلك مغنيا له عنها وما فيها المتعلقة بها وليس اذ حدث ليستغني في البقاء عنها وقس على ذلك حال البطلان والعدم فيكون الحادث في التقرر والوجود
يكون بالضرورة الى موجب متقرر موجود والتحقيق يوجب كونه واجبا بالذات اذ الخلل الا بسد باب الغنى وحسم مادة الى الافتقار لا يغني شيئا واما البطلان والعدم
فيكفي بالضرورة في وجوبها انتفاء الموجب للتقرر والوجود فلو انتفى ابطال موجب آخر اجتمع موجبان مستقلان وما استحف ظن الناس ومن تبعهم
ان المتعلق من المفعول بالجاعل انما هو حدوثه والمحوج له اليه هو الحدوث فالقديم لا سبب له البتة والحادث يستغني عنه في البقاء وان احتاج في الابتداء
ويحك بل هي حالة بين العدم والوجود هي الخروج من ذلك الى هذا فليس الحدوث الا الوجود بعد العدم اما مطلقا او في اول آن وما يعدها من الاحتياج
الى موجب فهو عدم فاعل الوجود لا هو فاعله وكون هذا الوجود مسبوقا بالعدم ليس عن فاعل بل هكذا في نفسه وكذا كونه في اول
آن فلم يبق من الحدوث معنى يصلح للتعلق بالفاعل سوى الوجود وتعلقه فرع تعلق الذات اذ لو استغنت في نفسها لاستغنت في وجودها بالاولى
من الوجود وما هو اولى اول آن منه وما بعده ولا يتخلف في معنى الوجود فلو اختلفت في جهة اخرى ثم اليس اذ لو وجب بالجاعل لكانت تامة اقتضت منها
الزمان فلو فرضت العلة التامة قديمة جاز ذلك اولا لكان معلولها الواجب بها قديما فالواجب بالغير بحسب مفهومه اعم من ان يكون قديما او دائما
والتعلق بالغير يستلزم قسيمه بالضرورة فيكون ذلك للمفهوم الامكان اولا وبالذات وللاخص ثانيا وبالعرض والوجوب بالغير يلازم الوجود مادام واقعا وكذا التعلق
من جهة الحاجة حينئذ يكون الامكان وهو كاف وانما على ان المسبوقية بالعدم ايضا كذلك ومما دفعهم في هذه الورطة مشاهدة بقاء البناء بعد البناء ونحو
ذلك فتخيل ان الاثر يعين البقاء انما هو الذات المجعولة والوجود المفاض فتحصيل الحاصل وانما امر جديد فالتأثير فيه لا في الذات الباقية ووجودها والا
من جعلنا ليس البناء جاعلة مكانها فليس البناء جاعل البناء بل حركة يده بسبب الحركة لاجزاء البيت وانتهاء هذه الحركة لاجتماعها والاجتماع للشكل والحافظ لذلك
الاجتماع على ذلك الشكل هو طبائع ما منها في الفتها الطبيعية مع عوقها اللبوسي عن الحركة الى احيازها الطبيعية بالوقوع في البين على ما بينهما من التراق والتلاشي
فيه تحصيل الحاصل تحصيل آخر فالذات والوجود المستمران انما هما تحصيل مستمر الاستمرار بازاء الانتهاء والبقاء بازاء البقاء **اقول** لا ريب في ان
الاثر متعلق بالمؤثر ويتعلق بالمؤثر فرع الحاجة فهو محتاج اليه البتة فيما هو كذلك العدم قبله ولا غنى الا هو ثم ان علة الحاجة اليه هو امكانه لذاته وجهة تعلقه به هو وجوده

فهو بذاته الممکن من حيث انه ممکن لا يکون احد طرفيه اولى به الا لمرجح وقد عرفت انه لا يکفي الاولوية ما لم ينته الى حد الوجوب بالمرجح فيکون الامکان هو المحوج الى المؤثر المرجح
وجهة التعلق هو الوجوب به وبما سلب آخر انا اذا نفينا الامکان الذاتي عن الشيء کان هناک لا محالة اما الوجوب او الامتناع بالذات اعني وجوب احد الطرفين وذلک
بذاته يحيل الحاجة ووجوب الغني فرفع الوجوب عن الطرفين [illegible] لا محالة يحيل الغني ويوجب الحاجة او نقيض العلة علة النقيض کما ان وجوب احد الطرفين هو العلة للغنى فيه
کذلک سلب وجوبهما وهو الامکان هو العلة للحاجة فيهما من غير مداخلة شيء آخر اصلا لا شطرا ولا شرطا واذا کانت علة الحاجة الى الغير هي الامکان لذاته کانت جهة
التعلق به هو الوجوب به فالممکن بذاته سواء کان دائم الوجود او العدم او حادثا بعد العدم محتاج الى المؤثر الموجب لاحد الطرفين بما هو امکانه بالذات دائما والطرف
الواقع الکائن هو الوجود دائما کان التعلق فيه باعتبار وجوبه عن الموجب دائما وان کان هو العدم وانما کان التعلق فيه کذلک وان کان العدم تارة والوجود اخرى
کان التعلق فيهما بحسب وجوب کل في مدته من جهة الا ان الموجب للوجود ضرورة يجب ان يکون موجودا والموجب للعدم هو انتفاء الموجب للوجود ضرورة ان انتفاءه
يوجب انتفاء الوجود وهو العدم فلو وجب العدم بعد ذلک بموجب آخر لزم اجتماع مؤثرين مستقلين على اثر واحد ومما يوضح هذا الحکم حال الشمس والضوء
الواقع على الارض بمحاذاتها فانه متعلق بمحاذاتها لکونها شرطا لافاضته عن المبدأ الفياض على الارض لو فرض دوام محاذاتها کان الضوء دائما ايضا ولم يکن
دوامه موجبا لمنافاة تعلقها [illegible] واذا کان حادثا فکما هو محتاج اليها في حدوثه کذلک هو محتاج اليها في مدة بقائه حتى لو فرض زوال الشمس عن محاذاة
تلک الارض او حيلولة شيء بينهما انعدم الضوء وکما ان وجوده مرتبط بمحاذاتها کذلک عدمه بعدمها اذ کان شأن المعلول في الافتقار الى الشرط والتعلق
به هذا فما ظنک بحاله مع الجاعل ثم ان تحقيق النظر يوجب ان حاجة الممکن في الوجود انما هي الى موجب واجب بالذات اذ الشيء ما لم يکن واجبا بغيره وذلک
الغير [illegible] اذا احال الغير فاستحال عليه جميع انحاء العدم ومتى جاز عليه بعض انحاء العدم لا يکون واجبا البتة ولو فرضنا الموجب للشيء ممکنا في ذاته فانما يمتنع
[illegible] عدمه مع بقائه ولا يمتنع عدمه مع عدمه فلا يکون ما فرضناه موجبا موجبا ولو اخذنا ذلک الموجب مع علته الممکنة وهکذا الى ما لا نهاية له من غير انتهاء
الى الواجب بالذات کان الامر على ما کان وکان ورود العدم على الکل من حيث الکل جائزا قطعا فالحاجة انما تنقضي بالانتهاء الى الغني [illegible] الى حاجته ومحتاج الى
آخر [illegible] للتسلسل الى الواجب الغني اصلا فهنا امر يلوح به ان لا مؤثر في الوجود الا [illegible] فيه المتفلسفة مع الفلاسفة والکلام بين المتکلمين
خلاف في ان المتعلق بالذات والمحتاج فيه هل هو الوجود دون الذات ام المتعلق بالذات والمحتاج فيه اولا هو نفس الذات باعتبار اصل قوامه وتقرره و
يستتبع ذلک التعلق والحاجة في التأثير الوجود وقد عرفت ان الجعل البسيط فلا ارتياب في ان الحق هو الثاني وکذلک في ان الامکان المحوج بالذات
[illegible] وجوب الوجود والعدم ام [illegible] وجوب التقرر والبطلان في [illegible] الذات المستتبعة [illegible] وجوب الوجود والعدم وفي ان جهة التعلق بالذات هو
وجوب وجود الذات مثلا بالغير او وجوب تقرره وقوامه به [illegible] المستتبع لوجوب وجوده به [illegible] فانما خالفت في ذلک [illegible] الکلامية [illegible]
ان المتعلق [illegible] وهم في ذلک فرق [illegible] ان الحدوث حالة متوسطة بين الوجود والعدم هي الخروج عن العدم الى الوجود
ومنهم من جعله الوجود في اول آن [illegible] على الاستقلال بل الجمهور منهم جعلوا الحدوث [illegible] ومنهم من جعله مع الامکان شطرا او
شرطا [illegible] الحدوث [illegible] کون الشيء بحيث يکون وجوده مسبوقا بالعدم [illegible] ان الحاجة [illegible] على الحدوث فکيف يکون علة لها [illegible] على ذلک
ان القديم بالزمان لا يکون له سبب [illegible] ان الحادث وان احتاج الى السبب [illegible] الحالة المتوسطة المسماة بالخروج عن العدم الى الوجود
او الوجود في اول آن [illegible] غير متعلق به في البقاء اعني الوجود الحاصل [illegible] الآن الاول [illegible] من ذلک انه لو فرض عدم الباري
تعالى [illegible] في بقاء العالم [illegible] ومنهم من فزع الى القول بتجدد الاجسام والاعراض [illegible] التجدد في الاعراض
[illegible] الى الاعراض [illegible] الى الواجب [illegible] الاعراض دون الاعراض [illegible]
[illegible] في ازاحتها [illegible] على ذلک فنقول [illegible] بين العدم والوجود [illegible] حالة متوسطة
الوجود بعد العدم [illegible] في اول آن [illegible] وکون ذلک الوجود متصفا بالمسبوقية بالعدم [illegible]
احتاج الى الموجب [illegible] بالضرورة [illegible] على الوجود [illegible]
[illegible] مسبوقا بالعدم فهو وجوب الثبوت لهذا الوجود فلا احتياج في کونه کذلک الى جاعل [illegible] على هذا اعني [illegible] التعلق بالفاعل
سوى الوجود والکائن الثاني فهما مع کون الوجود في اول آن [illegible] اما ان يکون مسبوقا بالعدم غير ازلي
وقد عرفت حاله والثاني ان يکون غير مسبوق بوجود ذلک الشيء في آن او زمان فثبوت هذا الوصف ايضا ضروري للوجود في اول آن فالمتعلق انما هو ذات
الوجود ثم حقيقة الوجود واحدة في الوجود الازلي والوجود في اول آن والوجود بعده فلا يبقى النظر في جهة التعلق وعلة الحاجة بل يشمل ذلک الکل او يختص
بالبعض فنقول اذا کان المعلول متعلق الوجود بعلته التامة ووجب الوجود بها ومن المعلوم انه لا يتخلف عنها بالزمان فلو فرضت العلة التامة قديمة [illegible]

جائز له المفروض ولم يجز كان معلولها الواجب بها قديما ايضا فالواجب بالغير بحسب مفهومه اعم من ان يكون قديما او حادثا وان منع عن وجود القسمين مانع من خارج
والتعلق بالغير يشمل قسميه فلا يكون لحوقه لاحد القسمين كالحادث اولى والاليق القسم الآخر كالقديم بل لحوقه اولا وبالذات للاعم اعني الواجب بالغير فهو التعلق بالغير هو الوجوب
بدون الحدوث والوجوب بالغير لازم الوجود ما دام واقعا فكذا التعلق وايضا اذا كان التعلق من جهة الوجوب ثانيا على انه لو كانت علة الحاجة هي الحدوث بمعنى المسبوقية
بالعدم كانت الحاجة والتعلق دائما ما دام الوجود ولان المسبوقية بالعدم غير ممكنة ثم نقول المشهور ما اوقعهم في هذه الورطة وجهان الاول مشاهدة بقاء البناء بعد فناء البناء
ونحو ذلك كبقاء الابن بعد فناء الاب ونحو الماء بعد انتفاء النار ولو كانت علة الحاجة هي الامكان لكان الاثر محتاجا في البقاء الى المؤثر الى هذه الآثار فزالت
تلك المؤثرات والثاني انه لو كان في البقاء تعلق تأثير من المفعول وتأثير من الفاعل فالاثر حينئذ ان كان هو الاثر المجهولة والوجه والمفاصل لزم تحصيل الحاصل وان كان
امرا جديدا فالتأثير فيه لا في الذات الباقية او وجودها والجواب عن الاول انه من قبيل اشتباه ما بالعرض بما بالذات فان البناء ليس علة للبناء بل حركة يده سبب
لحركة اجزاء البيت كاللبنات والخشبات وتلك الحركة علة معدة للاجتماع تلك الاجزاء فيرجع الى ان انتهاء تلك الحركة علة للاجتماع والاجتماع مع الشكل والحافظ
لتلك الاجزاء على ذلك الشكل هو امر آخر من طبيعة وقسر وذلك لان من تلك الاجزاء ما هو في مكانه الطبيعي وطبيعته حافظة له كاللبنات والقواعد الموضوعة
في الاساس وهذه الاجزاء واقعة بين سائر الاجزاء من اللبنات المنضودة والدعائم المنصوبة والسقف المرفوع وبين ما يحرك اليها على الاستقرار من المركز فهي
مانعة اياها عن الهبوط مع ما فيها من التلازم المانع الافتراق بادنى تحرك وعن الثاني انه من باب اشتباه تحصيل الحاصل بهذا التحصيل بتحصيل الحاصل بتحصيل
فالباطل هو الثاني واللازم هو الاول وذلك لان هناك تحصيلا مستمرا واثرا مستمرا على الذات المستتبع للوجود فاذا جرى الزمان فلو وجد في التحصيل ابتداء وبقاء كان
في الاثر ايضا ابتداء وبقاء فالحاصل بابتداء التحصيل ابتداء الاثر وببقائه بقاؤه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا نقيض له والصلاة على رسوله الذي لا نظير له اعلم ان التناقض قد يكون في المفردات بان يعتبر معانيها في النفس بدون اعتبار صدقها على شيء
ونقيضه المعنى كلمة النفي فيحصل مفهوم آخر في غاية البعد عنه ويسمى رفع المفهوم في نفسه وليس في شيء منهما اعتبار صدق ولا يصدق على شيء اصلا فاذا اعتبر
شيء واحد كان اثبات ذلك المفهوم له تحصيلا واثبات رفعه له عدولا فنفيا فان سلب فالا يجوز صدقهما على ذات واحدة في زمان واحد من جهة واحدة لا
كذبا لجواز ارتفاعهما عند عدم الموضوع فان قيل هذان المفهومان في انفسهما متناقضين كان مدار التناقض اعتبار [illegible]
المفهومات المتعددة بالاعتبار صدقهما على شيء لانهما لا يجتمعان في ذات واحدة ولا يرتفعان عنها لجواز الارتفاع عنها عند عدمها كما مر واذا اعتبر صدقهما
على ذات واحدة كان التناقض بين كل منهما بهذا الاعتبار رفع صدقه فلو صدق مفهوم ارتفاعهما كما عرفت مثلا الانسان اذا اعتبر صدقه كان نقيضه بهذا الاعتبار
رفع صدقه وكان هناك قضيتان متناقضتان احدهما موجبة محصلة والاخرى سالبة بسيطة واما رفع صدقه على ما اعتبر صدقه عليه فهو موجبة معدولة او سالبة محصلة
مساوية للسالبة البسيطة على زعم المتأخرين فهي ليست بنقيض للموجبة المحصلة لكنها مساوية لنقيضها على زعمهم هذا كله اذا اخذ الرفع بالمعنى السلبي وهو بالقياس
ليست [illegible] بالمعنى المصدري بمعناه بالفارسية نيستي كما يقال الوجود والعدم متناقضان فالوجود ونقيضه بمعنى الرفع المصدري [illegible]
لا بالمعنى المصدري [illegible]
على الاطلاق ولا شك ان الوجود والعدم ليس شيء منهما محمولا مواطاة على زيد مثلا مع انهما نقيضان عنده لكن احدهما محمول عليه اشتقاقا والنقيض لا يجوز ارتفاعهما عنه بهذا الاعتبار
فالوجود وليس الوجود بمعنى [illegible] موجود لا يجوز ارتفاعهما عنه فالاعتبار الاول كسائر مفهومات تناقض المفهومات التصورية واستبان منه ان التناقض
في البعض منها باعتبار الحمل مواطاة وفي البعض الآخر باعتبار الحمل اشتقاقا وغفل عنه كثير من الافاضل ثم ان القضية اذا كانت موجبة فنقيضها رفعها بالمعنى سلبها واذا كانت
سالبة فنقيضها قضية موجبة هي سلبها والتناقض بين القضيتين انما هو باعتبار انهما القضية فان معنى تقابلهما انه لا يجوز باعتبار الصدق والكذب لا
باعتبار الحمل مواطاة واشتقاقا والظاهر منه ان نقيض المفهوم التصوري مفهوم تصوري ونقيض المفهوم التصديقي مفهوم تصديقي وان نقيض الموجبة الكلية هو سلبها
ونقيض الموجبة الجزئية ايضا هو سلبها فقولهم ان نقيض الموجبة الكلية هي السالبة الجزئية وان نقيض الموجبة الجزئية هي السالبة الكلية مبني على المسامحة واقامة المساوي
للنقيضين الحقيقي مقامه لانه ليس محصلا دونه وقد صرحوا بمثل ذلك في بحث التناقض ثم اعلم ان التناقض بين المفهومات التصورية اذا كان باعتبار
الحمل بالمواطاة فانه يستحيل احدهما بان يكون منهما محمولا على شيء بالمواطاة وكذا انما يستحيل ارتفاعهما بان لا يكون شيء منهما محمولا عليه كذلك ولا يكون
احدهما محمولا كذلك على نفس الآخر فمفهوم المعدوم المحمول على نقيضه وهو مفهوم المحمول فلا يستحيل وكذا حمل مفهوم الكلي على مفهوم الجزئي الذي هو ذلك

وكذا لا يستحيل ان يحمل احدهما مواطاة على شي والآخر يكون محمولا عليه اشتقاقا كما ان الوجود محمول بالاشتقاق على زيد وعلى نقيضه وهو اللاوجود و
محمول عليه مواطاة واذا كان باعتبار الحمل اشتقاقا فانما يستحيل اجتماعهما وارتفاعهما باعتبار هذا الحمل لا عنه فلا يستحيل ان يحمل كل احدهما على نفس
الآخر وعلى ما صدق عليه الآخر كالعدم المحمول كذلك على نفس الوجود وعلى افراده ولذلك لا يستحيل ارتفاعهما عن شي بان لا يكون شي منهما محمولا عليه
مواطاة على زيد مثلا وان التناقض في القضايا فباعتبار الصدق والكذب كما عرفت فلا يستحيل ارتفاعهما باعتبار الحمل مطلقا لا مواطاة ولا اشتقاقا
وكذا لا يستحيل ارتفاع النقيضين مطلقا باعتبار الوجود الخارجي يعني يجوز ان لا يكون شي من النقيضين موجودا في الخارج كالامكان واللاامكان والوجوب
واللاوجوب والامتناع واللاامتناع بل نقول ذلك ضروري في القضايا لان نسب جزء الامور الاعتبارية وكذا لا يستحيل اجتماع النقيضين ....
...... باعتبار التعقل والتصور لان للعقل ان يتصور جميع الاشياء حتى النقيضين معا وكيف يستحيل مع ان تعقل احد النقيضين وهو السلب لا يمكن بدون
تعقل الايجاب لتوقفه عليه ولو اشتهر ان تصور السلب فرع تصور الايجاب وكذا لا يستحيل ارتفاعهما بهذا الاعتبار اذ يجوز ان لا يتصور شيئا
من النقيضين لمن هو خالي الذهن عنهما هذا تحقيق الكلام في النقيض على وجه ينحل به كثير من الشبه المورده في مواضع عديدة كما لا يخفى على من له تتبع وتدبر في العلوم

قد تمت بعون الملك الوهاب

هذه الرسالة الثانية اعني الدوحة الميادة والرسالة في تحقيق الكلي الطبعي والرسالة في تحقيق معنى ارتفاع النقيضين واجتماع
النقيضين اللاتي صنفها الفاضل الاجل ملا محمد محمود الجونفوري صاحب الشمس البازغة موافقا لحكم الفاضل الاجل
مولانا حكيم هداية الله خان الرامفوري دام فيوضه بتصحيح الفاضل الجليل والعالم النبيل شمس سماء التحقيق
بدر قمر التدقيق ذي اليد الطولى في العلوم العقلية والنقلية الذي غايته القصوى النيل بالسعادة الابدية
والازلية مولانا المولوي السيد محمد فضل حق المعروف بمولانا المولوي الحكيم السيد
محمد وزير حسن بن السيد خدا بخش بن السيد صابر علي المرحوم المغفور العظيم آبادي
البهاري دام ظله لغفران بالمع القران والعالم الاعلم والفاضل الافخم الطبيب الالبب
الحكيم الاحكم مولانا المولوي الحاج حكيم ... خان الرامفوري ... العظيم
... صاحب العز والجاه عالم الخفي والجلي المولوي
محمد معشوق علي الكنبوي
مد ظله العالي في تاريخ عشر
من ربيع الاخرى سنة الف و
ثلثمائة ...
... السلين
... على
آله واصحابه اجمعين
آمين
ثم
آمين

۶ قوله للاحق ذاتي آه اوللاحق ذاتي للاحق ذاتي اوللاحق ذاتي لنوع لاحق ذاتي الا ترى انه يبحث في العلم الطبيعي عن التقدم والتاخر العارضين للزمان العارض للحركة العارضة للجسم الطبيعي
الذي هو موضوع العلم الطبيعي فالعطف في قوله العوارض الذاتية انكان للتغاير فالشمول للمثل بين الصور ظاهر وانكان للبيان كما هو المتبادر فلعرضه انه قد يبحث عن العوارض الذاتية
للموضوع بنفسه وقد يبحث عن العوارض الذاتية المتعلقة له كالنوع واللاحق مثلا فيبحث في الطائفة الاولى من العوارض الذاتية وفي الطائفة الثانية يرجع الى البحث عن اعراضها الذاتية
بنوع من التاويل او يعني قولهم النار باردة والنار حارة والعنصر يقبل الخرق والالتيام والفلك لا يقبله عندهم ان الجسم ينقسم الى البارد والحار والى القابل للخرق والالتيام وغير القابل لهما والانقسام عرض ذاتي
للجسم الذي هو موضوع الطبيعي وبهذا تبين لك تاويل قول المتاخرين بان موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ ۸ قوله نحو قولنا كل جسم
فله حيز طبيعي آه فيه انه لا ينظر فيه جهة التغير والمادة وكذا في المسئلة القائلة كل جسم فله شكل طبيعي الا ان يقال ان مرجع جميع الحيثيات الى جهة الطبيعة وللزومها لها ذكرت وكنى بها عنها ولعله
لهذا ردد المص واشار الى ان المعتبر في موضوع الطبيعي المفهوم المردد بين الحيثيات لا حيثية معينة واحدة ۱۲ مولوی حمد اللہ ۹ قوله والرابع آه وهو ان يجعل نوع العرض
الذاتي للجسم موضوع المسئلة ويثبت له عرض ذاتي له نحو ان الحركة الطبيعية كلما ازدادت قربا الى الحيز ازدادت سرعة فان الحركة الطبيعية التي هي موضوع في هذا القول الذي هو مسئلة
من مسائل العلم الطبيعي نوع للعرض الذاتي لموضوع العلم الذي هو الجسم فان العرض الذاتي له الحركة والحركة الطبيعية نوع منها والسرعة من اللواحق الذاتية لها ۱۲ مولوی محمد یوسف
۱۰ قوله قد يكون محمول آه هذا انكان مخالفا لما صرح به السيد السند في حاشية شرح المطالع وغيره من المهرة في كتبهم من ان الاعراض الذاتية هي المحمولة بالمواطاة على الموضوع
لانها تقع محمولات المسائل والمعتبر في المسائل انما هو هذا الحمل لا الحمل بالاشتقاق ولهذا يؤولون المبادي الواقعة في الامثلة بالمشتقات لكنه موافق لكلام الرئيس في الشفاء والقول
ما قال به رئيس الفن ولا ضرورة تلجئه الى التاويل فان المسائل ما يدل على ثبوت الاعراض للموضوع اما بجعل نفس الاعراض محمولة او بايراد ما يدل على ثبوتها له نحو كل جسم ذو شكل طبيعي فاللازم
والمحمول المعتبر في تحديد العرض الذاتي المراد بها الثبوت الاعم كما في تحديد الامور العامة والمراد به خصوص الحلول او القيام والمشتقات ايضا اعراض حالة في محالها باعتبار ان العرض
اعم من العرضي كما ذهب اليه بعض فضلاء المتاخرين وبالجملة الامر فيه سهل ۱۲ مولوی حمد اللہ ۱۱ قوله والصورة والكانت آه دفع دخل مقدر وهو ان الصورة جزء مقوم للجسم
الذي هو موضوع العلم الطبيعي والموضوع وجزءه يكون مفروغا عنه البحث والبحث انما يكون من العوارض الذاتية فكيف تعد الصورة منها وتوضيح الدفع ان المراد من الصورة
التي تعد من العوارض الذاتية الصورة النوعية لا الجسمية وجزء الجسم انما هو الصورة الجسمية لا النوعية والنوعية وانكانت جزءا للجسم النوعي لكنها من العوارض الذاتية للجسم المطلق
الذي هو من جهة انه طبيعة موضوع العلم الطبيعي ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ ۱۲ قوله قد يكون من لواحق آه لان محل الصورة النوعية انكان هو الجسم المطلق
كما يفهم من هذا الكلام فكونها من عوارض الجسم ظاهر لانها فصل مقسم للجسم باعتبار بعض الملاحظات لتقسيمه والفصل خاصة للجنس فلا محالة تكون من العوارض الذاتية للجسم المطلق
وانكان محلها هو الهيولى كما ينطق به كلام المص في الدوحة فكون الصورة من لواحق الجسم لكونها عرضا لجزء موضوع العلم هو الهيولى او العرض الذاتي لجزء موضوع العلم
هو عرض ذاتي له ايضا بان يرجع تلك العرض مع مقابله الى موضوع العلم الذي هو الجسم كالصورة المائية مثلا فانها انما تلحق للهيولى بالذات ومع مقابلها يرجع الى الجسم
الطبيعي بانه منقسم الى المائي والى غيره والانقسام عرض ذاتي للجسم الطبيعي فافهم ۱۲ مولوی محمد ہدایت اللہ سلمہ ۱۳ قوله وصور المركبات تكون لاحقة آه فان صور
البسائط العنصرية متصورة بصورها الطبيعية وتلك الصور باقية في هيولى البسائط عند التركيب فيكون مجموع العناصر الممتزجة هيولى ثانية ويفاض عليها طبيعة اخرى في درجة
ثانية اي في التركيب فحامل صورة العنصر البسيط بل صورتها ايضا جزء من حامل صورة المركب وصورة المركب ليست جزءا مقوما للمادة الاولى والثانية لوجودهما قبلها فصور
البسائط فيكون لاحقة بل نقول ليست جزءا مقوما للمادة الثالثة التي هي عبارة عن المركب ايضا لان الاجتماع والامتزاج حصلتا قبل حصول الصورة النوعية للمركبات فان
العناصر الاربعة اذا تصغرت وتجمعت فانفعلت بعضها عن بعض فحصل الامتزاج ثم بعد ذلك تفيض نوعية المركبات كالذهب والفضة ولاجل ذلك بطلت جوهرية
صورة المركبات ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ ۱۴ قوله وقد تكون مشتقة آه والمراد من المشتق ههنا المعنى اللغوي اي المتخذ لا الاصطلاحي وهو المصوغ من المصدر
بحدوث هيئة ومعنى مع بقاء معناه والفلكي ليس من المشتقات المعدودة في علم الصرف فالحاصل ان اللواحق الذاتية قد تكون متخذة من الصور كالفلكي معناه له صورة
فلكية وقد تكون متخذة من الاعراض كالمتحرك من التحرك ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ ۱۶ قوله فيما يفرض فيه والآه يعني ليس المراد من الابعاد ههنا المتعارف
بان يسمى اطول الابعاد طولا واوسطها عرضا واقصرها عمقا بل المراد ههنا المعنى الاصطلاحي وهو ان البعد المفروض في الجوهر اولا يسمى بالطول والبعد المفروض فيه
ثانيا يسمى بالعرض والبعد المفروض فيه ثالثا يسمى بالعمق سواء كانت متساوية او متفاوتة والا يخرج الكرة عن تعريف الجسم لان الابعاد فيها متساوية لا متفاوتة ۱۲
مولوی محمد یوسف ۱۷ قوله فهذا معنى قولهم دفع لما يتوهم ان المراد بهذا القول ما هو ظاهره من ان الجسم هو الذي يوجد فيه الطول بالفعل وكذا العرض والعمق فيقال
ان الجسم امر واحد في نفسه لا طول فيه ولا عرض ولا عمق وحاصل الدفع انه ليس المراد بقولهم ما هو الظاهر حتى يتوجه عليه بل المقصود انه الذي يمكن فيه فرض الطول والعرض والعمق ۱۲ منه

حواشی متعلقہ صفحہ پنجم

۱۸ قوله ولا نعني آه جواب عما اورده شارح التجريد بان بزيادة قيد الفرض لما يخرج الافلاك فلا يكون التعريف منعكسا كذلك بعد زيادته يدخل المجردات لان فرض الابعاد الثلثة فيها ممكن غاية الامر ان يكون المفروض محالا فلا يكون مطردا وتقرير الجواب انه ليس المراد من الفرض الفرض التقديري وهو الذي يستعمل في مقدم الشرطية اي الفرض الشامل الفرض المحال حتى يخل طرده بالجواهر المجردة لتحققه فيها ايضا لامكان القول بان المجردات لو كانت ذات ابعاد ثلثة لكانت اجساما بل المراد التجويز العقلي الذي يستعمل في الرياضيات ولا يقدر التخييل والوهم على تجويز الابعاد الثلثة في المجردات والالم يبق المجرد مجردا لان تقاطع الابعاد الثلثة انما يمكن باتصال المتصل باتصال ما هو الصورة الجسمية الملازمة للمادة فالتقاطع انما يتصف به المادة والتقدير في قوله بل التقدير من القدر بمعنى اندازه كردن والمراد به التعين ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمه

۱۹ قوله اورد لفظ الامكان آه اي مع اخذ الفرض كما في هذا التعريف او بدونه كما في التعريفات الاخر المشهورة من انه جوهر يمكن فيه الابعاد الثلثة او جوهر قابل للابعاد فان المراد بالقابلية ايضا هو المراد بالامكان فايراده في حكم ايراد لفظ الامكان فايراد هذا اللفظ في هذا التعريف للتنبيه على ان المناط ليس على الاستعدادات المفروضة بالفعل وفي التعريفات الاخر على انه ليس على الموجودة فاخذه في تعريف الجسم اي تعريف كان مفيد لابد منه وعلى هذا لاحاجة الى ان يقال ان التنبيه من ايراد لفظ الامكان انما هو على عدم نوط الجسمية على الاستعدادات المفروضة فذكر التنبيه على عدم النوط على الاستعدادات الموجودة انما وقع منه استطرادا وتوفية للمقام ۱۲ مولوی حمد الله سلمه

حواشی متعلقہ صفحہ ششم

بقیہ صفحہ ششم ہندسہ ۵۵

كون مقومة للجسم في المركبات يكون مقوما لما هو مقوم للجسم والموضوع لكل شيء على ما يستفاد من كلام المشائين هو الذي اذا قيس بالنسبة الى ذلك الشيء فلا يحتاج في وجوده الى ماهية ذلك الشيء ولا يكون ذلك الشيء مقوما له بحسب الماهية فكيف يكون الجسم موضوعا للصورة آه انه يعرف مما ذكر ان الصورة وان كانت مقومة بالنسبة الى ذي الصورة اي انواع الاجسام كالماء والنار مثلا لكنها لاحقة بالنسبة الى الهيولى المتصلة بالصورة اي الجسم المطلق وان الصورة التركيبية تكون لاحقة للمواد التي هي الاجسام في نفسها فافهم ۱۲ مولوی ہدایت اللہ رامپوری

۵۶ قوله يعرف مما ذكرنا آه وهو ما مر من ان الصورة وان كانت مقومة للجسم ذي الصورة لكن الصورة المنوعة تكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات تكون لواحق لموادها التي هي في انفسها اجسام انت تعلم ان هذا الوجه انما يتم لكون الجسم المطلق او الاجسام التي هي مواد لطبائع المركبات طبعيا اما الجسم الذي كانت الطبيعة نفس صورته المقومة او جزء منها وليس هو مادة لصورة اخرى كالاجسام الفلكية او الانسان مثلا فينبغي ان لا يسمى طبعيا الا ان يقال اطلاق الطبعي عليه انما هو لكونه فردا من افراد الجسم المطلق الذي هو الطبعي فالاولى ان يقال ان الجسم سواء اخذ مطلقا او مع اخذ الصورة المنوعة البسيطة او المركبة اثر من آثار الطبيعة ومعلول لها فان المتقوم اثر من المقوم وكذلك المركب اثر ومعلول لجزئه ولكن الجسم المطلق والاجسام التي هي مواد لصورة تركيبية اخرى موضوعات للطبيعة ايضا ويكون فيها جهتان للنسبة ۱۲ جسم

۵۷ قوله فاعلم ان الصورة الانسانية آه لا يخفى عليك ان هذا العذر انما يتم في صور الاجسام التي لها جهات ذات طبائع واما في الاجسام التي ليست كذلك كالاجسام الفلكية والاجسام البسيطة العنصرية فصورها النوعية ليست موضوعات للطبيعة ولا آثار لها الا ان يقال وجه التسمية لا يجب ان يطرد في جميع افراد المسمى فيجوز ان يسمى طبعيا لاستناد بعض افرادها الى الطبيعة بان يكون اثرا لها ولو جعل وجه التسمية كون تلك الامور بعضها نفس الطبيعة وبعضها موضوعا لها وبعضها اثرا لها لما احتيج الى ذكره المصنف وهو بعيد جدا فتامل ۱۲ مولوی حمد الله سلمه

۵۷ قوله فاعلم ان الصورة الانسانية آه جزاء للشرط في قوله وان اختلج وجوابه وحاصله انا اخترنا ان الصورة اثر للطبيعة لكنها ليست اثرا للطبيعة الشخصية التي هي جزء لها حتى يقال ان الشيء لا يكون اثرا لجزئه بل هي اثر للطبيعة التي في الام اي المولدة عنها في الحيوانات وفي الاصول والبذور في الاشجار والنبات وكذا في المعادن ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمه

۵۸ قوله واعلم انه سيتضح آه لم يقصد منه ان لكل امر طبعي له سبب وسبب من الامور الطبيعية بسائط فلا يكون لها مبادي بل المقصود ان الامور الطبيعية لا تخلو عن مبادي واسباب وذلك بان يكون لبعضها مباد له مع انتهائها اسباب ۱۲ مولوی نظام الدین سلمه

۵۹ قوله من حيث حدودها آه فيه ان العلم اليقيني متعلقة النسبة لا الحدود ومعرفة الامور الطبيعية بالحدود وليست مما لا بد عنها من معرفة اسبابها كيف والاسباب خارجة عن الذات والحدود انما يدخلها الا ان يقال مقصود المصنف ان معرفة الامور الطبيعية بحدودها لا بد فيها من معرفة المبادي والاسباب كلها فالتفريع بقوله فلا بد كانه تفريع على مقدمة مذكورة في البرهان ومقدمة مطوية ضرورية من انه لا بد في تصور الشيء ذي المبادي بحدوده من تصور مبادئه الداخلة في قوام حقيقته او يقال اراد بالتصور بالحدود التصور الذي هو مطلب ما الحقيقية وهو تصور الشيء بعد العلم بوجوده فان الغالب ان الغرض في المسائل التي هي القضايا الايجابية وذلك التصور هو المسبوق بمطلب هل البسيطة لعني التصديق بالوجود في انفسها لا بد له من معرفة المبادي والاسباب حتى يحصل ذلك التصديقات يقينا فتامل ۱۲ جسم

تتمہ صفحہ ۶۶ شش

۵۵ قوله ثم اذا كانت آه اعلم ان المبادی علی وجهین اما مبادی خاصة بعلم علم مثل اعتقاد وجود الحركة للعلم الطبيعی او اعتقاد امكان انقسام كل مقدار الی غير النهاية للعلم الرياضی واما مبادی عامة وهی علی قسمين اما عامة علی الاطلاق لكل علم كقولنا كل شیٔ اما ان يصدق عليه الايجاب او السلب واما عامة لعدة علوم مثل قولنا الاشياء المساوية لشیٔ واحد متساوية فهذا مبدء يشترك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم النجوم وغير ذلك ثم لا يتعدی الی ما ليس له تقدير فان هذه الاشياء هی المساويات فی الكميات وذويها لا غير فان المساواة لا يقال لغيرها الا باشتراك الاسم والمبادی الخاصة لمسائل علم اما علی قسمين اما ان يكون خاصة بحسب ذلك العلم كله او بحسب بعض مسائله ۱۲ محمد يوسف

تتمہ صفحہ ہفتم ہندسہ ۵۶

بالذات كما يفهم من كلام الشيخ فی الشفاء حيث قال الامور العامة اعرف عند عقولنا وان لم تكن اعرف عند الطبيعة ای لم يكن الامور المقصودة فی الطبائع بتمام الوجود فان المقصود فی الطبيعة ليس ان يوجد حيوان مطلق ولا جسم مطلق بل ان يوجد طبائع النوعيات انتهی فلا يرد ان المعرفة انما هی لذی شعور والطبيعة لا شعور لها ولا يحتاج الی ان يراد بالاعرفية الاتمية وهی بالنسبة الی العقل المعرفة وبالنسبة الی الطبيعة الطلب او يراد ان نفس العام اعرف عند العقل وهو مقيسا الی الطبيعة لا يكون اعرف عنده بل الامر بالعكس ۱۲ مولوی محمد يوسف

۵۷ قوله انما هی النوعيات آه لعله واضح عند المصنف الا فللمناقشة فيه مجال واسع فانه يمكن ان يقال لعل النظام فی بعض الامور يتم بالجنسيات وتوجه الطبيعة وقصدها الی النوعيات لضرورة وجود الجنس فی النوع كما ان التوجه الی المشخصات لضرورة وجود النوع فی الشخص ولضرورة خصوصية المادة واقول ان التحصل انما هو للنوعيات والاجناس فی نفسها مبهمة لا تحصل لها الا بالفصول والطبيعة تقصد الايقاع والفعلية فلا تقصد الا ما هو تحصيل لا غير فان تحصل التشخص اقوی من تحصيل النوع فهو احری باقتضاء الطبيعة وتوجهها الی الايقاع والفعلية فليس المدار الاعلی ان نظام الطبائع الكلية ليس الا فی الطبائع النوعية فانا نعلم بالضرورة ان نظام النار ليس الا فی طبيعة الحرارة ونظام الماء ليس الا فی نوع البرودة لا فی جنس الكيفية الملموسة ولا فی شخص الحرارة والبرودة ۱۲ مولوی محمد اسحق

۵۸ قوله الطبيعة الكلية آه ليس المراد بالكلی ههنا ما هو مصطلح بل الميزان الا يلزم حمل الطبيعة الكلية علی الطبيعة الجزئية وليس كذلك بل المراد بالطبيعة الكلية الطبيعة المتعلقة بجميع اشخاص نوع واحد من حيث هو جميع الكافة لحفظ نظام ذلك النوع فالطبيعة الكلية فی الانسان هی المبدء الذی يقتضی وجود شخص منه وموت بعض آخر وبلوغ بعض الی حد وبعض الی حد آخر الی غير ذلك من النظام المشاهد فيه هو يقال له نظام النوع فمقصود الطبيعة الكلية نظام الانواع بخلاف الطبيعة الجزئية وهی الخاصة بشخص شخص من افراد الانواع الطبيعية فانها متكفلة بنظم مصالح الشخص علی سبيل التسخير من المبدء المتعالی عن الطبيعيات ۱۲ مولوی محمد يوسف

۵۹ قوله لو كانت مقصودة آه ای لو كانت الاجناس مقصودة بالذات لتم النظام بها ولا يتوجه الطبيعة الی النوعيات بالذات وهو خلاف الضرورة هكذا قيل هذا ما يقنع به المنصف لا المناظر وله ان يناقش بان الضرورة العقلية انما يحكم بالتوجه الی النوعيات مطلقا سواء كانت بالذات او بالتبع لضرورة استعداد المادة او لامر آخر لا بالتوجه اليها بالذات قطعا ولو قيل باقتضاء كون الاجناس مقصودة عدم توجه الطبيعة الی النوعيات مطلقا فللمنع مجال واسع ما احسن ما قال مقدام المحققين نظام الملة والدين ان الطبيعة ان قصدت بالذات الاجناس ليتم النظام جعلتها نوعا ههنا فلا يطلب الانواع الآخر فيقف عند وجود الجنس فی فصل ليس الامر عليه انتهی هذا موافق لما قال الشيخ لو كان المقصود هو الطبيعة الجنسية لكان لوجود النظام يتم بوجوده مثل وجود جسم كيف كان او حيوان كيف كان ۱۲ مولوی محمد يوسف

۶۰ قوله اللهم آه لم يكن فی الشفاء لفظ اللهم ولعلها للمصنف اشارة الی ان الظاهر ان المقصود فی الطبائع الجزئية ايضا الانواع دون الاشخاص فان الطبيعة الجزئية النارية مثلا لا تقصد الا الحرارة واليبوسة انما هی حرارة ويبوسة مثلا لا الحرارة المعينة واليبوسة الجزئية ولذلك لو بطلت لا تفسد نظام الطبيعة الجزئية بل تخلف بدلها بالطبع ان خلت وطبعها والضرورة حاكمة بان المقتضی فی الامور المتواردة انما هو القدر المشترك لا الخصوصيات بل هی ملغاة ۱۲ مولوی محمد اسحق

۶۱ قوله اذ العقل لا يدرك آه لعل المراد بالادراك الادراك الحصولی فلا يرد ان العقل يدرك بنفسه الصفات الجزئية القائمة بنفسه لا باشتراك قوة جسمانية وما لمجردات المجردة غير العقل وغير صفاته فلعله لا ينالها العقل ولا يدركها بوجه جزئی فان مدار الادراك الجزئی اما الحس او الحضور عند القوة العاقلة علی ما تقرر عند المتأخرين وتفصيله السيد بسطا فی الكلام او المراد بالشخصيات الشخصيات الجسمانية اذ الكلام فيها ۱۲ حكيم

۶۲ قوله من اعرفية الاخص آه هذا ليس كليا بان كل اخص اعرف عند الطبيعة من الاعم بل تلك الاعرفية انما هی بين الانواع والاجناس فقط بان الانواع اعرف عند الطبيعة من الاجناس فلا يرد ان الشخصيات ليست باعرف عند الطبيعة من الانواع والاجناس لانها ليست مقصودة بالذات فی الطبيعة الا ان يقال ان الشخصيات وان لم يكن مقصودة بالذات فی الطبيعة الكلية لكنها مقصودة بالذات فی الطبيعة الجزئية ۱۲ مولوی محمد يوسف

۶۳ قوله اللهم الا فی الطبيعة آه وجه الضعف ان المقصود بالذات فی الطبيعة الجزئية ايضا الانواع دون الشخصيات فالطبيعة الجزئية النارية مثلا لا تقصد الا الحرارة واليبوسة انما هی حرارة ويبوسة لا الحرارة واليبوسة المعينة ولذلك لو بطلت الحرارة واليبوسة المعينة لا تفسد نظام الطبيعة الجزئية بل تخلف بدلها بالطبع ان خليت وطبعها كذا قالوا ولا يذهب عليك ان الطبيعة الجزئية وهی الخاصة بشخص شخص من افراد الانواع الطبيعية المتكفلة بتنظيم مصالح الشخص والحرارة واليبوسة

حواشی متعلقہ صفحہ نہم
تتمہ حاشیہ نمبر ۱۱

المعینۃ انما یبطل ببطلان الطبیعۃ الجزئیۃ وبعدم فساد نظام الطبیعۃ الجزئیۃ انما ہو بتخلف الطبیعۃ الجزئیۃ الاخری او بوجود المقتضی لی [illegible] ۱۲ مولوی محمد یوسف
سلمہ قولہ والعقل لا یدرک الشخصیات [illegible] اعلم انہ لا نزاع فی ان مدرک الکلیات فی الانسان ہو العقل وانما النزاع فی مدرک الجزئیات علی وجہ کونہا جزئیات [illegible] العقل واختار
المصنف عند البعض الحواس والدلیل علی ان مدرک الجمیع ہو العقل ان الحاکم بین الکلی والجزئی فی مثل ہذا انسان الحاکم بین شیئین لا بد ان یدرکہما فالمدرک من الانسان یجب ان یدرک الشیئین واحدا فالمدرک
للکلیات ہو العقل فلا بد ان یکون مدرکا للجزئیات ایضا بالذات ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ اللہ تعالی

حواشی متعلقہ صفحہ دہم ۱۰
تتمہ حاشیہ نمبر ۹ صفحہ ۱۰

فانہا حوادث ذاتیۃ فقط فانہا عند المتاخرین المسبوق بالمادۃ انما ہو الحادث الزمانی لا الذاتی بدوام اقتران الحدوث الزمانی والعقول والافلاک والعناصر [illegible]
قدیمۃ ولو کان الحادث الذاتی مسبوقا بالمادۃ کما فہم البعض یلزم ان یکون ہیولی الافلاک والعناصر ہیولی لذلک ایضا وہکذا لکونہا حادثا ذاتیا فیتسلسل [illegible]
مسبوقا بالمادۃ لکونہا حوادث ذاتیۃ مع انہا مجردۃ عن المادۃ واما مسبوقیۃ بمادۃ فلان امکان الوجود سابق علی وجودہا الا تمتنع قبل وجودہ [illegible]
[illegible] انقلاب من الامتناع الی الامکان وہذا باطل لاستلزامہ تخلف الذات عن مقتضاہا [illegible]
[illegible] لامکان امر ثابت وانکار ثبوتہ علی نحو ثبوت العدمیات والاضافات التی تتصف بہا الاشیاء فی الخارج [illegible]
متصفا قبل وجودہ فی الواقع فلا بد لہ من محل وذلک المدعی ۱۲ مولوی محمد ہدایۃ اللہ سلمہ

سلمہ قولہ حادثۃ اہ ای حادثۃ مع حدوث الابدان لانہا لو کانت قدیمۃ موجودۃ قبل حدوث البدن لکانت اما واحدۃ او متعددۃ وکلاہما باطل اما الاول [illegible]
بعینہا [illegible] واما الثانی فلانہا اذا کانت متعددۃ فالاختلاف بینہا لا یکون بالماہیۃ [illegible] فلا بد ان یکون الاختلاف بالعوارض المفارقۃ والعوارض
[illegible] بل الماہیۃ لا تستحق العوارض [illegible] والقابل للنفس انما ہو البدن [illegible]
حادثۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ قولہ لا یتقوم اہ لا یقال [illegible] المادۃ فی القبول [illegible] الکلام فی المبادی [illegible]
لا یمکن الترکیب الطبیعی بین امرین لا تعلق لاحدہما بالاخر لان الترکیب الطبیعی لا یقتضی تعلق کل جزء من اجزاء المرکب الطبیعی سواء کان جزءا قریبا او بعیدا الا تری ان العنصر الواحد کالماء مثلا
[illegible] عند تحصلہ بصورۃ ذلک العنصر لا یحتاج فی تحصلہ وتقومہ الی الصورۃ الترکیبیۃ التی للمرکب مع انہ جزء مادی لہا واما الترکیب الطبیعی التعلق بین
امور فیہا ترکیب لاو بالذات وہو حاصل فی ما نحن فیہ لتقوم البدن المشتمل علی الاعضاء [illegible] بالنفس الناطقۃ وذلک البدن جزء اولی ومادۃ قریبۃ للانسان ۱۲ مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ یازدہم ۱۱
تتمہ صفحہ یازدہم ہندسہ ۵

[illegible] علیہ الاعراض من الصفات والاخلاق وکل ما کان کذلک کان جوہرا ولا سبیل الی الثانی لان من المعقولات معانی غیر منقسمۃ اصلا ولا اقل من ان یکون لہا وحدۃ ما
فیلزم انقسامہا لان التعقل بذلک یستلزم حصول الشیء وحلولہ فی المدرک والحال فی المنقسم لا بد ان یکون منقسما ولیس البدن علۃ بالذات للنفس فانہ لیس فاعلا لہا لان المادۃ
لا تفعل المجرد کما ہو مبین فی الالہی ولا علۃ صوریۃ لکون الامر بالعکس ہکذا فی البدن علۃ بالعرض للنفس فانہ اذا احدث بدن یصلح ان یکون آلۃ للنفس یحدث المفارق النفس الجزئیۃ لا
[illegible] بالجملۃ لیس لہا تعلق فی النفس الوجود بالبدن بل البدن [illegible] مفارق لا یستحیل [illegible] بقاء ذلک المفارق ولو کان لہا تعلق فی نفس الوجود بالبدن لزم
فسادہا بفسادہ مع انہا تبقی بعد فسادہ نعم لہا تعلق بالبدن بالتدبیر والتصرف ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ قولہ او بجہالۃ معطوف علی قولہ بمفارقۃ ای یکون المادۃ
محتاجۃ فی التقوم الی المقبول والمقبول لیس وجودہ متعلقا بالمادۃ لکنہ یلزمہا اذا وجدت یقوم مادۃ بجہالۃ کما فی الصورۃ الجوہریۃ الحالۃ فی الہیولی الاولی فان المادۃ ای الہیولی
محتاجۃ فی التقوم الی الصورۃ الجوہریۃ ویلزم للصورۃ الجوہریۃ اذا وجدت انہا تقوم مادتہا کما ہو مبین فی بحث التلازم بینہما والی الظاہرۃ من الحلول ۱۲ مولوی محمد یوسف
سلمہ قولہ غیر محتاجۃ اہ ای غیر محتاجۃ فی ذاتہا الی المقبول واللازم خروج العوارض التی ہی متقدمۃ لمحالہا فی التشخص کالزمان والاین المقدار مثلا فانہم یقولون ان الحرکۃ محتاجۃ فی تشخصہا الی [illegible]

حواشی متعلقہ صفحہ یازدہم — بقیہ صفحہ یازدہم ہندسہ ۵۵

الی ہذہ الامور وہذہ الامور ممہد لعلة التشخص فمایکون الحال محتاجة فی التشخص بہا الی المقبولات ۱۲ مولوی محمد ہدایة الله رام پوری سلمہ الله تعالی

۵۶ قولہ لوحدتہا آہ ای یحتاج فی کونہ جزءا مادیا الی معینة مادة اخری مطلقا لکون البسائط فان المادة للصور النوعیة فی البسائط اما الہیولی الاولی کما ہو مذہب المعلم فعدم احتیاجہا الی المادة واما الجسم المرکب من الہیولی الاولی والصورة الجسمیة کما ہو مذہب غیرہ فعدم احتیاجہ لان الجسم البسیط لوحدتہا کافیة لا یحتاج الی مواد اخری فافہم فما قال بعض المحشی ہذا غایة التوجیہ لکنہ لا یخرج عن غایة التکلف ۱۲ مولوی محمد ہدایة الله سلمہ

۵۷ قولہ کالبیت آہ فانہ مرکب خارجی لا یلتئم من اجتماع المواد وہی اللبنات والخشبات ونحوہا ترکیبا التئامیا اتصالیا بحیث یحصل الجدران البیت بتماسہا وتلاقیہا ۱۲ مولوی محمد یوسف

۵۸ قولہ کالتریاق آہ فان کیفیات الادویة والاشیاء التی تحصل التریاق منہا اذا انفعلت بعضہا فی بعض بالکسر والانکسار استحالت الی کیفیة واحدة متشابہة فی جمیعہا وہی مزاج التریاق ۱۲ مولوی محمد یوسف

۵۹ قولہ فان النفس لعزیمہ اذا وجدتہ انہا تقوم البدن بمفارقة اما الصفات اللازمة لہ فلا تزول الا بزوالہ ولم تعطلہا وتعطل الشیء خصوصا لہذا الجوہر الشریف النفیس واما المفارقة فلان الحالة انما یحصل بطریق الحلول والنفس لیست حالة لان حلول الشیء فی شیء علیہ بمعنی ان لا یکون لہ تحقق فی نفسہ الا وجودہ فی غیرہ حتی اذا انعدم عن ذلک المحل ینعدم فی ذلک الحال نعم عن الواقع والنفس لیس کذلک لان النفس اذا انعدم عن البدن لا ینعدم عن الواقع بل یبقی موجودة ۱۲ مولوی محمد ہدایة الله سلمہ

حواشی متعلقہ صفحہ چہاردہم ۱۴

۵۵ قولہ بعد زوال آہ ای صور البسائط انما یحصل فی الہیولی بعد زوال صورة لان الصورة النوعیة لکونہا مقومة للمادة یستحیل الانفکاک عنہا اذ کما لا یتصور وجود المادة معری عن الجسمیة کذلک لا یتصور بدون التخصیص بنوع عام من انواع الجسم فیقوم وجود الجسم بذلک المخصص فیجوز تبدل الصور بتوارد المادة بعینہا الا تری ان الصورة الہوائیة ینقلب الی المائیة وبالعکس فمادة العناصر واحدة فالصورة المائیة انما یحصل بعد زوال الہوائیة مثلا لاستحالة اجتماع المتقابلین من جہة واحدة ومن ہہنا ثبت استحالة الہیولی المشترکة بالاداء المادیة تمسک بتلک معین ببارات متعاقبة علی واحدة منہا یقیم اخری بدلہا بخلاف الافلاک فان الہیولی لکل واحد منہا صورة لازمة ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ

۵۶ قولہ کالاضداد آہ ان الصور النوعیة صور مختلفة الحقائق فالصورة النوعیة یحصل المادة جواہر بالفعل غیر الذی کان بالسابقة بخلاف الصورة الجسمیة فان افرادہا متماثلة فالصورة العاقبة من الجسمیة مماثلة للزائلة منہا فی الحقیقة وہی شریکة السبب فی جعل الہیولی موجودة ۱۲ مولوی محمد یوسف

۵۷ قولہ ویکفی آہ لما کان یحسن ان یتوہم انہ لا بد من وجود المستکمل والمتغیر قبل ما تم او تحول الیہ الا فای شیء یقال انہ تم او تحول وقبل الصورة لم یکن وجود الجسم البسیط فدفعہ بقولہ ویکفی عطفا علی قولہ یقال ای ان لم یکن الجسم البسیط قبل الصورة موجودة بالفعل لکن وجودہ بالقوة قبل الصورة من حیث انہ یسبق ہیولاہ فالجسم البسیط سابق من جہة الہیولی علی الصورة ۱۲ مولوی محمد یوسف

۵۸ قولہ ان اصطلح آہ العدم کذلک فان المستکمل والمتغیر یحتاج الی ان یکون قبلہ عدم حتی یتحقق کونہ متغیرا او مستکملا والعدم لیس یحتاج فی ان یکون عدما الی ان یحصل تغیر او کمال فرفع العدم لم یوجب رفع المتغیر والمستکمل من حیث ہو متغیر ومستکمل ورفع المتغیر والمستکمل یوجب رفع العدم ۱۲ مولوی محمد اسمٰعیل

۵۹ قولہ ولہذا یکون مبدءا آہ قال الشیخ فی الشفاء ولا فائدة لنا ان نناقش فی التسمیة فلیستعمل بدل المبدء المحتاج الیہ فیجد القائل للتغیر والاستکمال یجد العدم ویجد الصورة کلہا محتاجا الیہ فی ان یکون الجسم مستکملا او متغیرا ۱۲ مولوی محمد اسمٰعیل

۶۰ قولہ اذ کل آہ فلا یظن ان عدم شیء عن قابل موجود لہ کعدم الحرکة مجامع للجسم المتبدل بالحرکة حال السکون وکذلک عدم مجامع للجسم المتغیر من البیاض الی السواد فی حال البیاض مجامع للکائن فی مرتبة المادة لان مجامعة ذلک العدم للجسم فی تلک الامثلة وغیرہا مسلم ولیس الکلام فی مجامعة الجسم المستکمل او المتغیر او الکائن ہی ہم فان الجسم مستکمل فی حال التلبس بالحرکة لا فی حال السکون متغیر فی حال الانتقال الی السواد لا فی حال البیاض وکائن فی حالة التلبس بالصورة وفی مرتبة المادة انما القوة لا الفعلیة ۱۲ مولوی محمد یوسف

۶۱ قولہ لما یحصل آہ لان الاستکمال ان یحصل للشیء ما لم یکن من غیر زوال امر وجودی لا یحیطہ وان حصلت الصورة لم یکن حاصلة لکن زوال نہا امر وجودی بل الصورة السابقة قیل ان زوال الامر الوجودی لیس معتبرا فی مفہوم الاستکمال کما ہو معتبر فی مفہوم التغیر لانہ یفہم ومعنی قولہم من غیر زوال شیء منہ عدم اعتبار الزوال فی الاستکمال لا اعتبار عدم الزوال انتہی ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ

حواشی متعلقہ صفحہ پانزدہم — تتمہ حاشیہ ہندسہ ۵۶

وتخلی الصورة المائیة کما نشاہد من البخار الصاعد الی الجو ان البخار اجزاء ہوائیة متشکلة من الماء مختلطا باجزاء مائیة لطیفة فقد تاخذ الصورة الناریة وتخلی الصورة

بلدية كما في كور الحدادين فانه اذا سدت المنافذ التي يدخل فيها الهواء الحديد وتفخ نفخا شديدا يحدث فيه نار من انقلاب الهواء اليها وقد يتبدل الصورة بالعكس كما يشاهد
في كور الحدادين بانطفاء النار الكائنة فيه وتصير هواء ١٢ مولوی محمد یوسف ٥٦ قوله ومنها ما ليس كذلك آه كالافلاك فانه لا يقبل الكون والفساد فالصورة
الكائنة حيز طبيعي والصورة الفاسدة حيز طبيعي اخرى لما تقرر في موضعه ان كل جسم فله حيز طبيعي وان الحيز الواحد لا تقتضيه طبيعتان مختلفتان بالنوع وما يكون للصورة الكائنة
حيز طبيعي والصورة الفاسدة حيز طبيعي آخر فهو قابل للحركة المستقيمة لان الصورة الكائنة ان حصلت في حيز غريب تقتضي ميلا مستقيما الى حيزه الطبيعي وان حصلت في حيز طبيعي فالصورة
الفاسدة قبل الفساد كانت حاصلة في حيز غريب وكانت تقتضي ميلا الى حيزه الطبيعي وليس في الافلاك ميل مستقيم ١٢ مولوی محمد یوسف سلمه

حواشی متعلقہ صفحہ ہدیہ سعیدیہ ١٨ نمبر ٤
تتمہ حاشیہ ہدیہ سعیدیہ ٥٦

فذوات فاعل من اعراضها فقد نقض بقوله بل سيلوح لك آه وحاصله ان علية الفاعل ليست علية خاصة بل هو كما انه علة للطبيعيات علة لمبادیها من المادة والصورة ايضا
ذات التعقل الطبيعي به مع وجود العلل الخاصة لها وهي الفواعل الجزئية فان العلم اليقيني انما يحصل من العلل العامة لو فقدت العلل الخاصة وهي ههنا موجودة وكونها ذوات فاعل
ليس من اعراضها الخاصة فلا يكون من عوارضها الذاتية والبحث انما يكون منها لا من الاعراض الغريبة وفيه ان المنافي للاشتغال كون العارض عارضا لامر عام لا كونه عارضا
اعم كما مر ١٢ مولوی محمد یوسف ٥٧ قوله كان الطبيعي يبحث عنه الى آخره ولا يخفى عليك ان الفاعل الكائن من الطبيعيات فاعلا لما سوى نفسه لا يكون ذلك الفاعل فاعلا
بالعدد وفاعل ذلك الفاعل الذي هو من الطبيعيات يكون امرا آخر فلا يكون الفاعل المشترك للطبيعيات فاعلا واحدا بالعدد وكما هو الباطل ١٢ مولوی محمد یوسف
٥٨ قوله والفاعل الواحد بالعموم آه فيه ايماء الى ان وحدة الفاعل وحدة عامة والكلام السابق كان على سبيل الفرض هذا ويحتمل ان يكون المقصود ان انتفاء وحدته
بالعدد امر ظاهر وقوله فانه الخ تفصيل المقام لا تعليل لما سبق ولا يخلو عن بحث بعد كما لا يخفى ١٢ مولوی نظام الدین رح
٥٩ قوله في قوته آه القوة كان معناها المشهور عند الجمهور تمكن الحيوان من الافعال الشاقة وهو المعنى يقابل الضعف ثم نقل منه الى سببه المسمى قدرة وهي صفة لها يتمكن الحيوان
من الفعل والترك بالارادة ونسبتها الى الطرفين بالسوية ثم عمم في الحيوان وغيره فالمراد ان نظر الطبيعي في الواحد بالعموم يكون بانه كيف يجب ان يكون في قوته مثلا هو القوى
على افعال غير متناهية اولا ١٢ مولوی محمد یوسف ٦٠ قوله بهذا النحو آه وهو الاشهر لكن يخالف لما صرح المحقق في شرح الاشارات من ان الحكماء قاطبة متفقون
على ان لا فاعل الا ذات الله تعالى ونسبة الفاعلية الى غيره تجوزية باعتبار كونه من الروابط والوسائط ١٢ مولوی نظام الدین رح ٦١ قوله هو الطبيعة آه
فان الطبيعة عندهم موثرة تاثيرا طبيعيا في جسم هو محلها او موثرة في جسم آخر ايضا وانكان التاثير فيه تاثيرا قسريا والمتكلمون لا يقولون بذلك التاثير بل الحوادث كلها عندهم
مستندة الى الله تعالى ابتداء وانما اثبتها على ما صاحب الفلسفة الاولى بان كل ما يصدر عن الاجسام في العادة المستمرة المحسوسة من الآثار والافعال كالاحراق مثلا من النار
وحركته وسكونه فهي صادرة عن قوة موجودة فيه لان ذلك اما ان يكون لكونه جسما او لامور اتفاقية او لامر مفارق عن الاجسام بالكلية او لقوة موجودة فيه والاول باطل والا
لاشتركت الاجسام فيه والثاني ايضا باطل والا لما كان ذلك مستمرا لان الامور الاتفاقية لا يكون دائمة ولا اكثرية والثالث ايضا باطل لان المفارق نسبته الى سائر الاجسام نسبته
واحدة فتخصيص تاثيره في بعض دون بعض الى مخصص والكلام عائد في المخصص والاقسام جارية فيه كلها باطلة سوى الرابع فاذن ما يصدر عن جسم هو عن قوة موجودة في ذلك
الجسم وهي الطبيعة ١٢ مولوی محمد یوسف ٦٢ قوله ما تكون فيه آه فيه ضميران ضمير مستتر في يكون وضمير بارز في فيه اما المستتر فيرجع الى المبدء واما البارز فالى
اي الطبيعة مبدء اول الحركة جسم يكون ذلك المبدء فيه وسكونه بالذات ١٢ مولوی محمد یوسف ٦٣ قوله فالمراد بالمبدء الفاعل آه فخرج الميل فانه ليس بفاعل
لان الميل ليس كالفاعل بل امر يجري كالحركة ١٢ مولوی محمد یوسف ٦٤ قوله لا يتقابل آه فان الحركة في مقولة معينة وكل واحد يقابل السكون في تلك المقولة وذلك
الحال بعينه اما اذا فرضت الحركة في مقولة والسكون في مقولة اخرى او الحركة في محل والسكون في آخر فلا تقابل بينهما ١٢ مولوی محمد یوسف ٦٥ قوله فاذا اريد
آه يعني اذا اريد ذلك لم يتخلف وقد تخلف كما يشهد به الحس لم يلزم اجتماع المتقابلين من الحركة والسكون وتخلف الكائن مثلا فانها يكون طبيعيين مثلا الجسم اذا كان على
مقدار مطلوب له فانه حال تخلف التخلخل فانه بينهما تخلف ١٢ مولوی نظام الدین رح ٦٦ قوله لم يتخلف آه مع ان الحركات تتخلف عن المبدء في حال السكون
والسكنات تتخلف عنه في حال الحركات فالمراد من المبدء المبدء الناقص لا التام لان الطبيعة ليست موجبة حقيقة للحركات الطبيعية والقسرية كما صرح به الشيخ وسيأتي بل المراد به
تمم للافعال حيث يكون الفاعل موجبا على حسب اقتضاء حريتهم مساهمة ثابتة عندهم كان الاصطلاح على تسمية الطبيعة بالفاعل لاجل فعل الفاعل على حسب اقتضائه وانما
[illegible] الى البعيد ذاته من تحريك الحجر الى العلو ما يقتضي الى مطلوبه السكون باعانة الملائمة وضع الحجر في السفل واورد الالزام بانه السكون عدم الحركة

فكيف يتعقل كون المبدء بعيد بعدم اثره واجاب بان الجسم اذا سكن فهناك امران احدهما عدم تلك الحركة وآخر استقراره في ذلك الحيز وهذا المعنى باتفاق الفلاسفة امر ثبوتي فانهم اجمعوا على ان الاين عبارة عن حصول الجسم في مكانه واتفقوا على ان هذا المعنى صفة موجودة وعرض حال في الجسم اذا عرفت هذا فنقول ان اريد بالسكون عدم الحركة فذلك لا يمكن جعله اثرا للطبيعة وان اريد كونه مستقرا في ذلك الحيز فذلك يمكن جعله اثرا للطبيعة ومعلولا لها انتهى واقول تعلم ان السكون عدم الحركة كما تقرر سابقا ان التقابل بين الحركة والسكون تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد حتى يكون عبارة عن الاستقرار وعدم الحركة كافة انتفاء علية بالذات عدم المعلول انما يستند الى عدم علة فالسكون علته عدم علة الحركة لا غير فلا يكون الطبيعة علة له فوجه التكلف بان العلة الحقيقية للسكون هي انعدام الحالة المنافرة وهو مصاحب للطبيعة فنسبت المبدئية اليها ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه قوله هو الفاعل بالحقيقة آه والاشبه ان فاعلها بالحقيقة هو موجدها وما معطيا للصورة لها فالمراد انه فاعلها من حيث هي طبيعة فافهم ١٢ مولوي نظام الدين سلمه قوله على الطبيعي آه اي عالم العلم الطبيعي واعلم ان الطبيعي منسوب الى الطبيعة فحذفت الياء وفتحت الباء في النسبة وحذفت التاء من الآخر كما في النسبة الى حنيفة يقال حنفي واذا انسب الى حنيف يقال حنيفي واعلم ايضا انه اذا انسب الى شافعي المنسوب الى شافع يقال شافعي ايضا من غير فرق فاذا انسب العلم الى الطبيعة يقال طبعي واذا انسب الانسان الى العلم الطبعي يقال ايضا طبعي ١٢ منه

حواشي متعلقه صفحه نوزدهم

سله قوله ولو استحالت الطبيعة آه فعلى هذا القائل ان يقول ان الطبيعة المقسور لو كانت محركة لجسمها لما عند الاسر لما تجاذب مقتضاها مقتضى القاسر ولما احتمل ان الطبيعة اذا ما تقتضي ما يخالف لما كلفتها النفس فتحرك مع العوق الذاتي فذلك يحدث الاعياء لتحقق التعاوق والتجاذب وان فرق بان تحريك القاسر لا يزاحم التجاذب والاعياء بخلاف تكليف النفس فطولب البرهان والله اعلم ١٢ مولوي نظام الدين رح سله قوله واما ان انهن آه هذا دفع لجواب آخر وهو ان الطبيعة لا يصدق على النفس في الحركات الارادية لان النفس ليست مبدء لها وانما المحرك احداث الميل وهي هاهنا نحو التحرك من المبدء الى المنتهى بحيث يدافع ما يعوقه وحاصل الدفع ان النفس كما لا تحرك الا باحداث الميل في الحركات الارادية كذلك الطبيعة في الحركات الطبيعية انما تحرك باحداث الميل كما سيأتي من اثبات الميل لكل حركة في مبحث الحركة فان اعتبر الميل محركا فعدم صدق الحد على النفس مسلم لكنه مضر لهم لانه يلزم عدم صدق الحد على المحدود واي الطبيعة ايضا لانه يكون على هذا التقدير الميل مبدءا اولا للطبيعة وان لم يعتبر محركا بل يعتبر آلة التحريك كما هو الحق فلا ينتقض الحد بالميل فلا يضر الايراد ويصدق الحد على النفس لكونها مبدءا اولا ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه سله قوله انما الاشتباه في النفس الفلكية آه ليس غرضه الاستنقاص فانه ليس من منصب الشارح قصد مطالبة البرهان فانه [illegible] بل مقصوده ان التعريف لم يتميز به المحدود عن غيره فان اختصاصه بالمعرف ومساواته غير بين بل النظر [illegible] ومتعذر في النفس الفلكية اذ حتى يقوم برهان على ثبوت صورة نوعية [illegible] سوى النفس المجردة والنفوس المنطبعة قائمة بمواد الافلاك واستخدام النفس بها في الحركات ١٢ مولوي محمد اسعد سلمه سله قوله فان الشيخ صرح آه قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات والطبيعة بهذا المعنى تقارب الطبع الذي يعم الاجسام حتى الافلاك وربما يزاد في هذا التعريف قولهم على نهج واحد من غير ارادة ليخصص المعنى المذكور بما يقابل النفس انتهى فيفهم منه ان الطبيعة بهذا المعنى تشمل النفس الفلكية فلا منافاة في صدق هذا التعريف عليها والاشتباه فيه الشارح [illegible] تصريح في الشفاء بان المحدود بهذا الحد هي التي تفعل افاعيلها على نهج واحد بلا ارادة فهي مقابلة للنفوس الفلكية والارضية ١٢ محمد اسلم

حواشي متعلقه صفحه بيست ودوم ٢٢

سله قوله كما في البسائط آه فان الطبيعة فيها هي الصورة وانما تكون طبيعة باعتبار وصورة باعتبار فاذا قيست الى الحركات والافعال الصادرة عنها سميت طبيعة واذا قيست الى تقويمها النوع سميت صورة نوعية اي منسوبة الى النوع بالتقويم والتحصيل فالصورة نفس الطبيعة في البسائط بحسب الذات وغيرها بالاعتبار فالعنصر البسيط كالماء مثلا جوهره الصوري بالقياس الى تقويم النوع صورة وبالقياس الى كونه مبدءا للآثار الملائمة مثل البرودة والرطوبة طبيعة وقال صدر المحققين انما سميت قوة ايضا باعتبار تاثيرها في الغير وكمالا لصيرورة الجنس بالفعل انتهى والمشهور ان القوة اعم من الصورة النوعية لان القوى النباتية والحيوانية قوة وليست صورة جوهرية ١٢ مولوي محمد يوسف سله قوله كما في البسائط آه التقييد بالعنصرية وان لم يقع في الشفاء لكنه يستفاد من فحوى كلامه لعله لاخراج الافلاك فانه ليس فيها الطبيعة بالمعنى المذكور ولذا لم يقل القدماء ان للافلاك طبيعة خامسة والمحقق السيد الشيرازي قائل بان الطبيعة ثابتة في جميع الاجسام المتحركة حتى الافلاك لكن الطبيعة فيها عين صورها المجردة والتفصيل الاتم في الاسفار الاربعة ١٢ مولوي محمد افضل رح سله قوله وهي غير محسوسة لان الصورة النوعية للماء مثلا مشتركة في اشخاصه فلو كانت محسوسة لكانت [illegible] الاحساس لها مع لواحق مادية كاين ووضع متعينين مع انه يمتنع ان يكون شيء واحد لا يكون ذلك الاين على ذلك الوضع فلا يكون المشتركة مشتركة هذا خلف [illegible] فساد مذهب من لا يجوز وجود شيء ينال الحس بافعاله لا بذاته فان الطبيعة وجودها مسلم [illegible] في موضع آخر وانما ينال الحس الى افعالها لا ذاتها ١٢ مولوي [illegible]

ص٩ قوله وانما تصدر آه دفع لما يتوهم من ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وطبيعة النار واحدة انما يصدر منها اثر واحد لا الآثار المتكثرة وحاصل الدفع ان الممنوع انما هو صدور الكثير عن الواحد الحق لا صدوره عن الواحد المتكثر الجهات وصدور الآثار عن الطبيعة الواحدة في جوهر النار انما هو بجهات متكثرة لان الكيفيات الاولية للعناصر هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والحرارة والبرودة فاعلتان لان كلا منهما يفعل في الاخرى وفي الرطوبة واليبوسة ايضا ولا ينفعل من الرطوبة واليبوسة ١٢ مولوی محمد یوسف ص٩ قوله وقد تكون كالجزء من الصورة آه الذي يظهر من مواضع من كلام الشيخ هو ان هذه القوة يوجد في مادة المركب من الاسطقسات ومعنى الصورة محمول على المركب لانها تتحد مع الفصل باعتبار اخذه معناها لا بشرط شيء والفصل محمول على المركب ومعنى الحمل هو الاتحاد في الوجود فيكون تلك القوة جزءا من الصورة بهذا الوجه ١٢ ص٩ قوله فان الاجسام المركبة آه كالانسان مثلا لا يحصل بالطبيعة وحدها والا لصدر الانسان على عنصر واحد لوجود الطبيعة فيه فقط لان الطبيعة هي التي صدرت عنها الافاعيل بلا شعور وارادة على نهج واحد فهي قوة محركة لما هي فيه بالذات الى جهة بل انما يحصل الانسان من الطبيعة التركيبية والنفس النباتية والنفس الحيوانية والنفس الانسانية لا من حيث انها متعددة بل من حيث انها متحدة فالنفس في الانسان واحدة ينبعث عنها قوى الطبيعة وقوى النفس النباتية من الغاذية والنامية والمولدة وينبعث عنها قوى النفس الحيوانية من المحركة والمدركة وينبعث عنها قوى النفس الانسانية وهي عقل علمي وعقل عملي فلما تضمنت القوة الانسانية التي هي النفس الناطقة لها كلها لكانت الطبيعة جزءا منها وانما قال كالجزء من الصورة ولم يقل قد يكون جزءا من الصورة لان النفس بسيط لا جزء لها الا باعتبار كما عرفت ولهذا قال كان صورة يجتمع آه لكان للتشبيه لا لكان الناقصة ١٢ مولوی محمد یوسف ص١١ قوله بالقوة المحركة لها بالذات هذا ما قاله الشيخ في الشفاء ان اراد بهذه القوة قوى العناصر الموجودة في المركبات فالظاهر انها طبائع الاجزاء المركبة للمركب ان اراد ان في المركب كالحيوان مثلا طبيعة مركبة سوى طبائع عناصره ونفسا نباتيا ونفسا حيوانيا يحصل صورته النوعية من اجتماع هذه الثلثة كما هو الظاهر من العبارة فهو ايضا كما ترى فانه يلزم ان يكون الشيء ذا حقائق مختلفة كيف والطبيعة والنفس النباتي والحيواني كلها مقوم للمادة محصلها نوعا من الانواع ويلزم ان يكون النفس النباتي والحيواني اعراضا لا جواهر فان المادة لتحصلها بالطبيعة من الطبائع موضوع مستغن عن النفس الانساني وكذا لتحصلها بالنفس النباتي مستغن عن الحيواني والحق في هذا المقام ان الصورة النوعية للانسان وهي التي تقوم مادته وتجعله نوعا انسانيا سواء كانت جوهرا مجردا او قائما بمادة حقيقة بسيطة جامعة لجميع ما تحتها من النفس الحيواني والانساني والطبيعة بمعنى ان الآثار الصادرة من تلك الثلثة حالة انفرادها في الحيوان والنبات والمعادن والبسائط مترتبة على تلك الحقيقة مع زيادة مثلا وهو الادراك العقلي وكذا صورة الحيوان جامعة للنفس النباتي والطبيعة وصورة النبات جامعة للطبائع فالانسان في وحدته وجامعيته للكثرة كانه يحاكي عن المبدأ الاول تعالى فكما انه تعالى واحد بجميع الجهات مع ان آثاره المتكاثرة مترتبة على نفس هذه الوحدة فكذلك الانسان مع توحده متقومة وبساطته حافظ للتركيب متحرك بالذات الى جهة ومتحرك باستخدام القوى النباتية حركات النشو والنماء وهكذا الى ان ينتهي الى النطق فهو كانه نفس انساني وطبيعة ونفس نباتي وحيواني ايضا فان اراد بالجزئية الطبيعة من الصورة عموم الطبيعة للاجسام بهذا المعنى فهو قول حق وان اراد غيره فهو قول بالاوهام والتفصيل في هذه المسئلة يقتضي مقاما اوسع من ذلك ١٢ مولوی حمد الله ص١٢ قوله وكيفية هذا الاجتماع آه الذي يستفاد من كلام الشيخ من غير هذا الموضع في كيفية هذا الاجتماع هو ان صورة كل نوع هو مركب من عدة قوى كالانسان مثلا يجب كونها مبدأ للآثار على ترتيب ونظام كانها تجمع الكل في واحد لكونها مرتبطا بواحد على وجه التناسب والترتيب يجعل الكثير شبيها بواحد وقد عرفت ان المقصود من هذه الاقوال ان ما ذكرناه فهو قول صحيح وان كان ظاهر العبارات آبيا والا فلا محصل لها عند العقول الصحيحة ١٢ [illegible] ص١٢ قوله في جوهر النار آه اي في ذاته وانما قال هذا لان في غير النار يمكن ان يقال تكثر الآثار الصادرة عن طبيعة النار فيه لتعدد القوابل لتصحيح بان الواحد يفعل افعالا كثيرة عند تعدد الآلات كالنفس الناطقة او عند تعدد القوابل كالعقل الفعال ١٢ مولوی محمد یوسف ص١٢ قوله فالبرودة آه قال الشيخ من الطبيعيات في اوله وامكان ان يجوز ان يكون طبيعة واحدة بسيطة يصدر عنها بما هي صورة قوة فعلية كما عن طبيعة النار البرد المحسوس يكون عنها من جهة مادتها اذ مادتها قوة اخرى انفعالية كما للنار من الرطوبة ويجوز ان يكون قد يفيض عنها بحسب الجسم قوة تمثيلية بحسب كيف الجسم قوة نحته الى آخره فالبرودة اثر الطبيعة المائية وهي قوة فعلية بالقياس الى المتأثر من جوهر الماء والحاصل ان الطبيعة تابى صورة مقيمة لما يصدر عنها باينا سبب الاقامة والتاثير والرطوبة قوة انفعالية فيكون اثرا لها من حيث الانفعال وهي المادة فكونها بالقياس الى المنفعل فيتشكل البرودة وهو المادة وان قرر المؤثر لطبيعة اسم الفاعل فالامر ايضا ظاهر يعني ان الرطوبة تصدر عنها بالقياس الى ما يؤثر في جوهر الجوهر وتشكله والحاصل من جهة الانفعال ١٢ مولوی نظام الدين ح

حواشی متعلقه صفحه بست و سوم

تتمه حاشیه صفحه ص

في الاعيان لم يتعلق بشخص بل وجد بالحقيقة اشخاص العالم كما عرفت سابقا ولا ينفي الشيخ الطبيعة الكلية المدبرة التي هي عين الطبيعة الاشخاص حقيقة ووجودا فان طبيعة الشخص المعين مثلا تقتضي تمام معينا وتقدرته مخصوصة وهي اذا اخذت من حيث هي هي بلا شرط شيء الطبيعة نوع الشخص تقتضي تمام مطلقا وتغذيته لا تقتضي هذا التقدير المشار به بين اشخاص التحيز

ولا يقتضي انما قبب تلك الاشخاص حتى يبقى وجودا دائما مما نقله وتسمية طبيعة كلية هي التي تقتضي هذا النظام والتدبير المشاهد والغرض من هذا التدبير النظام حفظ الحقائق الكلية الموجود
بعين وجود الاشخاص لان هذه الاشخاص فانها مقصودة بالعرض فانه لا يمكن حفظ الكليات بدون الجزئيات اما باتصافها في الكائنات واما ببقاء شخص واحد كما في المبدعات والشيخ نفى وجود
ذلك المبدء المفيض لتدبير النوع او الكل في الاعيان ويقول ليس الا ان المبدع الحق جل شانه ابدع طبائع جزئية في اشخاص النوع الواحد او اجزاء العالم بحيث يؤدي اجتماعها وترتيبها على
نمط خلقها الى حفظ نظام النوع او الكل لا انه كما ابدع طبائع في الاشخاص تقتضي ما هو ملائم تلك الاشخاص ابدع طبائع اخرى تقتضي ذلك النظام المشاهد في جميع الاشخاص او في جميع العالم
بما هو جميع فتامل ١٢ مولوي محمد المسيح سلمه قوله وبرتبة آه الحاصل ان الارادة العالية ابدع المواد اي الافراد وكذا يدبر وكل مواد ودع فيها الطبائع بحيث يكون كل طبيعة كل شخص
مقتضية وما فظ النظام لكل شخص المجموع للمجموع بان مجموع طبيعة الاشخاص لنوع واحد مقتضية لنظام النوع ومجموع طبائع جميع اشخاص جميع الانواع مقتضية لنظام العالم كله ١٢ مولوي نظام الدين
سلمه قوله بل ان يبدع اي المبدع الحق جل شانه ابدع طبائع جزئية في اشخاص النوع الواحد او اجزاء العالم بحيث يؤدي اجتماعها وترتيبها على نمط خلقها الى حفظ نظام النوع او الكل لا انه كما ابدع
طبائع في الاشخاص تقتضي ما هو ملائم لتلك الاشخاص ابدع طبيعة واحدة بالشخص تقتضي ذلك النظام المشاهد في جميع الاشخاص او في جميع العالم بما هو جميع ولا يرد انه اذا لم يكن للصور الكلية
وجود واستقلال في الاعيان فاي معنى للاستحفاظ في هذا العالم من جهة نسبة الجهات اليه لان نسبة الطبائع الجزئية الى الطبيعة الكلية انما هي نسبة الفرع الى الاصل لاقتضاء الطبيعة الكلية
المقصودة تحقق الطبائع الجزئية ليحفظ باجتماعها نظام النوع لا نسبة الحمل والاتحاد كما مر فتامل ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه قوله لا لكونه ملائما آه اي لو كانت الطبيعة الارضية
تطالب السفل لكونه ملائما لنظام الكل لامكن القول بان الطبيعة من الطبائع الفاعلة ابدعت لنظام الكل ولكن الطبيعة الارضية لا تطالب السفل لكونه ملائما لنظام الكل بل لانه ملائم للارض لان البرودة
عام المتصل فاو تطلب المحيط ان كان خفيفا والبرودة من آثار الطبيعة فلم يبق الارض رضا فلا يكون ابداعها الا لنظام الارض لا لنظام الكل وكذلك النارية انما تقصد نحو المحيط لانه ملائم للنار لكون
الحرارة علة الخفة فاو تقصد المركز ان كان ثقيلا والحرارة من آثار الطبيعة فلم يبق النار لو لا تقصد نحو المحيط لانه ملائم لنظام الكل حتى يقال ان الطبيعة من الطبائع الفاعلة ابدعت لنظام الكل ثم تطلب
الطبيعة الارضية السفل والنارية العلو فيتم صلاح الكل لحفظه عن الاحراق مثلا ويمكن نشو النبات وتعيش الحيوانات ولو تقصد طبيعة النار مركز العالم وتقصد طبيعة الارض المحيط فكيف يمكن
تعيش الحيوانات ونشو النبات للاحراق وعدم الملائم كما يمكن تعيش الحيوانات الغالبة عليها الطبيعة النارية في النار كالسمندر فهذا قيد الحيوانات بالغالبة عليها طبيعة الارض فقوله الطبيعة الارضية
فاعل بالغالبة ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه قوله فالامر المتقابل آه فيه دفع لما عسى ان يتوهم من قول الشيخ ان الموت وان كان غير مقصود في الطبيعة الجزئية فهو مقصود
في الطبيعة الكلية انتهى انه يدل على وجود الطبيعة الكلية فان كون الموت جاريا مجرى الطبيعي للطبيعة الكلية انما يتاتى عند وجودها فوجه الدفع ان المراد بالطبيعة هنا صورة نظام
النوع الحاصلة في المبادي العالية فانها تسمى بالطبيعة على ضرب من التمثيل ومراده ان الموت وان كان خارجا عن مجرى الطبيعة الجزئية لكنه جار مجرى الطبيعة الكلية التقديرية التخمينية ومكا
ان وجود الطبيعة التقديرية تخمينية كذلك جريان الموت على مجراها ايضا تقديري تخميلي لانه تخييل ان ما تقتضيه طبيعة مدبرة للكل تقتضي للموت في افراد لمصلحة التخلص للسعادة او وصول
نعمة الوجود الى جميع افراد ذلك النوع وان كان في الخارج ليس الا الطبائع الجزئية للافراد ١٢ مولوي محمد

حواشي متعلقه صفحه بیست وششم
تتمه حاشیه نمبر ۵

من ان لله عز وجل غاية اليه ما انه فاعل له واذا لم يكن عليه الغاية علية خاصة فلا يشتغل الالهي بها مع وجود العلل الخاصة وهي الغايات الجزئية فان العلم اليقيني انما يحصل من العلل
العالية لو فقدت العلل الخاصة وهي ههنا موجودة وكونها ذوات غاية ليس من اعراضها الخاصة فلا يكون من اعراضها الذاتية والبحث انما يكون منها لا من الاعراض الغريبة
لانه يسبب عليك ان المنافي للاشتغال كون العارض عارضا الامر عام لا كونه عارضا اعم وكلية العلل اشارة الى ان كليات عارضة لغيرها وكلية العلل او كان مختار انه ايضا لما قاله مولوي محمد عبد
سلمه قوله ثم الفاعل والغاية آه فكلاهما مبدءان للمركب بواسطة المادة والصورة فانه لو فرضت غناهما عن الفاعل والغاية استغنى المركب ايضا بضرورة انه كلما وجدت المادة
والصورة لم يفتقر وجود المركب الى امر آخر والمفروض ان وجودهما بلا فاعل وغاية فوجود المركب ايضا كذلك فعلم ان الاحتياج الى الفاعل والغاية ليس الا احتياج جزئية
للمركب اليهما وهذا انما يستقيم لو لم يكن للمركب وجود سوى وجودات الاجزاء كيف ولو كان للمركب وجود فلا بد لوجودات اجزاءه من فاعل وغاية كما لوجوده اليها ابد
عدم الاستقلال في وجود المركب بعد تحقق المادة والصورة لانه يتحقق جميع شرائط تاثير الفاعل فهو شرط في وجود المركب منهما فانهما علة الغاية لما انهما مبدءان من حيث ان المركب كذلك تقريبا
ايضا ولعله لهذا قال كلاهما وفيه ان اذا هذا ان الفاعل كما عرفت الماهية واثره تهيئة المادة للصورة وما معطي اثره ليس الا طبع الصورة في المادة ومفيض لما تاثير ليس له تاثير آخر في وجود المركب
بل وجود المركب انما هو تابع واثر لوجود الصورة في المادة فالفرض فاعلا في المركب لا يمكن الا بانطباع الصورة في المحل القابل ثم ذلك الانطباع ليس مبدءا لوجود المركب فكان له
وجود سوى وجودات الاجزاء وكذلك الغاية المقصودة للفاعل انما هي غاية لما يباشره وهو انطباع الصورة او هي سبب الفاعل في انه فاعل وسبب الصورة والمادة

تحريكها للفاعل المركب قال الشيخ في الشفاء الفاعل اما ان يكون مهيا للمادة فيكون سبب الايجاد للمادة القريبة من المعلول لا سببا قريبا او معطيا للصورة فيكون سبب الايجاد والصورة القريبة والغاية سبب الفاعل في انه فاعل وسبب الصورة والمادة بتوسط تحريكها للفاعل المركب انتهى فقوله كانها على عادة الشيخ من ارادة مختاره مصدرا بطريق التشبيه كان والمثال فى ذلك ۱۲ مولوی محمد ابراهيم

۵۸ قوله الشيئية بمعنى غير الوجود آه المراد من الشيئية على ما يظهر من الهيات الشفاء تقوم الماهية من حيث هي من غير اعتبار شرط الوجود العام او الخاص بل عليه كلام المحقق الطوسي في التجريد حيث قال ان الغاية علة بماهيتها لعلية العلة الفاعلية وكما قد يكون الشي معلولا بحسب تقوم ماهيته كالاثنينية فانها في حدوده الاثنينية معلولة للوحدة كذلك الشي وان كان معلوما بالوجود لكنه قد يكون علة من حيث نفس ماهيته كما في لوازم الماهية على طريق الشيخ فان الملزومات من حيث نفس ماهيتها علة لتلك اللوازم من غير مدخلية الوجود فيها عنده فالعلة الغائية وان كانت متصورة لنفس الفاعل او لقواه لكنها علة لعلية العلل من حيث نفس ماهيتها ومساوقة الشيئية للوجود لا يضر فان المساوقة لا تقتضي ان يكون العلية بحسب الوجود اذا كانت العلية بحسب الماهية لانها غير العلية لكنه يشكل في غاية الافعال الطبيعية فانها لها ايضا غايات عندهم ولا يتصور فيها علية علة الغاية بحسب الوجود ولان الوجود العيني متاخر ولا وجود لها ذهنا لان الطبيعة لا شعور لها على ما استقر الحكم فيما بعد واذ لا وجود فلا شيئية للمساوقة المسلمة فلا يتصور العلية بحسبها ايضا ويمكن ان يقال ان الغاية وان لم يكن لها وجود في ذهن الفاعل لكنها موجودة في الاذهان العالية فالشيئية التي لها بحسب الوجود في المبادي العالية علة لعلية العلل او يقال ان التقدم بحسب الشيئية او الوجود علة لفاعلية الفاعل انما هو في العلل الغائية وما اثبتوا للطبيعيات فثبت لها انما هو الغاية وهي اعم من العلل الغائية كما قال العلامة القوشجي في شرح التجريد الحكماء قد يطلقون الغاية على ما ينتهي اليه الفعل وان لم يكن مقصودا اذا كانت بحيث لو كان الفاعل مختارا لفعل ذلك الفعل لاجله والغاية بهذا المعنى اعم من العلة الغائية وبهذا الاعتبار اثبتوا للقوى الطبيعية غايات مع انها لا شعور ولا قصد فتدبر وستنكشف بها لك فيما بعد ۱۲ مولوی محمد المسيح

حواشی متعلقہ صفحہ بست و ہفتم ۲۷

۵۶ قوله ويسمى اه اي الامر الذي لابد من وجوده حتى يوجد الغاية على ان يكون وجوده متقدما على وجود الغاية يسمى نافعا فان شرب الدواء غاية بالذات هي الصحة وهو متقدم على وجودها لشرب الدواء ولابد من وجود الشرب لتحصيل الصحة فنفع الامر المذكور اعم من ان يكون نافعا اما بالحقيقة او بحسب الظن ۱۲ مولوی محمد يوسف

۵۷ قوله مثل الصحة بالخير اه اي الغاية الذاتية تسمى بالخير ويعلم ان الفاعل اذا حصل في مادة صورة فاما ان يكون مقصوده الاصلي هو تحصيل تلك الصورة في تلك المادة او مقصوده حصول صفة له في نفسه بواسطة ذلك التحصيل مثال الاول ان القوة المصورة للانسان غايتها تحصيل تلك الصورة في تلك المادة ومثال الثاني الباني لاجل الاستكنان فانه ليس غايته الذاتية تحصيل صورة البيت في مادته بل الاستكنان هو صفة تحصل للباني فاما القسم الاول فتلك الصورة الحادثة لها نسبة الى امور اربعة احدها نسبتها الى الفاعل من حيث ان تصورها صار محركا للفاعل وعلة لان صارت فاعلة حاصلة بالفعل مع تلك الصورة من هذا الاعتبار تكون غاية وثانيتها نسبتها الى حركة المادة الى قبولها هي بهذا الاعتبار يسمى نهاية وثالثها نسبتها الى المادة حيث كانت موصوفة بها بالقوة وهي بهذا الاعتبار يكون خيرا لان الشر هو عدم كمال الشي والخير هو حصول له ورابعها نسبتها الى المادة عند كونها موصوفة بها بالفعل وهي بهذا الاعتبار تكون صورة واما القسم الثاني وهو مثل الاستكنان فهو ليس له حصول الا في نفس الفاعل فله اعتبار ان الاول ان الصورة صار علة لكون الفاعل فاعلا بالفعل وهو بهذا الاعتبار غاية وثانيها ان الشي صار موصوفا به بالفعل بعد ما كان موصوفا به بالقوة وهو بهذا الاعتبار خير سواء كان خيرا حقيقيا او كان خيرا مظنونا فقد تحقق ان كل غاية فهو باعتبار غاية وباعتبار آخر خير ۱۲ مولوی محمد يوسف

۵۸ قوله كالجمال للرياضة فان الرياضة قد تستعقب حصول الجمال والجمال بالفتح يطلق على معنيين احدهما الجمال الذي يعرفه الجمهور مثل صفاء اللون ولين الملمس وغير ذلك مما يتعلق بالتبيت وهو على قسمين ذاتي ومكتسب بالاكتساب وثانيهما الجمال الحقيقي وهو ان يكون كل الاعضاء على افضل ما ينبغي ان يكون عليه من المزاج والهيئة والمراد من الجمال ههنا هو القسم الثاني من المعنى الاول والرياضة حركة ارادية يضطر الى التنفس العظيم المتواتر فعاينها الصحة لان استعمالها على جهة الاعتدال تدفع المواد الزائدة وتمنعها من التكون وتحمل على الاجتماع ازيد مما ينبغي وتعيد البدن والمزاج لها من استعداد عروض الامراض المادية فانها تستفرغ المادة اولا مع انعاشها للحرارة الغريزية وتعديله بالبدن الخفة وذلك لانها تصير حرارة لطيفة فتحلل ما اجتمع من فضل كل يوم وتكون الحركة معينة في ازالته وتوجهه الى خارجه وبها تتحلل الاجسام التي في البدن لهذا الانحلال تصير الاعضاء الاصلية لين ما كانت ويزداد بها الرطوبة قد ۱۲ مولوی محمد يوسف

۵۹ قوله كالشجة آه فان الغاية الذاتية وهي الوصول الى المكان الطبعي قد توجد مع الغاية العرضية وهي الشجة وقد لا توجد معها كما اذا انقفت الحجر على الراس كذا الغاية الذاتية في رمي السهم هي الوصول الى الصيد قد توجد مع الغاية العرضية وهي القتل للانسان قد لا توجد كما اذا رمى السهم في الانسان او في الهدف ولا يصل الى الصيد ولاشك في ان الغاية العرضية اي الشجة او القتل تقاوم الغاية الذاتية ۱۲ مولوی محمد يوسف سلمه

۵ قوله المستفرغ آه فان المستفرغ فاعل بالذات للاسهال والصفراء فاعل بالعرض لا بالذات الا ترى ضده الذي هو البلغم نسبة الى البلغم الذي هو التبريد الى المستفرغ فهو فاعل بالعرض للتبريد والبلغم فاعل بالذات للتبريد ۱۲

۵ قوله وغاية آه وحاصله انه يحرك الحركة لا يتعلق قصده بحيث لا القصد به اخر والغاية بالعرض مثاله فشرب الدواء له غاية بالعرض فان المقصود من الشرب الصحة فهي المنتهى للحركة هي الغاية بالذات والكان تحصل الغاية بالعرض ما تعرف الحركة بالذات الا بواسطة وشرب الدواء للذات تكون ۱۲ مولوی محمد حسن

حواشی متعلقہ صفحہ سی و چہارم ۳۴

٥٦ قوله لا سيما في الطبائع البسيطة آه فان آثار عدم الشعور من عدم الهرب عن المنافي وعدم الطلب للملائم لا تتجه عليها بحيث لا يمكن التشكيك فيه الا للجاهل المكابر في بعض المركبات من المعادن
والنباتات حتى يقيم عليه الشعور والمحقق الصدر الشيرازي اجترأ على ثبوت الشعور في الطبائع بل في كل شيء حتى الهيولى التي هي محض القوة والاستعداد ولذا حمل العشق والمحبة الواقعين في كلام الاقدمين من ان
الهيولى عاشقة للصورة ومحبة لها على الحقيقة لا على المجاز والكناية من استلزامها لها كما حمل الشيخ الرئيس عليه ولولا مخافة الاطناب لذكرته مع ما له وما عليه فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع الى
الاسفار الاربعة ۱۲ مولوی محمد الله رح ٥٧ قوله وجريان الطبائع آه حاصله ان الغايات في الامور الطبيعية موجودة في الاذهان العالية فهذا الوجود علة ومتقدم على
المعلول والوجود الخارجي المترتب على المعلولات معلول لها وانت تعلم ان هذا غير واضح في نفسه بل لعل الواضح خلافه فانا نعلم ضرورة ان الطبائع اذا وجدت وخليت ونفسها تكون متوجهة
الى افعالها المترتبة عليها وان لم يوجد عقل ولا فلك والاجتراء على التزام ان الامور المترتبة على الافعال الطبيعية دائما او اكثريا انما هي غايات متصورة للملائكة المسيطرة على نظام العالم
ليس الا القول باثبات الغايات في الطبائع ولم يقل ولم يدل عليه ۱۲ مولوی محمد الله رح

حواشی متعلقہ صفحہ سی و ہشتم ۳۸

٥٨ قوله واذا كان البعض آه العلم الطبيعي هو العلم الذي يبحث فيه عن امور تحتاج الى المادة في التحقق دون التعقل وهو المسمى بالعلم الرياضي لان النفس تتراض به وانما يسمى تعليميا لانهم كانوا يعلمونه صبيانهم تقويما
لافكارهم وتأنيسا لطبائعهم بالبراهين واليقينيات واصوله اربعة الهيئة والهندسة والحساب والموسيقى وفروعه كثيرة كعلم المناظر وجر الاثقال والاسطرلاب والنجوم وغيرها وموضوع الهندسة
الكم المتصل الساكن وموضوع الحساب العدد وموضوع الهيئة عند المتأخرين الاجسام الاول العلوية والسفلية كالاجرام الافلاك والكواكب والعناصر المشتركة في البساطة وبالجملة
موضوع الهيئة الاجسام البسيطة بخلاف العلم الطبيعي فان موضوعه الجسم مطلقا سواء كان بسيطا او لم يكن [illegible] فحاصل المقصود ان بعضا من العلوم التعليمية تعليمية محضة
كالهندسة والحساب لا مناسبة لها مع الطبيعي ومنها ما هي ليست تعليمية محضة بل لها مناسبة كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة اعراضا تاما فاذا كان ما هو مناسب للطبيعي لا يعرض فيه عن المادة
اعراضا تاما فالطبيعي نفسه كيف يتصور اهمال المادة فيه ۱۲ مولوی محمد یوسف ٥٩ قوله لما كان آه اعلم ان بعض الاشياء مما لا علة له اصلا كواجب الوجود وبعضها
ما له بعض العلل كالفاعل والغاية دون المادة والصورة كبعض من المفارقات وبعضها ما له جميع هذه العلل كالمركبات وجميع المتحركات والمستحيلات التي يبحث عنها في العلوم الطبيعية
فالعالم الطبيعي يجب عليه ان يكون مقتنعا بالاحاطة بجميع هذه العلل ليبين تحققها في براهينه عند السؤال عن الامور الطبيعية بلم خصوصا بالصورة والمادة حتى يتم احاطته بالمعلول فاذا سئل عنها بلم
فالجواب الحقيقي ان يذكر جميع العلل الا اذا كان السؤال متضمنا لبعض العلل فيصح ان يذكر البواقي باسرها الا انه قد يكتفي بالبعض مسامحة كما قد فصله المصنف ۱۲ مولوی محمد الله رح
٦٠ قوله الجواب الحقيقي آه لان لم لطلب العلة كما تبين في فن الميزان فالعلم التام والفائدة المعتبرة للسائل تحصل بذكر العلل كلها ۱۲ مولوی محمد یوسف ٦١ قوله
انها علة لفاعلية الفاعل آه يعني ان الغاية بصورتها الذهنية علة لعلية العلة الفاعلية فان تصور الغاية علة فاعلية لكون الفاعل فاعلا اذ لولاها لم يصر مقدما على الفعل ۱۲ مولوی محمد یوسف
٦٢ قوله كالمشير آه معطوف على قوله كالغاية فكما للغاية علية بالفاعلية الفاعل كذلك للمشير والباعث علية لفاعلية الفاعل لكون المشير منبها للفاعل على الحاجة الى الغاية والباعث
ايضا له دخل في الغاية لكونه محققا للحاجة الى الغاية فكل واحد من المشير والباعث فاعل لصورة الاختيار الذي ينبعث منه الفعل الاخير كالقتل والمراد من الباعث الحامل الى الفعل ۱۲
مولوی محمد یوسف ٦٣ قوله كان يقال آه اي يقال في جواب لم قتل فلان فلانا ان المقتول غصب حق القاتل فان الغصب يحقق الحاجة الى الانتقام ۱۲ مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ سی و نہم ۳۹

٦٤ قوله لا يكون ثبوته لها معللا آه اي لا يكون ثبوت الاستعداد بمعنى امكان قبول الصورة للهيولى معللا بعلة لما ثبت في مقره ان الذاتيات غير معللة بعلة فلا يسأل
عن الاستعداد المذكور بلم لان لم طالب العلة كما سبق وظاهر ان الفاعل لا يجوز ان يعطي المادة الاستعداد بهذا ان لم يعط لم يكن مستعدة فلما تبين حال الاستعداد الاصلي [illegible]
حال الاستعداد بمعنى التهيؤ التام او قريبا من التام فبينه بقوله بل انما يسأل آه اي يتجه السؤال عن الاستعداد بمعنى التهيؤ لان الاستعداد بمعنى التهيؤ فقد يعطيه الفاعل كما يقال لم [illegible] اذا [illegible]
عنها بلم قبل الشيخ فيقال لان الله [illegible] الاستعداد الاصلي فانها الاعطية الفاعل ۱۲ مولوی محمد یوسف ٦٥ قد عرفت ان الغاية قد تجتمع مع الصورة [illegible]
لكن من جهة الصورة بينهما تغاير [illegible] فان ذكرت الصورة مطلقا [illegible] ذكرت الصورة في الجواب وان ذكرت مقيدة [illegible] فلا [illegible] ذكرها وان ذكرت مقيدة [illegible]
بما ذكرت الصورة بل الغاية فذكر الاسم فقال لم الغاية ۱۲ مولوی نظام الدین رح

حواشی متعلقہ صفحہ چہل و یکم ۴۱

٦٦ قوله رصدية آه الرصد [illegible] جمع راصد [illegible] بالرصد اي الطريق [illegible] جمع [illegible] الكواكب اي ينظرون حركاتها [illegible]

الی موضع معین ثم یسمی بالجنس الذی یرصدون فیه بالرصد لتمثیلہ للحال باسم المحل ۱۲ مولوی محمد یوسف دام ظلہ ۵۲ قولہ ای الجسمیۃ المطلقۃ آہ ای المادۃ الثانیۃ فان المادۃ الاولی ترکب منہا الجسم المطلق بحصول تمام فاتہ منہ ومن الصورۃ الجسمیۃ بعد حصولہ یکون الجسم المطلق مادۃ ثانیۃ للصور النوعیۃ فالمادۃ الثانیۃ عین الجسم الصالح لان ینطبع فیہ صورۃ النوعیۃ

حواشی متعلقہ صفحہ چہل و سیوم ۴۳

تتمہ حاشیہ ۳ متعلقہ صفحہ ۴۳

ولا کان ضرورۃ وجود ذلک الحصول بھا فیلزم وجود الحاصر بالفعل بلا انفصال بینہما لعدم المکث کما ذکرنا بل مع التجاور والتتالی فہناک آنات متتالیۃ ترکب منہا الزمان واجزاء متتالیۃ غیر منقسمۃ بازائہا من الحرکۃ للتطابق بینہما وبازاء الاجزاء المتتالیۃ الغیر المنقسمۃ من الحرکۃ اجزاء کذلک من المسافۃ فہی اما جواہر غیر متجزیۃ فی جہۃ او جہتین او جہات ما یتحرک علیہ الجسم فیثبت المطلوب اذ نقاط متتالیۃ او خطوط او سطوح کذلک فیکون بازائہا من الجسم الذی ینطبق المسافۃ علیہ جواہر غیر متجزیۃ کذلک وہو المطلوب ۱۲ ملا حسن ج ۵۴ قولہ لا تعلق آہ حاصلہ علی ما قال بعض المحشین ہو ان فی تغییرہ انہ لو کان الجسم قابلا للانقسام الی ما لا نہایۃ لہ یلزم ان لا یدرک سریع الحرکۃ بطیئہا اذا تحرکا فی جہۃ واحدۃ علی سمت واحد وکان الابطاء سابقا بل یکون السریع واقفا فی مکانہ ای لا یحصل لہ الحرکۃ اصلا وبیان وجہ اللزوم لقولہ اذ لا یقطع حاصل الملازمۃ انا اذا فرضنا البطی مقدما علی السریع بقدر ذراع مثلا وتحرکا معا من مبدء واحد من الزمان فعلی اصل الابطال یلزم ان لا یدرک السریع البطی فی حد اصلا وان کان السریع فی غایۃ السرعۃ کالبرق والبطی فی غایۃ البطوء کالنملۃ لان السریع لا یقطع الذراع الذی ہو مسافۃ بین السریع والبطی الا بقطع نصف الذراع ولا یقطع نصف الذراع الا بقطع نصف ذلک النصف وہلم جرا الی ما لا یتناہی فلا یتاتی قطع انصاف غیر متناہیۃ فی زمان متناہ فیکون البطی سابقا فی کل مرتبۃ علی السریع بقدر مسافۃ وہی قابلۃ للانقسام فیکون السریع بعد حرکتہ متاخرا ومقصورا عنہ بمسافۃ وہی اقل من تلک فلا یلحقہ بالحرکۃ اصلا بل لا یتاتی لہ حرکۃ اصلا لاستحالۃ طی مسافۃ معینۃ بای قدر کانت فی زمان متناہ لان طی تلک المسافۃ انما یکون بقطع انصاف غیر متناہیۃ وقطع انصاف غیر متناہیۃ فی زمان متناہ محال وہذا اذا کان معنی قولہ بل الواقف بل یکون السریع واقفا مکانہ واما اذا کان قولہ الواقف معطوفا علی قولہ البطی یکون المعنی ان السریع لا یلحق البطی بل لا یلحق الواقف فی مکانہ وعلی ای تقدیر کان لا یتوجہ ہذا الالزام علی القائلین بالجزء فانہ اذا بقی بینہما جزء فاصل فالسریع اذا تحرک جزءا ادرک البطی ولا یصح ان یقال ان البطی حینئذ یتحرک اقل من الجزء حتی لا یدرکہ وہلم اسم فعل بمعنی ایت وجرا مفعول مطلق بفعل محذوف ای جر الحال الی ان تجر السلسلۃ الی غیر النہایۃ جرا اعطیناہ فہذا التفصیل ہذہ الشبہۃ الی شبہتین الاولی انہ لو کانت القسمۃ تمر الی غیر النہایۃ لا یقطع المتحرک المسافۃ المعینۃ ابدا ویلزم ان یکون زمان القطع غیر متناہ والثانیۃ انہ یلزم علی قبول الجسم القسمۃ الی غیر النہایۃ انہ لا یدرک متحرک متحرکا فی سمت واحد وکان المقدم منہما ابطا بکثیر ولا یخفی علیک ان التفصیل الی الشبہتین انما یمکن اذا کان معنی قولہ بل الواقف آہ بل یکون واقفا فی مکانہ واما اذا کان قولہ بل الواقف معطوفا علی البطی کما ہو الظاہر فالقول بالتفصیل لا یخلو عن تسامح ۱۲ مولوی محمد یوسف دام ظلہ

حواشی متعلقہ صفحہ چہل و چہارم ۴۴

۵۸ قولہ لکنہ لازم آہ ای وجوب کون الاقسام الممکنۃ فی المتصل قابلۃ للقسمۃ وان لم یکن مفہوم المتصل لکنہ لازم للمتصل اما عدم کونہ مفہوما لہ فلانہ اذا اطلق علی شیء لفظ المتصل یفہم منہ اما حقیقۃ ان بین اجزائہ المفروضۃ حدا مشترکا وہو طرفہ ہذا او ذلک ولا یخطر کونہ منقسما الی اشیاء فیقبل القسمۃ دائما بالبدیہۃ او بالحجۃ والبرہان فہو من الاعراض اللازمۃ للمتصل المحتاج فی اثباتہ وجودہ للمتصل الی حد اوسط واما کونہ لازما لہ فلوضوح بطلان وقوف قسمۃ المتصل عند حد واذا کان ہو لازما للمتصل فرسم المتصل المنقسم الی اشیاء یقبل القسمۃ فان التعریف باللازم یکون رسما جدا ۱۲ مولوی محمد یوسف دام ظلہ ۵۹ قولہ فلزم ہذا القول آہ وذلک بمثل ما مر ان حصول تلک الاقسام ان لم ینفع الاجزاء التی غیر متجزیۃ اصلا لتحقق الکثرۃ بدون الوحدۃ وہو کما تری فلا بد من ان یتالف منہا وہی غیر متناہیۃ لزم ان یکون التالیف منہا وہی غیر متناہیۃ فلزم وقوف القسمۃ وقد کانت غیر واقفۃ ۱۲ مولوی نظام الدین رح

حواشی متعلقہ صفحہ چہل و پنجم ۴۵

۵ قولہ الا انہ بالیستدل علیہ آہ یرد علیہ ان الاستدلال بالامور الطبیعیۃ لا یخیل الاتصال الا عارضا من جہۃ الحرکۃ والسکون وغیرہا من الحیثیات المعتبرۃ فی موضوع الطبیعی والمانع من کونہ من مسائل الطبیعی لیس الا ذلک فالاستدلال علیہ من جہۃ الحرکۃ وما یتعلق بہا لا یجدی نفعا فی کون مسئلۃ الاتصال من الطبیعی الا ان یقال انہ قد حقق بعض الفضلاء المدققین فی حاشیتہ علی الحواشی الجلالیۃ علی التہذیب وبدل علیہ کلام التفتازانی فی التلویح بان الحیثیات المعتبرۃ فی موضوعات العلوم لیست حیثیۃ تقییدیۃ لموضوع بان یکون ثبوت الاعراض فی نفس الامر للمجموع المرکب من الموضوع والحیثیۃ لا حیثیۃ تعلیلیۃ لثبوت الاعراض فی نفس الامر بل ہی حیثیات تقییدیۃ فی نظر الباحث او حیثیات تعلیلیۃ للبحث فعلی ہذا یحتمل ان یختلف حال المسئلۃ الواحدۃ من کونہا من علم باختلاف الاستدلال کما سبق ان کرویۃ السماء والارض مثلا اذا استدل علیہا بالطریق الطبیعی من الطبیعی واذا استدل علیہا بالطریق الذی ہو من الہیئۃ فان الاستدلال بالبیانات الطبیعیۃ یدل علی ان المنظور للباحث ہو الحیثیۃ المعتبرۃ فی موضوع الطبیعی لما ان الاستدلال علی الکرویۃ بان السماء والارض طبیعۃ واحدۃ لا یختلف آثارہا من الانتہاء فی جانب بخط وفی جانب بنقطۃ الی غیر ذلک یدل علی ان المنظور للباحث الحیثیۃ لو نہا طبیعۃ ۱۲ مولوی محمد حکم

قوله واما تالف الجسم آه يعني ان الظاهر انهم ارادوا النظر في تجوهر الجسم وتحقيق حقيقته فبعضهم كمثبتي الجزء علموا ان حقيقته عدة اجزاء لا تتجزى فادى نظرهم الى التالف والبعض الآخر كالنفاة علموا ان حقيقته جوهر متصل بنفسه فادى نظرهم الى عدم التالف لان الاتصال لا يتصور الا بان لا يكون مركبا من الاجزاء التي لا تتجزى فالنظر في التالف وعدم التالف ليس الا تبعا له المنظور حقيقته هو تجوهر الجسم وبيان حقيقته لان المقصود اصالة اثبات العرض الذاتي الذي هو التالف او عدم التالف للجسم الطبعي فالقضيتان القائلتان بان الجسم مؤلف او انه ليس بمؤلف كانهما شرحان كاشفان عن ان الجسم حقيقته اجزاء لا تتجزى او ان حقيقته الجوهر المتصل كما يقال في شرح حقيقة الجسم انه مركب من الهيولى والصورة ولا يراد به اثبات عارض التركيب من الهيولى والصورة للجسم والنظر في تجوهر الشيء لا يكون الا في الالهي فالظاهر انهما منه ١٢ مولوي محمد الله رح ٥ قوله وان مفهوم التالف آه ولما كان يحتمل ان يتوهم ان مفهوم التالف غير داخل في حقيقة الجسم عند مثبتي الجزء لان الاشاعرة منهم يحدون الجسم بالمتحيز القابل للقسمة ولو في جهة واحدة والمعتزلة منهم يحدونه بالطويل العريض العميق وليس التالف ماخوذا في كلا الحدين فيمكن ان يعد مفهوم التالف من العوارض ويبحث من جهة العروض فدفعه بقوله وان مفهوم التالف آه وحاصله ان مفهوم التالف وان كان غير داخل في حقيقة الجسم عند مثبتي الجزء لكن يكون ملحوظا لهم لتحقيق جوهرية الجسم ولو كان خارجا عن حقيقة الجسم فانهم عند تحقيق تجوهر الجسم ينظرون ويلاحظون تالفه من الاجزاء لان التالف يفيد تحقيق التجوهر بلا مرية واذا لوحظ لتحقيق جوهرية الجسم فلا ينظر فيه بعد ذلك من حيث انه عارض للزوم التكرار وعدم الفائدة فافهم هذا خلاصة ما في بعض الحواشي ١٢ مولوي هدايت الله رامپوري دام فيضه ٥ قوله وعدم التالف منها آه دفع توهم عسى ان يتوهم وهو ان ملاحظة التالف لتحقيق جوهرية الجسم عند مثبتيه مسلمة واما ملاحظة عدم التالف عند النفاة لبيان تجوهره فغير مسلمة غاية ما يلاحظ عندهم هو الاتصال والتركيب من الهيولى والصورة لا عدم التالف من الاجزاء الفردة فالنظر فيه ليس الا انه عارض ذاتي للجسم ووجه الدفع ان عدم التالف وان لم يجب ملاحظته عند تصور الجسم بالحقيقة عند النفاة لكنهم ينظرون فيه في مقابلة المثبتين لتقرر الامر في تجوهره يعني انهم لما نظروا في تجوهر الجسم في مقابلة المثبتين وادى نظرهم الى الاتصال ولا يتصور الا ببطلان التالف فلاجرم نظروا في عدم التالف لتقرير امر التجوهر لا لان عدم التالف عارض له لكون المقصود اثبات ذلك العارض من حيث انه عارض له فتامل ١٢ مولوي حمد الله رح ٥ قوله ومن ههنا قال آه يعني من ان النظر في التالف وعدمه نظر في تجوهر الجسم قال ما قال فان المراد بالنظر في نحو الوجود النظر في ما يلحق الشيء بقطع النظر عن الطبيعية والتعليمية بان يكون لنفس الموجودية كما فيه كما صرح به بعض المحققين ١٢ مولوي حمد الله رح ٥ قوله قال المعلم الثاني آه المراد من المعلم الثاني الحكيم ابو نصر فارابي فان المشهور فيما بين الفلاسفة هو ان الحكيم العظيم ارسطو دوّنها بامر اسكندر ولذا لقب بالمعلم الاول ثم بعد ذلك نقل المترجمون تلك الفلسفة من لغة يونانية الى العرب فهذبها ورتبها واحكمها ونقحها ثانيا الحكيم ابو نصر فارابي فلقب بالمعلم الثاني ١٢ مولوي ... ٥ قوله بان الجسم متصل والاجزاء التي لا تتجزى من حيث الجزئية باطلة والانقسام الوهمي في الجسم لا نهاية له وليست الاجزاء موجودة بالفعل والقول بوجودها بالفعل باطل بتقرير مستانف مع بطلانه ببطلان الاجزاء التي لا تتجزى ١٢ مولوي محمد يوسف ٥ قوله ونحو ذلك آه اشارة الى ان العبارات ههنا مختلفة فقد يقال من حيث الحركة وقد يقال من حيث المادة وقد يقال من جهة الطبيعة ومآل الكل واحد لان التغير لا يكون الا بالمادة وكون الشيء ماديا وكونه ذا طبيعة متساوقان عندهم المادة من لوازم التغير ١٢

حواشي متعلقه صفحه چهل و ششم ٤٦

٥ قوله كما فعلنا آه اي اعتبرنا قبول القسمة لا الى نهاية من جهة الوهم لا من جهة الفك او اختلاف الاعراض لان الدليل القائم على قبول القسمة لا الى نهاية انما يدل على قبول القسمة لا الى نهاية من جهة الوهم لا من جهة الفك او اختلاف الاعراض ولم يحصل قبولها من جهة الوهم توطئة لقبولها من جهة الفك او اختلاف الاعراض فعلى هذا انما يتعلق مسئلة اللاتناهي في الانقسام بالطبعي من جهة الاستدلال عليه بالحركة والسكون وما يتبع ذلك كالتماس والتداخل وتلك الجهات من الطبعيات فقد فصل المسئلة المذكورة في الطبعي بان يكون اللاتناهي في الانقسام مبحوثا فيه لان حقيقة البحث اثبات حكم بالبرهان او الدليل فلكون الحيثية قيدا في نظر الباحث او علة للبحث لا يكاد يظهر بل لا يكاد يوجد الا بان يلاحظ تلك الحيثية في الاستدلال بان يورد الاستدلال مشتملا على تلك الحيثية والا فلم يتقيد البحث بتلك الحيثية بل صارت مطلقة فلم يصر علة للبحث علة واذا اورد حيثية الحركة او ما يتبعها في الاستدلال فلا محالة يظهر ان عروض اللاتناهي في القسمة اي قبولها انما هو من جهة الحركة فيكون مسئلة من الطبعي ١٢ مولوي محمد يوسف ٥ قوله وكذلك اللاتناهي آه التشبيه اما في التفصيل او في التعيين في الشق الاخير فعلى الاول يكون معناه انه كما كان للاتناهي في الانقسام جهتان من جهة يكون من الطبعي ومن جهة يكون من الالهي وانما يتعلق بالطبعي من جهة الاستدلال بالامور الطبيعية كذلك للاتناهي في الصغر جهتان ان اعتبر الصغر من جهة الفك او من جهة التالف او الذبول كان من الطبعي لكونه من احوال الجسم من جهة الحركة واشتماله على المادة وان اعتبر الصغر بالقسمة الوهمية يكون من الالهي لا من الطبعي الا من جهة الاستدلال عليه بالامور الطبيعية وعلى الثاني يكون معناه انه كما كان اللاتناهي في القسمة ليس من الطبعي الا من جهة الاستدلال كذلك اللاتناهي في الصغر ليس من الطبعي الا من جهة الاستدلال بالامور الطبيعية ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه الله تعالى ٥ قوله ولو تركيبا غير طبعي آه التركيب الطبعي في الجسم عبارة عن كون حقيقته مركبة من اجسام مختلفة الطبائع مثل النبات والحيوان فانهما تامان من امتزاج العناصر الاربعة وامتزاج بعضها ببعض

فالتركيب من جسمين متماسين بسيطين انما يكون غير طبعي لا طبعيا وانما التسمية بهذا التركيب الطبعي وتسمية مقابله بالبساطة الطبعي لان مراد الطبعي بالتركيب البساطة انما هو هذا ١٢ مولوي محمد يوسف

سه قوله لكن من جهة رضاه آه قال الاستاذ رح لقائل ان يقول ان بينهما تقابلا تناقضيا سلب الانقسام عن القابل له في بادي الرأي بالنظر الى نفس مفهومه ولا شبهة في انه مختص بالجسم فان الجزء لا يعقل انقسامه عن الجواهر المتحيزة بالذات بخلاف الجسم فانه بمجرد النظر الى مفهومه هو الطويل العريض العميق مثلا يمكن فيه التأليف من الجواهر الفردة ولذا توهم المتكلمون فيه ذلك وامكان النقض والبرهان يمنعه كما يقال العموم والدوام من الضرورة بالنظر الى مفهومهما مع قطع النظر عن الابتناء على اصول الدقيقة انتهى القول هو القابلية بالنظر الى المفهوم في بادي الرأي لا يلتفت في اعدام الملكات بل المعتبر فيها القابلية بنفس الامر بما لا يلتفت اليه فانه بعد تسليم ذلك لا يلزم انحصار العدمي في مفهوم السلب العدم فان عدم الشيء مع القابلية بالنظر الى نفس المفهوم ايضا مفهوم من الفوت يمكن ان يطلب ثبات للجسم وان لم يقل له عدم الملكة المصطلح ولذا ابدع الفاضل البحر نساري في حاشيته على المحاكمات احتمالا بعد من الاحتمال الذي ذكره الاستاذ رح حيث قال ويمكن ان يجعل المحمول عدم التركيب من الاجزاء التي لا تتجزى عما من شانه ان تتركب من الاجزاء المقدارية ثم قال وهذا وان لم يكن من عدم الملكة لكن لا ضير فيه اذ لا يلزم ان يكون المحمول العدمي السلبيا او عدم ملكة ١٢ مولوي محمد عبد الله رحمه الله عليه سه قوله وقد اقتفينا اثره آه حيث ترجم الفصل بعدم التناهي في الانقسام وانكار المقصود الاصلي له هو الاتصال لان الدليل المورد في الكتاب تمام مرام الاجابة للانقسام بالتبع وما يرام الدليل الاجابة بالذات هو المقصود الاصلي وهذا الايضر الاقتصار لكون المطالب الاربعة متلازمة والدليل على احدها دليل على البواقي ١٢ مولوي محمد يوسف

حواشي متعلقه صفحه چهل و هشتم ۴۷

تتمه حاشيه ۵ متعلقه صفحه ۴۷

في الاجزاء ولا يحصل منه حجم معتد به واما الابالا سر فيلزم الانقسام في الاجزاء ايضا يمكن ان يجاب ذلك الكلام بما وسعه من الاجزاء فان قيل ان الاجزاء لا يسعه بل يبقى الجزء فاضلا منه يلزم الانقسام في الجزء وان قيل انه كما يفرض وقوع الاجزاء فيه وان كانت غير متناهية لا يجاوز ذلك الخلاء بل يسع اجزاء آخر ايضا فيلزم انقسامه لا الى نهاية فيلزم انقسام الجسم كذلك وهو المطلوب وتسميتهم اياه عدا محضا لا ينفعهم وهو ظاهر واما ان لا يكون له وضع متميز من الاجزاء المتخالة كالعدم ويؤل الى ملاقات الاجزاء والاولى ان يقال ان تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى فلا بد اما ان يتلاقى او تتقارب بحيث يحصل بينهما محاذاة وموازاة وعلى الاول لزم ما التزموه وعلى الثاني فاما ان يحاذي الشيء في الوسط احد الطرفين غير الشيء الذي يحاذي منه الطرف الآخر اولا وعلى الاول يلزم الانقسام وعلى الثاني يلزم التداخل ضرورة انه لو لم يكن التداخل يحاذي شيء منه احد الطرفين وشيء آخر منه الطرف الآخر ١٢ مولوي محمد الله رح سه قوله ولا يحصل منهما حجم آه لم يبن الكلام على بطلان التداخل في نفسه فان الخصم لعله لا يساعده بل ابطل بانه يفضي الى عدم حصول الحجم والتأليف فلا يحصل جسم في عالم الواقع وهو اشد استحالة فان التأليف يفضي الى عدم التأليف ١٢ مولوي محمد الله رح سه

قوله كالهيولى والصورة آه فانهما من الاجزاء المحصلة للجوهر الوحداني لا من الاجزاء المحصلة للحجم فان الحجم انما يحصل من تحقق المقدار لاستناده انما يحصل ويتقوم منهما جوهر وحداني قابل للمقادير الاعراض والصورة اللاحقة وهو الجسم فتبين لك ان الاجزاء المقدارية هي التي يحصل بها تقدر الجسم كالنصف والثلث والربع وهكذا الا التي بها يتقوم ويحصل حقيقة الكلية كالهيولى والصورة جسمية كانت او نوعية ١٢ مولوي محمد يوسف

حواشي متعلقه صفحه چهل و هشتم ۴۸

سه قوله فيظهر من ذلك آه اي من تقرير الشبهة يظهر الجواب بطريق النقض عن الاستدلال المقادم على نفي تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى والتعريف المشهور للنقض هو تخلف الحكم عن الدليل وتخلف كما يجري في المادة المتحققة بلا التزام كذلك تحقق بثبوت مادة ملزمة على الخصم وان لم يقل بها صراحة فحاصل الجواب بطريق النقض ان الدليل المقادم على نفي تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى بان الاجزاء اما ان لا يتلاقى او تتلاقى آه بجميع مقدماته فاسد والا لزم ان لا تتتالى النقاط ولا تركب امتداد ومسافة منها والتالي باطل اما الملازمة فلان ما ذكر في ذلك الدليل فهو بعينه جار في تتالي النقاط وتركب امتداد ومسافة منها بان يقال اما ان لا يتلاقى النقاط فلا يحصل منها مسافة او تتلاقى فاما ان لا تتلاقى بالاسر فيتداخل بعضها في بعض فلا يحصل الامتداد منها او لا بالاسر بل يكون شيء من نقطة مشغولا بالملاقاة وشيء منه فارغا فيلزم انقسام فلا يكون ما فرض نقطة نقطة فلا تتالي النقاط ولا تركب امتداد منها واما البطلان التالي فظاهر من حيث الزمان والحركة فان تتالي النقاط وتركب المسافة منها لازم له فما هو جوابكم فهو جوابنا في تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه

حواشي متعلقه صفحه چهل و هشتم ۴۹

تتمه حاشيه ۴ متعلقه صفحه ۴۹

فعلية عند الحكماء وعند النظام تلك الاجزاء موجودة بالفعل في الخارج وقد اعترف هاهنا المحقق بعدم الفرق بين الاجزاء الفرضية التي بالقوة والاجزاء الفعلية الموجودة

الموجودة اذا كانت متساوية ۱۲ مولوی محمد اللہ رح ۵۵ قوله يتمسك بها القائلون آه وانت تعلم انه لا يتم التمسك لواحد من الفريقين فان اثبات الاعم من الكمية بخصوصيته فالاثبات للقدر المشترك اثبات الاعم من تاليف الجسم من اجزاء لا تتجزى فلا يثبت باثبات القدر المشترك ثبوت التاليف منها وكذا باثباته لا يثبت التحليل اليها الا ان يراد كل من الفريقين باثباته الرد على الحكماء القائلين بانقسام الجسم الى لا نهاية ۱۲ مولوی حسن رحمه الله

حواشی متعلقه صفحه پنجاه و دوم ۵۲

تتمه حاشیه ۳ صفحه ۵۲

كان الامر عليهم اضيق فانه لا يمكنهم القول بسكون القطب او المحيط فانه يلزم على هذا تفتت الاجزاء وعدم اتحاد مسافة القطب والمحيط وقد عرفت لا يمكن القول به ولان القطب مدار فليس الا ان القطب يطفر الا ان نعتذر من قبلهم ان الحركة الكائنة في القطب لما كانت مساوية لما في المحيط لا تخلل السكون في هذه الحركة في زمان حركة المحيط والتفاوت انما هو في الحركة الوضعية لها فتخلل السكون الوضعي في الحركة الوضعية التي للقطب في زمان تحرك فيه المحيط بهذه الحركة ولذا تتحد المسافة المستقيمة ويتفاوت المسافة المستديرة غاية ما يلزم ان يكون قطع المسافة المستديرة للقطب بعضه بالدوران عليها وبعضه بالمرور عليها على سبيل الاستقامة وليس التزامه بابعد من التزام السكون في اثناء الحركة ۱۲ مولوی حمد الله رح ۵۴ قوله والآخر في شناعة آه مما يقوى التشنيع عليهم في التزام التفكيك ان التقرير فيما يتفق العقلاء على شدته واستحكامه في عدم تفككه كالافلاك لدوارة الله تعالى وبينا فوقكم سبعا شدادا او في جسم لو تفكك ليتاثر اجزاؤه كالفرجار مثلا او كان له شعور بحيث يبطل تفكيك بالتفكيك كالدوائر دار على نفسه وبالجملة ان شناعة التفكيك والسكون في اثناء الحركة ليست مما يخفى على من له ادنى عقل والاعذار التي يتكلفونها في رفع الشناعة من ارادة الفاعل المختار وغيرها مما هو مذكور في كتبهم باردة ركيكة كما يظهر بالرجوع اليها ۱۲ مولوی حمد الله رح ۵۵ قوله ويبطل مذهب هو لا آه بطلانه بالبيان السابق البيان الآتي انما هو لو ثبت انتهاء الكثرة الى الواحد الحقيقي والا فهم قد عرفت ان تالف الجسم من اجزاء متجزية متناهية بالفعل كما انه منها بالقوة عند الحكيم فلا مفر دونهم اصلا حتى يبطل بهما بطلان الاجزاء الفردة او بالتزام جسم يتالف من الاجزاء المتناهية او لانهم يتمسكون بتناهي الاجزاء في سائر الاحكام بالتناسب ۱۲ مولوی حمد الله رح ۵۶ قوله ان تداخلت كلا او بعضا آه التفصيل ان الاجزاء لو كانت كلها متداخلة لم يحصل حجم اصلا فلا جسم ولا قسمة مقدارية لا متناهية ولا غير متناهية وان تداخل بعضها فالا يكون الباقي بعد التداخل متناهية او غير متناهية على الاول يبطل رايهم بالكلية فانه يكون كل جسم قابلا للقسمة الى نهاية فان الظاهر ان الاجزاء المتداخلة لا حظ لها في حصول المقدار منها فلا قسمة مقدارية اليها فهي متناقطة عن درجة الاعتبار ووجودها كعدمها وعلى الثاني فيمكن تحصيل جسم متناه الاجزاء ولو في ضمن الجسم الغير المتناهي الاجزاء الى آخر ما فصله المصنف ۱۲ مولوی حمد الله رح ۵۷ قوله ان فرغ اليه آه اي التجاء اليه لدفع لزوم عدم تناهي مقدار الاجسام لان التاليف حينئذ لا زدياد الحجم وهو غير نافع لدفع ما هو لازم لرايه ۱۲ مولوی حمد الله رح

حواشی متعلقه صفحه پنجاه و سیوم

تتمه حاشیه ۲ صفحه ۵۳

ان حكم الضرورة بامتناع اتحاد المتحدين في الاشارة والوضع انما هو في المتحدين بالتقدير لان مجموع المتحدين كل الواحد جزء والضرورة تحكم بازدياد الكل على الجزء واما اذا لم يكن احد المتحدين مقدرا فبانضمام مقدار حصل به التقدر على حسبه الا انه يزيد مقدره على تقديرها ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵۸ قوله تشابه الاجسام آه وليس كل ذلك بحكم الانطباق فان اتصال احدى المتطابقين لا يستلزم اتصال الآخر بل قد يمكن ان يكون احدهما متصلا والآخر ذا اجزاء بالفعل كما اذا فرضنا سطحا ذا العرض منطبقا على الجسم المتصل نعم يلزم انه اذا كان احد المتطابقين متصلا لابد من اتصال الاجزاء واشتماله عليه وكذا لا يلزم من بطلان تاليف احد المتطابقين بطلان تاليف الآخر لتجويز ان يكون احدهما متصلا والآخر متالفا ۱۲ مولوی حسن رحمه الله

تتمه حاشیه ۳ صفحه ۵۴

الاعداد الغير المتناهية الا نقضية والماضية وان خرجت الى الفعلية لكن لما لم تجتمع لم يكن المجموع منها موجودة والتطبيق فرع الوجود ووجه عدم الاندفاع ظاهر مما قررنا سابقا بان الكل والجزء سواء كانا في الذهن او الخارج او الافتات والملاحظة مساواتهما باطل مطلقا فالمعلومات المذكورة لله تعالى جل شانه متميزة في علمه بعد الملاحظة وان لم تكن موجودة في ظرف الذهن او الخارج اذ يعلمها الله تعالى متعين مرتبة مرتبة من الاول بازاء الثانية فاما ان يعلم المساواة او الزيادة والنقصان في الاول يستلزم الاستحالة وفي الثاني وقوع الزيادة في جانب ما لتناهي ۱۲ مولوی حسن رح

تتمه حاشیه ۸ صفحه ۵۵

الذي يحصل فيه ترتيب طبعي فهو في العلل والمعلولات واما العدد الذي لا يحصل فيه ترتيب لا في الوضع ولا في الطبع فلا تجري فيه الدلائل انتهى واذا كانت البراهين لم تجر الا في الامور
الغير الطبعية ولا تحيل اللاتناهي في الاعداد والغير المادية كما نص عليه البصر فلا محالة يراد بالترديد الترديد على سبيل منع الخلو لا على سبيل منع الجمع بان يقال ان يكون مع الترتيب
في الوضع الترتيب في الطبع ايضا كما في الاعداد المادية او يكون ترتيب في الوضع فقط ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه ٥٩ قوله بخلاف المنوعات آه سيظهر
لك ان البرهان يجري في الزمان والحركة والاعداد المتعاقبة الغير المتناهية نعم لا يجري البرهان في الاعداد الغير المترتبة ويختص في الاول بالماضي فقط فيبطل به مذهب الحكماء
ويتاكد به مذهب اهل الحق من المتكلمين وهذا كله اجمال ما يذكر في هذا الفصل ١٢ مولوي حسن رحمه الله تعالى

حواشي متعلقه صفحه پنجاه و ششم

٥٥ قوله وهكذا الى ان آه توضيحه ان الصورة الاجمالية للآحاد والمرتبة الغير المتناهية سواء كانت للكل او للجزء يكون مرآة لآحادها فيكون العقل بتوسطها حاكما بالحكم الصحيح
الواقع بحصول التطبيق بين آحادها بالفعل فالمثبت له والمحكوم عليه بالحقيقة للتطبيق هي الآحاد المرتبة والصورة واسطة الحكم فقط ١٢ مولوي حسن سلمه ٥٥ قوله ومن
البين آه يعني ان الجسم المتشخص ليس في حالة هذا الحكم حاصلا ومعلوما بالذات بالضرورة لا بارتسامه في نفس العقل ولا في شعر آخر من الآلة فعلم ان سريان الحكم الى الاشخاص
ليس لاجل ارتسامها بل يكفي ارتسام مفهوم كلي صادق عليها ١٢ مولوي حمد الله سلمه ٥٦ قوله من البين آه بناء على ان الجسم مادي والمادي لا بد
من الحصول في العقل المجرد وفيما يحكم على المادي فبمشاركة من القوة الجسمانية كما في القضايا الشخصية المنعقدة من الماديات وان بني على ان الاشخاص الخارجية
لا حظ لها من الوجود في الذهن كما يراه المتاخرون فالحكم المذكور سرايتها فلا حاجة في الحكم على الاحصل في العقل ١٢ ان ٥٧ قوله لا يكون آه يعني ان المثبت له بالذات للوضع ليس الافراد و
ليس الطبيعة الكلية وضع بالذات حتى يقال ان المقصود في هذا الحكم ليس الاثبات الوضع لهذا المفهوم وهو حاصل في العقل فليس المقصود سريان الحكم الى الاجسام المتشخصة
فلا ضير في عدم حصولها في حالة هذا الحكم في العقل ١٢ مولوي حمد الله سلمه ٥٨ قوله جرى التطبيق الوهمي آه وهو ايقاع المحاذاة في الوهم والحاصل ان المقادير والاعداد
المتسقة المجتمعة ان وجدت في الوهم يحكم العقل بامكان وقوع التطبيق الوهمي بين جميعها في الوهم بايقاع الوهم المحاذاة بان يلاحظها متحاذية اي يلاحظ المبدء بحذاء المبدء بحيث يحاذي
الجميع الجميع كما قد يلاحظ الوهم المقدارين المتناهيين المتفاوتين بالزيادة والنقصان في جانب بعد وجودهما فيه متحاذيين ليظهر الزيادة في الجانب الآخر وهذا امر صحيح يبتني عليه اكثر الاحكام
الرياضية فالتطبيق الوهمي فرع وجود المتطابقات مفصلة في الوهم كما ان التطبيق الخارجي فرع الوجود الخارجي فالبرهان ينتهض على استحالة وجود ما يكون مصداقا لمفهوم غير المتناهي
الموجود سواء كان في الخارج او في الذهن وان كان مفهوم غير المتناهي ممكنا حاصلا في العقل ١٢ مولوي حمد الله سلمه ٥٩ قوله لا ينتهض آه يعني انك قد عرفت ان
التخلف انما يظهر اذا ظهر الانقطاع في جانب لا نهاية وهو يتاتى في التطبيق في آن من زمان متناه وظاهر انه لا يتاتى في المتعاقبات فانه فرع الوجود في الآن اذ ذلك الزمان
اذ لا يمكن التطبيق المعدوم على المعدوم بحسب الخارج وكذا التطبيق العقلي فانه ايضا قد عرفت انه يكون في الامور الموجودة في الوهم معا فيمكن ان لا يكون المتعاقبات الخارجية
موجودة في الوهم فلا يجري البرهان في تلك الامور ١٢ مولوي حمد الله سلمه ٦٠ قوله وكذا في المجتمعة آه هذا الكلام حق ودليله تام فان الحكم الاجمالي الكلي المذكور بان هذا
الاول والثاني من الاول يكون الاول والثاني من الثاني وهكذا انما يتاتى لو كانت الاول والثاني والثالث متعينة في السلسلتين ولو لم يكن متعينة لا بد من تطبيق جزء جزء
مفصلا وقد عرفت انه ساقط الاعتبار لعدم حصوله في الآن والزمان المتناهي بل انما يحصل في الزمان الغير المتناهي وخروجه من القوة الى الفعل من المبدء المعين من المستحيلات
فيكون التطبيق التفصيلي ايضا منها ١٢ مولوي حسن ٦١ قوله اذ لا يتصور آه هذا اولى مما قاله المحقق الدواني من انه اذا لم يترتب الآحاد فيجوز ان ينتقل زيادة احدى
الاوساط فانه لا مبدء ولا وسط فيه حتى يقال ان الزيادة يجوز ان يكون فيه وان كان مراده الغرض من الزيادة في الوسط عدم ظهور الانقطاع فيجرد الحكم بالتفاوت والتفاضل ١٢ مولوي حسن سلمه

حواشي متعلقه صفحه پنجاه و هفتم
تتمه حاشيه نمبر ٦١ صفحه ٥٧

لانه لا يتصور الا فيما له وجود في الآن او الزمان المتناهي ولا يتصور فيما ليس له وجود فيهما وان كان موجودا في الدهر والتطبيق في الزمان الغير المتناهي بعد امكانه لا ينفع
لانه يرجع الى تطبيقات غير متناهية في ازمنة غير متناهية وفي كل تطبيق يبقى الزيادة في الاوساط ولا يظهر الانقطاع الى جانب اللاتناهي غاية الامر ان هذه التطبيقات
الغير المتناهية والزيادات في كل الاوساط الغير المتناهية وان كانت متعاقبة بحسب الوجود الزماني لكنها معا في الوجود الدهري فيصدق في الدهر ان الزيادة في المبدء
وفي الاوساط معا ولا يصدق ان الزيادة في الطرف الغير المتناهي لانك قد عرفت ان الدهر ليس الا الوجود الزماني والتطبيق في زمان من هذه الازمنة يوجب
انتقال الزيادة الى الطرف حتى يكون هذا الانتقال وهو يستلزم الانقطاع وقوعه في هذا الزمان المخصوص لا بحسب الخارج ولا بحسب العقل قد عرفت انه لا يجري
الا فيما تصوره العقل ويدل على ما هو المقصود العقل وان ما يوجد في الخارج هكذا ينبغي ان يفهم هذه العبارة ١٢ مولوي حسن رحمه الله

٥٥ قوله ثم انه لو کفی آه یعنی ان هولاء الطائفین المتصدین بهذا الرد علی الفلاسفة ویتوسلون به الی حدوث العالم فیرد علیهم انه کفی الوجود فی الدهر والحصول فی الدهر فی ابطال اللاتناهی فی جانب الازل یوجب التناهی فی جانب الابد فیکون للحدوث حد ینتهی الیه فلا یتحقق بعده حادث وحدوث فان الامور المستقبلة کالماضیة فی الوجود فی الدهر والاجتماع فیه والحضور عند المبدع الصانع بلا تفاوت اصلا وهو کما یخالف اصول الفلاسفة یخالف قوانین الشرع اذ لیس فیض الحق الدائم قاصرا عن الابدیة وجود الجواد المحض منزها عن الدوام عنه ١٢ مولوی حمد الله

٥٦ قوله ایضا دقوا بین الملة آه وانت خبیر بان هذا انما هو فان المتکلمین لا یقولون بالمعیة الدهریة فی الحوادث الاستقبالیة فلا اشکال علیهم بجریان البرهان اصلا واما الحکماء فهم یقولون بها فیرد الاشکال علیهم ولا تخلص لهم اصلا فان قلت ما وجه التخصیص للمتکلمین فی جریان البرهان فی الماضی دون المستقبل مع شمول المعیة الدهریة لها عند الحکماء قلت لا الزام علیهم بحدوث العالم کما ذکرنا سابقا وایضا قد یقولون بجریان البرهان فی الماضیة باعتبار التعاقب کما ذکرنا ولا یجری فی الاستقبالیة لعدم خروجها بتمامها من القوة الی الفعل ١٢ ملا حسن

٥٧ قوله بعض خیرة الاخیرین آه یقال فلان خیرة الناس وفلانة خیرتهم علی وزن عکس التانیث فی خیر اسم تفضیل ویحتمل ان یکون صفة مشبهة علی وزن سیدة مخففة او مثقلة منها کذا فی حاشیة الاستاذ العلامة ١٢ مولوی حمد الله

حواشی متعلقه صفحه پنجاه وهشتم

تتمة حاشیه ٥ صفحه ٥٨

ولا ینافیه اما الاول فلان الزمان امر واحد متشخص موجود من الازل الی الابد وکل جزء من اجزائه سواء کان ماضیا او مستقبلا موجود فی حده فکما ان الماضی لیس بموجود فی الآن الذی فرض حدا مشترکا بینه وبین المستقبل موجود فی حد وجوده کذا المستقبل وکما ان ما فرض جزء من اجزاء المستقبل فهو متناه یمکن الزیادة علیه وکذا کل ما فرض جزء من اجزاء الماضی فهو متناه یصح اخذ الزیادة علیه وکما ان الزیادة الاستقبالیة لیست بموجودة فی الجزء المفروض المتناهی کذا الزیادة الماضویة فاحتوا الوجود الغیر المتناهی فی الماضی دون المستقبل تحکم ظاهر واما الثانی وهو ما سیاتی فی کلام المصنف فبان یقال ان احتواء الوجود لیس بکاف فی جریان البرهان بل لا بد من الاجتماع والترتب والآخر لا یوجد الا الوجود الدهری علی اعتراف هذا الماهر والاجتماع لیس الا فی الوجود ان فی وفی الفدام لحد المشترطین فی کل نحو من الوجودین الماضی والمستقبل سواء ولا فرق بینهما تفرقة فی احتواء الوجود وعدمه وعدم اشتراط الاجتماع کما هو الظاهر من کلام هذا الماهر فی هذا المقام قد مر الکلام فیه ١٢ مولوی حمد الله

٥٦ قوله اقول لا شک آه ان اوهش بان هذا الماهر لا یسلم عدم جریان البرهان فی التدریجیات بالاعتبار الثانی لعدم الاجتماع کما یشعر به قوله ولو کان لا عاجل علی التدریج آه بل مدار کلامه فی هذا المقام ان جریان البرهان لا بد له من الوجود والترتب وهو متحقق فی الماضی بالاعتبار الثانی دون المستقبل یقال قد مر فیها فی کلام المصنف من ان الاجتماع لا بد لاجراء البرهان وبناء علی ثبوته فیما مضی قال المصنف لا شک انه یظهر من کلام الماهر فی مقام اجراء البرهان فی الماضی ایضا حیث بنی هیهنا اجراءه علی الاجتماع فی الدهر والماضی والمستقبل سیان فی فقدان الاجتماع بالاعتبار الثانی فلا یجری البرهان بهذا الاعتبار فیهما وانکر هذا الماهر الجریان بالاعتبار الاول فی المستقبل لعدم الترتب وفیه ایضا هما سیان فلم یبق فی الید اعتبار یجری بحسبه البرهان فی الماضی دون المستقبل مع ان هذین الاستوائیین لا یجدی للتفرقة بالاحتواء وعدمه وبالجملة مدار کلام المصنف علی اشتراط الاجتماع واعتمد فی ثبوته علی ما سبق وعلی التسلیم هذا الماهر حیث بنی الجریان فی الماضی فی موضع من الافق المبین علی الاجتماع الدهری فالتفرقة التی ذکرها الماهر من احتواء الوجود فی الماضی دون المستقبل لیست بنافعة وان لم یثبت اشتراط الاجتماع کما یشعر به کلام اکثر المتاخرین من ان المراد بالتطبیق التطبیق الاجمالی ولیس الاجتماع ضروریا للاجراء ویکاد کلام هذا الماهر فی بعض المواضع مشعرا به ایضا وهذا الکلام نص علیه فالتفرقة ان ثبتت تنفع فی الفرق بین الماضی والمستقبل فی اجراء البرهان فی احدهما دون الآخر لکنه یبقی ان هذا الکلام یدل علی عدم اشتراط الاجتماع وعلی ان جریان البرهان فی الماضی انما هو لاحتواء الوجود الغیر المتناهی فیه بهذا الاعتبار وکلامه فی مواضع اجری البرهان فیه یدل علی ان بناءه علی الاجتماع الدهری واشتراط الاجتماع فکلام هذا الماهر لا یخلو عن اضطراب ١٢ مولوی حمد الله رحمه الله

٥٧ قوله ویستوی فی ذلک آه قد عرفت منا انه لا استواء فی جریان التطبیق بالمعنی الاعم بمعنی تعیین الآحاد من احدی السلسلتین بازاء الآخر باعتبار ما کان او یکون فی السلسلة الماضیة والحالیة فیفضی کل الی حد معین فی الجانب الآخر واما التطبیق باعتبار ما سیکون فلا یفضی الی حد معین بل الی حد اعم من ان یکون وانتهاؤه غیر واقف ینقل الزیادة فیه دائما من حال الی حال فالدلیل عند المتکلمین یدل علی التناهی فتعین تخصیصه ١٢ ملا حسن

٥٨ قوله فلم یبق آه قد عرفت منا انه یبقی اعتبار یتخصص به البرهان فی الماضی دون المستقبل وهو اعتبار التعاقب کما اوضحنا مرارا فقد ظهر مما ذکرنا وحققنا سابقا ان المصنف قد مال عن الصواب فی مقامات الاول فی عدم جریان التطبیق فی المتعاقبات مطلقا والثانی فی عدم التفرقة بین الماضی والمستقبل فی جریان البرهان فی احدهما دون الآخر والثالث فی عدم جریان البرهان فی الدهریات لعدم الترتیب کما هو مذهب جمهور الحکماء والرابع فی تخصیص البرهان بالمادیات کما ذکرنا مرارا ١٢ ملا حسن رحمه الله تعالی

حواشی متعلقه صفحه پنجاه ونهم ٥٩

تتمہ حاشیہ صفحہ ۵۹

وہذا الذی ذکرہ بما لا ورود لہ کیف والمساماۃ مع نقطۃ لا وجود لہا لا تتعقل لانہ لا یمکن اخراج خط الی خارج العالم اذ لا خلاء موجود ہناک ولا ملاء فکیف یتصور بلا فانقطا معدومۃ والوہم البحت الذی لا یساعدہ العقل لا عبرۃ لہ وتحقیقہ ان اللازم مما ذکرہ نقطۃ موہومۃ غیر متناہیۃ فی خط موہوم غیر متناہ والکلام فی تناہی الابعاد والموجودۃ فی الخارج دون الموہومۃ الصرفۃ انتہی ۱۲ مولوی حمد اللہ سلمہ ۵ قولہ وان شئت مزید آہ لا بد من ہذا التفصیل لان المشہور ان الحدوث آنی وتدریجی والمساماۃ المطلق مع الخط الا القدر معین منہ لیست تدریجیۃ کما لا یظہر لک فلا بد ان یکون آنیۃ فلا بد لہا من اول وبہذا التفصیل یندفع ہذا ۱۲ مولوی حمد اللہ مدرس

حواشی متعلقہ صفحہ شصتم تتمہ حاشیہ صفحہ ۶۰

علی ما نطق بہ عبارۃ المصنف من جہین احدہما ان فی الوجہ الاول لا یتصور بقاء الاجزاء التحلیلیۃ اصلا فی الآن کما ینطق بہ قولہ فلا یتصور بحدوثہ آن ہو موجود فیہ آہ وفی الوجہ الثانی یتصور کما ینطق بہ قولہ ویجتمع الجزء اللاحق مع السابق آہ والتقیید باللاحق والسابق مبنی علی الظاہر لان السابق لا یجتمع مع اللاحق فی کلیہما لان الاتصال یقتضی بلا انفصالات کما فی العکس فتباینہما اجزاء البقاء فی الوجہ الثانی کما یدل علیہ قولہ فیجاز ان یبقی بعد تمام الحدوث آہ دون الاول فافہم ۱۲ مولوی محمد عبد الصمد عفی عنہ

۵۹ قولہ ویجتمع الجزء اللاحق آہ ہذا بحسب الظاہر وبادی الرای والا فالحادث فی مجموع الزمان مثلا قدر معین من الزاویۃ متصل واحد لا جزء فیہا بالفعل لان الحادث فی کل جزء من الزمان جزء من ذلک القدر ثم یبقی ذلک الجزء ویجتمع مع الجزء اللاحق الحادث فی جزء آخر من الزمان کیف وعلی ہذا یلزم وجود اجزاء غیر متناہیۃ من الزاویۃ بازاء الاجزاء المفروضۃ فی الزمان واجتماعہا ویلزم انحصار الغیر المتناہی بین الحاصرین الا ان الوہم یحکم بان کل جزء من الزاویۃ یحدث فی جزء من الزمان یجتمع مع الجزء اللاحق ومن اجتماع تلک الاجزاء یحصل القدر المعین فی مجموع الزمان ۱۲ مولوی حمد اللہ ۵۹ قولہ ولا یجوز ان یکون آہ لنفی اول آن الحدوث مشترک فیہ الضرب الثانی والثالث من الحدوث کما سیاتی اما بیانہ فی الضرب الثانی فلان الضرب الاول منہ اعنی ما لا یجتمع الاجزاء فیہ کالحرکۃ والاصوات فقد ذکرہ المصنف واما بیانہ فی الضرب الثالث اعنی ما یجتمع الاجزاء فیہ علی النحو الذی ذکرنا کالزاویۃ مثلا فہو ان الزاویۃ وامثالہا تابعۃ للحرکۃ وان کانت لہا خصوصیۃ اجتماع الاجزاء فاذا لم یکن للمتبوع الذی تام وجود فی طرف لم یکن للتابع وجود فیہ ضرورۃ امتناع تخلف التابع عن المتبوع الا تری انہ لا یمکن ان یکون کل الحرکۃ فی ہذا الآن والزاویۃ فی آن او زمان آخر ۱۲ ملا حسن

۶۰ قولہ اول آن تم فیہ آہ وذلک لان تمام الزاویۃ انما یکون لوصول الخط المتحرک الذی کان منطبقا علی الخط الثابت الی حد معین والوصول الی الحد المعین انما یکون فی الآن فہو مبدء زمان تمام الزاویۃ ۱۲ ملا حسن ۶۱ قولہ کالحرکۃ بمعنی التوسط آہ لا بد ہہنا من الاستدلال علی ان التوسط لیس ان البدایۃ یحدث فیہ وآن النہایۃ یوجد فیہ آخرا وکذا انما یکون وجودہ کمطلق الزاویۃ والمساماۃ اما بیان انتفائہما فی التوسط فہو ان القطعیۃ ملازمۃ لہ غیر منفکۃ عنہ فما لم یحدث القطعیۃ لم یحدث التوسطیۃ واذا زالت القطعیۃ زالت التوسطیۃ قطعا ولا شک ان فی البدایۃ لم یحدث القطعیۃ لعدم وجودہا فیہ ضرورۃ بطلان عدم القرار فی الآن فلم یحدث التوسطیۃ فیہ ایضا والا انفکت الملازمۃ بینہما وکذا ان النہایۃ الذی انقطعت فیہ وجود القطعیۃ تلک الدقیقۃ التی ذکرنا فلا بد فیہ من زوال التوسطیۃ ایضا والا انفکت الملازمۃ بینہما ۱۲ مولوی حسن سلمہ

۶۲ قولہ کمطلق الزاویۃ ولا یتوہم ان المطلق موجود بعین وجود الافراد ولیس لہ وجود مجرد عن الافراد المعینۃ لبطلان الماہیۃ المجردۃ کما تقرر فی مقامہ فکیف یتصور الافتراق بین المطلق وافرادہ فی نحو الحدوث لان المطلق لہ وجود فی ضمن وجود کل فرد منہ لان لہ وجودا فی ضمن فرد مخصوص منہ فقط بحیث لا یتصور وجودہ فی ضمن جزئیہ المخصوص فاذا کان قد حدث قدر معین من الزاویۃ مثلا فی قدر من الزمان یوجد نصف ہذا القدر فی نصف ہذا الزمان والربع فی الربع وہکذا ویکون کل آن فرض لہ وجد فیہ جزء من ہذا القدر حادث فی الزمان الذی ہذا الآن حد لہ فکل من ہذہ الموجودات فی النصف والربع وغیرہما فی الآنات التی ہی حدود لہا افراد لمطلق الزاویۃ فلا محالۃ الوجود المنسوب الی مطلق الزاویۃ مع قطع النظر عن تلک الخصوصیات یقال لہ انہ فی جمیع الزمان وکل جزء منہ وکل آن فرض فی ذلک الزمان غیر منطبق علیہ لان المطلق موجود بتمامہ فی جزء ذلک الزمان الغیر فی ضمن فرد من افرادہ واتصاف کل معین منہا یوجد فی معین من الزمان منطبقا علیہ ولا یلزم منہ وجود لکلی مجردا عن الافراد کما لا یخفی ۱۲ مولوی حمد اللہ سلمہ ای ما یکون وجودہ بالحرکۃ القطعیۃ علی سبیل الانطباق علی تلک الحرکۃ کالاصوات فانہا ینطبق علی حرکۃ اللسان مثلا فان الصوت عند المشائیۃ کیفیۃ تحدث فی الہواء بتموجہ الحاصل من قرع او قلع عنیفین مع مقاومۃ المقروع للقارع والمقلوع للقالع ۱۲ مولوی محمد یوسف ۶۵ ہذا فی الزمان فان الزمان لا یوجد فی آن ہو طرف الزمان فان الغیر المنقسم وغیر الممتد لا یکون ظرفا للمنقسم والممتد ۱۲ مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ شصت و یکم

۶۶ قولہ الزاویۃ کہ حینئذ للمساماۃ قید لا ما ان المساماۃ تبدل بالموازاۃ لان الموازاۃ ضد للمساماۃ لان المساماۃ عبارۃ عن تقاطع الخطین والموازاۃ عبارۃ عن تخالف امتدادہما بالکلیۃ وحدوث الموازاۃ التی تحصل بعد المساماۃ یکون علی ہذا المعنی عبارۃ عن الوصول الی الحد المعین وہو لا یکون الا فی آن فیزول المساماۃ اذ کان فی

الآن فاما يكون للمسامتة آخر آن الوجود وهو الآن المتصل بالآنين وهو باطل وبهذا تبين لك ان الآن الذي يتم عليه المسامتة هو آن ابتداء عدم المسامتة لا آخر وجوده ١٢
مولوی محمد یوسف سلمه قوله الا انه آخر آن الوجود آه يعني المبدء لزمان زواله فانه لما لم يكن آنيا كان زمانيا ويكون لهذا الزمان مبدء البتة ولا يتعين ان المبدء
الزوال بعدم كونه آنيا يكون فيه الوجود فيكون هذا آخر آنات الوجود ١٢ مولوی محمد امین سلمه وايضا لان العدم اللاحق اذ ليس هو فيها حقيقة زمانيا فيه هذا الزمان
الذي هو آن لا يكون العدم فيه فلا بد من ان يكون هو موجود فيه فهو آخر آن الوجود ١٢ مولوی نظام الدين سلمه قوله كالموازاة آه فان زوالها يكون بالمسامتة
والمسامتة يحدث في الزمان وليس له اول الآن فلا يكون زوال الموازاة في الآن بل يكون في الزمان ومبدء هذا الزمان هو آن وان لم يكن فيه عدم الموازاة فلا محالة
يكون الموازاة موجودا فيه بان يكون هو آخر آن الوجود ١٢ مولوی محمد یوسف سلمه قوله واما العدم آه لما فرغ المصنف عن بيان حال اختلاف الحوادث في اول
الوجود وآخره وجه العنان الى بيان حال اختلاف عدم الحوادث فقال واما العدم آه انت تعلم انه بعد معرفة حال اول الوجود وآخره من تعيين الآن لكل منها او تعيين
عدمه له يعرف بادنى تامل حال العدم السابق من تعيين الآن آخره او تعيين عدمه له وحال العدم اللاحق من تعيين الآن لا وله او تعيين عدمه له لكنه فصله تسهيلا على المتعلم
ولذكر بعض الفوائد كما لا يخفى على من له ادنى تدبر ١٢ ملا احسن ومولوی محمد یوسف

حواشی متعلقه صفحه ١٢ شمس بازغه دوم
تتمه حاشیه ٦ صفحه ٦٣

وهو التحقيق عندي وبيان ذلك ان الزمان المتناهي كالساعة يجوز ان يكون معيارا للمسامتة مع الخط الغير المتناهي وذلك بان يكون الذراع الاول من الخط الغير المتناهي
الذي مبدءه مبدء الخط ومنتهى للحركة المسامتة يحصل مسامتة الخط المتناهي معه في نصف ساعة مثلا والذراع الذي يصله وتتوفر في ربع ساعة والذي فوقه كذلك
في ثمن ساعة وهكذا القطع والذراع المساوية الغير المتناهية في الساعة مثلا في اجزائها المتناقصة الغير المتناهية وذلك لان الحركة وان كانت في مسافتها الحقيقية مساوية
لكنها يجوز ان يكون مختلفة بالنسبة الى ما يسامته بل هو الظاهر لمن له ادنى حدس في الامور المتناهية ايضا وله بيان يطول بذكره الا انه مخافة التطويل لا يتعرض بذكره ١٢ ملا احسن
حج قوله ولا يتاتى ذلك آه اعترض عليه الفاضل الخوانساري بما حاصله انه اذا فرضت قطعة من الخط الغير المتناهي من الجهة التي تتناهي عندها وفرض ان المرور عليها في قدر
معين من الزمان مثلا فاذا كانت القطعة المتقدمة على القطعة المفروضة المساوية لها ايضا تمر عليها الخط المتناهي في مثل الزمان المفروض او ازيد منه فلا محالة يكون زمان المرور
غير متناه واما اذا كان المرور عليها في زمان اقل من زمان القطعة الاخيرة وهكذا القطعات المتقدمة يكون زمان المرور على كل منها اقل من زمان المرور على ما بعدها فعدم امكان
المرور في زمان متناه محل نظر والامر فيما نحن فيه كذلك والحاصل ان اجزاء الحركة الواحدة يحتمل ان يكون مختلفة بالسرعة والبطوء ولا ينتهي حد السرعة الى حد بل كل جزء منها يكون
اسرع مما بعده ويكون الجزء السابق على هذا الجزء اسرع بالنسبة اليه وهكذا الى غير النهاية فاجزاء الزمان متناقصة واجزاء المسافة متزائدة وبهذا يمكن المرور على غير المتناهي
في زمان المتناهي ١٢ مولوی محمد امین سلمه قوله فحينئذ لك ان تقول آه يعني اذا تبين ان المرور في الزمان المتناهي لا يتصور على غير المتناهي فلك
في الزام التالي الباطل ثلثة وجوه وتلك الثلثة متقاربة كل منها مبني على هذا الاصل ١٢ مولوی محمد امین سلمه قوله فلا يكون حادثة آه وهذا خلاف المفروض
وهو حدوث المسامتة والضرورة شاهدة على حدوثها فلا يمكن وجود بعد غير متناه ١٢ مولوی محمد یوسف سلمه قوله يلزم ان يكون بين الآن التي آه اي يكون بين
آخر آن الموازاة وبين آن المسامتة زمان غير متناه فيكون غير المتناهي محصورا بين حاصرين ١٢ مولوی محمد یوسف سلمه قوله يعني انه يختص بابطال الابعاد الغير
النهاية بخلاف برهان التطبيق فانه يجري في الاعداد الطبيعية ايضا وانه يعم الابعاد وكلها اي سواء كان عدم تناهيها في جهة او جهتين او جهات بخلاف السلمي فانه يختص بابطال
عدم التناهي في جهتين فصاعدا كما سيظهر ان شاء الله تعالى ١٢ مولوی نظام الدين رحمه الله

حواشی متعلقه صفحه شمس بازغه سوم
تتمه حاشیه ٥ صفحه ٦٣

المفروض فهو غير متناه وهذا الحكم انما هو لا نهاية ذلك الخطين ينتهيان ان ذلك التطبيق اذا لاحظ العقل ان ذلك الخطين امتدا بالفعل الى غير النهاية فليست زيادة الانفراج
لزيادة الخطين يحكم العقل حكما اجماليا صحيحا بالضرورة ان الانفراج ايضا حصلت فيه الزيادة الى غير النهاية بالفعل ووجد بعد غير متناه بالفعل وان لم يحصل في ذلك
العقل بعد مخصوص معين موصوف بغير التناهي وهذا القدر يكفينا قال ١٢ مولوی محمد امین سلمه قوله فان قيل ذلك آه دفع لما يتوهم من ان ذهاب
الساقين الى غير النهاية انما يستلزم تناهي الانفراج بينهما لانه على هذا التقدير يكون الانفراج محصورا بين الخطين وكل بعد فرض فهو وتر للزاوية
بالفعل المفروضين في الخطين فهو متناه البتة ووجه الدفع انه لا يضر في مقصودنا وهو الملازمة فانها ضرورية يحكم بها العقل وانما يضر في امكان الازدياد

والضمير فيه غائية الاسراء بكون المقدم المحال مستلزما للمحال وكون ذهاب الامتداد بين الخطين الى غير المتناهي الانفراج لا يضر ايضا لان المقدم المحال جاز استلزامه للنقيضين كما اشار الحكم دث المسامتة للخط الغير المتناهي بيستلزم الاول نقاط المسامتة ولان لا يوجد في الخط المتناهي اول نقطة فيوه فاستلزامه للتالي واستحالة التالي الملازمة الاولى لا يقدح في تلك الملازمة

ك‍ـه قوله فيفرض زاوية الخ تفصيله انه اذا كانت زاوية الانفراج ثلثي قائمة لزم ان يكون الزاويتان الحادثتان اللتان يحيط بهما الوتر كل منهما ثلثي قائمة اذ الساقان متساويان فالزاويتان الحادثتان عند الوتر متساويتان لما في المامون من ان الزاويتين اللتين يحيط بهما وتر الزاوية التي ساقاها متساويان متساويتان فاذا زادا كل مثلث مساوي القائمتين فلابد ان يكون كل من الزاويتين اللتين عند الوتر ثلثي قائمة اذ الازدياد عنهما يوجب الزيادة عن القائمتين والنقصان يوجب النقصان فيتساوي الزوايا الثلث فلابد من تساوي الاضلاع لما ثبت في الاصول ان الزاوية التي يوتر بالضلع الاطول يكون اعظم فلو كان الوتر اعظم لكون زاوية الانفراج ازيد من ثلثي قائمة هف ولو كان اقصر تكون زاوية الانفراج اقصر هف وان فرض زاوية الانفراج ازيد من ثلثي قائمة يكون كل من الزاويتين المتساويتين عند الوتر اقل من ثلثي قائمة فلابد من زيادة الوتر عن الساقين لان الزاوية العظمى يوتر الضلع الاطول فرض زاوية الانفراج ثلثي قائمة او ازيد يوجب ان يكون الانفراج بينهما مماثلا لكل واحد من الساقين او ازيد فعلى تقدير ازدياد الساقين الى غير النهاية بالفعل يزداد الوضوح في لزوم كون الانفراج غير متناه بينهما الا انه يندفع بهذا الفرض المنع ويثبت المقدمة الممنوعة كيف وكون الانفراج مساويا للساقين ليس معناه الا انه كلما يفرض حد من الامتداد يكون بين الممتدين قدر من الانفراج مساو لهما حتى يحدث مثلث متساوي الاضلاع وبمجرد هذا لا يلزم انه اذا كان الامتداد غير متناه يوجد ايضا انفراج غير متناه بينهما فالاعتماد في الملازمة على المقدمة التي ادعى المصنف سابقا فتامل ١٢ مولوي محمد امين

ش‍ـه قوله المختص بابطال اللاتناهي آه لانه لو فرض اللاتناهي في جهة الطول فقط لم يمكن وجود خطين خارجين من نقطة واحدة ينفرجان متزايدان الى غير النهاية ضرورة توقف الانفراج كذلك على اللاتناهي في العرض كما لا يخفى ١٢ مولوي محمد امين الله قدس سره

حواشي متعلقه صفحه شصت وچهارم
تتمه حاشيه ١ صفحه ٦٤

بد لا بد من علية فان المكان ليس من لوازم الجسم لا من جهة ماهيته ولا من جهة وجوده الخارجي وقد وقع للزاعم الغلط لعدم الفرق بين المكان والحيز وهو اعم من المكان والوضع والصحيح ان كل جسم حيزا لا ان لكل جسم مكان نعم الوهم المالوف من الاجسام المتمكنة لبعده من المجرد والغير المتمكن يزعم ان كل جسم له مكان بل يزعم ان كل موجود جسما كان او غيره له مكان فكما لا يكون زعمه بان كل موجود له مكان حجة على القائلين بان المكان هو السطح والا يلزم كون الباري تعالى وسائر المجردات مكانيا كذلك لا يكون زعمه بان لكل جسم مكانا حجة عليهم ١٢ مولوي محمد يوسف

اله قوله منع الثالث آه اي الجواب عن الثالث وهو حديث الطير انا لا نسلم لزوم تحرك الطير لهبوب الرياح وانما يلزم ذلك لو كانت الحركة الاينية مطلق تبدل الامكنة على المتمكن سواء كان مبدا الاستبدال ومنشا التحرك موجودا في المتحرك اولا وليس ذلك بل المتحرك بتلك الحركة ما يكون مبدا الاستبدال ومنشا التحرك اعني الميل موجودا فيه والاكت الطير لانه واقف ليس فيه منشا التحرك فلا يكون متحركا واذ ليس متحركا فهو ساكن لان السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة او عدم التغير بالنسبة الى امور ساكنة او كونه بحيث لو ترك على حاله وترك عليه مكانه حفظه واما لو فسر السكون بالاستقرار في مكان واحد زمانا فالطير المذكور ليس ساكنا بهذا المعنى كما انه ليس متحركا فالقول بان الطير الواقف في الهواء ساكن بالضرورة ممنوع والتقابل المانع لارتفاع المتقابلين تقابل الايجاب والسلب كالانسان واللاانسان فان اي شيء يفرض لا يخلو من ان يكون انسانا او لا انسان والا يلزم ارتفاع النقيضين والتقابل غير التقابل بالايجاب والسلب لا يمنع ارتفاع المتقابلين فالتقابل بين الحركة والسكون ليس تقابل الايجاب والسلب فلا يمتنع ارتفاع الحركة والسكون عن الطير المذكور ١٢ مولوي محمد يوسف

حواشي متعلقه صفحه شصت وپنجم
تتمه حاشيه ٣ صفحه ٦٥

ان المساواة حقيقة لكنه لا نسلم ان المساوي للجسم جسم فانه يمكن ان يكون بعدا مجردا عن المادة يساوي ويداخل الجسم في جميع اقطاره واما في الثالث فلان اللزوم في المكان انما يلزم المكان للاجسام النباتية بمكان واحد لازم لها وليس كذلك بل هي تستبدل مكانا بعد مكان كما انها تستبدل كما بعد كم فتامل ١٢ مولوي محمد امين الله قدس سره

كه قوله جماعة آخرون آه اي يقولون انه ليس له وجود الا في التوهم ولا امكان للوجود الخارجي بخلاف المثبتين للوجود الخارجي فانهم يقولون بالوجود الخارجي في الجملة ولكنه فلا يتوهم ان المكان عند المثبتين للوجود الخارجي ايضا قد لا يكون موجودا خارجيا انحيازيا فان البعد المجرد عند الاشراقيين موجود واحد ممتد بقدر امتداد جميع العالم فاجزاؤه المتوهمة هي امكنة الاجسام عندهم واما عند القائلين بالسطح فلانه قد يكون بعض السطح من جسم بعضا لمكان جسم آخر ولا شك ان الابعاض امور متوهمة ١٢ مولوي محمد امين

٥ه قوله عند اولئك آه اي عند النافين يشهد على وجوده الظاهر من سياق العبارة ان المراد بالوجود الوجود الخارجي لا الوجود على نحو المناطق والمراكز ولا يخفى ان الوجوه الثلثة التي يذكرها ليست شواهد عدل عليه فان المكان لو كان امرا موهوما على نحو موهومية المناطق والمراكز يصح ان يقال انه ينتقل الجسم من مكان

كان لدال مكان متكون لتباين ان يكون الاجسام باعتبار ه فوقا وتحتا ومطالبة اياه بالطبع وهاربة عنه كما يحمل الوجود وعل العام من الخارج والوهم ليس بعيد فانه يمكن ان يكون المقصود في هذا المقام الشهادة على وجوده مطلقا والمقابلة مع النافين ثم الابطال الا جعل الموهوم انما هو لشئ آخر لا بهذه الشواهد الثلثة فتامل ١٢ مولوي محمد اسحق

ملا ٥ قوله تحتانيا آه اي الشئ الذي لا يتحد وبجهة الفوق والتحت انما يصير فوقا وتحتا بالمكان فلا يرد ان الحد وفوقية ليست بالمكان فانه لامكان له عند المشائين ١٢ مولوي محمد اسحق ٥ قوله فاقول ذلك آه المقصود من هذا الكلام ان المناقشة بحيث الوضع والترتيب وان كانت يقدح في الشواهد الثلثة لكنها ينفتح بها باب اثبات المشهود عليه بنحو آخر واذ المشهود وعليه كان ضروريا والشواهد من قبيل التنبيهات لا ينفع المناقشة فيها كثير نفع لاسيما اذا انفتح باب الشهادة من وجه آخر ١٢ مولوي محمد اسحق ٨ قوله فضاء بفتح الفاء والمد الساحة وما اتسع من الارض والمراد الامتداد في الجهات ١٢ مولوي محمد اسحق ٩ قوله بل الامر موجود آه حاصله ان الاجسام عند كونها متباينة يجب ان يكون بينها فضاء متقدر تختلف بالضيق والسعة اي متصف بالزيادة والنقصان في نفس الامر فلا يكون لاشيئا محضا فان الاتصاف بالاوصاف النفس الامرية يوجب تحقق الموصوف في الجملة فاما ان يكون موجودا في الخارج بالفعل او موجودا بالقوة في محل قابل اي يكون الموجود في الخارج هو المحل القابل بحيث يصح ان يوجد ذلك الفضاء في ذلك المحل القابل في الخارج كالمكان على تقدير سطحية يكون موجودا بالقوة في محل ثم يوجد في الخارج بتحرك الجسم المتحرك ذلك المحل القابل او لو لم يكن موجودا في الخارج لا بالفعل لا بالقوة فاما ان يكون لاشيئا محضا او امرا موهوما انتزاعيا انتزاعا صحيحا لا بانتزاع الوهم كانياب الاغوال والاول اي الشئ المحض لا يمكن اتصافه بالاوصاف النفس الامرية والانتزاع الصحيح يجب ان يكون لمنشا انتزاع وهو لا يمكن ان يكون نفس الاجسام والاكيفية لكن الانتزاع بعدها موصوف بالزيادة تارة وبعدها موصوف بالنقصان تارة ولا يقال ان الاجسام حين قربها منشا لانتزاع الضيق وحين البعد لانتزاع السعة لان القرب والبعد ليس الا الضيق والسعة في الفضاء وكثرته فيما بينها والكلام ليس الا فيهما ١٢ مولوي محمد اسحق ٥ قوله فان قلت آه حاصل المناقشة انا لا نسلم ان النقلة مفارقة مكان مع القول بان ما سوى المكان ربما يبقى مع المفارقة في حيز اخر فان الوضع والترتيب الذي للجسم بالنسبة مع غيره من الاجسام لا يبقى مع النقلة فالنقلة مفارقة وضع وترتيب للجسم مع غيره من الاجسام لا مفارقة مكان واذا كان كذلك فلا يكون النقلة من الشواهد على وجود المكان وكذا لا نسلم ان الشئ انما يصير فوقا وتحتا بالمكان بل نقول ان الشئ انما يصير فوقا وتحتا بوضع وترتيب له مع غيره من الاجسام وهذا لا يمكن ان يكون من الشواهد على وجود المكان ايضا وكذا لا نسلم انه لولا ان هناك امكنة موجودة لم تختلف الاجسام في الطلب والهرب بل نقول ان اختلاف الاجسام في الطلب والهرب انما هو من جهة الوضع والترتيب لا من جهة المكان هذا هو الحق وذهب اليه المحققون ١٢ مولوي محمد يوسف

حواشي متعلقه صفحه شصت وششم

٥ قوله على الاول يجب آه الظاهر منه كما يدل عليه قوله فان قام بمادة الجسم المتمكن ان المادي ما يقوم بالمادة فغير المادي ما لا يقوم بها فح لقائل ان يقول ان البعد الذي يتصور ان يكون مكانا قائم بنفسه كالاجسام على راي الشيخ المقتول فان حقيقتها هو البعد لا غير فيكون البعد جسما فلا فرق بين هذا البعد والاجسام مع انهم يقولون بالافتراق به والجواب ان المادة في هذا المقام هي الذي فيه استعداد حدوث الحوادث والجسم مادي فان فيه استعداد الحركة وغيرها من الحوادث فالبعد المكاني لا بد من ان يكون غير مادي اي لا يكون محل الحوادث الجسمانية من الحركة والسكون وغيرهما والا كان جسما قائما بالذات او بالواسطة فان هو الجسم المتمكن او قائما به كذلك قيام صورة جسمية او نوعية او قيام مقدار لزم الدخول او القيام فانفسخ عقد ما مهدناه من وجوب كونه يتمكن فيه الجسم وينتقل عنه واليه وجسما آخر او قائما به كذلك فلا احسن بقوله لم يكن حاويا للجسم آه غاية الامر انه ترك بعض الشقوق لظهور بطلانه والقيام ما ذكره من حديث التداخل مع ان غير المادي يشمله فالمدعي حاصل ١٢ مولوي نظام الدين ٦ قوله ابعاد غير مادي آه المراد بالمادة ههنا المادة بالمعنى الاعم المسلم عند جميع الفرق وهو ما يكون محلا ومستعدا للتغير والحوادث الجسمانية لا بالمعنى الاخص وهو الهيولى ١٢ مولوي محمد اسحق ٥ قوله قيام صورة آه اي بان يكون جزءا للجسم وداخلا فيه قوله او مقدار آه اي بان يكون البعد عارضا للجسم المتمكن وبطلانه يبطل كونه جسما تعليميا او طبيعيا فان منشا احتمال ان يكون المكان على تقدير كونه قابل للابعاد الثلثة هو الاعراض المنبسطة في القابل للابعاد بالذات انبساطا ذاتيا كالجسم التعليمي او عرضا كالاوضاع وغيرها المنبسطة في الجسم انبساطا بالعرض لا يخرج عن قلته ١٢ مولوي محمد يوسف ٨ قوله تداخل الاجسام آه لان القيام بمادة الغير انما يتصور بان يكون محصلا للجسم كالصورة اذ قيامه قيام مقدار انما يكون اذا كان تحصل الجسم قبل عروضه فلم يفرض ههنا جسم غير جسم متمكن فكونه حاويا لا يمكن بدون تداخل الجسمين ١٢ مولوي محمد يوسف ٩ قوله فلا يكون مكانا آه لانه لو كان التداخل بكانا لا يمكن ان يكون مكانا للمتمكنين فان الاجسام اذا لم يمتنع من التداخل فيجوز ان يدخله جسم آخر هذا ما افاده صاحب المقامات الرفيعة ومن ههنا ظهر لك التنبيه على امتناع التداخل بانه لو جاز التداخل لجاز تداخل العالم في خردلة ١٢ مولوي محمد يوسف ١٠ قوله ثم يجب آه فح يكون المكان عبارة عن امر غير مادي ليس اي الفضاء والخلاء المتمكن فيه بعبارة اخرى عن بعد منطبق على البعد الذي في الجسم بالجملة فهو اما ان يكون امرا موجودا او موهوما اما الاول فهو مذهب افلاطون واتباعه القائلين بان المكان هو البعد الموجود المجرد عن المادة من شانه ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية

بسموته البعد المفطور واما الثانی فهو مذهب المتکلمین القائلین بان لکل جسم فراغا موهوما موافقا للجسم فی المقدار والتناهی یشغله الجسم ویملاه علی سبیل التوهم ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمه الله قوله وعلی الثانی آه ای اذا کان المکان منقسما فی جهتین لم یجز ان یکون قائما بنفسه لبطلان السطح الجوهری لایجوز ان یکون حالا فی المتمکن لعدم صحة انتقال الجسم من سطحه او انتقاله الیه فیجب ان یکون قائما بغیره فذلک الغیر ان لم یکن حاویا ولم یحو السطح ایضا والاحتواء من لوازم المکان کما مهده اولا وانتفاء اللازم یستلزم انتفاء الملزوم فلا یکون السطح مکانا هف فلا محالة یکون ذلک الغیر حاویا فیکون المکان سطح الحاوی ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمه الله تعالی

حواشی صفحه شصت و هفتم

تتمه حاشیه ۱۰ صفحه ۶۷

فی الطبیعة البعدیة ولازمها وجوب التساوی فی المعلولات عند التساوی فی العلل کما حقق فی موضعه فلا یکون حینئذ الجزئیة والکلیة لان اختلاف الکل والجزء نوعا التغایر فی الحد والشکل واذا لم یبق التغایر بینهما بها لم یختلف الکل والجزء واللازم باطل وبطلان اللازم مستلزم لبطلان الملزوم واذا لم یکن الحد المعین والشکل المعین من طبیعة البعد ولوازمه یکون بسبب امر عارض له فیمکن زوال ذلک الشکل المعین بزوال الامر العارض فامکن ان یتشکل بشکل آخر وکان له فی نفسه قوة الانفعال لان الاختلاف الشکلیة لا یحصل فی البعد الا بعد کونه متهیأ لان ینفعل وقوة الانفعال هی من لواحق المادة کما تقرر عندهم فی مسلک الانفعال من براهین اثبات الهیولی فیکون المفارق عن المادة مقارنا ایاها هف وهذا الخلف انما یلزم من وجود البعد المجرد فهو باطل ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمه الله قوله کان للجزء ما للکل آه هذا منقوض بالفلک فان المقرر عندهم ان المقدار والشکل الحاصل فیه تقتضیه الصورة النوعیة فیه ولا شک ان الصورة التی للجزء والتی للکل واحدة فیلزم ان یکون للجزء ما للکل ولم یکن کل وجزء وان قیل فی دفعه ان الاجزاء قبل فرض التجزیة معدومة فلیست لها شکل لا شکل الکل ولا شکل آخر بل لیس کل ولا جزء وبعد التجزیة لا استبعاد فی تشکل الاجزاء بشکل الکل والتقدیر بقدره قیل مثل ذلک جار فی البعد المجرد ایضا وایضا کون الاجزاء معدومة محضة غیر مسلم بل لها وجود واقعی تترتب علیها الآثار الخارجیة فطابق الحق ارتادتشکلها الیه مقدار الکل وتشکله ۱۲ مولوی حمد الله سلمه الله قوله جاز بالنظر آه وفیه نظر دقیق فانه یجوز ان یکون الشکل للعارض المفارق الدائم او للمباین الدائم کالعقل مع المعلول فلم یوجد فیه جهة القوة المحوجة الی المادة فان القوة عبارة عن فقدان شیء فی زمان ووجدانه فی زمان آخر فلا شبهة فی انها لا یقتضیها الامر الدائم ضرورة والعجب من المصنف انه کیف صدر منه هذا الکلام مع وضوح سخافته ۱۲ مولوی حسن

حواشی متعلقه صفحه شصت و هشتم

تتمه حاشیه ۸ صفحه ۶۸

فی جهة المقداریة وهذا التیقن مما اتفقت علیه العقول لبداهتها وقد بینه المصنف بما لا مزید علیه ومن جملة العین تداخل الجسم فی البعد المجرد فانهما ایضا لا یخلو من ان یکونا متقاربا او متعددا ویلزم من کل منهما الثانی للاول تداخل المقادیر فی جهة المقداریة بعضها فی بعض ففی البعد المجرد اذا فرض کما نبه الاستاد یلزم استحالة التداخل بین جهتین من جهة التحیز بالذات ومن جهة المقداریة کذلک ۱۲ ملا حسن سلمه قوله الا تری ان الخط آه فیه انه اذا کان الخط او السطح بحیث اذا اضیف الیهما ما یجانسهما فی جهة الامتداد ازداد وازداد اذا ضعف هذا المجانس فی جهة الامتداد ولم یزدد وهذا خلاف علم ان تداخل الابعاد بماهی ابعاد لیس بمستحیل کیف ولا شک ان لکل من الخطین المتنافیین فی جهة العرض مثلا طولا ومع ذلک لم یصر الطولان اعظم من طول واحد فلو کان البعد بما هو بعد یقتضی اعظمیة البعدین من الواحد لکان ما یضاف وینضم البعد الی البعد یکون المجموع اعظم من الواحد ولم یکن بین الاضافة من جهة الامتداد وبین الاضافة من جهة الامتداد فرق کما لا یخفی بل المقدار المسلم ان الاثنین اکبر من الواحد وان المقدارین اذا التقیا ملاقاة علی سبیل التنحی والتباعد یکونان اعظم من الواحد واذا التقیا لا علی سبیل التنحی بل علی سبیل المداخلة لا یکونان اعظم ازوج لیس کل جزء بحسب المقداریة حتی یکون الکل اعظم من الجزء بل کل جزء بحسب العدد وعدد البعدین المتداخلین وهو الاثنان اکثر من الواحد بلا شبهة فقد ظهر ان ما ذکره المصنف لا یستشهد ان المانع من التداخل هو المقداریة بل انه لیس هو المانع ۱۲ مولوی حمد الله سلمه قوله واعلم ان آه فیه تفضیح القائلین بالبعد المجرد بان ذا الزم علیهم ان التداخل بین الجوهرین المتحیزین بالذات وبین المقدارین فی جهة المقداریة یعترفون فی اول الامر ثم ینکرون بمعارضة الامر الوهمی للبدیهی العقلی والامر المبرهن بالبرهان القطعی فیوسوس فی سرک بان البعد المجرد یجوز ان یخالف البعد الجسمانی بالماهیة فالتخالف یجوز ان یکون مجوزا للتداخل ولم یعترفوا بان هذا التجویز کتجویز تداخل الانسان فی الفرس مع التحیز بالتحیز ولم یعلموا بان المانع منهما حقیقة هو التحیز بالذات من الجانبین والمقداریة وهذا المانعان موجودان فی صورة تخالف الماهیة ولو کان للتخالف دخل فی التجویز مطلقا یلزم اجتماع المتنافیین فی امر واحد وهذا کما یقال انه لا یجوز ان یکون فی جسم واحد امران یقتضی احدهما الحرکة الی غایة اقتضاها بما یقتضی الآخر النهی عنه کذلک وامثال ذلک کثیرة ۱۲ ملا حسن سلمه الله قوله ونعلم آه قد یمنع فان البعد الجسمی هو الجسم التعلیمی عرض عندکم والبعد المجرد جوهر عندهم فاین الاتحاد فی الحقیقة الا ان یقال المراد بالبعد الجسمی الصورة الجسمیة واتفق المانعین الصورة فیما سبق انما هو عن الصور سوی الجسمیة ۱۲ مولوی حمد الله سلمه قوله فرضیة متصله آه وفیه ان هذه المقدمة لم تدل علیها دلیل فهی العمدة فی الدعوی

دعوى البداهة فيها ممنوعة فلا يتم حجة عليه ١٢ ملا حسن سلّه قوله على انى اقول آه حاصله ان الاختلاف بالماهية لا يضرنا فان الاشتراك في عارض هو التشاكل لامتناع التداخل يكفينا فان الظاهر ان المقدار الجسمي انما يمنع التداخل آه يه ممنوع مستند الحال القدرية بهو حاصل في البعد ايضا كما شرح المص بما لا مزيد عليه والمكان مخالفا بالماهية للامتداد الجسمي ١٢ مولوى حسام الدين سلّه قوله على انى اقول آه وفيه ان الجوهر لا يتداخل الجوهر الجسمي في البعد المجرد لعله لبعد ويقول ان المنع مطلقا لا يمنع التداخل بل اذا وقع في الماهية الواحدة فالاصلح في وجه الدفع ان يحرر كلام المص هذا بما حررنا آنفا فافهم ١٢ مولوى حسن سلّه قوله يحيد آه حاد يحيد يميل واما معنى ان الوهم يميل عن الصراط المستقيم وهو الهداية الى الحق ويكاد يوسوس سرك آه او من الاحادة اى يميل ويصرف سرك عن قبول الحق ١٢ مولوى نظام الدين سلّه

قوله يجوز ان يخالف آه هذا اعتراض من قبل اصحاب وجود البعد المجرد على الدليل المذكور لابطاله وحاصله ان بعد الجسم حال فيه ويلازمه بعد فيه لا يفارقه وليس حالا فيه بل هو قائم بنفسه فهناك بعدان مادي ومجرد فلا نقد احد بما في الاخير ولا خلاء وامتناع التداخل بين البعد المادي والمجرد ممنوع وانما الممتنع نفوذ المادي في المادي وتداخلهما وبين حقيقة البعد المادي وحقيقة البعد المجرد تخالف فلا يستلزم امتناع التداخل في المادين امتناع التداخل بين المادي والمجرد ١٢ مولوى محمد يوسف سلّمه

حواشى متعلقه صفحه شصت ونهم تتمه حاشيه ۵ صفحه ۶۹

ثم المطلوب بالذات للجسم الذي هو المكان بل الوضع والترتيب هو عرض حال في الجسم والسطح مطلوب بالعرض ثم قال فلذلك المحقق ان المكان بمعنى السطح قد لا يكون ١٢ مولوى محمد السدريح سلّه قوله اى منظورا عليه البداهة آه اى ان تبيين البيان المذكور ببيان استدلالى بان الممكنات كلها سواء كانت اجساما او جسمانيا يجوز عليها العدم بالنظر الى ذواتها وبعد فرض وجودها والضير يجوز على بعضها العدم نظرا الى وجود بعض آخر لو لم يوجد بينهما علاقة العلية واللزوم اى لا تزان زيد ايجوز عليه العدم نظرا الى وجود عمرو عند لا يكون بينهما علاقة العلية واللزوم اذا تمهد هذا فنقول اذا فرضنا انا من جسم صلب كالحديد مثلا لا يتحرك بعض اطرافه الى بعض آخر الا بقوة شديدة قد فرضنا عدم ما وج اذا فرضنا الاناء المذكورة مملوا من الماء او الهواء وفرضنا عدمها عنه بل عدم كلما يحويه بناء على المقدمة الممهدة فاما ان ينطبق اطراف الاناء فذلك باطل لما مر آنفا او يبقى وسعة فلا كاما ان يكون خالية فالخلاء محال او يوجد فيها الاجسام وقد فرضنا عدمها فلم يبق اذا فيه الا البعد مجردا هو المطلوب وجوابه ان البعد المجرد قد بطل وجوده بدليل قطعي وكذا الخلاء فيلزم لكل من جوز وجود جسم فيها فاذا رفع اللازم يبقى الفرجة اما بانطباق بعض اطرافها على بعض او بخرق الجسم الذي فرض فيه وقد شوهدان الجسم الصلب الذي فيه فرجة ضيقة فيها هواء وقد سدت منافذه الاخراذا مصت مصا شديدا ينخرق الجسم او يلحق بعض اطرافه على بعض وما ذاك الا بضرورة بطلان الخلاء والبعد المجرد والضرورة الطبيعية قد يستدعي امورا عجيبة بنكرها العقل في بادى الرأى ١٢ ملا حسن سلّه قوله منظور على حدة آه يعني انه ليس من العقول المجردة ولا من الاجسام المادية لانه برزخ بينهما ١٢ ملا حسن سلّه قوله لو كان المكان هو السطح المذكور آه بناء هذا الاشكال على فهم بان لكل جسم مكانا والقائلين بالسطح ان بعارضهم يقولون الاجسام انما يلازمها المكان لقبض البعدية لا لانها قابلة للفصل والوصل وسائر العوارض المادية فانه لا دخل للتمكن لتلك العوارض فاذا المزم المكان لنفس البعدية يلزم ان يكون للبعد المجرد ايضا بعد آخر فيلزم عدم تناهي الابعاد كما يلزم عدم تناهي السطوح ١٢ ملا حسن سلّه قوله وقالوا ايضا آه تقرير الاشكال ان الحركة في المقولة عندهم عبارة عن ان يكون في كل آن للمتحرك فرد لا يكون في الآن السابق ولا اللاحق وكذا يجد الحركة المطلقة بالخروج يسيرا يسيرا اذ كمال الاول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة فلو كان المكان هو السطح لزم ان يكون الطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح وكذا الحجر الواقف في الماء الجاري متحركا فيصدق حد الحركة المطلقة والحركة في المقولة عليهما مع ان الفرق يشاهد بانهما ساكنان ١٢ ملا حسن سلّه قوله لكان المسافر المخفوف آه وهذا لان المكان الحقيقي للمسافر المذكور انما يكون هو السطح الباطن للكرباس لم يتبدل عليه فيلزم السكون فيه مع ان الانتقال المكاني فيه ضروري للسياحة فيه فيلزم اجتماع المتنافيين ١٢ ملا حسن سلّه قوله المحفوف آه المحفوف بالحاء المهملة والفائين الملفوف والكرباس بكسر الكاف الثوب ويقال ساح الماء اي جرى على الارض والسياحة بالكسر الذهاب في الارض كذا في القاموس ١٢ مولوى محمد يوسف

حواشى متعلقه صفحه هفتادم

سلّه قوله عن الرابع آه اي الجواب عن لزوم سكون المسافر المحفوف بالكرباس ان اللازم منها السكون في الاين الحقيقي وهو غير باطل اذ لم يدل عليه الدليل ولا تشهد به البداهة وانما يدل البداهة على انه متحرك في السماء والمكان في الوضع بالنسبة الى الامور الخارجية او الاين العرفي كالدار والبلد وهو لا يبطل بكون المكان الحقيقي سطحا والمراد من المكان العرفي ما يكون الجسم فيه ولا يكون مختصا به كالصندوق للدرة لان الصندوق يكون فيه الدرة وليس الصندوق مختصا بالدرة بل يمكن ان يوجد في الصندوق درة وما سواها ايضا فكذلك المسافر السائح مشارق الارض ومغاربها مكانه العرفي ما بين المشارق والمغارب وهو وان لم يكن مختصا بالمسافر لكن لا ضير فيه ومكانه الحقيقي بمعنى السطح هو السطح الباطن للكرباس ١٢ مولوى محمد يوسف سلّه قوله فلذلك لا نسلم آه قد وقع في وجه الاستدلال في المشهور لزوم سكون المحمول في الصندوق واجيب بالتزام السكون لان المتحرك فيه حركة بالعرض لالتزامه مكانه والمتحرك بالحقيقة انما هو الصندوق فاورد عليه بان المسافر المحفوف بالكرباس السائح مشارق الارض ومغاربها التزام السكون فيه بالذات والقول بالحركة فيه بالعرض خلاف البداهة فالمص اورده في الاستدلال واجاب بمادة الاشكال وحاصله ان القادر المسلم بديهة انما هو مطلق التحرك في موله اما تحركه في الاين الحقيقي والمكان الذي هو غير مختص فلا نسلم حكم البداهة لها فليكن متحركا في الوضع او في المكان العرفي ١٢ مولوى محمد يوسف سلّه

حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و یکم

تتمہ حاشیہ ۴ صفحہ ۷۱

قولہ لا یکون المالی لہ مکان لیا لمکان انتقل الیہ ذلک الغیر والا یلزم الدور فلا بد من جسم آخر مغائر لہ وہلم جرا الی ان یتموج العالم کلہ من خلف المتحرک الیضم فیلزم خرق الافلاک او حرکتہ حرکۃ اینیۃ وہو باطل فان التموج لا محالۃ ینتہی الی الافلاک فاما ان ینخرق الجسم الذی یلاقی جزءا من الافلاک لذلک الجزء وتداخل فیہ او یتحرک الکل ای کل الافلاک من مکانہ الی غیرہ وہو باطل ایضا الشبہۃ ایضا الزامیۃ مبنیۃ علی قواعد الحکماء فان عند المتکلم علی تقدیر کون العالم مملوا قد یعدم الیہ الجسم الذی قدام الجسم المتحرک حال انتقالہ بحرکتہ الی مکانہ فیملاءہ المتحرک ویخلق جسما آخر فی مکان المتحرک لیملاء مکانہ فلا یلزم الخلاء ۱۲ مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و دوم

تتمہ حاشیہ ۱ صفحہ ۷۲

ایضا لیست الزامیۃ صرفۃ فان المقدمۃ الالزامیۃ المذکورۃ محققۃ ایضا کما سیاتی فی کلام المصنف والتحقیق عندی انہ لیست الحجۃ الاولی تحقیقیۃ کما ذکرنا ولیست الثانیۃ الزامیۃ وتحقیقیۃ لعدم تمامیۃ المقدمات الباقیۃ لہا فلا یسلمہا الخصوم ولا یتم البرہان کما سیاتی بیان تحقیقہ فانتظرہ منقشا ۱۲ ملا حسن ؒ قولہ ویکون لا محالۃ آہ لان الحرکۃ فیہ ای قیدنا بالحرکۃ فی النصف منہ وہی بالحرکۃ فی نصف النصف منہ وہلم جرا فلا محالۃ یکون فی الزمان لا فی الآن ۱۲ مولوی حمد اللہ ؒ قولہ ویکون لتلک زمانہا ازید آہ لانہا حرکۃ مع المعاوق وہی لا یکون مساویۃ لہا بلا معاوق فی السرعۃ والبطوء ولا اسرع منہا بالضرورۃ ۱۲ مولوی حمد اللہ ؒ قولہ لنسبۃ مقاومتہ آہ وان فرض الحرکۃ الاخری فی ملاء ارق تکون نسبۃ مقاومتہ الی مقاومۃ الملاء الاول ازید من نسبۃ زمان الحرکۃ الخلائیۃ الی زمان الحرکۃ الملائیۃ التی فرضت اولا یکون الخلف اخش وہو ان یکون الحرکۃ مع المعاوق اسرع من الحرکۃ مع اللامعاوق مثلا اذا فرض ان زمان الحرکۃ فی الخلاء ساعۃ مثلا وزمان الحرکۃ فی الملاء الغلیظ اربع ساعات فیکون النسبۃ بین الزمانین نسبۃ الربع ثم ان فرض ملاء ارق بحیث یکون نسبۃ مقاومتہ الی مقاومۃ الملاء الغلیظ نسبۃ الزمانین یکون زمان الحرکۃ فی ہذا الملاء الارق الیضم ساعۃ وہو زمان الحرکۃ فی الخلاء بعینہ وان فرض ملاء رقیق یکون نسبۃ رقتہ الی الملاء الغلیظ نسبۃ الثمن مثلا یکون زمان الحرکۃ فی ہذا الملاء الرقیق ثمن زمان الحرکۃ فی الملاء الغلیظ وہو نصف ساعۃ ویکون الحرکۃ الملائیۃ اسرع من الحرکۃ الخلائیۃ وہو اخش من التساوی کما لا یخفی ۱۲ مولوی حمد اللہ ؒ قولہ الی تماوتۃ الملاء الاول آہ لم یعتبر نسبۃ ذات الملاء الی ذات الملاء الغلیظ فی الرقۃ والغلظ بل غیر النسبۃ بینہما فی المعاوقۃ لئلا یرد ان الرقیق اذا فرضت نسبۃ رقتہ الی نسبۃ الغلیظ مثل زمان الحرکۃ فی الخلاء الی زمان الحرکۃ فی الملاء یجوز ان لا یوجد فی الرقیق معاوقۃ اصلا لکمال رقۃ الملاء فلان العقل یجوز بان لا یکون التاثیر فی المعاوقۃ فی الملاء الا اذا کان علی مرتبۃ معینۃ لا یبلغہا الملاء الرقیق المفروض علی النسبۃ المذکورۃ فحینئذ لا استحالۃ فی مساواۃ زمان الخلاء وزمان الملاء الرقیق الذی لا یوجد فیہ دخل لرقۃ الملاء فی المعاوقۃ اصلا نعم اذا فرضت معاوقۃ الملاء الرقیق بالنسبۃ الی الملاء الغلیظ کنسبۃ زمان الحرکۃ فی الخلاء الی زمان الحرکۃ فی الملاء الغلیظ یظہر الخلف لظہور وجود المعاوقۃ فی الحرکۃ المفروضۃ ثالثا ولا شبہۃ حینئذ فی استحالۃ مساواۃ زمان الحرکۃ فی الملاء الرقیق الذی وجد فیہ مقاومۃ للمتحرک مع الخلاء الذی لا یوجد فیہ معاوقۃ اصلا وذلک لان انتفاء المعاوقۃ بانتفاء الشدۃ والضعف فی المعاوقۃ ... العدم [illegible]

حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و سوم

تتمہ حاشیہ ۴ صفحہ ۷۳

فی الخلاء مساویۃ للحرکۃ فی المعاوق علی النسبۃ لو وجدت ولا شیء من الحرکۃ فی الخلاء مساویۃ للحرکۃ فی المعاوق علی النسبۃ لو وجدت ینتج انہ لیس کل حرکۃ فی الخلاء حرکۃ فی الخلاء وہذا محال وانما لزم من تحقق الخلاء لا دخل فیہ للمعاوقۃ المخصوصۃ بل للحرکۃ فی الخلاء ایضا اذ علی تقدیر الاستحالۃ ایضا یتم المقصود لانا نری انا لو صرحنا بالاستحالۃ یتم الدلیل ایضا بان یقال لو تحقق الخلاء لکانت الحرکۃ فیہ مساویۃ للحرکۃ فی المعاوقۃ المخصوصۃ المستحیلۃ لکن ذلک التساوی محال فظہر انہ لا یتوقف الدلیل علی امکان المعاوقۃ المخصوصۃ ولا علی امکان الحرکۃ المفروضۃ فی الخلاء بہذا فصلہ المحقق الدوانی فی الحواشی القدیمۃ ۱۲ مولوی حمد اللہ ؒ قولہ اقول ویمکن الجواب آہ بہذا یمکن تحریر الاعتراض المذکور بان یجعل الحمل اللازم صدق قضیۃ شرطیۃ وہی انہ لو امکنت المعاوقۃ المخصوصۃ فی الخلاء لکانت الحرکۃ فی المعاوق مساویۃ للحرکۃ فی عدم المعاوق وہو الخلاء فہذہ شرطیۃ کاذبۃ لازمۃ لوجود الملاء فیدل علی بطلان ملزومہا ۱۲ مولوی حمد اللہ ؒ قولہ کاذبۃ آہ ضرورۃ عدم العلاقۃ بین مقدمہا وتالیہا لعدم العلاقۃ بین المعاوقۃ المخصوصۃ وبین تساوی زمان الخلاء والملاء والشرطیۃ اللزومیۃ اذا لم یکن بین مقدمہا وتالیہا علاقۃ تکون کاذبۃ کما انہ لا علاقۃ بین المقدم والتالی فی قولنا ان کان ... [illegible]

حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و چہارم

ؒ قولہ بہا اینا قش التحصیل ان یکون مناقشۃ علی الجواب عن اعتراض ابی البرکات بان المقصود الغرض ان الحرکۃ المخصوصۃ وہی الصادرۃ عن قوۃ مخصوصۃ

مخصوصة فی مسافة مخصوصة تقتضی قدرا معینا من الزمان فلا یرد ان جزء الحرکة ایضا حرکة وهی واقعة فی اقل من الزمان الذی فرضناه [illegible]
او ان کل حرکة یمکن حرکة اسرع منها فیکون فی اقل لا ان الجزء من الحرکة انما یقع فی جزء من مسافة الکل والاسرع انما یکون بقوة
اقوی ولم نفرض اقتضاء الصادرة عن قوة مخصوصة فی مسافة معینة فلا ینافی وقوع حرکة صادرة من قوة اقوی او حرکة واقعة فی کل من المسافة فی زمان اقل وتحصیل الکلام ههنا
مناقشة علی رد الدلیل فالجواب عن اعتراض ابی البرکات تام وهذا انما یتاتی اذا کان مقصود المعترض اقتضاء ماهیة الحرکة من حیث هی هی القدر المعین من الزمان فی کلام الامام
الرازی فی المباحث وشرح الاشارات ظاهر فیه ویشعر به کلام المحقق فی شرح الاشارات ایضا وکلام المصنف فیما سبق وهو قوله وهذا الاعتراض فی غایة السقوط ایضا یدل علیه
ولعلهم وجدوا ایضا من المعترض علی ان مراده اقتضاء نفس الحرکة من حیث هی ۱۲ مولوی محمد احمد سلمه قوله الجواب آه هذا الجواب لخصه المصنف من کلام المحقق
الطوسی فی شرح الاشارات تلخیصا لا یرد علیه ما یرد علی کلام المحقق ویظهر لک ذلک بالمراجعة الی شرح الاشارات ۱۲ مولوی محمد احمد

حواشی متعلقه صفحه ہفتاد و پنجم

سلمه قوله اذا کان القاسر آه لان المیل القسری انما حدث بالطبیعة وهی لا تتحد ومرتبته منه فان الاشد منه الیق بالطبیعة وطبیعة المقسور مطابقة لها واذا کان ارادة الاقوی
فان جوز تحدید جوزه ههنا ایضا والتفرقة بین المعاوق الطبیعیة وبینه وبعوق القسریة ان المعاوق الداخلی لا یوجد فی الطبیعة بخلاف القسریة ۱۲ مولوی نظام الدین
سلمه قوله فیکون الحرکة آه ای یلزم ان یکون زمان الحرکة مع المعاوق مساویا لزمان تلک الحرکة بدون المعاوق واللازم ظاهر البطلان بیان اللزوم انا نفرض
حرکة الجسم فی فرسخ مثلا من الخلاء ولا محالة تکون فی زمان فلنفرضه ساعة ثم نفرض حرکة ذلک الجسم بتلک القوة بعینها فی فرسخ من الملاء ولا محالة تکون فی زمان اکثر لوجود المعاوق
ولنفرضه عشر ساعات ثم نفرض حرکته بتلک القوة فی ملاء ارق من الملاء الاول بحیث یکون نسبة معاوقته الی معاوقة الملاء الغلیظ کنسبة زمان حرکة الخلاء الی زمان حرکة الملاء الغلیظ
ای یکون معاوقة الملاء الرقیق عشر معاوقة الملاء الغلیظ فیلزم ان یکون زمان الحرکة فی الملاء الرقیق ساعة بالضرورة انه اذا اتحدت المسافة والمتحرک والقوة المحرکة یکون نسبة
والبطوء یعنی قلة الزمان وکثرته الی نسبة قلة المعاوقة وکثرتها فیلزم تساوی زمان حرکة ذی المعاوق اعنی التی فی الملاء الرقیق وزمان حرکة عدیم المعاوق اعنی التی فی الخلاء ۱۲ مولوی محمد فرید
سلمه قوله فی اثبات المعاوق الداخلی آه لا یتوهم ان هذا المطلب اثبات ان لکل جسم جوهرا صوریا یحل فی جسمیته ویکون مبدأ الآثار ولا یحتاج الی مؤنة هذه الحجة فان ثبوت
الصورة النوعیة انما یثبت بسبب کونها مبدأ لمیول الحرکات وکذا ثبوت المیل الطبیعی للاجسام لا یکفی لهذا المطلب فانه لا یکفی فی ذلک القسریة بل لا بد ان یکون الحرکة القسریة مما لا یخلو عن المعاوق

حواشی متعلقه صفحه ہفتاد و ششم
تتمہ حاشیہ ۵ صفحہ ۷۶

اذا کانت مراتبها غیر متناهیة بازاء مراتب الزمان اما اذا لم یکن اذ کانت ویکون نسبتها بین الزمانین معینة ههنا عدیمة ویستحیل الاحاطة المخصوصة فلا یتقول الاحاطة
بین المقدم والتالی ایضا فیکذب الشرطیة علی کل حال وهی لانه للخلاء فهو مستحیل فیتم الحجة فی السابق ولا یتم ههنا لصدق الشرطیة فلا یلزم استحالة الخلاء فافهم ثم یقال ان الکلام
فی السابق کان ظاهریا وعلی سبیل التغلیط کما فصلنا وههنا علی سبیل التحقیق ۱۲ ملا حسن سلمه قوله لان نسبته آه ومع هذا فلنا بازاءه الالزام فنقول ان الحرکة
الطبیعیة مثلا فی الخلاء مع معاوق یمکن البرودة العارضة للتخفیف اذ الحرارة العارضة للتقلیل مثلا زمانها ساعة وحرکة مع ذلک المعاوق فی الملاء الغلیظ طبعا غیر زمانها
زائد ولیکن ساعتین [illegible] الغلیظ [illegible] المعاوق [illegible]
[illegible] معاوق الغلیظ ولا ریب فی ان نسبة زمانی الغلیظ والرقیق نسبة معاوقة الی معاوقة ای کلها الی کله فزمان الحرکة فی الرقیق ثلثة ارباع زمان حرکة فی الغلیظ وحیث
کانت فیضل معاوق حرکة فی الرقیق علی معاوق حرکة فی الخلاء [illegible] الغلیظ وهو قوامه علی معاوق حرکة فی الخلاء وهو البرودة مثلا ضرورة ان الزمان والمسافة
[illegible] انما تحصل لکل معاوق لا بد لک [illegible] لو کانت کذلک لزم المساواة الثابتة فان نسبة الفضلین المتناصف فیکون زمان حرکة فی الخلاء نصف زمان حرکة
فی الرقیق وهذا الاعتراض منع مع السند وتحصیل البطلان مقدمة من مقدمات الدلیل ۱۲ مولوی نظام الدین

حواشی متعلقه صفحه ہفتاد و ہفتم
تتمہ حاشیہ ۲ صفحہ ۷۷

[illegible] لانها جهة للقرب منه من جانب فرد هذا القرب لا ینافی طبیعة الحرکة ۱۲ مولوی محمد احمد سلمه قوله بل ارادته آه الظاهر من سوق
الکلام ان المانع من تمامیة الدلیل فی الاکثر الغیر المتناهیة عدم امکان الحرکة الطبیعیة والقسریة الراجعة الی الطبیعیة لتشابه اجزاء الخلاء فانه لو کانت واحدة
منها جاذبة لکانت ثم فیها ایضا بالنسبة فانها کانت بان الجسم اذا ارسل فی جزء من الخلاء یتحرک لو کان الجزء الآخر منه طبیعیا له لا یتوقف حرکته علی معاوقها

وان امكان الحركة الارادية والقسرية الراجعة اليها لا يتم الا بها فيها فان الارادة يجوز ان يحدد حال الحركة من السرعة والبطؤ فيتحدد وقدر من الزمان بازائه ويشترك في الحركات الثلثة ويختلف في اثنين منها بانه يزداد ويختلف بسبب المعاوق فلا يلزم التخلف ١٢ ح ٥٩ قوله يجوز ان يحدد آه اي حين كون الحركة في الخلاء فوق المحدد ارادية او قسرية راجعة الى الارادية لا طبيعية والقسرية راجعة الى الطبيعية يجوز ان يحدد حال الحركة من السرعة والبطؤ يحددوا بالارادة فيحدث الحركة على حسب ما اريد فزمانها محفوظ في الحركات الثلث ويزداد بالمعاوق وينقص بنقصانه بازائه فلا يلزم المساواة فلا يتم الحجة بخلاف ما اذا كانت الطبيعية او القسرية الراجعة الى الطبيعية جائزة في خلاء فوق المحدد فانها تتم فيهما ايضا ويحكم البديهة بان الجسم لو ارسل في خيز من الخلاء يتحرك بان يكون الجزء الآخر منه مطلوبا بالطبع لا يتوقف حركته على معاوق وفيه ما مر ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه

حواشي متعلقة صفحه ہفتاد و ہشتم

تتمه حاشیه ٤٨ صفحه ٧١

بازدياده وتنقص بانتقاصه فلا بد لاثباتها من الدليل والتجويز الصرف لا يكفيه وما ذكره المص سند للمنع وبيانه انه حكم العقل من الاحكام الواقعية التي تجده العقل بشهادة البديهة ان للبرهان وظاهر ان في المعاوق انما تجد العقل بشهادة الوجدان التاثير في تكسر الميل فقط وتضعيفه كضعف قوة الماء من الارض وليس للضعف تاثير في تحديد الزمان فليس للمعاوق ايضا تاثير فيه واجاب عنه المص بجنده نفسه بقوله اقول آه وحاصله ان البديهة المذكورة وهمية بل العقل الراض بالنظر الطبعي يحكم بان الطبيعة انما تقتضي الحصول في الحيز الطبعي والمعاوق يمنعها وليس المراد من الاقتضاء عدم التخلف ولا من المنع اقتضاء عدم الحصول كذلك ضرورة وجود التخلف فيهما بل المراد بهما الملائمة والمنافرة كملائمة الاشكال الطبعي بالنظر الى الطبائع ومنافرة الاشكال القسرية بالنظر اليها فاذا اقتضت الطبيعة للحصول في حيز الطبعي عند الخروج عنه فلقتها ما يسر ضعيفا اعني معاوق ضعيف ولم يمنع عنها بالكلية لا ضعف منعها على سبيل البعضية والنقصان فلزم التراخي من هذه الجهة فوجب تحديد الزمان ١٢ ملا حسن ٥٥ قوله انما يكسر من قوة الميل آه من بعضه او دخالة على المفعول اي المعاوق الخارجي او الداخلي الذي يحليه محدد ايكسر ان قوة الميل كان في المتحرك ميل يوصل الى الغاية بسرعة لا حد لها وبذا ان المعاوق فان احداهما في الطبعي والاخرى في القسري يكسر ان قوة سيله فكما ينكسر قوة الميل بها كذلك تنكسر لضعف قوة الطبيعة للمتحرك او القاسر بان يكون قوة الطبيعة اضعف وكذلك القاسر كما في الماء والارض مثلا اذا ارسل جزء من الماء وجزء من الارض فكما يكون الميل في جزء الارض على قوة لا يكون في الماء فلم لا يكون ضعف هذه القوة الطبيعية او القاسر محددا للميل وتحصيل به تعيين الميل فان عنوان طبيعة المتحرك او القاسر المتلبس احد منهما مع اي حد من القوة لا يكون كافيا في تحديد الميل لانها وان كانت في غاية الضعف لكن لا تقتضي الحصول في المكان الاعلى القصر ما يمكن اي تقتضي بسرعة لا حد لها بان يفرض اي حد من السرعة يكون مقتضيا فوقه على هذا القياس فليكن الطبيعة او القاسر مع المعاوق الذي يثبتونه ايضا مقتضيا لاقصر ما يمكن لانه كما يحصل ضعف الميل الطبعي والقسري بسبب ذلك المعاوق الذي يحليه محددا كذلك يحصل من ضعف القوة الطبيعية او القاسر ضعف الميل فلم لا يقولون ان ذلك الميل اي الميل الطبعي او القسري الذين حصل الضعف فيهما بسبب ذلك المعاوق ايضا لا يقتضي الحصول في الحيز الا في اقصر ما يمكن فلا يتعين الزمان فعليهم بيان الفرق بين الصورتين ١٢ مولوي محمد يوسف ٥٦ قوله فهلا قالوا آه ما يخطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال انهم لا يقولون ان الميل الحاصل بالقوة الطبيعية وان كان ضعيفا لا يحدد قدرا من الزمان بل يقولون ان تحديد الزمان ليس الا بالميل لكن الطبيعة وان ضعفت لا اقتضائها الحصول في المكان الطبعي واختلاف مراتب الميل بالشدة والضعف ليس يمكن ان تقتضي ميلا معينا محددا لقدر من الزمان وحد من السرعة والبطؤ لان كل مرتبة من مراتب الميل يمكن اسرع منه وكل حد من السرعة يتصور اسرع منه وبما يليق باقتضاء الطبيعة فاقتضائها مرتبة دون مرتبة وحدا دون حد ترجيح بلا مرجح وكذا القاسر الذي لا شعور له فالطبيعة تقتضي الحصول في الحيز على اقصر ما يمكن ومع معاوقه الملاء يحدث ميلا محددا للزمان وحد من السرعة الا انها تحدث ميلا وذلك الميل وان كان ضعيفا لا يقدر على تحديد قدر من الزمان وحد من السرعة والبطؤ ثم بعد انكساره من المعاوق وصيرورته ضعيفا الضعيف محددا حتى يتوجه انه ما الفرق في الصورتين وكذا الحال في القاسر عديم الشعور بخلاف النفس فانها لشعورها وتخيلها الملائم والمنافر يمكن ان يحدث ميلا محددا وسرعة محدودة وكلام المحقق الطوسي في شرح الاشارات كانه نص على ما ذكرت ١٢ مولوي حميد الله ٥٧ قوله اقول لعلك تتفطن مما ذكرنا ان هذا احسانا عليهم لا امتنان منهم ويمكن الفرق بنحو آخر غير ما ذكره رح وهو ان الطبيعة لما اقتضت الحصول في الحيز فلا يليق بحالها ان لا تحدد ما يوجب التراخي في المطلوب فالميل الضعيف الذي احدثته الطبيعة لا تحدد الزمان البتة بخلاف الميل الذي حدث فيه الضعف بسبب المقاوم فانه وان كان ابيض طبيعيا في الاصل لكنه بما في الضعف لا من طبعي باق على حاله لكن المقاوم له دخل في حدوثه فيقتضي اقتضاء متوسطا بين اقتضاء المقاوم والطبيعة فكانها متغايران نوعا وصنفا لان تغاير المقتضي يدل على تغاير المقتضى ١٢ مولوي حميد الله رحمه الله

حواشي متعلقة صفحه ہفتاد و نہم

٥٩ قوله الى ان يتوسع آه فيه ان التوسع مستبعد والمستبعدات قد يلزم لضرورة البرهان كما التزموا حركة كرة الارض بتمامها بحركة تقتيل كالنملة لضرورة انطباق مركز

ثقل الارض على مركز العالم كما هو التحقيق والحق انه ليس المقصود ههنا لزوم المستقبل لزوم المحال وهو خرق الافلاك او كون حركة ايها او تداخل الاجسام والكل محال بيان الاستلزام
ان التموج الى القدام مثلا اما ان ينتهي فيما بين المتحرك والافلاك فيلزم التداخل او يرتقي الى الافلاك فاما ان يخرق الجسم الذي يلاقي جزء من الافلاك لذلك بجزء او يداخل فيه او تحرك الكل
كل الافلاك من مكانه الى غيره فيلزم المحذورات المتعددة كما لا يخفى على المتامل ۱۲ ملا حسن ۹ قوله ومنها اذا فرضنا آه المشهور في تقريره ان ارتفاع الانطباق دفعة
لانه لو كان تدريجيا لكانت زمانه منقسما ففي البعض منه لا يكون متحققا فيكون الانطباق هذا خلف ۱۲ ملا محمد نظام الدين رح

حواشی متعلقه صفحه ہشتاد هم ۸۰

۹ قوله قابل للمقادير آه هذا هو المشهور والظاهر ان المقادير اي الاجسام التعليمية حالة في الجسم بما هو هو وبصورته الجسمية فانما القبول لها للجسم او للصورة ولو فرض زيادة المقدار
على الجسم وبمحض الجوهر الممتد لا مادة له كما يراه الاقدمون فالقبول بحاله ولو كان الصورة الجسمية كما يقتضيه الفحص وسياتي ان شاء الله تعالى في موضعه لم يثبت قبول المقادير
المختلفة اما اذا كان الجسم بسيطا فالامر ظاهر وان كان مركبا فلانه يلزم الحركة في الجوهر وقد نهي عنه فالظاهر ان يقول ان الجسم قابل للمقادير ۱۲ مولوى نظام الدين ۱۰ قوله
فالجواب عن الاولى آه هذا الجواب لا بد منه لكان التحرير كما مرت الاشارة اليه ان المادة عند الذوبان تتخلخل والاجسام متناهية فلا بد من الخلاء والا لوقع التداخل وقس صورة التكاثف
فانه يجاب بان المقدار الذي يتخلخل فيه يتكاثف فيه وبالعكس ولا جواب سوى هذا ولكان التحرير على ما يشير اليه الكتاب وعليه سائر الكتب ان الانجماد لكن تفسير الانجمادية بمكان الذوبان
لا يكون الا تباعد الاجزاء فيقع الخلاء فيما بين الاجزاء فلا ضرورة الى التزام التخلخل والتكاثف الذي اختلف فيه فمنهم من يحيل الخلاء ومع ذلك عليهما ايضا فلا يصح هذا الجواب من قبله
بخلاف التحرير الاول فانه مبني على وجه وهما فلذا ان المنع فالجواب المطابق على راي الكل ان الماء عند الازدياد يدخله جسم غريب كان داخلا فيه من قبل ومنهم من يمنع ان الازدياد وتخلخل
ما بين الاجسام وان الانجماد تخلخله على الاطراف وما يدريهم ولكن التحقيق عند المشائين في الانجماد والذوبان التخلخل والتكاثف فلذا اختار المصنف الجواب عليه ۱۲ مولوى نظام الدين
۱۱ قوله ان الماء المنجمد اذا فرضت آه هذا بالنحو الذي قرره المصنف يناسب هذا الجواب لو قررت بان الجسم قد يزداد حجمه بلا دخول جسم آخر وقد ينتقص بلا انتقاص اجزاء منه فيزيد
مكانه على الاول فلا بد من تحقق الخلاء حتى يملأه والا لزم تداخل الاجسام وينتقص مكانه على الثاني فلا بد ان يبقى اجزاء مكانه الاول فارغا فلا يناسب فان المستدل قائل بالتخلخل
والتكاثف الحقيقيين بل المناسب حينئذ منعهما والقول بان ازدياد الحجم انما هو بدخول جسم آخر وانتقاصه بخروجه الا ان يقال لما جاز التخلخل والتكاثف جاز ان يتخلخل او يتكاثف وحده
ويتخلخل ويتكاثف جسم ليشغل المتخلخل بمكانه وعند تكاثفه يتخلخل ما يليه ويشغل بمكان المتكاثف ۱۲ مولوى حمد الله ۱۲ قوله عن الثانية آه قد مر ان الجواب كان تغييرا
بدون التزام التخلخل والتكاثف وقد اشار اليه المصنف كما عرفت بل بعد التسليم فان لها اسبابا كالحرارة والبرودة مثلا ونحن نعلم قطعا بامكان التحرك لولا تلك الاسباب
وكون الاجسام على مقاديرها الطبيعية ۱۲ مولوى نظام الدين ۱۳ قوله فتخلل الهواء لئلا آه وانت تعلم انه لا ينحل الثالثة على التقرير الذي قررنا اخيرا من ارتفاع
السطح المنطبق عن السطح المنطبق عليه دفعة بان يكون الوسط والاطراف مرتفعا معا فانه اذا وصل الهواء من الخارج الى منتصف ما بين الوسط والطرف يكون الوسط
لا محالة خاليا ضرورة ان الانطباق قد ارتفع ولم يصل الهواء من الخارج الى الوسط عند وصوله الى المنتصف مثلا ۱۲ ملا حسن رح

حواشی متعلقه صفحه ہشتاد و یکم ۸۱

۱۴ قوله وقد يكون بتدريج آه وهذا التدريج اعم من ان يكون على سبيل الاتصال سواء كان مع تمايز الاجزاء كالخط والسطح الحادثين في الحركة في النمو تدريجا او بدونها
كالاصوات اولا والثاني اعم من ان يكون في دفعات منه باقيا في الزمان والآن كما في حدوث الزاوية المطابقة من افتراق خط عن خط بعد الانطباق وحدوث المساحة
بين الخطين بعد الموازاة او لم يبق بل يكون التدريج بحيث يوجد في كل آن فرد وهذه الافراد كلها حادثة على سبيل التدريج لكن لا على سبيل الاتصال بل على سبيل التعاقب ۱۲
مولوى محمد يوسف ۱۵ قوله انهما تعليما آه المقصود من هذا الكلام بيان وجه عدول المسالك الى مسلك آخر وهو ان المعلم الاول عرف الاول بما اخذت
هذه العبارات الى مسلك آخر وحاصله ان التدريج هو وقوع الشيء في زمان بعد زمان فيتوقف تصور التدريج على تصور الزمان وكذا معنى يسير اليسير ابو معنى التدريج
وتصور اللادفعة موقوف على تصور الدفعة وهي عبارة عن الحصول في الآن الذي هو عبارة عن طرف الزمان والزمان مقدار الحركة فيلزم الدور ولا يقال ان طعن المعلم
الاول بلزوم الدور انما يتوجه لو كان التعريف تعريفا حقيقيا والظاهر انه تعريف لفظي لان الحركة معلومة بمعونة الحس بديهي تصورها وانما المقصود ازالة الخفاء الذي وقع من
اطلاق لفظ الحركة على معان وهو حاصل لانا نقول ليس مقصود المعلم الاول افساد التعريف انما هو مقصوده ولو تيسر ان يعرف تعريف خال عن الدور لكان انسب للتعليم عنه
التعريف كما مر هذا حاصل ما في بعض الحواشي ۱۲ مولوى محمد هدايت الله

حواشی متعلقه صفحه ہشتاد و دوم ۸۲

۱۶ قوله لا يتصف آه اي الجسم في آن انتقاله من السكون الى الحركة غير متصف بواحد منهما اما انه غير متصف بالسكون لانه انتقل منه واما انه غير متصف بالحركة
لان الحركة بمعنى القطع عبارة عن الامر الممتد ولم يوجد بعد واذا لم يتصف الجسم في آن الانتقال بالحركة والسكون فيلزم الواسطة بينهما مع ان وجود الحركة بمعنى وهم

لنفي الواسطة عندهم تحقق الواسطة يوجب انتفاء وجود الحركة فلا يتوجه ان نفي الواسطة حال من احد لها اقررة عندهم ولا نفي حال لها الا يستلزم نفي وجودها ١٢ مولوي محمد حسن سلمه

قوله ينافي الاول آه خلاصته انه لكم انما يلزم منه انتفاء وجود الحركة بمعنى القطع في آن الوصول قبله ولا يلزم منه انتفاء وجوده في الزمان بحيث ينطبق كل جزء منها على كل جزء من الحركة موجودة قبل آن الوصول في الزمان الممتد من آن المبدأ الى آن الوصول ١٢ مولوي محمد حسن

حواشي متعلقه صفحه هشتاد و سيوم ٨٣

قوله الحركة بامعنيا باآه فذهب الى بعض الاوهام ان الحركة بديهية لا حاجة الى تعريفها وذهب بعضهم الى انه نظري قابل للتعريف الحقيقي وآخرون الى انه بديهي يعرف بالتعريف اللفظي [illegible] قبل الخوض في عوارضها [illegible] تعريفها [illegible] والزمان في تعريف التدريج [illegible] بالقوة [illegible] وكان ذلك [illegible] لا يجوز ان يكون تعريفها لفظيا [illegible] ولا انه يفهم التدريج [illegible] بالقوة [illegible] في زمان آخر كذلك الاولية الماخوذة في التعريف المعدول اليه [illegible] فلا يصلح للتعريف ١٢ الا [illegible]

حواشي متعلقه صفحه هشتاد و چهارم ٨٤

قوله ولولا ان التدريج آه [illegible] ان التدريج معلوم لنا لقطع النظر عن الزمان الذي [illegible] فان التدريج على سبيل الانقسام الى المتقارنة [illegible] [illegible] على سبيل عدم الانقسام [illegible] في طرف الزمان [illegible] لكن الزمان يمكن ان يتصور باجمالها كيفية [illegible] [illegible] فالتدريج [illegible] في عبارة الكتاب اشارة اليه فان قوله يهون علينا لولا توقف تصور التدريج على الزمان وانه لا يدرك بدون الحركة يدل على [illegible] [illegible] المتصور [illegible] [illegible] [illegible] فانه لا يعلم [illegible] لا يعلم المراد [illegible] [illegible] بدون ان يتصور الزمان [illegible] متعلق الحركة [illegible] المذكور ١٢ مولوي محمد حسن قوله فكل ذلك آه اجاب عنه [illegible] الحركة [illegible] الزمان والآن الذين [illegible] [illegible] الامام الرازي في المباحث المشرقية قال بعض محققي المتاخرين في شرح الهداية الاثيرية [illegible] [illegible] تصور التدريج [illegible] التدريج على ثبوت الزمان [illegible] [illegible] التعريف [illegible] لا انه [illegible] [illegible] الاتصال [illegible] [illegible] المباحث الحكمية [illegible] [illegible] مولوي محمد حسن

قوله على نحو من الدور آه [illegible] من التعريف [illegible] المعدول [illegible] فان القوة ايضا قد اخذ الزمان في تعريفها لما عرفت [illegible] في زمان آخر كذلك الاولية الماخوذة فيه [illegible] ان التدريج المفهوم [illegible] في [illegible] الزمان والقوة [illegible] [illegible] الزمان [illegible] في الخارج فالتدريج [illegible] [illegible] في زمان آخر [illegible] القوة [illegible] الكيفية الحاصلة [illegible] [illegible] في الخارج [illegible] [illegible] [illegible] ١٢ مولوي محمد حسن قوله فكان [illegible] الحاصل بالفعل [illegible] [illegible] في القوة [illegible] بالقياس اليها [illegible] الحاصل بالفعل [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ان يكون [illegible] ١٢ مولوي محمد حسن قوله تحرك [illegible] ان المراد [illegible] [illegible] التحرك [illegible] بالقياس الى الصفات الاخر كذلك [illegible] [illegible] [illegible] فاذا كان المتحرك [illegible] التحرك [illegible] بالفعل [illegible] قوة التحرك في بيان [illegible] على طريق [illegible]

سلّمه قوله اذ هو فعلية آه يعني انه فعلية يتصور بازائها قوة سواء كانت متحققة فيه فهما الفعلية اعلم تحقق فالبراءة عنها بمعنى الخلو عن تحققها كما في الحركات الفلكية الازلية ١٢ حسيم

عسه اراد بالتدريج التدريج الاتصالي والتدريج الذي لا يكون الواقعة جزء منها وان كان ظرفا لها فلا يرد ان مجموع الانتقالات الدفعية الواقعة في مقولة الجوهر مثلا كانتقالات التي في اطوار الجنين تدريجي فلم يصح قوله والتباين في مقولات الحمد يابعد ١٢ ملا حسن ح

حواشي متعلقه صفحه هشتاد و پنجم

تتمه حاشيه ١ صفحه هشتاد و پنجم

فانها فعل وكمال لما هو بالقوة من هذه الجهة وهي الحصول في الحيز مثلا فانها اول بالنسبة اليه وهو بالقوة وكماليتها للجسم من جهة انه بالقوة في الحصول في الحيز وحقيقة الكمالية من جهة الطلب والتوجه الى نحو الكمالي والجواب على ما ذكره المصنف في الحاشية المنقولة تمنع صدق الكمال على القطعية لان الكمال انما يطلق حقيقة على ما يكون حاصلا بالفعل البتة قائما في الاعيان والحركة القطعية ليست محصلة الوجود ومحققة بمعنى ان يكون حاصلا بالفعل في آن وفيه شائبة نظر فان التوسطية ايضا ليست حاصلة في الآن فهي والقطعية سيان فالصدق على شيء منهما فلا يكون تعريفا لهما والاوجه ان يقال ان الكمال هو الحاصل بالفعل لا غيظ بمعنى اذا حصل تماما ولا يكون حصوله بان يوجد البعض منه ويتوقع الآخر كما هو شان القطعية سواء كان حدوثه في الآن او لا والمقصود ان كلام المصنف فيه بالنظر الى ما يتسارع اليه الاوهام رائحة خفاء وان كان في نفسه صحيحا ١٢ مولوي محمد نظام الدين ح سلّمه قوله من جهة ما هو بالقوة آه معنى كون الكمال من جهة القوة تعلق تحققه بجهة القوة بمعنى ان ذلك الكمال متحقق ما دامت القوة وكلما ارتفعت ارتفع ١٢ مولوي حمد الله سلّمه قوله واذا تحققت مفهوم اسم الحركة آه اعلم انه يفهم من ظاهر كلامهم ان لفظ الحركة يطلق على القطع والتوسط بالاشتراك اللفظي ونحوه لا بالاشتراك المعنوي وشارح المواقف ناص على الاشتراك اللفظي وكلام الشيخ في الشفاء في مواضع عديدة يشير الى ان اطلاق اسم الحركة على التوسط بالحقيقة فذهب الى ان هذا التعريف انما هو للتوسط دون القطع وكذا التعريفات الأخر المذكورة في كلامهم وكذا كلام خير المحققين بالمهرة في الافق المبين دال عليه بالجملة هذا المفهوم ليس موضوعا للفظ الحركة حتى يلزم من صدقه على المعنيين كون اللفظ مشتركا معنويا بل اللفظ انما وضع لما يصدق عليه هذا المفهوم شرح له ١٢ مولوي حمد الله سلّمه قوله امتداد المسافة آه اشار الى ما حققه بعد في مبحث الزمان ان الحركة القطعية ليست حقيقة ممتدة بامتداد منطبق على امتداد المسافة بان يكون لها امتداد مغاير لامتداد المسافة فهي اما عبارة عن الحركة التوسطية من حيث انها ممتدة بالمسافة بالعرض كامتداد الصورة النوعية باعتبار محلها الذي هو الجسمية كما يشير اليه بعض عبارات المصنف في ذلك المبحث او عبارة عن مجموع التوسط وامتداد المسافة من حيث انه منسوب الى الحركة كما يدل بعض آخر ولهذا الامتداد غير قار من حيث الانتساب الى الحركة وان كان قارا في ذاته وبهذا يصح القول بعدم قرار القطعية وسيجيء ما يتعلق بهذا ان شاء الله تعالى فانتظره ١٢ مولوي حمد الله سلّمه قوله وجودها في الاعيان فطر آه قد ذكر في الحكمة الملكوتية لاثباتها وجه بيانه ان المتحرك ما دام متحركا باعتبار الحركة التوسطية حالة شخصية بسيطة غير منقسمة متوسطة بين المبدء والمنتهى وهي ليست منطبقة على شيء من اجزاء المسافة وهذا لازم الانطباق بين المنقسم وغير المنقسم بل ليس لها الا الانطباق على الحدود والمفروضة في المسافة لا المقادير التي هي واقعة بين تلك الحدود فلو لم تتحقق في الخارج الا الحركة التوسطية يلزم ان لا ينال المتحرك شيئا من اجزاء المسافة فيكون لا محالة ينتقل من حد الى حد آخر بلا موافاة قدر من المسافة فيكون بينهما فيلزم طفرات غير متناهية بحسب اجزاء غير متناهية مفروضة بين الحدود والمفروضة الغير المتناهية فيكون جميع الحدود ومدركة وجميع المقادير متروكة وهذا اشد استحالة الطفرة حيث يقع في جميع اجزاء المسافة ١٢ مولوي حمد الله

عسه والاولى الاقتصار على غير منافٍ للكمال اذ احصل فان الكمالية من جهة القوة منافية للكمال ما لك القوة فاذا لم ينافيه لا يكون كمالا لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة ولا دخل لعدم منافاة القوة ما دامت موجودة في نفي الكمالية بل لا بد من انتفاء المنافاة ١٢ مولوي نظام الدين ح

حواشي متعلقه صفحه هشتاد و ششم

تتمه حاشيه ٣ صفحه هشتاد و ششم

الا بمعنى التوسط او الحركة بمعنى القطع لا يوصل بها الجسم في آن انتهى لا يخفى ان هذا انما يدل على ان اطلاق الحركة على الحالة الموجودة في كل آن انما هو على سبيل الحقيقة وهو لا يدل على ان لا يكون للفظ الحركة معنى حقيقي آخر وان يكون الاسم حريا بالوقوع على تلك الحالة الا ان يقال لما علم كون الحالة المذكورة معنى حقيقيا للاسم يكون المعنى الآخر مجازا اذ فان اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز والاشتراك يحمل على المجاز والظاهر ان اللفظ اجري بالاطلاق على المعنى الحقيقي ١٢ مولوي حمد الله ح سلّمه قوله لا نعلم قطعا آه لقائل ان يقول ان اريد ان هذه الموجودة في الخارج بعينها في جميع الآنات والازمنة فهو ممنوع وان اريد ان ذاته ولو انتزاعية فهو مسلم ولكن لا تقريب فان المدعى ان التوسطية موجودة في الخارج وهو انه يصدق ان المتحرك فيما بين المبدء والمنتهى متصف بفهر زماني لما فيه الحركة غير قارة واجزاء المتصلات والكائنة غير موجودات بالفعل على امتيازها لها حظ من الثبوت بحيث يترتب عليها آثاره ومنها التوسط بين المبدء والمنتهى المفرد المبهم والكان تحصلها بالفعل بذاتك الفرد الموجود الذهني وهو غير مستمر بالفعل لكل فرد الذي بمعنى الآن وقف الضعف وليس له سوى ما ذكره ١٢ مولوي نظام الدين ح سلّمه قوله ليس الا كون آه هذا شروع في دفع توهم عسى ان يتوهم من ان الحركة بمعنى التوسط ليست بموجودة ذاتها الا تقديرا وجودها الكائنة عبارة عن كون المتحرك في حد معين مشخص لزم ان ينعدم عند الخروج عن هذا الحد مع انها باقية عندكم في زمان التحرك وفي كل آن والكائن عبارة عن

وطلق الكون بين المبدء والمنتهى وهو معنى عام كلى لا يمكن ان يتحقق بدون التشخص لبطلان المثل الافلاطونية فيلزم ان يكون هناك حدود متشخصة بالفعل واكوان كذلك فى آنات كذلك وبازاء المعنى العام
فى زمان وجوده متشخص بل جد هذه الاكوانات المتشخصة فيلزم اما تشافع الآنات وتركب المسافة من اجزاء لا تتجزى واما انبثات الحركة فيما بين الآنات وحاصل الدفع انها ليست هذا ولا ذاك بل ليست
الاكونا واحدا فى زمان واحد يتعلق بمتحرك واحد فى مسافة واحدة محدودة بين مبدء ومنتهى معينين يعنى انها حالة متشخصة بها يعتبر فى تشخصها من المتحرك والزمان وغيرهما ومبهمة من حيث الاكوان
فى حدود المسافة معتبرة بالتوسط والكون بين المبدء والمنتهى لانها عين تلك المعنى الانتزاعى المبهم وعين الكون فى الحد الواحد المتعين حتى يلزم ما لزم فتدبر ١٢ مولوى محمد احمد
ش٥ قوله ولا تظن آه تقرير المظنون بان ههنا ليس الا كونا مطلقا والاكوان المخصوصة افراده فان ما زيد على كون المتحرك بحيث كل آن فرض وكل حد فرض لا يكون فيه قبل ولا بعد فكانت
الاكوان موجودة فلزم تشافع الآنات او التسلسل اللازم انحصار ما بين الحاصرين لان الكلى موجود ابدون التشخص والجواب على ما فصله ان التوسطية ليست هى الكون المبهم فالمتحرك فى الاين
مثلا ليس حركته هى المبهم بل حالة تشخصية اخرى مستمرة لتشخصها الى المنتهى وليس الكون المبهم متحققا بالفعل على ما يراه المص وتفصيله فى الكتاب ١٢ مولوى نظام الدين ش٥ قوله
لزم اما تشافع آه واعلم ان اللبيب المتامل فيما ذكرنا سيظهر له دليل على المطلوب المذكور من لزوم تشافع الآنات والاجزاء التى لا تتجزى او الانبثات لكن لا باس بان نزيده بيانا وتوضيحا
فى ذلك وهو ان الاكوان اذا وجدت متشخصة مخصصة بحدود فاما ان يكون موجودات خارجيا وامور انتزاعية على الثانى لا بد ان يكون منشاء بالواسطة او بلا واسطة امور خارجية مخصصة
بتلك الحدود والا يلزم الترجيح بلا مرجح فان انتزاع الصفة منشاء بها فى زمان قبل او بعد يفضى الى ذلك الترجيح كما لا يخفى على من له ادنى فطانة فتلك الموجودات الخارجية اما ان يكون
متشافعة متجاورة او يكون متفاصلة بينهما مسافة على الاول يلزم تتالى الآنات وتركب الجسم من اجزاء لا تتجزى ضرورة انطباق الاكوان الغير المتجزية من الحركة على الاجزاء الغير المتجزية من
المسافة والطباق اجزائها الغير المتجزية على اجزاء الجسم وعلى الثانى يلزم انبثات الحركة فى المسافات التى وقعت بين تلك الاكوان وهو ايضا محال لانه يهدم اساس اتصال الحركة
المتصلة فيلزم خلاف المفروض ١٢ ملا حسن ش٩ قوله الا كون واحدا آه اى واحدا بالوحدة الشخصية دون النوعية والا يلزم المحذورات المذكورة والمعنى الوحدة التشخصية انها حالة
تشخصية باقية بين المبدء والمنتهى من الزمان والمسافة بين كل جزء منهما وكل حد منهما ١٢ ملا حسن حواشى متعلقه صفحه هشتاد وهفتم ٨٧

تمت حاشيه صفحه ٨٧

عدم اجتماع اجزائها فى الواقع منها والكان مخالفا للمشهور ولكنه التحقيق عند من انقطع من اهل الانقياد وسمعت من العلماء المحققين يعزى هذا الى المحقق عليه الرحمة وقال بعضهم ان مراد المحكا من المعية
الدهرية هو الاشتراك فى الواقع والكان على سبيل التعاقب فيه فاذا كان مناط عدم القرار على عدم الاجتماع فى الواقع لا يكون الحركة والزمان بل سائر المتصلات الغير القارة متصلا
فيه لان المراد من الاتصال اتحاد الوجود ولا يعقل اتحاد الوجود فى الواقع مع التعاقب فيه لامتناع ان يتحد الوجود فيما يكون معدوما فيه فى الوجود سواء كان المعدوم ماضيا او مستقبلا
المبدء المستقبلا والبعض انما يعقل الاتصال بالاشتراك فى الحدود ولا يتحد الحدود مع فقدان محالها ١٢ ملا حسن ش٩ قوله فلما كانت آه اى الكانت الحركة الماضية موجودة والمستقبلة
تكون معدومة لان عند وجود الحركة الماضية تكون المستقبلة منتظرة الوجود والكانت الحركة المستقبلة موجودة فالماضية تكون معدومة لان عند وجود الحركة المستقبلة زالت
الماضية ١٢ مولوى محمد يوسف ش٥ قوله الثانى ان الوجود آه مناط هذه الشبهة ايضا على امتناع المعية الدهرية وحيث لا يمسه الجواب الآتى فى كلام المص كما سيأتى مفصلا
وتقريرها ههنا بحيث ينطبق الجواب عليه ان الحركة والزمان القار لها ينقسم الى الانقسام باقسام ماض ومستقبل وحال والاول قد انقضى والثانى لم يوجد بعد فلا يعقل الوجود للزمان الا للحاضر
وهو غير منقسم اذ لو انقسم لكان بعضها ماضيا وبعضها مستقبلا فلا يكون الحاضر حاضرا فالحاضر غير منقسم متصل بالمضى وعاتيا وبعضه يوجد حاضر آخر كذلك فيحصل تتالى الحاضر
المنفصلة فلم يحصل الاتصال وكذا لم يحصل الزمان فى الزمان ايضا ١٢ ملا حسن حواشى متعلقه صفحه هشتاد وهشتم ٨٨

تمت حاشيه صفحه هشتاد وهشتم

انسلاب فان اراد الشاك ان الجسم فى آن وجوده ليس ساكنا بمعنى عدم الحركة مع قابلية له فى ذلك الزمان فمسلم ولا نبالى بانسلاب الحركة والسكون بهذا المعنى وان اراد عدمه
مع قابلية له فى نفس الامر اعم من ان يكون فى ذلك الوقت او غيره فعدم السكون ممنوع بل هو متصف بالسكون فانه مسلوب الحركة فى الآن مع صلوحه لها فى الزمان ١٢ مولوى
محمد نظام الدين ش٥ قوله واما الثالث آه لا يخفى على المتفطن ان مناط الجواب على اثبات المعية الدهرية لاجزاء الحركة القطعية والزمان ولولا المعية فيهما بل يكون التجدد
والتعاقب فى حاق الواقع لم يتصور اتحاد الوجود ههنا ولا تتصور الحدود المشتركة بينهما كما لا يخفى فاذا لم يثبت الاتصال ١٢ ملا حسن رحمه الله تعالى

حواشى متعلقه صفحه هشتاد ونهم ٨٩

ش٦ قوله لا انا نقول آه خلاصته انه ان اراد بالانعدام الانعدام بالمرة كانعدام الفنا فلا نم ان الماضية منقضية كذلك وان اراد الانعدام بالمرة فى آن هو حاضر وحاصله المعية فلانم
انها حركة ما موجودة معدومة فانها معدومة فى الآن وموجودة فيما قبل فالماضية موجودة مثل وجود اجزاء المسافة التى وصف المضى اى انعدامها فى الآن ١٢ مولوى محمد نظام الدين
ش قوله كل من الماضى والمستقبل آه حاصله انا نختار ان وجود الكل فى زمانه متقارن بوصف المضى وما ذا اراد بقوله ولا معنى للمضى الا الانقضاء ان اراد ان المعنى المضى الا انقضاء

مطلقا کانعدام الغفار یلا نم ان الحرکۃ الماضیۃ منقضیۃ کذلک لان الحرکۃ الماضیۃ انما انعدمت عن الآن الفاصل لم ینعدم عن زمانہا الماضی ان الادا انعدامہ بالقیاس الی ذلک الآن فلا نم لزوم العدم والوجود معا لانہا معدومۃ فی الآن موجودۃ فیما قبل وکذلک وجود الحرکۃ المستقبلۃ مقارن لوصف الاستقبال ولا یلزم موجود والعدم معا لان الاستقبالیۃ والعدم انما ہو بالقیاس الی الآن الفاصل لا مطلقا فالحرکۃ المستقبلۃ معدومۃ فی ذلک وموجودۃ فیما بعد ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ

حواشی متعلقہ صفحہ نود ۹۰

تتمہ حاشیہ ۵ صفحہ نود

عند فانہ ضرا انہ حدث فیہ شیء فذلک الشیء الذی قد حدث وکان معدوما ثم صار موجودا وکل ما کان کذلک فلوجودہ ابتداء وذلک الابتداء غیر منقسم والا لکان احد جزئیہ الابتداء لا ہو فذلک الذی اما ان یکون فی ابتداء وجودہ موجودا او لا یکون فان لم یکن فہو بعد فی عدمہ لا فی ابتداء وجودہ وان حصل لہ وجودہ فلا یخلو اما ان یکون بقی عنہ شیء بالقوۃ او لم یبق فان لم یبق فالشیء قد حصل بتمامہ فی اول حدوثہ وہو حاصل دفعۃ لا یسیر الیسیر وان بقی منہ شیء بالقوۃ فذلک الذی بقی اما ان یکون عین الذی وجد اولا وہو محال لاستحالۃ ان یکون الشیء الواحد موجودا ومعدوما دفعۃ واحدۃ واما ان یکون غیرہ فہو الذی حصل اولا قد حصل بتمامہ والذی لم یحصل تمامہ معدوم فلیس ہناک شیء واحد لہ حصول علی التدریج بل ہناک امور متتالیۃ فالحاصل ان الشیء الاحدی الذات یمتنع ان یکون حصولہ لا دفعۃ نعم الشیء الذی لہ اجزاء کثیرۃ امکن ان یقال ان حصولہ علی التدریج علی معنی ان کل واحد من تلک الافراد الحقیقیۃ انما یحصل فی حین بعد حین حصول الآخر واما علی التحقیق فکل ما حدث حدث بتمامہ دفعۃ وما لم یحدث فہو بتمامہ معدوم فہذا ما عندی فی ہذا الموضع انتہی مولوی محمد اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ نود و یکم ۹۱

۵ قولہ والوجود فی الاعیان آہ ان قیل اذا کان الموجود فی الاعیان من الزمان الآن السیال عندکم فما بال التقدم والتاخر فی الاشیاء ثابت انہم یقولون ان الزمان فی الذہن عندنا منتزع لہ بشرط ہذہ حالۃ توسطیۃ وانتزاعہا نسبتہا الی حدود المسافۃ ارتسامہا فیہ تدریجیا فی الحدوث کما ان عند القائلین بوجودہ فی الاعیان وجود اتصالیا فی الحدوث والفناء وہذا الوجود الارتسامی والانتزاع وجود ذہنیا لکنہ یحذو حذو الوجود الخارجی فی ترتیب الآثار ولکونہا من ہذہ الحیثیۃ ظرف للزمانیات یکون منشأ لعروض التقدم والتاخر لہا فالتقدم والتاخر یجوز عروضہا لاجزائہ المرتسمۃ فی الذہن من حیث حدوثہا بالذات وبالعرض ۱۲ مولوی محمد اللہ ۵ قولہ وثانیا ان التشکیک آہ ولذلک آہ وکما بذلک فی عصر الاوائل ابطال حصول الحرکۃ المتصلۃ مطلقا سواء کان فی الاعیان او فی الاوہام ان تقدر اغب البہا بہو لا المتقدمۃ عن کان الشکوک عقدۃ تفکیکیۃ الا تخصیص

لہا باعد الوجود عن فہو الی رؤساء الفن لہم مرۃ ۱۲ مولوی محمد اللہ محمد اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ نود و دوم ۹۲

۵ قولہ ومراتب الشریۃ آہ دفع لما عسی ان یتوہم ان کون مراتب الاشتداد کیفیۃ بسیطۃ انما یظہر فی الکیف لان الامثال المنتزعۃ فی الکیف لا یتباین بالفصل لانہ تحت نوع واحد والتسبب الوجود فی الخارج بل انما التمائز فی الوجود الذہنی واما فی الکم فالظاہر ان مراتب الزیادۃ فیہ مرکبۃ من الناقصۃ وزیادۃ تضاف الیہا لان الامثال المنتزعۃ فیہ یکون متمائزۃ فی الوضع فان المتحرک اذا کان علی المبدأ کان لہ مقدار معین کالذراع مثلا واذا بلغ المنتہی کان ذلک المقدار المعین بلغ الی ربعۃ اذرع مثلا فالاذرع فیہ متمائزۃ فی الاشارۃ الحسیۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵ قولہ فلا یکون المتحرک آہ والا یخفی ما فیہ لان المتحرک اذا تحرک فی المکان یخرق ما امامہ من الہواء ونحوہ فیماس سطحہ السطح الحادث بالخرق مماسۃ منتقلۃ فی زمان الحرکۃ فلو لم یحاسہ لزم خلاء بین سطحیہ ولزم انخلاء وایضا المماسۃ حسیۃ لا سبیل لانکارہا فاذا وقع التماس فقد حصل للمتحرک ہیئۃ مماسۃ ما بجانبہ السطح الجسم السیال منتقلۃ فی مجموع زمان الحرکۃ فقد لزم انتقال المتحرک فی الاین

حواشی متعلقہ صفحہ نود و سیوم ۹۳

۵ قولہ اما الثالث آہ وحاصلہ علی ما قال الشیخ انہ غایۃ ما یلزم منہ خروجہ من تحصیل الاستحالۃ من السرعۃ بالقوۃ الی السرعۃ بالفعل او السیر الیسیر حرکۃ ہو انہ حرکۃ فی توصیف السرعۃ وعدمہا ان ہو انہ حرکۃ فی الفعل والانفعال یوجب لازم والسرعۃ والبطوء لیسا بحرکتین حتی یلزم محذور ہو وقوع الحرکۃ فی الحرکۃ ولیسا بفعلین وانفعالین حتی یستلزم الحرکۃ فی السرعۃ والبطوء حرکۃ فی الفعل والانفعال بل السرعۃ والبطوء عارضان کیفیتان مثبتان للحرکۃ والفعل والانفعال فان الحرکۃ یکون سریعا او بطیئا الفعل والانفعال یکون سریعا وبطیئا وما قررنا تبین ان ما قیل لیس لزوم الحرکۃ فی السرعۃ بل ہو نہم لزوم الحرکۃ فی الفعل والانفعال فلا یرد ما اوردہ المصوفی الشرح بقولہ ولکن ان تقول آہ وحاصلہ انہ لا حرکۃ فی السرعۃ والبطوء لانہ لو بقی الحرکۃ من ابتدائہا الی منتہاہا ومرضوع السرعۃ والبطوء ہی الحرکۃ والفعل والانفعال وہی لیست باقیۃ فی کل آن من زمان حرکۃ ہذا والکمال ایراد علی ما قالہ الشیخ لما مر لکن الحق لا یخفیا وجہ آہ لان السرعۃ عبارۃ عن وقوع الحرکۃ فی الزمان القلیل والبطوء عبارۃ عن وقوع الحرکۃ فی الزمان الکثیر فلا یتصور وقوعہا فی الآن فلا یتصور فیہا الحرکۃ لانہ لا بد فی زمان التحرک من ان یکون فرد ما فیہ الحرکۃ فی آن لا یکون ہو فی آن قبل ولا فی آن بعد ہذا ما قالہ مولوی محمد یوسف ۱۲

حواشی متعلقہ صفحہ نود و چہارم ۹۴

تتمہ حاشیہ ۵ صفحہ نود و چہارم

اذا فرض المتحرک بین سطح فیما تحوی بجانب الذی یتحرک فی زمان الشق وحرکۃ الساکن فی کل آن یفرض فیہ سطح متصل لہ کما کان فی الآن الاول وناقص عما فی آن بعدہ وہیئۃ ہذا السطح بعینہ السابق

مع زيادة فان الاتصال معدوم لما كان قبل وموجود متصل آخر فاذن قد صدق على الجسم في حال الشق وانما ينعدم بعد الانقطاع لزوال الوحدة الاتصالية عنده ١٢ مولوي محمد يوسف
سه قوله ولكونها خروجا آه فان قلت ان الخروج من القوة الى الفعل لا يستلزم المبدء والمنتهى كما في حركات الافلاك قلت قد عرفت ان المراد باللازم الاعم من ان يكون بالفعل او بالقوة
وبالقوة الاعم من ان يكون بالنظر الى ذاته من حيث هو كذلك او بالنظر الى اجزائه فلا ينتقض بالكلية بحركة الافلاك كلها من حيث هو كذلك ١٢ ملا حسن سه قوله وما يجري مجراه آه اطلاق المسافة التم
عندهم على الاين وما يجري مجراه على الثلثة الباقية اعني الكمية والكيفية والوضعية فالاولى من الباقية مناسبة تامة مع الاول ضرورة كون مسافتها منقسمة بالذات كما في الاول ويتبدل
الاين للمتحرك في اوان الآنات فيها كما في الاول والثاني مناسبة في الدرجة الثانية فان المتحرك وان لم يكن مسافته منقسمة بالذات ولم يتبدل مكان المتحرك فيه ولكن يتبدل
امكنة اجزائه فهي حركة اينية للاجزاء كما انها حركة وضعية للكل بما هو كل وحركة الاول يكون مناسبة مع الحركة الاينية بالنظر الى الاجزاء واما الكيفية فهي بعيدة من الاول غاية البعد لها مناسبة
معه في مطلق التبدل وفي حصول الفرد التدريجي فيها كما سياتي بل التحقيق يقتضي بطلان الفرد التدريجي في الكيفية دون الاينية فان الفرد التدريجي متصل كما سياتي والمتصل لا يتالف
ولا ينحل الى المتباينات ومراتب الكيفية متباينة بالدليل كما تقرر عندهم في غير هذا الفن فلم يبق المناسبة القريبة الا في التبدل فقط ١٢ ملا حسن سه قوله من مقدار آه
اي امر به يتقدر الحركات سواء كان قائما بها كما في حركة الافلاك الاعظم او غير قائم كما في سائر الحركات والمسافة الجسمية التي عليها الحركة وان كانت مقدرة ايضا لكنها ليست مقدرة
لها من جهة انها مندرجة الوجود فانها مقدرة من حيث الاتصال اذ من شانها عدم القرار لا يتصل الا على هذا السبيل ولئن سلم فالمسافة اذا ابتدأ بها في النقطة وما بعده وحده لما من جهة انها مسافة فقد
ادخلت فيما لا بد منه فلا مضائقة كثيرة في حصر المقدار في الزمان فتدبر ١٢ مولانا محمد نظام الدين سه قوله اما ولا آه قال الامام الرازي واقوى شبههم ما يتوجه عليه
ان الماهيات فاعلة للوازمها وقابلة لها وذلك يبطل ما قالوا وانت تعلم ان مبنى الايراد على المغالطة الناشية من اشتراك لفظ القبول بين الانفعال والتعبير وبين مطلق الاتصاف فتدبر ١٢ احمد الله

حواشي متعلقه صفحه نود و پنجم ٩٥

سه قوله بين الضدين آه اي ضدين حقيقيين والا فالتضاد كما يتحقق بين السواد المحض والبياض المحض كذلك يتحقق بين مراتب الشدة والضعف من السواد المحض والبياض المحض لكن التضاد
بينهما مشهوري ١٢ ملا حسن سه قوله فيجوز ان يكون آه هذا بحسب الظاهر والا فشبهة ان المبدء والمنتهى طرفا ما فيه الحركة من المقولات فالنقطة المذكورة ليست مبدء ولا منتهى وانما المبدء
الوضع او الاين او التماس بها او المحاذاة لها وهي زائلة بالحركة ويتجدد مثلها عند الانقطاع اليها فهما متغايران بلا شبهة ولكن لما جعل ما فيه المسافة وما يجري مجراها جعل النقطة مبدء ومنتهى تسامحا
اشارة اليه في الكتاب ١٢ مولانا محمد نظام الدين سه قوله كما في حركة الفلك آه فيه ما فيه ظاهر فان حركة الفلك وضعية فما فيه الحركة هو الوضع المتجدد والمبدء هو الوضع
الواحد الشخصي وقد زالت بالحركة ثم اذا انتهى الى ذلك الحد من الوضع يحصل وضع جديد آخر مماثل الاول فالمغايرة بينهما بين المبدء والمنتهى بحسب التشخص والوجود فان الزائل لا يعود ١٢ ملا حسن
سه قوله ولعل المذهب آه قال السيد الشريف في شرح المواقف وتبعه الفاضل الشيرازي في الاسفار الاربعة وذهب جماعة الى ان معنى وقوع الحركة في مقولة هو ان تلك المقولة مع بقائها
بعينها تتغير من حال الى حال على سبيل التدريج فيكون تلك المقولة هي الموضوع الحقيقي لتلك الحركة وابطل هذا القول بما ابطل المذهب الثاني المذكور في الكتاب ١٢ مولوي محمد احمد
سه قوله فانه قال الشيخ في الشفاء اختلف اصحاب هذا المذهب فمنهم من جعل الافتراق الذي بين السواد القار وبين السيال افتراقا نوعيا ومنهم من جعله افتراقا غير فصلي اذ هو كزيادة
تعرض على خط فيصير خطا اكبر ولا يخرج من نوعه وقال الاولون بل السواد بما هو سواد وبما هو سواد سيال وليس هذا الامر خارجا عن هويته بما هو سواد فهو اذن مباين للسواد القار بفصل ١٢ احمد الله

حواشي متعلقه صفحه نود و ششم ٩٦

تتمه حاشيه ٥ صفحه نود و ششم ٩٦

كلها الا الكلية واما الحركة القطعية فلعلها الاصل المتنازع فان القائلين بها اما ان يجعلوها عبارة عن الفرد التدريجي فهو ظاهر انه من المقولة التي فيها الحركة واما يجعلونها عن حالة ممتدة اخرى
سوى الفرد التدريجي فلا يخلو اما ان يجعلوها ممتدة بالذات كالزمان منطبقة عليه فلا بد ان يكون من مقولة الكم واما ان يجعلوها ممتدة بالعرض بامتداد المسافة فهي على هذا اما عين التوسط
فالنزاع فيها راجع الى النزاع في التوسط واما غيره وهو خلاف الظاهر لعله ليس قائل يقول به فان وجود حالتين سيالتين ممتدتين بامتداد المسافة في معرض الانكار وانكان لا بد
من الجادة الاخرى فيكون التوسط بما بقي به تقطع بهذا اعني ١٢ مولوي محمد احمد سه قوله مثل هذا الاختلاف آه اي فيما يكون جنسا وما نحن فيه كذلك فان السواد جنس على راي
اهل الصناعة والا فلا اختلاف لا يستوجب الاختلاف بالفصول وان الاختلاف بالماهية قد يكون بنفس الماهية لا بامر داخل من الفصول كاختلاف الفصول فان قلت
اذا كان الاختلاف بها لم يكن مراتب السواد كيفيات بسائط وقد قال انها بسائط قلت اراد البسائط الخارجية ولا يبالي بعدم استلزام التركيب الذهني التركيب الخارجي او يقال
ان المراد البسائط بالقياس الى الزيادة المنضافة هو لا يخرج عن بعد ما ١٢ مولانا محمد نظام الدين سه قوله لا يبقى بعينها آه انكان المراد بالحصة ما هو المشهور اي الطبيعة
الماخوذة مع التشخص دون القيد التي لا تحقق لها في الخارج اصلا فعدم بقاء حصة الجنس مع تبدل الفصول حصة النوع مع تبدل التشخصات ظاهر ضرورة ان الحصة تتحد
من تحد واحد للتشخص وانكان المراد بها الامر الخارجي المتحصل المتصل فيه بمرتبة من المراتب ان هذا المحصل بالكسر يزول المحصل بالفتح ولذا قالوا ان الشجر اذا

قطع والحيوان اذا مات يتبدل جسمية بحصول جسمية اخرى فقول ان الصورة النوعية اذا اعتبر تحصلها بالنظر الى الهيولى باعتبار نوعية كما ذهب اليه المحققون فيتضمنا التعليل ظاهر وكذا ان اعتبر باعتبار الجسمية الخاصة بالنظر الى الطبيعة لتحصل المعين فى مرتبة من المراتب بالنظر الى الجسمية المبهمة فلا فساد فى ان الحصل لا يزول بزوال واحد منها بل يتعين من المراتب بالنظر الى الجسمية المبهمة فلا فساد فى ان المحصل بها انما زال بالقطع او الموت مثلا كما ذكر زال التحصيل ۱۲ ملا حسن ۵ قوله ولا الحصة من النوع آه فان قلت اذا لم يبق النوع البشر والاتحقق بالفصل الآخر علاقة واذا لم يبق فلا يوجد الفصل وهذا فى بين المبدء والمنتهى قلنا هذا مغالطة فان ماهية العقول من نحو تحقق المتصلات غير قارة و لو صح لانهدم اساس البرهان وغيره ۱۲ مولوى محمد قطب الدين

۵۹ قوله واما الكم آه دفع لوهم عسى ان يتوهم ان كون مراتب الاشتداد كيفية بسيطة انما يظهر فى الكيف واما فى الكم فالظاهر ان مراتب الزيادة فيه مركبة من الناقصة وزيادة تنضاف اليها وجه الدفع ان هذا انما هو بحسب الوهم وعند التامل يظهر ان الزيادة غير متمايزة فى الوجود والا لتفضى الى الجوهر الفرد فكل مرتبة زائدة ليست مركبة من الناقصة والزيادة بل هى ممتازة عن الناقصة بنفس هويتها الشخصية فلا يتصور بقاء فرد من الكم بان نزاد آنا فآنا ۱۲ مولوى حمد الله رح

حواشى متعلقه صفحه نود و هفتم

۵۷ قوله لكن الحركة آه هذا لان الامور الآتية عين الذاتية كالامور الاضافية بالنسبة الى الموجودات الخارجية وكالامور اللاتى يعتبر فيها التشكيك بالنظر الى ما يتشكك بالنسبة اليه يعتبر فى تحقيق الذاتيات والذات بناء على اعتبار النسبة المختصة لها بها فيدخل فى تحقيق الذاتيات دون نفسها كلفظ الوجود فى الخارج فى تعريف الجوهر وغير ذلك ولفظ الكمال الماخوذ فى تعريف الحركة كذلك فانه وان كان مشككا بالنظر الى الموجودات التى من جملتها الحركات النوعية والشخصية ولكنه اذا اخذ مع الامور الاخر التى يكون معها مختصة بالنظر الى نفس ماهية الحركة يجوز ان يكون بعد الماهيتها من انواع الحركات او اشخاصها وكانت غير داخلة فيها لا بنفسها لكنه فيه ۱۲ ملا حسن ۵۸ قوله فبالحرى آه لا يخفى ان بطلان المذهبين الآخرين لا يستلزم حقية المذهب الاول لا انها يحتمل ان يكون ليست مقولة من المقولات لا ان يكون نفس مقولة ان ينفعل قال الاستاذ وظاهر الاشبه ان الحركة التوسطية من مقولة الكيف انتهى ولعله ليس غرض المعلم الاستلزام بل غرضه ان المذهب الاول احرى بالحقية ولعله قوله الآتى كيف لا آه ۱۲ مولوى حمد الله ۵۹ قوله ونسبته اليها آه يعنى ان المتحقق فى حالة التسود مثلا هى السواد امران الحالة الجارية المسماة بالحركة ونسبة هذه الحركة الى موضوعها وهى المعبرة بالقبول والتاثر فالذين جعلوها مقولة ان ينفعل عبارة عن الحركة الموجودة فى الخارج لا ان يجعلوا عبارة عن النسبة التى هى امر اعتبارى والظاهر ان الموجود الخارجى المحصل اخرى لا باعتبار كما جعلوا نفس الكيفية بحسب انتسابها الى الموضوع وكلام الظاهر فى ان مقولة ان ينفعل الى النسبة لا يراد بحمل على المسامحة وعدم التفطن بهذه المسامحة قال الامام الرازى واكثر المتقدمين ومنهم المحقق الطوسى ان مقولة ان ينفعل وكذا مقولة ان يفعل ليس الا عبارة عن ذلك فتامل ۱۲ حمد الله

حواشى متعلقه صفحه نود و هشتم

تتمه حاشيه ۳ صفحه ۹۸

الآنات يعنى فالمتوهم بعين المتحقق بالفعل الحق لا يتجاوزه وانحصار الدلائل على المطلوب ما ذكره مفصل الاجلة من ان الانتقال فى الجواهر اما ان يكون من ماهية الى ماهية او من تشخص الى تشخص آخر او من تحليل التشخص فى الماهية والتبدل انما يكون فى التشخص فقط على الاول يلزم انحصار الغير المتناهى بين حاصرين فى تتالى الآنات المستلزم للاجزاء التى لا تتجزى وذلك بناء على ان المتباينات لا بد بينها الا الاتصال والتوحد فى الوجود كما ذكرنا وعلى الثانى تكون الحركة والتبدل فى العارض فقط اى التشخص دون الجوهر فهيا متقوض بحركات الواقعة فى المقولات الاربعة كالكيف مثلا التبدل فيه فى الماهية و التشخص فيلزم الاستحالة بالنظر الى الشق الاول والثانى كليهما ۱۲ ملا حسن ۵۱ قوله اذا فسدت لفسد آه وفيه ما قد ذكرت مرارا لانه لا يلزم من بطلان الحركة فى الطبائع الجوهرية حدوثها دفعة وفسادها كذلك لجواز ان يكون كل من الحدوث والفساد على النحو الثالث من الحركة المذكورة وهو ان يكون خروج كل منها من القوة الى الفعل فى الزمان بان يكون فى العاضة حدود وكلها يكون حركة الاستحالة مثلا اذا انبعثت الى الغاية فقيد زمانها فحدث زمان آخر يزول فيه الصورة السابقة ويحدث الصورة الاخرى على النحو الذى ذكرنا ۱۲ ملا حسن ۵۵ قوله ولا يوجد آه اى لا يوجد بين الصورة المنقضية والصورة الموجودة كمال متوسط حتى يكون متوسطا بين صرافة القوة ومحوضة الفعل بحيث اى آن يفرض فى زمانها يفرض فيه فرد مغائر لما يفرض فى آن آخر فان الصورة الموجودة لها فعلية محضة والصورة المنقضية انما تحدث فى آن هو آن فساد الصورة التى كانت موجودة ثم فسدت وليس بينهما زمان والا يلزم الخلو الهيولى عن الصورة او حصر الغير المتناهى بين حاصرين اى المبدء والمنتهى ولهذا قال المص فهذا ما يوجبه التحصيل من فساد الصورة دفعة وحدوثها دفعة بدون وجود كمال متوسط بين كونها بالقوة وفعلها الصرف ما يوجبه النظر والفكر ۱۲ مولوى محمد يوسف ۵۵ قوله هذا ما يوجبه التحصيل آه وانت خبير فى الاشعار بعد ذكر هذه الحجة التى يحسبها المص نقل حجة اخرى ثم قدح فيها المص لجواز ان الجوهر لا ضد له فلا يكون الحركة فيه لان الحركة سلوك من ضد الى ضد وخلاصة القدح انا ان اعتبرنا فى التضاد تعاقبهما على موضوع واحد فالصورة لا ضد لها وان لم يعتبر ذلك بل يكتفى بتعاقبهما على المحل كان الصورتان ضدين لان المائية والنارية مثلا وجوديان مشتركان فى محل يتعاقبان عليه وبينهما غاية الخلاف ۱۲ مولوى محمد الله ۵ قوله الا ان السكال آه اى المثبتون للحركة فى الجوهر يقولون ان فى نحو تقلبات المنى فى اطوار التعاقب اى من الصورة المنوية الى الصورة الدموية ومنها الى المضغة ومنها الى صور العظام والاعصاب والرباطات والاوتار ومنها الى الصورة الحيوانية انتقال المادة من صورة الى اخرى لا يكون تدريجيا والا فلا يلزم تتالى الدفعيات والآنات ويكون بين صورة وزمان فيلزم وقوف المادة عن التاثر ووقف الطبيعة عن التاثير وهو مستلزم لطروء الموت والانتقال الى غير يحاجه كما

بلا ميز يثبت الحركة في الجوهر واجاب عنه المصنف بقوله لكن الواقع آه وهو مستغن عن التوضيح ١٢ مولوی محمد يوسف ٥ قوله في الكيف آه كالانتقال من الفرح الى الغم اي من البياض الى السواد ويلزم
للمغالطة المقدار وهذا قال وتبوسط في الكم اي كما تكون الانتقالات في الكيف تكون الانتقال في الكم تدريجا انتقال الكم اي يندرج بالتدريج بتقصير مقدار الشيء ثم يزيد مقداره بوصول المادة المنفصل
بالحيض وهو الانتقال الكمي التدريجي فيمين كل اثنين من التكونات والانتقالات من صورة الى اخرى دفعة بان ليس حركة في الكيف وحركة في الكم ليس فيه الا ماده في الطبيعة وتوقف عن التحليل
والتنافر ١٢ مولوی محمد يوسف ٥ قوله رباطات آه جمع رباط وهي التي تنبت من العظم ١٢ احمد الله ٥ قوله اعصاب آه جمع عصب بالتحريك يقال له بالفارسية پي
وهو عرق ابيض لين في انعطاف صلب في الانفصال تنبت من الدماغ ومن النخاع ١٢ احمد الله ٥ قوله واوتار آه وهي اجسام تنبت من اطراف العضل شبيهة بالعصب ١٢ احمد الله

حواشي متعلقه صفحه نود ونهم ۹۹

تتمه حاشيه ۸ صفحه نود ونهم ۹۹

في الحركة التوسطية فلا يمكن ذلك الحركة من ان يقع في كل آن منه فرد من الحركة التوسطية وليس ذلك الزمان هو الذي يقارنه تلك الحركة التوسطية فانها بشخصها موجودة في ذلك الزمان
وفي كل آن منه لانها موجودة فيه بتعاقب الاجزاء لتحقق في الواقع زمان يفضي الى امكان الازمنة الغير المتناهية وايضا الحركة التوسطية وان كانت في نفسها حقيقة قارة الا انها امر ممتد
للحالة المتصلة الغير القارة وهي الحركة القطعية ولذا لا تحقق الا في الزمان وان لم يكن منطبقة عليه وان لم يتصور الحركة في الزمان لا يتصور فيها ايضا والا يتحقق في كل آن فرد منها فيتحقق فيه قطعة
من الحركة القطعية ايضا فتامل ١٢ مولوی حمد الله ٩ قوله اعلم انه قد يظن آه منشأ الظن عدم الفرق بين التدريج المطلق والحركة وليس كل تدريج حركة وكل حركة تدريجا دفعيا
بدا في الوجهين الاخيرين ظاهر واما الوجه الاول فقد زاد فيه شيء آخر وحاصله ان الفعل والانفعال يكون غاية للتدريج وغاية التدريج لا بد ان يقع فيه التدريج كما في التسود والسواد فان السواد
غاية لحركة الكيفية فيقع فيه الحركة بالضرورة وبسبب فيه ان الغاية في الحركة من جنس الغاية والغاية هو المسافة التي يقع فيها الحركة فغايته من حيث جنسية ايضا لا بد ان يقع فيه الحركة فالفعل والانفعال
من حيث الجنسية يصح فيه الحركة وهو مطلوب المعترض ١٢ ملا حسن ١٠ قوله الاول آه زعم الظان ان الحركة في مقولة عبارة عن ان يكون المقولة نهاية التدريج كالتسود مثلا
فانها نهاية السواد فقد يكون الشيء يندرج حتى يفعل او ينفعل فيها حركة ١٢ مولوی حمد الله ١١ قوله الثاني آه لعل تقريره ان الحركة في مقولة ان يكون تجدد انواع المقولة
او اصنافها على الاتصال مقارنا بالتدريج وههنا كذلك فان الشيء ربما يفعل فعلا او ينفعل انفعالا ثم يتدرج الى ان يحصل له على الاتصال فعل وانفعال فصار ذلك فعلا ان فيها حركة ١٢
حمد الله ١٢ قوله الثالث آه لعل حاصله ان الفعل والانفعال يقبل الاشتداد والتضعف وكل ما يقبلهما يقع فيه الحركة فان الخروج عن مرتبة ضعيفة الى مرتبة قوية منه يكون على
التدريج فان الشيء يكون له فعل وانفعال على مرتبة من الضعف ثم يتدرج ويقوى شيئا فشيئا حتى يشتد ويحصل له مرتبة اشد كما ان الشيء قد يحصل له سواد ضعيف ثم يتدرج يسيرا يسيرا حتى يحصل
سواد اشد من الاول فكما انه يحصل له حركة فكذلك فيهما ١٢ مولوی حمد الله ١٣ قوله الجواب آه حاصله ان كون المقولة غاية التدريج لا يستلزم ان يكون فيها حركة لان الحركة
فيها لا بد لها من التدريج في تلك المقولة لا ان يكون التدريج في شيء آخر وبعد التدريج في ذلك انتهى تحصيل فرد من تلك المقولة وهو ظاهر ١٢ مولوی حمد الله ١٤ قوله اما
عن الثاني آه الظاهر ان الجواب تنزلي مبني على التسليم بان نحو ايه ان من انه يجوز تجدد الافراد على نعت الاتصال منع مقارنته التدريج يتحقق الحركة فالجواب التحقيقي ان التدريج ههنا انما هو
في اجزاء فرد واحد ولا بد من الحركة من التدريج في افراد المقولة التي وقعت الحركة فيها بان يتحقق في كل آن فرد ليس في الآن السابق واللاحق ويكون ذلك التدريج على نعت الاتصال بان لا يتم
ما دامت الحركة باقية وتلك المقولتان لا يصلحان لذلك التدريج والتكامن وتحصيل افرادهما متجددة منفصلة بحيث لا يتخلل زمان لا يكون فيه فرد منهما ويكون تلك الافراد متجددة في حصول الاجزاء
مولوی حمد الله ١٥ قوله واما عن الثالث آه الظاهر ان غرض الشيخ انه ان جعل الانتقال من السرعة بالتقوية الى السرعة بالفعل يسيرا يسيرا حركة لا في فيهما ولا في شيء منهما الحركة في الانفعال
وينفعل ولذا لا يصح ان يجعلها حركة فانه ان صح ذلك الجعل فهي الحركة في وصف السرعة التي من مقولة الكيف وليس بمقصوده منه الجعل المذكور حتى يرد عليها ما ورده المصنف انه ليس بساط التجدد
فاتحق ان السرعة والبطوء من اوصاف الحركة او الانفعال وليس حركة واحدة وانفعال واحد قد يوصف اولا بشيء من السرعة ثم يتدرج و يوصف بعدها بآخر الى المتصف بالاخر حينئذ آخر منهما فليست
الحركة في السرعة الا بالذات ولا بالعرض وانما يطلق الحركة عليها بالمجاز ١٢ مولوی حمد الله ١٦ قوله تلك ان تقول آه حاصله ان السرعة والبطوء ههنا انما يكونان للحركة الا انفعال
تكون هي موجودات للحركة فهما وصفيت بانه في كل آن من زمان تلك الحركة ١٢ مولوی محمد نظام الدين

حواشي متعلقه صفحه صدم ١٠٠

قوله بعضهم يعني سبه آه وقع لما يتوهم من ان الحركة السريعة مخالفة للبطيئة بالنوع لما ان الاختلاف في السرعة والبطوء يقتضي ذلك فلو فرض تحرك الحركة التوسطية في السرعة والبطوء لم يكن الحركة القوية
متشخصها ولا بد في الحركة من بقاء الموضوع وتقريره الدفع ان الاختلاف في السرعة والبطوء لا يوجب الاختلاف في الحركة السريعة والبطيئة لان السرعة والبطوء امران متشخصين وتشخيص
والاختلاف النوعي والشخصي في شيء انما يقتضي الاختلاف النوعي اذا كان ذلك فصلا او مشخصا له ١٢ مولوی محمد هدايت الله رامپوري دام ظله
٥ قوله لا يقتضي آه كما سيأتي ان السرعة والبطوء ليسا فصلين ومشخصين فلم يلزم من اختلافهما النوعي او الشخصي اختلافها كذلك ١٢ ملا حسن ٥ قوله الا ان مقولة

آه المراد بالاول بالذات وبمقابله المعنی الثانی ای بالعرض وحاصله ان المراد باثبات الحرکة فی المقولات اثباتها بالذات وبالنفی نفیها کذلک فالتغیر فی الاضافة اما دفعی او تدریجی بواسطة مقولة اخری وہذا فی العرض علی التقدیرین یثبت المطلوب اقول الحصر اما ادعائی او استقرائی والاول کما تری والثانی منقوض بالطبائع والنفوس بقیاس الی الحرکة الطبیعیة والارادیة فان الطبیعة علة تامة لحرکة الطبیعیة وابعاضها واکوانها التی وقعت فیها بالنظر الی حدود المسافة وکذا النفوس بالنسبة الی حرکاتها الارادیة ففی کل آن یثبت لها اضافة جدیدة لها فی آن سابق ولاحق وکذا فی کل الزمان لها فرد تدریجی من العلیة التی ہی من الاضافة وابعاضها علی قیاس سائر الحرکات ولیس ثبوت العلیة وتغیرها للعلل بواسطة المعلولات وہذا فی العروض الالتزام الدور کما لا یخفی علی من له ادنی فطانة بل لا واسطة فی الثبوت ایضا لذلک وما زعمه فی العلة الغائیة من انها علة لفاعلیة الفاعل فتغایرها بین من الدور کما صرح فی مقالة ۱۲ ملا حسن رح

سه قوله اقول فی توضیح آه انما احتاج الی ذلک التوضیح دفعا لما اعترض السید السند من انه ان ارید ان التغیر فی المقولة تغیر فی الاضافة کایجاب حرکة الرامی حرکة السہم مثلا فوجوب ذلک ممنوع فانه یتحرک زید فی الابن لا یتحرک فی الابوة مثلا ولیضرنا ایضا لحصول المقصود فان الموضوع متحرک فی الاضافة فی الحقیقة فالتبعیة لا ینافیه فان التحلل تابع للحرکة الکیفیة وان ارید ان الحرکة واحدة منسوبة الی الموضوع بالنسبة الی المقولة بالاضافة والی الاضافة بالعرض فذلک لیس بقوی الحرکة فی الاضافة لا صالة الا لا فان الاضافة ح یکون موضوعا للحرکة التی کان فیہ الکلام انما ہو فیہ ان ارید ان موضوع الاضافة کالکیف اذا کان فیہ حرکة وجب تغیر الاضافة للقائم به فذلک حق ولکنه یرد ان التبعیة لا ینافی الذاتیة انتہی ملخصہ ۱۲ مولوی محمد اسعد حواشی متعلقہ صفحہ صد و یکم ۱۰۱

تتمہ حاشیہ ۲ صفحہ صد و یکم

لا تتجزی والامر فی حرکة راس المخروط مثلا فتیم کل الوضع وکذا فی الوضع فان الحرکة فی الوضع یستلزم حرکة اجزاء المتحرک فی الاین فتحقق اوضاع دفعیة فی آنات مستلزم لتحقق الاین کذلک لاجزائه ویفضی الی ترکب المسافة من اجزاء غیر منقسمة بقی الامر فی الکیف والکم فان الاحتمال المذکور لیس ظاہر البطلان فیہما لکن لا یخفی انه اذا کان التبدل فیہما طبعیا او قسریا بل الارادی ایضا لا یتصور تخلل زمان السکون فیہما فان المیل الحاصل من الطبیعة او القاسر او الارادة میلا ما لم یعقه عائق یستحیل ان ینفک المتحرک معه وتتالی الدفعیات الی تتالی الآنات فلا بد من التغیر المتصل التدریجی فیہما وہو الحرکة فتامل ۱۲ مولوی محمد اسعد

سه قوله فالتدبیج اشارة الی ابطال الحرکة فی الکیفیات النفسانیة فانها فی ابتداء امرها تسمی حالا ولاجل رسوخها یسمی ملکة ۱۲ مولوی محمد اسعد

سه قوله انما یکون جسما آه اشارة الی زعم القائل الا ان الحرکة معدودة فی العوارض الذاتیة للاجسام وہی منتشرة بما یعرض الشیء لذاته او لامر مساوٍ ولا یتعدی عن الموضوع وفساده ظاہر فان المنافی للعرض الذاتی کونه لازما لا کونه اعم فانه یوجد فی القسمین اذ ان الحرکة تقتضی القوة ولا قوة فی المجردات بل انما توجد فی الاجسام بعلو ہیولاہم ہو فانی من المجردات ما یکون ذا شہین کالنفس فلا یمتنع القوة علیہا ۱۲ ملا حسن

سه قوله قال الشیخ الرئیس آه الظاہر ان المقصود عدم الاطلاع علی قوة لہم ثبتة لا ستقامته والانحناء والتطابق لقواہم ان لا یکون فیہا حرکة فان تقییم المعنی مثلا ان نوعا منہم وکذا جمیع مراتب الانحناء فلا یتصور الموضوع الواحد لہا الا ۱۲ مولوی محمد حسن

سه قوله اما فی القوة واللاقوة آه کان المشہور عند المتکلمین ان القوة عبارة عن الصلاحیة الشدیدة واللاقوة عن الضعیفة والمشہور عند الحکماء خلافه وہو انہا حالة خارجیة داعیة للشیء الی تحصیل المستعد له واذا حصلت بطلت تلک القوة فکانت من الکیفیات الخارجیة ولم یظہر لنا دلیل یعتمد علیہ علی کونہا من الموجودات الخارجیة بل انما برہانا المتکلمین الکلام ہہنا مبنی علی طور الحکماء ۱۲ ملا حسن

سه قوله ولا بالنقص آه والظاہر انه لم یشبه النقص بالحرکات کلہا فانه لا شبهة فی ان المتحرک ما دام فی الحرکة یتبدل علیہ العوارض فاذا کان تبدل العوارض موجبا لتبدل الموضوع لم یبق الموضوع فی الحرکات کلہا والحل ان تبدل الاعراض مطلقا لا یستلزم تبدل موضوع الحرکة من حیث تشخصه وہو المعتبر فی الحرکات المشخصة ۱۲ ملا حسن

سه قوله ثانیا بالحمل بان الموضوع طبیعة النوع آه لا یخفی علیک ان فیہ فان المتحرک یجب ان یتبقی بتشخصه وایضا ان طبیعة النوع الحاصلة فی الموضوع یجب ان تتبقی الی انقطاع الحرکة فاما مجردة عن الاشخاص فغیر معقول فلا بد من ان تکون مع تشخص ہو واحد فالتشخص ہو الموضوع وان تعدد متعاقبة بین کل شخصین وہی متعددة فکانت الاشخاص متناہیة فالا فانکانت بالقوة فیلزم وجوده بالمجردة او علی سبیل السیلان کما عرفت فی افراد المقولة التی فیہا الحرکة وہی زمانیة فالا فان تکون موضوعا للحرکة فان من شانہا ان یکون المتحرک فی کل آن بالاستقالة فرد لم یکن ملاصقا به قبل ولا یکون کذلک بعده لو جاز ان یکون شان حرکة فیکون الحرکة القطعیة متحرک فی السرعة والبطوء وقد یالف الصور من قبل ولذلک قال المحقق الدوانی ان ذلک التقریر من الشیخ اعتراض لعدم الحرکة والجواب عنه ان المراد طبیعة النوع الحاملة للاعراض المتبدلة تبعا لہا النوعیة ولیس غرضه کلام الشیخ فما دامت تلک الطبیعة باقیة لم یتغیر الموضوع ولم یفسد الصورة الجوہریة فان الموضوع ثابت بذاته ولکن یشکل جدا فی امر النمو والذبول وکلام المقدم ...

سه قوله بان الموضوع طبیعة آه المراد طبیعة النوع من حیث انہا مشخصة فان الموضوع للحرکة الابدان یکون متشخصا ثابتا ومجرد بقاء النوع وتوارد الاشخاص لا یکفی للحرکة ۱۲ محمد احمد رح

سه قوله بہا ہو بالقوة آه وہذا لا ینتقض علی ہیولی فان الجسم ان ہہنا انتقالات متفرقة ... فی باب الرای التدریجی وکان مقصود الشیخ ... الحرکة بل الضرورة قاضیة بخلافه فانہا یجوز وقوع الحرکة بلا شائبة ... ان المتحرک یجب ان یکون ... الوجه ۱۲ الطاہر المدنی

ف قوله ثم شبه ان يكون آه كذا قال الشيخ في الشفاء لكن الظاهر ان الحركة يمكن فيها فان تشخصها مثلا اذا تبدلت اشكالها فالظاهر انها تبدل اليسير اليسير او كذا الجسم اذا قطع بالتدريج شكلا

بتدريج ١٢ مولوي حمد الله ف قوله ثم شبه آه وهو لا يخلو عن خدشة فان الجسم المتصل الواحد اذا قطع شيئا فشيئا فانه يتبدل اشكاله بالحركة تدريجا الا مر يده وكذا الكلام اذا ورد

المكعب بطول او بعرض وطبق المستوي الطين على المستدير تدريجا والامثال كثيرة وبهذا اظهر ان الحركة الكمية لها نحو آخر مغاير للاشعار المشهورة من النمو والذبول ونحوهما من التخلخل والتكاثف فان

المسند بتحديد وتغيير فشيئا فهم ١٢ مولانا محمد نظام الدين ف قوله في المتصل القار منه آه واما عدم القرار كالزمان فلا يتصور فيه الحركة كما عرفت من انه لا يتصور

وقوع فرد منه في الآن ولا بد للحركة من ذلك ١٢ مولوي حسن رحمه الله

حواشي متعلقه صفحه صد و دوم ١٠٢

تتمه حاشيه ٣ صفحه صد و دوم ١٠٢

كون المقدار زائدا عرضا قائما به فان نسبة الجسمية الى المقادير تكون على السواء وان لم يثبت زيادة بل يكون عين الجسم فثبوت الهيولى لا ينفع اليه فان تبدله يكون عين تبدل الجسم

لان الجسم متبدل في المقدار والتخلخل والتكاثف الجزء الكل متحدين بالحقيقة فجاز اتصاف كل بمقدار الآخر وانتقال الجزء الى مقدار الكل بالتخلخل وبالعكس بالتكاثف ١٢ حمد الله

ف قوله تحققها آه وفي التحقيق في الوعد فقط ولم يخرج الى الوفاء به والحق عندي انه لم يقم عليه دليل قوي بعد وانما المقام غريب لا يسعه تركنا الدلائل المورودة فيها وما يرد فيها ولو ثبت

التخلخل والتكاثف حقيقة بالمعنى ثبت الحركة الكمية بالكلية ١٢ ملا حسن ف قوله لا يتوهمن آه منشا التوهم في هذه المذكورات عدم التفرقة بين الحركتين فاجاب ببيانها وكذلك

في الحركة في الوضع والاين ١٢ ملا حسن ف قوله لا يتصور آه فان التضائف يستدعي ان يكون يتعقل كل بالنسبة الى الآخر ويتحقق كل لا بدون الآخر كما هو شان

المتضائفين الايجاب والسلب يقتضي عدم خلو شيء منهما والامور الثابتة لا يتصف بواحد منهما فلا يقال لها انها ساكنة كما لا يقال انها متحركة ١٢ مولوي حمد الله ف قوله

لانك قد عرفت آه حاصله انه قد تقرر ان حدود المتقابلات متقابلات فاذا حد دنا الحركة بالكمال الاول لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة فلا بد من ان يوخذ في تحديد السكون مقابل

شيء من اجزاء تعريف الحركة والا لما اعتبرنا حق التقابل فاذا جعل السكون وجوديا لا يمكن اخذه مقابل الكمال في حده فانا لا نجد مقابله الا مفهوم القوة وهو غير صحيح فحينئذ السكون عدميا

فحينئذ تعين ان يعتبر مقابل الضدين الاخيرين وفيما ذكره المقتضين كونه عدميا واعتبارا مقابل الكمال ١٢ مولوي حمد الله ف قوله ان كما الا ثنا نيا آه لا يخفى ان الثاني لا يقابل

الاول تقابل التضاد بل انما التقابل بينهما تقابل التضائف وكذا الاصل لا يقابل القوة بالتضاد بل اما التضائف او بالعدم والملكة فاخذ احد من هذين المفهومين لا يورث التضاد

الا ان يقال ان هذا الايضاح المستدل بل هو امداد واعانة وغرضه ابداء احتمال آخر فتامل ١٢ مولوي حمد الله رحمه الله تعالى

حواشي متعلقه صفحه صد و سيوم

تتمه حاشيه ٥ صفحه ١٠٣

الى ان السكون المقابل انما يقابل الحركة عن المكان لا الحركة اليه والحق ان السكون في المكان مقابل الحركة منه واليه فان السكون ليس عدم حركة خاصة والا كان المتحرك

الى حيث ساكنا فيه تامل الجهة بل هو عدم حركة ممكنة له في ذلك الجنس انتهى ١٢ مولانا محمد نظام الدين ف قوله لكونه عدميا آه يعني ان السكون المقابل

للحركة الايينية مثلا عما من التقابل فلا يكون بهذا الاين ضرورة ان الاين سيال والاين المستقر لا يتبدل تحت عدم التدريج وبهذا ايضا ظهر ان الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة فانها

لو كانت من تلك المقولة كان السكون منها ايضا فان السكون حينئذ المقولة المستقرة فتامل فيه ١٢ مولانا محمد نظام الدين ف قوله فالسكون في الاين آه اعلم ان الحركة

لو كانت هي المقولة السيالة فالسكون المكان منها ايضا فهو ليس الا للمقولة القارة فاين سيال مضاد للاين القار وان لم يكن منها لكن عدم الملكة وهو الظاهر فان الاين السيال والقار

منها الا التضاد وان قلنا يكون السكون مقابلا فيكون عدم الملكة لا غير والكلام مجال واسع ١٢ مولانا نظام الدين ف قوله ليس انيا ثم آه قد عرفت

مما سبق ان الحركة التوسطية يجوز ان يكون عبارة عن الفرد التدريجي المتصل بل هذا اقرب الى الصواب كما ذكرنا سابقا فلذلك الاقرب الى الصواب ههنا ان السكون في

الاين مثلا عبارة عن اين مستمر كالسكون في الكيف مستمر كما ان الحركة فيها عبارة عن كيفية تدريجية وكذا التحصيل التضاد بين الحركة والسكون لم يعتبر التباين والتضادين الا

حواشي متعلقه صفحه صد و چهارم

ف قوله لا يدخل لو منه آه يعني منه ان الامور المستمرة دخل في الوحدة النوعية والجنسية وهو باطل فان الامور المذكورة لا دخل لها للعلل في النوع والجنس وخلاف بل المدخل فيها للذاتيات

التي يكون الشيء بسيطا او مركبا منها بل يكون الوحدة والكثرة من لوازم ذات الشيء مقدمة على وجوده لا معه ولا متاخرة فيه الكلام بسيطا لم كونها من مداخل الوحدة الشخصية ضروريا كما

لا يخفى على من له ادنى حظ ودفعه ان المعنى المراد بدخالتها في تلك الوحدات انها علامة لها بل لم منها ومن الامارات اللازمة لها ١٢ ملا حسن ف قوله واما الزمان آه دفع لما يتوهم

ان الزمان امر شخصي في الواقع لا تعدد فيه ولا يحصل التوهم بتعدد الحركة بتعدد الزمان ان اريد التعدد الخارجي وان اريد التعدد الذهني فكل حركة لها

متعددة في الوهم وحاصل الدفع ان المراد بوحدة الزمان وحدته حيث يكون متصلا واحدا وبكثرته ان يكون بين الجزئين جزء فيهم تصور تعدده لان الزمان والمكان

منفصلا واحدا بالفصل لكن يتوهم فيه آنات يتكثر بها في الوهم فلا يتوهم انه لا يتصور تعدده فلا معنى لاشتراط وحدته وان المراد بقولهم تعدد الحركة بتعدد الزمان هو ان تكون الحركة في جزئين متغايرين من الزمان منفصلا احدهما عن الآخر وكانت الحركة منقطعة فيه ولا مرية في تحقق هذا المعنى فلا يتوهم انه لا يحصل بقولهم تعدد الحركة بتعدد الزمان الا بالتعدد الخارجي وان اريد التعدد فانه يكفي حركة زمانها متعدد في الوهم فافهم ۱۲ مولوی محمد ہدایت اللہ رامپوری مدظلہ العالی

حواشی متعلقہ صفحہ صد و پنجم

۱۳ قوله غير المسافة آه وقد عرفت فساد هذا التخمين بوجه آخر ادق مما ذكره المصنف بقوله اقول بان ما فيه الحركة في الفرد التدريجي من كل مقولة وقعت فيها الحركة فالاين التدريجي المسافة للحركة في الاين على مذهب التحقيق وكذا الكيف والكم والوضع للحركة الكيفية والكمية والوضعية فاتحاد المسافة وغيرها مما فيه الحركة اعني اتحاد الفرد التدريجي مغن عن الوحدات الاربعة اعني وحدة ما فيه وما اليه والمتحرك والزمان ۱۲ ملا حسن **۱۴** قوله حدانه الشخصية آه اقول حصول الوحدة الشخصية لما فيه الحركة في غير المسافة على تقدير وجود الفرد التدريجي المتصل معقول لكن لا يلائمه بعض عبارات السابقة وهي وان لم يكن له فرد يحصل بالفعل آه وعلى تقدير عدمه فلا يعقل الواحد الشخصي لما فيه الحركة فيما سوى المسافة اذ لا يعقل الوجود للحركة الا لما رعتت فيه فهي اما فرد تدريجي متصل فقد قلتم بابطاله او افراد آنية فليست بواحدة بل كثيرة غير موجودة فيه والا يلزم تتالي الآنات وانحصار غير المتناهي بين حاصرين فلا يكون واحدا تشخصيا فان التشخص يلازم الوجود واذا ابطل الوجود بطل التشخص فلا يكون واحدا على ان القائلين بعدم الفرد التدريجي ينكرون بوجود الافراد الآنية ويقولون بانه ليس لها وجود الا بمعنى ان الحركة لو انقطعت لتشخصت بها فح لا تحصيل الوحدة التشخصية لما فيه الحركة على تقدير نفي الفرد التدريجي اللهم الا ان يقال على تقدير نفي الفرد التدريجي يحصل للمتحرك حالة خاصة سوى الحركة التوسطية والقطعية ماخوذة بالنظر الى الافراد الآنية مبهمة فيها وبعبرعن تلك الحالة بان المتحرك لو انقطعت حركته لتشخصت بفرد معين من افراد ما فيه الحركة وهذه الحالة امر شخصي سوى الحركة وسوى الافراد الآنية والزمانية مما فيه الحركة وحتى مبهمة ايضا من بين تلك الافراد ولا يحصل الا للمتحرك خاص لا يوجد للمتحرك آخر ولا في زمان آخر فانظر الى هذه التكلفات والتمحلات فالحق هو القول بالفرد التدريجي لما انه هو ما فيه الحركة ويكتفى بوحدته عن وحدة الحركة ۱۲ ملا حسن

حواشی متعلقہ صفحہ صد و ششم

تتمہ حاشیہ صفحہ ۱۰۶

في الوجود يستلزم الخيار بما فيه وهو ينصادم وحدة الكل وبالجملة للجزء وجود في الذهن وهو وجود انحيازي له ليس الكلام في علة هذا الوجود وجود في الخارج وهو عين وجود الكل فلا يتصور التاثير في الجزء الا بايجاده في الخارج واذ وجوده فيه عين وجود الكل فايجاده ايجاد للكل وكذا الكلام في الجزء الثاني فيلزم الاجماع على وجود الكل وان قيل بايجاده هو الجزء بان يعطي الموجد للجزء وجودا مغائرا لوجود الكل متمائزا عنه فيهدم اتصال الكل وبه يهدم وحدته التشخصية فتامل وسنعيد ان شاء الله تعالى بحاله والله اعلم ۱۲ حسن

۸ قوله لا يجب انحيازه آه اقول ويجب ذلك فان نصف القطعة من الحركة اذا صدرت من المؤثر فالنصف الباقي الذي صدر من المؤثر الآخر اما ان يتصل بالاول او ينفصل عنه الاول باطل فان الاتصال بالزيادة بعد عدم المتصل الاول يخرجه من كتم الوجود وموجودا آخر هو لا يكون اثر الاول بل للثاني والا يلزم تخلف الاثر عن المؤثر واذا لم يكن اثرا منه فلم يكن منسوبا الى كل واحد منهما بالفعل ما لا يتيسر فليس سبيل الصدور الا بان الصادر الاول اثر للاول بدون الاتصال والثاني اثر الثاني بعده فيلزم الفصل وهو المطلوب ۱۲ ملا حسن

حواشی متعلقہ صفحہ صد و ہفتم ۱۰۷

۹ قوله لا يلزم توافق المؤثر آه فان قيل فليجعل مثل هذا في الفاعل ايضا بان يتوارد الفاعلان على مفعول واحد ويكون الفاعل بالحقيقة القدر المشترك كما في تمرات الفاعل بينهما قلت لعل الفرق ان العقل يقتضي عن ان يكون تحصيل الصادر اقوى من تحصيل المصدر ولا ينقبض من ان يكون امر واحد بعينه مصدرا لامر واحد بعينه بالشرائط والآلات المتعاقبة فان العمدة في الايجاد هو الفاعل وباقي العلل متممات لعليته وهذا الكلام مقنع لطالب الكمال وان لم يفد ليقينيات اهل الجدال ۱۲ مولوی حمد اللہ **۱۰** قوله وجود المنسوبة آه اي على اصعد الرهم الاتي الحركات السيارات في بعض المواضع تخالف نفسها في غير تلك المواضع سرعة وبطوء كالاوج والحضيض في الحس فليمكن كذلك في الواقع وحركة الثوابت لبطوءها في الغاية فلم يجز ان يكون مختلفة ولا يدرك الاختلاف لقلته ولبطوء الحركة فلا ينبغي ادعاء الظهور في امثال هذه الحركات ۱۲ مولوی محمد نظام الدین

۱۱ قوله فلما توجد آه وذلك لان الحركة يكون على انحاء ثلثة ارادية وقسرية وطبيعية اما الاول فيمكن ان يكون بالاستواء وبغيره بل قد يتحقق على النحوين واما الاخيرين فلا يكون الا بعدم الاستواء ضرورة ان القسرية يقع فطورها آخر لضعف الميل في ذلك الوقت والطبيعية يكون حالها على عكس القسرية يكون بطيئا في اول الحركة وسريعا في آخرها لكثرة الملاقي في مبدء الحركة وقلتها في آخرها وبعيد ايضا وحتى الحركة فاذا كان الضاد كثيرا يحصل الضعف ويعرض لها البطوء واذا كان قليلا يحصل القوة ويعرض لها السرعة ۱۲ ملا حسن **۱۲** قوله او يجري مجرى ما آه وذلك كالحركة على الدائرة على القطر الاطول وعلى القطر الاقصر وعلى السطح الشمسي فيه تقابلات وتغيرات لا على الزاوية كما ذكره المصنف من قبل فيكون الحركة عليها اولى بالانتهاء الى عدم الزاوية بينها ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ صد و ہشتم

تتمہ حاشیہ صفحہ ۱۰۸

الجواز فقط واذا اريد بهذا الاستدلال على المطلوب ويقصد به اجزاء الكلام عموما في اجزاء الزمان سواء كانت متماثلة بالنوع او متخالفة فيه كما قصده المصنف لا وسعه في بيانه ان يقال انا نعلم بالضرورة قطع مسافة ابينة معينة وايجري مجراها من الكيف والكم والوضع في كل جزء من الزمان سواء كانت اجزاءه متماثلة في النوع او متخالفة فيه على سبيل التبادل لو نسبنا من توعها في جزء من الاجزاء مع لاحق فلا يعبأ به فان كلامنا بالنظر الى نفسها فلو كان نسخالف اجزاء الزمان وفيها النوع لوجب تخالف الحركة كذلك لما امكن في ذلك والتالي باطل لما ذكرنا فالمقدم مثله ۱۲ ملا حسن سلمه قوله وهي ما فيه الحركة آه تقويم ما فيه وكذا ما منه وما اليه للحركة التوسطية غير واضح فان الهيولى الامالة بسيطة ليست واخليته تحت مقولة من المقولات او من نفسها الكيف او هي الفس بمقولة ان ينفعل فهي لا تتقوم بما هو تحت مقولة اخرى والحركة القطعية اما النفس ما فيه لما مر اي البعض واما حالة ممتدة اخرى مغايرة لما فيه وعلى الاول فيتوقع ما فيه يمكن ان يكون عين نوعها لكن المبدء والمنتهى ليس ما يصلح لها الذاتية وعلى الثاني فلها حال التوسطية في انها لا تتقوم بما هو في المقولات الاربع والظاهر ان مقصوده ان تلك الاشياء الثلثة وان لم تكن من مقولات الحركة لكن لما كانت الحركة حقيقتها ترك شئ وطلب شئ آخر على سبيل التدريج فمقتضى الحركة بنفس ذاتها تلك الثلثة ولا تتعقل حقيقتها الا بها فيها كانت الذاتيات فاختلاف احد من هذه الامور بمنزلة اختلاف الفصول المنوعة فينبغي ان يختلف نوعها باختلاف واحد منها هذا والكلام فيه مجال واسع ۱۲ مولوی حمد الله حواشی متعلقہ صفحہ صد و نہم ۱۰۹

تتمہ حاشیہ صفحہ ۱۰۹

او ما هو بمنزلة المقوم لا يكون في الآخر هذا لا يتصور في صورة الصاعدة والهابطة فلعلك تفطنت بهذا ان ما بين دالتسود اذا كان ما فيه واحد اليسا مختلفين نوعا وانما اوردت في اثناء الكلام تشوق بعضها العبارة كل الا على تحيط النافذ باطراف المقام ومع قطع النظر عن هذا الكلام الشاك مستدلا على نفي التغاير بين الصاعدة والهابطة نوعا لعله يندفع بها المقال بعد تمامه والكلام مطالبا فلان يجاب تعلق الحركة بالطرفين من حيث المبدئية والمنتهائية جعلا فانوعيا ومن احتمال كما لا يخفى ۱۲ مولوی حمد الله سلمه قوله وذلك كالاختلاف آه لعل الحال قياس مع الفارق فان الشكل الحاصل من احاطة المستقيم يمكن ان يكون مخالفا بالنوع للشكل الحاصل من احاطة المستديرة لاجل تخلفها الاطراف كالمقويات للشكل فهي باختلافها نوعا وان لم تورث اختلافا فيما هي اطراف وان كانت تحتمل ان يكون مورثة لاختلاف ما هي كالمقويات له بخلاف المبدئية والمنتهائية فانهما وان كانا مختلفين لكن كل واحد منهما مقوم للحركتين كما عرفت فلا يوجب اختلافهما اختلافا في الحركتين فتدبر ولعلك تحدست بهذا ان اختلاف الاشكال الذي يحيط بها الحدود التي هي من نوع واحد مثل المربع والمثلث وغير ذلك ايضا في معرض الخفاء ۱۲ مولوی حمد الله حواشی متعلقہ صفحہ صد و یازدہم ۱۱۱

تتمہ حاشیہ صفحہ ۱۱۱

متضادتين بينهما حتى يلزم اللزوم غاية البعد فى الضدين ان يكون طرفين حقيقيين بينهما مراتب كالسواد المفرط والبياض الكلي اما لو كانتا امرين نسبيين اضافيتين فقد وتهما باشتدة والضعف عين تفاوت الحركات بالفصول المنوعة فليست في الخارج الاحقيقة الحركة المنوعة بالانواع متخالفة كل منها منشأ لانتزاع نحو من السرعة والبطوء بالمقائسة الى نوعين آخرين وليس المقابل بهذه الحقيقة الا السكون الذي هو عدم والتقابل في انواعها هو في انواع السواد ولزوم انتهاء مراتب الشدة والضعف في الجانبين الى طرفين حتى يكون في انواع الحركة حركة ليست اسرع منها وحركة ليست ابطأ منها ممنوع ثم قال وان قيل فلو كان مراتب كل سرعة امكن ان يوجد ما هو اسرع منه وقد بينا ان تتحدد مراتب السرعة والبطوء بتحدد مراتب التفاوتات الخارجية والداخلية كان كل ما يحصل للحركة فانما يحصل لها بسبب مقارنة امور غريبة وهي تلك التفاوتات الداخلية والخارجية فلا تكون الحركة في نفسها متصفة بها انما في ذلك مجال فان للسرعة والبطوء في طرفي الاشتداد والتنقص طرفان محدودان فهذا هو الانسب بالمطلق علم نفى بسلامتها في ذلك والمكان اللائق باصولهم غير ذلك انتهى وسخافة الكلام اظهر من ان يخفى فتدبر ۱۲ مولوی حمد الله حواشی متعلقہ صفحہ صد و سیزدہم ۱۱۳ قوله لان المقائسة ههنا باعتبار اخذ المراتب وهي بعيدة مجازية فيهما يكون الاعتبار بالقصد فان الاول باخذه من البياض الى السواد والآخر باخذه من السواد الى البياض فان اخذ احدهما الاشد البياض الصرف بل من شيء قريب من البياض وجب ان يكون الامر في الجانب الآخر كذلك وبالجملة يكون النسبة الى السواد في احدهما بعين النسبة بها بجانب الآخر فان تساويا في السرعة والا فاحدهما ابطأ ۱۲ مولوی حکیم یوسف سلمه الله العزیز حواشی متعلقہ صفحہ صد و چہاردہم ۱۱۴

تتمہ حاشیہ صفحہ ۱۱۴

وجعل السواد والبياض من جنس الكيفيات كالمشهور كلام ... على سبيل المسامحة وتشبيه العرضيات بالذاتيات قال بعض الفضلاء المدققين في حاشيته على شرح المواقف هذا التحقيق على ما يظهر بالنظر الصائب ان حمل السواد والبياض على مراتبهما حمل العرضيات الانتزاعيات واطلاق الجنس عليهما على سبيل المسامحة لانا نعلم بالضرورة ان انتزاع السواد والبياض من مراتبهما وحملهما عليها نحو واحد ولا شك ان حملهما على السود [illegible] فيهما حمل عرضي ضرورة ان النسبة الى البياض والسواد النسبة العقلي الى

الانسان ولا للبسائط فصل جوهري بل يكون ذلك المركب انتهى ١٢ مولوي حمد الله

حواشي متعلقة صفحه صد و پانزدهم ١١٥

قوله فانهما متنافيان آه لا التقريب الا اذا بين انهما نوعان اخيران وكانه واضح عندهم والفهم لا يصادم بمنع التشارك في الجنس فانه من الجائز ان يكونا نوعين بسيطين لا جنس لهما ولا فصل وايضا يرد ما ذكره البعض اجلة المتأخرين من ان الاعراض كلها بسائط ولا يتصور الفصل المنقسم فان التضاد ليس الا التقابل الموجود وغير متضايفين وهو حاصل غاية الامر انه يبنى ما هو على ما هو المقرر عندهم من كونهما نوعين منتهيين ١٢ مولانا محمد نظام الدين

حواشي متعلقة صفحه صد و شانزدهم ١١٦

تتمة حاشية صفحه صد و شانزدهم فلا يكون حركة الحجر قسرا الى فوق وحركته طبعا الى تحت متضادتين مع انهم صرحوا بخلافه وقد يجاب عنه بان تضاد الحركات لتضاد ما منه وما اليه ليس من حيث الوصول اليها او الاعراض عنها بل من حيث التوجه اليهما منهما من حيث التوجه الى نقطة الحركة والمحيط في غاية الخلاف ونهاية التباعد وان لم يصلا اليها

قوله من جهة تضاد ما منه آه ليس المراد من الجهة هي المداخلة والعلية فان التضاد بين المنتهيين يكون من لوازم ذاتيهما الا ترى ان تضاد السواد والبياض يكون بالنظر الى ذاتيهما بل المراد بها كشف تضاد المبدء والمنتهى عن تضاد الحركتين ولزومه كما لو حسبنا سابقا في الفصل السابق ايضا ١٢ ملا حسن قوله ان لا يكون ذلك بالقياس آه ومعناه ان لا يكون التضاد منهما موقوفا على الحركة فان النقطة العالية عالية وكذا السافلة سافلة وان لم يقع منها واليها الحركة فان المركز سافل والنقطة من المحيط عالية ان لم يفرض ههنا الحركة وانما قال المص في المثال المذكور ان السابقين وكذا المنتهيين نقطتان مع ان كلا منهما في صورتين اين في حركة الجسم انما هو بناء على ان المتحرك يجوز ان يكون نقطة كرة من محور وحط مثلا او بناء على ان الاتيان كالمنتهيين فاذا علم حال الاخيرين علم حال الاولين ١٢ ملا حسن قوله فتكون علوا آه فيه ان العلو والسفل امران اضافيان يستلزم تعقل كل واحد منهما للآخر ومعنى التضاد العرضي بين المبدء والمنتهى في هذه الصورة ان يكون التضاد بالذات في الوصفين المذكورين وبواسطتهما في ذات المبدء والمنتهى وليس كذلك منهما وجوابه على ما ذكره المص في الوجه الثاني من الشاني ان العلو والسفل وان كانا باعتبار مفهوميهما اضافيين متضائفين لكن المراد بهما الوضع الخاص الذي يعرض للذات كل واحد منهما والوضع وجودي خارجي فالوصفان العارضان لذات المبدء والمنتهى المعبران بالعلو والسفل متقابلان بالتضاد دون التضايف وان عرض لهما التضايف وباعتبار الوصفين المذكورين يتضاد ان ذات المبدء والمنتهى بالعرض ١٢ ملا حسن قوله فيما بينهما آه دفع توهم عسى ان يتوهم ان مفهوم المبدء ومفهوم المنتهى اضافيان فيكون التقابل بينه وبين مفهوم المنتهى تضايفا لا تضادا فكيف يوجب تضاد الحركتين وحاصل الدفع انه مفهوم اضافي بالنسبة الى ذي المبدء لا بالنسبة الى المنتهى ولا استحالة في ان يكون الحكم مفهوم الاضافي مقابلا لما هو من الاضافيات بالنسبة اليه تقابلا سوى التضايف ١٢ مولوي حمد الله

حواشي متعلقة صفحه ١١٧

تتمة حاشية صفحه صد و هفدهم ١١٧ كل واحد من الحركتين يتعلق الحركة الثانية بهما من المنتهيين الوصفين المتضادين بالنسبة الى الحركة الاولى فيكون بحال بعينه كالمتضادين فان مبدء الاولى كالنقطة فيهما صفة المبدئية بالنسبة الى الاولى ومبدء الثانية نقطة موصوفة بالمبدئية بالنسبة الى الاولى وصفان متضادان فيكون مبدء كل ضد الاخرى وكذا الحال في المنتهى فان منتهى الاولى نقطة موصوفة بالانتهائية ومنتهى الثانية نقطة موصوفة بالمبدئية بالنسبة الى الاولى وظاهر انه في غاية السقوط لان تعلق الحركة الثانية بمنتهى الاولى ليس من حيث انها مبدء الثانية ومجرد عروض صفة المبدء وحركة متضاد او صفة لمبدء الاخرى لا يوجب تضاد الحركتين كما ستطلع على التنزل الكلام بما هو الكلام في المشهود والثالث وان كان غير ظاهر من العبارة ان مبدء الحركتين اذا قيس كل واحد منهما الى ما هو مبدء له يكونان موصوفين بالوصفين يعني المبدء الاولى اذا قيس الى الاولى يكون موصوفا بوصف ومبدء الثانية اذا قيس الى الثانية يكون موصوفا بوصف آخر وهذان الوصفان متضادان فيكون مبدء كل متضادا للاخرى ويكون بمنزلة التقدم ضد للشيء وهذا امر آخر فظاهر انه في الصاعدة والهابطة ليس كذلك فان مبدء الصاعدة اذا قيس اليها يكون فيها وصف المبدئية ومبدء الهابطة اذا قيس اليها يكون فيها ذلك الوصف ايضا فلا يتحقق فيهما الا وصف واحد متغاير بتغاير المضاف اليه وان قيل انه يكون بالاضافة الى الهابطة منضافا لنفسه بالاضافة الى الهابطة للتضاد والصاعدة والهابطة فيكون [illegible] وانما اطنبنا الكلام بايراد الاحتمالات ولم نبال بما يعرض بها ليحيط الناظر باطراف المقام فلا في ذهنه غبار احتمال ذيل به المقام ١٢ مولوي حمد الله

حواشي متعلقة صفحه صد و بيست و يكم ١٢١

قوله قال الشيخ آه هذا القول هو المقرون بالصواب يدفع الحجة بالكلية اذ فيها اعتبار ظاهر التقرير المص فظاهر انما وضعها على ما صورناه تقريبا للذهن المتعلم فهو ان الاوصول ليس آني في الثبت فما ذكرناه في دليله لمنع محض فان العدم الطاري للشيء لا يستلزم تحقق وجوده في زمان ذلك العدم الا ترى ان قطعات الزمان يكون معدومة بالعدم الطاري في الزمان اللاحق مع ان حصول وجودها فيه من الممتنعات وما ذكر انه لو كان الوجود ممتنعا كان العدم اصليا فهو في حيز المنع فان الامتناع في وقت لا يستلزم الامتناع مطلقا بل الحق ان الوصول واللاوصول زماني ولا يلزم من زمانيتهما كونه تدريجيا حتى يلزم كون الوصول كذلك فلا يرد ما قيل في تصحيح الحجة بان اللاوصول لو كان زمانيا يلزم انه دائم الوجود شيئا فشيئا فيلزم التجزي فيه فالحق ان ما ذكره الشيخ بان الحجة سوفسطائية كلام حق لو قررت الحجة كما قررها المص فهم لها تقريب آخر كما سيشير اليه كلام الشيخ فحاصله ذلك التقدير صحيح لا مرية ١٢ ملا حسن قوله فان عني آه حاصله ان المباينة ولا مماسة من قوله الحركة التوسطية فكما انها موجودة في الزمان لا فيه

ولا بد بينهما بحيث يكون فيه وفى كل جزء و آن منه سوى الآن الذي هو طرفه فلك الزمان آن كك المباينة واللامماسة موجودتان في الزمان الذي آن المماسة طرفه وفي كل جزء منه

من ذلك الزمان سوى طرفه الذي هو آن المماسة وكما انه ليس للحركة التوسطية اول آن كك للمباينة واللامماسة فلا يلزم من عدم دفعيتهما تدريجيا حتى يلزم دفعيتهما فتدبر ١٢ مولوي محمد الله

قوله على ان جميع ذلك آه ومانحن نعلم ان الانتقاض يتوقف على كون الحدود متمايزة بالفعل بل يتحقق بالحدود المنتزعة من المسافة ايضا كما سياتي تقريره الا انه اذا انتزعت

الحدود في الخارج يظهر النقض ظهورا تاما فلذا افرده بالذكر ثم ذكر الانتقاض على سبيل الترقي بالحدود المنتزعة من المسافة المتصلة الغير ١٢ ملا حسن قوله بان صار بعضه آه

يتحقق الفصول عند قيام عرضين على راي من جعل القسمة باختلاف عرضين قسمة فكية ظاهر وعلى راي من جعل القسمة قسمة وهمية او تحول ابعاض الخارج القسمة والمكان في محل الخفاء ولكن النقض

اقوى من النقض بالحدود المفروضة في المسافة فلعله اراد بتحقق الفصول اعم من التحقق الخارجي والوهمي القوي فتامل ١٢ مولوي محمد الله

حواشي متعلقه صفحه صد و بست و دوم

قوله زاوية اختلاف المنظر آه فيه ان زاوية اختلاف المنظر عندهم عبارة عن الزاوية الحاصلة عند مركز الشمس والقمر مثلا من خطين خارجين احدهما من مركز العالم والآخر من منظر الابصار متقاطعين

عند مركزيهما وهي لا تدرك فيما فوق فلك الشمس لان الارض ليست لها نسبة محسوسة بالنظر الى ما فوقها فان الخارجان احدهما من مركز العالم والآخر من منظر الابصار كانهما خارجان من نقطة

واحدة لا من متقاطعين لكن لا يوجب هذا ان لا يكون لها تاثير في الاعمال وخلل في تعيين النقطة ودفعه انه ليس مقصود المصنف ههنا اثبات القياس بل مقصوده الاشارة الى ما قلناه فيما

ان الاعمال الرصدية متعلقة بالحس وهو لا يدرك الاشياء كما هي في حق المقدار والرقة والغلظ وتعيين النقطة الا ترى ان المقدار الواحد يتفاوت مقدارية عند الحس بسبب القرب

والبعد ولهذا فهذه زاوية اختلاف المنظر فيما فوق فلك الشمس موجود فيه وفيما تحته وكذا لا قدرة للحس على تعيين النقطة الاوجية والحضيضية ولا للعقل باستعمال الاعمال الرصدية فان

غاية ما يدركه باستعمال تلك الاعمال كون الكواكب سريعا وبطيئا وواقفة وراجعة ثم باستعمال برهان آخر يعلم العقل ان هذه الاحوال لا تمكن الا بالخارج المركز مثلا و

لا بد للخارج من سمكين متفاوتي الرقة والغلظ واما انتهائهما الى النقطة المعينة فلا يدركه الحس لبعدها ولعدم القدرة عليه لبعده عنه وعدم كونهما من جنس المحسوسات كما لا قدرة له على تعيين زاوية

اختلاف المنظر فيما فوق فلك الشمس وكذا لا قدرة للعقل اذ لا برهان له على تعيين النقطة بل الاعمال الرصدية بمعونة الحس يرشده الى ان لا بد له من خارج المركز والحطين سواء كانا

منتهيين الى سطحين خارجين او الى سطحين متلاقيين احدهما على الآخر كما ذكرنا وبهذا البيان تم مقصود المصنف بلا كلفة كما لا يخفى على المتفطن ١٢ ملا حسن قوله وقد يورد النقض آه النقض

السابق كان بالحدود الموجودة وان لم تكن متمايزة وهذا النقض بالحدود المفروضة وهو تام فان الحدود المفروضة وان لم توجد بالفعل لكن لها وجود واقعي بحسب الخارج فيتصف

المتحرك بوصوله الى تلك الحدود بحسبه فلو لم يتصف المتحرك بتلك الحدود وفرض قطع المسافة التي فرضت تلك الحدود فيها يلزم الطفرة الا ترى انا لو فرضنا الجسم المساحة

ذراع مثلا يلزم قطع منصفه ايضا وكذا الحال في الثلث والربع وغير ذلك والا يلزم الطفرة المستحيلة بلا شبهة فلا نقل مثل من قال ان المقطوع هو المسافة والحدود ليست موجودة

فيها فلا يتصف المتحرك بقطعها واذا اتصف المتحرك بقطع الحدود المفروضة يلزم النقض بها فان المتحرك اتصف بالوصول الى واحد منها في آن ويتصف بالا وصول في

آن آخر بينهما زمان السكون ولا يمكن بينهما التلازم الوقفات والا بطل اتصال الحركة بخلاف المتصل لا تكون كلها متمايزة بالفعل والا يلزم الجزء الذي لا يتجزى كما لا يخفى على الماهر في الفن

فاذا كانت متمايزة بعروض الاوصاف لها فانما يكون الاتصاف في بعض منها ولا يلزم من السكون فيها بطلان الاتصال مطلقا ١٢ مولوي حسن رح

حواشي متعلقه صفحه صد و بست و سوم

قوله امكان اجتماع آه بان يقال ذكر في الحجة المشهورة المماسة والمباينة واريد بهما المؤثر ان هاهنا الميلان فكانه اقيم الاثر مقام المؤثر ولتعرض الامام في المباحث المشرقية

على ما افاده الشيخ بانه تم في الحركة الاينية فقط دون سائر الحركات من الكمية والكيفية وغيرها فانها ليست لا بد لها من ميل ومدار البرهان عليه وفيه انه يشير الى المدافعات الاحيطية فانها ايضا

محتاجة الى سبب يعمل في قوة مزاحمة لما هو مانع الحركة وان لم يسم ذلك السبب بالميل وقد يعترض تارة بانه اذا وصل الجسم المتحرك الى حد يتوجه اليه فلو وجب حصول الميل الموصل

عند وصوله وجب حصول الميل الطبيعي عند وصول الحجر مثلا الى حيزه الطبيعي بحركته الطبيعية وهم صرحوا بخلافه ويمكن ان يجاب بان عدم وجود الميل الطبيعي للجسم عند كونه في

الحيز الطبيعي والمكان منصوص عليه في السماء العالم من الشفاء لكنه ليس عليه حجة قاطعة فضلا عن البرهانية ولعل وجه صحته ان الميل الطبيعي بحركته الطبيعية بما هو مزيل ودافع لما بقي

عند الوصول الى الحيز الطبيعي والمكان باقيا بما هو موصل كالميل القسري بعينه واراد بالميل نفس المبدأ فقد وتارة بان السكون كالحركة منقسم الى الطبيعي والارادي والقسري فان السكون

الحاصل من نائي الحجر طبيعا ثم قسرا طبيعي او ارادي او قسري ولا اختيار في اختيار الاولين كذا في اختيار الثالث اذ لم يكن ان لا يكون ثمه قاسر وهذا اقرب من الذي سياتي ويجاب

بان السكون قسري والقاهر اجتماع الميلين فانه يوجب للسكون مع القاسر الخارجي ان يكون امرا موجودا كامتناع الخلاء بما يوجب حركة تخلخلية فتامل ١٢ مولوي محمد الله

قوله واما السماء قبل الحركة آه وتقريب منه ما يقال ان الحجر اذا تحرك في الهواء قسرا ثم ضربنا عليه من فوق حتى انزلناه فلا شك ان يدنا تحرك بشائبة الحجر فلو وجب ان يكون

الحجر يوجب سكون يدنا كذا لا تحسن الا بحركة اليد فتدبر ١٢ محمد الله

حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و بست و پنجم

تتمہ حاشیہ سیزدہم صفحہ ۱۲۴

طبیعۃ ۱۲ الاحکام المذکورۃ لنوع منہا وہی الحرکۃ التی تقع بالنظر الی نفس صور الاجسام الطبیعیۃ فالحرکۃ الطبیعیۃ لفظ مشترک عندہم بالاشتراک الصناعی بین المعنی الاعم للتقسیم للحرکۃ القسریۃ وبین نوع منہ کاشتراک لفظ التصور بین المعنی الاعم والتصور الساذج والاولی حذف قولہ غیر متعلق بالمتحرک و ادخال الحرکۃ المذکورۃ فی القسریۃ والجواب عن حرکۃ النفس للبدن ظاہر فان مبنی التعریف علی الظاہر والحل فی الظاہر ان المتحرک ہو الانسان المرکب من النفس والبدن ولذا اشتہر فی العرف ان زیدا قد تحرک من المشرق الی المغرب مثلا ولذا قیل ان المتحرک فی الحرکۃ فی النمو النفس وقیل ان زیدا ہو الباقی فی مدۃ عمرہ وان نمابرتہ و ذبل اخری ۱۲ ملا حسن ۵۴ قولہ او علی جہات مختلفۃ آہ دفع توہم وہو ان الحرکۃ الطبیعیۃ ما یکون علی جہۃ واحدۃ ونہج واحد بل ما یکون صاعدۃ و ہابطۃ فقط ۱۲ مولوی حمد اللہ ۵۵ قولہ کدوران الافلاک آہ قد اشتہر من القدماء ان فی الافلاک طبیعۃ خامسۃ وحرکتہ حرکۃ طبیعیۃ والمتاخرون اولوہ بتاویلین احدہما ان حرکات الافلاک وان لم تکن طبیعیۃ لکنہا لیست مخالفۃ لمقتضی طبیعۃ اخری لتلک الاجسام لانہ لیس ہیہنا امر غریب عن الجسم فکانہا طبیعیۃ وثانیہما ان کل قوۃ انما تحرک باحداث المیل والنفس الفلکیۃ لا تزال تحدث فی جرم الفلک میلا بعد میل و ذلک المیل لکونہ عدیم الشعور وغیر حاصل من امر غریب ولا ہو مضاد لطبیعۃ الفلک لا یمکنہ ان لا یتحرک او یتحرک الی غیر تلک الجہۃ لا یبعد ان یسمی طبیعۃ ویقال للحرکۃ المستندۃ الیہ طبیعیۃ وعن ہذا قال بطلیموس ان المختار او طلب الافضل ولم یعلم لکن بینہ وبین الطبیعی فرق والحق عند المحققین المتاخرین کالمحقق الطوسی وغیرہ انہ لیس للافلاک طبیعۃ مباشرۃ لنفسہا وفعلہا وحرکتہا ارادیۃ مستندۃ الی ارادۃ وشوق منبعث عن تلک النفوس ولا یلزم ان یکون الارادۃ علی مناہج مختلفۃ وہو المرضی للمص ۱۲ مولوی حمد اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و بست و ہشتم

تتمہ حاشیہ سیزدہم صفحہ ۱۲۸

وان استندت الطبیعۃ السیالۃ الی الاستعداد السیال فی المادۃ فیجری الکلام فی الاستعداد حتی یفضی الی الدور والتسلسل کما لا یخفی وان قیل بان الطبیعۃ تجددہا وسیلانہا عین نفسہا فذاتہا فلیس لا بد لتجددہا من علۃ متجددۃ لکونہا جمع کما یظہر من کلام ہذا المحقق حیث قال بعید ہذا الکلام ان التجدد للشیء ان لم یکن صفۃ ذاتیۃ لہ ففی تجددہ یحتاج الی مجدد وان کان صفۃ ذاتیۃ لہ ففی تجددہ لا یحتاج الی جاعل یجعلہ متجددا بل جاعل یجعل نفسہ بسیطا لا مرکبا بتخلیل بین مجعول و مجعول الیہ ولا تنافی فی وجود امر حقیقی مستلزمۃ للتجدد والسیلان وہو عندنا الطبیعۃ وعند القوم الحرکۃ والزمان ولکل شیء ثبات ما وفعلیۃ ما وانما الفائض من الجاعل نحو ثباتہ وفعلیتہ فاذا کان ثبات شیء ثبات تجددہ وفعلیتہ قوامہ فلا مجال ان یکون الفائض من الاول علی ہذا النحو من الثبات والفعلیۃ کما ان لکل شیء نحو من الوحدۃ وہی مساوقۃ للوجود او عینہ فاذا کانت وحدتہ عین کثرۃ اما بالقوۃ او بالفعل کانت الفائض علیہ من الواحد الحق وحدۃ الکثرۃ باحد الوجہین فالذی من الوجودات ثباتہ عین التجدد وہی الطبیعۃ والذی فعلیتہ عین القوۃ ہو الہیولی والذی وحدتہ عین الکثرۃ بالفعل ہو العدد والذی وحدتہ عین قوۃ الکثرۃ وہو الجسم وما فیہ فالطبیعۃ بما ہی ثابتۃ مرتبطۃ الی المبدء الثابت وبما ہی متجددۃ یرتبط الیہا تجدد المتجددات وحدوث الحادثات کما ان الہیولی من حیث انہا فعلیتہا صدرت عن المبدء الفعال بانضمام الصورۃ ثم من حیث انہا قوۃ وامکان یصح بہا الحدوث والانقضاء والدثور والفناء فہذان الجوہران بدثورہما وتجددہما الذاتیین واسطتان للحدوث والزوال فی الامور الجسمانیۃ وبہما یحصل الارتباط بین القدیم والحادث وتحسم مادۃ الاشکال التی اعیت الفضلاء فی دفعہ انتہی فمع قطع النظر عن صحتہ وفسادہ لا یخفی انہ ہدم للمبنی المباحثۃ وایضا لا حاجۃ الی القول بتجدد الطبیعۃ وسیلانہا بل یکفی ان یقال ان الحرکۃ معلولۃ للطبیعۃ من حیث ہی والطبیعۃ جاعلۃ لنفس وجودہا الاتصالی لکنہا لکونہا حقیقۃ غیر قارۃ لم یجتمع اجزاؤہا فی الوجود وحکم علیہا بالتقضی والتجدد والتخلف انما ہو لنقص جوہر المعلول لا لنقصان فی افاضۃ الجاعل ہذا وتحقیق الحق یستدعی مقاما اوسع ۱۲ احسن

حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و سی و یکم

۵۴ قولہ یمکن قسمتہ و یکون قسمہ اقصر آہ ولو بہا فلیس ما یتصور اقصر منہ فان المراد بالتصور التصور البرہانی لا ما یستعمل فی الریاضیات فلا یرد ان الغرض المقادیر امکان قسمتہ محال کالاجسام الدیمقراطیسیۃ علی رایہ ۱۲ مولوی حمد اللہ ۵۵ قولہ من الحرکات آہ واعلم ان الحرکات لہا الکمیات المتصلۃ ثلثۃ او اربعۃ علی اختلاف المذہبین الاول الکم العرضی باعتبار المتحرک ویقال بہ فیہ الکیفیات الجسمانیۃ الاخر والثانی باعتبار المسافۃ والثالث باعتبار الزمان وہذہ الثلث قائل بہا جمہور الحکماء من المحققین فیکون الاتصال الثانی والثالث یتصور علی نحوین الا ان یکون علی [illegible] او الحرکات فتقدیر علی الاخر کون الحرکات [illegible] بمعنی نفع الوسط فی العروض فان اطلاق بالذات شائع علیہ ایضا وقال بعضہم ان الحرکۃ

متصلة بالذات بمعنى .... في الوسطين المذكورين كالزمان فيتصور على هذا لها كميات اربعة ثلثة منها مذكورة لكن لا يكون الا بالعرض بمعنى تحقق الوسط في العروض والرابع كميتها الذاتي واما الكميات التي تعرض لها بالنسبة الى المحاذيات والمقابلات الخارجة عما يتعلق به وجودها فهي غير معتبرة وهذه الكميات الثلثة او الاربعة تنسب الى القوة المحركة بالعرض بواسطة او بواسطتين هذا في الكم الاتصالي وقد يعرض لها الكم الانفصالي عند اعتبار القسمة فيها بالوهم او بالعقل في الخارج ويعبر عنها بالعدة وهذا ايضا منسوب الى القوة المحركة ١٢ ملا حسن رح

٥٦ قوله فيلزم القوى آه يعني ان كمها هي عليه من الحركات على نحوين فانها متكممة بكم متصل بالعرض باعتبار انطباقها على المسافة والزمان وحلولها في المتحرك حلولا سريانيا وبكم منفصل باعتبار عروض العدد لها فكم القوى باعتبار ما هي عليه ايضا على نوعين ١٢ حمد الله رح

حواشي متعلقة صفحه يكصد وسي وسوم

تمت حاشية مندرجه صفحه ١٣٣

ويدفع ما سبق في من ان الكلام في هذه التقديرات كالكلام في التقديرات التي فرض في قوام الملا ١٢ مولوي حمد الله رح

٥٩ قوله ويظهر الخلف آه وفيه انه لا يلزم على تقدير تساوي تحريك الجزء والكل في العدة والمدة لهذا الجسم الاصغر ان لا يكون للكل فضل على الجزء فان التفاوت فيهما لا ينحصر ان يكون بحسب المدة والعدة بل يجوز ان يكون باعتبار ان الجزء لا يقدر على تحريك ما هو الاكبر من الاصغر والكل يقدر على تحريكه او باعتبار انه لو امكن الزيادة على غير المتناهي كان الكل قادرا على التحريك في هذه الزيادة ايضا دون الجزء كما عرفت سابقا ١٢ مولوي حمد الله رح

٦٠ قوله والكلام في هذه آه حاصله ان البرهان انما يتم اذا وجد تحريك قوة الجزء لما يحركه قوة الكل ثم المناسبة بين التحريكين .... مثل مناسبة المقويين والكلام فيه كالكلام في التقدير الذي فرض في قوام الملا في ابطال الخلاء فكما امتنع هناك وجود الملا الذي يشبه متقاوما منه الى ملا آخر اغلظ منه مثل نسبة زمان الخلاء الى زمان الحركة في ذلك الملا الا غلظ امتنع ههنا تحريك الجزء لما يحركه الكل على نسبة القوتين في الجزء والكل ويجاب ههنا بما يجاب به ثمه ١٢ مولوي حمد الله رح

٦١ قوله بل نقول آه حاصله ان القوة الجسمانية يلزمها ان يكون نسبة تحريكها الى تحريك الجزء نسبة المتناهي الى المتناهي لو قدر ان الجزء يحرك لما يحركه الكل على نسبة قوتي الجزء والكل ولا يجب في صدق هذا اللزوم تحقق المقدار وكل ما يلزمه هذه الشرطية فهو متناه فالقوة الجسمانية متناهية ١٢ مولوي حمد الله رح

٦٢ قوله وبالجملة ليس العائق آه يعني ان العائق من تحريك الجزء ليس طبيعة القوة المشتركة في الكل والجزء فان لم يكن الكل والجزء متحركا فانما هو من طبيعة الامور التي ليست توجد في مرتبة وجود القوة فالقوة من حيث هي هي يلزمها الشرطية الصادقة القائلة بانها لو كانت الامور توجد على نحو لا يعوق تلك الامور القوة لكان نسبة تحريك جزءها الى تحريك كلها نسبة المتناهي الى المتناهي وعلى تقدير كون القوة الجسمانية غير متناهية لا يلزمها هذه الشرطية بل شرطية اخرى منافية لها وهي انها لو كانت الامور توجد على هذا النحو لا يكون نسبة التحريكين نسبة المتناهي الى المتناهي والمناقشة بان المقدم المحال يستلزم النقيضين بناء على تجويز استلزام المحال محالا فيجوز ان تكون الشرطيتان صادقتين فقد مر الجواب عنها بان كل مقدم محال لا يستلزم المحال بل عند وجود العلاقة بينهما ولا علاقة بين الامور بحيث لا يعوق عن تحريك قوة الجزء لما يحركه الكل وبين ان لا يكون بين الحركتين نسبة على الحركتين كما لا يخفى ١٢ مولوي حمد الله رح

حواشي متعلقة بصفحه يكصد وسي وششم

٦٣ قوله ولكن لمراد قريب آه قيد به لانه لو كانت الآحاد مختلفة مثلا بالقوة والضعف مثل ان يكون الحركات الصادرة من القوة بعضها اسرع من البعض ويكون الحركة الواحدة مختلفة الاجزاء بالسرعة والبطوء بتضعف القوة يتضعيف كلها الا بتضعيف الحركة بانضعاف اشتدادها بسبب اشتداد القوة واعتبار المسافة بازاء تضعيف القوة بل ههنا يحكم الوهم فيها ان يضعف كل حركة قوية او جزء قوي بازاء تضعيف القوة ويضعف الآخر بازاء تضعيف الآخر وكذا كل جزء جزء يتضعيف وهذا لا يوجب التناسب فالبرهان لا يجري في الحركة الغير المتناهية بحسب المدة او العدة المنتظمة الغير المتناهية الا اذا كانت غير مختلفة ولعل هذا لا يضر بالمقصود فان الغرض اثبات ان المحرك في الافلاك ليس قوة جسمانية والحركات الفلكية ليست مختلفة بالسرعة والبطوء هذا ما قال ١٢ مولوي حمد الله رح

حواشي متعلقة صفحه يكصد وسي ونهم

تمت حاشية صفحه ١٣٩

بل مع شمولها لما مر ان المقصود ليس اثبات الشق الاول فانحصر المقصود في الشقين الاخيرين والاول منهما ليس مقصودا ايضا على ما يظهر من كلامهم كيف وعلى هذا يكون جميع الاجسام طبيعيا مع ان الطبيعي عندهم واحد كما بينه المصنف عن قريب ايضا على هذا لا يكون فرق بين الطبيعة والنفس فان النفس تختلف مقتضاه ايضا باختلاف الشرور واما اختلاف مقتضى الطبيعة على هذا فليس المقصود والا الشق الثالث والدليل لا يثبته فان محصله انه اذا فرضنا عدم الامور الخارجية المؤثرة في المكان لا بد ان يكون الجسم في مكان ولا يصير من الخارج فهو من جانبه وجسمه فنقول لا بد من الجائز ان لا يكون للطبيعة الجسم اقتضاء اصلا بل الاقتضاء انما هو في بعض الاجسام من امور خارجية موجودة

وفي بعض منها عدم تلك الامور والتخلية عنها او يكون للجسم اقتضاء الكل لكن في البعض بشرط وجود امور خارجية وفي البعض بشرط عدم تلك الامور وفرض عدم الامور المؤثرة والمخلية عنها الا ان يراد به عدم خصوص الامور الموجودة فلا ينفع واما الاعم بحيث يشمل عدم تلك الامور فهو فرض ارتفاع النقيضين والقول بانه وان كان محالا لكنه بالقياس الى الجسم من حيث هو هو لا ينفع فانه بعد تسليمه يقال لو فرض وقوعه لا يتحقق الاجزاء معين ووجود المطلق بدون فرد وان كان محالا لكنه ايضا ممكن بالقياس الى الجسم من حيث هو هو مع اقتضائه بحيز معين ابتداء واتبع على تقدير المحال والمحال والذي كما بالقياس الى الغير يمكن ان يستلزم محالا فتامله ۱۲ احمد الله مرحوم

حواشي متعلقه صفحه ۱۳۳ فصل

قوله فان قلت آه حاصل هذا الاعتراض على ما هو المقرر من ان الحيز الطبيعي للجزء هو الاقرب منه فيتعدد ولا يتحد الكل وحاصل تقرير الذي قرره بعض الاعلام هو انكم قد توهمتم ان حيز البسيط الطبيعي ما هو الاقرب اليه من الاحياز المناسبة المتوهمة وتعين الاقرب يكون من خارج يجوز ان يكون طبيعة الكل ايضا تقتضي ما هو اقرب اليها من عدة احياز متناهية وتعين الاقرب فيها ايضا يستفاد من خارج فاذا وصل الى اقربها لا يطلب حيزا آخر وان لم يكن في واحد منها طلب ما هو الاقرب منه فلا يكون حيز معين طبعا للكل كما ان جزء من الاحياز الغير المتناهية ليس طبعيا للجزء بما هو وان قلتم ان الدليل يحكم بان طبيعة الكل لا بد ان تقتضي الحيز المعين لا المبهم وهو الاقرب مطلقا قلنا هذا الدليل بعينه جار في جزء البسيط ايضا فالفرق بين جزء البسيط وكله تحكم وتقرير الاعتراض على ما افاده مولانا حسن الله تعالى ثم لا بد علينا ان نحرر الاعتراض حسب ما قصدنا من التحقيق على وجه لا يتوجه عليه الجواب الآتي في كلام المص انما الدليل ما دل على حيز طبيعي معين لكل جسم كما كان ذلك الجسم او جزء منفصلا او متصلا كما قررنا انفا ح يستوي الكل والجزء في هذا الحكم فعلى هذا لو قلتم بتعدد الحيز الطبيعي للجزء بتجويز ان المطلوب هو الاقرب فطبيعة الكل ايضا يجوز ان لا تقتضي امرا معينا بل ما هو الاقرب من عدة احياز متناهية فحاصل السؤال انكم اذا حكمتم بتعدد الاحياز الطبيعية للجزء بناء على امتناع عدم فعليكم تجويز الحكم بتعدد الاحياز في الكل ايضا وهذا كما يقال بان انقلاب الماهية الى ماهية اخرى وان ثبت بطلانه بالدليل فلو جوزتم انقلاب الواجب الى الممكن مع قضاء البرهان بخلافه فعليكم تجويز انقلاب الى الفرس ايضا فان المنع انما كان من جهة استحالة الانقلاب فان المعتبر استحالته بالذات بل انتم جوزتم بالبرهان التقييد في وضع ولو نوقش بترجيح بلا مرجح ۱۲ مولوي محمد هدايت الله رامپوري سلمه الله تعالى قوله فاذا فرض الكل او ما له الجزء الطبيعي واذا كان واحدا للكل يمكن ان يتعين الاقرب من الاحياز المتوهمة للجزء يمكن طلب الجزء له فان على هذا التقدير يكون الاقرب في كل حين واحدا مبهما الا انه يرد انه لكن نسبة الجزء الى ذلك المتعدد على السواء حتى يكون مناسبا لبعض دون بعض ترجيحا بلا مرجح فاما هنا فلا الى كون الحيز للجزء الاقرب اليه من الاحياز المتوهمة حين كون الحيز الطبيعي للكل واحدا معينا بخلاف طبيعة الكل اذا كان الطبعي لها هو الاقرب من عدة احياز متناهية فانه حينئذ يتوهم الكل بحيث يكون نسبته الى الكل من تلك الاحياز المتناهية على السواء بان يتوهم في وسط تلك الاحياز وخارجا عنها بحيث يكون قربه منها على السواء فلا يتعين الاقرب ويكون طلبه لاحدها دون الآخر ترجيحا بلا مرجح فلا يكون له حيز طبعي فان الحيز الطبيعي ما يطلبه عند الخروج منه فلا يمكن القول في الكل كما نقول في الجزء فلا بد ان يكون الطبعي للكل واحدا معينا ۱۲ مولوي محمد احمد الله مرحوم

قوله بان يتصل بالكلية آه اعلم ان الجسم العنصري البسيط على نحوين رطب كالماء والهواء ويابس كالارض والنار فالاول من النحوين اذا انفصل جزء من الكل ثم اتصل به يكون في بادي الرأي انه يتصل الجزء بالكل اتصالا حقيقيا بمعنى توحيد الوجود لكن لا يوجد برهان يدل على ثبوت هذا المطلوب فلم يثبت ولئن سلمنا ثبوته في الجسم الرطب فلعله يختص به بوجه وكان الاتصال وهو الرطوبة والنحو الثاني اعني اليابس لا يظن فيه في بادي الرأي ايضا انه يقتضي طبيعة الجزء الاتصال فيجوز ان يكون انفصاله ايضا كذلك وبالجملة لا يثبت بالدليل ولا بالشهادة الوجدان لا اقتضاء طبيعة الجزء للاتصال بالكل بل وجوده على تقدير التسليم الاول يجوز ان يكون مستندا الى الرطوبة وعدمه في الثاني يجوز ان يكون مستندا الى طبيعة الجزء فلا يثبت المطلوب ومن الاغاشي ان المراد بالاتصال ههنا هو الالتصاق والتماس بقول المصنف ان لم يتيسر الاتصال لعائق من خارج او من الطبيعة بالارض كما في الاجزاء المنفصلة من الارض فان اليبوسة لا تمنع عن التماس والالتصاق لمشاهدة تماس الاجزاء الارضية المنفصلة بالكل ۱۲ الله حسن سلمه قوله ثم انه آه اما بيان استحالة الحركة الى انه حين فرع الكل بحيث يكون نسبته الى كل من تلك الاحياز المتباينة على السواء ان لم يكن عائق عن التوجه الى شيء لا يتوجه الى كل منها البتة ضرورة استحالة توجه شيء واحد الى جهتين مختلفتين فان لم يتوجه الى شيء منها لم يكن شيء منها طبعيا وان توجه الى بعض كان ذلك هو الطبعي دون الآخر هف لما فرض ان يكون كل واحد منها على التعيين طبعيا حتى يلزم من عدم التوجه اليها او الى واحد منها خلاف المفروض بل المفروض ان الطبعي هو المبهم وهو الاقرب واذ ليس تصور في هذه الصورة الاقرب فلا يكون له حيز طبعي فليس المخالف الا المذكور اولا ۱۲ مولوي محمد عبد السند بلوي مرحوم

حواشي متعلقه صفحه ۱۴۲ فصل دوم

تمت حاشيه صفحه ۱۴۱

الا ترى ان كان الارض مثلا لا بد ان يسكن فيه فان المطلوب فيه الى السفل وهو الارض وان كان غالبا على الكل يعين الى العلو وهما الهواء والنار لكن الماء ايضا

مقاوم للارض ومعاون للهواء والنار فی اقتضاء عدم تحرک المرکب الی مکان الارض وان لم یکن معاونا فی اقتضاء الحرکة الی مکانهما فهما بمعاونة الماء یقاومان الارض فلا یتحرک المرکب الی مکانها ویسکن فی مکان الماء وان کان یسکن فی مکان الارض ایضا ان جد فیه فلا یتعین مکان الغالب لمثل هذا المرکب وفی المثال الثانی لا یسکن المرکب فی مکان الارض وان وجد فیه لانها وان اقتضت السکون لکن البواقی تقتضی الخروج منه وهی غالبة علیها لان مجموع البواقی فی هذا المثال تسعة والارض بانفرادها ستة فلا بد ان یکون مکان هذا المرکب مکان الماء بالتعیین فالاصوب ان یقال المراد بالغلبة علی الاطلاق الغالبة علی مجموع البواقی فهذان المثالان ایضا داخلان فی القسم الثانی ولعلک تفطن منه انه لا بد فی القسم الثانی من التفصیل بانه اما ان یکون الواحد من الجزئین الموافقین الغالبین فیه مع الباقی المغلوب المتوالی له غالبا علی صاحبه من هذین الجزئین او مساویا له او لا فالثالث بها لان المغلوبیة یرجع الی القسم الاول کما لا یخفی و علی الاول یکون مکان المرکب مکان هذا الواحد علی التعیین کما فی المثال الثانی یکون مکانه مکان ایهما اتفق وجوده فیه کما فی المثال الاول فتامل حواسم

سه لعل المراد بها الامکنة المتقدمة ووجه تقدم الامکنة البسائط علی امکنة المرکبات ظاهر فانها جزء کما سبق وسیاتی والجزء مقدم علی الکل ۱۲ ملا حسن رح

حواشی متعلقه صفحه یکصد وچهل وچهارم

سه قوله ان نفرض آه یعنی ان العناصر الاربعة اذا کانت علی حالها الطبعیة یکون فیها خفة او ثقل علی مرتبة من المراتب البتة ولنفرض ان فی النار درجتین من الخفة وفی الهواء درجة واحدة وفی الارض درجتین من الثقل وفی الماء واحدة منه ولیس الغرض ان المفروض ضروری فیها بل یحتمل ان یکون علی مراتب اخری سوی المفروض فهذا الفرض لمجرد التفهیم ۱۲ ملا حسن

سه قوله والا فاقسم آه مثلا اذا فرض الترکیب من الارض والهواء ومنهما ومن الماء ونسبنا درجات الثقل الی درجات الخفة فیکون فضل درجات الثقل علی الخفة فی الاول بواحدة وفی الثانی باثنین وقسمنا الواحد علی عدد البسائط فی الاول وهو اثنان فیکون خارج القسمة نصفا وهو درجة المرکب فی الثقل وقسمنا الاثنین علی عدد البسائط فی الثانی وهو ثلثة فیکون خارج القسمة ثلثین وهما درجة المرکب ۱۲ حم

حواشی متعلقه صفحه یکصد وچهل وششم

تتمه حاشیه هندسه ۸ صفحه ۱۴۶

خفة النار وهی درجتین اذا قسمت علی البسائط وهی ثلثة فیکون خارج القسمة ثلثین من درجة الخفة فیکون ارتفاعه عن الحد المشترک بذلک القدر من نصف قطره ای ثلث قطر المرکب لان الثلثین نصف یکون ثلث الکل ولا یدخل ذلک المرکب بتمامه فی حیز الهواء وهنا مقدمات صادقة واقعیة تقتضی ان یکون حیز ذلک المرکب حیز الهواء حیث یدخل بتمامه فی حیز الهواء بالطبع وهی ان الجزء الهوائی یطلب السکون فی حیز الهواء والجزء الناری یجذب المرکب الی فوق والجزء المائی یجذب المرکب الی تحت والتجاذب من الجانبین لا یبطل مقتضی جزء الهواء وهو السکون فی حیز الهواء فیکون حیز المرکب حیز الهواء وتنقض هذا بطلک بان حیز المرکب انما یکون حیز الهواء اذا بلغت خفته درجة واما اذا بلغت خفته دون درجة فلا یکون حیزه حیز الهواء بل یکون ارتفاعه عن الحد المشترک بین الماء والهواء بقدر ذلک من نصف قطر المرکب ۱۲ ابو

حواشی متعلقه صفحه یکصد وچهل ونهم

سه انت خبیر بان التجویف والسطح له الحاصل بسببه المخالف بالحقیقة للسطح المحدث حاصل فی الخارج البتة فاما هو فعل الطبیعة التی هی فی محل التجویف فیلزم فعل الغیر علی الاول یلزم ان یکون ذلک الغیر قاسرا فان القاسر لیس الا یفعل فی شیء فعلا مخالفا لمقتضی طبع ذلک الشیء وان کان ذلک الغیر منتهیا الیه بسبب حصول النظام الاشرف وکذا حال النقرات والاختلاف بالرقة والغلظ ۱۲ مولوی محمد الله سلیم

قطعه تاریخ طبع از آفتاب فهیم ذکا المعه ضیا مولوی مفتی سید محمد عباس صاحب سلمه الله تعالی

کتابیکه شمس لوو بازغه	خوش شد باحواشی هر بیت ثانی
نوشتم سنه سبا رسخ طبعش	عجب مصدر وشن آمد ز مطبع

۱۲۷۶ هجری

مزیل اغلاط شمس بازغہ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲	۶	ادّب	ادِبت
۳	۳	علی النظریۃ	علی النظریۃ
〃	۶	الطبعۃ	الطبیعۃ
〃	۸	فی احوال	فی احوال
〃	۱۰	فیتبدار	فیبدء
〃	۱۴	استوقیث	استوقیت
۴	۶	حیثما	جسما
〃	۹	الطبیعۃ	الطبعیۃ
〃	۱۸	والتخیل	والتخییل
۵	۴	تتبع	یتبع الاولین
۶	۲	بالجسمیۃ	الجسمیۃ
〃	۵	الجسم	الجسم
〃	۱۱	اشر	اشرا
۷	۱۴	لاتنقص	لاتنقض
۸	۱۰	منہا	منہا
۹	۱	ولتضع	وانضع
〃	۵	من امر المقبول	من الامر المقبول
〃	۱۶	وطینیۃ	وطینیۃ
〃	۱۸	الطینیۃ	الطینیۃ
۱۰	۱۸	لایتقوم	لایتقدم
۱۱	۱۳	اختلطت الاکون تریاقا	خلطت الاکون تبریاق
۱۲	۴	ایحصل للقابل	مایحصل للقابل
۱۳	۲	لیسوّد	لیسوّد
〃	۵	وبین	وبین
〃	۱۹	کالساکن	کالساکن
〃	〃	لاتخلف	لاتخلف
۱۵	۱۰	الاخری	اخری
۱۶	۶	کذلک	وکذلک
〃	۷	والمتغیرۃ	او المتغیرۃ
۱۷	۴	وبرہن	وبرہن علیہ
〃	۹	ہی الطبیعۃ	ہی الطبیعۃ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۷	۱۷	الخروج	الخروج
〃	۱۹	بہ	بہ
۱۸	۱	وتجعلہا	او تجعلہا
〃	۸	انہ یتعرف بہ	انہ یتعرف بہ
〃	۱۶	وفیہ سکونہ	فیہ وسکونہ
۱۹	۱۰	ان النفس	من ان النفس
〃	۱۳	تحرک	انما تحرک
〃	۱۴	شئ والطبیعۃ	شئ من النفس الطبیعۃ
〃	۱۷	وانکان	وان کانت
〃	〃	والسکونہ	والکون
۲۱	۱	من وجہ	من وجہ دون وجہ
۲۲	۹	طبیعۃ	طبعیۃ
۲۳	۹	اولکل	او الکل
〃	۱۲	فالامر	فالامر
〃	۱۳	الاکمل	الاکمل
۲۴	۳	او قوامہ	او قیامہ
۲۵	۱۱	یجبہم	یجبہم
۲۷	۹	الطبیب یبنی	الطبیب یبنی فانہ انما یبنی من حیث
〃	۱۵	لذقہ	لذوقہ
۲۸	۱۳	کالجبال	کالجبال
۲۹	۴	غریبۃ	عویصۃ
〃	۸	الاغنیاء	الاغبیاء
〃	۱۱	واشباحہ	واشیاعہ
〃	〃	انبارقلس	انبذقلس
〃	〃	واشباحہ	واشیاعہ
〃	۱۵	تشویہات	التشویہات
۳۰	۷	ولاتضمن	ولاتضمن
۳۱	۱۰	وغایۃ	ولا غایۃ
〃	۱۵	تیأتی	لایتأتی
۳۲	۲	الاسباب	للاسباب
〃	۴	واشباحہا	واشیاعہا

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۳۲	۷	کانبارقلس	کانبذقلس
〃	۱۴	لیست	ولیست
۳۳	۱۰	فی بقعۃ	فی ان بقعۃ
۳۴	۳	افعال	انفعال
〃	۱۱	ہنۃ	سنۃ ہذا
〃	۱۵	الغایات	الغایات
۳۵	۷	الغایات	لغایات
〃	۱۰	ان الہام	ان الہام
〃	۱۵	سابقہ	سابقیہ
۳۶	۱	غایتہ	غایۃ مقصودۃ
۳۸	۱۴	باشرہا	باشرہا
〃	〃	لکن	لکن
۳۹	۱۶	آخر	اخر
۴۰	۱۰	لاقابلۃ	قابلۃ
〃	۱۳	لکن	لکن
〃	〃	والاکثر مایفیدہ	واکثر ما یفیدہ
۴۱	۴	صورۃ	الصورۃ
〃	۷	الطبعی	الطبیعی
〃	۸	بالطبعی	بالطبیعی
〃	〃	للطبعی	للطبیعی
〃	۹	الطبعی	الطبیعی
〃	۱۰	الطبعی	الطبیعی
〃	۱۶	الطبیعۃ	الطبعیۃ
۴۲	۱	لم تقف	لم تقف
〃	۱۹	لایتجزی	لاتتجزی
۴۳	۱۱	ولایقطع	ولاینقطع
۴۶	۱۳	کما فعلنا	کما فعلناہ
〃	۱۴	وکذلک	وکذلک
〃	۱۹	ولوترکیبا	ولوترکیبا
۴۹	۳	اوقسمۃ	اوقسمۃ
۵۰	۴	تحلیلیۃ	تحلیلیۃ

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۵۰	۴	والجواب	والجواب
۵۱	۱۳	اوعنوا	اذعنوا
۵۲	۱۷	مع توہم	مع توہمہم
۵۴	۲	فکل لہ	فکل لہا
〃	۴	وحلہا	وحلہا
〃	۶	فلنفرض	فلنفرض
〃	۷	تفرز	تفرز
〃	۱۳	بازاء جہة	بازاء جہة
〃	۱۹	لیفرض	لنفرض
۵۶	۴	اوالثانی	اوالثانی
۵۷	۸	فی الجملة	فی الجملة
۵۹	۷	فلبقائہا	فلبقائہا
〃	۱۱	بحیث	بحیث
۶۱	۱۳	لہ آخر	لہ آخر
۶۲	۱۰	یلزم ان یکون بین	یلزم ان یکون بین
〃	۱۹	یختص	یختص
۶۵	۲	فی انیة	فی انیة
〃	۱۱	فان فتش	فان فتش
۶۶	۵	یتوسعون	یتوسعون
۶۷	۷	من مکان	من مکان
〃	〃	کلیہا باطل	کلیہا باطل
〃	۹	سخن	سخن
〃	۱۰	حقیقة	حقیقة
۶۹	۱۷	متحرکاکا	متحرکا
۷۰	۲	اذا تعاقبت	اذا تعاقبت
〃	〃	تعاقبت الیہ …	تعاقبت الیہ …
〃	۱۰	یجمع	یجمع
۷۱	۴	خلی	خلوه
〃	۶	اذا فرض	اذا فرض
〃	۸	مسافة	مسافة
〃	۱۵	محة	محة

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۷۲	۱۷	المقاومة	المقاومة
〃	۱۹	تبکیتیة	تبکیتیة
۷۵	۱۴	بجسمیة	بجسمیة
〃	〃	فقد لاح	فقد لاح
〃	〃	الطبیعیة	الطبیعیة
۷۷	۱۰	وان فرضت	وان فرضت
۷۸	۲	فیثبت	فیثبت
۸۱	۱۵	ان تقول	ان نقول
۸۳	۹	وبالجملة	وبالجملة
۸۴	۵	تقول	نقول
〃	۱۹	اذ فعلیة	اذ ہو فعلیة
۸۵	۲	الی کمالہ	الی کمالہ
〃	۹	ہی اول	ہی اول
〃	〃	بالنسبة الیہا	بالنسبة الیہا
〃	۹	وماضیاً	وماضیاً
۸۶	۶	للحرکة	للحرکة
〃	۸	فی حد	فی حد
〃	〃	لم یکن	لم یکن
〃	〃	ولایکون	ولایکون
۸۷	۹	الاول	الاول …
〃	۱۴	والثانی	والثانی …
〃	۱۵	الاول …	الاول …
〃	۱۷	فلایکون	فلایکون
۸۸	۲	تنتج	تنتج
〃	۳	من امر	من امور
۸۹	۹	الاانقضاء	الاانقضاء
۹۰	۴	والانقضاء	والانقضاء
۹۱	۱۵	اتصال الوجود	اتصال الوجود
〃	۱۸	وحینئذ	وحینئذ
۹۳	۳	فاذن	فاذن
〃	۱۶	آخرہ	آخرہ

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۹۴	۱۴	العقود	العقود
〃	۱۶	مافیہ الحرکة	مافیہ الحرکة
〃	〃	ومن مقدار	ومن مقدار
〃	۱۹	والاکان	والاکان
۹۵	۱۹	فالسیال	فالسیال
۹۷	۹	المرسومة	المرسومة
〃	۱۳	ہو المذہب الاول	ہو المذہب الاول
〃	〃	اونسبة	اونسبة
〃	۱۶	ولاہی	ولاہی
۹۸	۱۶	الدفعیات	الدفعیات
〃	۱۹	واعصابا	واعصابا
〃	〃	ورباطات	ورباطات
〃	〃	واوتارا	واوتارا
۹۹	۸	باقیة	باقیة
〃	۱۱	اوینفعل	اوینفعل
〃	۱۶	بل یکون	بل یکون
۱۰۰	۷	وحدة الحرکة	وحدة الحرکة
〃	۹	اولا فی نقولة	اولا فی مقولة
〃	۱۳	وفی الاضافة	وفی الاضافة
〃	〃	اقول	اقول
۱۰۱	۳	من لمة	من لمة
〃	۱۳	من جہة ماہو	من جہة ماہو
〃	۱۹	وطبیعة	وطبیعة
۱۰۲	۲	بحققہا	وبتحققہا
〃	۱۳	الحرکة	الحرکة
〃	۱۷	حرکة	حرکة
۱۰۳	۱۰	التقابل	التقابل
〃	۳	بالبدیہیات	بالبدیہیات
〃	۵	فالمقابل	فالمقابل
〃	۶	فی این	فی این
〃	۱۷	استوقفت	استوقفت

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۰۵	۵	بتعدد الزمان	بتعدد الزمان
۱۰۶	۱	المسافه	المسافة
〃	۶	التنزل	التنزل
〃	۱۰	وحدة النسبة	وحدة النسبة
۱۰۷	۲	لامتناع	الامتناع
〃	۱۴	کالهیولی	کالهیولی
۱۰۸	۱۷	وما منه	وما منه
〃	۱۹	فکل	مخالفة
۱۰۹	۱۷	فان المبدء	فان المبدء
〃	۱۹	فلا تختلف	فلا تختلف
〃	〃	بعرضان	بعرضان
۱۱۰	۱۰	وهو الکیفیة	وهو الکیفیة
〃	۱۲	واحد	واحد
〃	۱۳	بینهما	بینهما
〃	۱۵	تقع فیه	تقع فیه
〃	۱۸	اولیفصل	اولیفصل
۱۱۱	۱	او تیا اضلاع	اوتیا اضلاع
〃	۱۴	المساواة	المساواة
〃	۱۵	وهی	وهی
〃	〃	الزیادة	الزیادة
〃	۱۷	قریبة	قریبة
〃	۱۹	اذ ربما	اذ ربما
۱۱۲	۱۶	وکل منهما	وکل منهما
〃	۱۷	مجازیة	مجازیة
〃	۱۸	والبعیدة	والبعیدة
۱۱۳	۱۱	ما تقع	ما تقع
〃	〃	بل خط	بل خط
〃	۱۳	علی هذا	علی هذا
〃	۱۹	کما تقاس	کما تقاس
۱۱۴	۱۱	من جهة	من جهة
〃	〃	والتضاد	والتضاد

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۱۴	۱۱	فلان	فلان
〃	۱۳	واما ثانیا	واما ثانیا
〃	۱۵	المذکورتین	المذکورتین
〃	۱۷	مع انه	مع انه
〃	۱۹	خلافه	خلافه
۱۱۶	۲	فیه التضاد	فیه التضاد
۱۱۷	۱۱	ذلک	ذلک
〃	۱۲	وذلک	وذلک
〃	۱۵	ولعلک	ولعلک
〃	۱۹	واظنک	واظنک
۱۱۸	۴	الطرفین	الطرفین
〃	۶	غایة القرب	غایة القرب
〃	۱۷	کالشقیة	کالشقیة
۱۱۹	۶	القوسیات	القوسیات
〃	۱۳	ثم انه	ثم انه
〃	۱۴	من جهة	من جهة
〃	〃	وذلک	وذلک
۱۲۰	۱۱	کالمساعدة	کالمساعدة
〃	۱۲	اولکون	اولکون
〃	۱۳	علی الاستقامة	علی الاستقامة
〃	۱۴	کالتسود	کالتسود
〃	۱۶	اقول	اقول
〃	۱۸	کالحرکة	کالحرکة
۱۲۱	۱۳	بان جهاتها بعضها	بان جهاتها بعضها
〃	۱۴	لیس بعد	لیس بعد
〃	۱۵	واظن	واظن
〃	۱۸	المانع	المانع
〃	۱۹	لوجود	لوجود
〃	〃	ذلک	ذلک
۱۲۳	۱۱	فانکان	فانکان
〃	۱۲	فاول	فاول

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۲۳	۱۳	غیر آن	غیر آن
〃	۱۳	لاتضع	لاتضع
〃	۱۴	فلاتظنن	فلاتظنن
〃	۱۵	لیکون	لیکون
۱۲۴	۱۷	حصول	حصول
〃	〃	فان	فان
〃	۱۹	الملاء	الملاء
۱۲۷	۷	علی انه یحیر مخالف	علی انه یحیر مخالف
〃	۱۳	لم تنتقضا	لم تنتقضاه
۱۳۰	۱	استیدیت	استبدیت
〃	۱۰	فی آخرة	فی آجزة
۱۳۱	۱۳	القوس منه	القوس منه
〃	۱۷	مدة استقامة	مدة استقامة
۱۳۲	۱۳	البسیط	البسیط
〃	۱۵	مایعدد	مایعدد
〃	۱۶	والواحد	والواحد
〃	〃	فان قیل	فان قیل
〃	۱۸	القوة	القوة
۱۳۵	۱۰	ینتصف	ینتصف
〃	〃	اوینتصف	اوینتصف
۱۳۶	۳	المساوی للاولة	المساوی للاولة
〃	۱۱	بتقسیم المدة المعتبرة	بتقسیم المدة المعتبرة
۱۴۰	۱۳	الاحیاز	الاحیاز
〃	۱۵	لاتقتضی	لاتقتضی
۱۴۱	۵	محدقة	محدقة
〃	۷	التجری	التجزی
〃	۱۷	قبل طبیعیها	قبل طبیعیها
۱۴۲	۹	وح فلا افل	وح فلا افل
〃	۱۱	قال فی الاشارات	قال فی الاشارات
〃	۱۷	بین سطحی القسمین	بین سطحی القسمین
۱۴۵	۱۲	فی الثلاثی	فی الثلاثی

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۱۴۶	۱۲	وون درجہ	دون درجة
۱۴۷	۴	حیزہا	حیزیہا
۱۴۸	۳	اوسخنہ	اوشخنة
〃	۱۴	بذک	بذاک
۱۵۱	۱۱	جبتاً	جسماً
۱۵۲	۱۸	فلاکیون	فلاکیون له
۱۶	۱	لاکفارة جہنم	لاکمقارنة جہنم
〃	۱۱	البناو	البناء
〃	۱۹	تقر	تقفز
۱۶۱	۱۹	تبعیة عروتہا	بتبعیة عروضها
۱۶۴	۱۸	یریدیہ التی	یریدیہا التی
۱۶۵	۱۱	یغیر قارة	لغیر قارة
۱۶۹	۵	تعرض	تعرض
〃	۱۰	وہو وبہان	وہو امکان
۱۷۲	۱۵	من سیث	من حیث
۱۷۴	۴	ولعل صحیح	ولعل تنقیح
〃	۱۱	تخالف	نتخالف
〃	۱۳	صیغ	یسع
۲۵	۴	مبتداہ	مبتدأة
〃	۱۲	مقبلیة	قبلیة
۱۷۶	۳	سوہ	امور
〃	۱۱	لایبعی	لاینبغی
〃	۱۲	سعتہ	سعیة
〃	〃	بضہا	بعضہا
〃	〃	کرہا	کونہا
〃	۱۳	الہیبة	المعیة
۱۷۷	۲	واستمرارشل	واستمرار اشل
۱۸۰	۵	الدہر	بالدہر
۱۸۱	۶	عدم سبب	عدم سببہ
〃	〃	بی وجودہ	فی وجودہ
〃	۱۴	الکنار	الکتابہ

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۱۸۲	۱۳	تزویج	ترویج
۱۸۴	۳	بنویمحض	بتوبہ محض
〃	۱۸	انثات	ابتنات
۱۸۵	۱۳	قبلتہ	قبلیة
〃	۱۵	بتصورالزمان	بتصور الزمان
〃	۱۶	ملواجب	للواجب
۱۸۶	۲	متخصصہ	متخصصة
〃	۴	یکون الشخص	یکون الشیٔ
۱۸۸	۲	الذمانی	الزمانی
〃	۵	باللات	بالذات
〃	۷	بالحفیقة	بالحقیقة
〃	۹	نتصور	یتصور
〃	۱۵	ونک	وذلک
〃	۱۹	لایتصور قبل	لایتصور لہ قبل
۱۸۹	۱۰	جفنسہ	بنفسہ
۱۹۰	۱۵	ترتقی مسنہ	ترتقی منہ
۱۹۱	۱۵	لامتناہی	لاتتناہی
۱۹۲	۱۰	وان اریدلفساد	وان ارید الفساد
〃	۱۹	وجودہا	وجودہ بہا
۱۹۴	۷	نذریجیا	تدریجیا
〃	۹	ماکحرکة	بالحرکة
〃	۱۱	العدام	انعدام
〃	〃	کدا	کذا
۱۹۵	۱۱	فاذانتقل	فاذا انتقل
〃	۱۷	نسبتہ الیہ	نسبتہ الیہ
۱۹۶	۱۵	الوتر	الوطر
۱۹۸	۱۹	بذالسبب	بذالسلب
۱۹۹	۱۴	الاستیاء	الاشیاء
〃	۱۹	الحرکة	الحرکة
۲۰۲	[illegible]	بتبسطہ	بستبدلہ
۲۰۴	۶	فلینظر فیہ	فلینظر فیہ

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۲۰۶	۱۲	السصنی	البیضی
۲۰۸	۱۵	تحیتہ	تحیتة
۲۰۹	ا	تعقبہا	تعینہا
〃	۱۳	بمعنی	بمعنی
۲۱۰	۱۲	فہیٔ	فہی
۲۱۱	۲	للمختنین	للجہتین
〃	۱۹	اقرب السموات	علی اقرب السموات
۲۱۲	۱۱	کثرة	کرة
۲۱۳	۱	المحرود	المحدود
〃	۱۳	لجسمین	لجسمین
۲۱۴	۱۳	للبنائط	للبسائط
۲۱۵	۸	المتخیحہ	المنخنیة
۲۱۶	۱۹	وامکان	والکان
۲۲۰	۸	تحرکات	تحرکات
〃	۱۰	مسترقة	مشترقة
۲۲۵	۷	المتقدرستہ	المتسقدمة
۲۲۶	۲	الاشاء	الاستیار
۲۳۰	۱۱	السیات	السیارات
۲۳۴	۹	او	اذ
۲۳۵	۷	سبیل الحزران	سبیل الجزران
۲۳۶	۱۱	خیرالنشوة الحیوة	خیرالنشوء والحیوة
۲۳۷	۹	بحدتہا	بحدتہا
۲۳۸	۴	الحیر	الخیر
۲۳۹	۱	عیرحاجة	غیر حاجة
〃	۱۲	فی النقل	فی النقل
〃	۱۹	اداکان	اذاکان
۲۴۱	۱	الضبعی	الطبعی
۲۴۶	۵	حیالت	حیات
۲۵۰	۱۳	فالذین	فوالذین
۲۵۲	۲	اما بعد	الحمد لولیہ والصلوة [illegible]
تمت	تمت	تمت	تمت

صفحه	سطر	غلط	صحیح
٧	٣٤	مرف	تعریف
〃	٣٥	رف النوع	تعریف النوع
٥٨	٣٤	مائل	قابل
〃	٣٣	سکون	فیکون [illegible]
٩	٣٣	بمعنی التکلم	بمعنی التمکن
〃	٣١	محسوس ذاتیة	بجنس ذاتیة
〃	٣٤	القدر	العذر
〃	٣٩	مخصوصیة	مخصوصیة به
١١	٢٣	علی النفس	علی النفس حدوثا
١٢	٥	اذ المقرر	اذ التقرر
〃	٢٧	الکل لو فرض	الکل بحیث لو فرض
〃	٦	انها	ابها
١٣	٢٦	بالماسب	[illegible]
〃	١٢	بذا انباء	قوله فالکرة بذا انباء
〃	١٦	فبا لتحرک	قوله کالساکن آه [illegible]
〃	١٧	بل ما یخلف	بل ما یخالف العدم المقابل لوای عدم
١٥	٣	الصورة	الصورة الارضیة
١٦	١٣	وبذا ما یبعد	وبذا ما لایبعد
〃	١٥	فبذه الصورة	بذه الصورة الجسمیة التی فی المادة
			اذا استحال [illegible]
١٨	٦	بحوا سبق	[illegible]
١٩	٥١	ایضا	وایضا
		ملقه	تنقله
	١	النوع المتعلقة	النوع فهی المتعلقة
〃	٥٤	التی	والتی
〃	٥٨	هم	وهو
〃	٦٢	وهی	وهی التی
٢٢	٧	بانکیلون	بان یکون الاول
〃	١٩	لما تعددت القوابل	لما تعددت القوابل تعدد الفیض [illegible]

[illegible]

دافع اغلاط حواشی شمس بازغه

صفحه	سطر	غلط	صحیح
٢٤	٢٠	اذ	او
٢٥	٢٦	مصطلحة انی	[illegible]
〃	٤٢	وجدت	اوجدت
〃	٤٣	اصلا	اجسلا
٢٦	١٣	واما الانها	واما انها [illegible]
٢٧	١٨	والعرض	والعرض [illegible]
〃	٥٥	تبفاول	فیتفاول
٢٨	١٩	احوال انضمام	احوال الانضمام
〃	٢٨	کلها	کل
〃	٤٣	فان بها	فان المقصود بها
〃	٥٤	بقبل	القبل
〃	٥٥	الرطوبة	الرطبة
٢٩	١٣	ای العلة	ای الغایة
٣١	١٩	لعلة مجهولة	قوله العلة مجهولة آه
٣٢	٣٧	الانعکاس من وجه الاخص	بالانعکاس [illegible]
〃	٥١	الفت	فت
٣٣	١٠	فلا تقتصر	فلا لا تقتصر
〃	١٤	تناسبت بها مسلم	تناسبت بها مسلم کن
٣٣	٥٤	والمنفی	اذا المنفی
٣٤	٨	ذات غایات	ذات غایات متفاوتة
〃	١٦	من رویة	من غیر رویة
٣٦	٢٤	جسم	[illegible]
〃	٣٨	بان الفعل	بان لا اکل
٣٩	٤١	١٢ فقط	فقط ١٢
٤٠	٨	فهم	التجسیم
〃	٤٥	[illegible]	[illegible]
٤١	٣٩	لاجسام	الاجسام
٤٣	٢١	لو لم یفید	لو لم یفد
٤٤	٢	اعلم بهنا	اعلم ان بهنا
〃	٣٧	بین	بین [illegible]
〃	٣٢	الموصوف	الموصوف بالصغر

[illegible]

صفحه	سطر	غلط	صحیح
٤٥	١٥	وسامحه	سامحه
〃	٢٣	فیکون المسائل	فکون المسائل
٤٨	٤٠	دالتالی	والتالی
〃	٦٢	صر	ستر
〃	٦٤	یاخذ	باخذ
〃	٩	کذا حال	وکذا
〃	١٦	المقادیر	والمقادیر
٥١	٢٩	کما وقع	فما وقع
〃	٦٥	به	*
٥٣	١٩	لنفع	قمع
〃	٢٦	عشد	حیث
〃	٢٨	علی یلزم	علی الاول یلزم
〃	٣٠	فی المتوهمة	المتوهمة فی
〃	٥١	رسم	سح
٥٤	٢٠	الصم	الصمیمة
٥٤	٦	الحرکة	حرکة
〃	٥٨	تعالی [illegible]	تعالی [illegible]
٥٥	٩	والمتکلمین [illegible]	والمتکلمین [illegible]
〃	٢٦	ولا یمعنی السلب	ولا یعنی ان یکون
〃	٣٥	الطاله	[illegible]
〃	٣٩	فدیطلق	ولا یطلق
〃	٤٥	والعدد المادی	والعدد المادی
〃	٤٦	یترتب	ترتب
〃	٤٤	علی الاول	وعلی الاول
〃	٥٥	کلا تحقق	کلما تحقق
〃	٥٧	الدهر	فی الدهر
٦٠	٢٢	الآن فی الزمان [illegible]	[illegible]
〃	٣٣	لم تکل	لم تکن
〃	٤٨	یبقی	ینفی
٦١	٤	وکان فیما ذکر	وبما ذکر
〃	٢٥	ما لاحق له	ما لا لاحق

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۶۱	۳۹	قوله وما يليه تنبيها انا يمكن آه	وبما يليه تلخيص تنبيها آه
〃	۵۸	والمنبئة عليه حكمها	والمنبه عليه حكمها
〃	۵۹	كل واحد من	كل من
۶۴	۱۳	قوله له	قوله
〃	۲۳	وهو طول	وهو مسطول
۶۵	۱۶	امر انتزالي	امر انتزاعي
〃	۵۳	للفلك الافلاك	لفلك الافلاك
〃	۵۶	تخبيله	تخييله
۶۸	۴۱	او عرضا	او عرضيا
〃	۴۶	قوله بل الطبيعة الاستعداد آه	بل الطبيعة المعد للاستعداد
۶۹	۳۵	مقابلة	مقابله
〃	۳۷	لا اقتضاء فيه	لا اقتضاء فيه
۷۰	۹	قوله تعاقب الابعاد آه	قوله تعاقب الابعاد
۷۱	۹	فيه ان	وفيه ان
〃	۳۴	مالزام	الالزام
〃	۳۶	المقاتقين	المتسقين
۷۲	۳۱	ماوعسم	اعسم
〃	۴۷	لقوله	لقبوله
〃	۶۱	المحدود	المحدد
۷۳	۱۷	يفضي	يقتضي
〃	۴۹	تفصيله ههنا	تفصيله الى ههنا
۷۵	۳۵	بعيين حدا من	تعيين حد من
۷۶	۴۴	هو المطلوب	وهو المطلوب
〃	۵۳	صادقا	صادقة
۷۷	۲۳	يقتضي خلافه	يقتضي خلافه
〃	۲۴	يقتضي خلافه	يقتضي خلافه
۷۸	۱۰	يقتضي الحركة الطبيعية	يقتضي الحركة الطبيعية
〃	۴۰	لا الظهر وجه لاستحالة	لا لظهور جهة الاستحالة
۷۹	۲	ان يكون المتباين	ان يكون المتباين
〃	۱۵	مثل	سبيل
〃	۶۵	بهذا الالزام	بهذا الالزام

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۸۱	۲۹	على الاحق	عين اللاحق
〃	۳۸	استثنيا	استثنيه
〃	۳۹	يميزه	تميزه
〃	۴۰	حالا	خاليا
〃	۴۸	يتعدد	بتعدد
۸۴	۵۲	علم المتاخرين	رسم المتاخرين
۸۶	۲۳	المستمر لوجود	المستمر الوجود
〃	۴۳	الذكوران	الذكورين
۸۸	۲	غير القوار	غير القرار
〃	۱۵	وبه يندفع	وبه يندفع
۹۰	۳۶	هذا الشكوك	هذه الشكوك
〃	۵۰	الرشاء	الرشاد
۹۲	۲۶	بان يتركب	بان يترك
〃	۴۹	للسائر	لسائر
〃	〃	المذهب	مذهب
۹۳	۲۳	واما القوة المطلية	واما الحركة التوسطية
〃	۳۸	ينتهيت	تنتهيت
۹۴	۵۲	القوة القدية	القوة القدسية
۹۵	۱۹	فان بخلاف	قال بخلاف
۹۶	۳۶	وبواسط	وبواسطة
۹۷	۱۱	سود	سواد
〃	۴۲	بان خبسا لها	بان يكون تكلف المقولة
۹۸	۳۰	الشيخ محي الدين الغزالي	الشيخ محي الدين العربي
۹۹	۱۴	محال ثم	محال
〃	۱۵	اذ يلزم	اذ يلزم
〃	۲۵	لا يمكن فيه	لا يمكن ان يفرض فيه
۱۰۱	۳	حركة العاليه	حركة العامة
〃	۱۱	ان يتبدل	ان يتبدل
〃	〃	بدون	وبدون
۱۰۲	۲	لشائع	[illegible]
۱۰۳	۱۱	موجبها السلبية يكون امرين	موجبه سلبية

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۱۰۳	۱۱	امران	امرين
〃	۱۲	موجودان	موجودين
۱۰۴	۲۶	يقال لها	يقال له
〃	۳۳	اسقطها	اسقط
〃	۶۰	الوحدة المادة	لوحدة المادة
۱۰۶	۳۰	للاعتبار المعتبر	لاعتبار المعتبر
۱۰۷	۴۴	على حمله الام	على حمله الام
〃	۴۷	انتظارا	انتظار
۱۰۸	۲	ما يكون	ما تكون
〃	۸	وكاك	كك
۱۱۴	۱۶	الواحداني	لوحداني
۱۱۶	۱۳	سطحا تضاد	سطحا التضاد
۱۱۹	۴۶	العموم	بالعموم
۱۲۶	۲۸	الاردية	اراديه
۱۳۰	۲۶	لطلب	بطلب
〃	۳۳	ثابتة قرة	ثابت بن قرة
〃	۲۸	[illegible]	[illegible]
〃	۵۸	طبعا	طبعيا
〃	۶۰	المسطح	بسطح
۱۳۱	۶۰	قسم المتقدم	قسم المتقدم
۱۳۳	۴	حاله	بحاله
〃	۱۷	العدد	العدة
۱۳۴	۵	[illegible]	[illegible]
〃	۷	[illegible]	الاوساط
〃	۳۵	الاعتراضات	الاعتراضات
〃	۵۹	المقام	المقدم
۱۳۵	۳۹	اعتراض	اعترض
۱۳۹	۴	القو	القسر
〃	۲۱	دليكم	لديكم
〃	۳۹	ليثبت	ليثبت
〃	۴۱	اليه	قال

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۱۴۱	۱۳	لیقضی	لیقضی
〃	〃	مرتین الاجیا	من بین الاحیا
〃	۵۶	وبعد ذلک	ومع ذلک
۱۴۲	۱۹	فان المحقق	قال المحقق
۱۴۵	۱۴	للمحسہ	للمخصة
۱۴۹	۵	تباین	تباین آه
۱۵۳	۱۸	علیه	علیه الاضوة
۱۵۴	۳۹	الوتج	الوشیج
〃	〃	ان الجسمیة	ان الجسمیة
۱۵۵	۱۱	وبعسل	وجعل
۱۵۶	۳	الهرق	الدلق
〃	۱۷	لینافیا	تنافیا
〃	〃	وحدة	واحدة
۱۵۷	۴۷	یتوالیه	یتوجه الیه
۱۵۹	۳	من الساخة	من البساطة
〃	۹	اجزاء افلاک	اجزاء الفلک
〃	۴۶	اتماحة	الخاصة
۱۶۰	۱۰	علاة والانطباع	علاوة الانطباع
〃	۲۸	فیهما	فیهما
۱۶۱	۴۴	انا عرفته الحرکة	انا عرفنا الحرکة
〃	۴۶	ذکان یقول	وکمان یقول
۱۶۲	۲	بالجبل	بالجبل
۱۶۵	۴۴	اذا ما افا	اذا ما افاد
〃	۵۹	ستقدر	موتقدار
۱۶۶	۵۹	فتحبله	فتقبوله
〃	۶۳	لاخیل	لاتخیل
۱۶۹	۱۵	بالقبلیة البعیدة	بالقبلیة البعیدة
〃	۳۷	الموضوع المقدم	الموضوع بالتقدم
۱۷۰	۱۸	لتحصله	متحصلة
〃	۴۸	سنعنی	معنی
〃	۵۱	الحالة	الحالة التوسطیة

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۱۷۱	۱۳	انفعال	اثقال
〃	۱۰	بالعرض	بالعرض
۱۷۴	۵۳	بامن تشابه القسمة	بامن تشابه القسمة
۱۷۶	۱۱	ثم لعلک	ثم لعلک
〃	۳۸	من الفیة	من الستة
〃	۳۹	من الفیة الوبائیة	الرجع الاوبانیة
〃	۴۶	کل ما هو الزمان	لکل ما هو الزمان
〃	۵۳	ما یکن	لم یکن
۱۷۷	۳۰	فطنی	فنلنی
〃	۳۳	انقسا	انقساما
۱۷۸	۱۳	الواقع	الواقعی
〃	۳۳	فلذلک	فکذلک
۱۷۹	۷	فالا حقیقة	والا حقیقة
〃	۵۴	وثنافال	ولذا قال
۱۸۰	۴۵	المفهوم	الا المفهوم
۱۸۱	۶	ه الا	والا
〃	〃	بالزمان	بالبرهان
〃	۱۶	وبمکن	ولکن
〃	۶۰	سلاسب	مناسب
〃	۶۳	للواهب	للموجب
۱۸۲	۴۰	تنظر	منتظر
۱۸۴	۳۸	القبیات	القبیات
۱۸۵	۷	وانما الثانی	وانا الثانی
〃	۹	الشبهة	للشبهة
〃	۱۳	لانا تیقن	انا تیقن
〃	۵۲	تخفیف	تحقیق
۱۸۶	۴۴	الماضی المستقبل	الماضی والمستقبل
〃	۴۶	واما بالعرض	واما بالعرض
۱۸۷	۳	وضمیری	وضمیره
〃	۴۰	المتصل	المتصل
〃	۵۰	قبلیة اصلا	قبلیة اصلا

صفحه	سطر	غلط	
۱۸۸	۳۹	لسبا	سببه
〃	۴۴	والفیة	والملکة
۱۸۹	۳	مروصارو	وصاروا
〃	۶	القدسیات	والقدسیات
۱۹۳	۱۵	والتقیید للاحق	والتقیید للاحق
۱۹۴	۴۲	الماست	ثباتت
〃	۵۴	الآخره	لا آخره
۱۹۵	۳۰	آن بدایة	آن بدایة
〃	۷	لا ول آن	لاول آن
۱۹۶	۳۶	ولا یاس	ولا باس
۱۹۹	۱۷	الحزیا	الجزئی
۲۰۰	۳۶	للمستدل التقریر	للاستدلال التقریر
۲۰۱	۹	فاذا ابشر	فاذا اعتبر
〃	۳۲	الشائین	للشائین
۲۰۲	۱۷	وببوالول	وبطول
〃	۲۵	حرکة الطبعیة	حرکة الطبعیة
۲۰۳	۳	حدیها	احدیها
〃	۳۱	فیما لینا	فیما لدینا
〃	۶۰	ارس شخص	راس شخص
۲۰۴	۳	لا یدلها	لا بدلها
〃	۱۹	له للجهة	قوله للجهة
〃	۵۸	تناهیة	تناهیه
۲۰۵	۳۷	امالو	لما هو
۲۰۶	۲۵	من الجسمین	من الجسمین
〃	۳۹	محدد محمد	محدد
۲۰۹	۲۲	من ذو ذلک	من ذلک
〃	۲۷	وجود الجسمین	وجود الجسمین
〃	〃	استحکم	التحکم
〃	۴۲	نرورة	ضرورة
〃	۵۳	واخیهد	داخیها
۲۱۱	۳۷	والکبرات	والکرات

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲۱۳	۲۲	یحبط	یحفظ
۲۱۴	۵	اذ الزم	اذ لیلزم
۲۱۵	۲۱	فاینت	فانحلت
″	۲۲	اکتہ	اکثر
″	۳۲	المرکر	المرکز
″	۳۴	لاتتحرک الا	لاتتحرک المار
۲۱۶	۱۵	المتنع	الممتنع
۲۱۷	۸	کیف ان	کیف وان
۲۱۸	۵۵	التحرک آخر	تحرک آخر
۲۱۹	۲۲	جزئیۃ	[illegible]
″	۴۹	فضیل آہ	فتفضیل آہ
۲۲۰	۵۰	لم لم یسد القول	لم یستند القول
۲۲۱	[illegible]	المقابل	القابل
۲۲۲		مستعلم صفحہ ۲۲۲	مستعلم صفحہ ۲۲۲
″	۲۲	المواجدلنا	[illegible]
″	″	″	عن المستندیۃ [illegible]
۲۲۳	۱۸	مرا فیہ	بنا فیہ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
″	۱۴	مالایمنع الاستعار	مالایمنع اشتعال
″	۱۷	ولا ضرورلہو	ولا ضرورۃ
″	۱۹	لمن ترنج	لمن نتیج
۲۲۴	۱۱	وینعکس	ینعکس
″	۲۶	منتصرفا ہو	منصرفا ہو
″	۳۶	دفع ضر	دفع ضرر
″	۴۲	ہذا الرائی	ہذا الاراۓ
۲۲۵	۱۰	لی التبدر	الی التبدر
[illegible]	۴۵	مستند الزوبا	مستند الذوبان
″	۴۶	کبیرلہ	کبیرا
۲۲۷	۳۲	وتدویر	وتداویر
۲۲۸	۵۳	معکوسا	معکوسہا
۲۳۱	۲۱	الحاملۃ	الحاملۃ
″	۳۲	لکونہا	لکونہا
۲۳۳	۴۴	الاتفاع	الارتفاع
″	۵۴	لطبنا	اطبنا
۲۳۶	۳۹	فی الطرف	فی الطرف

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲۳۹	۴	قصعا	قطعا
۲۴۰	۴	یوجد فیہ جملۃ	لایوجد فیہ واحدۃ
″	۵	لاالیضا الاربع	الکیفیات الاربع [illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
″	۳۹	طبقۃ احادۃ	طبقۃ واحدۃ
″	۴۲	المسخن	المسخنا
″	۵۱	تقتضی	تقتضی السکون
۲۴۴	۴۹	یحتاج الحل	یحتاج الیہ الحل
۲۴۵	۳۵	وکل یظلم	ویکل یظلم
″	۳۷	الی احد امرینا	الی احد الامرین

تمت